



المركز القومي للترجمة

آصف بيات

الحياة سياسة

كيف يغير بسطاء الناس الشرق الأوسط

ترجمة: أحمد زايد

2420



الحياة سياسة

كيف يغير بسطاء الناس الشرق الأوسط

المركز القومي للترجمة
تأسس في أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور
مدير المركز: أنور مغيث

سلسلة العلوم الاجتماعية للباحثين
المشرف على السلسلة: فيصل يونس

- العدد: 2420
- الحياة سياسة: كيف يغير بسطاء الناس الشرق الأوسط
- آصف بيات
- أحمد زايد
- اللغة: الإنجليزية
- الطبعة الأولى 2014

هذه ترجمة كتاب:

LIFE AS POLITICS: How Ordinary People Change the Middle East

By: Asef Bayat

Copyright © 2010 by the Board of Trustees of the Leland Stanford Junior University

Originally published in English by Stanford University Press

Arabic Translation © 2014, National Center for Translation

This Translation is published by arrangement with Stanford University Press,

www.sup.org

All Rights Reserved

Chapter 2:	Adapted from Asef Bayat, "Transforming the Arab World: The Arab Human Development Report and the Politics of Change," Development and Change 36, no. 6, 2005, 1225-37
Chapter 4:	Adapted from Asef Bayat, "Activism and Social development in the Middle East" International Journal of Middle East Studies, 34, Issue 01, Feb 2002, pp. 1-28 Copyright © 2002 Cambridge University Press, Translated and reprinted with permission.
Chapter 5:	Adapted from "A Women's Non Movement: What it Means to be a Woman Activist in an Islamic State," Comparative Studies of South Asia, Africa and Middle East, 27, no 1, 2007, pp. 160-72

Chapter 7:	Adapted from Asef Bayat, "Islamic and the Politics of Fun," Public Culture, 19, no 3, (October 2007), pp. 433-59
Chapter 9:	Adapted from Asef Bayat, "Radical Religion and the Habitus of the dispossessed: Does Islamic Militancy Have an Urban Ecology?" International Journal of Urban and Regional Research 31, no. 3 (September 2007), pp. 579-90
Chapter 10:	Adapted from a contribution that originally appeared in Shail Mayaram, ed. The Other Global City (London: Routledge, 2009)
Chapter 12:	Adapted from Asef Bayat, "Is There a Future for Islamic Revolutions? Religion, Revolt, and Middle Eastern Modernity," in Revolution in the Making of the Modern World, ed. John Foran, David Lane, and Andreja Zivkovic (London; Routledge, 2008), pp. 96-111
Fig.1.2, 1.3, 1.4, 1.5 and Tehran Map 1980's:	Asef Bayat, Street Politics: Poor People's Movement in Iran, New York © 1997 Columbia University Press. Used by permission from the publisher.

هذا العمل يصدر بالتعاون مع مؤسسة فورد

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمركز القومي للترجمة

فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤

ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤

شارع الجبلية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة.

El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.

E-mail: nctegypt@nctegypt.org

Tel: 27354524

Fax: 27354554

الحياة سياسة

كيف يغير بسطاء الناس الشرق الأوسط

تأليف: آصف بيات

ترجمة: أحمد زايد



2014

بطاقة فهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشؤون الفنية

بيات ، آصف

الحياة سياسة: كيف يغير بسطاء الناس الشرق الأوسط / تأليف:

آصف بيات؛ ترجمة وتقديم: أحمد زايد

ط ١ - القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٤

٦٠٤ ص، ٢٤ سم

١ - التغيير الاجتماعي - مقالات ومحاضرات

٢ - الشرق الأوسط - مقالات ومحاضرات

(أ) زايد، أحمد (مترجم ومقدم)

(ب) العنوان ٣٠١،٢٤٠٤

رقم الإيداع: ٢٠١٣/١٠٤٠٢

التقييم الدولي: 2 - 377 - 718 - 977 - 978 - I.S.B.N

طبع بالهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومي للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربي وتعريفه بها، والأفكار التي تتضمنها هي اجتهادات أصحابها في ثقافتهم ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز.

المحتويات

9 كلمة المترجم
13 إهداء المؤلف
15 تصدير
17 اعتراف بالفضل
19 الفصل الأول: مقدمة: فن الحضور
69 الفصل الثاني: تحول الشرق الأوسط العربي: تشريح وثيقة
الباب الأول: اللاحركات الاجتماعية	
95 الفصل الثالث: الزحف الهادئ للمعتاد
141 الفصل الرابع: الفقراء والسعي الحثيث نحو فرص الحياة
201 الفصل الخامس: النسوية فى الحياة اليومية
239 الفصل السادس: استعادة الشبابية
283 الفصل السابع: سياسة المرح

الباب الثاني: سياسة الشارع والشارع السياسي

- 327 الفصل الثامن: شوارع الثورة
- 345 الفصل التاسع: هل من إيكولوجيا حضرية للإسلام الثوري؟
- 373 الفصل العاشر: النزعة الكونية في الحياة اليومية
- 419 الفصل الحادي عشر: "الشارع العربي"

الباب الثالث: الثورات

- 443 الفصل الثاني عشر: هل هناك مستقبل للثورات الإسلامية؟
- 477 الفصل الثالث عشر: اللاصمت واللاعنف: المسيرة ما بعد الإسلامية.
- 499 الفصل الرابع عشر: الثورات العربية
- 533 الهوامش:

كلمة المترجم

يعد هذا الكتاب من أهم الكتب التي رصدت واقع مجتمعات الشرق الأوسط المعاصر، إن لم يكن أهمها جميعًا. فالكتاب يعتمد على رصد دقيق وبيانات موثوق بها، وتحليلات حصيفة ومنطقية، وأهم من ذلك كله أنه ينطلق من مقدمات نظرية واضحة وأصيلة. فالكتاب يؤسس لفرضية نظرية جديدة في دراسة الحياة اليومية للمجتمعات، وتفاعلات هذه الحياة مع عالم السياسة بما فيه من تعقيدات نظامية وأدوات قمعية، ومع عالم المجتمع والثقافة بما فيه من تناقضات وتحولات.

ويركز الكتاب على موضوع واحد فحسب من الحياة اليومية للأفراد العاديين، ألا وهو صور النضال من أجل العيش، ومن أجل التكيف مع معطيات البيئة الحضرية المعقدة، ومع صور الاستبداد السياسى والهيمنة الاجتماعية والثقافية. ولقد استخدم الكاتب مفهوم اللاحركة **non-movement** لى يجمع خيوط صور النضال وتنوعاته كلها، ولكى يقدمها فى صياغة علمية رصينة.

ويشير مفهوم اللاحركة إلى كل صور النضال اليومي التي تتم بشكل فردي، ولكنها تتحول إلى سلوك جمعي، ويجمع بينها جميعا أنها تتجه إلى استهلاك كل ما هو عام، والحضور الفيزيقي الذي يخلق صراعًا بين الأفراد

وبين الدولة. وتأخذ هذه الصور من النضال أشكالاً عديدة تبدأ من صور احتلال الشوارع الجانبية والأرصفة والميادين من قبل الباعة الجائلين، وانتهاءً بصور نزال المرأة من أجل الحصول على حقوقها كاملة، مروراً بسلوكيات الشباب التي تتحدى الأطر الثقافية القائمة.

ويؤدى بنا التحليل الخصب الذى يقدمه الكتاب لنضالات الناس فى حياتهم اليومية - الشباب والمرأة والباعة والطلاب وحتى المتظاهرين فى الميادين العامة- إلى رسم صورة للمجتمع لا يقتصر فيها الحديث على التفاعلات العادية للناس، وإنما يتطرق إلى قضايا عامة مثل دور الدولة، والتكوينات الطبقيّة، والتحوّلات التى تطرأ على الممارسات الحيّاتيّة والبنية الاجتماعيّة بشكل عام. إنها صورة تجعلنا ندرك الرسالة الأساسيّة فى هذا العمل المهم؛ وهى أن المهمّشين والضعفاء يصنعون سياستهم الخاصّة، وأنهم فاعلون ناشطون فى الحياة، وأن ما يبدو على أنه عادى فى الحياة اليوميّة يحمل فى طياته راقات من النضال من أجل العيش اليوميّ.

ولقد عملت فى ترجمة الكتاب لمدة عام أو يزيد، مكثت عليه صفحة صفحة وجملّة جملة، فى محاولة لأن تخرج الترجمة فى أبهى صورة. ولقد شجعتنى على ذلك عوامل كثيرة منها تذوق أفكار الكاتب والتعاطف معها، وعلاقة الصداقة مع مؤلّف الكتاب، وتشجيع زملائى وأحبائى. ولقد كان لعلاقتى مع المؤلّف فائدة أخرى، حيث طلبنا منه أن يكتب مقدّمة للترجمة العربيّة، فأثر أن يضيف إلى الطبعة التى ترجمناها فصلاً عن الثورات العربيّة التى كان قد استشرّف مقدماتها فى الكتاب ذاته، وأرسل لنا الفهرس

المعدل للطبعة الجديدة بحيث تتضد النسخة العربية فى ضوئه، وقد كان النقاش مع المؤلف مفيدًا فى إخراج الترجمة على هذا النحو الذى أود أن يحظى برضا القراء والزملء الأعزاء.

أحمد زايد

القاهرة فى ٢٤/١/٢٠١٣

إهداء المؤلف

إلى: إريك هوبسباوم

المؤرخ الذى لا يشق له غبار

تصدير

تتعلق المقالات التي جمعت في هذا الكتاب بالفعل والتغير في مجتمعات الشرق الأوسط الإسلامية، تلك المجتمعات التي يحتل فيها الدين موقع الصدارة. وبشكل أكثر تحديداً فإنها تركز على تشكل عملية التحول السياسي الاجتماعي الذي يظهر بناءً على قوى اجتماعية داخلية، أي من خلال الأفراد والجماعات. إنني أركز هنا على الطرائق المتنوعة التي يحاول بها الناس العاديون، أولئك الذين يعيشون على الهامش؛ فقراء الحضر، والمرأة المسلمة، والشباب المتعولم وجماعات أخرى من جماهير الحضر، يحاولون بها أن يؤثروا على مسارات التغير في مجتمعاتهم، وذلك عبر رفضهم الخروج من الحلبة السياسية والاجتماعية التي تسيطر عليها الدول التسلطية والسلطة الأخلاقية والاقتصاديات الليبرالية الجديدة، باحثين عن فضاءات جديدة يستطيعون من خلالها أن يجعلوا صوت رفضهم يُسمع، ويؤكدوا من خلالها حضورهم في عمليات السعي نحو تحسين أحوالهم المعيشية. أما الطرائق التي يغير بها هؤلاء الأفراد العاديون مجتمعاتهم فإنها لا تدخل في نطاق الاحتجاجات الجماهيرية أو الثورات، هذا على الرغم من أن هذه الاحتجاجات وتلك الثورات تمثل جانباً من جوانب الحراك الشعبي؛ على العكس من ذلك فإن الناس هنا يلجؤون إلى ما أُطلق عليه بالاحركات

Nonmovments - وهو مفهوم يشير إلى المساعي الجمعية لملايين الفاعلين الذين لا تربط بينهم روابط جمعية، والتي تظهر في الميادين العامة والشوارع الخلفية والمحاكم والمجتمعات المحلية. وفي ضوء ذلك فإن هذا الكتاب هو كتاب حول ما أسميه "فن الحضور" **Art of Presence**، أو قصة الفعل الاجتماعي تحت وطأة الكوابح الاجتماعية. وتشكل المقالات التي تكون هذا الكتاب جوهر تأملاتي خلال العقد الماضى حول الحركات واللاحركات الاجتماعية التي نظرنا إليها من خلال الخصوصية التاريخية للشرق الأوسط الإسلامى. وهى مقالات تحاول فى الوقت نفسه أن تتشابك بنائياً ونقدياً مع النظرية الاجتماعية السائدة، وإذ أفعال ذلك فإننى لا أحاول فقط أن أقدم معرفة إمبريقية دقيقة حول التغير الاجتماعى فى هذه المنطقة المعقدة، بل أحاول فى الوقت نفسه أن أشتبك وأساهم فى النظرية الاجتماعية على نحو عام. وأتمنى أن يقدم هذا الكتاب إسهاماً من منظور شرق أوسطى - وإن كان إسهاماً متواضعاً - فى المناقشات العلمية حول الحركات الاجتماعية والتغير الاجتماعى.

اعتراف بالفضل

استغرق هذا المجلد عقدًا من البحث والتأمل، لذا فإنه قد أنجز عبر الدعم والمساعدة، سواء من الناحية الفكرية أو العملية، الذى قدمه أفراد كثيرون - باحثون وطلاب وزملاء - فى الشرق الأوسط والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. ومن المقدر أنه من الصعب أن أشير إليهم جميعًا لكى أعبر عن امتناني العميق. ولكنى أود أن أسجل عرفاني العميق لجميعهم على حد سواء. إن أغلب البحوث التى تضمنها هذا المجلد قد أنجزت أثناء عملى مديراً أكاديمياً للمعهد الدولى لدراسات الإسلام فى العالم الحديث (ISIM) ومقره هولندا، وهو مشروع بحثى متميز يجمع بين الدرس العلمى الدقيق والتفاعل الاجتماعى البناء. وأنا أدين بالفضل لكل زملائى فى هذا المعهد، خاصةً الهيئة البحثية، وكل الزملاء من أنحاء العالم الذى أثروا المعهد بحماسهم وخبراتهم القيمة والمتعددة، ولقد تطورت بعض الأفكار التى يحتويها هذا الكتاب من خلال إسهامات قصيرة فى مجلة المعهد (ISIM Review) وتطور بعضها الآخر من خلال إعدادى لمحاضرات عدة ألقيتها فى أماكن متفرقة من العالم عبر هذه السنوات. وأنا أدين بالفضل للأفراد والمؤسسات الذين رحبوا بالتعاون. وكما هو العهد بى دائماً فإن دينى الأكبر يكون لأسرتى، لندا، وشيفا، وتارا فبغير حبهم ودعمهم لم يكن لكل هذه الجهود أن تظهر على النحو الذى ظهرت به.

الفصل الأول

مقدمة

فن الحضور

ليس هناك قصور في وجهات النظر، العالمية والمحلية، التي تقول بأن منطقة الشرق الأوسط قد سقطت في حالة من عدم الاستقرار. فنحن نقرأ أن دخل الفرد في العالم العربي من أقل الدخول في العالم، على الرغم من إنتاج النفط المذهل. ومع انخفاض الإنتاجية، وضعف البحث العلمي، ونقص معدلات الالتحاق بالتعليم، وارتفاع نسبة الأمية، وتردى الأحوال الصحية مقارنة بالدول الأخرى، فإن الدول العربية تبدو وكأنها "أكثر ثراءً وأقل تنمية" (1). كما أن الدول المحرومة من التنمية الاجتماعية في المنطقة تعاني أيضاً من الحوكمة السيئة الفقيرة. وتستمر النظم السياسية المتسلطة من إيران وسوريا ومصر والأردن والمغرب إلى شياخات دول الخليج (التي تحتفظ بعلاقات مودة مع الغرب) تستمر هذه الدول في إحباط مطالب الديمقراطية وحكم القانون ومنع الحركات المعارضة (الدينية أساساً) التي تتبنى هي الأخرى معايير حصرية ولا ديمقراطية وعنيفة. وليس بمستغرب أن تتسبب الظروف المعاصرة في المنطقة في قدر من الخوف في الغرب حول حالة عدم الاستقرار في العالم التي من الممكن أن يسببها هذا الوضع الأسن من الناحية السياسية والاجتماعية.

ومع ذلك فإن المنطقة تشهد الآن صيحة تغيير لم تشهدها من قبل قط. فثمة فكرة تقول "بأن العالم كله تغير ما عدا الشرق الأوسط"، وهى فكرة حظيت باهتمام متجدد الآن، حيث تحاول المؤسسات الدولية والإقليمية أن تعبر عن توقعات مختلفة حول كيفية حدوث التغير فى المنطقة. وهناك بعض الدوائر التى تأمل فى حدوث تغير ثورى عبر هبات جماهيرية لتحويل الأبنية غير المتعادلة للقوة والدخول إلى آفاق للديمقراطية والتنمية. فإذا كانت الثورة الإيرانية قد نجحت فى أقل من عامين أن تطيح بملكية مستقرة، فلماذا لا تتشكل حركات مشابهة فى المنطقة هذه الأيام؟ وذلك موقف يصعب قبوله. حقيقة أن الثورات لا يمكن التخطيط لها^(٢). فعلى الرغم من أن الثوريين ينخرطون بالفعل فى مؤامرات وتجهيزات، فإن الثورات لا تنتج بالضرورة عن مخططات جاهزة، إذ إن لها منطقتها المحرك، وهى تخضع لخليط معقد من العوامل البنائية والعالمية والسيكولوجية وحتى عوامل الصدفة. فنحن غالباً ما نحلل الثورات بطريقة استرجاعية، ولا ننخرط فى تحليل ثورات متوقعة أو مرغوبة لأن الثورات لا يمكن التنبؤ بها^(٣). ومن ناحية أخرى فإن معظم الناس لا يرغبون فى الانخراط فى الحركات الثورية العنيفة. فهم غالباً ما يعبرون عن شكوكهم من الانخراط فى الثورات التى لا يمكن التنبؤ بنتائجها، فهم يفضلون أن يكونوا "أحراراً"، يودون لو قام الآخرون بالثورة نيابة عنهم. وفضلاً عن ذلك، فهل الثورات أمر مرغوب فيه؟ إن الذين خبروا الثورات غالباً ما يربطون بين الثورات العنيفة بتوقف الحياة فجاءة، والتدمير، وعدم اليقين. وأولاً وقبل كل شيء فإنه لا يوجد ما يضمن أن تتمخض الثورة عن نظام اجتماعى عادل. وأخيراً فحتى لو افترضنا أن

الثورات أمر مرغوب فيه وأنها يمكن أن تقوم على التخطيط، فما الذى يجب أن يفعله الناس الذين يعيشون تحت الحكم التسلطى؟

ومع أخذ كل هذه المحاذير فى اعتبارنا، فإن ثمة وجهة نظر بديلة تقول بأنه بدلاً من انتظار ثورة غير يقينية، فإن التغيير يمكن أن يحدث عبر إلزام الدول بإجراء إصلاحات سياسية واجتماعية لها صفة الاستدامة. وتتطلب هذه الاستراتيجية لتغيير الأوضاع دون عنف، تتطلب قوى اجتماعية ذات بأس - أعنى حركات اجتماعية (للعمال، والفقراء، والمرأة، والشباب، والطلاب، والحركات الديمقراطية الأوسع) أو أحزاب سياسية حقيقية - يمكن أن تتحدى السلطات السياسية وإيجاد قاعدة عريضة لمطالبها. وينخرط عدد كبير من النشطاء والمنظمات غير الحكومية فى الشرق الأوسط فى حركات مستمرة لتغيير الظروف المعاصرة. ولكن على الرغم من أن ذلك يمكن أن يؤدي إلى بلورة إستراتيجية داخلية أصيلة لأحداث التغيير، فإن الحركات المؤثرة تحتاج إلى فرص سياسية لكى تنمو وتعمل. فكيف تستمر الحركات الاجتماعية والسياسية فى الوجود فى الوقت الذى تكشف فيه النظم التسلطية عن قدر كبير من اللاتسامح تجاه النشاط السياسى المنظم، وحيث يكون قهر المجتمع المدنى أحد السمات الأساسية لمعظم الدول فى الشرق الأوسط؟

ولهذا، فلا يجب أن نندesh إذا رأينا أن قطاعات كبيرة من السكان لديهم القناعة - تحت وطأة الإحباط من جراء الانغلاق السياسى - بأنه على الرغم من أن الناس فى مجتمعات الشرق الأوسط تعاني من الوضع الراهن، فإنهم يعيشون مقهورين ومفكرين وسلبيين. وإذا ما ظهر شكل من النشاط

السياسى فإنه لا يتخذ إلا مظهر الاحتجاجات الموسمية، المليئة بالغضب، التى يقود معظمها إسلاميون يرفعون لافتة النضال ضد الغرب وإسرائيل أكثر مما يرفعونها ضد الدول القمعية من أجل الالتزام بالديمقراطية. ويذهب هذا الرأى إلى أبعد من ذلك بالقول بأنه مادام لا يوجد فاعل قوى يتحدى الوضع القائم، فإن التغير يجب أن يأتى من الخارج من خلال الضغط السياسى والاقتصادى والعسكرى. وحتى تقرير التنمية الإنسانية العربية، وهو كما يقال أكثر وسائل التعبير عن التغير فى مجتمعات الشرق الأوسط العربية، فإنه يبحث عن "حل واقعى" عبر "مشروع يسانده الغرب للإصلاح التدريجى المعتدل يهدف إلى إحداث عملية تحرير^(٤)". وأكثر من ذلك فإن الاعتقاد بأن الشرق الأوسط يظل "غير قابل للتغير" كان له صدى أكبر خارج المنطقة، خاصة فى الغرب ودوائر صناعة السياسات، ووسائل الاتصال الجماهيرى المؤثرة، ودوائر التفكير. والحق أن هناك نظرة تقوم على مبدأ "الاستثناء" هى التى تغطى على كل بناء "صناعة التطوير الديمقراطى" فى الغرب وهى تدفع إلى التحريض على إحداث التغير من خلال قوى خارجية، وهو تحريض لا يستبعد استخدام القوة المسلحة^(٥).

إن فكرة وجود شرق أوسط له ظروف استثنائية ليست فكرة جديدة. فالمحقق أن التغير فى مجتمعات الشرق الأوسط قد تمت مقاربتة لفترات طويلة عبر النظرة الاستشراقية الغربية، التى يرجع تاريخها إلى القرن الثامن عشر، إن لم يكن أسبق من ذلك^(٦). ولقد مال التيار الرئيسى فى النزعة الاستشراقية إلى وصف الجزء المسلم من الشرق الأوسط على أنه

يميل إلى الحكم الأحادي، وهو في جوهره ساكن أو آسن، ومن ثم فإنه يشكل "كيانا خاصاً". وبالتركيز على فكرة ضيقة (استاتيكية) للثقافة - وهي فكرة تعمم على الإسلام - يتم تصوير مجتمعات الشرق الأوسط في ضوء فكرة الصيرورة التاريخية (الديمومة) وليس في ضوء فكرة التغيير. ومن وجهة النظر هذه فإن التغيير، على الرغم من أنه غير شائع، فإنه من الممكن أن يظهر، عبر النخب الفردية ورجال الجيش أو الحروب والقوى الخارجية. ويمثل مذهب إدارة جورج بوش حول "تغيير النظم السياسية"، كما يتمثل على سبيل المثال بغزو العراق والميل إلى شن حرب ضد إيران، يمثل هذا المذهب كيف يمكن أن يتحقق التغيير في المنطقة. وبالتالي فإن المصادر الداخلية للتحوّل السياسي، مثل جماعات المصالح والحركات الاجتماعية والاقتصاديات السياسية قد أهملت جميعاً إلى حد كبير.

ولكن الشرق الأوسط كان في الحقيقة مسرحاً لسلسلة من الانتفاضات والثورات، والحركات الاجتماعية (مثل الحركة الإسلامية) التي سرت في الأمة بأسرها كما شهد خطوات واسعة نحو التغيير. ولقد ظهرت في المنطقة بجانب هذه التغييرات بعض الصور المتميزة وغير التقليدية من الفعل والنشاط السياسي، وهي أنشطة لم تحظ بانتباه كبير، وذلك بسبب أنها لا تتلاءم مع المقولات النظرية والخيالات التصورية السائدة. وسوف أحاول في هذا الكتاب أن ألقى الضوء على هذه الصور والتي أطلق عليها "اللاحركات الاجتماعية"، وأمل في الوقت نفسه أن أثير عددًا من الأسئلة النظرية والمنهجية فيما يتصل بالنظر إلى الأفكار المتعلقة بالفعل وتغيير الحال في الشرق

الأوسط. لقد وقع كثير من المراقبين أسرى للنظرة التي تقوم على فكرة الاستثناء، ومن ثم فهم يميلون إلى استبعاد دراسة الشرق الأوسط من منظور علم الاجتماع الأكثر انتشاراً، وعلى سبيل المثال، فإن كثيراً من النظريات حول النزعة الإسلامية عالجتها في ضوء فكرة الإحياء الديني أو بوصفها تعبيراً عن الانتماءات (الولاءات) الفطرية، أو الأفعال الجمعية غير العقلانية، أو أنها ظاهرة ذات خصوصية معينة، أي ظاهرة لا يمكن تحليلها بواسطة النظريات الاجتماعية السائدة في علم الاجتماع. فالحقيقة أن النزعة الإسلامية قد تم استثناءها إلى حد كبير من نمط البحث الذي طوره منظرو الحركة الاجتماعية في الغرب حتى وقت قريب، عندما حاول عدد قليل من الباحثين دراسة الحركة السياسية الإسلامية في إطار "نظرية الحركة الاجتماعية"^(٧). ولقد كان ذلك تطوراً مرحباً به. ومع ذلك فإن هؤلاء الباحثين يميلون إلى الاستعارة من نظرية الحركة الاجتماعية أكثر مما يساهمون به في هذه النظرية بالنقد والإضافة. ولذلك فسوف يطال السؤال قائماً حول ما إذا كانت نظرية الحركة الاجتماعية السائدة الآن قادرة على أن تفسر التعقيدات المرتبطة بالحركات الاجتماعية الدينية في المجتمعات الإسلامية المعاصرة، خاصة عندما ترتبط التوجهات في هذه النظرية بجذور تاريخية محددة ترتبط بالمجتمعات الغربية المفتوحة سياسياً والمتباينة اجتماعياً، حيث تتطور الحركات الاجتماعية في الغالب إلى كيانات متجانسة ومنظمة - وهي احتمالات قد لا توجد في العالم غير الغربي، فقد كان تشارلز تيلي C.Tilly محقاً عندما نبهنا إلى أن نأخذ في اعتبارنا الخصوصية التاريخية للحركات الاجتماعية - مثل صور الفعل السياسي التي ظهرت في شرق أوروبا وفي

أمريكا الشمالية بعد عام ١٧٥٠. ففي هذه الخبرة التاريخية اتسمت ما سميت بالحركة الاجتماعية بثلاثة عناصر: مطلب محدد ومنظم يتجه نحو السلطات القائمة؛ مجموعة من الأفعال السياسية تشتمل على تكوين الروابط واللقاءات العامة والتصريحات الإعلامية والمسيرات فى الشوارع؛ وأخيراً "التمثيلات العامة المتعلقة بجدارة القضية مثل وحدة الحركة وأعداد المنضمين لها ومستوى الالتزام بها"^(٨). وإذا ما أخذت هذه العناصر منفصلة فإنها لا تشكل حركات اجتماعية ولكن تصبح أفعالاً سياسية ذات طابع آخر، وإذا ما أخذنا فى اعتبارنا أن نظريات الحركات الاجتماعية السائدة الآن تستمد مادتها من الخبرة الغربية، فإن لنا أن نتساءل عم إذا كان يمكن أن تساعدنا على فهم عملية بناء التضامن أو التجمعات العامة التى تتشكل عبر ممارسات متفرقة، وأن تظهر بالتوازي، ويقوم بها فاعلون لا تربط بينهم علاقة جمعية فى المجتمعات غير الغربية التى تتسم بالانغلاق السياسى ومحدودية التكنولوجيا؟^(٩)

وفى مقابل هذا الميل نحو النظرية الاستثنائية يظهر لدينا باحثون محليون فى الشرق الأوسط يميلون نحو تطبيق نماذج ومفاهيم تقليدية على الواقع الاجتماعى لمجتمعاتهم دون أن يعترفوا بأن هذه النماذج لها سياقات تاريخية مختلفة، ومن ثم فإنها لا تقدم لنا سوى مساعدة قليلة لشرح النسيج والديناميات المعقدة للتغير والمقاومة فى هذا الجزء من العالم، وعلى سبيل المثال فلنأخذ الأحياء المكتظة بالسكان فى ضوء المداخل النظرية التقليدية لعلم الاجتماع الحضري، فإن هذه المجتمعات غير الرسمية فى منطقة الشرق

الأوسط (والتي يطلق عليها العشوائيات) تؤخذ على أنها تربة خصبة للعنف والجريمة والاعتصاب والتطرف وبالتالي تربة خصبة لنمو الإسلام الراديكالي. ولا يوجد سوى القليل في هذه السرديات التي تنظر إلى هذه المجتمعات على أنها بؤرة مهمة للنضال من أجل المواطنة (الحضرية) وللتحول في النطاق الحضري. ولم يول إلا اهتماماً ضئيلاً لمعرفة كيف يعمل المحرمون في الحضر، عبر نضالاتهم اليومية الهادئة، والتي لا ترتبط بمطالب، ليشكلوا حياة جديدة ومجتمعات محلية جديدة لأنفسهم كما يؤسسوا صوراً جديدة للواقع الحضري على الأرض في مدن الشرق الأوسط. أن الطريقة البحثية السائدة تهمل الحقيقة التي مؤداها أن هؤلاء السكان الحضريين المهمشين يعيدون تعريف المعنى المتعلق بالإدارة الحضرية وهم يساهمون بشكل تلقائي في تحديد مصيرها؛ وهم يفعلون ذلك ليس من خلال القنوات الرسمية المؤسسية التي يستبعدون منها، ولكن عبر أفعال مباشرة في المناطق نفسها التي يستبعدون فيها. ولنقدم مثالا مختلفاً. فقد نظر المحللون الإيرانيون في أوائل عام ٢٠٠٠ نظرة غير نقدية للحركة السياسية للمرأة المسلمة من خلال نظرية الحركة الاجتماعية - التي تطورت بالأساس في الولايات المتحدة - وانتهوا إلى القول بأنه لا يوجد شيء اسمه حركة المرأة في إيران - وذلك بسبب أن بعض ملامح أنشطة المرأة الإيرانية لا تتشابه مع النموذج الأساسي الذي انطلقوا منه. ربما تكون هذه الروح هي التي دفعت أوليفر روي O. Roy إلى أن يحذر ضد هذا النوع من المقارنة الذي يأخذ "عنصرًا واحدًا من عناصر المقارنة معيارًا" بينما لا يتعرف على "التشكل الأصلي للواقع"^(١٠). ومن هنا فإن مدخلًا مثيرًا في هذا الصدد يتطلب

تجديدًا تحليليًا لا يرفض فقط كلا من النزعة الاستثنائية والمفاهيم العلمية الاجتماعية التقليدية في دراسة الشرق الأوسط، ولكنه يفكر أيضًا ويقدم منظورات طازجة للملاحظة، وقاموسًا جديدًا في الحديث وأدوات تحليلية جديدة نفهم بها الواقع الإقليمي المعين. وفي هذا الإطار أحاول هنا أن أبحث الممارسات السياسية واللاحركات الاجتماعية باعتبارها وسائل لإنتاج تغيير ذي معنى في منطقة الشرق الأوسط.

الممارسة السياسية الجدالية(*) والتغير الاجتماعي

لقد حدثت تحولات سياسية واجتماعية ملحوظة في المنطقة وكانت جميعها ناتجة عن مساعٍ جدالية منظمة اتخذت أشكالاً متعددة بدءًا من أفعال الاحتجاج الحادة إلى الحركات الاجتماعية المستمرة إلى صور الحراك الثورى الكبير؛ فالثورة الدستورية التي حدثت في عامى ١٩٠٥، و١٩٠٦، والتي وضعت حدًا للنزعة الاستبدادية التي كان يتزعمها كاجار Qajar وبداية الحقبة الدستورية في إيران. والثورة المصرية في عام ١٩٥٢، والتي قادها الضباط الأحرار، والثورة العراقية في عام ١٩٥٨ واللذان أدبنا إلى الإطاحة بملكيتين نوانا تاريخ طويل جنبًا إلى جنب مع الحكم الاستعماري البريطاني، وقد نادى كلتا الثورتين بالنظام الجمهورى وبناء الاقتصاد الاشتراكي. والجزائريون الذين استطاعوا عبر انتفاضة سياسية واجتماعية كبرى أن يطيحوا بالحكم الفرنسى في عام ١٩٦٢ وأقاموا نظامًا جمهوريًا.

(*) أثرت ترجمة كلمة Contantious بالجدالية، لكى أميز بينها وبين كلمة الاحتجاج Protest، الذى يعد جزءًا من الممارسة الجدالية العامة. (المترجم)

والثورة الإسلامية في عام ١٩٧٩ والتي وضعت ملايين من الإيرانيين في إطار حركة أطاحت بالملكية والدخول في مرحلة جديدة ليس فقط في إيران ولكن في أمم كثيرة في العالم الإسلامي. وقبل ذلك بحوالي خمس وعشرين سنة حين قاد رئيس الوزراء محمود مصدق حركة قومية وعلمانية لإقامة الدستور، حتى تم الإطاحة به من خلال انقلاب هندسته وكالة المخابرات الأمريكية والمخابرات السرية البريطانية عام ١٩٥٣ التي أعادت تثبيت ديكتاتورية الشاه الإيراني. وفي السودان حيث شهد عام ١٩٨٥ انتفاضة قام بها تحالف من الطلاب والعمال والنقابات المهنية (وهو ما سمي بالتحالف القومي من أجل الخلاص الوطني) وقد أجبرت هذه الانتفاضة الرئيس جعفر نميري ونظامه التسلطي الشعبوي (الذي نتج في الأصل عن انقلاب عسكري) أجبرته على تسليم الحكم لحكومة انتقالية وطنية مهدت الطريق نحو حكم ديمقراطي وانتخابات حرة. ولقد كانت الانتفاضة الفلسطينية الأولى (١٩٨٧-١٩٩٣) واحدة من أهم الحركات الشعبية في الشرق الأوسط في القرن الماضي. ولقد بدأت هذه الانتفاضة على أثر حادثة مأساوية تسبب فيها سائق شاحنة إسرائيلي وشارك فيها كل السكان الفلسطينيين تقريباً، ممن عاشوا تحت وطأة الاحتلال، ولقد لجأ هؤلاء إلى أساليب غير عنيفة في مقاومة الاحتلال مثل العصيان المدني والإضرابات والاعتصام ورفض دفع الضرائب ومقاطعة السلع. ولقد قاد هذه الانتفاضة قادة من الداخل (في مقابل القادة الخارجيين) واعتمدت الحركة على اللجان الشعبية (التي تشكلت من نساء وأطباء تطوعوا للعمل) للمحافظة على نفسها، وقدمت نموذجاً على مؤسسة جنينية لمستقبل الدولة الفلسطينية المستقلة^(١١).

وقد شاهدنا أخيراً ما سمي بثورة الأرز، وهي حركة شعبية ضمت مليون ونصف تقريباً من اللبنانيين جاؤوا من كل فجاج الحياة باحثين عن معنى للسيادة والديمقراطية، ونهاية للوساطة الخارجية والتي انتهت بانسحاب القوات السورية من لبنان عام ٢٠٠٥. ولقد جسدت هذه الحركة نموذجاً للحراك السلمي من أسفل الذي يمكن أن يحدث تغييراً حاسماً في المنطقة. ولقد حدث في الوقت نفسه تقريباً أن بزغت حركة ديمقراطية وليدة في مصر، شكلت حركة كفاية موقع القلب منها، استطاعت أن تحرك الآلاف من المهنيين من الطبقة الوسطى، من الطلاب والمدرسين، ومن القضاة والصحفيين الذين دعوا لإطلاق السجناء السياسيين وإنهاء قانون الطوارئ، والتعذيب، وفترة حكم الرئيس مبارك، واختارت هذه الحركة، في مدخل مبتكر، العمل مع القوى الجماهيرية وليس العمل مع أحزاب المعارضة التقليدية، ناقلة حملتها إلى الشوارع بدلاً من وسائل الإعلام ومقار الأحزاب، مع التركيز على القضايا المحلية بدلاً من المطالب العالمية. ولقد استقطبت حركة كفاية، كحركة بعد قومية وبعد أيديولوجية، استقطبت النشاط من توجهات أيديولوجية متعددة وجماعات مختلفة اجتماعية ودينية وجندرية. ولقد حاول هذا الحراك الجديد الذي ظهر بعد سنوات من الهيمنة الإسلامية والنزعة القومية والحكم التسلطي ليكسر التابوه المتعلق بمسيرات الشوارع غير القانونية وليحدد معالم سياسية (ديمقراطية) غير طائفية وعلمانية في مصر. ولقد حصل هذا الحراك على دعم عالمي وأجبر الحكومة المصرية على تعديل الدستور لتسمح بانتخابات رئاسية تنافسية. وفي الوقت نفسه فقد عبأت الحركة الخضراء غير العنيفة في إيران ملايين الإيرانيين ضد

الحكومة المتشددة لأحمد نجاد (التي اتهمت بالتزوير فى الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٩) مطالبة بإصلاح ديمقراطى.

لقد ظهرت حركات مثل حركة الموجة الخضراء، وحركة كفاية، وثورة الأرز، ظهرت جميعها كرد فعل على انتشار التوجهات الإسلامية فى مجتمعات الشرق الأوسط الإسلامية، وهى تعد بدائل لها، فى تلك التوجهات التى نمت على أنقاض انهيار الاشتراكية العربية العلمانية - وهى خليط من النزعة العروبية والاشتراكية (غير الماركسية)، والتى كان لها تأثير كبير على الأفكار السياسية وميادين التطور الاجتماعى فى الخمسينيات والستينيات ولكنها تقلصت بعد هزيمة العرب فى حرب الأيام الستة مع إسرائيل. ولقد شكلت الحركات الإسلامية أكبر تحدٍ للنظم التسلطية العلمانية فى المنطقة، على الرغم من أن رؤيتها للنظام السياسى ظلت إلى حد كبير رؤية تسلطية وحصارية. لقد عبرت هذه الحركات عن صوت الشرائح العليا من الطبقة الوسطى - والتى ظهرت بناءً على تطبيق برامج الاشتراكية العربية - وهى شريحة راودها شعور فى ثمانينيات القرن العشرين بالتهميش من قبل العمليات السياسية والاقتصادية فى مجتمعاتها، التى لم تر فى المشروع الاشتراكى الأمل وكذلك فى الحداثة البازغة المؤسسة على الليبرالية الجديدة، لم تر فى كليهما ملاذاً، ومن ثم فقد نجأت إلى الحظ بالعدالة والحلم بالقوة فى الممارسات السياسية المرتبطة بالدين. إن تأثير النزعة الإسلامية فى مجتمعات الشرق الأوسط قد امتد خارج هذه المجتمعات؛ من خلال صناعة شبكات غير قومية، تركت تأثيراً على السياسة العالمية بشكل واسع النطاق.

أما فشل النزعة الإسلامية في تأسيس نظام ديمقراطي شامل فقد أدى إلى ظهور حركات وليدة هي الحركات التي أُطلق عليها الحركات "ما بعد الإسلامية" التي تحاول أن تعدل هذا الاتجاه في مشروع سياسى يجمع بين الإيمان والحرية، أى دولة ديمقراطية ومجتمع دينى. إن هذا الاتجاه يريد أن يزاوج بين الإسلام والاختيار الفردى والحريات، وما بين الديمقراطية والحداثة فيما أُطلق عليه البعض "الحداثة البديلة". ولقد وجدت هذه النزعة ما بعد الإسلامية، بعد أن ظهرت لأول مرة في إيران في أواخر التسعينيات (وعبر عنها إصلاحات محمد خاتمي ١٩٩٧ - ٢٠٠٤)، وجدت تعبيراً لها في عدد من الحركات والأحزاب السياسية في العالم الإسلامى واشتمل ذلك على حزب الوسط في مصر، وحزب الله في لبنان، وحزب العدالة والتنمية في المغرب، وحزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في النمو بديلاً للحركات الإسلامية غير الديمقراطية.

وتساوق مع ظهور المد ما بعد الإسلامى أن استمر الإسلام في العمل كأيدولوجية محرّكة وإطار للحركة الاجتماعية. ولكن، وكما يوضح هذا الكتاب، فإن الإسلام ليس فقط فاعلاً في الجدل السياسى، ولكنه موضوع له في ذات الوقت، وبعبارة أخرى فبينما استمر المناضلون الدينيون في استخدام الإسلام كإطار أيديولوجى لتحقيق نظام اجتماعى سياسى وأخلاقى حصري، حاول البعض الآخر مثل المسلمين من ذوى النزعات العلمانية، والناشطين في مجال حقوق الإنسان، وخاصة المرأة من الطبقة الوسطى حاولوا أن يدافعوا عن قراءة للإسلام تؤكد على الأبوية وتدلل على الخضوع. والمحقق أن تاريخ نضال المرأة في الشرق الأوسط ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالحرب ضد

القراءات المحافظة للإسلام. فخلال القرن العشرين تحركت نساء من قطاعات عديدة من الشرق الأوسط ضد السلطات السياسية والأخلاقية المحافظة، مدافعة عن المساواة الجندرية في الزواج والأسرة والاقتصاد، ومؤكدة على دورهن الاجتماعي وقدرتهن على العمل كفاعلات في المجال العام^(١٢). فبينما ركزت الصور المبكرة للحركة النسائية، في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، على الأعمال الخيرية، فإن فترة الأربعينيات قد شهدت نساء يشتركن على نحو جمعي في النضال ضد المستعمر، وفي الاحتجاج ضد تعدد الزوجات والمطالبة بتعليم المرأة. وانتهت حملات المرأة إلى حركة ناشطة مؤسسة في روابط ازدهرت في هذا الوقت في مصر وتونس والمغرب ولبنان والسودان والعراق^(١٣). وفي الوقت نفسه فإن الأحزاب والحركات القومية واليسارية حاولت أن تقوى حركة حقوق المرأة؛ هذا على الرغم من أن المسائل المتعلقة بالمساواة بين الذكور والإناث قد جاءت في آخر الأولويات خاصة في مقابل الهدف العام للتحرر الوطني. ولم يحدث إلا في مرحلة ما بعد الاستعمار أن التحقت المرأة بالتعليم والحياة العامة والسياسة والاقتصاد، وأن بدأت منظمات المرأة تلتفت إلى الحقوق "الجندرية". ومع ذلك فإن تيار الإسلاموية المحافظ والتيارات السلفية بداية من الثمانينيات قد وضعت تحديًا جديدًا أمام الجهود لتقليل الهوة الجندرية في مجتمعات الشرق الأوسط^(١٤). ونشهد الآن وجود عدد من النساء يعشن في قلب المعركة التي تهدف إلى المحافظة على ما اكتسبته الأجيال السابقة عبر سنوات من النضال. فالرغبة في لعب دور نشط في المجتمع وفي الاقتصاد، وكذلك الرغبة في تأكيد الفردية قد ظلت الأهداف الأساسية للمرأة.

وإذ ما كانت قد استخدمت تاريخياً الجمعيات المرتبطة بتقديم الإحسان لتأكيد دورها العام ولتأكيد مطالبها الجندرية، فإن الطبقات الوسطى المهنية فى الوقت الحالى (المدرسون والمحامون والصيدالة والمهندسون والأطباء) لهم نقاباتهم الخاصة التى تدافع عن المطالب المهنية من ناحية وتنفذ العمل السياسى من ناحية أخرى، خاصة وأن سياسة الأحزاب التقليدية تعانى من تقشى الفساد وعدم الكفاءة. ومن ثم فمن الشائع أن نجد نقابات مهنية تتبنى سياسة قومية أو إسلامية. وهى ظاهرة تتميز بشكل كامل عن النقابات العمالية - فالنقابات العمالية التقليدية تظل، على العكس من النقابات المهنية، تظل تهتم باهتمامات اقتصادية واجتماعية. وعلى الرغم من النزعة الاندماجية والضغط الحكومية فإن نقابات العمال فى الشرق الأوسط اهتمت على نحو واضح بالدفاع عن حقوق العمال وعقدتهم الاجتماعى التقليدى. ففى الوقت الذى حققت فيه كل من الأردن ولبنان والمغرب وتركيا تأسيس نقابات مستقلة وتعددية، ظلت النقابات فى الدول الأخرى فى المنطقة مثل الجزائر ومصر والعراق وليبيا وسوريا، ظلت فى القبضة الاندماجية. ولكن حتى هذه النقابات الاندماجية قد استخدمت من خلال عمال القطاع العام فى النضال لزيادة الأجور والأرباح وفائض العمالة. ومن الواضح أن النزعة النقابية (الأيدولوجية النقابية) لا تستغرق سوى نسبة قليلة من العمال، المنخرطين فى القطاع العام والرسمى. ففى الوقت الذى تفشل النقابات العمالية فى تحقيق مصالح غالبية العمال الفقراء، يلجأ العمال فى الغالب إلى الإضرابات غير القانونية واحتجاجات الشوارع^(١٥). ومن ثم فإن برنامج الإصلاح والتكيف

الهيكلية (ERSAP) قد عمل منذ الثمانينيات على التعامل مع عدد من الاحتياجات المتعلقة بتكاليف المعيشة في كثير من المدن في المنطقة، وهي احتجاجات لم يكن لها سوى طابع ديني باهت. وفي الواقع فإن الإضرابات التي قام بها عمال الغزل في المحلة الكبرى، في عامي ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، وفي شهرى مارس وأبريل ٢٠٠٨، قد وضعت على أنها أكثر صور النشاط السياسى تنظيمًا فى تاريخ الأمة منذ الحرب العالمية الثانية دون أن تكون متأثرة بأى أثر إسلامى^(١٦).

ومن الواضح أن الفعل الجمعى الجدالى (أو الخلافى) قد لعب دورًا محوريًا فى المسارات السياسية لأمم الشرق الأوسط وتمثل هذه التجمعات صورًا من الحراك المنظم، الواعى، والمستقل نسبيًا مع وجود قيادات لها هوية وغالبًا ما تنطلق من أيديولوجيات قومية أو اشتراكية أو من خطاب معين. ومع ذلك فإن هذا النوع من النشاط السياسى المنظم لم يتطور فى أى مكان وفى أى زمان. فهو يتطلب فرصة سياسية - عندما تضعف السلطات السياسية وآليات الضبط نتيجة لازمة سياسية أو اقتصادية مثلاً، أو نتيجة التعرض لضغوط خارجية، أو الصراع داخل النخب السياسية. وعلى سبيل المثال فإن ثورة الأرز فى لبنان قد نتجت عن اغتيال رئيس الوزراء الحريري، الذى وفر الفرصة السياسية والنفسية لتكوين حركة قوية ضد سوريا. ويمكن أن تظهر الفرصة أيضًا عندما تتكون حكومة - أو جناح منها- متعاطفة مع هذه الحركات (كأن تأتى حكومة من خلال الانتخابات) تقلل

من خطر القهر وتفسح الطريق للحراك الجمعى المنظم، ولقد كان هو الحال أثناء حكومة الإصلاح التى قادها الرئيس خاتمى فى إيران (١٩٩٧ - ٢٠٠٤). ومن ناحية أخرى، فى الحالات العادية، فإن النظم التسلطية فى المنطقة، قد أبدت قدرًا ضئيلاً من التسامح نحو الانشقاق الجمعى. فقد أكد تقرير فريدم هاوس Freedom House فى عام ٢٠٠٣ على أن خمس دول فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد سمحت بقدر محدود من الحقوق السياسية والحريات المدنية، أما بقية الدول وعددها اثنتا عشرة دولة فلم تسمح بأية حقوق^(١٧). وفى إيران، وفى عام ٢٠٠٧ فقط، تم القبض على الآلاف من النشطاء - الصحفيون والمدرسون والطلاب والنساء وأعضاء المنظمات العمالية والمدنية والثقافية - وتم تقديم بعضهم للمحاكمة وبعضهم الآخر تم طرده من عمله^(١٨). وتم إغلاق العشرات من الصحف اليومية والأسبوعية، كما تم إغلاق المئات من المنظمات غير الحكومية. كما أشار تقرير لمنظمة حقوق الإنسان العالمية إلى العنف الشرطى الذى يستخدم ضد المعارضين المسالمين المطالبين بإصلاح سياسى، وإلى القبض على المئات من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين والتحفظ دون محاكمة على الآلاف من الآخرين الذين يساندون الجماعات الإسلامية المحظورة. واستمرت سوء المعاملة وإلحاق الأذى البدنى بشكل منظم ضد المقبوض عليهم^(١٩). وفى الوقت نفسه ظل حظر التعبير السياسى على نحو أسوأ فى المملكة العربية السعودية وتونس. ويقدم لنا التقرير التالى إحساساً بالقيود القاسية ضد الأفعال الجمعية وهو تقرير عن جماعة من شباب مصر الذين يتبنون حملة سلمية:

٢٣ يوليو، عام ٢٠٠٨، قام عدد من النشطاء السياسيين تحت الشمس الحارقة على شاطئ الإسكندرية بعرض صور رقمية وتناقشوا حولها بشكل عصبى. وكان الكثيرون منهم يرتدون قمصانا بيضاء رسمت عليها صورة قبضة التضامن، كما نقش عليها من الخلف عبارة "شباب ٦ أبريل"، وانخرط القليل منهم فى بناء طائرة ورقية عملاقة من سيقان البامبو، وورقة من البلاستيك طبعت على هيئة علم مصر. ولقد كان معظمهم فى العشرينات من العمر وبعضهم أصغر من ذلك، وكانت بينهم فتاة مراهقة تضع على ظهرها حقيبة على هيئة دب. وقبل أن تطلق الجماعة الطائرة فى الهواء، وقبل أن يأخذوا الفرصة لتوزيع ما لديهم من مطويات تنادى بالديمقراطية، اندفع رجال الأمن نحو الرمال. وحاول رجال الأمن أن يفضوا ما اعتبروه، بالمعيار الغربى، مظاهرة صغيرة. وانفض النشطاء من الشاطئ، ولديهم شعور بالحر والإحباط، فلم يحصلوا حتى على فرصة لكى يضعوا طائراتهم فى الهواء. وتجمع الأصدقاء بعضهم مع البعض الآخر وساروا نحو منطقة لوران فى الإسكندرية، وهم

يتغنون بأغنيات وطنية. وبمجرد أن دخلوا شارع آخر ظهرت لهم فجاءة جماعة من رجال الأمن. وكان هجوماً منظماً انتهى بلكمات وصفعات جنونية، وكانت هناك صيحات وأنات، حيث طرح عدد من الشباب على الأرض. وتفرق الآخرون وكان عددهم نحو ثلاثين شاباً يحتمون بالمباني في كل الاتجاهات وبدأوا في التواصل بينهم وبين بعضهم عبر رسائل الهاتف الجوال النصية، سألين بعضهم بعضاً أين أنت؟ وماذا حدث؟ أما الباقيون فقد أخذوا في سيارتين وشاحنة صغيرة، وكان رجال الأمن يصيحون فيهم "أين هو [القائد] أحمد ماهر؟" (٢٠)

ففي غياب أنشطة حرة، تضطر الطبقة- السياسية إما أن تخرج من المشهد السياسي بشكل مؤقت أو أن تلجأ إلى التنظيم السري. فقد لجأت كل حركات حرب العصابات في المنطقة، والتي ضمت حركة الفدائيين الماركسية فيما قبل الثورة الإيرانية والمقاومة الجزائرية الوطنية ضد الاستعمار الفرنسي، ومؤخراً الجماعة الإسلامية في مصر، وجبهة الإنقاذ الإسلامي في الجزائر، لجأت كل هذه الحركات إلى النزعة الثورية التخريبية بسبب عدم وجود فعل سياسي شرعي ومفتوح. والحقيقة المرة المرتبطة بهذا النوع من الحركات المنشقة هي أنها تنتج وتنتشر ممارسات غير ديمقراطية.

فالسيطرة الكبيرة الشاملة والسرية فى العمل يمنعان قيام اتصال حر ومناقشة مفتوحة داخل الحركة، الأمر الذى ينتهى إما إلى تشظى الأهداف والتوقعات - الذى قد ينتهى إلى الصدام والشقاق - أو إلى ظهور ميول تسلطية وطقوس للقيادة. وأكثر من ذلك فإذا ما لجأ عدد قليل من النشطاء الثائرين إلى هذه العمليات التخريبية، فإن عددًا آخر منهم سوف يجد الملاذ فى ممارسة السياسة فى الشارع، معبرين عن مطالبهم فى الميدان العام مع الانخراط فى الحملات الميدانية أو اللجوء إلى هذا النمط الذى نطلق عليه "اللاحركات اجتماعية" الذى يزوج بين النشاط السياسى وبين ممارسة الحياة اليومية.

سياسة الشارع وشارع السياسة

تظهر ممارسة السياسة على نحو جدالى، بالشكل الذى شرحته أنفأ، تظهر بالأساس فى المناطق الحضرية. فالواقع أن الفضاء العام الحضرى قد استمر بوصفه المسرح الرئيسى للجدل أو الحوار السياسى. فعندما يحرم الناس من القوة الانتخابية لتغيير الأشياء، فمن المحتمل أن تتجه مناطق نفوذهم النظامية (كما يفعل الطلبة أو العمال عندما يضربون عن الدراسة أو العمل) لإحداث ضغط جمعى لى يجيروا السلطات على إحداث تغيير. ولكن بالنسبة إلى فئات حضرية أخرى (مثل المتعطلين عن العمل، وربات البيوت، و"العاملين فى القطاع غير الرسمى") والذين يفتقدون إلى القوة النظامية للانقطاع عن العمل (كالدخول فى إضراب مثلاً)، بالنسبة إلى هؤلاء يصبح "الشارع" هو المجال الذى يتم فيه التعبير عن عدم الرضا. إن هذا

النوع من سياسة الشارع يكشف عن منظومة من الصراعات، وما يصاحبها من دلائل (وآثار)، بين فرد أو حشد من الناس وبين السلطات. وهى صراعات تتشكل ويتم التعبير عنها فى الفضاء الفيزيقي والاجتماعي للشوارع، بدءًا من الحارات الداخلية إلى الشوارع والميادين الأوسع^(٢١). وينبع الصراع هنا من الاستخدام النشط للفضاء العام بواسطة أفراد، ممن يسمح لهم، فى الدول الحديثة، باستخدام هذا الفضاء بطريقة سلبية **Passive** - المشى، والتسكع، وقيادة السيارة - أو بطرق أخرى تفرضها الدول. وفى هذه الحالة يقلق أى استخدام نشط أو استخدام ذى غرض معين السلطات، التى ترى فى نفسها السلطة الوحيدة التى تقيم النظام العام للضبط. وهكذا فإن تجار التجزئة الذين يفرشون بضاعتهم فى الشارع؛ وسكان العشوائيات الذين يحتلون الحدائق العامة ويستولون على الأرض أو الشوارع الخلفية؛ والشباب الذين يحتلون فضاءات على ناصية الشارع؛ وأطفال الشوارع الذين يقيمون مجتمعات لهم فى الشارع؛ وربات البيوت الفقراء الذين يوسعن من نشاطهن اليومي إلى الحواري؛ أو المتظاهرين الذين يجوبون الشوارع، كل هؤلاء يتحدون تنظيمات الدولة ومن ثم فإنهم قد يواجهون المطاردة.

وتحتل سياسة الشارع أهمية أكثر من ذلك، خاصة فى مدن الليبرالية الجديدة، أى تلك المدن التى تشكلت وفق منطق السوق فعندما يتجول المرء فى شوارع القاهرة، وطهران وداكار، وجاكرتا فى منتصف يوم عمل، يندهش من وجود أعداد كبيرة من البشر تمارس أنشطة فى الشارع، وتعمل أو تتجول أو تقف أو تجلس أو تتناقش أو تقود السيارات، أو تستقل

الأتوبيسات والترام. ويمثل كل هؤلاء السكان الهامشيين في مدينة الليبرالية الجديدة. فهذا النمط من المدينة يمكن أن نطلق عليه "مدينة الداخل والخارج"، حيث يصبح عدد كبير من السكان خاضعاً لسطوة الفقر والحرمان، الأمر الذي يجبره على أن يحيا حياته في الأماكن العامة وأن يكيف نفسه على ذلك. وهنا نجد أن الفضاءات التي تقع خارج المنازل (الحواري الداخلية والحدائق العامة، والميادين والشوارع الرئيسية) تعمل بمثابة المعونات التي لا يمكن الاستغناء عنه للحياة الاقتصادية، ولإعادة الإنتاج الاجتماعي والتضامن لقطاعات عريضة من سكان الحضر، وبالتالي فإنها تعمل أرضاً خصبة للتعبير عن سياسة الشارع^(٢٢).

ولكن ثمة بعد آخر "لسياسة الشارع"، فهي تشكل شيئاً أكبر من مجرد الصراع بين السلطات وبين الجماعات غير الرسمية أو غير المنظمة حول احتكار المكان العام، وحول النظام . فالشوارع كفضاءات للتدفق والحركة ليست فقط أماكن يُعبر الناس فيها عن معاناتهم، ولكنها أماكن يُشكل الناس فيها الهويات ويوسعون من صور التضامن ، كما يُوسعون من دوائر احتجاجهم بحيث تشمل الأفراد الغرباء والذين لا يعرفونهم. وتعمل الشوارع هنا وسيطاً يستطيع خلاله الغرباء أو العابرون أن يؤسسوا تواصل ضمنى بعضهم مع البعض الآخر عن طريق إدراك مصالحهم ومشاعرهم المشتركة، وهنا نجد تفسيراً للطريقة التي تتحول بها تظاهرة صغيرة إلى استعراض جماهيري للتضامن، كما أننا نفهم لماذا السياسة الجدالية والثورة الكبرى وحركة الاحتجاج، تجد لنفسها تعبيراً في الشوارع الحضرية. وأحسب أن هذه

الإمكانية التي تمتلكها سياسة الشارع هي التي تدفع السلطات إلى أن تقسو في سطوتها وفي قهرها الممتد. فبينما يمكن للدولة أن تغلق كلية (جامعة)، أو أن تمنع حزبا سياسيا من العمل، فإنها لا تستطيع أن توقف بسهولة التدفق العادي للحياة في الشوارع إلا إذا لجأت إلى العنف، أو إلى بناء الحوائط العازلة، ونقاط التفثيش بوصفها عنصرا استراتيجيا للحياة اليومية.

ومن هنا فإن الفضاء الحضري لا يعمل بمثابة مسرح مركزى لصور الجدل السياسية الاجتماعية فحسب ، ولكنه يعمل فى الوقت نفسه على توفير الشروط التى تحدد ديناميات الصراع وأنماطها وطرق حلها. ولهذا فإن المدن تضع بصماتها الاجتماعية على طبيعة النضالات الاجتماعية وطبيعة الفعل الاجتماعى؛ فهى تفسح لصور من السياسة ذات طبيعة واسعة وضيقة. وعلى سبيل المثال فإن الثورات التى تظهر فى صورة "هبات" أو "انقاضات" لا تنتج فقط عن مسارات تاريخية ولكنها تتشكل أيضا عبر جغرافيات معينة، كما أنها تتأثر بمؤثرات مكانية معينة تسهل عملها. ومن ثم فإننا عندما نسأل لماذا تحدث الثورة ومتى تحدث، فإننا يجب أن نسأل أيضا أين تحدث ولماذا تظهر فى هذا المكان الذى ظهرت فيه؛ فالمدن بوصفها مواقع لتركز الثروة والقوة والامتياز تعتبر على نحو متزايد مصدرا لصراعات مزمنة ونضالات اجتماعية، واحتجاجات جماهيرية تماما مثلما هى مصدر للتعاون والمشاركة، وما أميل إلى تسميته، "تجسيد النزعة الكونية فى الواقع اليومى" *every day cosmopolitanism* - أى كمكان يختلط فيه أعضاء من جماعات إثنية وعرقية ودينية مختلفة، وتمارس حياة يومية وتخبر نوعا من الثقة تجاه

بعضهم بعضاً. ومن ثم فإن الخبرات ذات النزعة الكونية فى المدن يمكن أن تعمل بوصفها عاملاً مكانياً مساعداً لتحويل العنف الفئوى والصراع الفئوى والعمل على ضبطه. وأنا أحاول فى هذا الكتاب أن أفحص على سبيل المثال، كيف يخبر المسلمون والأقباط المسيحيون فى القاهرة ثقافة متداخلة وكيف يشتركون فى الحياة، وفى التواريخ المشتركة - وهو نوع من التداخل والتعايش الاجتماعى الذى يتجاوز لغة الصدام، وهى اللغة التى تسيطر على "العلاقات بين الأديان" عبر العالم. وبجانب قدرتها على إحداث هذا الاختلاط والتداخل بين الأديان والجماعات الإثنية المختلفة، فإن المدن الحديثة - بسبب الكثافة السكانية، ووسائل الاتصال المتقدمة، والتعليم العالى، وتكنولوجيا الاتصال - يمكن أن تسهل عملية تشكل الجماعات المنقسمة على بعضها والمتباعدة عن بعضها فى ضوء خطوط دينية وعرقية. إن هذه المشاعر والهموم الجمعية، والانتماء الجمعى لا يجد مكاناً ليعبر به عن نفسه أكثر من الشوارع الحضرية. وبعبارة أخرى فإن شوارع المدينة لا تعمل فقط بوصفها فضاءً فيزيقياً تتشكل فيه الصراعات وسبل التعبير عنها، أو فضاءً تتشكل فيه الجماعات المترابطة وصور التضامن، أو تتبدى فيه "سياسة الشارع"، ولكنها تشكل فضاءات تحمل معنى رمزياً، معنى يأخذنا بعيداً عن الجوانب الفيزيقية فى الشارع ليعبر عن المشاعر الجمعية للأمة والجماعة. وهذا ما أطلق عليه الشارع السياسى، الذى يعبر عن المشاعر الجمعية والعواطف المشتركة، والآراء العامة للأفراد العاديين فى تعبيراتهم وممارساتهم اليومية، والتى يتم التعبير عنها من الأماكن العامة - فى سيارات الأجرة، والحافلات، والمحلات، والشوارع الجانبية والمظاهرات الجماهيرية فى الشارع.

ولا تعتبر أنماط النضال التي تميز مجتمعات الشرق الأوسط أنماطاً مقصورة على هذه المنطقة أو هي أنماط جديدة فيها. فهناك عمليات مشابهة تحدث في أجزاء أخرى من العالم. إن اندماج الشرق الأوسط في النظام الاقتصادي العالمي قد خلق عمليات وأبنية اجتماعية سياسية في هذه المنطقة تتشابه مع مجتمعات أخرى من مجتمعات الجنوب. ومن ثم فإن استمرار الحكم التسلطي، والموقع الاستراتيجي للمنطقة (فيما يتصل بالنفط ومشكلة إسرائيل)، وانتشار الإسلام، كل هذا جعل ممارسة سياسة الاعتراض في الشرق الأوسط الإسلامي خصيصة مميزة للمنطقة. ومع ذلك فإنه على الرغم من توصيف هذه المنطقة على أنها "سلبية وميتة" أو على أنها "قطة وخطيرة"، فإن "الشارع العربي" قد كشف عن حيوية وغضب خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وغزو العراق، وعلى الرغم من استمرار النظم السياسية في كبح الاحتجاج السياسي. ومع ذلك فإن جانباً كبيراً من طاقة هذا الحراك قد استنفذت في أنشطة ذات نزعة قومية أو ذات نزعة معادية للاستعمار - وذلك على حساب النضال من أجل الديمقراطية في الداخل. وحتى لو حدث بعض التجديدات على ممارسة سياسة الشارع في العالم العربي، فيما يتصل بالإستراتيجية والوسائل والتكوين، على الرغم من ذلك فإن سياسة الشارع لا تزال مشغولة بانبعث النزعة القومية - الدينية. ولكن قد يكون من التبسيط أن نستنتج أن المستقبل سوف يكون للسياسة الإسلامية. فالحقيقة أن الإسلاموية نفسها تعاني تحولاً جذرياً في إستراتيجياتها ونماذجها المثالية. فبينما يستمر الإسلام يلعب دوراً رئيسياً في الحراك السياسي، نجد أن الظروف التي أحاطت بالثورات الإسلامية ذات

الطابع الإيراني لم تعد على الدرجة نفسها من القوة. لذا فإنني أفترض أن الظروف العالمية والمحلية، وأعني بها، الميل إلى السياسات الإصلاحية والقانونية، وتحول مفهوم التقوى إلى مفهوم فردي، وتحول التيارات الثورية إلى المستوى العالمي (في أهدافها والفاعلين فيها)، أقول إن هذا الميل لا يرتبط بقيام ثورات إسلامية، ولكنه يرتبط بصور من الإصلاح بعد الإسلامى - هو نوع من الإصلاح السياسى الداخلى الذى يتميز بخليط من النماذج الديمقراطية التى ربما يكون لها حساسيات دينية. وإذا ما وضعنا فى اعتبارنا الحكم التسلطى الذى ميز كل حركات المعارضة القانونية والمنظمة، فإن اللاهركات التى تتسم بالنشاطى والتجمعات التى لا تستمع لبعضها بعضا يمكن أن تلعب دوراً حاسماً فى تحقيق مثل هذا التحول.

اللاهركات اجتماعية

ماذا تعنى "اللاهركات اجتماعية"؟ إنها تشير بشكل عام إلى الأفعال الجمعية لفاعلين غير جمعيين؛ فهم يجسدون ممارسات مشتركة لأعداد كبيرة من الناس العاديين الذين تؤدى أنشطتهم المتشابهة والمتفرقة فى الوقت نفسه إلى إحداث تغيير اجتماعى كبير، حتى وإن لم تكن هذه الممارسات موجهة بأيدىولوجية أو بقبادات معترف بها أو بتنظيمات. إن مفهوم الحركة يتضمن أن يتوفر فى اللاهركات اجتماعية عناصر ملائمة ومرتبطة على الطريقة التى توجد بها فى الحركات الاجتماعية، ومن ثم فإن اللاهركات اجتماعية تشكل كيانات متميزة (عن الحركات الاجتماعية).

ففي مجتمعات الشرق الأوسط تستغرق اللاهركات ااجتماعية، حراكا لملايين المهمشين الحضريين، خاصة فقراء الحضر، والمرأة المسلمة والشباب، إن اللاهركات التي يقوم بها المحرومون من سكان الحضر والتي أصفها بعملية "الانتهاك الهادئ لكل ما هو معتاد"، احتوت على طرائق مختلفة وطويلة، حاول بها الفقراء النضال من أجل البقاء، ومن أجل تحسين ظروف معيشتهم عن طريق التأثير الهادئ على الطبقة المالكة والقوية، وعلى المجتمع بشكل عام. إنها تجسد الحراك طويل المدى لملايين الأفراد البائسين والمهمشين والأسر التي تجاهد من أجل تحسين أحوالها في جهد جماعي يستغرق الحياة برمتها، وهو جهد ليس فيه من القيادة والأيدولوجية والتنظيم المقنن إلا النزر اليسير. وبشكل أكثر دقة فإنني أشير هنا إلى الحركات الجماهيرية للمهاجرين الريفيين، الذين يبدؤون، في عملية بحثهم نحو فرصة أفضل في الحياة، حملة مطردة وشاقة، تتضمن الحصول على ملكية غير قانونية من الأرض والمأوى، ثم تستتبع بالحصول على المرافق الحضرية، مثل الكهرباء والمياه الجارية وخطوط التليفون وما شابه ذلك. ولضمان الحصول على عمل مأجور يقوم هؤلاء المهاجرون باحتلال الشوارع، والحواري الجانبية والأحوزة العامة الأخرى لعرض بضائعهم، كما أنهم يزيفون ويستملكون الماركات الشعبية لتسويق بضائعهم. وتوجد فئات أخرى من الناس تعيش على تحويل الشارع العام إلى فضاءات تحقق مكاسب شخصية، أو استخدام الحواري الجانبية مواقع للورش والصور الأخرى من التجارة. إن هذه الجماهير من الأفراد المتفرقين قد حولوا، عبر هذه الممارسات والتحديات اليومية، المدن الكبيرة في الشرق الأوسط وفي عدد

كبير من البلدان النامية، خالقين بذلك شكلاً من أشكال الاقتصاد الذى يمارس فى الشوارع، وتكوين مجتمعات جديدة، ومناطق لتطوير الذات فى البيئة الحضرية، فهم يحفرون وجودهم النشط على الطريقة التى تتشكل بها الحياة والحكم فى البيئة الحضرية مؤكدين "حقهم فى المدينة".

ويعكس هذا النوع من الانتشار والافتحام والتعدى السريع، يعكس على نحو ما اللاحركات التى تميز المهاجرين غير الشرعيين على المستوى العالمى. فهناك الآن على مستوى العالم نقاط تفتيش حدودية عديدة وحواجز وأسوار وحوائط وجدران ودوريات شرطة، ورغم ذلك فإن المهاجرين غير الشرعيين يتدفقون بكميات كبيرة عبر الجو والبحر والطرق البرية، كما أنهم يتخفون خلف صناديق الشحن، وفى القطارات أو حتى سيراً على الإقدام. وهم بذلك ينتشرون ويتسعون وينمو أعدادهم فى كثير من المدن فى شمال العالم؛ وهم يستقرون ويجدون أعمالاً ويحصلون على مساكن ويكونون أسراً ويناصلون من أجل الحصول على حماية شرعية. وهم يقيمون مجتمعات محلية ويتجمعون فى الكنائس والمساجد، ويؤسسون تجمعات ثقافية، وهم ينتشرون فى الفضاءات العامة على نحو ملحوظ. وإذا ما شعروا بالاطمئنان والأمن فإنهم يؤكدون حضورهم الفيزيقي والاجتماعي والثقافي فى المجتمعات التى تستضيفهم، فالمحقق إذن أن القلق الذى يسببه المهاجرون، على المستوى القومى وعلى المستوى الدولى للنخب الحاكمة، هو قلق متشابه. فالنخبة فى مدينة القاهرة تشكو من "غزو الفلاحين" القادمين من ريف الصعيد الفقير، كما أن النخبة فى مدينة اسطنبول تحذر من الانتهاكات

التي يقوم بها "راكبو الحافلات السوداء" ويقصد بهم المهاجرون الريفيون من أنطاليا الذي، حسبما يذهب هؤلاء، قاموا بتزييف وتحويل التركيب الاجتماعي "لمدنا الحديثة". وبلغة مشابهة تعبر النخب الأوربية عن قلق عميق حول (غزو الغرباء) الأفارقة والآسيويون - وخاصة المسلمين - وينظرون إليهم على أنهم سيطروا على الوسط الاجتماعي الأوروبي وشوهوا هذا الوسط بحضورهم الفيزيقي وأنماطهم الثقافية - بارتدائهم للحجاب - ولبنائهم للمساجد والمآذن. والحقيقة هي أن هذا الاعتداء، وأن كان جدالياً أو خلافيًا، هو واقع حقيقي ومن المحتمل أن يستمر في المستقبل. فالنضالات التي يقوم بها هؤلاء المهاجرون الفقراء في الشرق الأوسط أو هؤلاء الذين يخوضون تجربة الهجرة الدولية لا تشكل حركة اجتماعية واعية، كما أنها لا تشكل آلية تكيف، مادام بقاء الأفراد لا يتم على حساب أنفسهم وإنما على حساب طبقات وجماعات أخرى. كما أن هذه الممارسات تعد ممارسات أكبر من مجرد الأفعال البسيطة للمقاومة اليومية، لأنها تنخرط في أشكال من التعدي المستمر والخفي لتدعيم مطالبهم. ومن ثم فإنها تجسد نوعاً من اللاحركة التي يقوم به الفقراء من البشر.

وكثير ما يدعى أن الإسلاموية الراديكالية، في الشرق الأوسط، تعبر عن مصالح الفقراء، باعتبارهم ضحايا الإيكولوجيا الحضرية في الأحياء الهامشية المكتظة بالسكان، حيث ينتشر الفقر والأنوميا (اللامعيارية) والتنشئة على عدم احترام القانون، والتطرف، والعنف الذي تعتبر النزعة الإسلاموية النشطة سياسياً أحد صورته. ولكن هذه الوجهة من النظر لا تلاقى قبولاً عندما

يتم اختبارها على خلفية الحذر العام لفقراء الحضر تجاه الدعم الأيديولوجي لهذه الحركة السياسية أو تلك. فالسياسة البرجماتية التي ينتهجها الفقراء، وهى سياسة تأخذ فى اعتبارها الاهتمامات الواقعية والمباشرة، هذه السياسة البرجماتية تعنى أن الإسلام السياسى يلعب دوراً طفيفاً فى تشكيل الإطار الفكرى المعيشى (الهابتوس) لفقراء الحضر. إن السياسة التى ينتهجها الفقراء لا يتم التعبير عنها من خلال الإسلام السياسى ولكن يتم التعبير عنها من خلال ما نسميه "باللحركة" لدى الفقراء - هذا النمط من الاستراتيجية المرنة السيالة التى يتم تبنيها ليس فقط لدى فقراء الحضر، ولكن أيضاً لدى الجماعات الحضرية المهمشة بما فيها النساء من الطبقة الوسطى.

ومن المتوقع أن تأخذ الحركة السياسية النشطة للمرأة من أجل الحصول على المساواة لأبناء جنسها فى نظم الدول التسلطية الأبوية، سواء كانت علمانية أم دينية، من المتوقع أن تأخذ شكل اللحركة. فالنظم التسلطية والرجال المحافظون يفرضون قيوداً قاسية على النساء اللاتى يعبرن عن مطالب جندرية بطريقة دعوية، كإنشاء منظمات مستقلة، وإصدار منشورات مستقلة، وتكوين جماعات ضغط، وتنظيم احتجاجات عامة، وتحريك النساء البسطاء، والحصول على تمويل وموارد، وإقامة شبكات مع جماعات التضامن العالمية - ففى إيران فى بداية عام ٢٠٠٧، على سبيل المثال، واجهت مجموعة النساء الناشطات اللاتى بادرن بعمل "حملة لجمع توقيعات مليونية" - لكى يتم دمج النساء البسطاء على المستوى الوطنى للوقوف ضد القوانين التى تناهض المرأة - هؤلاء النسوة واجهن أشكالاً مطردة من القهر

والمطاردة والاحتجاز. فقد تعرضت كثيرات منهن للضرب، ليس فقط من جانب البوليس الذى يراقب الأخلاق، ولكن فى بعض الحالات من جانب ذويهم من الرجال. وحاول النساء من خلال وعيهم بهذه القيود والحملات المنظمة أن يتبعن استراتيجية مختلفة، تلك الاستراتيجية التى تتضمن ممارسات حياتية عادية مثل، الاستمرار فى التعليم وممارسة الرياضة والفن والموسيقى أو العمل خارج المنزل. ولم يبتعد هؤلاء النسوة عن إنجاز العمل العادى الذى يمارسه الرجال والذى يتصل بالعمل موظفين عموميين وموظفات عموميات، وأصحاب مهن متخصصة، وفاعلات عموميات. وكذلك القيام بالمهام العادية خارج المنزل كالذهاب إلى البنوك، وأخذ السيارات إلى الفنيين لإصلاحها، أو التفاوض مع المهندسين المعماريين (الذين يبنون منازلهم). وهن لم يوقفن قط الركض فى الحدائق العامة، وتسلق قمة أفريست، أو التسابق فى سباق السيارات الذى يسيطر عليه الرجال (بل والفوز أحيانا فيه)، هذا على الرغم من عدم ملاءمة ملابسهن. وهكذا فإن النساء يقدمن أنفسهن فاعلين فى المجال العام، متحدىين بذلك الانقسام التقليدى بين العام والخاص، والمؤسس على أساس جندرى. كما تتحدى النساء اللاتى لا يرغبن فى ارتداء الحجاب، ما يفرض عليهن من تحجب وهن خارج المنزل، واستمر ذلك لحقتين من الزمان دخلت فيهما المرأة فى حرب استنزاف مع البوليس الذى يراقب القواعد الأخلاقية، حتى فرضن طريقتهن فى الحجاب، والتى تطلق عليها السلطات الحكومية "الحجاب السيئ" - وهو حجاب يكشف عن بعض شعر المرأة من أسفل الرداء الذى تضعه على رأسها. كما تحدث النساء، فى حربهن القانونية،

قوانين المحاكم والقضاء، فيما يتصل بحضانة الطفل، والطلاق وغيرها من قضايا الأحوال الشخصية.

إن هذه الأفعال الحياتية لا تتشابه كثيراً مع الأفعال الخارقة التي يظهر فيها التحدي، ولكنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالممارسات العادية في الحياة اليومية. ومن ثم فإنها تتحول إلى مطالب اجتماعية وقانونية وأيديولوجية مهمة. فهذه الممارسات لا تؤدي فحسب إلى خلق تحدٍ للافتراضات الشائعة عن أدوار المرأة، ولكنها ستتبع بمطالب قانونية وبنائية بعيدة المدى. فكل مطلب يقوم به النساء يصبح حجر زاوية لمطلب آخر، خالقاً بذلك حلقة من الفرص لمطالب أكثر تدفع بالحقوق الجندرية إلى الأمام. وبهذه الطريقة فإن سعى المرأة نحو التعليم والالتحاق بالجامعة يُمكنها من العيش بمفردها، بعيداً عن رقابة أوليائها، أو يؤدي إلى حصولها على عمل يمكن أن يضطرها إلى السفر بمفردها، أو أن تشرف على الرجال أو تتحدى سيطرة الذكور. وتعمل النتائج المقصودة وغير المقصودة لهذه الممارسات المتنوعة والمنتشرة على نطاق واسع، على طرح أسس المبادئ الأخلاقية والقانونية السائدة للنقاش، كما تعمل على تسهيل ظهور مزيد من المطالب للمساءلة الجندرية. وعند زمن معين فإنها تؤثر على نظم الدولة في الحوكمة، وعلى أيديولوجية الدولة وتدفعها إلى مزيدٍ من البراجماتية والتفاوض والشقاق. إن النساء الناشطات سياسياً (وكذلك السلطات الرسمية) على وعى بالنتائج الإضافية لمثل هذا التحول البنائي، وتعمل على أن تستفيد أعظم فائدة من الاحتمالات المترتبة عليه، وذلك لخدمة كل من النضالات العملية والترتيبات الخطابية المفهومة.

فماذا عن الاحركات بين الشباب؟ لا شك أن هناك عمليات مماثلة تميز النشاط السياسى للشباب المسلم. ومن الأمور الشائعة أن يتم الخلط على نحو خاطئ بين "حركات الشباب" و"حركات الطلاب"، أو بين "الفصائل الشبابية" لهذا الحزب أو ذاك، أو تلك الحركة الاجتماعية لهذا الحزب السياسى أو ذاك، الأمر الذى يدفع، على سبيل المثال، إلى وصف الفصيل الشبابى لحزب البعث على أنه حركة شبابية فى العراق فى عهد صدام حسين. وأرى أن هذه المفاهيم يجب أن تفصل، على المستوى التصورى، عن بعضها بعضاً لأنها تتحدث عن صور مختلفة من الواقع، وعلى العموم فإن الحركة الشبابية؛ هى حركة تهتم بقضية الشباب. فهى تجسد تحدياً جمعياً يكون هدفه الرئيسى هو الدفاع عن الوسط المعيشى والفكرى للشباب - أى أنه يدافع ويوسع من الظروف التى تمكن الصغار (النشء) من أن يؤكدوا فرضيتهم وإبداعهم وسهولة حياتهم ويحررهم من القلق على مستقبلهم. فمن المحتمل أن يودى كبح الشبابية وضبطها إلى بعث الاحتجاج الشبابى. وتحدد لنا الطرائق المختلفة التى يعبر بها الشباب عن احتجاجهم ومطالبهم، ما إذا كان الشباب ينخرطون فى حركة شبابية كاملة أو فى لا حركة.

إن نظرة سريعة على المجتمعات الإسلامية فى الشرق الأوسط تكشف لنا أن المطالب المتصلة بالشبابية كانت فى موقع القلب من الاعتراض الشبابى، ولكن عمق النشاط السياسى للشباب يعتمد أولاً على درجة الضبط الاجتماعى المفروض عليهم من قبل السلطات السياسية والأخلاقية، وثانياً: على درجة التماسك الاجتماعى بين الشباب. وهكذا نجد أن صغار السن فى

إيران ما بعد الثورة قد شكلوا نوعاً ملحوظاً من اللاحركة ليعبروا به عن حياتهم الاجتماعية والفكرية - بأن يعاملوا باعتبارهم مواطنين، وأن يختاروا ما يلبسونه وما يسمعونه وما يظهرون به على الملأ، وفي الاختيار العام لأسلوب حياتهم ولممارستهم مرح الشباب. والمحقق أن الشباب المتعولم كان أكثر من أية فئة أخرى هدفاً للنظم الوحشية والحساسيات الأخلاقية التي تميل إلى إخماد أخلاقيات المرح والبهجة التي تقع في قلب التعبير عن الشبابية، ومن هنا جاء موقف الشباب المعادى لهذه النظم. أن "المرح" - هو مجاز للتعبير عن الفردية والتلقائية والخفة - يصبح من ثم مجالاً لتنافس سياسى بين الأنظمة الدكتاتورية والشباب المسلم، كما يصبح عنصراً رئيسياً فى احتجاج الشباب، خاصة فى جمهورية إيران الإسلامية. وينبع هذا الاحتجاج الواضح جزئياً من الموقف المتناقض للشباب أنفسهم. فمن ناحية نجد أن الناشئة يفخرون بدورهم بالثورة والحرب (مع العراق)، ومن ناحية أخرى فإنهم يخضعون لضبط ونظام أخلاقى قوى من قبل النظام الإسلامى. ويظهر هذا فى زمان ومكان يتمتع فيه النشء بموقع كبير؛ حيث يشكل الشباب تحت سن الثلاثين ثلثى السكان. ولكن هذا الاحتجاج لا يتم تنظيمه فى حركة منظمة لها شبكات واسعة من الاتصال وتنظيمات وأفعال احتجاجية جمعية. وكما يحدث فى كثير من بلدان الشرق الأوسط فإن الصغار يتسمون بالتفرق والتشظى والانقسام، كما يقتصر نشاطهم السياسى المنظم على عدد من التنظيمات غير الحكومية الشبابية، وعدد من المنشورات، وعضوا عن ذلك فإن الشباب يشكلون هويات جمعية فى المدارس والجامعات وفى الفضاءات العامة الحضرية وفى الحدائق العامة والمقاهى والمراكز الرياضية؛ كما أنهم

يرتبطون بعضهم البعض الآخر عبر العالم الافتراضى بوسائل اتصالية معينة. ومن ثم فإن نشاطهم السياسى لا يرتبط بشبكة للتضامن تتكون بشكل قصى بحيث يمكن الالتقاء فيها والتفاعل وبلورة اهتماماتهم أو التعبير عن احتجاجهم الجمعى. على العكس من ذلك فإنهم يرتبطون بعضهم البعض الآخر بشكل سلبى وبعوى وبالتالي بالإحساس بخصائصهم المشتركة عبر "الشبكات السلبية" - وذلك عن طريق أساليب مختلفة مثل الاشتراك فى أشكال معينة لتصنيف الشعر، والسراويل الجينز الزرقاء، والتسكع فى الأماكن، والطعام، والموضة، والبحث عن المرح العام. وباختصار وكما هو الحال فى حالة المرأة والفقراء فإن كل هذه الأنشطة ليست سياسات احتجاجية، ولكنها فى الواقع سياسات إصلاحية تتم عبر فعل مباشر.

وبينما عملت المعركة حول "مرح الشباب" على إدخال الشباب الحضرى إلى حلبة النضال السياسى ضد الحركات والنظم الأصولية، فإن اللاحركات الشبابية بهذا المعنى - تلك التى تتشغل أساساً بالالتفاف حول الوسط الفكرى المعيشى للشباب وتأكيديه - لا يجب بالضرورة أن ينظر إليها على أنها إرهابات للتحول الديمقراطى، كما يأمل البعض فى الغالب. حقيقة أن الشباب يمكن أن يصبحوا فاعلين فى التحول الديمقراطى، فقط، عندما يفكرون ويسلكون بشكل سياسى؛ ولكن انشغال الشباب بمطالبهم الشبابية الضيقة لا يكون لها سوى تأثير طفيف على انخراطهم فى الاهتمامات المجتمعية العامة. وبعبارة أخرى فإن المؤثرات التحولية، وخاصة تلك المتصلة بالتحول الديمقراطى، لللاحركات الشبابية يعتمد على قدرة النظم

السياسية أو الدول المعنية على أن تتكيف مع مطالب الشباب. إن اللاحركات الشبابية، تمامًا مثلها مثل اللاحركات النسوية، تقوم على تأثير يتصل اتصالاً قوياً بالتحول الديمقراطي، خاصة عندما تتحدى الأسس الفكرية الضيقة للنظم السياسية الأصولية والشمولية.

منطق الممارسة في اللاحركات

كيف لنا أن نفسر منطق الممارسة في اللاحركات؟ تعرف الحركات الاجتماعية، خاصة تلك التي لم تظهر في المجتمعات الأوروبية المتقدمة تكنولوجياً والمنفتحة سياسياً، تعرف بأنها "شكل من أشكال التحدي المنظم الواعي والمستقل للسلطات القائمة"^(٢٣). وغالباً ما تتشكل هذه الحركات في تنظيمات خاصة ويتم توجيهها بإيديولوجيات معينة؛ وهي تساير أطراً معينة وتتبع قيادات محددة، وتتبنى وسائل خاصة أو طرائق وأساليب للتعبير عن المطالب^(٢٤). فما الذي يميز النمط الذي نطلق عليه اللاحركات والذي حاولت أن أصفه فيما سبق؟ وما الملامح المميزة للاحركات على العموم؟

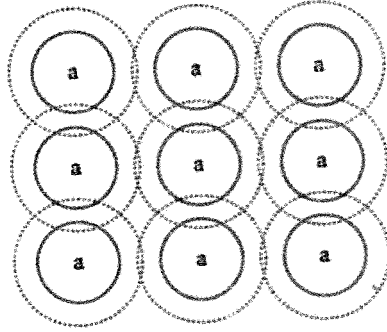
أولاً، إن اللاحركات أو الأفعال الجمعية للفاعلين الذين لا تربط بينهم رابطة جمعية، تميل إلى أن تتوجه بالفعل وليس بالأيديولوجية؛ وهي تكون هادئة بشكل كبير، وتبتعد عن الانتشار الضوضائي مادامت المطالب التي تظهر هنا تكون مطالب فردية وليست مطالب معبرة عن جماعات مترابطة. وثانياً، فبينما نجد أن القادة في الحركات الاجتماعية عادة ما يحركون التجمعات لكي يضغطوا على السلطات لتحقيق مطالبهم، نجد أن الفاعلين في

اللاحركات يمارسون على نحو مباشر ما يطلبونه أو يدعونه بصرف النظر عن صور العقاب التي تقوم بها الحكومة. ومن ثم فإن ما تقوم به اللاحركات ليس سياسة للاعتراض ولكنها سياسة ممارسة للتغيير عبر أفعال مباشرة ومتنوعة. وثالثاً، فعلى العكس من الحركات الاجتماعية، حيث يكون الفاعلون منغمسون في أفعال خارقة للحراك والاعتراض تتجاوز روتين الحياة اليومية (مثل حضور الاجتماعات وتقديم العرائض وتحزيب الناس، والتظاهر وغير ذلك)، على العكس من ذلك فإن اللاحركات تتكون من ممارسات تختلط بالممارسات العادية للحياة اليومية، ومن هنا فإن الفقراء الذين يبنون مساكن ويحصلون على مياه جارية وخطوط تليفون، أو الذين يفرشون بضائعهم في شوارع المدينة الجانبية، والمهاجرون على مستوى العالم الذين يعبرون الحدود للبحث عن حياة جديدة، والنساء اللاتي يبحثن عن فرص تمكنهم من الذهاب إلى الجامعة وممارسة الرياضة، والعمل العام، وممارسة الأعمال التي يمارسها الرجال واختيار شركاء حياتهن، والشباب الذين يرتدون ما يرغبون الظهور به، ويسمعون ما يريدونه، ويتسكعون في الأماكن التي يحبونها - كل هؤلاء يشكلون ممارسات تتدرج تحت ما نسميه باللاحركات في الشرق الأوسط وأماكن مشابهة من العالم. أما النقطة الرابعة والأكثر أهمية فهي أن هذه الممارسات لا تتجزأ من خلال جماعات صغيرة من الناس يعملون على الهامش؛ ولكنها ممارسات شائعة للحياة اليومية ينجزها ملايين من البشر وإن كانوا متفرقين هنا وهناك. وبعبارة أخرى فإن قوة اللاحركات لا تكمن في وحدة الفاعلين، التي يمكن أن تهدد بالانقطاع أو عدم اليقين أو الضغط من جانب الأطراف المعادية. فقوة اللاحركات تعتمد قوة الأعداد

الكبيرة، أى إنها تعتمد على ما ينتج عنها من تأثير على معايير وقواعد السلوك السائدة فى المجتمع لأفراد يعملون الشئ نفسه بشكل دائم ومستمر.

ولكن ما هو تأثير "الأعداد الكبيرة"؟ بادئ ذى بدء نرى أن الأعداد الكبيرة التى تعمل بشكل مشترك يكون لها تأثير فى إضفاء الشرعية والتطبيع على الأفعال التى يمكن أن توصف بأنها غير شرعية. فممارسات الأعداد الكبيرة من المحتمل أن تحتل الأماكن التى تتركز فيها القوة وتستكملها فى مجتمع يمكن أن ينتج فيه المهمشون قوتهم مع استثمارها وتعزديها. ومن هنا فإنه كلما زاد عدد النساء اللاتى يؤكدن حضورهن فى الحيز العام (الفضاء العام)، قلت صور التسلط الأبوى عليهن. وكلما زاد عدد الفقراء الذين يكونون مجتمعاتهم الحضرية بأنفسهم، أصبحت المراقبة العليا للحكم الحضرى محدودة.

وثانياً: على الرغم من أن هؤلاء البشر يعملون بشكل فردى ومتفرق، فإن تأثيرات أفعالهم لا تذهب هباءً منثوراً. فهم يمكن أن يتصلوا ببعضهم، منتجين قوة أكبر من قوة كل فرد على حدة. وبينما يؤثر كل فعل، مثل نقطة المطر، تأثيراً فردياً محدوداً، فإن مثل هذه الأفعال تنتج مساحات أوسع من بدائل الممارسة عندما يتعلق الأمر بأعداد كبيرة - تماماً مثل التأثيرات الفردية لبلابين ذرات المطر التى تتجمع لتنتج الجداول المائية والأنهار أو حتى الفيضانات والموجات (انظر الشكل 1-1). وهكذا فإن ما يحدد على نحو مطلق قوة الحركات هو النتائج (المقصودة وغير المقصودة) للممارسات المتشابهة التى يقوم بها أعداد كبيرة من البشر.



شكل رقم (١-١) قوة الأعداد الكبيرة

النتائج غير المتوقع لانصهار الأفعال الفردية

وإذا ما كنا نفكر في اللاحركات على هذا النحو، ألا نكون قد وقعنا في شبك المفهوم الذي قدمه هارديت ونجری **Hardt and Negri** حول مفهوم العامة والجماهير الحاشدة **Multitude**، والذي تم تعريفه بأنه "تفريعات الفاعلين الاجتماعيين الذين يسلكون على نحو متشابهة"؟ فعند النظرة الأولى فإن قوة الدفع (الزخم) الكبير، وتشظى الفاعلين الذي يرتبط بسلوك الجماهير الحاشدة يذكرنا باللاحركات والقوة التي ترتبط بالأعداد الكبيرة. ولكن هذا التشابه لا يتعدى هذا الحد، فعلى عكس المقولات المرتبطة بالطبقة العاملة، والشعب، والجماهير، والتي تتسم بالتشابه والهويات المشتركة، فإن الجماهير الحاشدة تتكون من سلوكيات مفردة أو من فاعلين غير متشابهين، فهي خليط من جماعات اجتماعية مختلفة، وتجمعات جندرية أو توجهات نوعية (جنسية) تكون مختلفة عن بعضها وجوديًا (انظر الشكل ١-٢). أما التشابه الظاهر كما يذهب هارديت ونجری **Hardt and Negri** فإنه يكمن في أنها تنتج

"جهذاً غير مادي" **Immaterial Labor** وهى تتعارض بذلك مع مفهوم "السلطة" (٢٥). وهكذا فبينما يفترض أن تؤدي تجمعات الجماهير الحاشدة إلى تجميع ذوات اجتماعية مختلفة وجودياً بعضها عن البعض الآخر (من الرجال والنساء، من البيض والسود، ومن جماعات إثنية مختلفة... إلخ)، فإن اللاحركات تجمع أعضاء من نفس الجماعة، حتى وإن كانت متشظية داخلياً (مثل الشباب المتعلم، والمرأة المسلمة، والمهاجرين غير الشرعيين، أو فقراء الحضر)، وهم يسلكون بشكل متشابه على الرغم من أن كلا منهم يتصرف على نحو مفرد. وبينما يكون الفعل الجمعى فى اللاحركات دالة على المصالح والهويات المشتركة داخل جماعة معينة، خاصة عندما تواجه بخطر مشترك، فإنه لا يكون واضحاً فى حالة الجماهير الحاشدة ما إذا كانت المكونات المفردة سوف تتجمع بعضها مع البعض الآخر، وكيف تتجنب هذه الجماعات المختلفة (الرجال والنساء، وأعضاء الطبقة العاملة من أبناء البلد وأعضائها من المهاجرين، أو الجماعات العرقية الأساسية أو الهامشية)، كيف تتجنب هذه الجماعات صراع المصالح بينها وبين بعضها بعضاً، وكيف تعمل بشكل مشترك.

وإذا ما كانت الهويات المشتركة هى إحدى الخصائص الأساسية للفاعلين فى اللاحركات، والتي تدفعهم إلى العمل سوياً، وهو عكس ما يوجد فى حالة الجماهير الحاشدة، فإن لنا أن نسأل فى المحل الأول كيف تتشكل هذه الهويات بين الفاعلين الأفراد الذين لا تربط بينهم رابطة؟ وكيف تأتي أفعالهم متشابهة إذا لم يكن قد تم تعبئتهم من خلال منظمات أو قادة؟ إن الهويات الجماهيرية تبنى ليس فقط فى المؤسسات القانونية والمفتوحة أو فى

الشبكات التضامنية، والتي غالبا ما تحرم منها بسبب نظام السيطرة والهيمنة. إن صور التضامن تتكون بشكل أساسى فى الفضاءات العامة - فى نطاق الجيرة، ونواصى الشوارع، والمساجد، وأماكن العمل، ومحطات الركاب، والجامعات، والنوادي الرياضية، - عبر ما أطلقت عليه من قبل "الشبكات السلبيّة" (*) **Passive networks**. ويقدم لنا مفهوم الشبكات السلبيّة ملمحاً أساسياً من ملامح تكوين اللاحركات، فهو يشير إلى أشكال الاتصال التلقائية بين الأفراد الذين لا تربط بينهم رابطة، والتي يتم إقامتها عبر اعتراف ضمنى بأشكال التشابه بينهم، والذي يتم على نحو مباشر فى الأماكن العامة أو على نحو غير مباشر عبر وسائل الاتصال الجماهيرية^(٢٦). وهكذا نجد أن الباعة الجائلين فى الشوارع سوف يدركون أوضاعهم الصعبة المشتركة من خلال مشاهدة بعضهم بعضا على نواصى الشوارع، وبشكل يومي، حتى وإن لم يكونوا قد تحدثوا قط مع بعضهم بعضاً. كما أن النساء الغرباء ممن يهملن رموز الملابس فى الأماكن العامة سوف يستمدجن هويتهم المشتركة فى الشوارع بمجرد مشاهدة بعضهن بعضاً؛ كما أن هؤلاء الذين يشاهدون الرجال أمام القضاة فى ساحات المحاكم سوف يشعرون بشكل تلقائى بمكانتهم المشتركة المنخفضة. وفى نواصى الشوارع وفى المحلات التجارية الكبيرة وفى الجامعات يحدد الشباب صغار السن موقفهم الجمعى عن طريق الإدراك التلقائى للأزياء المتشابهة وأساليب تصفيف الشعر وأشكال التذوق الاجتماعى، ويقدم المكان لهذه الجماعات إمكانية الاعتراف المشترك انظر

(*) تفهم كلمة السلبيّة عندما تستخدم لوصف الشبكات أو المواطنة بمعنى غير مقدامة أو غير نشطة، أى إنها تكفى بالفعل العادى دون زيادة؛ فالسلبيّة هنا لا تحمل مضامين السلب أو الانسحاب، بل تحمل مضامين الاكتفاء بالفعل العادى. (المترجم)

الشكل (١ ٥) وهو عامل يميزهم عن مثل هذه الجماعات المتفرقة كالمهاجرين غير الشرعيين الذين قد لا يمتلكون الوسيط المكاني للتعبير بتكوين التضامن إذا لم يجتمعوا سوياً في نفس أماكن العمل، أو مراكز الاحتجاز، أو التجمعات السكنية. ويعتمد هذا النمط من الجماعات على وسائل الاتصال والإشاعات وعلى الشبكات المتباعدة بمعنى معرفة شخص يعرف شخصاً آخر يعرف شخصاً ثالثاً له نفس الموقع وهي عملية تسهل تكوين "صور التضامن المتخيلية" (انظر الشكل رقم ١ ٣) (٢٧).

وبمقدور تكنولوجيا الاتصال الجديدة، خاصة المواقع التي تتيح تكوين شبكات اجتماعية مثل الفيس بوك، بمقدورها أن تسهل الاتصال عبر وسيط المكان عن طريق ربط الأفراد المتباعدين عبر العالم الفضائي، وهي بذلك تخلق فرصة قوية لبناء الشبكات النشطة والخاملة.

a	h	m
o	d	x
n	p	b

الشكل (١-٢) اللاشبكة: أفراد متفرقون لا يجمعهم وضع مشترك. المصدر:

Asef Bayat, street politics: Poor People's Movements in Iran. New York: Columbia University Press, 1997, p.18.

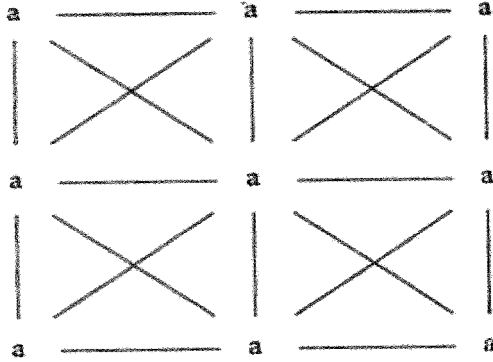
a a a

a a a

a a a

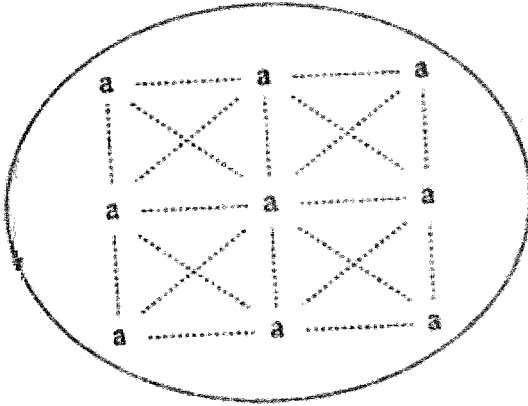
الشكل (١ ٣) اللاشبكة: أفراد متفرقون يجمعهم وضع مشترك. المصدر:

Asef Bayat, Street Politics: Poor People's Movements in Iran. New York: Columbia University Press, 1997, P.18.



الشكل (١-٤) الشبكات النشطة: أفراد يجمعهم وضع مشترك نظموا أنفسهم عن قصد -رابطة بشبكة نشطة. المصدر:

Asef Bayat, Street Politics: Poor People's Movements in Iran. New York: Columbia University Press, 1997, p.18.



الشكل (١) الشبكات السلبية: أفراد متفرقون لهم أوضاع متشابهة جمعهم المكان. المصدر:

Asef Bayat, *Street Politics: Poor People's Movements in Iran*. New York: Columbia University Press, 1997, p.18

وقد قامت حركة شباب ٦ أبريل في مصر على هذا النمط من الاتصال الجماهيري، فاستطاعت أن تجمع ٧٠,٠٠٠ فرد، معظمهم من صغار السن، الذين ساندوا إضرابات عمال النسيج في إبريل عام ٢٠٠٨ واعترضوا على عدوان إسرائيل على غزة عام ٢٠٠٨ ٢٠٠٩^(٢٨). ولكن هذه المساحة (هذا الحيز) تكون مقصورة على الصغار من المتعلمين والأكثر استقراراً من الناحية الاقتصادية الذين يمكن أن ينتهي حراكهم من هذا النوع إلى شكل من أشكال "السياسة المظهرية" *chic politics* والتدخلات قصيرة المدى. وأهم من هذا، فإن هذا الشكل من أشكال التعبير يكون قابلاً للاعتواء، ومن ثم يكون قابلاً لسيطرة الشرطة، إذا ما قورن بالتدفق والاستمرار اللذين يميزان

الشبكات السلبية (الساكنة أو الخاملة). ففي المعركة التي يوجد بها عدم تعادل بين الطرفين، فإن الضعيف سوف يخسر إذا ما اتبع نفس قواعد اللعبة التي يستخدمها أولو القوة. فلكى يكسب الشخص الضعيف معركة، فليس أمامه من اختيار إلا أن يلعب بشكل مختلف وبقدر من الإبداع، وأن يكون أكثر مرونة وأن يغير قواعد اللعبة باستمرار.

وعلى أى حال، فإن الذى يخلق الصلة بين الشبكات السلبية والفعل الجمعى المحتمل هو التهديد المشترك. وبعبارة أخرى فبينما تتحقق المكاسب فى الاحركات على نحو فردى من خلال الممارسات المباشرة، فإن الدفاع عن هذه المكاسب يأخذ شكلاً جمعياً، عندما يحول الخطر المشترك الشبكة السلبية إلى اتصال نشط ومقاومة منظمة. وعلى هذا النحو، فإن النساء اللاتى يتحددين السلطات بشكل مفرد من خلال عدم تمسكهن برموز الزى (المقبولة) يمكن أن يتجمعن عندما يواجهن الشرطة المخولة بمراعاة مبادئ الأخلاق فى الشارع. كما أن فقراء الحضر الذين يستمرون فى بناء منازل غير قانونية بشكل هادئ وفردى يقاومون محاولات الحكومة لهدم هذه المنازل مقاومة جماعية. ونجد أن المظاهرات العامة الحاشدة للمهاجرين غير الشرعيين فى لوس أنجلوس فى ٢٦ مارس ٢٠٠٦ والمطالبة بتشريع لحمايتهم، قد تمثل فى احتجاجاً جمعياً حاشداً أكثر إثارة فى تعبيره عن الاحركات المكونة من أفراد متباعدين. ومن الطبيعى أن يحدث دائماً إمكانية أن يختار الفاعلون بعقلانية، بدلاً من الدخول فى مواجهة البدء فى "معركة استنزاف" - وهو نوع من الامتثال المؤقت فى أوقات الشدة مع استئناف التحديات عندما يحين الوقت

المناسب. فعلى عكس النساء، نجد أن الشباب والفقراء والمهاجرين غير الشرعيين لا يستطيعون أن يقاوموا فعل الدولة دون أن ينظموا أنفسهم على نحو مقصود، مادامت العلامات التى يمكن من خلالها أن يدركوا خصائصهم المشتركة بوضوح فى المكان العام تكون محدودة (انظر الشكل رقم ١-٤). ولكن الناس الذين لا يملكون علاقات مميزة يمكن أن يقيموا اتصالاً عبر الصوت المشترك (مثال ذلك الصياح بكلمة "الله أكبر" من على أسطح المنازل أو إشعال النار ليلاً عن طريق الصغار فى إطارات السيارات) وعن طريق الرموز (ألوان أو رابطة معصم أو قمصان معينة).

وتشير هذه الديناميات بالفعل إلى الطريقة التى تتحول بها اللاحركات إلى سياسات نضالية مستمرة (*) وإلى حركات اجتماعية، كما تشير إلى وقت حدوث هذا التحول. والواقع أن التحدى الفعلى (مهما كان فردياً ومنفرداً) من خلال أعداد كبيرة من الناس يؤشر إلى أن حراكاً اجتماعياً كبيراً فى طريقه إلى أن يحدث. وقد يتطور هذا إلى سياسية نضالية مستمرة عندما تسنح الفرصة لظهور حركة نشطة منظمة ومستقلة وعلى درجة من التماسك؛ يحدث هذا على سبيل المثال عندما تضعف النظم السياسية والدول بسبب دخولها فى قتال مع هذه الجماعات، أو حدوث أزمة، أو ضغط دولي، أو عندما تصعد إلى سدة الحكم حكومة أكثر تسامحاً. ولكن التأثير التحولى لللاحركات لا يجب الحكم عليه ببساطة من خلال تحولها إلى حركات

(*) يستخدم المؤلف هنا كلمة *Contentious Politics*، وقد ترجمتها في البدء بجذالية، ولكن عند المراجعة النهائية قررت أن أترجمها بالنضالية المستمرة، وهى أقرب إلى المعنى وأكشف له. (المترجم)

اجتماعية منظمة. فاللحركات في حد ذاتها يمكن أن يكون لها أثر تحويلي إذا ما استمرت في العمل داخل المجتمع. فهي يمكن أن تقلل قدرة الدولة على الحوكمة. فالدول لا تحكم من خارج المجتمع عبر شكل من السيطرة (أو السيادة) ولكنها تنسج منطقتها في سدى المجتمع ولحمته، في المعايير والقواعد والنظم، وعلاقات القوة. وتتحدى العمليات المرتبطة باللحركات هذا المنطق للقوة. ومن المحتمل أن تحاول الدولة أن توقف الممارسات المضادة للحركات، كأن تحاول على سبيل المثال أن تدمجها في منطق القوة الخاص بها. ولكن هذا ليس بالأمر اليسير، وذلك لأن الطريقة التي تعرض بها اللحركات مطالبها يحتمل أن تفقد الدولة قدرتها على أن تحيد من آثارها. وإذا ما استطاعت الدولة أن تتبنى مطالب اللحركات، فإن ذلك يعد في الواقع شكلاً من أشكال الإصلاح في الدولة ذاتها^(٢٩).

ولكن لماذا تكون اللحركات هي الشكل الأكثر انتشاراً للنشاطية **activism** من سياقات سياسية واجتماعية بعينها في مجتمعات الشرق الأوسط؟ يرتبط العامل الأول بالحقيقة التي مفادها أن الدول التسلطية لا تتسامح مع أي اعتراض منظم ومستقل. ولهذا فإنها تحاول إما تفريق السكان المهمشين، خاصة الطبقة السياسية منهم، أو أن تدمجهم في نظمها الشعبوية. ولكن الحقيقة أن الطبقات المهمشة نفسها لديها استعدادات (اتجاهات) جديدة. فالتنظيم المستمر للعمل، وتوسع القطاع غير الرسمي، وتقلص القطاعات العامة، ونمو المنظمات غير الحكومية، - كل ذلك جنباً إلى جنب مع عمليات إعادة الهيكلة المصاحبة لليبرالية الجديدة - يعمل على تجميع القدرة الشعبية

للانخراط فى النشاطية المنظمة فى شكل تنظيمات نقابية تقليدية مثلاً. ولكن هؤلاء المهتمين يواجهون من قبل الدولة التى لا تكون قادرة فى الغالب - أو غير راغبة - فى تحقيق حاجاتهم المادية والاجتماعية - وهى التوقعات والحاجات التى تتضاعف مع النمو الحضرى، ونمو التعليم، والتوسع الإعلامى، وارتفاع الوعى لدى المواطنين - الأمر الذى يدفع الجماهير إلى أن تدير قضاياها بنفسها - فعندما لا تستطيع الدولة تقديم الإسكان الكافى أو فرص العمل للفقراء (وعندما تكون القنوات الشرعية الممكنة - مثل التحزيب Lobbying - لتحقيق هذه الاحتياجات غير موثوق فيها أو مثقلة بالببيروقراطية الحكومية)، عندما يكون الأمر كذلك فإن الفقراء يلجأون إلى البناء العشوائى على الأرض أو احتلال الميزات المتاحة على نحو عشوائى، أو فرش بضاعتهم فى الشوارع بطريقة غير قانونية. وعندما تفشل الحكومة فى الاعتراف بالحقوق الجندرية أو مطالب الشباب، فإن النساء والشباب يمكن أن يتحدوا السلطة الرسمية عن طريق تنفيذ مطالبهم فى المناطق أو المؤسسات التى تغيب فيها هيمنة الدولة أو تملك المناطق والمؤسسات التى يكون لها سلطة توقيع العقاب الرسمى. وتكون هذه الصور من الاعتداءات ممكنة - وهذه هى النقطة الثالثة - بسبب أن النظم التسلطية، على الرغم من صورتها الظاهرة القوة، تدير دوماً - رخوة - ينقصها المقدرة والاتساق والقدرة الإدارية لتحقيق الضبط الكامل، على الرغم من أنها تأمل فى ذلك. وتكون النتيجة وجود مخارج وفضاءات وثغرات - مناطق للحرية النسبية - يمكن أن تملأ عبر الفاعلين العاديين. إن عبقرية الأفراد المهتمين - اللاحركات - تكمن فى القدرة على اكتشاف هذه المخارج والثغرات. وأنا

أحدث هنا عن فعل المثابرة الذى يبديه النساء و الشبيبة والمحرومون من سكان حضر الذين يفهمون - رغم اختلافهم - القيود التى يعانون منها، ويكتشفون الفرص ويدركونها، ويستفيدون من الثغرات الموجودة للتغجيل بتحقيق فرصهم. ومن الأمثلة الدالة على الطريقة التى يمكن أن تجد بها المرأة فرصة تتحدى من خلالها الأيديولوجية المسيطرة، التى تنظر إليها على أنها مواطنة من الدرجة الثانية، من هذه الأمثلة المرأة الإيرانية ذات القوة البدنية التى صممت أن تخوض سباقاً لقيادة السيارات، وهو من الرياضات التى يحتكرها الرجال، وأن تفوز فى هذا السباق. ويلخص هذا المثال ما أطلقت عليه "فن الحضور" - أى الشجاعة والإبداع فى تأكيد الإرادة العامة على الرغم من كل المصاعب، وتحدى القيود، واستخدام ما هو متاح، واكتشاف فضاءات تمكن الذات من أن تظهر للآخرين وأن تسمع وتحس وتدرك. إن فن الحضور هو اللحظة الأساسية فى حياة اللاحركات، أى فى الحياة بوصفها سياسة.

إن قصة اللاحركات هى قصة الفعل الاجتماعى فى أوقات الشدة. وأحسب أن المفهوم هو مفهوم وصفى ونظرى. فمن ناحية فإنه يتجاوز الثنائيات الجامدة بين الإيجابى/ السلبى، الفردى/ الجمعى، والسياسى/ المدنى، وجميعها ثنائيات محدودة الأفق، كما أنه يفتح إمكانيات جديدة لبحث الممارسات الاجتماعية غير المشاهدة، والتى يمكن أن تحدث تغييراً اجتماعياً كبيراً. كما أنه يكشف عن منطوق الممارسة بين التجمعات المنفرقة والمتباعدة تحت ظرف الحكم التسلطى الذى يمنع فيه التجمعات الحرة والتواصل النشط.

إنه يخبرنا عن الطريقة التي يتصرف بها الناس، وكيف يقاومون ويتحدون الهيمنة عبر ممارسات جمعية (تتبع من ممارسات متفرقة ومتشظية). ومن ناحية أخرى فإن المفهوم له طابع نظامي (أو إلزامي) من حيث إنه يتحدى الأفكار وصور الاعتذار التي تقدم لتبرير الانسحاب وعدم الفعل تحت وطأة السيطرة. إنه يساعدنا على أن ندرك، ومن ثم نأمل، إنه على الرغم من الحكم التسلسلي، فدائماً توجد طرائق يمكن أن يقاوم بها الناس، وأن يعبروا عن طاقتهم، وأن يبدأوا التغيير بدلاً من الانتظار أو اللجوء إلى العنف.

الفصل الثانى

تحول الشرق الأوسط العربى (*)

تشریح وثيقة

يبدو الشرق الأوسط فى العقد الأول من الألفية الجديدة وكأنه دخل فى طريق مسدود، لا يستطيع أحد أن يتنبأ بالخروج منه إلا فى النزر اليسير. وعلى الرغم من العائدات النفطية الوفيرة، فإن الدخل الشخصى للعرب عُد من أكثر الدخول انخفاضاً فى العالم. وتناقصت الإنتاجية، وظل البحث العلمى فى حالة بائسة، وتناقص معدل الالتحاق بالمدارس، وظلت الأمية عند معدلاتها المرتفعة رغم كثرة الإنفاق على مكافحتها. كما ظلت الدول العربية لديها من المعلومات ووسائل الاتصال، منسوبة إلى السكان، نسبة أقل من المتوسط على المستوى العالمى - أقل من ٥٣ جريدة لكل ألف من السكان مقارنة بعدد ٢٨٥ جريدة لكل ألف من السكان فى العالم الصناعى. ولا تزال ترجمة الكتب مهمة - حيث لا يوجد إلا ٤,٤ كتباً مترجماً ينشر سنوياً

(*) تم اقتباس هذا الفصل من المصدر التالى:

Asef Bayat, "Transforming The Arab World: The Arab Human Development Report and The Politics of Change", Development and Change 36, No.6, 2005, 1225-37.

لكل مليون من السكان (مقارنة بـ ٥١٩ كتاباً في المجر و ٩٢٠ كتاباً في إسبانياً). كما أن مؤشرات التنمية في الوطن العربي في مجال الصحة والتعليم تأتي في مرتبة متأخرة مقارنة بالدول الأخرى وفقاً لمؤشرات البنك الدولي. وباختصار "تعد الدول العربية دولاً غنية أكثر منها دولاً متطورة"^(١). وفي نفس الوقت فإن النظم السياسية التسلطية، بدايةً من مصر والأردن والمغرب وحتى دول الخليج العربي، وجميعها له علاقات قوية بالغرب، استمرت تتحدى الصيحات المستمرة للتحوّل الديمقراطي والمحاسبية. وقد أدى هذا المسار التاريخي إلى ظهور حركات معارضة، سيطرت عليها الجماعات السياسية الدينية (الإسلامية)، تلك التي كشفت هي نفسها عن أساليب غير ديمقراطية واستعبادية وعنيفة.

لقد أدى تضافر هذه الظروف الاجتماعية والسياسية إلى تدعيم الفكرة السائدة حول "استثنائية الشرق الأوسط"، خاصة في الأوساط الإعلامية والأكاديمية - تلك الفكرة التي شكلت فكرة مركزية في النموذج الاستشراقي. وهكذا صُوّر الشرق الأوسط - وبخاصة الدول العربية منه - بالمقارنة مع الدول المناظرة في العالم النامي، على أنه شيء مختلف "له خصوصية" ككيان ثقافي لا تنطبق عليه الأطر التصورية التقليدية في التحليل. ولذلك فقد دعا واضعو السياسات العامة في الغرب، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية - إلى تغيير سريع في المنطقة، واعتقدوا - من ثم - أن التغيير لن يأتي من داخل هذه المجتمعات، ولكن من خارجها، وباستخدام القوة. ولقد شجع هذا الموقف أصحاب النزعة الأيديولوجية من المحافظين الجدد في إدارة ج.د. بوش على

أن يضعوا موضع التنفيذ فلسفة ليو ستراوس **Leo Strauss** حول استخدام القوة، وممارسة النزعة النخبوية غير الليبرالية في السياسة، وفكرة توحيد النظام السياسي باستخدام التهديد الخارجي. ولقد تم الإيعاز إلى المجتمعات الإسلامية في المنطقة بتغيير الكتب المدرسية، وإغلاق مدارسها الدينية، ونصيحة الدعاة بعدم استخدام عبارات معادية للولايات المتحدة. لقد عملت الولايات المتحدة على إسقاط نظام طالبان في أفغانستان، وفككت نظام صدام حسين عن طريق غزو العراق، وهددت إيران بالغزو وذلك لتكوين "شرق أوسط كبير" يتمتع "بالديمقراطية والتنمية".

ولا ينظر إلا القليل فقط من العرب والمسلمين في المنطقة إلى "التغيير عن طريق القسر" على أنه استراتيجية ممكنة وكريمة، ذلك أن هذا التغيير يتسم بالأخلاقية، كما أنه يؤدي إلى انتشار العنف والفوضى، فضلا عن أنه يحط من كرامة البشر. ولأنني عشت وعملت في الشرق الأوسط لمدة عقدين من الزمان، فإنني أشعر أن الدعوة إلى التغيير من الداخل لم تنقطع بحال على الرغم من أن الصراعات "الخارجية"، خاصة استمرار إسرائيل في احتلال الأراضي الفلسطينية، والسياسية الخارجية العدوانية للولايات المتحدة في المنطقة، قد أدت إلى إفساد النضالات الداخلية لإحداث تحول اجتماعي وسياسي. ولقد أدى وقوف الدول التسلطية ضد التغيير، جنبًا إلى جنب مع الهيمنة الإمبريالية من الخارج، إلى إدخال المنطقة في طريق مسدود ولم يكن البحث عن رؤية للتغيير من الداخل في الوطن العربي ملحقًا من قبل كما هو الآن.

ونكمن أهمية تقرير التنمية الإنسانية العربية فى نشره فى هذا الظرف العالمى والإقليمى، خاصة بعد نقطة التحول المهمة فيما بعد ١١ سبتمبر. وأكثر من ذلك فإن هذا التقرير - الذى ظهر فى أربعة مجلدات بالعناوين التالية: خلق فرص للأجيال القادمة (٢٠٠٢)، بناء مجتمع المعرفة (٢٠٠٣)، نحو بناء الحرية فى العالم العربى (٢٠٠٤)، نحو تمكين المرأة فى العالم العربى (٢٠٠٥) - جاء ليشكل "وثيقة للتغير" أنتجها العرب من أجل العالم العربى". ويهدف هذا التقرير إلى رسم طريق للخروج من هذا المرض العضال عن طريق الدعوة إلى "تحول جذرى" فى المنطقة.

ولقد تبنى مؤلفو التقرير، لخدمة الهدف الاستراتيجى "للتحول الجذرى"، تبنى المؤلفون فهماً واسعاً للتنمية، على أنها "عملية توسيع الخيارات بين البشر". لقد فُهمت التنمية فى ضوء مزيج نظرى لفكرة دودلى سيرس Dudley Seers عن التنمية بوصفها عملية تسمح بتحقيق الإمكانية الإنسانية وفكرة أمارتيا سن Amartya Sen عن "الحرية بوصفها تنمية"، وفى ضوء ذلك نظر التقرير إلى التنمية الإنسانية كعملية يوسع فيها البشر من اختياراتهم، ويؤثرون فى العمليات التى تشكل حياتهم ويتمتعون بحقوق إنسانية كاملة^(٢). إن هذا الفهم التصورى للتنمية يتجاوز التصورات التقليدية عن "التنمية" بوصفها مجرد نمو فى الناتج القومى الإجمالى، وارتفاع للدخل الشخصى، والتصنيع، والتقدم التكنولوجى، والتحديث الاجتماعى، على الرغم من أن هذا المفهوم الأخير يمكن أن يفسر "التنمية بوصفها حرية". وهكذا حاول التقرير فى عملية مسح شاملة لحالة التنمية بدءاً من التعليم والصحة

والمعرفة إلى الثقافة والسياسة، حاول أن يحدد ثلاث فجوات رئيسية - فجوة المعرفة، وفجوة الحرية/ الديمقراطية، وفجوة تمكين المرأة - وجميعها تشكل نواة التراجع التنموي العربي. ولقد أوضح التقرير كيف يوجد ٦٥ مليون عربي راشد، ثلثيهما من النساء، ما زالوا أميين. كما أوضح أن جودة التعليم في تراجع، مع غياب آليات لنمو رأس المال على أسس عقلية. وأوضح أيضًا أن خريجي الجامعات لا يجدون وظائف تتلاءم مع تخصصاتهم؛ وأن استخدام تكنولوجيا المعلومات لا يزال محدودًا، وبالتالي يظل هناك تناقص شديد في فرص العمل بالنسبة للمتعلمين تعليمًا عاليًا.

إن التناقض (أو التباين) في توزيع المعرفة لا يشير إلا إلى جانب واحد من جوانب عدم المساواة بين الرجل والمرأة في الدول العربية. إن تعليم المرأة قد تحسن يقينا، وهكذا مستوى أميتها، ولكن الاتجاهات الاجتماعية والمعايير السائدة لا تزال مستمرة لتؤكد على الدور الإنجابي للمرأة وارتباطها بالأعمال غير المأجورة. وبالتالي نجد أن ما زال هناك نسبة (٥٠%) من النساء أميات، كما أن معدل الوفيات بينهن يصل إلى ضعف معدل الوفيات بين نساء أمريكا اللاتينية^(٢). وبالإضافة إلى ذلك فإن المرأة يتم التعامل معها بطريقة غير عادلة أمام القانون، وكذلك فيما يتصل بمكانتها الشخصية وأبنية الفرصة المتاحة أمامها والتدرج المهني. وبذلك فإن المجتمع بتحيزه المستمر ضد المرأة يحرم قطاعًا رئيسًا من المساهمة في قدرته الإنتاجية.

وكما علمتنا النظرية النسوية، فإن اللامساواة الجندرية تعكس خللاً في النظرية الديمقراطية وفي الممارسة الديمقراطية بشكل عام. وفي المنطقة العربية على وجه الخصوص، فإن هذا الخلل يكون على أشده. فوفقاً لتقرير التنمية الإنسانية فإن المنطقة تتأخر كثيراً في هذه الجوانب عن دول أمريكا اللاتينية وآسيا وأوروبا الشرقية. فبينما "تتشقق" الدول العربية بشكل عام بالديمقراطية، فإنها في الممارسة تكشف عن ميول تسلطية كبيرة. فالدول العربية تسيطر عليها سلطات تنفيذية قوية ورؤساء يحكمونها طيلة العمر، وحرية التعبير والاجتماع محظورة، كما سقطت حقوق الإنسان ضحية مؤسسات قهرية وأمنية، ولا يستطيع أى فرد أن ينظر إليها نظرة بها قدر من المحاسبية. ولقد خلص التقرير إلى أن قمع الحريات وحقوق الإنسان هو العدو اللدود للتنمية الإنسانية. ولمعالجة هذه الظروف غير المواتية ولتحقيق تنمية ذات معنى دعا تقرير التنمية الإنسانية العربية إلى تمكين المرأة، وبناء مجتمع المعرفة، وتحقيق الحرية والحكم الرشيد.

وقد نسأل الآن إلى أى مدى تعد هذه الدعوات ملائمة، وإلى أى حد يمكن أن تعمل وثيقة التغيير هذه إلى إخراج الشرق الأوسط، وإخراج مهمشيه، من هذا الطريق المسدود؟ إن تقييمنا حصيفاً للتقرير، وما يدعو إليه، وطريقة إخراج أو إنتاجه، والسياسة المحيطة به، كل ذلك يدلنا على التناقضات والتعقيدات المرتبطة بالعمليات السياسية فى الشرق الأوسط وعلاقته بالعالم الغربى. إنه يكشف لنا كيف تعكس الأطر المثالية والتوقعات الأساسية- الحرية والتنمية والديمقراطية وتحرير المرأة - كيف تعكس كل

هذه الأطر والتوقعات رغبة حقيقية فى الاستقلال والتحرر، وفى نفس الوقت كيف تعمل كأدوات خطابية للهيمنة الإمبريالية. إن التقرير، الذى يعكس التناقضات الكامنة فى المنطقة التى يريد تحريرها، قد وقع فى النهاية فى أسر الرؤية النخبوية الخاصة بالليبرالية الجديدة والتى تـذخر "بالدعوات التحررية".

السياسة المحيطة بالتقرير

لن تحظى وثيقة عربية، كما هو مائل فى الذاكرة القريبة، بجدل وخلاف وتقرير مثلما حظى تقرير التنمية الإنسانية العربية. فقد تم إعداده من خلال فريق عمل من المتقنين والمتخصصين العرب يربو على المائة بتكاليف وصلت إلى ٧٠٠,٠٠٠ دولار وفقاً لتكاليف تقرير ٢٠٠٥^(٤). وأثار التقرير مناقشات غير مسبوقة فى الغرب وفى العالم العربى حول مستقبل المنطقة - وظهرت هذه المناقشات فى برامج التلفزيون الحوارية، وفى البرلمانات وفى وسائل الاتصال المطبوعة. ولقد تم استقبال المجلدين الأول والثانى من التقرير فى الغرب استقبالاً به قدر من الاحتفالية والتعاطف. فقد أشادت افتتاحيات الصحف اليومية الكبرى فى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بمؤلفى التقرير بسبب حرفيتهم وأمانتهم فى الاقتراب من الحقائق المرة فى مجتمعاتهم. ولقد كتبت مجلة متخصصة فى بحوث الشرق الأوسط هى **The Middle East Quarterly** كتبت حول التقرير تقول: "لقد أخبر التقرير، باستخدام طريقة غير شائعة واستخدام حزمة من الإحصاءات، أخبر

عن قصة مأسوية لحقتين من التخطيط الفاشل والانهيار التنموي^(٥). ولقد تم تحميل أكثر من مليون نسخة من العدد الأول من التقرير على شبكة الإنترنت في السنة الأولى من نشره، في الوقت الذي استقبل فيه الموقع الإلكتروني الخاص بالتقرير حوالي ٢ مليون زائر^(٦). ولقد وصفت وزارة الخارجية الأمريكية التقرير الصادر عام ٢٠٠٢ على أنه "وثيقة احترافية"^(٧). كما ذهبت مجلة تايم (الأمريكية) إلى القول بأنه أهم منشور نشر في عام ٢٠٠٢. كما منحت مؤسسة، ذات مكانة مرتفعة، في الدنمرك جائزتها لعام ٢٠٠٣ لهذا التقرير؛ كما مدحت مؤسسة G8 في عام ٢٠٠٤ خطة الأمم المتحدة بشأن "الشرق الأوسط الكبير" على أساس التوصيات التي جاءت في هذا التقرير المهم. إن حالة التنمية الميئوس منها في العالم العربي، هكذا ظن الكثير، تكمن في مشكلة الإرهاب المتزايدة في الشرق الأوسط التي اعتبرتها منظمة G8 بمثابة العقبة الكؤود التي تقف ضد مصالح هذه الدول.

ويرجع التمس الغربي للتقرير إلى اعتراف النخب العربية بأوجه القصور الموجودة لديها في ممارسة الحرية والديمقراطية والتنمية - وقد جاء هذا الاعتراف عبر وثيقة يتبناها برنامج الأمم المتحدة للتنمية ذات الصيت الواسع. وتعكس الوثيقة تأكيدًا لمخاوف "أهل الخبرة" الغربيين وادعاءاتهم واستراتيجياتهم، والتي ظهرت خاصة فيما بعد أحداث ١١ سبتمبر حول عرب الشرق الأوسط. إن جماعة الخبراء سوف يسمعون خلال صفحات التقرير كيف أن العالم العربي، الذي ينظر إليه الآن على أنه معقل الإرهاب، يعترف بمشكلاته الخاصة ويعبر عن رغبته في إصلاح اقتصادي وسياسي.

فلقد أشاد المسئولون الغربيون والمعلقون الغربيون بالتقرير، ولقد كانت الأسباب التي دفعت الغرب إلى مدح التقرير هي نفسها الأسباب التي دفعت المثقفين العرب إلى انتقاده. فهم يوجهون سهام النقد إلى التقرير لأنه يذم العرب ويقلل من شأنهم أمام إسرائيل والولايات المتحدة في الوقت الذي توجه إليهم الاتهامات على المستوى العالمي. لقد استبد بهم من أن يستخدم التقرير لتبرير السياسة التوسعية الأمريكية والهيمنة الإسرائيلية في المنطقة. وهم يتهمون التقرير بالتأكيد المفرط على المصادر الداخلية للانهيال على أنه تأكيد ذو نظرة أحادية، يهمل كلية دور الاستعمار و"التدخل الإمبريالي" في التعثر التتموي للشعوب العربية^(٨). وبدل التقرير، في نظر هؤلاء المثقفين، على توجه مؤلفو التقرير نحو الاعتماد على الغرب والدفاع عنه. كما يدل على ضعفهم أمام الحساسيات الغربية. كما نظر المثقفون العرب إلى قضية أن الوثيقة تكتب في الأساس باللغة الإنجليزية ثم تترجم إلى اللغة العربية باعتبارها تأكيداً آخر على أن التقرير يوجه إلى جمهور (غربي) معين. وبالإضافة إلى ذلك فإن النقاد العرب انتقدوا التقرير لتبنيه مفهومًا "للتنمية الإنسانية" يعتمد على المؤشر المركب للتنمية البشرية البديلة، والذي يؤكد على حرية الفرد والانقسام الجندري - وهو اهتمام أساسي لصناع السياسة الغربيين. لقد ذهب هؤلاء النقاد إلى القول بأن الأولويات يجب أن تشمل على معالجة مشكلات الفقر والتعليم والصحة والمساواة، وليس مجرد التركيز على التحول الديمقراطي، وذلك ليس بسبب عدم وجود علاقة ضرورية بين الديمقراطية والتنمية (كما تفهم من خلال مؤشرات التنمية البشرية والدخل) خاصة وأن التقرير يتبنى صياغة أمريكية للديمقراطية، وهي صيغة تؤكد

على حرية السوق مع إعطاء اهتمام طفيف للاستحقاقات البشرية والخدمات الاجتماعية^(٩).

والحقيقة أن كلاً من الإسراف من جانب المعلقين الغربيين والنبرة الناقدة من جانب نظرائهم العرب لا ينصف التقرير. فكلاهما يحاول أن يضيف الطابع السياسى على الوثيقة، بمدح أحياناً وذم أحياناً أخرى لأسباب ليست صحيحة. فالشك الذى يبديه المنقون العرب من التحمس الغربى للتقرير هو شك له تبريره، إذا وضعنا فى اعتبارنا التأثيرات التدميرية والتعجيزية للسياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه التنمية والديمقراطية فى المنطقة. فباسم مكافحة الشيوعية، وللمحافظة على السيطرة الجيوبولوتيلية وضمان تدفق النفط بأسعار زهيدة، ساعدت كثير من الحكومات الغربية الدول التسلطية للقضاء على أشكال النضال الشعبى والاشتراكى والقومى (فى إيران وعمان وغيرهما). كما أن دعم الولايات المتحدة للاحتلال الإسرائيلى المستمر للأراضى الفلسطينية، والتقليل من شأن حركة المقاومة لهذا الاحتلال فضلاً عن احتلالها غير القانونى للعراق، كل ذلك يقدم أسباباً كافية للسكان العرب للشك فى نوايا الغرب فى "تحويل المنطقة ديمقراطياً".

ويعتبر النقد العربى للتقرير صحيحاً عندما يذهبون إلى القول بأن سبب تردى الحالة المعرفية لا يرتبط باستعداد داخلى، ولكنه يرتبط أيضاً بالتدخلات الخارجية. فالجيش الإسرائيلى الذى نهب الجامعات الفلسطينية ومراكز الأبحاث وأرشيفات الوثائق فى بدايات عام ٢٠٠٠ لا بد وأن يساهم فى تعويق عملية نمو مجتمع المعرفة فى فلسطين. حقيقة أن المجلدين الثانى

والثالث من التقرير، على الرغم من مكانتهما المرتبطة بالأمم المتحدة؛ أثارنا - وإن بشكل مختصر - قضية النتائج التدميرية للاحتلال الإسرائيلي والغزو الأنجلو - أمريكي للعراق على التنمية الإنسانية العربية. لقد كان قتل الجيش الإسرائيلي لـ ٧٦٨ فردًا وهدم ١٢,٠٠٠ منزل خلال ثلاث سنوات فقط، هذا بجانب القصف الإسرائيلي المدمر للبنان في عام ٢٠٠٦، ولغزة في بداية ٢٠٠٩؛ وتمزيق الضفة الغربية بالحواجز بما ترتب على ذلك من آثار سيكولوجية واقتصادية، كل ذلك أدى إلى نتائج مدمرة على التنمية. وعلى نفس المنوال، فقد كان احتلال العراق، بما ترتب عليه من خسائر فادحة في الأرواح، وتدمير للبنية التحتية، وتفكيك مؤسسات الدولة، واختراق حقوق الإنسان، كان كل ذلك له ولا شك آثار على تعطيل التنمية في المنطقة^(١٠).

ومن ثم فإن الحديث عن هيمنة خارجية على أنها سبب التخلف لا يعد شيئاً جديداً بين المثقفين العرب. فوجهة النظر الأكثر انتشاراً في الشرق الأوسط كانت دائماً تختلط بخطاب قومي قوي، في الغالب على حساب تفسير المشكلات الداخلية بعوامل خارجية وفقدان الإحساس بتوازن الذات. فالاهتمام الشامل بشرور الاستعمار والمؤامرات الخارجية، جعل نموذج التبعية يسيطر في المنطقة العربية لعقود عديدة مساهماً بذلك في نشر السياسات الشعبوية والقومية التي تختفي فيها عمليات نقد الذات، والنزعة البطورية والسياسة التسلطية وعدم القدرة على توصيل القضايا إلى العالم، في مقابل انتشار النزعة الدفاعية، والغطرسة السياسية، والركون إلى نظرية المؤامرة. إن هذه النظرة، والتي لا تزال منتشرة بين الطبقات السياسية في العالم العربي، قد

أدت إلى تشويه الممارسات السياسية للطبقة، التي انحرفت عن النضال من أجل الديمقراطية، واحتوت حركات التضامن من أجل التحول (بما في ذلك الحركات التي ظهرت في الغرب على سبيل المثال)، وتركت نفسها في أيدي النظم التسلطية العربية، التي كانت تلعب هي نفسها بأوراق القومية والمحلية. إن الإسهام الحاسم الذي يقدمه التقرير يكمن في محاولته تخطي هذا الخطاب القومي، عن طريق تحديد المصادر الداخلية لمشكلات التنمية. ويغطي التقرير، بنظرته الشاملة والمادة الغزيرة والرؤى الثاقبة التي يحتويها، يغطي المجالات الرئيسية للاهتمامات التنموية بما فيها النمو، والتوزيع، والفقير، والتعليم، والصحة، والسكان، ووفيات الأطفال، جنباً إلى جنب مع الفروق النوعية، والمعرفة، والحوكمة، والثقافة، والسياسة. ويكشف التقرير على نحو واعي عن نوع من السرد ما بعد نظرية التبعية، وما بعد النزعة القومية حول العالم العربي. إنه يريد أن يرسم الطريق للتخلص من هذا المرض الاجتماعي، أملاً في إقامة عملية يمكن من خلالها للشعب العربي أن يعزز من اختياراته.

ومن ثم فإن هذه الوثيقة المرموقة تعرض نصاً ذا طبيعة خاصة يكشف عن قدر من الانقسام، مما يشوبها من تناقض في اللغة والشكل وطبيعة المتلقين والرؤى والاستراتيجيات، وكل ذلك يسبب إرباكاً للقارئ الناقد، فمن ناحية نجد أن التقرير له أهمية جوهرية، "فهو يعبر عن رؤية لنهضة عربية" ومرشداً لتحول اجتماعي وسياسي للعالم العربي؛ ومع ذلك فإنه يقع فريسة للغة الإدارية الجافة للبنك الدولي، ويحدث في بعض الأحوال أن تظهر

أصوات راديكالية تختلط بتصورات ذات نزعة ليبرالية جديدة حول الاقتصاد والسياسة والنخب والتغيير وهنا يجد القارئ نفسه حائرًا كيف يفسر النص: هل هو مقالة حول التحول السياسى أم أنه تقرير محافظ صادر عن الأمم المتحدة يحوى "ملخصًا تنفيذيًا"، وأقسام لا حصر لها تنقسم بدورها إلى أقسام فرعية، وتشتمل فى الغالب على آراء ومذاهب متفرقة الأمر الذى يفقدها اتساقها المنطقى وكأنها تهدف إلى أن "تمثل كل الآراء". وعلى سبيل المثال فإننا لا نجد من بين تفسيرات الوضع غير الديمقراطى للدول العربية، لا نجد تفسيرًا غائبًا (فهى تشير إلى الأسرة التسلطية، والعصبية، والبناء الاجتماعى المضاد للحرية، والاستعباد الشرقى، والهيمنة الكولونية، والبناء القانونى القهرى، والطابع الريفى للدول العربية)، هذا على الرغم من تضارب التفسيرات بعضها مع البعض الآخر. وكرست صفحات عديدة للبيئة الاجتماعية والسياسية والثقافية باعتبارها بيئة "طاردة للحرية"، ومع ذلك فأنت تقرأ فى صفحات أخرى من التقرير كيف أن الثقافة الشعبية تنتشع بالتوق إلى الحرية، أو كيف أن الثقافة البدوية العربية تزخر بصور من التراث الباحث عن حرية الروح⁽¹¹⁾. ويبدو الموقف هنا وكان هناك دافع إلى ممارسة "ديمقراطية التفسيرات" بين العديد من الكتاب الذين شاركوا فى التقرير، حتى ولو كان على حساب الغموض وعدم الاتساق التحريرى. ولكن أوجه القصور التحليلية هذه لا يجب أن تجعلنا نغض الطرف عن الالتفات إلى التقرير على أنه وثيقة استراتيجية. وهنا تكمن مظاهر ضعفه وقوته.

استراتيجية للتغيير

إذا ما وضعنا في اعتبارنا أوجه القصور الأساسية في المعرفة والحرية والديمقراطية وتمكين المرأة في المنطقة العربية، فإن التقرير يعتبر بمثابة الأهداف الاستراتيجية المطلقة لبناء مجتمع المعرفة، أي لبناء الحرية والديمقراطية وتمكين المرأة، وتمثل هذه الأهداف أهدافاً استراتيجية حيوية، ولكن التحديد هو أن نعرف كيف يمكن للأمم العربية أن تحقق مثل هذه الطموحات وما هي القوى الاجتماعية التي يمكن استخدامها لتحقيق ذلك. دعنا نبدأ "بمجتمع المعرفة". إن فكرة مجتمع المعرفة، وهي فكرة ظهرت على استحياء منذ بداية السبعينيات، تتجذر في كتاب دانييل بل **Daniel Bell** بعنوان "قدوم المجتمع ما بعد الصناعي" (*) كمرحلة متميزة، في تطور الرأسمالية. ومنذ ظهور هذا الكتاب، ظهرت هذه الفكرة في أعمال منظرين اجتماعيين من أمثال ألفن جولدنيير **Alvin Gouldner**، وجان فرنسوا لوليتارد **Jean-Francois Lyotard**، وفرنسيس فوكوياما **Francis Fukuyama**، وأخيراً مانويل كاستيلز^(١٢). ولقد سار البنك الدولي مع نفس الخط وبدأ يدعو إلى نفس الفكرة. إن مفهوم مجتمع المعرفة في التراث الاجتماعي والاقتصادي والسياسي يدل على ميل للرأسمالية في مرحلة ما بعد الصناعة، وفي مرحلة ما بعد الفوردية، حيث يعمل العلم والتكنولوجيا على لعب دور مهم في حوكمة المجتمعات وفي الإنتاج الاقتصادي؛ وهو يفترض وجود اقتصاد تصبح فيه المعرفة والمهارة أكثر أهمية من الدخل ورأس المال

(*) The Coming of Post – Industrial Society.

الفيزيقي في عملية تراكم رأس المال أو الاستثمار أو الربحية، ويرجع ذلك إلى الطابع المرن والمتحرك للمعرفة، التي تتجاوب تجاوباً مستمراً مع الحركة الدينامية العليا لرأس المال في عصر العولمة. ويرى بعض المراقبين أن "مجتمع المعرفة" يمثل مرحلة من الحداثة المتأخرة التي تلعب فيها المعرفة نفس الدور الذي لعبه العمل في الاقتصاد الكلاسيكي^(١٣).

ومهما تكن الديناميات المميزة لمجتمع المعرفة - والذي عبر البعض عن شكوكهم في فائدته بوصفه مفهوماً^(١٤) - فإنه ينتج لا عن تخطيط مسبق وإنما عن قوى للسوق أكثر تطوراً في الاقتصاديات ما بعد الصناعية. ومن ثم فإن السؤال الأول يكون إلى أي مدى يمكن أن يكون واقعياً أن نطبق هذا السيناريو على الواقع الاقتصادي الاجتماعي للشرق الأوسط الذي لا يزال يفتقد إلى أسس صناعية كافية، وحيث لا يزال الدخل والملكية يلعبان دوراً أهم من المعرفة في حياة الأفراد والفرص التي يحصلون عليها. فعلى الرغم من أن التعليم العالي قد ساهم على نحو ملحوظ، خاصة أثناء حقبتى الستينيات والسبعينيات، في إحداث حراك صاعد لكثير من أبناء الطبقات الدنيا، فإن "البطالة المتزايدة للمتقنين" في المنطقة تؤثر على الحقيقة التي مؤداها أن المعرفة في حد ذاتها لا تحدث بالضرورة وجوداً مادياً أفضل لكثير من الناس. إن ما تخلقه المعرفة بالفعل هو توليد توقعات وتغير في المكانة، ولكن في عدم وجود قدرة شرائية حقيقية فإنها تؤدي إلى امتعاض سياسي عميق الجذور. وفي الحقيقة فإن ظهور الإسلام السياسي في العالم العربي، يرتبط على نحو جزئي بفشل المعرفة (التعليم الجامعي) في تأمين

فرص حياتية معقولة، كما يتوقعها أبناء الطبقات الوسطى من المتعلمين. وكما ذهب بعض الاقتصاديين العرب فإن التقرير، مسابراً في ذلك الاتجاه الغالب للبنك الدولي، "يميل إلى المبالغة في تأكيد الدور المحتمل للمعلومات والاتصال في التنمية العربية"، وذلك لسبب بسيط هو أن المنطقة العربية لا تزال تعاني من عدم وجود بنية تحتية اقتصادية وتقنية قوية^(١٥). ومن هنا يكون من الأجدى أن يبحث المرء عن هذه الأنماط من المعرفة التي يكون لها جدوى ملحة لهذه الاقتصاديات السياسية. وربما يكون من الأفضل، بدلاً لذلك، أن نتخيل فهما مختلفاً عما هو قائم الآن حول "مجتمع المعرفة".

وبصرف النظر عن جدوى فكرة "مجتمع المعرفة" فيما يتصل بمستقبل المنطقة العربية، فإن مسألة تحقيق هذا الهدف لمجتمع المعلومات تظل مسألة أساسية. لقد اقترح التقرير خمسة شروط ضرورية لبناء مجتمع المعلومات. وتشتمل هذه الشروط على تطوير تعليم عالي الجودة للمجتمع، دمج العلم وتكنولوجيا المعلومات في كل الأنشطة المجتمعية، التحول نحو الإنتاج الاقتصادي المبني على قاعدة معلوماتية، وإعادة بناء نموذج معلوماتي عربي يعتمد على العقلانية وقوة اللغة العربية والتنوع الثقافي. ومع ذلك فإن العنصر الأكثر أهمية كان يرتبط بتحقيق الحريات في الآراء والتعبير والاجتماع. ولن أخوض في تحليل العلاقة بين الحرية الفردية والديمقراطية وبين اكتساب المعرفة؛ فقد ذهب البعض إلى القول بأن العلاقات الضرورية بينهما لا توجد إلا في النزر اليسير. وعلى سبيل المثال، وكما اقترح جلال أمين، فإن العرب استطاعوا أن يتوسعوا في معرفتهم أثناء الخلافة العباسية

القائمة على الاستبداد تحت حكم هارون الرشيد؛ حيث ازدهرت الآداب والموسيقى والعلم؛ وبالتأكيد فإن جامعة أكسفورد وجامعة كامبريدج لم تزدهرا في إنجلترا في حقبة ديمقراطية^(١٦)، كما أن النظم التسلطية في بلدان مثل إيران وتونس لم تمنع التوسع في التعليم العام والتعليم العالي. ومع ذلك فإن مجتمعًا ديمقراطيًا وسياسة تتأسس على الديمقراطية لابد أن تؤدي إلى توسيع الفرصة لاكتساب المعرفة، حتى عبر التوزيع غير المتكافئ للمعرفة والمعلومات الذي يميز السمات الداخلية للديمقراطيات الرأسمالية (وعلى سبيل المثال: فإذا أخذنا في اعتبارنا عدم التكافؤ في الوصول إلى وسائل الاتصال الرئيسية في الولايات المتحدة الأمريكية، يكون من الصعب علينا تطوير سرد بديل للسرد الرسمي لأحداث الحادي عشر من سبتمبر). ومن ثم فإنني سوف أصب جل اهتمامي ليس على العلاقة بين اكتساب المعرفة والحرية ولكن على الطرائق التي يمكن من خلالها تحقيق هذه الصورة من الحرية (خاصة حرية التعبير والاجتماع). وتلك نقطة ترتبط ارتباطًا قويًا بالشرط الأساسي الثاني الذي حدده التقرير لتحقيق التنمية الإنسانية العربية على نحو عام، أفصد تحقيق الحرية.

ولكن ماذا تعني "الحرية"؟ إن المفهوم يستغرق "الديمقراطية" ولكنه لا يقتصر عليها فقط. فالحقيقة أن الديمقراطية، كما تعرف، "يمكن أن تستخدم لوضع قيود تشريعية على الحرية"^(١٧). فالحرية تعرف على أنها "تحرير الفرد من كل العوامل التي تتعارض مع الكرامة البشرية، مثل الجوع والمرض والجهل والفقر، والخوف"^(١٨). ويشتمل المفهوم أيضًا على الحقوق السياسية

والمدينة. ويُحسب لمؤلفى التقرير أنهم تبنا هذه الرؤية الشاملة للحرية بالنسبة للشعوب العربية. ومع ذلك فثمة عدد من الأسئلة يمكن أن تثار. أولاً، عندما نفهم الحرية بهذا المعنى الشامل، فلماذا إذن نحن بحاجة إلى أن نؤكد ونناقش شرطين آخرين من شروط التنمية الإنسانية (أعنى المعرفة وتمكين المرأة)؟ فهذا المعنى العام "تعتبر الحرية مساوية فى المعنى للتنمية الإنسانية"^(١٩). وثانياً، فإنه فى الوقت الذى ناقش فيه التقرير بعناية الرابطة بين المعرفة والتنمية أو الديمقراطية والتنمية، فلا يوجد تبرير جاء للقول بأن تمكين المرأة يعد قضية محورية فى التنمية الإنسانية. حقيقة أن تمكين المرأة يمثل غاية فى حد ذاته أولى لها التقرير اهتماماً كبيراً، وتلك نقطة تحسب له. فمما لا شك فيه أن المرأة فى الوطن العربى (وفى أماكن أخرى وإن كانت بدرجات متفاوتة) تعاني من تمييز مرتبط بالنوع الاجتماعى، وتلك قضية تحتاج إلى معالجة، ولكن التمييز يطول الأطفال أيضاً وكبار السن والمعاقين والمهاجرين واللاجئين فما الذى يجعل المرأة إذن، وبشكل خاص، كفئة تحليلية تحتل مكانة مهمة فى التنمية الإنسانية؟ والحق أن الفشل فى معالجة هذه القضية يمكن أن يمنح الفرصة لهؤلاء النقاد، الذين يمكن أن يقترحوا، حتى دون تبرير، أن الفكرة السائدة حول تمكين المرأة قد جاءت لتواجه الحساسيات التى ترتبط "بالجمهور العربى" من المتلقين للتقرير.

وثالثاً: فإن التقرير يكشف عن فهم ضمنى للحرية باعتبارها "حرية اقتصادية" أى حرية السوق. ألا يتعارض ذلك مع هدف المساواة أو العدالة وهو اهتمام لم يوله التقرير سوى نظرة عابرة؟ فقد امتدح التقرير، فى إطار

روح النظرية الليبرالية الجديدة، امتدح دخول السوق الحر إلى الشرق الأوسط، وذلك بسبب إمكانية أن يحرر الاقتصاد من سيطرة الدول الفاسدة غير ذات الكفاءة. حقيقة أن بيروقراطية الدولة والفساد يعيقان الأداء الاقتصادي ولا يشجعان على الاستثمار، الأمر الذي يؤدي بالضرورة، وبغير شك، إلى نوع من سوء التنظيم، ومع ذلك فإن، الحرية الاقتصادية غير المقيدة، كما ذهب سيلفي شان وآخرون، لا تعمل فقط على تقليل فرص العدالة والحريات المدنية والسياسية^(٢٠)، ولكنها تقف أيضًا في تعارض مع روح "التنمية البشرية". وتشير الدلائل إلى أن تطبيق الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، والذي انتشر في ربوع الشرق الأوسط، قد تسبب في حدوث تحول مهم في السياسات الهيكلية، مع ما يصاحب ذلك من تأثيرات سلبية على تأسيس التنمية البشرية في مجالات الصحة والتعليم والإسكان وتوفير الغذاء الكافي^(٢١). إن قوى السوق تساهم على نحو قوى في تقويض مبدأ المساواة، أى بمعنى توفر وسائل متساوية لتحقيق اختيارات الحياة. ولقد كانت نتيجة ذلك حدوث نوع من التنمية يعتمد على نوعين مزدوجين من الخدمات الاجتماعية؛ حيث نجد الخدمات الاجتماعية المكلفة عالية الجودة، التي تقدم من خلال القطاع الخاص (في مجالات التعليم والصحة والغذاء وجودة الهواء والترفيه وبيئة العيش)، في مقابل الخدمات المتردية التي تقدمها الدولة. ويعمل قطاع المنظمات غير الحكومية الذي يمتد وينتشر في المنطقة، يعمل على ملء الفراغ الذي تتركه الدولة التي ينكمش تدخلها في تقديم الخدمات الاجتماعية إلى المحتاجين. ومع ذلك فإن المنظمات غير الحكومية لا تعمل فقط على تنشيط المنتفعين منها ولكنها يمكن أن تعمل أيضًا على

حدوث بعض الانشقاقات الشعبوية. فعلى عكس الدولة التي يفترض أن تقدم خدمات الرفاهية لكل المواطنين بصرف النظر عن انتماءاتهم الشعبوية، فإن المنظمات غير الحكومية يمكن أن تعمل في ضوء خطوط إثنية، مقدمة خدماتها إلى جماعات بعينها واستبعاد جماعات أخرى (انظر الفصل الرابع).

وأخيراً، بل والأكثر أهمية، فإن تحقيق الحريات الأساسية بمعنى الحقوق المدنية والسياسية، والحكم الرشيد، والديمقراطية، يمثل غاية في حد ذاته بصرف النظر عن الأغراض الأخرى التي يمكن أن تحققها. وتمثل هذه أهدافاً انشغلت بها الطبقات السياسية على نحو مستمر، ولكنها فشلت حتى الآن في تحقيقها. ومن هنا تكون القضية الأساسية هي كيف نبني مجتمعاً للحرية والحكم الرشيد. وما الأفعال الإنسانية والقوى الاجتماعية القادرة على أن تحدث هذا التحول؟ هل يمكن أن يتحقق عن طريق تقديم النصائح إلى الحكومات المتعاقبة عن طريق حوار عقلائي بين الحكومات وبين جماعات المعارضة؟ وهل يكمن الحل في تحقيق الديمقراطية عن طريق الغزو كما هو الحال في أفغانستان والعراق؟ أما أن هناك حاجة لتأسيس حركات اجتماعية وسياسية لدفع التحول الديمقراطي من الداخل؟

ومن الممكن لنا أن نتخيل، كما فعل كتاب آخرون، أن الوضع الراهن يمكن أن يؤدي إلى اليأس، والعنف، بل وحتى إلى قيام ثورات غير متوقعة. وقد ذهب هؤلاء الكتاب إلى القول بأن هذا الطريق لا يشكل حلاً. وفي هذه الحالة يكون السيناريو المثالي هو أن يتم تتبع مسار عملية عميقة وسليمة لإيجاد بديل سياسي متفق عليه يتم فرضه من أعلى^(٢٢). ولكن النخب (الثقافية

والفاعلين السياسيين على المستوى القومي) بوصفهم فاعلين فى هذه الاستراتيجية، هذه النخب غير مستعدة، ولهذا السبب فإن الاستراتيجية الكلية للتحول السياسى فى النهاية تنتهى إلى (حل واقعى) يتم بمقتضاه تطبيق مشروع يؤيده الغرب للإصلاح التدريجى المعتدل الذى يهدف إلى تحرير المجتمعات العربية^(٢٣). والسؤال الذى يثور هنا كيف تختلف هذه الاستراتيجية عن الفكرة التى تتبناها الولايات المتحدة حول "الشرق الأوسط الكبير"؟ وتظل إجابة هذا السؤال غامضة.

وقد يكون من السذاجة أن نقلل من التحدى الكبير الذى يواجه أولئك الذين يرغبون فى تحويل المنطقة، ويبدو أن كتاب التقرير الذى نحن بصدهه يفهمون ذلك. ومع ذلك فإن العرب يشكون فى الحكمة من خلق مثل هذا "الحل الواقعى"، وهم يذهبون إلى طرح السؤال الآتى: لماذا يتوقعون من الغرب أن يبدأ فى عملية تحول ديمقراطى فى المنطقة ولا يبحثون عن مصالحه الخاصة الأنانية؟ ولماذا تسعى الولايات المتحدة إلى تغيير النظم التسلطية العربية (مثل المملكة العربية السعودية) إذا كان ذلك سوف يعظم من معارضة مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية الاقتصادية الحيوية فى المنطقة؟ وهل مثل هذه المبادرات الخارجية سوف لا ترفض من قبل الدول العربية على اعتبار أنها تدخل فى شئونها الداخلية؟ وبطبيعة الحال فإننا لا يجب أن نرفض مسبقاً أى تضامن عالمى ممكن وأى مساندة عالمية ممكنة (سواء من دول أجنبية أو من منظمات المجتمع المدنى) لتبنى مشروع للتغيير السياسى. ولكن النقطة الجديرة بالدراسة هى أن نستكشف كيف يمكن التعامل

مع المساندة الخارجية؛ فالمساندة الخارجية يمكن أن تستخدم بشكل شرعى إذا ما ارتبطت بحركات ديمقراطية داخلية فى البلدان العربية، وحتى التغيير الذى يتم الاتفاق عليه من أعلى لن يتحقق إلا مع وجود حركات اجتماعية تجبر النخب مالكة القوة أن تتفاوض تجاه إحداث ما يطلق عليه الآن "التحول الديمقراطى عن طريق التحالف"، كما هو الحال فى المكسيك وشيلى وغيرهما^(٢٤). ولم يكن قرار حسنى مبارك فى مصر فى فبراير ٢٠٠٥ بالسماح لمرشحين آخرين لخوض الانتخابات الرئاسية ضده، لم يكن ناتجا عن ضغط أوربى، قدر تأثره بحركة كفاية الوليدة ذات الصوت المسموع، وهى الحركة التى خلقت تياراً عالمياً ضد النظام المصرى، وبالمثل فإن انسحاب سوريا من لبنان فى سنة ٢٠٠٥م لم ينتج عن ضغط عربى ولكنه نتج عن ضغط الحركة الشعبية اللبنانية التى حظيت بدورها بتأييد وضغط أجنبيين.

هذا وعلى الرغم من الدور الحاسم الذى لعبته الحركات الاجتماعية أو الحراك السياسى الجماهيرى الموجه نحو التحول السياسى، على الرغم من ذلك فإن التقرير لم يهتم بأفكار هذه الحركات إلا فى النزر اليسير. وعلى سبيل المثال فلكى نرفع من مكانة المرأة العربية لم يدع التقرير فقط إلى إصلاحات تشريعية ونظامية ودينية/خطابية واقتصادية (مكافحة الفقر)، لم يدع إلى هذه الإصلاحات فقط ولكنه دعا إلى حركة مجتمعية على المستوى القومى والإقليمى تنظر إلى صحة الفتيات وتعليمهن كنقطة ارتكاز أساسية، وتقيم شراكة مع الحكومة والمنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة وغيرها

من المنظمات. ولكن تبقى فكرة الحركة المجتمعية، التي تتكون، على المستوى الافتراضى، من جهود جمعية وشبكات جمعية تبقى فكرة واسعة لا تخلو من هروب من عالم السياسة؛ حيث تميز نفسها عن الحركة المجتمعية كما نفهمها فى علم الاجتماع السياسى، ومن ثم يبدو الحديث عن حركات شعبية أو حراك - ويكشف هذا عن مثال آخر لحالات الفصام فى التقرير - يمكن أن يتضمن نزعة ثورية واضطراب اجتماعى، ومن ثم فإنه يتضمن أيضاً رفضاً للنظام الرسمى العربى أو الوقوف ضد التحالف الخطابى الطبيعى مع الأمم المتحدة والبنك الدولى، وقد أدى ذلك إلى تجنب أى حديث عن السياسة من أسفل.

إن هذا المنحى "النخبوى" فى التقرير لا ينبع فقط من عدم ثقافة فى "ممارسة السياسة من أسفل"، ولكنه يرتبط أيضاً بما يمتلك عقل الكتاب من خيال ليبرالى حول "الدولة" كأجهزة مستقلة تمثل المصالح العامة، وهى فكرة ترتبط بعمق بالانماذج النظرية التصورية التى تنطلق منها رؤى برنامج الأمم المتحدة الإنمائى والبنك الدولى. وهنا نجد أن النزعة التسلطية للدول العربية تصبح ببساطة مسألة باثولوجية - حيث ينظر إلى الدولة على أنها "دولة فاضلة ولكنها غير عاقلة"، أو أنها "دولة عاقلة ولكنها جاهلة"، وهى فى الحالتين يمكن أن توضع على الطريق الصحيح من خلال تقديم المشورة الصحيحة، والتشريع الناجز أو الضغط من الخارج. أن مثل هذا الفهم، وبشكل خاص التأكيد المفرط من جانب الكتاب على الجوانب القانونية، يهمل المصالح الراسخة خلف أولئك الذين يمسون بالوضع الراهن. فإذا ما

خرجت مجموعة من النساء يقدن السيارات فى شوارع الرياض فإنهن يُحدثن اضطرابًا فى النظام السياسى السعودى، فما بالنّا بقبول الديمقراطية التى يمكن أن تنتهى إلى انتهاء للملكية. ولا أود هنا أن أذهب إلى إهمال إمكانية التعجيل بالتنمية الاجتماعية والحكم الديمقراطى وحكم القانون والحريات الأساسية فى المنطقة، على العكس من ذلك، فإننى أود أن أؤكد على أن تحقيق هذه الأهداف هو عملية معقدة ترتبط ارتباطًا قويًا بأبنية القوى والمصالح الراسخة وفوق كل ذلك أشكال النضال الاجتماعى - وتلك موضوعات سوف نستجليها فى الفصول القادمة^(٢٥).

الباب الأول

الاحركات الاجتماعية

الفصل الثالث

الزحف الهادئ للمعتاد (*)

على الرغم من وجود بعض الادعاءات المبالغ فيها لأطروحة العولمة (القول بالدور المنزوى للدول القومية وتحطيم الحدود بين الدول وتشابه أساليب الحياة والثقافات والنظم السياسية إلى آخره)^(١)، على الرغم من ذلك فثمة اتفاق على أن اقتصاديات العولمة التي تتكون من نظام عالمي للسوق، وتراكم مرن و"تعميق مالى" كان لها تأثير عميق الجذور على مجتمعات ما بعد الاستعمار^(٢). إن إحدى النتائج الأساسية لإعادة الهيكلة وفقاً لمبادئ العولمة" فى المجتمعات النامية تمثلت فى عملية مزدوجة يظهر فيها التكامل من ناحية والاستبعاد والتحول إلى القطاع غير الرسمى من ناحية أخرى.

إن التحول التاريخى فى دول المحيط (الدول التابعة) من النظم الاشتراكية والشعبوية إلى السياسات الاشتراكية الليبرالية عبر الإصلاح الاقتصادى وبرنامج التكيف الهيكلى قد أدى إلى تحلل كثير من جوانب التعاقد الاجتماعى والمسئولية الاجتماعية فى دولة الرفاهية. ومن هنا فقد كان على

(*) أعيد نشر هذا الفصل من المصّدر التالى:

From 'Dangerous Classes' to 'Quiet Rebels': Politics of The Urban Subaltern in The Global South, "International Sociology 15, No. 3 (2000), PP. 533-57.

الملايين من أبناء شعوب الجنوب، الذين اعتمدوا من قبل على الدولة، كان عليهم الآن أن يعتمدوا على أنفسهم لكي يظلوا على قيد الحياة. وقد أدى تحرير أسعار السكن والإيجار والخدمات إلى التأثير البالغ على أمن الفقراء فيما يتصل بالسكن وتعرضهم إلى المخاطرة بفقدان مساكنهم، كما أدى تقليل النفقات على البرامج الاجتماعية إلى تقليل فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية والتنمية الحضرية، والإسكان الحكومي، كما أدى الرفع التدريجي للدعم عن الخبز وأسعار المواصلات والبتترول إلى التأثير على نحو بالغ في مستوى المعيشة لملايين الجماعات المعرضة للخطر. وفي نفس الوقت، وفي عملية السعي نحو الخصخصة تم بيع القطاع العام أو إصلاحه الأمر الذي أدى في الحالتين إلى إنتاج آثار عكسية كبيرة دون أي أمل في ازدهار الاقتصاد وخلق فرص عمل جديدة. فطبقاً لبيانات البنك الدولي، فقد تم في فترة التسعينيات وأثناء فترة التحول إلى اقتصاديات السوق، في دول أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط أن انخفض معدل التشغيل الرسمي من ٥% إلى ١٥%^(٣). وزادت أعداد العاطلين في إفريقيا بنسبة ١٠% سنوياً خلال عقد الثمانينيات، بينما ظل معدل استيعاب العمل في القطاع الرسمي المأجور في الانخفاض^(٤). ومع نهاية التسعينيات كان حوالى واحد بليون عامل يمثلون ثلث قوة العمل في العالم، معظمهم يقطن في الجنوب، كانوا من غير العاملين أو المتعطلين^(٥). كما أن هناك عدداً كبيراً من الذين يحصلون على التعليم، وكان يجب أن يلتحقوا بالطبقة المتوسطة بمجرد تعليمهم (كأصحاب مهن فنية أو موظفين حكوميين) جنباً إلى جنب مع عمال القطاع العام، وقطاع من

الفلاحين قد أُجبروا جميعًا على أن يلتحقوا بدائرة فقراء الحضر فيما يتصل بأسواق العمل والسكن.

وهكذا أدى إعادة البناء الجديد، والذي صاحبه ظهور جماعات تتمتع بدرجة عالية من اليسر الاقتصادي، أدى هذا البناء الجديد إلى ظهور قدر من النمو للجماعات المهمشة وغير المنظمة في مدن العالم الثالث. فثمة الآن أعداد متزايدة من العاطلين عن العمل، والذين يعملون لبعض الوقت فقط والعمال الموسميّين، والعمال الذين يعيشون على الكفاف في الشوارع، وأطفال الشوارع وعدد من الجماعات المطحونة التي يشار إليها بمسميات مختلفة مثل "مهمشي الحضر"، و"فقراء الحضر"، و"سكان الحضر المطحونين". ولا تعد هذه الجماعات غير الرسمية والمستبعدة اجتماعيًا ظاهرة تاريخية جديدة بكل ما تعنيه الكلمة من معنى. إن إعادة البناء العولمي في السنوات الأخيرة قد أدى إلى توسيعها وامتدادها. ففي أثناء الأزمة الاقتصادية في عام ١٩٩٨ فقد حوالى ٢ مليون نسمة أعمالهم في كوريا الجنوبية، ووصل الرقم إلى ثلاثة ملايين في تايلاند وعشرة ملايين في إندونيسيا^(٦). إن الجديد في الأمر هنا وفي هذه الحقبة هو ظهور عملية التهميش بين قطاعات عريضة من الطبقات الوسطى. فلم تعد الخصائص التي كانت تلتصق بالفقر التقليدي مثل سكنى المناطق المزدهمة، والعمل الموسمي، والعمل المتجول في الشوارع، والعمل اليومي، لم تعد كل هذه الخصائص مقصورة على الفقراء بل انتشرت بين الشباب المتعلم الذي ينتمي إلى مكانات أعلى وله تطلعات أعلى، وانتشرت أيضًا بين الموظفين الحكوميين من أصحاب المهارات والمدرسين وأصحاب المهن المتخصصة.

والسؤال الآن كيف تأثر هذا النمو الذى ظهر بين سكان الحضر فى العالم الثالث بالعمليات الاقتصادية والاجتماعية الأوسع، والتى أثرت فى حياتهم؟ يذهب أولئك الذين يتحدثون من منظور العولمة إلى أن النمو الاقتصادى الوطنى سوف يعوض على المدى الطويل التضحيات الحتمية التى يقدمها الفقراء فى المرحلة الانتقالية. وفى نفس الوقت فقد تم تشجيع الصناديق الاجتماعية، ومنظمات المجتمع المدنى ومساعدات الطوارئ على خلق فرص عمل، والمساهمة فى البرامج الاجتماعية التى تستهدف رفع المعاناة، ومن ثم تقلل من المصادر المحتملة لعدم الاستقرار الاجتماعى. وفى الواقع فإن البعض يرى فى ازدهار منظمات المجتمع المدنى فى دول الجنوب منذ الثمانينيات مؤشرا على تنامى النزعة النشاطية المنظمة والمؤسسات الشعبية التى تستهدف التنمية الاجتماعية. ومع ذلك، فمع التسليم بأن نمو المنظمات غير الحكومية يختلف اختلافاً ملحوظاً، فإن قدرتها على تحقيق تنظيم ديمقراطى مستقل للتنمية من أجل حل مشكلة الفقر، هذه القدرة قد تم المبالغة فيها بشكل عام. وكما لاحظ نل وبستر Neil Webster، وهو يتحدث عن الهند، أن المدافعين عن التنمية يتوقعون الكثير من تطور المنظمات غير الحكومية^(٧). وهم إذ يفعلون ذلك فإنهم يقللون من شأن القيود البنائية المفروضة على هذه الجمعيات (على سبيل المثال المنطق التنظيمى، وعدم المحاسبية، القيادة المهنية من الطبقة الوسطى)، فيما يتصل باستراتيجية للتنمية ذات معنى. ولقد أيدت الدراسات التى قُمت بها فى منطقة الشرق الأوسط حول تطور المنظمات غير الحكومية هذه النتيجة. إن إضفاء الطابع المهنى على المنظمات غير الحكومية يميل إلى التقليل من الطابع الحراكى للنزعة النشطة على المستوى الشعبى وتعمل فى

نفس الوقت على تأسيس شكل جديد من أشكال الزبائنية (علاقات التابع بالمتبوع) (انظر الفصل الرابع).

ولقد أشار الكثيرون من أنصار اليسار إلى عدد من الحركات التي تعبر عن ردود فعل محلية (التي تعكس سياسات الهوية) والتي، كما يقول هؤلاء، تتحدى العولمة عن طريق تبني التكنولوجيات التي توفرها العولمة لنفسها، وفي هذا الصدد، فبينما يركز كتاب ألبرتو ملوسى **Alberto Melluci** بعنوان "الحركات الاجتماعية الجديدة" تركيزًا كليًا على المجتمعات الغربية التي شهدت درجة عالية من التباين، فإن آخرين من أمثال مانويل كاستيلس **Manuel Castells** وانكا هوجفلت **Ankie Hoogvelt** ممن تبينوا اتجاهًا يناصر شعوب الجنوب، يذهبون إلى القول بأن الحركات الدينية والعرقية والنسوية جنبًا إلى جنب مع الأفكار ما بعد التنمية في أمريكا اللاتينية تشكل العمود الفقري للقوة المناهضة للعولمة. إن حركات الهوية تأخذ بعض تحديات العولمة في المجتمعات ما بعد الكولونيالية. ومع ذلك فإنها تعكس على نحو أكبر مشاعر الجماعات المنقفة من الطبقة الوسطى أكثر ما تعكس الممارسات اليومية للأفراد العاديين. فكيف يفكر هؤلاء الأفراد العاديون وكيف يفعلون؟ وما شكل السياسة التي تمارسها الجماعات الحضرية المهمشة؟

وإذا ما أجرينا سياحة نقدية في هذه النماذج السائدة، بما في ذلك النماذج حول ثقافة الفقر، واستراتيجيات البقاء، والحركات الاجتماعية الحضرية، وصور المقاومة اليومية، فإننا قد نذهب إلى القول بأن إعادة البناء الجديد للعولمة يعيد إنتاج صور من الواقع الذاتى (الجماعات المهمشة وغير

المنظمة، مثل الفئات المحرومة من الطبقة الوسطى والعاطلين عن العمل والعمال الموسمين، والعمال الذين يبيعون الأطعمة فى الشوارع وأطفال الشوارع) كما يعيد إنتاج فضاءً اجتماعياً، ومن ثم صوراً من النضالات السياسية لا تستطيع النظريات المعاصرة أن تفسرها فى حد ذاتها. ومن هنا فإننى أقترح نظرة بديلة - ما أطلق عليه "الزحف الهادئ" - وهو ما يمكن أن يكون أكثر قدرة على تفسير النشاطية **activism** من جانب الجماعات المهمشة فى المدن فى مجتمعات ما بعد الاستعمار. ويشير مفهوم الزحف الهادئ **Quiet encroachment** إلى الأفعال غير الجمعية المباشرة، والتي تتسم بالنفس الطويل لأفراد وأسر متفرقين أثناء سعيهم لسد حاجاتهم الضرورية (الأرض للإيواء، والاستهلاك الجمعى الحضرى أو الخدمات الحضرية، أو العمل غير الرسمى، أو فرص النشاط التجارى والصناعى والحيز العام) وذلك بطريقة غير قانونية هادئة. ولقد عنت لى هذه النظرة من خلال ملاحظتى للعمليات الحضرية فى مجتمعات الشرق الأوسط الإسلامية بما تتميز به من أبنية اجتماعية وسياسية، ومع ذلك فإنه قد يكون له دلالة بالنسبة لمدن أخرى فى العالم الثالث.

المدخل السائدة

يرجع الاهتمام السوسيولوجى بقضية "الهامشية" الحضرية إلى أوروبا فى بداية القرن التاسع عشر. فقد حظيت المشكلات المتعلقة بالتحضر (مثل مشكلات الجريمة والظروف الداخلية للمدينة والبطالة والهجرة والازدواجية

الثقافية... إلخ) حظيت هذه المشكلات بمعالجة علمية من جماعة العلوم الاجتماعية. فقد تعامل مؤلف جورج زمل **Georg Simmel** بعنوان "الغريب" **The Stranger** تعامل مع الخصائص النفسية/ الاجتماعية للسكان الحضر الجدد، كما اهتم دور كايم اهتماماً خاصة بحالة "الأنومي" لديهم. ولقد ألهمت مثل هذه التصورات العمل الذي قدمته مدرسة شيكاغو في علم الاجتماع، والدراسة الحضرية بالولايات المتحدة الأمريكية، أثناء حقبتى العشرينيات والثلاثينيات؛ حيث عملت مدينة شيكاغو معملاً لدراسة السلوك الاجتماعى للكثير من المهاجرين إليها من عرقيات مختلفة. وفى ضوء هذه المدرسة نظر إيفرت ستونكويست **Everett Stonequist** وروبرت بارك **Robert Park** إلى كثير من المهاجرين باعتبارهم "مهمشين" - وهى خصيصة ارتبطت ببنائهم الاجتماعى. لقد كانت الشخصية الهامشية دالة على التهجين الثقافى، ويقصد به وجود الفرد بين ثقافتين على الهامش دون أن يرتبط بأى منهما.

وعلى عكس أنصار النزعة الوظيفية من مدرسة شيكاغو، لم يأخذ التيار الرئيسى لأصحاب النزعة الماركسية، لم يأخذ هذه القضية مأخذاً جاداً. فقد أهملت النظرية الماركسية، بالمقارنة باهتمامها بمركزية الطبقة العاملة أداة للتحول الاجتماعى، أهملت فقراء الحضر أو وصفتهم بأنهم "بروليتاريا رثة" أو "جماعات حضرية غير عمالية"، وهو مصطلح استخدمه ماركس نفسه؛ ولكن كما لاحظ هل دربر **Hal Draper** فإن ذلك قد أدى إلى "سلسلة لامتناهية من سوء الفهم وسوء التفسير"^(٨). وبالنسبة لماركس فقد نظر إلى

البروليتاريا الرثة بوصفها جماعة اقتصادية سياسية. وهي تشير إلى الأفراد الذين لا يملكون شيئاً والذين لا ينتجون - أي "البلوريتاريا غير العاملة"، أو العناصر الاجتماعية الخالصة مثل الشحاذين واللصوص ومتسكعي الشوارع والمجرمين الذين يتسمون عموماً بالفقر ولكنهم يعيشون على عمل غيرهم من الأفراد العاملين. وبسبب وجودهم الاجتماعي فقد كان يقال أنهم يتبعون نمطاً من سياسة عدم الالتزام التي تعمل في النهاية ضد مصالح الطبقات المنتجة^(٩). إن هذه السياسة غير اليقينية هي التي جعلت ماركس وانجلز يصفان البلوريتاريا الرثة على أنها "الحتالة الاجتماعية"، أو "قفاية كل الطبقات" أو الطبقات الخطرة". على الرغم من أن ماركس قد نظر إليهم بعد ذلك في ضوء مفهومه عن "الجيش الاحتياطي للعمل"، كجزء من الطبقة العاملة، على الرغم من ذلك فإن الجدل استمر حول أهمية هذا المفهوم في البنية الرأسمالية المعاصرة التي لا تترك فرصة كبيرة لمثل هؤلاء الناس لكي يعاد استخدامهم، ولذلك فقد ذهب البعض إلى القول بأنه بصرف النظر عن كون هؤلاء جيشاً احتياطياً فإن الفئات المطحونة في الحضر قد تم دمجها مع العلاقات الرأسمالية^(١٠). وحتى بالنسبة للدفاع المتعاطف من جانب فرانس فانون **Frans Fanon** عن البلوريتاريا الرثة في المستعمرات^(١١)، فإن الأحزاب الشيوعية في العالم الثالث لم تذهب إلى أبعد من اعتبار المهمشين الحضريين بمثابة جماهير كادحة يمكن أن تتحالف مع الطبقة العاملة.

ومع ذلك فإن الوجود المستمر للعمال غير الرسميين (والذين يفوق عددهم في كثير من الاقتصاديات النامية أعداد الطبقة العاملة الصناعية)

وما يرتبط بهم من تهديد مفترض للاستقرار السياسي فى البلدان النامية قد أدى إلى عودة هؤلاء العمال غير الرسميين إلى دائرة التحليل الأكاديمى. وفى مقابل المفهومات الوصفية مثل مفهوم العمال غير الرسميين ومفهوم "البروليتاريا الرثة" الذى يحط من قدرهم قدم ماك جى T.G. Mc Gee وروبين كوهين Robin Cohein مفهوم "أشباه البروليتاريا" Proto – Proletariat، كما قدم بيتر ويرسلى Peter Worsley مفهوم "فقراء الحضر". ولقد حظى المفهومان بدرجة من الاهتمام.

ولقد ظهرت دراسات جادة حول الظروف الاجتماعية والسياسية المرتبطة بالمهمشين الحضريين فى العالم الثالث، وذلك من خلال علماء اجتماعيين فى الولايات المتحدة أثناء حقبة الستينيات. ولقد تسبب التحديث والهجرة الحضرية فى البلدان النامية فى توسع درامى للتجمعات الحضرية المحرومة ونمو الطبقة المطحونة فى الحضر، والتي أعتقد أنها سوف تكون أرض خصبة لنمو حركة حرب العصابات الثورية، والتي تم النظر إليها فى أثناء الحرب الباردة على أنها تهدد المصالح السياسية للولايات المتحدة والنخب المحلية. ولقد نظر المراقبون السياسيون إلى الثورة الصينية عام ١٩٤٩، والثورة الكوبية عام ١٩٥٩، ونمو حرب العصابات فى أجزاء من العالم الثالث على أنها تقدم أدلة مقنعة على هذا الوضع. ولقد كانت أمريكا اللاتينية تقف بمثابة المعمل الذى تطورت من خلاله نظريات أثارت جدلاً كبيراً عن صور السلوك الاجتماعى والسياسى للطبقة المطحونة فى الحضر. ولقد عكست دراسات قام بها صموئيل هانجتون وجون نلسون وآخرون،

عكست الاهتمامات البحثية في هذا الوقت^(١٢). وقد ركز الباحثون هنا على "التهديد السياسي" من قبل الفقراء للنظام القائم. وانشغل الباحثون، وجلهم من العلوم السياسية، بمسألة ما إذا كان المهاجر الفقير يشكل قوة لعدم الاستقرار. وفي هذا الصدد ذهب جون نلسون إلى القول بأنه "لا توجد دلائل عما إذا كان المهاجرون الجدد ثوريين أو معرضين للقيام بأشكال من العنف"^(١٣). ولقد أهملت هذه الاهتمامات البحثية الديناميات المتعلقة بالحياة اليومية للفقراء. فقد نظر الكثيرون إلى الممارسات السياسية للفقراء في ضوء المصطلحات الثنائية المتعلقة بالانقسام بين الثورة / السلبية، وبالتالي فقد ضيقت من منظورها إلى القضية. ولقد اتسم كل موقف من هذين الموقفين بقدر من إدعاء الصواب. ويمكن أن نلخص الحوارات التي دارت في هذا الصدد في أربعة مداخل رئيسية: "نموذج الفقراء السلبيون"، و"نموذج استراتيجية البقاء"، و"نموذج الحركة الحضرية الإقليمية"، و"نموذج المقاومة في الحياة اليومية".

الفقراء السلبيون

بينما لا يزال بعض المراقبين المنطلقين من النموذج الوظيفي ينظرون إلى فقراء الحضر باعتبارهم عقبة في مسيرة الحياة، وأنهم مشبعون بمشاعر الأنوميا، على الرغم من ذلك فإن الكثيرين ينظرون إلى الفقراء على أنهم جماعة سلبية من الناحية السياسية تناضل ببساطة من أجل سد حاجاتها. ولقد أضيفت نظرية أوسكار لويس عن "ثقافة الفقر"، والتي بنيت على دراسة

إثنوجرافية فى بورتيريكو والمكسيك، أضفت الشرعية العلمية على هذه الفكرة^(١٤). لقد ألفت هذه النظرية الضوء على بعض الخصائص السيكولوجية والثقافية كمكونات لثقافة الفقر - مثل القدرية، والتقليدية، واللائتمائية، وعدم القدرة على التكيف، والاستعداد الإجرامى، وفقدان الطموح، واليأس وغير ذلك - ولهذا يكون لويس قد وسع بغير قصد فكرة "الفقراء السلبيين". فمع التركيز الضمنى على تحديد هوية "الإنسان الهامشى" كنمط ثقافى، فإن نظرية ثقافة الفقر تظل مدخلاً سائداً لسنوات عديدة تقدم زاداً للخطاب المناهض للفقر والسياسات المناهضة للفقر فى الولايات المتحدة بجانب تشكيل إدراك النخب فى العالم الثالث للفقر.

وعلى الرغم من تعاطف لويس مع الفقراء، فإن الضعف النظرى لمفهوم "ثقافة الفقر" قد طفا إلى السطح بسرعة. فقد أضفى لويس على ثقافة الفقر طابع الأصالة أو الجوهرية، مادام مفهومه عن "ثقافة الفقر" كان نمطاً واحداً فحسب من كثير من الأنماط الثقافية^(١٥)؛ حيث أغفل التعميم عند لويس الطرائق المختلفة التى يتعامل بها الفقراء فى الثقافات المختلفة مع فقرهم. ولقد اتهم لويس، من قبل نقاد من أمثال ويرسلى، بأنه باحث ينتمى إلى الطبقة الوسطى ممن يلومون الفقراء على فقرهم وسلبيتهم^(١٦). ومن الأمور المثيرة أن نجد أن التصور النظرى الذى قدمه لويس يشترك فى كثير من الخصائص مع تلك التى ظهرت على أيدى علماء الاجتماع الحضريين من مدرسة شيكاغو من أمثال ستونكويست وروبرت بارك، أو حتى مفكرين من جيل أسبق من أمثال زمل. لقد أدى النقد القوى الذى قدمه جانيس بيرلمان

Janice perlman لما أسماه أسطورة الهامشية في عام ١٩٧٦، جنباً إلى جنب مع الإسهامات النظرية التي قدمها مانويل كاستيلز، نقول إن هذا النقد قد أدى إلى التقليل من شأن هذه النظرة للفقراء في عالم الأكاديمي وكذلك في العالم الرسمي. فقد أوضحنا أن خرافة الهامشية هي أداة لضبط الفقراء، وأن الفقراء المهمشين هم نتاج أبنية اجتماعية رأسمالية^(١٧).

الفقراء المناضلون من أجل البقاء

لا تتعامل "استراتيجية البقاء" على نحو مباشر مع الممارسات السياسية للفقراء، ولكنها تقدم فرضية تصويرية ضمنية تشي بهذا المنظور. إن نموذج استراتيجية البقاء يتقدم خطوة نحو القول بأنه على الرغم من أن الفقراء يتسمون بالضعف، فإنهم لا يجلسون منتظرين القدر ليحدد لهم حياتهم. على العكس من ذلك فإنهم نشطاء على طريقتهم الخاصة لتأكيد وجودهم. ولهذا فإنهم ولمواجهة البطالة وارتفاع الأسعار يلجأون في الغالب إلى السرقة والتسول والدعارة، أو يلجأون إلى إعادة توجيه أنماط استهلاكهم؛ ومن أجل مواجهة المجاعة والحرب فإنهم يختارون ترك منازلهم، حتى وإن لم تشجع السلطات على الهجرة. وبهذه الطريقة في التفكير فإن الفقراء يعملون على استبقاء حياتهم؛ ومع ذلك فإن بقاءهم يكون على حساب أنفسهم أو على حساب أقرانهم من بنى البشر^(١٨). وبينما يبدو أن اللجوء إلى ميكانزمات التكيف في الحياة الواقعية منتشرًا على نطاق واسع بين الفقراء في ثقافات كثيرة، فإن التركيز على استراتيجية التكيف، كما لاحظ إسكوبار Escobar،

يمكن أن يساهم في الحفاظ على صورة الفقراء باعتبارهم ضحايا، وعدم قدرتهم على الفعل^(١٩). والحقيقة أن الفقراء يمكن أيضاً أن يقاوموا ويحققوا مظاهر للتقدم في حياتهم عندما تسنح الفرصة، وأكثر من هذا فإن الشواهد من أجزاء كثيرة من العالم توضح أن كثيرين منهم يخلقون فرصاً لتقدمهم. فهم ينظمون أنفسهم ويشتركون في ممارسات سياسية نضالية. وتقدم لنا فكرة جون فردمان John Friedman حول "التمكين"، تقدم لنا نبزاً لهذا الميل لدى الفقراء على خلق الفرصة. فهي تصف سعى الفقراء إلى تنظيم أنفسهم من أجل البقاء الجمعي عبر مؤسسة الأسرة بوصفها عنصر مركزياً لإنتاج الحياة، وتبنى مبدأ الاقتصاد الأخلاقي (الثقة والتبادلية والتطوع)، واستخدامهم "لقوتهم الاجتماعية" (أوقات الفراغ والمهارات الاجتماعية، والتشبيك، والروابط، وأدوات الإنتاج)^(٢٠).

الفقراء السياسيون

لقد فتح نقاد النماذج النظرية حول "ثقافة الفقر" و"الفقراء السلبيون" الأفق لتطوير نظرة ظهر فيها المهشون الحضريون فاعلين سياسيين - وهو ما أطلق عليه وجهة نظر "الحركة الحضرية الإقليمية"، لقد أصر برلمان وكاستلز وباحثون آخرون من أمريكا اللاتينية، على أن الفقراء ليسوا هامشيين بل إنهم جزء لا يتجزأ من المجتمع الحضري، وبالتالي فقد ذهبوا إلى القول بأن الفقراء قد عانوا من "حالة تهميش" - لكونهم يعانون من الاستغلال الاقتصادي، والاضطهاد السياسي، والوصم الاجتماعي، والاستبعاد

السياسى من نسق اجتماعى مغلق^(٢١). فالفقراء يشاركون، ليس فقط فى الممارسات السياسية الحزبية والانتخابات والأنشطة الاقتصادية الرئيسية، ولكنهم يشاركون أيضاً فى تنظيم حركاتهم الاجتماعية داخل حدودهم الإقليمية. وبذلك فإن الروابط التى يقيمونها فى المجتمع المحلى والتنظيمات التى تخدم المستهلكين، ومشروعات المطابخ التى تزود الفقراء بالطعام، وجماعات الدعم لسكان المناطق العشوائية، والأنشطة الكنسية وغير ذلك من الأنشطة، تفهم جميعاً على أنها تكشف عن وجود حركات منظمة لها حدود معروفة يقوم بها الفقراء الذين يسعون إلى "تحول اجتماعى" (بمفهوم كاسلتز)، أو "تحرر اجتماعى" (بمفهوم شورمان وفان نارسين) أو بإقامة بديل عن طغيان الحداثة بعبارات جون فردمان^(٢٢). فالفقراء يسعون فى أنشطة حياتهم اليومية إلى النضال من أجل اقتسام الخدمات الحضرية، أو "الاستهلاك الجمعى".

وينتج الطابع الحدودى الإقليمى لهذه الحركات من طبيعة الوجود المتعلق بالفاعلين فيها - وهم الجماهير الغفيرة الفقيرة من سكان الحضر. وعلى الرغم من أن هذه الجماهير الفقيرة من سكان الحضر تتميز فى دخلها ومكانتها ومهنتها وعلاقات إنتاجها، فإنها تشترك فى مكان للإقامة واحد وفى مجتمع محلى واحد. ومن ثم فالمكان المشترك والحاجات المرتبطة بالملكية المشتركة تمنح هذه الجماعات إمكانية "التضامن عبر المكان"^(٢٣). إن هذه المحاولات لإلقاء الضوء على الممارسات السياسية النضالية، وعلى أشكال التعاون غير النضالية بين فقراء الحضر، هذه المحاولات تتجاوز بشكل

جذرى الآراء المتعلقة بثقافة الفقر، وباستراتيجيات البقاء، مانحة بذلك القدرة على الفعل للجماهير الحضرية المهمشة الفقيرة. ومع ذلك فإن مدخل الحركة الحضرية قد انتشر على نطاق واسع فى نموذج أمريكا اللاتينية التى ارتبطت بالظروف الاجتماعية السياسية لهذه المنطقة. وليس بمستغرب أن يظهر هذا المدخل فى بدايته على يد دارسين يعملون فى أمريكا اللاتينية^(٢٤). إن ظواهر مثل ظاهرة المطاعم الشعبية، وروابط الجيرة، والجماعات الدينية، أو النزعة النقابية المتجسدة فى الشارع، كل هذه الظواهر تعد ظواهر شائعة فى الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا (باستثناء دول مثل الهند وجنوب أفريقيا). وعلى سبيل المثال فإن انتشار الدول التسلطية فى الشرق الأوسط (الدول ذات الطابع الاستبدادى أو الشعبوى أو الديكتاتورى)، والتى تخشى الروابط المدنية، كما تخشى قوة العلاقات الأسرية والقريبة، كل ذلك يجعل أشكال التضامن الأولية أكثر انتشاراً من الروابط الثانوية والحركات الاجتماعية. فبينما توجد كيانات جمعية مثل تنظيمات البر والإحسان، وتنظيمات المساجد، فإنها لا تعمل على إيجاد حراك سياسى للطبقات الشعبية إلا فى النزر اليسير. فعلى الرغم من أن الروابط التى تقوم على علاقات الجيرة والأصل المشترك والانتماء العرقى، وكذلك نظم الائتمان التقليدية تعتبر من الأمور الشائعة، فإن الشبكات الاجتماعية التى تتجاوز القرابة والانتماء الإثنى، تظل شبكات مؤقتة وغير منظمة، وتتسم بالطابع الأبوى (انظر الفصل الرابع).

ويميل بعض الباحثين إلى تصور الحركات الإسلامية في المنطقة على أنها تعبر عن النموذج الشرق أوسطي للحركات الاجتماعية. وعلى الرغم من وجود بعض أوجه التشابه الوظيفية، فإن هوية النزعة الإسلامية لا تتبع من اهتمامها الخاص بسكان الحضر المقهورين. فالنزعة الإسلامية تكشف بشكل عام عن أهداف وأغراض أوسع. فهي على خلاف الكنيسة الكاثوليكية، خاصة الحركة اللاهوتية الليبرالية، فإن الحركات ذات النزعة الإسلامية تميل في الغالب لا إلى تعبئة الفقراء، ولكن إلى تعبئة الطبقات المتوسطة المتعلمة التي تعتبرها الوسيط أو الفاعل الرئيسي في التغيير الاجتماعي^(٢٥). ولذلك فإن درجة معينة من الحراك، ومن ظهور الممارسات السياسية النضالية لا يشجع إلا في ظروف خاصة، كما هو الحال في إيران أثناء الثورة أو الجزائر التي تعيش في أتون الأزمة. حقيقة أن حزب الرفاه الإسلامي في تركيا قد عبأ سكان العشوائيات؛ ولكن ذلك كان على نحو أولى بسبب أن نظام الانتخاب الحر في تركيا قد منح الطبقات الفقيرة في الحضر قوة تصويتية، ومن ثم فقد منحهم قوة تفاوضية يمكن للحزب السياسي الشرعي الذي يسيطر عليه الإسلاميون أن يستخدمها.

ومع ذلك يبقى أن على المرء أن يدرك أن انتشار الحركات الاجتماعية في أمريكا اللاتينية يختلف اختلافاً جذرياً، وذلك بسبب تعدد جماعات المصالح (الحكومة والجماعات الخاصة، وجماعات أخرى). وكما أوضح ليدز وليدز Leeds and Leeds، فإن الجماهير الغفيرة من فقراء الحضر تتاح لها فرصة أكبر في الفعل الجمعي في بيرو أكثر من البرازيل، حيث تجبر

الكوايخ القوية الفقراء على البحث "عن تحسين حياتهم عبر قنوات أبوية وفردية تتصل بالتفضيلات وتبادل المصالح"^(٢٦). أما في شيلي فإن الفقراء قد نظموا أنفسهم بطرائق أكثر كثافة، وشكلوا حلقات من الانفتاح السياسى والتجمعات الراديكالية.

الفقراء المقاومون

إن قلة أو ندرة الفعل الجمعى التقليدى- وبشكل خاص احتجاجات الجماعات المهمشة (الفقراء والمهمشون والنساء) فى البلدان النامية، جنباً إلى جنب مع التحرر من الوهم بسبب الأحزاب الاشتراكية المنتشرة، كل ذلك قد دفع كثير من المراقبين الثوريين إلى اكتشاف وتمييز أنماط مختلفة من النشاطية، وإن كانت على نطاق أضيق أو محلى أو حتى فردى. ومع ذلك فقد استفاد هذا المسعى من المداخل النظرية البازغة - بل وساهم فيها - والتي ظهرت فى حقبة الثمانينيات، والتي صاحبت النزعة ما بعد البنيوية التي جعلت من الممارسات السياسية البسيطة "والمقاومة اليومية" موضوعاً شهيراً للبحث. ولقد ساهم ابتعاد جيمس سكوت **J. Scott** فى الثمانينيات عن الموقف البنائى فى دراسة سلوك الفلاحين فى آسيا بطريقة أقرب إلى المنهج الإثنوجرافى الذى يركز على ردود أفعال الفلاحين، ساهم فى تحقيق نوع من التحول فى النموذج النظرى^(٢٧). وفى نفس الوقت، فإن فكرة ميشيل فوكو حول القوة والتي تقوم على "عدم المركزية"، وكذلك إحياء مفهوم السياسة، التي تتأسس على الثقافة كما عبرت عنها الجرامشية الجديدة (مفهوم الهيمنة)،

كل ذلك ساهم بوصفه ظهيرا نظريا لدراسة الممارسات السياسية الصغيرة، ومن ثم المساهمة فى بلورة مدخل "المقاومة".

لقد جاءت فكرة "المقاومة" لكى تؤكد أن القوة والقوة المضادة لها لا يقفان فى وضع ثنائى تعارضى، ولكنهما يقفان فى عملية معقدة وغامضة ومزدوجة ومستمرة فى حالة من "المراقبة الدائرية" (*) **Dance of Control** (28). وتتأسس فكرة المقاومة على فكرة فوكو القائلة بأنه "توجد مقاومة حيثما توجد القوة"، على الرغم من أن المقاومة تتكون فى الغالب من أنشطة صغيرة محدودة النطاق تظهر فى الحياة اليومية، والتي يكون بمقدورهم فعلها لكى يتعاملوا مع الكوابح السياسية المرتبطة بها. إن هذا الفهم للمقاومة قد ظهر، ليس فقط فى دراسات الفلاحين، ولكنه ظهر أيضاً فى ميادين عديدة تشتمل على دراسات العمل والممارسة السياسية للهوية والإثنية، ودراسات المرأة والتعليم ومهمشى الحضر. وفى ضوء هذا ناقش باحثون كثيرون قصصا حول معجزات "جعلت للمقاومة الشعبية صوتاً مسموعاً" (29)، وكيف تقاوم المرأة المقهورة النزعة الأبوية عن طريق القصص والأغاني الشعبية، أو الظهور بمظهر المرأة المملوكة أو المجنونة (30)؛ وكيف إن إعادة إحياء العائلة الممتدة بين الطبقات الشعبية الحضرية يمثل "مجالاً للمشاركة السياسية" (31). ولم تتم مناقشة العلاقة بين الفتيات فى حانة من حانات الفلبين والرجل الغربى بالشكل المبسط فى ضوء

(*) يستخدم المؤلف هنا عبارة **Dance of Control**، وقد أشرنا أن نترجمها بالمراقبة الدائرية، فنحن هنا بصدد علاقة بين أطراف يشدد كل منها على مراقبة الآخر، فكأن المراقبة راقصة (دائرية). (المترجم)

فكرة السيطرة الكلية، ولكن تم مناقشتها بطريقة معقدة ومتداخلة^(٣٢)؛ كما فهم حجاب المرأة المسلمة العاملة لا على أنه يمثل شكلاً من أشكال الخضوع، ولكن في ضوء مفاهيم الاحتجاج والتفاعل - ومن ثم فهو شكل من أشكال "الاعتراض المتكيف"^(٣٣). والحق أن كلا من الحجاب وعدم الحجاب قد تم النظر إليه في مناسبات مختلفة على أنه نوع من المقاومة.

ومما لا شك فيه، فإن مثل هذه المحاولة التي تؤكد على الفعل من جانب فاعلين كانوا يوصفون من قبل بأوصاف مثل: "الفقراء السليليون"، "والنساء الخاضعات"، "والفلاحين الذين لا يخوضون غمار السياسة" والعمال المقهورين"، تعكس تطوراً إيجابياً. ويساعد نموذج المقاومة على الكشف عن درجة تعقيد علاقات القوة في المجتمع بشكل عام، والممارسة السياسية للمهمشين على نحو خاص. إنه يخبرنا بأننا لا يجب أن نتوقع شكلاً عالمياً من النضال؛ وأن الثورة الكلية الشاملة غالباً ما تلمس التنويعات في إدراكات الناس حول التغيير؛ وأن الجوانب المحلية يجب أن تدرك مواقع مهمة للنضال، كما تدرك على أنها وحدة للتحليل؛ وأن الفعل الجمعي المنظم ليس ممكناً في كل مكان، وأن الأشكال البديلة للنضال يجب أن تكتشف ويعترف بها؛ وأن الاحتجاج المنظم قد لا يكون مفضلاً في المواقف التي يكون فيها القهر هو سيد الموقف. ومن ثم فيجب الاعتراف بقيمة النشاط السياسي غير المنظم بيروقراطياً، والذي يتم على نطاق ضيق ويكون أكثر مرونة^(٣٤). تلك بعض المسائل التي أهملها النقاد أنصار "المقاومة" في الحقبة ما بعد البنائية^(٣٥).

ومع ذلك تبقى بعض المشكلات السياسية والتصورية التي تظهر من هذا النموذج. ولعل المشكلة الملحة تتعلق بكيفية تعريف المقاومة وعلاقتها بالقوة والسيطرة والخضوع. لقد كان جيمس سكوت واضحاً فيما قصده بهذا المفهوم عندما كتب يقول:

"تشتمل المقاومة الطبقيّة على أية فعل (أفعال) يقوم بها عضو (أعضاء) الطبقة الخاضعة ويقصد من هذا الفعل أو الأفعال إما تخفيف أو إبعاد بعض المطالب (مثل الإيجارات والضرائب والمكانة) التي تطلب منهم من قبل الطبقات المهيمنة (ملاك الأراضي، وكبار الزراعيين أو الدولة) أو لتقديم مطالبهم الخاصة (مثل ذلك العمل والأرض والإحسان والاحترام) في مقابل هذه الطبقات المسيطرة"^(٣٦). (التشديد من عندي).

والحقيقة أن عبارة "أى فعل" التي وردت في النص السابق تلغى الحدود الفاصلة بين الصور المختلفة من النشاط التي عددها سكوت. فلا يمكن أن نميز بين الفعل الجمعي الواسع النطاق، وأفعال الأفراد فيما يتعلق مثلاً بفرض الضرائب، وهل قراءة الشعر بأصوات خاصة وخافتة، والانخراط في النضال المسلح يتساويان في القيمة؟ وهل لنا أن نتوقع تأثيرات متباينة من قبل هذه الأفعال المختلفة؟ لقد كان سكوت واعياً بذلك، ولذلك فقد اتفق مع هؤلاء الذين يميزون بين أنماط مختلفة من المقاومة - على سبيل

المثال "المقاومة الفعلية" التي تشير إلى "ممارسات لا شخصية سابقة التخطيط وعلى درجة من النظام والتنظيم، والتي يكون لها آثار ثورية"، و"المقاومة اللحظية" والتي تشير إلى الأفعال الطارئة غير المنظمة والتي لا يكون لها أية آثار ثورية ويتم استدماجها داخل بناء القوة القائم^(٣٧). ومن ثم فقد أصر على أن "المقاومة الرمزية" ليست أقل واقعية من "المقاومة اللحظية". ومع ذلك فقد استمر أتباع سكوت في تقديم تميزات أكثر. فقد حدد ناثان بروا Nathan Brown في دراسته حول الممارسات السياسية للفلاحين في مصر، حدد ثلاثة أشكال للممارسة السياسية: الممارسة الفردية (ممارسات أفراد أو جماعات صغيرة تتسم بغموض مضمونها)، وممارسة جماعية (جهود تقوم به جماعة للتأثير في مجرى نظامية الحياة من خلال التقليل من الإنتاج أو ما شابه ذلك)، وممارسة ثورية (القيام بثورة لرفض النظام كليا)^(٣٨).

ولقد مال عديد من الكُتاب، من أنصار فكرة المقاومة، إلى الخلط بين الوعي بوجود القهر، وأفعال المقاومة ضد هذا القهر. إن القول بأن المرأة الفقيرة التي تغني أغنيات مسخرية من الرجال في تجمعاتهن الخاصة، تدل على فهمها للديناميات الجندرية. إن هذا لا يعنى، مع ذلك، أنهن ينخرطن في أفعال مقاومة، وينسحب نفس الشيء على قصص المعجزات لدى فقراء الحضر الذين يتصورون أن الأولياء سوف يأتون لمعاينة الأشخاص الأقوياء. إن مثل هذا الفهم للمقاومة يفشل في فهم التفاعل المعقد بين الصراع والاتفاق، وبين الأفكار والأفعال والذي يحدث أثره داخل أنظمة القوى. والحق أن الصلة بين الوعي والفعل تبقى معضلة اجتماعية كبرى^(٣٩).

لقد أوضح سكوت بجلاء أن المقاومة هي فعل قصدي. كما أننا نعرف أن تراث ماكس فيبر يدلنا على أن معنى الفعل هو عنصر جوهرى (فى تعريفه). وبينما تعد هذه القصديّة مهمة فى حد ذاتها، فإنها تترك أشكالاّ عديدة من الممارسات الفردية والجمعية خارج نطاقها، وهى ممارسات ليس فيها توافق بين نتائجها المقصودة وغير المقصودة. ففى القاهرة أو طهران على سبيل المثال فإن كثيرا من الأسر الفقيرة تحصل بشكل غير قانونى على الكهرباء والمياه الجارية من البلدية، على الرغم من وعيهم بعدم شرعية سلوكهم. إن هؤلاء لا يستولون على الخدمات الحضرية غضبًا من أجل أن يعبروا عن معارضتهم للسلطات. على العكس من ذلك فإنهم يفعلون ذلك لأنهم يشعرون بضرورة هذه الخدمات لحياتهم، ولأنهم ليس لديهم وسيلة أخرى للحصول عليها. ولكن هذه الأفعال المادية اليومية عندما تستمر فإنها تحدث تغييرات جوهرية فى البنية الحضرية وفى السياسة الاجتماعية وفى حياة الفاعلين أنفسهم. ومن هنا تأتى أهمية فهم النتائج غير المقصودة للأنشطة اليومية للفاعلين. حقيقة أن كثيرا من منظرى نموذج المقاومة قد أغفلوا القصد والمعنى مركزيين عوضًا عن ذلك وبشكل انتقائى على الممارسات المقصودة وغير المقصودة كمجالات "للمقاومة".

ويبقى سؤال آخر. هل تعنى المقاومة الدفاع عن مكسب متحقق بالفعل (بعبارة سكوت نفسه إنكار مطالب تفرض من قبل جماعات مسيطرة على جماعات خاضعة) أم أنها تعنى خلق مطالب جديدة ("تقديم مطالبها الجديدة")، وهو ما أحب أن أطلق عليه "الزحف" إن هذا التمييز لا يظهر فى

معظم التراث المتعلق بالمقاومة. وعلى الرغم من أن المرء يمكن أن يتخيل لحظات للتداخل، فإن الاستراتيجيةين تؤديان إلى نتائج سياسية مختلفة، ويظهر ذلك على وجه الخصوص عندما ننظر إليهما في علاقتهما باستراتيجيات القوى المسيطرة. إن هذه القضية تعد قضية جوهرية إلى درجة أن لينين قد سخر جل كتابه بعنوان ما العمل؟ **What is to be Done?** لمناقشة الآثار المترتبة على هذين الاستراتيجيةين، وإن كان قد قدم رأيه بمفاهيم مختلفة: "النزعة الاقتصادية/ النزعة النقابية المهنية" في مقابل الديمقراطية الاجتماعية/سياسة الحزب".

وأيا كان ما يعتقد المرء حول النموذج النظري اللينيني / الطليعي، فإنه نموذج يرتبط بنظرية محددة للدولة والقوة (دولة رأسمالية تسيطر عليها حركة جماهيرية يقودها حزب ينتمي إلى الطبقة العاملة)؛ وبالإضافة إلى ذلك فمن الواضح إلى أين تريد هذه الاستراتيجية أن تأخذ الطبقة العاملة (أن تقيم دولة اشتراكية). والآن، ما نطاق إدراك الدولة في نموذج المقاومة؟ ما الهدف الاستراتيجي في هذا المدخل النظري؟ ما الطريق الذي يريد هذا النموذج أن يأخذ الفاعلين فيه، "أكثر من درء الضرر عنهم وتقديم الوعود لهم بالحياة الأفضل"؟^(٤٠)

إن كثيرا من تراث المقاومة يتأسس على فكرة القوة التي قدمها فوكو، والتي مؤداها أن القوة توجد في كل مكان، وأنها تتداول و"لا تتركز في أيدي أحد بحال"^(٤١). إن مثل هذه "الصياغة" تعد صياغة مفيدة في تجاوز أسطورة ضعف الأشخاص العاديين، وقلّة حيلتهم والاعتراف بفعلهم أو قدرتهم على

الفعل. ومع ذلك فإن هذه الفكرة "غير المركزية" للقوة قد شارك فيها كثير من الكتاب الذين تبنوا نموذج "المقاومة" في مرحلة ما بعد البنيوية، وهي فكرة أدت إلى إساءة تقدير قوة الدولة، خاصة في بعدها الطبقي، مادامت أنها فشلت في أن ترى أنه على الرغم من أن القوة يتم تداولها، فإنه يتم تداولها بشكل غير متوازن - فهي في بعض الأماكن تكون أكثر وزناً وأكثر تركزاً وأكثر "كثافة" من أماكن أخرى. وبعبارة أخرى، سواء أردنا أم لم نرد، فإن الدولة لها وزنها، وأنه على المرء أن يأخذها في اعتباره عندما يناقش إمكانية النشاطية السياسية لمهمشي الحضر. وعلى الرغم من أن فوكو قد أصر على أن القوة هي قوة حقيقية عندما تظهر خارج الأنساق المستقلة للقوة، فإن إدراك القوة بالطريقة التي ظهرت في تراث "المقاومة" لن تترك لنا فرصة لتحليل الدولة بوصفها نسفاً للقوة. ولذلك فليس صدفة أن نجد أن نظرية الدولة وتحليل إمكانية تفاعلها تعد نظرية غائبة في معظم التفسيرات في نموذج "المقاومة". ولقد ترتب على ذلك أن أصبحت أفعال المقاومة تطفو على السطح دون هدف في عالم من علاقات القوة يتسم بأنه عالم غير معروف، وغير مؤكد وغامض وما يرتب على ذلك من نتيجة غير محددة، ومن تكيف عميق مع ترتيبات القوة القائمة.

وفضلاً عن ذلك، فإن غياب مفهوم واضح عن المقاومة قد أدى في الغالب إلى قيادة الباحثين في هذا المضمار إلى المبالغة، وأن يركزوا بقوة على سلوكيات الفاعلين، وكانت نتيجة ذلك أن أصبح يُشار إلى أي فعل للفاعلين على أنه يمكن أن يصبح فعل "مقاومة". وغالباً ما حاول كثير من

كُتاب ما بعد البنيوية أن "يضعوا أنفسهم فى مكان المبحوثين"، وهم يصرون على اكتشاف السلوكيات "الحتمية" للمقاومة^(٤٢). وبينما حاول هؤلاء أن يتحدوا النزعة التأصيلية فى النظريات المرتبطة "بالفقراء السلبيين" أو "المرأة المسلمة الخاضعة"، أو "لجماهير غير النشطة"، فإنهم قد سقطوا مع ذلك فى فخ النزعة التى انتقدوها - عن طريق الانغماس الشديد فى السلوكيات العادية، مفسرين إياها على أنها سلوكيات واعية ونضالية. ولقد حدث ذلك بسبب أنهم أغفلوا الحقيقة الجوهرية التى مفادها أن هذه الممارسات تظهر بالأساس داخل أنساق سائدة للقوة.

وعلى سبيل المثال، فإن بعض الأنشطة التى تقوم بها الطبقات الدنيا فى مجتمعات الشرق الأوسط، والتى ينظر إليها بعض الكُتاب على أنها "مقاومة"، أو أنها نوع من "السياسية الهادئة" التى تعبر عن الاختلاف، أو أنها تشكل "مسالك للمشاركة"، هذه الأنشطة يمكن أن تسهم فى استقرار الدولة وشرعيتها^(٤٣). إن الحقيقة التى مفادها أن الناس قادرون على مساعدة أنفسهم والتوسع فى شبكاتهم الاجتماعية تكشف بالتأكيد عن النشاطية السياسية وصور النضال اليومي. ومع ذلك فإن الفاعلين عندما يقومون بذلك فإنهم لا يكسبون أى أرض من الدولة (أو أى مصدر للقوة مثل رأس المال أو الأبوية)، وهم بذلك لا يتحدون بالضرورة نظام الهيمنة. والواقع إن الحكومات غالبًا ما تشجع المبادرات الذاتية والمحلية مادامت أنها لا تتحول إلى معارضة. وهى تفعل ذلك من أجل أن تحول جزءًا من مسؤولياتها عن خدمات الرعاية الاجتماعية إلى المواطنين الأفراد. ومن ثم فإن التزايد المستمر لكثير من منظمات المجتمع المدنى فى جنوب الكرة الأرضية هو مؤشر جيد على ذلك. وباختصار فإن جل التراث المتصل بالمقاومة يخلط

بين ما يمكن أن يعتبره المرء استراتيجيات تكيف (عندما يتم ضمان بقاء الفاعلين على حساب أنفسهم أو على حساب بشر من تحتهم) يخط هذا بعملية المشاركة الفعالة أو مقاومة الهيمنة.

وهناك قضية أخيرة، فإذا كان الفقراء قادرين بشكل دائم على مقاومة أنساق الهيمنة بطرائق عديدة (عن طريق الخطاب أو الأفعال، أو بطريقة فردية أو جمعية، أو بطريقة صريحة أو ضمنية)، إذا كان الأمر كذلك فما الذى يدفعنا إلى مساعدة الفقراء إذن؟ وإذا ما كان الفقراء يشكلون مواطنين قادرين من الناحية السياسية، فلماذا نتوقع من الدولة أو أى جهة أخرى أن تعمل على تمكينهم؟ إن سوء فهم قراءة سلوك الفقراء، يعمل - فى الواقع - على إحباط مسئوليتنا الأخلاقية تجاه الجماعات المعرضة للخطر. وكما لاحظ ميشيل براون M.Brown فإنك عندما "ترفع الجروح الصغيرة للطفولة إلى نفس المكانة الأخلاقية الخاصة بمعاناة المتضهدين اضطهادًا حقيقيًا"، فإنك حينئذ تكون قد ارتكبت نوعًا من "الخلط البدائى الذى يقلل من حساسيتنا بعدم العدالة أكثر مما يزيدها"^(٤٤).

الزحف الهادئ للمعتاد

إذا ما وضعنا فى اعتبارنا نقاط الضعف للمداخل النظرية السائدة - وهى الخاصة بمدخل الوجود الأسمى "للفقراء السلبيين"، ومدخل الاختزال أو "استراتيجية البقاء"، والمدخل المتمركز فى أمريكا اللاتينية حول "الحركة الاجتماعية الحضرية"، والمدخل الذى يعانى من الارتباك المفهومى والخاص ب"تراث المقاومة" - إذا وضعنا فى اعتبارنا كل ذلك، فإننى أحاول هنا أن أقيم

الممارسات السياسية للمهمشين الحضريين فى العالم النامى من زاوية أخرى، وهى ما أسمىها "الزحف الهادئ للعتاد". وأحسب أن هذه الفكرة يمكن أن تكون قادرة على أن تتغلب على بعض من أوجه القصور هذه، وتضع يداها على الجانب المهم من الممارسة السياسية للمهمشين الحضريين فى زمن العولمة^(٤٥).

إن فكرة "الزحف الهادئ" تصف عملية التقدم أو الزحف الهادئ والبطيء، ولكنه الزحف المتأثر للأفراد العاديين نحو ما هو مملوك من قبل الآخرين وما هو قوى، أى النطاق العام، وذلك من أجل البقاء ومن أجل تحسين حياتهم. إن هؤلاء البشر يتسمون بالحراك الهادئ طويل المدى، والذى يتسم بالتفتت مع ما يصاحبه من فعل جمعى مرحلى - وأعنى بذلك وجود صور من النضال السطحى أو المفتوح دون وجود قيادة أو إيديولوجية أو تنظيم محدد المعالم. وبينما لا يمكن النظر إلى الزحف الهادئ على أنه "حركة اجتماعية"، فإنه يتميز أيضاً عن استراتيجيات البقاء أو "المقاومة اليومية" فى: أولاً، يعد النضال والمكاسب التى يحصل عليها الفاعلون نضالات ومكاسب لا تؤخذ على حساب الفقراء من أبناء جلدتهم ولا على حساب أنفسهم (كما هو الحال فى استراتيجيات البقاء)، ولكنها تؤخذ على حساب الدولة والأغنياء والأقوياء. ولذلك فمن أجل تأمين مساكنهم، فإن فقراء الحضر لا يحصلون على الكهرباء من جيرانهم، ولكن يحصلون عليها من كوابل الطاقة الرئيسية التى تشرف عليها البلدية؛ وهم يلجأون من أجل رفع مستوى معيشتهم لا إلى منع أولادهم من الذهاب إلى المدرسة ودفعهم إلى

العمل، ولكنهم يقطعون وقتاً من عملهم الرسمي من أجل أداء عمل ثانوى فى القطاع غير الرسمي.

وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه النضالات لا ينظر إليها بالضرورة على أنها نضالات دفاعية تقع ببساطة فى مجال المقاومة ولكنها تعد نوعاً من الزحف التراكمى، بمعنى أن الفاعلين يحاولون أن يوسعوا الحيز عن طريق كسب مواقع جديدة للتحرك فيها. إن هذا النمط من النشاطية الهادئة والمتدرجة على المستوى العادى يميل إلى التنافس مع جوانب أساسية من الأسس التى تقوم عليها الدولة بما فى ذلك معنى النظام، والسيطرة على المكان العام، ومعنى المصالح الشخصية والمصالح العامة، وجدوى الحداثة.

وأنا أشير هنا إلى النضالات التى تستغرق الحياة بأثرها للتجمعات الاجتماعية الهشة - المهاجرون، واللاجئون، والعاطلون عن العمل، والذين يعانون من البطالة المقنعة، وبسكان المناطق العشوائية، وباعة الشارع، وأطفال الشوارع، وجماعات مهمشة أخرى، وهى الجماعات التى تزايد عددها مع عملية العولمة الاقتصادية. وأنا أفكر هنا فى العمليات الممتدة التى يشرع فيها ملايين الرجال والنساء فى رحلات طويلة للهجرة، وينتشرون فى بيئات غالباً ما تكون بعيدة ومنعزلة باحثين عن عمل ومأوى، وأرض، وخدمات معيشية. وهكذا نرى أن اللاجئين والمهاجرين على المستوى العالمى يزحفون على الدول المضيفة وما تقدمه لهم من خدمات، كما نرى المهاجرين الريفيين فى المدن وأنماط استهلاكهم الجمعية، وسكان العشوائيات فى اعتدائهم على الأراضى العامة والخاصة أو المساكن القائمة بالفعل،

والعاطلين عن العمل، وهم يحتلون من خلال عملهم باعة للأطعمة فى الشارع، يحتلون الحيز العام والفرصة المتاحة لأصحاب المحلات لكى يوسعوا من أنشطة محلاتهم. وبهذه الطريقة فإن ملايين المهاجرين الريفيين وفقراء الحضر المحرومين من الطبقة الوسطى يحتلون أراضى العامة التى تملكها الدولة على أطراف المدن أو يسكنون المقابر أو أسطح المنازل وفضاءات حضرية أخرى، وهم يخلقون بذلك تجمعات حضرية تلقائية وحياة غير رسمية. وبمجرد أن يستقر بهم المقام تستمر عمليات الزحف فى اتجاهات مختلفة. فعلى عكس ما يحدث فى الظروف والأحوال الرسمية فإن السكان هنا يضيفون إلى مساكنهم حجرات وشرف وامتدادات أزيد فوق المنازل أو داخلها. كما يعمل أولئك الذين يحصلون على سكن رسمى من المشروعات العامة التى تبنيتها الدولة على إعادة تصميم الفراغ الداخلى وترتيبه فى المنزل بشكل غير قانونى لكى يتلاءم مع حاجاتهم، وذلك عن طريق إقامة حواجز أو فواصل أو تخليق أماكن أو فضاءات جديدة^(٤٦). وغالبًا ما تنشأ مجتمعات بأكملها عبر العمليات المكثفة من النضالات والمفاوضات بين الفقراء والسلطات والنخب فى حياتهم اليومية^(٤٧).

ويحاول الزاحفون داخل هذه التجمعات إجبار السلطات على توفير الخدمات الحضرية فى أماكن وجودهم، وذلك عن طريق السعى نحو الحصول على هذه الخدمات بشكل غير قانونى ودون دفع أية رسوم. وبهذه الطريقة، وبمجرد تشغيل هذه المرافق فإن كثيرين منهم يرفضون أن يدفعوا رسوم نظير استخدامها. فعلى سبيل المثال فإن ٤٠% من سكان حى السلوم،

وهو مجتمع محلى غير رسمى بجنوب بيروت، قد رفضوا دفع فواتير الكهرباء فى أواخر التسعينيات. وهناك قصص أخرى مشابهة تم تسجيلها فى المجتمعات الحضرية فى شيلى وفى جنوب أفريقيا، حيث يرفض الفقراء على نحو دورى دفع رسوم نظير حصولهم على الخدمات العامة الحضرية، والذى يعد نضالهم للحصول عليها ضد إرادة السلطات. كما أن الملايين من باعة الشوارع فى مدن دول الجنوب قد احتلوا الشوارع فى المراكز التجارية الرئيسية، متعددين بذلك على الفرص التجارية التى تتاح لأصحاب المحلات فى المنطقة. كما يعيش أعداد كبيرة من سكان هذه المدن على البقشيش الذين يحصلون عليه من مرآب السيارات فى الشارع، والتى يقومون بتنظيمها وترتيبها بطرق دقيقة بحيث يستخدمون المكان أفضل استخدام. وأخيراً، فإن الاعتداءات التى يقوم بها باعة الشارع فى كثير من مدن العالم الثالث، كما هو الحال فى كوريا الجنوبية، على حقوق الملكية الخاصة بالعلامات التجارية والماركات قد تسببت فى كثير من مظاهر الاعتراض فى عديد من الشركات متعددة الجنسيات^(٤٨).

أما موظفو الدولة وأصحاب المهن الفنية فيها، والذين كانوا يشكلون قطاعات متميزة فى قوة العمل من قبل، فإنهم يشعرون أيضاً بالتأثيرات السلبية للسياسات الليبرالية الجديدة، ومن ثم فإنهم يميلون هم أيضاً إلى استخدام أساليبهم الخاصة فى الزحف الهادئ، ولذلك نجد أن مدرسى المدارس فى مصر على سبيل المثال، يلجأون إلى إعطاء الدروس الخصوصية للتلاميذ لتعويض النقص فى مرتباتهم الشهرية. وهم إذا يفعلون

ذلك فإنهم يخلقون قطاعًا عريضًا من التعليم الخاص غير الحكومي، والذي بلغت تكاليفه في عام ٢٠٠٢ حوالي ١٢ بليون جنيه مصري (٣ بليون دولار) في العام الواحد، أي ما يشكل ٢٥% من الدخل السنوي للأسر المصرية^(٤٩). وبنفس الطريقة نجد أن "المحامين الذين يعملون في الشوارع"، أو "الممارسين للقانون غير المسجلين رسميًا" يمكن أن يتعدوا على المهنة القانونية. فهؤلاء المحامون لم يحصلوا على درجات جامعية في القانون ولكنهم اكتسبوا بعض المعرفة القانونية من خلال عملهم في مكاتب المحاماة. ومن ثم فإنهم يضعون خبرتهم القانونية مع خبرة صغار الخريجين من كليات الحقوق (الذين لا يملكون أموالا تمكنهم من إنشاء مكاتب قانونية خاصة بهم) وذلك لتقديم خدمات تنافسية^(٥٠).

إن هؤلاء الفاعلين ينفذون أنشطتهم ليس كأفعال سياسية قائمة على التدبير؛ على العكس من ذلك، فإنهم يتحركون بقسر الضرورة - ضرورة البقاء وتحسين الحياة. إن الضرورة هي الفكرة التي تبرر أفعالهم غير القانونية باعتبارها طرائق أخلاقية أو حتى "طبيعية" للحفاظ على الحياة مع الكرامة. ولذلك فإن هذه الممارسات الحياتية البسيطة تميل إلى أن تنقلهم إلى مجال السياسات الجدالية (النضالية)، وهم يصبحون منخرطين أكثر في الفعل الجمعي، وينظرون إلى أفعالهم وإلى أنفسهم كأفعال سياسية عندما يواجهون بأولئك الذين يهددون مكاسبهم. وثمة خصيصة أساسية في عملية الزحف الهادئ وهي أنها تتقدم بهدوء وبشكل فردي وتدرجي، وهي كلما تحركت على هذا النحو، اتخذ الدفاع عن المكاسب شكلاً جمعيًا ومسموعًا، على الرغم من أن ذلك ليس هو الحال دائمًا.

ويدخل هؤلاء الفاعلون فى مخاطرتهم بشكل فردى، مدفوعين فى ذلك بقوة الحاجة (تأثيرات إعادة الهيكلة الاقتصادية، والفشل الزراعى، ومشقة الحياة، والحرب، وعدم الاستقرار)، وغالبًا ما ينظمون أنفسهم حول علاقات القرابة والصداقة، ودون كثير من الصخب. وهم غالبًا ما يتجنبون عن عمد الجهود الجمعية، والعمليات الواسعة النطاق، وإذاعة ما يقومون به على الملأ. ويحدث فى بعض الأحيان - على سبيل المثال - أن يمنع سكان الأحياء العشوائية الآخرين من اللحاق بهم فى أماكن معينة؛ كما نجد أن الباعة الجائلين لا يشجعون أترابهم على البيع فى الأماكن التى يحتلونها. ويتردد كثيرون فى مشاركة الجماعات المشابهة لهم فى المعلومات حول استراتيجياتهم للحصول على الخدمات الحضرية. وفى الوقت الذى يسير فيه هؤلاء الأفراد والأسر من اليأس فى طرائق متشابهة، فإن الزيادة العديدة المتركمة لهم يحولهم إلى قوة اجتماعية مؤثرة. ويعد هذا إحدى الخصائص المميزة للزحف الهادئ.

ولكن لماذا الفرد هنا هو الذى يقوم بالسلوك ولماذا الفعل المباشر الهادئ، بدلاً من الطلب الجمعى؟ فعلى عكس عمال المصانع والطبقة أو أصحاب المهن المتخصصة، فإن هؤلاء الناس يمثلون جماعات متدفقة تعمل بشكل بنائى خارج الآليات النظامية التى يمكن من خلالها أن يعبروا عن أوجاعهم، وأن يفرضوا مطالبهم. إنهم لا يملكون قوة تنظيمية يمكن أن تحدث إزعاجاً - كماكانية الإضراب مثلاً. إن بإمكانهم أن يشاركوا فى مظاهرات الشارع أو أعمال الشغب بوصفها جزءاً من التعبير العام عن عدم الرضا الشعبى، ويحدث ذلك فقط عندما تأخذ هذه الطرائق طابعاً متكرراً

وتكتسب الشرعية (كما هو الحال في إيران فيما بعد الثورة، أو بيروت أثناء الحرب الباردة، أو بعد سقوط سوهارتو عام ١٩٩٨م)، وعندما يتم تحريكهم من خلال قادة خارجيين. وهكذا فإن أولئك الذين يأخذون أرض المدن غصباً يمكن أن ينجرفوا خلف الناشطين السياسيين من جناح اليسار، أما العاطلين عن العمل وباعة الشوارع فإنهم يمكن أن يستقطبوا من خلال تشكيل نقابات (كما هو الحال في إيران فيما بعد الثورة وفي ليمّا أو الهند). ومع ذلك فإن هذا يشكل ظاهرة غير شائعة مادامت عملية الحراك من أجل تكوين المطالب الجمعية يتم منعها عبر القهر السياسى فى كثير من الدول النامية التى تظهر فيها هذه الصراعات. وبالتالي فبدلاً من الاحتجاج أو إعلان المطالب فإن هذه الجماعات تتحرك بشكل مباشر لسد حاجاتها بنفسها، وإن كان ذلك يحدث بشكل فردى ومتفرق. وباختصار فإن ما تقوم به ليس سياسة اعتراض أو احتجاج ولكنها سياسية إصلاح ونضال من أجل نتيجة ملحة عبر الفعل الفردى المباشر.

ولكن ما الذى يهدف إليه هؤلاء الرجال وهؤلاء النساء؟ يبدو أنهم يسعون إلى تحقيق هدفين رئيسيين: الأول هو إعادة توزيع الخيرات الاجتماعية والفرص فى شكل الحصول (بشكل مباشر أو باختراق القانون) على أشكال الاستهلاك الجمعى (الأرض والمأوى والمياه النقية والكهرباء والطرق)، والحيز العام (أرصدة الشوارع، والتقاطعات، ومرأب السيارات)، والفرص (ظروف العمل المفضلة، والمواقع، والعلامات التجارية، والمراكات والرخص)، وغيرها من فرص الحياة الضرورية للبقاء ومستويات الحياة المقبولة.

أما الهدف الثانى فهو تحقيق الاستقلال، على المستوى الثقافى والمستوى السياسى، عن التنظيمات والمؤسسات والنظام المفروض من قبل الدولة والمؤسسات الحديثة. ففى عملية البحث عن حياة غير رسمية يميل المهتمون إلى العمل بقدر طاقاتهم خارج حدود الدولة والمؤسسات البيروقراطية الحديثة، مؤسسين علاقاتهم على التبادلية والثقة والتفاوض وليس على الأفكار الحديثة المتعلقة بالمصلحة الذاتية للفرد والقواعد الثابتة والتعاقدات. ومن ثم فإنهم قد يسعون إلى أعمال ترتبط بالأنشطة التى يقوم الفرد بها بنفسه، وليس العمل تحت النظام المعمول به فى سوق العمل الحديث؛ وهم يلجأون إلى أسلوب حل النزاع غير الرسمى دون الذهاب إلى الشرطة؛ وهم يتزوجون من خلال الإجراءات غير الرسمية المحلية (فى المجتمع الإسلامى فى الشرق الأوسط عن طريق الشيوخ المحليين) وليس من خلال المكاتب الحكومية؛ وهم يقترضون النقود من روابط ائتمانية غير رسمية. وليس من خلال البنوك الحديثة. وسبب حدوث هذا ليس لأن هؤلاء الأفراد غير حديثين، ولكن بسبب أن الظروف التى يوجدون فيها تدفعهم إلى نمط الحياة غير الرسمية. ذلك أن الحادثة هى وجود مكلف، فليس بمقدور كل شخص أن يكون حديث، فهى تتطلب القدرة على التكيف مع أنماط السلوك ونمط الحياة (الخضوع لنظام صارم فى الزمان والمكان والتعاقدات) التى لا تستطيع الجماعات المعرضة للخطر أن تجاربه. وهكذا نجد أن الشخص المهتمش يرغب فى مشاهدة التلفزيون الملون والاستمتاع بالمياه النقية وأن يمتلك مسكناً آمناً، إلا أنه يكون قلقاً بشأن دفع الفواتير أو التوقيع فى العمل فى أوقات معينة (انظر الفصل التاسع).

ولكن إلى أى مدى يمكن للمهمشين الحضريين أن يمارسوا الاستقلال فى ظروف العولمة، والتي تهدف إلى مد عملية التكامل؟ والحقيقة أن الفقراء لا يسعون فقط إلى الاستقلال، ولكنهم يحتاجون أيضاً إلى الأمن، أى إلى التحرر من هيمنة الدولة، ويرجع ذلك إلى أن الحياة غير الرسمية فى ظروف الحداثة هى أيضاً حياة غير آمنة. ولكى نوضح الأمر، فإن باعة الشارع يمكن أن يشعروا بالتحرر من نظام مؤسسات العمل الحديثة، ولكنهم يعانون من تحرش الشرطة لأنهم لا يمتلكون رخصاً تجارية. إن نضال الفقراء لضمان حصولهم على السلع، والوصول إلى تعليم أبناءهم فى المدارس، والذهاب إلى العيادات الطبية، والحصول على الصرف الصحى كل ذلك يؤدى بالضرورة إلى انغماسهم فى أنساق القوى القائمة (الدولة والنظم البيروقراطية) التى يسعون جاهدين إلى تجنبها. ففى سعيهم نحو الأمن يدخل فقراء الحضر فى مفاوضة مستمرة وصراع متصل بين الاستقلال والتكامل. ولذلك فإنهم يسعون إلى الحصول على الاستقلال فى أى فضاء ممكن ومتاح داخل الأبنية والعمليات التكاملية.

التحول إلى السياسة

إذا ما بدأ الزحف بقليل من المعنى السياسى اللصيق به، وإذا ما تم تبرير الأفعال غير القانونية على أسس أخلاقية، فكيف تتحول إذن إلى شكل من أشكال النضال السياسى الجمعى؟ وطالما استمر الفاعلون فى مظاهر تقدمهم اليومى دون أن يتم مواجهتهم مواجهة حاسمة من قبل السلطات، فإنه

من المحتمل أن ينظروا إلى مظاهر تقدمهم باعتبارها مظاهر عادية، تنتمي إلى الممارسات اليومية. ومع ذلك فبمجرد أن تهدد المكاسب التي حصلوا عليها، فإنهم يميلون إلى أن يصبحوا أكثر وعيًا بأفعالهم وبالقيمة التي حصلوا عليها، وفي هذه الحالة فإنهم يعرفون أفعالهم في الغالب بطريقة جمعية ومسموعة. قد نجد أمثلة لذلك في الحراك الذي حدث في الأحياء الحضرية المكتظة في طهران في عام ١٩٧٦، والحراك الذي قام به باعة الشوارع في الثمانينيات، وأحداث الشغب في الشارع التي ظهرت في الأحياء المكتظة في عدد من المدن في بداية التسعينيات . وقد يحتفظ الفاعلون بالمكاسب التي حصلوا عليها، على نحو بديل لذلك، من خلال عدم الامتثال الهادئ، دون أن يدخلوا بالضرورة في مقاومة جمعية. فبدلاً من الوقوف على نحو جمعي بجانب أغراضهم التجارية، فإن باعة الشوارع المتجولين في القاهرة أو اسطنبول يرتدون إلى الشوارع الخلفية بمجرد وصول شرطة البلدية، وهم يستعيدون عملهم على نحو سريع عند ذهاب الشرطة. وعلى أية حال، فإن أشكال النضال التي يقوم بها الفاعلون ضد السلطات لا تتصل بالحصول على مكسب، ولكنها تتصل بشكل أساسي بالدفاع عن مكاسب قد تحققت بالفعل ومحاولة الامتداد بها إلى الأمام. وهي في كل الأحوال تندمج مع قوة الدولة.

ويتأثر موقف الدولة إزاء هذا النوع من النشاطية السياسية أولاً، بقدرة الدولة على أن تمارس الهيمنة، وثانياً بالطابع المزدوج للزحف البطيء (التعدى على الملكية والقوة والامتياز، وفي نفس الوقت فإن هذا النشاط يعتمد على المساعدة الذاتية). وتبدو دول العالم الثالث على أنها أكثر تسامحاً إزاء

الزحف البطيء أكثر من الدول الصناعية كالولايات المتحدة الأمريكية، حيث تظهر بعد الأنشطة المشابهة وإن كانت على نطاق محدود. إن الدول الصناعية تتزود بزاد إيديولوجي وتقني ونظامي أفضل لممارسة الهيمنة على سكانها. وبعبارة أخرى فإن الناس هنا لديهم مساحة أكبر من الاستقلال تحت وطأة "الدول الرخوة" أو الدول المعرضة للخطر في جنوب العالم، وهي مساحة من الاستقلال أكبر مما هو موجود في المجتمعات الصناعية التي ينظر فيها إلى التهرب الضريبي، والاعتداء على الملكية الخاصة، والزحف على ممتلكات الدولة على أنها من الجرائم الخطيرة.

ومن ناحية أخرى فإن الزحف الهادئ، على الرغم من أنه اعتداء على الأماكن العامة وعلى الملكية وعلى القوة، فيمكن أن يفيد الحكومات في العالم الثالث بطرائق عديدة، حيث يعد الزحف الهادئ آلية يستطيع الفقراء من خلالها مساعدة أنفسهم. فلا غرابة إذن أن تعبر هذه الحكومات في الغالب عن ردود فعل متناقضة نحو مثل هذه الأنشطة. فالدولة "الرخوة" والمعرضة للخطر، خاصة في أوقات الأزمة، تميل إلى السماح لأشكال الزحف هذه عندما تكون هذه الأشكال محدودة أو محصورة. أما الذين يقومون بالزحف فإنهم يحاولون من جانبهم أن يظهروا وكأن زحفهم محدوداً ومسموحاً به ومحتملاً في الوقت الذي يكون فيه هذا الزحف في الواقع متسعاً بحيث تصبح مقاومته أمراً لا يمكن تجاوزه. وهم يفعلون ذلك من خلال الاعتماد على عمليات التراجع التكتيكية، من خلال اللجوء إلى التخفي، وتقديم الرشاوى إلى المسؤولين، أو التركيز في أماكن بعينها أقل استراتيجية (على سبيل المثال، التجمع في مناطق بعيدة، أو البيع في مواقع يصعب رؤيتها).

ولذلك، فعندما تتحقق لهذه الأفعال امتدادًا وتأثيرًا، وذلك عندما يصل النمو التراكمي للفاعلين وأفعالهم عند نقطة لا يمكن تحملها، عندما يحدث ذلك، فإن تراجع الدولة يصبح أمرًا متوقعًا. ويحدث في معظم الحالات إلا يترتب على تراجع الدولة مكاسب كثيرة، مادامت تأتي متأخرة، بعد أن يكون الأفراد الذين يقومون بالتعدى قد انتشروا، وأصبح وجودهم قائمًا رأى العين، وأصبح الوجود يتعدى نقطة العودة. والحقيقة أن الوصف الذى يقدمه المسئولون لهذه العمليات بأنها عمليات "سرطانية" يعبر عن ديناميات مثل هذه اللاحركات.

وليس من الصعب تحديد مصدر الصراع بين الفاعلين والدولة. فأولاً، فإن التوزيع "غير الرسمي" والمجانى للخدمات العامة يشكل ضغطاً ثقیلاً على الموارد التى تحوزها الدولة. وبالإضافة إلى ذلك فإن الأغنياء - من ملاك العقارات، والتجار، وأصحاب المحلات التجارية - يخسرون ملكياتهم وعلاماتهم التجارية وفرص أعمالهم. ولذلك فإن التحالف بين الدولة وبين الجماعات المالكة للثروة يضيف بعداً طبقيًا إلى الصراع. ومن ناحية أخرى، فإن سعى الفاعلين نحو الاستقلال فى الحياة اليومية يخلق فراغاً خطيراً فى نظام هيمنة الدولة الحديثة. فالحياة المستقلة تجعل من الدولة الحديثة، خاصة فى صياغاتها الشعبوية، نظاماً غير ذى جدوى. وفضلاً عن ذلك فإن الاستقلال وعدم الرسمية (فى الفاعلين والأنشطة والأماكن) يحرم الدولة من المعرفة الضرورية لممارسة السيادة. فالوظائف غير المنظمة (التي لا تخضع إلى لوائح)، والأشخاص والأماكن غير المسجلة فى الدفاتر الرسمية،

والشوارع والحوارى التى ليس لها أسماء، ومناطق الجيرة التى تخلو من الشرطة، كل ذلك يعنى أن كل هذه الكيانات تبقى بعيدة عن دقات الحكومة. ولذلك فمن أجل اكتساب القدرة على ضبط كل هذا، فإن الدولة تحتاج إلى أن تجعلها ظاهرة (شفافة). والحقيقة أن برامج تطوير المناطق المكتظة (العشوائيات) يمكن النظر إليها فى ضوء هذه الاستراتيجية لكشف (أو فتح) ما هو مغلق من أجل القدرة على ضبطه. ومن ثم فإن الصراع بين هؤلاء الزاحفين والدولة هو صراع حتمى.

ولا يتبدى هذا الصراع على نحو ظاهر أكثر مما يتبدى فى "الشوارع"، هذا المكان الشعبى بامتياز، مادامت الشوارع تعمل بصفتها موقع للتعبير الجمعى بالنسبة لهؤلاء الذين لا يمتلكون مكاناً نظامياً للتعبير عن عدم رضاهم، بما فى ذلك سكان المناطق العشوائية، والعاطلين عن العمل، والعمال الذين يبيعون الطعام فى الشوارع، وأطفال الشوارع، وأعضاء العالم الخفى، وربات البيوت، ولا يقتصر الشارع على هؤلاء فقط بطبيعة الحال. فعلى سبيل المثال، فبينما يمكن لعمال المصانع وطلاب الجامعات أن يحدثوا قدرًا من الاضطراب عن طريق الإضراب، فإن العاطلين عن العمل وبإعادة الشوارع لا يمكن لهم أن يعبروا عن أوجاعهم إلا فى الأماكن العامة، التى هى الشوارع. والحق أن الشوارع تشكل بالنسبة للكثير من المهمشين المكان، وربما المكان الوحيد، الذى يمكن من خلاله ممارسة وظائفهم اليومية - الاجتماع، وتكوين الصداقات، وكسب العيش، وقضاء وقت الفراغ، والتعبير عن عدم الرضا. وبالإضافة إلى ذلك فإن الشوارع تشكل الأماكن العامة التى

توجد فيها الدولة على نحو ظاهر، كما يتجلى في دوريات الشرطة وتنظيمات المرور، وتقسيمات المكان، وباختصار فإنها توجد في شكل النظام العام. إن ديناميات علاقة القوة بين هذه الجماعات والسلطات هي ما أطلقت عليه "سياسة الشارع". وقصدت بهذا المفهوم مجموعة الصراعات بين التجمعات الجمعية والسلطات وما يصاحبها من آثار، والتي تتشكل ويتم التعبير عنها بشكل متسلسل في الفضاء الفيزيقي والاجتماعي للشوارع، من الحوارى الداخلية إلى الشوارع الجانبية المنظورة، إلى الحدائق العامة، إلى خدمات الرياضة العامة. ويصف هذا المفهوم الشكل الذى يتشكل به عدم الرضا من خلال الأفراد الذين يعملون عادة خارج المؤسسات الحديثة (مثل العاطلين عن العمل أو العمال الموسميين أو ربات البيوت)؛ أو من خلال الجماعات التى يمكن أن تتمتع بمواقع مؤسسية أو نظامية (مثل عمال المصانع والطلاب)، والتى ترغب فى الحصول على شكل من أشكال التضامن والمساندة خارج حدود مؤسساتها الرسمية فى المجال العام^(٥١).

وثمة عاملان أساسيان يجعلان من الشوارع مكاناً لممارسة السياسة؛ العامل الأول يرتبط باستخدام المكان العام موقعا للتنافس بين الفاعلين والسلطات. وبهذا المعنى، فإن ما يجعل الشوارع مكانا سياسياً هو الاستخدام النشط التشاركى (فى مقابل السلبي) للمكان العام. ويحدث ذلك بسبب أن هذه الأماكن (الشوارع الجانبية والحدائق العامة والنقاطعات إلى آخره) نصبح على نحو متزايد مكانا لسيطرة قوة الدولة، التى تنظم استخدامها وتجعلها أكثر "نظاماً". وهى تتوقع من المستخدمين أن يستخدموا هذه الأماكن على نحو

سلبى. ويأتى هنا الاستخدام الإيجابى ليشكل تحديًا أمام سلطة الدولة وأمام الجماعات الاجتماعية التى تستفيد من مثل هذا النظام.

أما العنصر الثانى الذى يشكل سياسة الشارع فهو تأثير ما أطلقت عليه "شبكة العلاقات السلبية" **Passive network** والتى تقوم بين الأفراد الذين يستخدمون المكان العام ويشغلونه. وأقصد بشبكة العلاقات السلبية نوعا من الاتصال التلقائى بين الأفراد المنفرقين، والتى يتم إنشاؤها عبر إدراك ضمنى (خفى) لهويتهم المشتركة، والتى يتم التعبير عنها عبر الحيز المكانى الواقعى والافتراضى. فعندما تدخل امرأة حفلة تغط بعدد كبير من الضيوف الرجال، فإنها ما تلبث أن تكتشف وجود امرأة أخرى فى الحفل. وعلى نفس المنوال، فإن الباعة فى الشوارع أقرب إلى أن يدركوا بعضهم بعضًا، حتى وإن لم يكونوا قد تقابلوا من قبل. وفى الحالتين، فإذا ما ظهر أى تهديد للمرأة التى فى الحفل أو الباعة فى الشارع فإنه من المحتمل أن يناصروا بعضهم حتى إن لم يعرفوا بعضهم من قبل ولم يخططوا لأن يفعلوا ذلك من قبل. وتكمن أهمية هذا المفهوم فى إمكانية تخيل حراك يقوم به الأفراد المنفرقون، كما يحدث فى حالة الزاحفين ببطء، الذين يحرمون على نطاق واسع من التنظيم ومن التشبيك القائم على التفاوض. وتتضمن "شبكة العلاقات السلبية" أن الأفراد يمكن أن يتحركوا للقيام بعمل جمعى دون وجود شبكات نشطة ومؤسسة على نحو مقصود. فالشارع بوصفه فضاء عاما يمتلك هذه الخصيصة الداخلية التى يمنح الناس القدرة على الحركة عبر تأسيس شبكات علاقات سلبية. فعندما يواجه الفاعلون الأفراد أو الأفراد الذين يقومون

بالتعدى على مكان ما، فإن شبكة علاقاتهم السلبية يمكن أن تتحول إلى اتصال نشط وتعاون نشط. وبهذه الطريقة فإن أى تهديد بالإخلاء أو عبر حملات الشرطة يمكن أن يجعل سكان الأحياء العشوائية أو باعة الشارع الذين لا يعرف بعضهم بعضاً يتحدون سويًا. والواقع أن التحول من شبكة العلاقات السلبية إلى المقاومة الجمعية ليس شيئاً يحدث دون مقدمات. فالفاعلون يمكن أن يشعروا أن عملية التراجع يمكن أن تؤدي إلى نتائج أفضل من المواجهة، وهو ميل يشيع هذه الأيام فى شوارع القاهرة، ولكنه لا يشيع فى إيران فيما بعد الثورة حيث انتشرت المقاومة الجمعية على نحو سريع^(٥٢).

وأفترض هنا، منذ البداية أن إحدى النتائج المهمة لعملية إعادة الهيكلة العالمية يتمثل فى وجود عملية مزدوجة من التكامل، من ناحية، وعملية استبعاد وتحول إلى اللارسمية من ناحية أخرى. وكلا العمليتين ينتج شكلاً من أشكال عدم الرضا بالنسبة لعدد كبير من سكان الحضر الذين يجدون صعوبة فى أداء وظائفهم، وعيشهم، وعملهم داخل الأنساق الثقافية والاقتصادية الحديثة التى تتميز بضبط نظام السوق، والتعاقد، والقيمة التبادلية، والسرعة، والبيروقراطية بما فى ذلك تنظيمات الدولة. إن هؤلاء الناس يحاولون أن يحققوا لهم وجوداً عبر هذه الترتيبات الثقافية والاجتماعية، باحثين عن نظم وعلاقات أكثر حميمة وغير رسمية. وثانياً فإن العولمة أيضاً لديها ميل لأن تخلق شكلها الخاص من اللارسمية عبر برامج التكيف الهيكلى، والتى تترك خلفها جيوشاً من العاطلين أو تدفعهم إلى أن يدخلوا

فى نطاق الإنتاج غير الرسمى والتجارة والإسكان والنقل. ومن هنا نجد أن باعة الشوارع عابرى القارات (الذين يترددون على سبيل المثال بين جمهوريات آسيا الوسطى الجديدة واسطنبول، أو بين جاميكا وميامى) هؤلاء هم آخر صيحة من إنتاج هذا العصر. وباختصار فإن إعادة الهيكلة العالمية تميل إلى أن توسع نمو الجوانب الذاتية، والفضاء الاجتماعى، ومجالات النضال السياسى التى أصبحت عبر المدن فى العالم النامى.

وبالرغم من أن المداخل السائدة (مدخل استراتيجية البقاء، ومدخل الحركات الاجتماعية الحضرية، ومدخل المقاومة اليومية) تقدم زوايا مفيدة لفهم نشاطية المهمشين الحضريين، فإنها، مع ذلك، تعاني من مظاهر قصور رئيسية، كما اتضح لنا من قبل. ومن ثم فإننى أفترض أن مدخل "الزحف الهادئ"، يمكن أن يقدم مخرجًا من هذه المشكلات التصورية. إن الفقراء - فى هذا المدخل - لا يناضلون فقط من أجل البقاء، ولكنهم يخرطون فى عملية تستمر عبر امتداد حياتهم لتحسين نصيبهم من الدنيا، عبر الزحف الفردى والهادئ على المصالح العامة وعلى قوة ملكية جماعات النخبة. وفى هذه العملية، فإن الناس العاديين لا يتحدون بشكل مباشر تأثيرات العولمة. على العكس من ذلك، ففى أثناء بحثهم عن الأمن، فإنهم يخرطون فى مفاوضات متصلة مع العولمة لكى يحافظوا على استقلالهم أو يحصلون عليه فى أى فضاء يبقى خاليًا. وفى نفس الوقت، فإن النتائج غير المقصودة - فى هذه العملية - المترتبة على زحفهم ومفاوضاتهم اليومية تحدث تأثيرات اجتماعية مهمة فى البنية الحضرية

والعمليات الحضرية، وفي التركيب السكاني، وفي السياسة العامة. ولقد رأينا أنفاً كيف إن الاستراتيجية تلعب دوراً حاسماً في حياة جماهير الحضر. ومن هنا يظل السؤال إلى أى مدى يمكن أن يأخذ هذا الزحف الهادئ الفاعلين الذين يقومون به.

وإذا ما أخذنا في اعتبارنا الكواكب الوجودية (فقر المهارات والتعليم والدخل، والتواصل، والتنظيم)، فإن الزحف الهادئ يعمل باعتباره استراتيجية تمكينية للجماعات المهمشة لتبقى وتحسن نصيبها من الحياة. ومع ذلك فإن هذه اللامركة غير قادرة على أن تحدث تحولاً سياسياً أوسع أو أن تجعله هدفاً لها. فالحركات القومية الأوسع لها القدرة على أن تحدث هذا التحول. وعلى ذلك فإنه إذا ما قارنا بين هذه النضالات المحلية والحراك الوطني أو العالمي نجد أن كليهما له معنى وقابل للتحكم بالنسبة للفاعلين - له معنى من حيث أنهم يمكن أن يدركوا الهدف ويكونوا فكرة عن نتائج هذه الأفعال؛ كما إنه يمكن التحكم فيه بمعنى أنه بمقدورهم أن يحددوا الأجندة، ويضعوا الأهداف، ويتحكموا في النتائج بعيداً عن المستوى الوطني. وبهذا المعنى بالنسبة للفقراء فإن ما هو محلي يصبح مفضلاً عما هو وطني أو عالمي.

حقيقة إن المهمشين ينجحون نسبياً في توسيع فرص حياتهم، وذلك غالباً عبر النضالات المستمرة طيلة حياتهم؛ ومع ذلك فإن الفضاعات الاجتماعية المهمة تظل خارج نطاق سيطرتهم. فالفقراء يمكن أن يعتدوا على قطعة من الأرض لبناء مساكن لهم، كما يمكن أن يحصلوا على المياه الجارية والكهرباء بشكل غير قانوني من الشارع الرئيسي أو الجيران؛

ويمكن لهم أن يضمّنوا عملاً على ناصية الشارع عن طريق بيع الأشياء، وهم قادرون على تقديم الرشاوى أو الخدمات للشرطة المحلية فى أى وقت يطلب منهم. ولكن كيف يمكن لهم أن يحصلوا على المدارس، والخدمات الصحية، والتنزه فى الحدائق العامة، والطرق المرصوفة والأمنّة - تلك الخدمات العامة التى تقتصر على أبنية أوسع وعمليات أوسع، أعنى الدولة الوطنية والاقتصاد القومى؟ وبعبارة أخرى فإن الاستراتيجيات ذات الطابع المحلى والفردى التى يقوم بها المهمشون، على الرغم من المزايا الخاصة التى يحصلون عليها، تعنى بحثاً عن العدل الاجتماعى المفقود على المستوى الوطنى العام. ومن هنا فإنه من غير المحتمل أن تصبح الجماهير الحضريّة فاعلاً مؤثراً بالمعنى الأوسع إذ لم يتم تحريكها على أساس جمعى، وإذا لم يرتبط نضالها بالحركات الاجتماعية الأوسع وتنظيمات المجتمع المدنى^(٥٣). ومن ثم فحتى يتحقق هذا فمن الأهمية بمكان أن نؤكد على أن الزحف الهادئ سوف يظل من أكثر الاستراتيجيات الممكنة وضوحاً بالنسبة لهؤلاء، وهى الاستراتيجية التى يتبعها المهمشون لأحداث تغيير فى حياتهم الخاصة وفى مجالات السياسة العامة، والحوكمة الحضارية، والنظام العام.

الفصل الرابع

الفقراء والسعى الحثيث نحو فرص الحياة(*)

كيف يدبر الفقراء في مجتمعات الشرق الأوسط حياتهم في الأزمنة المعاصرة لليبرالية الجديدة، وكيف يعنى نضال حياتهم بالنسبة للسياسة الحضرية في المنطقة؟ لقد كانت بلدان الشرق الأوسط، قبل دخول عملية الهيكلية السياسية والاقتصادية في الثمانينيات، كانت تخضع لهيمنة النظم القومية - الشعبوية (كما هو الحال في مصر وسوريا وليبيا والسودان وتركيا) أو دول ريعية ذات ولاء غربي (إيران ودول الخليج). إن هذه الدول ذات المستوى العالي من التسلطية قد سعت مدعومة بأموال النفط أو تحويلات المهاجرين النقدية، إلى تحقيق استراتيجيات تنموية، والوصول إلى معدلات نمو ملحوظة ومتميزة (بمقدار ٢١% سنويًا)^(١). ولقد منحت عوائد النفط الدول الريعية الإمكانية لتقديم خدمات اجتماعية إلى الكثير من مواطنيها، أما الدول التي تأثرت إيديولوجيًا بالنزعة الشعبية فقد أنفقت جزءًا

(*) تم اقتباس هذا الفصل من المصدر التالي:

Asef Bayat, "Activism and Social Development in The Middle East
"International Journal of Middle East Studies 34, No.1 (February 2002),
pp.1-28.

وتم نشره عام ٢٠٠٢ من خلال جامعة كمبريدج. وأعيد طبعه بتصريح.

كبيراً من دخلها على التعليم والصحة والتشغيل والإسكان وما شابه ذلك^(٢). ولقد كانت عملية تقديم الرعاية الاجتماعية هذه، بالنسبة لهذه النظم بعد الاستعمارية، كانت عملية ضرورية لبناء الشعبية بين جماهير الفلاحين والعمال والشرائح المتوسطة، فى الوقت الذى كانت فيه هذه الدول تناضل ضد كل من القوى الاستعمارية والطبقات الحاكمة القديمة. ولقد عملت الدولة كقوة تحريك للاقتصاد والتنمية الاجتماعية نيابة عن الشعب.

لقد حالت الطبيعة التسلطية لهذه الدول دون وجود مشاركة سياسية ذات معنى، وحالت دون تطور تنظيمات مجتمع مدنى فعالة. كما أدت الأيديولوجية النخبوية للنظم السياسية جنباً إلى جنب مع الميول الأبوية، أدت إلى أن تكون الدول هى المانحة الرئيسية، إن لم تكن الوحيدة، لمظاهر الحياة للكثير من المواطنين، على أن يقدموا لها الولاء نظير ذلك. فقد تحكمت الدولة فى هذه النماذج النخبوية فى الجانب الكبير من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تاركة فضاء ضيق للمجتمع ليطور نفسه، ولجماعات المصلحة لكى تظهر على السطح وتتنافس وتسلط بشكل مستقل. ولقد أدت هذه الأيديولوجية فى الشرق الأوسط إلى التقليل من الحراك - أو على الأقل ضبط هذا الحراك - لقطاعات معينة من السكان، كما تمثل فى الاتحادات التضامنية تحت حكم جمال عبد الناصر والآن فى سوريا؛ والنقابات التى تديرها الدولة تحت حكم الشاه فى إيران، والروابط الإسلامية أثناء حكم الخميني، والمجالس الشعبية فى ليبيا^(٣).

ولقد أدى قدوم "التحرر" الاقتصادي وانفتاح الأسواق من خلال الإصلاح الذي اعتمد على تمويل من صندوق النقد الدولي، وبرامج التكيف الهيكلي، أدى إلى تغييرات اجتماعية اقتصادية مهمة منذ بداية التسعينيات. فقد جعلت اقتصاديات السوق الحر السلع الاستهلاكية أكثر إتاحة، كما عملت على ثراء الشرائح الاجتماعية الاقتصادية العليا، وعملت في نفس الوقت على زيادة الفوارق في الدخل، وأحدثت تغييرات حاسمة في أسواق العمل. وترتب على ذلك أن امتدت واتسعت الجماعات غير الرسمية والمهمشة، مثل العاطلين عن العمل، والعمال الموسمين، وعمال بيع المواد الغذائية في الشارع. وبناء على ذلك فقد أجبرت أعداد كبيرة من عمال القطاع العام، والعمال الريفيين، والمتعلمين الذين كانوا من قبل أعضاء في الطبقة الوسطى (موظفو الحكومة وطلبة الجامعات)، أجبر كل أولئك على الدخول في مصاف فقراء الحضر في أسواق العمل والإسكان.

وفي نفس الوقت، فإن الدول قد انسحبت تدريجياً من المسؤوليات الاجتماعية التي ميزت تجربتها التنموية الشعبية المبكرة. وترتب على ذلك أن سحبت الدولة كثير من الخدمات الاجتماعية التي كانت تقدمها، وكان على الجماعات منخفضة الدخل أن تعتمد بشكل كبير على نفسها لتحقيق بقاءها في الحياة. وعلى سبيل المثال، فإن الدعم الذي تقدمه الدولة لبعض السلع الأساسية مثل: الأرز والسكر وزيت الطعام قد تم إزالته^(*). كما أن الدعم

(*) هذا الزعم غير حقيقي حيث استمرت الدولة إلى الآن في تقديم الدعم لهذه السلع الأساسية ليس لكل السكان وإنما لمحدودي الدخل فقط، بل إن هذا الدعم يحصل عليه كثير من الأفراد الذين لا يستحقونه. "المترجم"

الذى يقدم للوقود والطاقة والمواصلات قد تم تقليصه. كما إن ضبط عمليات الإيجار قد تم إعادة النظر فيها؛ وصدر قانون جديد للأراضي ينهى سيطرة الفلاحين على الأرض؛ واستمرت عملية إصلاح القطاع العام والخصخصة، ولقد تمت عبر دفع تكاليف اجتماعية واضحة. ولقد حذر تقرير هيئة الولايات المتحدة للتنمية فى العالم، وفى وقت مبكر يرجع إلى عام ١٩٩٣ م، حذر من "الأوضاع الاجتماعية المتردية فى مصر"^(٤). وبالرغم من أن هناك تحسناً فى بعض المؤشرات الاجتماعية مثل العمر المتوقع عند الولادة ووفيات الأطفال، فالبطالة والفقر وفجوات الدخل قد تزايدت، كما أفادت التقارير فى فترة التسعينات^(٥). وتحدث تغييرات مشابهة فى الأردن ناتجة عن سلسلة من الأحداث مثل حرب الخليج الثانية والى عمقت من الفجوة هناك^(٦). وفى إيران فإن الحكومة تتردد بين سياسات سيطرة الدولة وسياسات السوق الحرة منذ عام ١٩٩٠. إن اتجاه التحرر الاقتصادى فى إيران، مقارنة بالدول الأخرى فى المنطقة، كان أبطأ من ذلك بسبب مقاومة العمال، وأيضاً بسبب النضال بين الفصائل السياسية المختلفة. وبالرغم من أن الاقتصاد السورى قد ظل بشكل رئيسى تحت سيطرة الدولة، فإن القطاع الخاص قد اتسع على نحو تدريجى^(٧).

وتساق مع هذه التحولات الاقتصادية السياسية انتشار أفكار حقوق الإنسان والمشاركة السياسية عبر العالم، والى وضعت الحقوق الاقتصادية ومشاركة المواطن على قائمة الأجندة السياسية، ومن ثم ساعدت على فتح فضاءات جديدة للحراك الاجتماعى. ولقد أدى عجز الدول ذات الطابع

الشعبوى عن أن تتكيف مع هذه القوى الجديدة أو أن تقهرها (مثل تلك القوى التى ترتبط بالطبقات الدنيا والطبقات المتوسطة) أدى إلى نمو مؤسسات المجتمع المدنى. فعندما تعجز الدول عن سد حاجات هذه الطبقات فإنها تلجأ (تشجع على) إلى روابط المجتمع المدنى لى تحققه^(٨). ولقد أكدت المسوح التى أجريت على المجتمع المدنى فى الشرق الأوسط أن الناشطين فى مجال حقوق الإنسان والفنانين والكتّاب والرموز الدينية والجماعات المهنية قد أحدثت ضغطاً لى تدفع الحكومات إلى تحقيق درجة من المحاسبة والانفتاح، هذا على الرغم من الطابع التسلى للكثير من الدول^(٩).

إن هذه التغيرات الاجتماعية والاقتصادية الشاملة - وبشكل خاص تدهور الظروف الاجتماعية للفقراء من ناحية وتوسع المجال العام والنظم المدنية من ناحية أخرى تثير بعض الأسئلة الحاسمة. كيف تستجيب الجماهير فى الشرق الأوسط لواقعها الاقتصادى والاجتماعى المتغير؟ وإذا ما كانوا بحق يواجهون ظروفهم المتغيرة، فما المنطق فى تغيير طبيعة المطالب ومواقع الاحتياجات وأنماط النضال فى المنطقة؟ وإلى أى حد يشكل "الضغط من أسفل" مطلباً لإحداث تغيير ذى معنى فى السياسة العامة، وإحداث إصلاح مؤسسى يؤدى إلى تنمية اجتماعية للدفاع عن حاجات الناس وحقوقهم. ويحاول هذا الفصل من خلال الإجابة عن هذه الأسئلة أن يكشف الطرائق التى يناضل بها المهمشون الحضريون للدفاع عن حياتهم وتأكيد حقهم فى العيش فى المدينة. وفى الوقت الذى فشلت فيه حركات الاحتجاج الجماهيرية فى الماضى، والنزعة النقابية العمالية، فى تحسين أحوال الأعداد الغيرة من

الناس، كان النشاط السياسى على مستوى المجتمع المحلى ضعيفاً، ولم يستطع العمل الإسلامى الاجتماعى ومنظمات المجتمع المدنى إلا معالجة مشكلات قليلة فحسب. ومن ثم أصبحت مجتمعات الشرق الأوسط تشجع إستراتيجية الزحف الهادئ بوصفها استراتيجية شائعة تعطى فقراء الحضر بعض القوة على حياتهم وبعض التأثير على صناعة السياسة العامة.

الاحتجاجات الجماهيرية الحضرية

كانت الانتفاضات الحضرية فى حقبة الثمانينيات تعبيراً مبكراً عن عدم الرضا عن بعض جوانب سياسات الليبرالية الجديدة فى الشرق الأوسط، حيث حاولت دول عديدة أن تسد العجز من خلال سياسات تقشف، مثل تقليل الدعم للسلع الاستهلاكية. لقد ساهمت هذه الاستقطاعات فى فك عرى العقد الاجتماعى بين الدول والجماهير، مؤدية إلى الغضب وعدم الرضا. وعلى الرغم من أنه من الصعوبة بمكان تحديد الشكل الدقيق للمشاركين (فى هذا الغضب) فإن الطبقات الوسطى والدنيا كانوا من أهم الفاعلين. فى أغسطس عام ١٩٨٣ خفضت الحكومة المغربية الدعم على السلع الاستهلاكية بنسبة ٢٠%. وعلى الرغم من أن مرتبات القطاع العام قد ارتفعت بنسبة مشابهة، فقد اندلعت المظاهرات فى شمال المغرب ومناطق أخرى. وقامت مظاهرات مشابهة فى تونس فى عام ١٩٨٤ (قتل فيها ٨٩ شخصاً)، وفى الخرطوم فى عامى ١٩٨٢ و ١٩٨٥ (لم يعرف عدد الموتى فى هذه المظاهرات). وفى صيف عام ١٩٨٧ اتحد اللبنانيون الذين كانوا انخرطوا فى حرب أهلية للقيام

بمظاهرة ضخمة في بيروت ضد الانخفاض في قيمة الجنيه اللبناني^(*). ولقد ضربت الجزائر بمظاهرات تتدد بارتفاع تكاليف المعيشة في نهاية عام ١٩٨٨، وخبرت الأردن شكلاً مشابهاً من العنف في عام ١٩٨٩^(١٠). ولا تشمل هذه القائمة على صور من الاحتجاجات السياسية التي أثارَت قضايا حول الحريات الفردية والاستقلال الإقليمي، والمسائل المهنية (كما حدث في الأكاديمية العسكرية في مصر في عام ١٩٨٦^(**))، وفي المدن الإيرانية في تبريز وقزوین وبين الطلاب عام ١٩٩٩).

وبالرغم من التعجيل بتطبيق سياسات الليبرالية الجديدة، فإن الاحتجاجات الحضرية قد اندلعت بوضوح خلال التسعينيات. وثمة عوامل عديدة وراء ذلك. فقد فرضت الحكومات، مدفوعة بمظاهر القلق السابقة، فرضت صوراً شديدة من الرقابة أثناء تطبيقها لسياسات غير مفضلة لدى الجماهير وعلى نحو تدريجي. وبصرف النظر عن شبكات الحماية المدعومة على مستوى العالم، مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر والأردن، فقد ظهرت مخارج إضافية من طريق نمو المنظمات غير الحكومية المتخصصة في الرعاية وكذلك نمو الجرائب الاجتماعية للعمل الإسلامي.

ولقد ميزت خبرة الثورة الإسلامية والحرب مع العراق، ميزت إيران عن جيرانها. ففي الوقت الذي عملت الكثير من النظم في الشرق الأوسط على نشر أيديولوجياتها الشعبوية خلال الثمانينيات والتسعينيات، فإن إيران قد

(*) يقصد الليرة اللبنانية. (المترجم)
(**) يقصد أحداث الأمن المركزي. (المترجم)

بدأت تعرف هذا فقط فيما بعد الثورة. لقد بدأ الخطاب السياسى للنظام الإسلامى يدافع عن "المستضعفين" مساهماً فى ذلك فى عملية تحريك الجماهير. وعمت الحرب على كبح المعارضة فى الداخل؛ وبمجرد أن وضعت الحرب أوزارها، بدأت تسنح الفرصة لظهور أنشطة جمعية مثل حركات الاحتجاج الحضرى. ولذلك فقد شاهدنا على عكس فترة الثمانينيات الهادئة، شاهدنا ظهور ست احتجاجات رئيسية فى طهران ومدن إيرانية أخرى فى بداية التسعينيات. فلقد شارك فى المظاهرات فى طهران فى أغسطس عام ١٩٩١ وفى شيراز وآراك فى عام ١٩٩٢ أعداد من سكان المناطق العشوائية، وذلك بسبب تدمير منازلهم أو إخلاتهم بشكل قسرى. بل أن صوراً من الفوضى أشد ظهرت فى مدينة مشهد فى عام ١٩٩٢ وفى منطقة إسلام شهر فى طهران فى عام ١٩٩٥. ففى مدينة مشهد اندفع المحتجون بسبب رفض الأجهزة المحلية لمطالب الأحياء المكتظة بالسكان فى المدينة لإضفاء الشرعية على مساكنهم. ولقد أدت الفوضى الجماهيرية، والتي عجز الجيش عن أن يوقفها، أدت إلى تدمير أكثر من مائة مسكن ومحل تجارى والقبض على ثلاثمائة فرد وموت أكثر من اثنى عشر فرداً. أما المظاهرات التى استمرت ثلاثة أيام فى منطقة إسلام شهر، وهى مجتمع محلى غير رسمى وكبير فى جنوب طهران، فى أبريل عام ١٩٩٥ كان لها علاقة بسياسات التقشف فى اقتصاد ما بعد الحرب - خاصة الزيادة فى أسعار تذاكر الحافلات وأسعار الوقود - أثناء حكم هاشمى رافسنجانى.

لقد أدت الاحتجاجات الحضرية فى الشرق الأوسط إلى نتائج مختلطة. فقد كان على الحكومات، باتباعها سياسة القمع الفورى، كان عليها فى حالات عديدة أن تستخدم معايير أو مقاييس غير مفضلة جماهيرياً (كما حدث فى مصر فى عام ١٩٧٧، وكما حدث فى إيران فى مناسبات كثيرة). ولقد قدمت هذه الحكومات فى بعض الأوقات تنازلات تكتيكية، مثل زيادة الأجور؛ ومع ذلك فإن هذا الإجراء لم يؤثر سوى على أصحاب الأجر على حساب الفقراء الذين يعملون لحساب أنفسهم والعاطلين عن العمل^(١١). وعندما تكون الاحتجاجات محلية أو تحدث على نطاق ضيق، فإن الحكومات عادة ما تحاول أن تنتهيها بالقوة. وفى بداية الثمانينيات حاول العمال فى كفر الدوار فى مصر أن يحققوا جزءاً فقط من مطالبهم. كما فشلت حركات الاحتجاجات التى قام بها الفلاحون فى عام ١٩٩٨ عبر قرى منعزلة، فشلت فى أن تعدل من السياسة التى أنهت استمرار الفلاحين المستأجرين فى الأرض لفترات طويلة. ومع ذلك فإذا حصل المحتجون الاجتماعيون على دعم قومى عن طريق ضم فاعلين متعددين وقضايا متعددة (مثل الطلاب والطبقات الوسطى التى لها مطالب اقتصادية وسياسية)، فإنه يحدث فى الغالب تغيرات جوهرية، بما فى ذلك الإصلاح السياسى (كما هو الحال فى الجزائر والأردن وتونس وتركيا فى أواخر الثمانينيات).

وعلى الرغم من الطابع الدرامى للاحتجاجات الحضرية الجماهيرية، وعلى الرغم من تأثيرها القوى فى بعض الأحيان، فكانت عادة حركات تلقائية، تحدث فجأة وتكون غير شائعة؛ وهى غالباً ما تشتمل على عنف

وإمكانية استخدام الكبح (من قبل السلطات). لقد جاءت المظاهرات الحضرية استجابة لغياب الآليات النظامية المؤثرة على عملية حل الصراع. فمن المتوقع أن تسير الجماعات الاجتماعية التي ليس لها قوة نظامية يمكن أن تفقدها (مثل العاطلين عن العمل الذين لا يستطيعون الإضراب)، وهؤلاء الذين يملكون هذه القوة ولكنهم لا يجدونها قوة كافية (كالعمال والطلبة)، من المتوقع لهؤلاء وأولئك أن يسيروا خلف القادة الذين يبدأون احتجاجات جماهيرية. ولا يعنى ذلك أن نقول، كما ذهب البعض، إن الجماعات فى الشرق الأوسط تفقد "الحياة الجمعية الحقيقية" وتملك عوضاً عن ذلك مجرد "فعل الغوغاء"^(١٢). فهم إذا ما توفرت لهم الظروف، فإن بإمكانهم أن ينخرطوا فى أفعال جمعية حديثة، خاصة، الحركة النقابية.

الحركة النقابية

تمثل الحركة النقابية مؤسسة أقدم وأكثر استقلالاً استطاع العمال من خلالها أن يدافعوا عن حقوقهم أو يمارسوا ضغوطاً على النخب الاقتصادية والحكومات لإحداث تغيير اجتماعى. وتمتلك النقابات العمالية إمكانية للاستجابة السريعة وبشكل منظم للممارسات العمالية غير العادلة، والقضايا التوزيعية، والمسائل السياسية. وفى نفس الوقت، فإنهم أكثر الناس تأثراً بالسياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة، بما فى ذلك نظام العمل الجديد، وأشكال تسريح العمال من العمل والتي تؤدى فى النهاية إلى التقليل من قوة النقابات العمالية.

لقد ظهرت نقابات عمالية فى الشرق الأوسط أساسًا فى سياق الاحتلال الاستعماري الأوربي. ولقد كانت نضالها، من ثم، تشتمل على أبعاد تطبيقية وقومية - وكانت تشكل فى الغالب وضعا استراتيجيا ساخنا. أما بعد الاستقلال فقد اندمجت معظم التنظيمات النقابية فى بناء الدولة أو الأحزاب الحاكمة، ونتج عن ذلك موقفها الراهن الذى تشكل فيه النقابات ذات الطابع الكلى والمكونة على نحو قسرى، تشكل معظم تنظيمات العمل. ويظهر هذا النوع من التنظيم النقابي الذى يشكل فيه عمال القطاع العام الأعضاء المحوريين فى الدول ذات التاريخ الأيديولوجى الشعبوى (مثل مصر والجزائر والعراق وليبيا وسوريا) وفى الكويت واليمن بنفس القدر. أما دول الخليج العربى التى تستخدم فى الأساس عمالا أجانب، فإنها تفرض نظامًا قاسيًا ولا تسمح بتكوين تنظيمات عمالية فى مقابل المبالغ الكبيرة التى تدفعها لهم. ومع ذلك فإن هذه السيادة والهيمنة لم تمنع ظهور صور من القلق والغضب العمالى ما بين فترة وأخرى، ومن أمثلة ذلك إضراب العمال الفلسطينيين فى صناعة النفط فى السعودية فى الثمانينيات ومظاهرة العمال المصريين فى الكويت عام ١٩٩٩^(١٣). ولم تظهر النقابات التعددية المستقلة عن الدولة أو الأحزاب الحاكمة إلا فى الأردن ولبنان والمغرب وتركيا فقط.

ويؤثر البناء النقابي على قدرة العمال فى الحفاظ على مكاسبهم أو تحسين هذه المكاسب، فالنقابات العمالية المستقلة وليس النقابات ذات الطابع الاندماجي الكلى، هى النقابات القادرة على الدفاع عن حقوق العمال، ومع ذلك فإن الخبرة فى المنطقة تؤكد أن العمال يميلون إلى استخدام

التنظيمات الاندماجية القائمة لتعظيم مصالحهم، كما هو الحال فى النقابات العمالية التى كانت تسيطر عليها الدولة قبل الثورة الإيرانية ومجالس شورى العمال ونقابة العمال العاطلين عن العمل فيما بعد الثورة^(١٤). وينطبق هذا أيضًا على النقابات العمالية الاندماجية فى مصر، والتى تأسست أثناء حكم عبد الناصر بعد الحقبة الليبرالية (١٩٢٨ - ١٩٥٢) حيث تمتعت اتحادات العمال بحقبة من الاستقلال النسبى^(١٥).

أما فى الوقت الراهن فإن عمال القطاع العام، أكثر من أى جماعة أخرى، هم الذين يتأثرون بالنتائج المباشرة لسياسة التكيف الاقتصادى. ومن ثم فإن النقابات العمالية تهتم وتناضل ضد السياسات المتعلقة بالتخفيضات التى تتم فى مخصصات الدعم الاستهلاكى، وارتفاع الأسعار، وتخفيضات فى الأجور والمنح، وتسريح العمال من المصانع، والتدخل الحكومى فى الشؤون النقابية. وقد أكدت تقارير إحدى المنظمات المهمة بحقوق الإنسان فى مصر وجود سبعين إضراب ضد الشركات الكبرى عام ١٩٩٨، وتضمنت معظمها تدخل قوات الأمن. وكان السبب الرئيسى لهذه الإضرابات الصناعية هو "سياسة الحكومة الإصلاحية"^(١٦). ولقد أشارت الصحف المصرية، معتمدة على تصريحات رسمية، فى بدايات ١٩٩٩ إلى ظهور أكثر من خمسة إضرابات أو اعتصامات فى الأسبوع الواحد. ولقد نتجت هذه الأفعال بشكل أساسى من التخفيضات التى حدثت فى المنح ومستلزمات الحياة وفرض الغرامات^(١٧). ولقد شهدت إيران فى التسعينيات زيادة سريعة فى الإضرابات العمالية. وفى النصف الأول من عام ١٩٩١ تم الإخبار عن حوالى ٢٠٠٠

إضراب^(١٨). وطبقاً لأحد التقديرات فإن الإضرابات التي قام بها العمال للاعتراض على زيادة التضخم كانت من الشبوع بحيث كان من الصعوبة بمكان على السلطات أن تراقبها^(١٩). أما بالنسبة لقوانين العمل الجديدة التي أعيدت صياغتها لتلاءم الظروف الاقتصادية لحقبة الليبرالية الجديدة، فقد أثارت خلافات عديدة، وذلك لأنها حرمت العمال من كثير من الحقوق التقليدية، خاصة فيما يتصل بأمن العمل. وقد حدث في مصر أن أجبرت النقابات العمالية الحكومة ورجال الأعمال على قبول نوع من التبادل في عام ١٩٩٤ تم بمقتضاه "منح حق الإضراب في مقابل حق الحكومة في إقصاء العمال عن العمل"^(٢٠). ولفترات طويلة ظل قانون العمل في إيران مثاراً للخلاف بين المؤسسة الدينية الحاكمة والقوى المناصرة للعمال.

ويميل بعض المراقبين إلى التقليل من قدرة العمل المنظم في الشرق الأوسط في التأثير على التطوير الاجتماعي والسياسي على اعتبار أن الإضرابات، وهي السلاح الوحيد الأساسي للعمال، تعد سلوكاً غير قانوني وتتضمن عادة المخاطرة بالقبض على بعض العمال وسجنهم. وبالإضافة إلى ذلك فإنهم يذهبون إلى القول بأن الدول عادة ما تتعاون مع قيادات هذه النقابات العمالية التعاونية، وبالتالي فإنها تجعل الحركية السياسية لهذه النقابات غير فعالة^(٢١). حقيقة أن الإضرابات غير قانونية، وإن قادة العمال يمكن أن تشتري ذممهم حيث يصبح الكثيرون منهم جزءاً من الأحزاب الحاكمة وبيروقراطية الدولة. ومع ذلك، وكما قال بوسيسني Posusney بحق "لقد كان العمل قادراً على فرض مطالب اقتصادية والحصول على تنازلات

من الدولة على الرغم من صور الرقابة التي تفرضها الاندماجية، وأن قدرتها على فعل ذلك "يعتمد على القضية المحددة التي يتم تداولها وكيف تصنع السياسة حول هذه القضية"^(٢٢). والحقيقة أن القيادة الاندماجية يجب أن تكون متفاعلة مع الآراء والاهتمامات التي تأتي من القاعدة. وغالبًا ما يعبر قادة العمال عن اعتراضهم على بعض سياسات الحكومة (من ذلك مثلاً رفع الدعم، والخصخصة، وجوانب من قانون العمل)، ولكن القاعدة العمالية تلوح بفعل صناعي غير رسمي عندما تقشل القيادة في أخذ زمام المبادرة. ففي مصر على سبيل المثال كانت المعارضة من جانب العمل المنظم السبب الرئيسي في تأخير تنفيذ شروط التكيف الهيكلي أو المناقشة حوله مع صندوق النقد الدولي سواء الآن أو في الحكومات السابقة^(٢٣).

وبالرغم من التأثير الاجتماعي والسياسي للعمل المنظم، فإنه لا يشكل إلا نسبة صغيرة من القوة الكلية للعمل. فالغالبية العظمى ممن يعملون لحسابهم الخاص، مع نسبة كبيرة من العمال الذين يعملون في الورش الصغيرة التي تسود فيها علاقات العمل الأبوية. وبالرغم من أن التوتر بين رؤساء العمل والعمال ليس شائعًا في مثل هذه المؤسسات، فالعمال يظلون على ولاء لرؤسائهم أكثر من تحالفهم مع زملائهم في الورش المجاورة. وبشكل عام، فإن نسبة تقدر ما بين ثلث أو نصف قوة العمل في المدن (٤٣% في مصر، ٣٥% في إيران، ٣٦% في تركيا، و٧٠% في جمهورية اليمن) تعتبر قوة نشطة في القطاع غير الرسمي ومن ثم فإنها تعاني من عدم التنظيم ولا تدخل في نطاق قانون العمل^(٢٤). ولقد أدت إعادة الهيكلة

الاقتصادية فى الثمانينيات إلى التقليل من حجم العمل المنظم، حيث تقلص القطاع العام، وهو اللبنة الأساسية فى الحركة النقابية، وذلك بسبب غلق بعض المصانع أو التقليل من نشاطها أو بسبب المعاشات المبكرة. ولقد أشارت تقارير عديدة إلى القدرة المتناقصة للحركات العمالية فى المنطقة على الحراك. فقد وُصف العمل المنظم فى كل من مصر ولبنان وتونس والمغرب على أنه عمل "مفتت" و"دفاعى"، و"عاجز ولا يمتلك خصائص البروليتاريا"^(٢٥). وبالرغم من وجود بعض مظاهر القلق هنا وهناك فقد أصبح العمل أكثر ميلا إلى اللارسمية وأكثر تشظيا، ولا يمتلك إلا القليل من الحماية، وهو ينتشر فى مسارات واسعة من الأنشطة والفضاءات التى تشمل على العاطلين عن العمل، والعمال الموسميّين، وعمال المنازل، والعمال فى الورش الصغيرة، والعاطلين على نواصى الشوارع^(٢٦).

النشاطية السياسية للمجتمع المحلى

يعتبر المجتمع المحلى أو الجيرة بالنسبة لجماهير الحضر (الفقيرة) مكاناً يمنح الشعور بالهوية المشتركة وأرضية للعمل الجمعى بديلاً عن مكان العمل. ففى نطاق الجيرة يواجه معظم الناس صعوبات فى تأمين السكن ودفع الإيجار والحصول على إمكانيات للوصول إلى الخدمات الحضرية، المدارس، والعيادات، ومراكز الثقافة، وما شابه ذلك. إن ما يميز الحركات الحضرية الاجتماعية هو هذه النضالات الجمعية المؤسسة داخل المجتمع المحلى، والتى تهدف إلى تحقيق هذه الصور من "الاستهلاك الجمعى" عبر

الفضاءات النظامية. ويجب أن نفرق بين هذا النوع من النشاط السياسى فى المجتمع المحلى، والذى غالبًا ما يأخذ طابعًا جدليًا، وبين مفهوم "تنمية المجتمع المحلى". إن هذا المفهوم الأخير له تأثير مزدوج سواء فيما يتعلق بالمحافظة على الوضع القائم أو ما يتعلق بإحداث التغيير الاجتماعى. حقيقة إن برنامج تنمية المجتمع المحلى فى الغرب قد استهدف بالأساس حملة ضد الشيوعية (فى المستعمرات)، واحتواء مظاهر عدم الرضا بين الطبقة المطحونة من السود (فى الولايات المتحدة)، وإدارة شئون الفقراء عن طريق تقديم حلول لمشكلاتهم عن طريق المجتمع المحلى (كما فى المملكة المتحدة)^(٢٧). ومع ذلك فإن تنمية المجتمع المحلى يمكن أن تفتح آفاقًا لنمو مقاومة ضد النخب وبالتالي التعجيل بالتغيير الاجتماعى. ولقد كان هذا هو الوضع فى الغالب عندما بادر الفقراء بتقديم برامج تنمية من ذواتهم، أو عن طريق تحركهم من خلال القادة المحليين والتنظيمات غير الحكومية والجماعات الدينية أو رجال السياسة (كما هو الحال فى المشروعات الصغيرة فى البرازيل، ورابطة النساء العاملات لحسابهن فى الهند). إن عملية الحراك هنا لا تكون بالضرورة عملية جدالية أو نضالية؛ ولكنها عملية يمكن أن تعبر عن حجم الانخراط التعاونى المحلى الذى يعمل من خلاله الأفراد على تحسين أحوالهم ومجتمعاتهم المحلية مع الاحتفاظ بدرجة من الضبط للقرارات التى يتخذونها والنتائج المترتبة عليها. فأين موقع المدن فى الشرق الأوسط إذن من هذا النوع من النشاطية السياسية على المستوى المحلى؟

والذى حدث فى العصور الحديثة أن حمل عدد من صور الحراك المجتمعى الذى ظهر فى مدن الشرق الأوسط، حمل بعض التشابه بالحركات الاجتماعية الحضرية. ولناخذ على سبيل المثال الحملة التى قام بها سكان عزبة مكاوى؛ وهى مجتمع محلى منخفض الدخل فى القاهرة، ضد التلوث الصناعى فى المنطقة التى يعانى فيها السكان من مشكلات بيئية وصحية خطيرة^(٢٨). لقد استخدم هؤلاء استراتيجيات تقليدية للتواصل داخل المجتمع المحلى، جنبا إلى جنب مع أساليب تكتيكية حديثة مثل الاتصال بوسائل الإعلام، وتجميع تأييد السياسيين، واللجوء إلى المحاكم بوصفها وسائل لتسجيل الاعتراض. وفى مثال مختلف استجاب أعضاء مجتمع محلى فى شبرا الخيمة فى مصر بسرعة لخطة حكومية وضعت فى أغسطس عام ١٩٩٤ لهدم جزء غير مرخص من مجمع سكنى محلى (مسجد، وعيادة، وصيدلية) استغرق السكان فى بنائه عشر سنوات من مدخراتهم الخاصة^(٢٩).

ويحدث فى بعض الأحيان - خاصة عندما تضعف الدولة - أن يظهر حراك أوسع من ذلك وأكثر استمرارية. فقد تسبب انهيار الدولة أثناء الحرب الأهلية اللبنانية فى ظهور صور من الزحف الهادئ والحراك المحلى فى الجنوب المسلم، واستمرت المؤسسات التى ترتبت عليه إلى يومنا هذا. وقد تحرك الآلاف من سكان الجنوب إلى الأحياء الجنوبية من بيروت وقاموا ببناء مساكن غير قانونية تشكل الآن ٤٠% من المنازل فى المنطقة. وبعد أن غزت العراق الكويت فى أغسطس ١٩٩٠ لعبت جماعات من المتطوعين دوراً حيويًا ليس فقط فى دعم العصيان المدنى، ولكن أيضًا فى ملئ الفراغ

الذى ترتب على غياب الخدمات المحلية^(٣٠). كما عملت منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها كيانا إداريا رئيسيا لتقديم الخدمات الاجتماعية والتنمية فى الأراضى المحتلة، سواء أثناء الانتفاضة أو بعدها^(٣١). ولقد حدث فى إيران بعد قيام الثورة فى عام ١٩٧٩ أن احتلت كثير من العائلات الفقيرة مئات من المنازل غير المأهولة بأصحابها والشقق التى لم يتم الانتهاء من تشطيبها بعد، استخدموها ملكيات خاصة بهم، وأقاموا مجلس إدارتها بشكل جمعى. وانتشر فى نفس الوقت الاعتداء على الملكية والبناء غير القانونى. واجتمعت الأحياء الفقيرة سوياً، وبمساعدة قادة من خارج المجتمع المحلى، وطالبت بإدخال الكهرباء والمياه؛ وعندما كانت الطلبات ترفض أو تتأخر فإنهم يحصلون عليها بطرائق غير قانونية. لقد عمل هؤلاء أيضاً على تشييد الطرائق، وفتح العيادات الطبية والمحلات، وإنشاء المساجد والمكتبات، ونظموا عمليات جمع القمامة. وأكثر من ذلك فقد قاموا بإقامة شبكات محلية وترابطية وشاركوا فى الجمعيات التعاونية الاستهلاكية المحلية. وبذلك تشكلت طريقة جديدة ومستقلة للعيش وللأداء الوظيفى للمجتمع المحلى وتنظيمه.

ومع ذلك فإذا ما قارنا هذا الوضع بالوضع فى بعض دول أمريكا اللاتينية، فإننا نجد أن مثل هذه الخبرات التى تتشابه مع الحركات الاجتماعية الحضرية، ليست من الأمور المعتادة. فهى تميل إلى أن تحدث فى الظروف الاجتماعية والسياسية غير العادية - فى ظروف الثورة أو فى أوقات الأزمة والحرب أو عندما تضعف الدولة، أو تغيب كلية، كما هو الحال فى فلسطين. ومن ثم فإن القليل من هذه الأنشطة هو الذى يصبح نمطاً للحراك الاجتماعى

والمؤسسة النظامية فى المواقف العادية. وعندما تنتهى هذه الظروف الاستثنائية تختفى التجارب أو يتم تشويهها. فى إيران لم تأخذ النشاطية السياسية المحلية الفرصة لتدعيم نفسها، وأدت عدم الخبرة والصراع بين القادة من خارج المجتمع المحلى والجماعات السياسية، وبصفة خاصة العداوة للحكومة، قد أدت إلى التقليل من شأن التجربة. وفى مقابل ذلك فإن روابط المساجد لم تستمر فقط فى تقديم المساعدة المحلية فى توزيع الحاجات الضرورية مثل الطعام أثناء الحرب مع العراق، ولكنها عملت أيضاً على ضبط الغضب السياسى فى الأحياء (نطاقات الجيرة). ولقد قامت هذه الروابط بتجميع حوالى ثلاثة آلاف رابطة من روابط المجتمع المحلى تعمل الآن فى كل أنحاء مصر^(٣٢). وبالرغم من أن هذه الرابطة لجمعيات تنمية المجتمع المحلى تساهم فى رفع مستوى حياة الفقراء، فإن قدرتها على التحريك توجد عند الحد الأدنى، وكما قال أحد الباحثين الميدانيين العاملين فى أحد أحياء القاهرة: "فحتى فى المنطقة المكتظة بالسكان، فإن العمل الاجتماعى المنظم الذى يستغرق سكان المنطقة يبدو ضعيفاً. فدور السكان يقتصر فى العادة على الاستفادة من أى نوع من الخدمة تقدم"^(٣٣).

ومن نافلة القول أن المجتمعات المحلية الحضرية لا تشكل نقاطاً بيضاء خالية من التفاعل الاجتماعى، فهى بالتأكيد تشكل كيانات أكبر من القرى الصغيرة، تكون أكثر عرضة لنمو الفردية والتنافس والتباعد الحضرى. ومع ذلك فإنها تشتمل على صور عديدة من الشبكات والمؤسسات. فى مدينة طهران الحديثة لا تزال علاقات الجيرة مستمرة؛

ويشارك الأعضاء في مساعدة بعضهم، ويتزاورون ويتحاورون ويشاركون بعضهم في الأفراح والأطراح^(٣٤). وتقوم بعض روابط المهاجرين في المدن المصرية بمثل هذه الوظائف؛ ومن الأنشطة الرئيسية التي تقوم بها هذه الروابط؛ أنشطة الدفن وإقامة المقابر للمهاجرين من نفس البلد^(٣٥). ويمكن أن يستفيد بعض الأفراد من المجالس المحلية التي تقام على نطاق الجيرة. غير أننا نجد أن نظام الاقتراض غير الرسمي يعمل ربما كأهم شكل من أشكال التشبيك المحلي في المراكز الحضرية. فالشبكات الاجتماعية التي تمتد خارج نطاق القرابة، والانتماء العرقي تظل شبكات مؤقتة وغير منظمة وتعتمد على العلاقات الأبوية. ويؤدي ضعف التعاون المدني أو التعاون الذي لا يقوم على القرابة على مستوى المجتمعات المحلية، يؤدي إلى تقوية العلاقات الهرمية التقليدية والعلاقات الأبوية؛ حيث يعتمد الناس على القادة المحليين (كبار السن، والشيوخ، وأئمة الصلاة يوم الجمعة)، كما يعتمدون على الأفراد القادرين على حل المشكلات أو حتى على البلطجية أكثر من اعتمادهم على نشاطية اجتماعية. وفي مثل هذه الظروف فإن المؤسسات الحديثة مثل فروع الأحزاب السياسية وتنظيمات المجتمع المدني المحلية ونقاط الشرطة تخضع لعلاقات زبائنية (استزلامية). وهكذا نجد أنه بينما كانت الطبقات الدنيا في مصر على وعى بالمشكلات البيئية، فإنها لم تتخذ فعلاً جمعياً تجاهها إلا في النزر اليسير، سواء عبر الانخراط في أفعال مشتركة لرفع شأن المجتمع المحلي نفسه أو من خلال أفعال الاحتجاج لجبر المسؤولين على تحقيق ذلك^(٣٦).

فلماذا تعتبر النشاطية السياسية على مستوى المجتمع المحلى، وهى فعل للاستهلاك الجمعى، غير شائعة نسبياً فى الشرق الأوسط؟ ولماذا تعتبر المنطقة "منطقة بيضاء" على الخريطة الدولية للفعل المحلى، كما عبر بعض المتابعين؟^(٣٧) إن أحد الأسباب المهمة فى ذلك تتعلق بإرث النزعة الشعبوية، والتي استمرت فى التأثير على السلوك السياسى للناس العاديين فى مجتمعات الشرق الأوسط. لقد عملت النظم الشعبوية على إقامة عقد اجتماعى بين الطبقات الدنيا والوسطى وبين الدولة، توافق من خلاله الدولة على الوفاء بالحاجات الضرورية مقابل دعم هذه الطبقات وتحقيق السلام الاجتماعى وما يترتب عليه من استقرار (عدم الحراك)، أو حتى وجود حراك منضبط. ولم يكن ذلك اتفاقية بين الدولة وطبقات مستقلة. على العكس من ذلك لقد كان اتفاقاً بين الدولة وجماهير لاهوية لها، تجمعات من الأفراد والمؤسسات الاندماجية التى تختفى فيها الهوية الجمعية والفعل الجمعى. وعلى الرغم من أن هذه النظم الشعبوية، التى تقوم على مفهوم إعادة التوزيع، تنقلص الآن مع انتشار قوى السوق، فإن كثيراً من الناس لا يزالون ينظرون إلى الدولة على أنها المصدر الرئيسى للحماية مثلما هى المظهر الرئيسى لسوء الحظ. أما فى المجتمعات التى لا تزال تترزح تحت الحكم الشعبوى (مثل إيران فى الثمانينيات، وليبيا وسوريا)، فإن تحجيم حاكم الدولة للمجال العام قد أضفى على النظم السياسية بناء يحتوى كل السكان.

ولقد أدى هذا الإرث إلى خلق اتجاه عام بين الناس العاديين بأن يبحثوا عن حلول فردية لمشكلاتهم^(٣٨). فغالباً ما تميل الأسر من جميع الطبقات إلى

التنافس عندما تكون الموارد نادرة. ويظهر ذلك على وجه الخصوص فى المجتمعات المحلية الجديدة وغير المتجانسة (دار السلام ومدينة النهضة بالقاهرة، وإسلام شهر وحاك سفد فى طهران) أكثر من ظهوره فى الأحياء القديمة فى المدينة، حيث يعمل التجانس النسبى للسكان والعيش المشترك لمدة طويلة إلى خلق هوية مكانية. وغالبًا ما يؤدي وجود شرائح محددة بجانب بعضها فى المجتمع المحلى - مثل السكان القدامى والوافدين الجدد، والذين يؤمنون لأنفسهم سكنًا فى مقابل من ليس لديهم سكن، والجماعات التى تنتمى إلى أصول إثنية مختلفة - نقول إن وجود هذه الشرائح بعضها مع البعض الآخر يعمق من وجود التنافسية ويؤدى إلى الصراعات^(٣٩). وبالتالى فإن ضعف التضامن بين الناس يجعل اتجاه الناس نحو الدولة صاحبة القوة العظمى - المالكة والمانعة - أحد الأساليب التى يحقق بها الناس أهدافهم. إن كثيرين منهم يعرفون أن البيروقراطية غير قادرة - أو غير راغبة - فى الاستجابة الرسمية لمطالب فقراء الحضر المتزايدة، وهم غالبًا ما يميلون إلى البحث عن طرائق غير رسمية وفردية وحتى انتهازية لتقوية الصلات بموظفى الحكومة أو حتى رشوتهم. وقد قال أحد سكان منطقة السيدة زينب فى هذا الصدد "إن الطريقة المثلى لكى تحقق ما تريد هو أن تدفع رشوة لأى مساعد أحد رجال كبار السياسية فى الدولة وهم سوف يفعلون لك ما تريد"^(٤٠).

وتكشف هذه الاستجابات الاجتماعية عن ملمح أساسى يشير إلى نقص بنية الفرصة التى تحقق الحراك. فلم يكن دخول الاقتصاديات الليبرالية الجديدة مصحوبًا بنظم سياسية ديمقراطية كافية^(٤١). وباختصار فإن معظم

الحكومات في المنطقة لا تزال تميل إلى الحد من الحراك الجمعي المستقل. وذلك لخوفها من فقدان الفضاء السياسي. فكثير من الدول تمنع التظاهرات العامة والتجمعات وتتنظر إليها على أنها غير قانونية. وكما عبر أحد الباعة الجائلين في مدينة النهضة بالقاهرة عن تطبيق قانون الطوارئ في مصر بالقول: "إذا ما دعوت بائع في شارع مجاور واجتمعنا سوياً وقمنا بعمل جمعي، فإن ذلك سوف يسمى حراكاً ويمكن أن يقبض علىّ في أي وقت"^(٤٢). ولقد جاء في تقرير إحدى منظمات حقوق الإنسان حول احتجاجات الفلاحين في ٢٥ قرية مصرية ضد القانون الجديد للأرض أن هناك ١٥ قتيلاً و ٢١٨ جريحاً، و ٨٢٢ من المقبوض عليهم وذلك خلال ثمانية شهور^(٤٣).

وعوضاً عن ذلك، فإن الحكومات يمكن أن تسمح بمبادرة شعبية يكون للحكومة القدرة على ضبطها. وعندما تنجح في فعل ذلك فإن الطبقات الشعبية تميل إلى فقدان الاهتمام، وهنا تكون النتيجة أن تفقد نشاطيتهم السياسية قدرتها على الاستمرار. وبسبب غياب البيئة الداعمة، فإنهم يفشلون في تعلم طرائق عديدة لفعل الأشياء وتجربتها. وهكذا فإن معظم النظم الشعبية الأصلية تتحول إلى امتداد للدولة.

ومن ناحية أخرى نجد أن الديمقراطية السياسية تطبع بطابع أدائي. ففي النظم السياسية التنافسية بحق نجد أن القوى السياسية تجبر على أن تتفاوض مع الطبقات الفقيرة، وأن تحرك هذه الطبقات وذلك لكي تكسب دعمها. وبهذه الطريقة تحول فقراء الحضر في إيران إلى موضوع لتنافس عميق بين الطبقة الدينية الحاكمة وجماعات معارضة عديدة في بداية الثمانينيات. وبنفس

الطريقة فقد أدى النظام التنافسي المستقل في تركيا بحزب الرفاه الإسلامي إلى القدرة على تحريك الجماهير الحضرية في المناطق المحلية (البلديات) الستة وعشرين التي تقع تحت نفوذه، ومن ثم فقد منح الناخب قوة تفاوضية كبيرة. وفي مقابل ذلك، نجد أن الممارسات الانتخابية المضبوطة من أعلى في مصر تحد من حركة الأحزاب المعارضة داخل حملات إقليمية محدودة، كما هو الحال في عزبة مكاوى التي أشرنا إليها آنفاً.

وأخيراً، فإن العلاقات العصبانية(*) الجماعية يمكن أن تؤدي أيضاً وبشكل غير مقصود إلى نوع من الحراك السياسي والاجتماعي عندما يساوم كبار القوم (الأسياذ) Patrons قادة أتباعهم من الفقراء في سعيهم نحو تحقيق القوة السياسية والشخصية. إن الحراك الذي يظهر بين باعة الشارع في مكسيكو سيتي عبر التفاوض بين قادة نقابات الباعة الجائلين والسياسيين يعتبر إحدى نتائج هذا النوع من العصبانية السياسية^(٤٤). ويحدث في معظم دول الشرق الأوسط (باستثناء لبنان، وفي حالة مافيا سيارات الشوارع في اسطنبول) فإن العصبانية تبدو أنها تعمل أكثر من خلال القنوات الفردية، وهي لا تؤدي إلى أنشطة جماعية إلا في النزر اليسير؛ فالأفضلية هنا تكون للأفراد والأسر (في الحصول على تأمين السكن أو العمل على سبيل المثال) أكثر من الجماعة التي يمكن أن يساوم أعضاؤها رئيس الجماعة من أجل الحصول على دعم.

(*) ترجمنا Patronage بالعصبانية. (المترجم)

وباختصار فإن الناشطة السياسية على مستوى المجتمع المحلي كما تتمثل في شكل حركات اجتماعية حضرية تبدو إلى حد كبير وكأنها نموذج ينتمي إلى أمريكا اللاتينية يتجذر في الظروف السياسية الاجتماعية لهذه المنطقة (هذا على الرغم من أنه يمكن أن يوجد في جنوب أفريقيا وبشكل أقل في الهند). فقلما نجد في مجتمعات الشرق الأوسط أمثلة تشكل ملامح عامة لهذا النوع من النشاطية السياسية مثل المطاعم التعاونية المحلية (التي تعرف بمطابخ الحساء المحلية^(*) Local Soup kitchens)، وروابط الجيرة، والجماعات الدينية التي تنتمي إلى الكنيسة، والحركة النقابية في الشوارع. فثمة عوامل جعلت لصور التضامن الأولية أهمية على الروابط الثانوية والحركات الاجتماعية، ومن هذه العوامل انتشار الدول التسلطية وإرث الأيديولوجية الشعبوية، جنباً إلى جنب مع قوة الروابط القرابية والأسرية في هذه المنطقة.

الحركات الإسلامية والتنمية الاجتماعية

ينظر بعض المراقبين إلى الحركات الإسلامية المعاصرة في المنطقة على أنها النموذج الشرق أوسطي للحركات الاجتماعية. ووفقاً لوجهة النظر هذه فإن الإسلامية - خاصة الإسلام الاجتماعي - تشكل مظاهر الاهتمام

(*) نشأت ما يعرف بمطابخ الحساء المحلية في الولايات المتحدة خلال فترة الكساد الكبير عام ١٩٣٠. وهي عبارة عن أماكن يمكن أن يذهب إليها الجوعى والمشردين للحصول على وجبة مجانية ساخنة، وتعتمد هذه المطابخ عادة على المنظمات التطوعية. (المترجم)

وصور النضال التي تكشف عنها الطبقات المحرومة في مجتمعات الشرق الأوسط. وينظر كثيرون إلى أن الخلفية الاجتماعية التي ترتبط بالحرمان للمنخرطين في الحركات الإسلامية الراديكالية تعد مؤشراً على طبيعة هذه الحركات. وينظر البعض الآخر إلى أماكن تركز هذه الأنشطة، في المناطق الفقيرة، ليتوصلوا إلى نفس النتيجة^(٤٥).

ومما لا شك فيه أن الحركات الإسلامية - خاصة "الإسلام الاجتماعي" - تمثل أسلوباً جوهرياً تعمل من خلاله الجماعات المحرومة على تخطي شظف العيش أو البحث عن أساليب حياة أفضل. وتسهم الحركات الإسلامية في الرعاية الاجتماعية عن طريق تقديم الخدمات بشكل مباشر مثل الصحة، والرعاية، والتعليم، والمساعدة الاقتصادية؛ كما تعمل في نفس الوقت على الانخراط في التنمية المحلية والشبكات الاجتماعية، وجميعها يتم تنفيذها من خلال تنظيمات أهلية محلية ومساجد محلية. كما تميل الحركات الإسلامية إلى تحريك التنافس الاجتماعي بحيث تدفع منظمات دينية وعلمانية إلى أن تتخرب بشكل أكبر في عمل التنمية. وأخيراً، فإن الحكومات تحاول أن تنفذ سياسات اجتماعية لصالح الفقراء وذلك من أجل التفوق على الحركات الإسلامية وإعادة الشرعية.

وعلى الرغم من أن الرعاية الاجتماعية الإسلامية لها تاريخ طويل في الشرق الأوسط، فإنها تنوعت وأخذت صوراً عديدة في العقود الأخيرة. فقد أدى نمو الإسلامية في تركيا في الثمانينيات إلى أن أصبحت "المساجد والروابط الدينية الملحقة بها تمثل القنوات المباشرة لتنظيم علاقات الجيرة

وعملية التنشئة"^(٤٦). واستمر حزب الرفاه الإسلامى فى حقبة التسعينيات فى التركيز على قضايا الفقراء فى المجتمع المحلى - "مثل قضايا جمع القمامة وتغطية الحفر والتخلص من الطين". وحتى المرشحين لتولى مناصب المحافظين ممن ينتمون إلى حزب الرفاه قد قاموا بتوزيع حوافز فى شكل سلع مادية للحصول على دعم الناس. ولقد أدت هذه الاستراتيجية الضاربة بجذورها بين الفقراء إلى الانتصار الكاسح للحزب فى انتخابات ١٩٩٤ من خلال حصوله على ٣٢٧ دائرة فى كل تركيا، بما فيها دائرة أنقرة واسطنبول. ولقد بدأ حكام الأقاليم عملهم بنجاح عبر اهتمامهم بمشكلات ازدحام المواصلات، والمياه، ونقص الوقود، وعدم كفاية المساكن، والتلوث، والفساد وما شابه ذلك^(٤٧). وبنفس الطريقة فإن حزب جبهة الخلاص الإسلامى، وهو تحالف لأحزاب إسلامية مختلفة فى الجزائر، قد انتصر فى الانتخابات المحلية فى يونيو ١٩٩٠ وبطريقة مشابهة لما حدث فى تركيا. فعندما سمحت جبهة التحرير الوطنية فى الجزائر بقيام نظام متعدد الأحزاب فى عام ١٩٨٩، بدأ النشطاء السياسيون من جبهة الخلاص الإسلامى فى العمل داخل روابط الإحسان (الزكاة) والمتمركزة فى شبكات المساجد، والتي أسست فى الثمانينيات عن طريق نشطاء من رجال الدين، ولقد استطاعت جبهة الإنقاذ أن تنفذ أفكارها السياسية فى تجمعات الجيرة المحلية من خلال دعم روابط الزكاة هذه^(٤٨).

وفى سياق مختلف، فقد قام حزب الله بسد الفراغ الذى ظهر على أثر غياب الدولة فى جنوب لبنان عن طريق إقامة البنية التحتية للتنمية. وفى خلال الثمانينيات بدأ حزب الله بالتدرج مواجهة المشكلات الاجتماعية لدى

مجتمع الشيعة. وقام بتطوير خطط لتقديم الرعاية الطبية والعلاج فى المستشفيات والكهرباء والمياه. كما قام أيضًا برصف الطرق وبناء المساكن، والصرف الصحى، ومحطات الغاز، والمدارس والحضانات والمستشفيات، والمراكز الرياضية^(٤٩). كما قام بتقديم ١٣٠ ألف منحة دراسية، وقدم ١٣٥ ألف مساعدة لأسر محتاجة، وقدم قروضًا بلا فوائد. لقد كانت عملية إصلاح المنازل التى دمرتها الحرب والتعرف على الحاجات اليومية للسكان فى المناطق التى يتركز فيها الشيعة، كانت من أولويات التدخل فى هذه المناطق^(٥٠).

ولقد أصبح الإسلام الاجتماعى فى مصر واحدًا من أهم الظواهر المؤثرة فى المنطقة. فقد نمت الروابط الإسلامية، والتى تتركز فى الغالب فى المساجد المستقلة عن الدولة، نمت على نحو مكثف وذلك بسبب دخول برامج التنمية التى تنفذها الحكومة فى أزمة خلال العقدين الماضيين. ويقدر عدد هذه المنظمات بحوالى ثلث المنظمات التطوعية الخاصة فى مصر وأخر الثمانينيات، كما تشكل على الأقل ٥٠% من كل منظمات الرعاية الاجتماعية (أو ٦٣٢٧ منظمة) فى نهاية التسعينيات^(٥١). وهى تقدم خدمات الزكاة والخدمات الصحية لملايين البشر. ولقد تم تنظيم أكثر من ٤٠٠٠ لجنة زكاة فى المساجد تعمل بمثابة الوسيط بين مقدمى الزكاة وأصحاب الحاجة. ويقدر البعض عدد المستفيدين من خدمات الرعاية الاجتماعية الإسلامية (خدمات الصحة) بحوالى ١٥ مليون (فى عام ١٩٩٢)، فى مقابل ٤,٥ مليون فى عام ١٩٨٠^(٥٢). والحقيقة أن المساجد هنا قد تحولت إلى بديل داعم لتقديم خدمات

للجماعات محدودة الدخل، معوضة بذلك انسحاب الحكومة من تقديم هذه الخدمات بعد تبنيها لسياسات اقتصادية ليبرالية. ومن المنظمات النمطية فى هذا الصدد منظمة أنصار السنة المحمدية^(*) فى أحد الأحياء الفقيرة بمنطقة إمبابية، والتي قامت ببناء مسجد، ومدرستين، وقدمت رعاية يومية، وعلاج طبي، وبرنامج للرعاية الاجتماعية^(٥٣). وهناك منظمات أخرى أسست نوادى للفديو ومراكز للتدريب على الكمبيوتر ومراكز مشابهة؛ لكى تسد حاجات جماعات مثل الطلاب من خريجي المدارس الثانوية والذين يعدوا روافد للإسلاميين السياسيين ذوى النزعة الراديكالية. وعلى عكس ما هو متصور فإن الإسلاميين الراديكاليين مثل أعضاء الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد كانوا أقل انخراطا فى العمل الاجتماعى الحضرى. فقد تركزت استراتيجياتهم، بوصفهم محاربين غير نظاميين، فى الريف والحضر، على الاعتداءات المسلحة، مستهدفين رجال الدولة والبوليس والسياحة. ومع ذلك فإنهم يجمعون، كلما كان ذلك ممكناً، بين نضالهم السياسى وبعض أنشطة الرعاية، كما هو الحال فى بعض الأحياء الفقيرة بالقاهرة مثل أحياء عين شمس وإمبابية^(٥٤).

إن ما يضى على كل هذه الأنشطة صفة الإسلامية هو هذه التوليفة بين البديل الذى تقدمه الدولة والقطاع الخاص، والقناعة الدينية لكثير من النشطاء فى المجالين، المشروعات المؤسسة على تمويل إسلامى، وأخيراً تقديم خدمات اجتماعية ممكنة. وثمة اتفاق واسع النطاق بأن هذه الأنشطة

(*) وردت فى النص أنصار المحمدية. وهذا خطأ بطبيعة الحال. (المترجم)

الجمعية الإسلامية تفوق نظيرتها العلمانية. إن إتاحة التمويل في شكل زكاة (بمقدار ٢,٥% من الدخل) من أنشطة العمل الإسلامي والنشطاء المسلمين، وفي شكل هبات (صدقات) والخمس (٥/١) المفروض على دخل المسلمين الشيعة، والمعونة الخارجية (من إيران إلى حزب الله ومن السعودية إلى جبهة الإنقاذ في الجزائر) كل ذلك يمنح هذه الروابط ميزة نسبية. ففي بدايات التسعينيات بلغ رأسمال صندوق الزكاة في بنك ناصر الإسلامي الذي يشرف على لجنة الزكاة في مصر حوالي ١٠ مليون دولار^(٥٥). أما الميزة الأخرى فإنها ترتبط بروح التطوع جنباً إلى جنب مع المزايا القانونية. فعلى خلاف منظمات المجتمع المدني العلمانية والتي عليها أن تدخل في كثير من التعقيدات البيروقراطية لكي ترفع من تمويلها، فإن التنظيمات التطوعية الخاصة تميل إلى التمسك بالقانون في حصولها على المنح والمساهمات من جموع المسلمين في أماكن العبادة^(٥٦).

وفي نفس الوقت فقد دفعت الأنشطة التي قام بها الإسلاميون من عامة الناس حركات اجتماعية أخرى إلى الدخول في المنافسة، على أمل المشاركة في هذا الفضاء السياسي. فقد تناوبت الطرق الدينية التركيبية بعضها مع البعض الآخر في تقديم أنشطة محلية من خلال المساجد والروابط الخاصة بها^(٥٧). أما الأزهر، وهو العمود الفقري الديني المستقر في مصر، فقد بدأ في تقديم خدمات اجتماعية للمحتاجين في منافسة مع تنظيم الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية. وعلى نفس النهج فقد عملت الجماعات العلمانية وبشكل خاص التنظيمات غير الحكومية، على بذل كل الجهد لتقديم أنشطة بديلة.

ويقدر عدد المستفيدين من الخدمات المحلية فى الصحة والتعليم والتمويل الذى قدمتها المنظمات التطوعية الخاصة فى عام ١٩٩٠، يقدر بحوالى ٥ ملايين فقير^(٥٨). وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومات أيضاً قد دخلت إلى الحلبة، وذلك لخوفها من أن تفقد زمام المبادرة السياسية أمام الإسلاميين. فقد كانت الضوابط التى وضعتها مصر لتنمية العشوائيات والمناطق الفقيرة فى بداية التسعينيات استجابة لتأثير (أحداث) إمبابية، وهى الحى الفقير من أحياء القاهرة الذى ظهرت فيه حركة إسلامية متطرفة فى عام ١٩٩٢، وهى حركة وصفتها مصادر الإعلام الأجنبى بأنها "دولة داخل الدولة"^(٥٩).

وإذا ما وضعنا فى اعتبارنا هذه الأنشطة، فإننا قد نسأل إلى أى مدى تمثل الحركة الإسلامية نموذجاً للحركات الاجتماعية الحضرية فى مجتمعات الشرق الأوسط؟ وإلى أى مدى تجسد النزعة الإسلامية النشاطية السياسية للفقراء فى المجتمعات المحلية أو تجمعات العمل؟ وإلى أى حد يشجع الإسلاميون عامة الناس على أن يشاركوا فى أنشطتهم ويدافعوا عن حقوقهم الاجتماعية ويوسعوها؟ وافترض هنا أنه على الرغم من أنه يمكن النظر إلى النزعة الإسلامية، على الرغم من تنوعاتها، على أنها حركة اجتماعية، فإنها ليست حركة اجتماعية حضرية. فهوية النزعة الإسلامية لا تتبع من اهتمامها الخاص بالمحرومين من سكان الحضر. فهى لم تكن قط رؤية لنظام حضرى يجتمع حوله أفراد المجتمع، والذين ينظر إليهم النشطاء الإسلاميين على أنهم يستحقون الحصول على خدمات الرعاية الموجهة من قبل قادة (الجماعة). ولا يتوقع هنا أن يشارك الأفراد بفاعلية فى صناعة مستقبل مجتمعاتهم.

إن للحركات الإسلامية أهدافاً أوسع من مجرد التركيز على مطالب المحرومين، على الرغم من وجود كثير من الأنشطة التي تمارس في المجتمعات الفقيرة لتحقيق أهداف أوسع. ومع ذلك فإن هذه ليست قاعدة تسرى على الجميع. وعلى سبيل المثال ففي إيران قبل الثورة، لم يكن الإسلاميون من المؤسسة الدينية أو من خارجها، مثل "على شريعتي"، مهمتين بتحريك الفقراء؛ كما أن الفقراء لم يقوموا بدور نشط في الثورة الإسلامية. ولقد بدأ تحريك الجماهير الحضرية العريضة في إيران فيما بعد الثورة. وكشفت المؤسسة الدينية عن تدعيمها للفقراء من خلال الحديث عن المستضعفين، من أجل - أولاً - مواجهة المواقف التي اتخذها اليسار وحركة مجاهدي خلق لتأييد الفقراء، وثانياً من أجل الحصول على تأييد الفقراء ليشكلوا قاعدة اجتماعية في النضال ضد اليسار والليبراليين وبقايا النظام القديم. وانتهى شهر العسل بين الفقراء وبين المؤسسة الدينية عندما تم استقطاب الفقراء. فقد تم دمج قطاع منهم في بناء الدولة بوصفهم أعضاء في المؤسسات الثورية، مثل الحرس الثوري، وحرس البناء، وما شابه ذلك؛ وبقي آخرون خارج المؤسسة، ودخلوا في مواجهة مع النظام عبر نضالاتهم لتحقيق التنمية.

أما حزب الله اللبناني فإنه بما يملك من أجهزة لتنفيذ القانون، فإنه يقع في منطقة وسط بين الحركة الاجتماعية وبين المنظمات الشبيهة بالدولة. لقد قام حزب الله بتشييد بنية تحتية للتنمية الاجتماعية، ولكن القليل من هذه الخدمات كان يقدم بالمجان^(٦٠). ومع أوائل عام ٢٠٠٠ سيطر حزب الله

وحركة أمل على البلديات فى الأحياء الفقيرة فى جنوب بيروت. وعلى الرغم من أنهما يستخدمان خطاب المشاركة والحراك السياسى المرتبط ببرنامج التنمية للأمم المتحدة، فإن اتجاهاتهما نحو السكان المحليين ظلت اتجاهات أبوية. فهم غالباً ما يختارون (لا ينتخبون) الأفراد للمجالس البلدية ولا يتفاعلون إلا مع منظمات المجتمع المدنى القريبة منهم^(٦١). أما فى تركيا والجزائر فقد تبنى حزب الرفاه وجبهة الخلاص الإسلامية، بجانب أنشطتهما فى الحراك السياسى لعامة الناس، ضوابط حصرية وشاملة. فقد تفشى استخدام الوساطة **Nepotism** فى البلديات التى يسيطر عليها حزب الرفاه، كما تفتت أيضاً العلاقات العصبانية **Patronage**، حيث يتم تفضيل الموظفين ذوى النزعات الدينية عن نظرائهم العلمانيين، والمقاولين الذين يقدمون مساعدات نقدية للحزب، مع إهمال الأبنية العقارية المخالفة للقانون فى مقابل عطايا. ولقد كانت سياسة حزب الرفاه التى رفعت شعار "التطهير الثقافى" هادفة إلى تقسيم المجتمعات المحلية^(٦٢). ولقد أخذت الجماعة الإسلامية فى مصر موقفاً حصرياً مشابهاً فى منطقة إمبابة، حيث قامت بإرغام النساء على ارتداء الحجاب، وإحراق محلات الفيديو ومحلات تصفيف الشعر، وضرب الرجال الذين يشربون الكحول. وأصبح السكان المسيحيون يشعرون بالخوف وعدم الأمن. وبشكل عام فقد ظل العمل المنظم خارج دائرة اهتمام الجماعات الإسلامية، إلا أن العلاقات بينهم وبين فقراء الحضر ظلت علاقات معقدة. وعلى سبيل المثال، فإن منظمات الرعاية الاجتماعية ذات التوجه الإسلامى فى مصر لا تشكل مناطق للنشاط السياسى الإسلامى. فهى تعمل ببساطة فى تقديم الخدمات ولا تملك الغالبية العظمى منها علاقة بالإسلام السياسى على

نحو مباشر. والقليل منها هو الذى ينتمى إلى جماعة الإخوان المسلمين، والأقل إلى الجماعات الأكثر راديكالية، خاصة الجماعة الإسلامية. أما الباقي فإنه يعمل وفقاً للالتزام الإنسانى، أو مرتبطاً بالعقلية التجارية البسيطة فى بلد تزدهر فيه السلع الإسلامية (الزى الإسلامى، والكتب، والتعليم، والترفيه). إن الموقف السياسى الواضح لا يظهر فى روابط الرفاه فى المناطق الفقيرة، ولكنه يظهر فى روابط الطبقة الوسطى، والمحامين الذين يتحالفون مع الإخوان المسلمين^(٦٣). ومع ذلك فإن نشر الخدمات والسلع الإسلامية لا يقتصر على المناطق الفقيرة أو على المسلمين فقط، بل تمتد إلى الطبقة الوسطى المترفة وإلى المجتمع المسيحى. فالمدارس الإسلامية ليست مدارس بغير مصروفات ولكنها مؤسسات خاصة يستبعد فيها الفقراء. وعلى سبيل المثال ففى حى إمبابية الفقير لا يقدم التعليم بالمجان إلا إلى عدد قليل^(٦٤). فالمدارس الإسلامية تتجه بقوة نحو الطبقات الوسطى الميسورة فى الحضر.

وبالرغم من أن الإسلاموية فى الشرق الأوسط تمتلك روابط بطبقات متعددة، فهى ليست حركة لمناصرة المحرومين، بل حركة لمناصرة الطبقات الوسطى المهمشة. إن المناضلين السياسيين من الطبقة الوسطى يميلون بدورهم إلى تنشيط الشباب والعاطلين عن العمل من المتعلمين، والجماعات المهمشة سياسياً من الفئات المستقرة اجتماعياً. إن هذه الجماعات هى التى تعتبر الفاعل الرئيسى فى التغيير الاجتماعى؛ فالأنشطة التى تتم بين الفقراء تكون فى العموم مقصورة على تقديم الخدمات الاجتماعية، غالباً فى شكل إحسان، وتحريك هؤلاء الفقراء أثناء الانتخابات التى يكون التصويت فيها حراً. وفى مقابل ذلك فإن الفقراء المسلمين فى المدن يتقربون نحو أنصار الحركات الإسلامية

بمعايير برجماتية. فالكثيرون من أولئك الذين لا يملكون تعامل مباشر مع أنصار الجماعات الإسلامية يظنون على حالة من الاضطراب في نواياهم. أما الآخرون الذين يستفيدون من أنشطتهم فإنهم يبذون قدرًا من تقدير جهودهم وفهمها. وليس هناك من دليل على أن فقراء الحضر ككل قد تحالفوا أيديولوجيا مع أنصار الحركة الإسلامية أو مع الحكومات التي طاردت هؤلاء الإسلاميين. ومن ثم فالحركات الإسلامية تختلف اختلافًا جذريًا عن حركة التحرير الديني في أمريكا اللاتينية. لقد كان الهدف الاستراتيجي للحركات الدينية التحريرية في أمريكا اللاتينية هو "تحرير الفقراء"؛ وتفسير الإنجيل انطلاقًا من هذا المبدأ^(١٥). وعلى العكس من ذلك فإن الحركات الإسلامية لها أهداف سياسية واجتماعية أوسع من ذلك (على سبيل المثال إقامة الدولة الإسلامية، والقانون الإسلامى، والأخلاق الإسلامية) وليس مجرد حركة لمساعدة المطحونين كما أن القضايا الدنيوية كقضية العدل الاجتماعى للفقراء تظهر فقط من خلال إقامة النظام الإسلامى - فهو أكثر الأهداف نبلاً^(١٦). وبالإضافة إلى ذلك فإن أكثر الأشياء التي يشترك فيها أنصار الحركة الإسلامية هي الرؤية الأخلاقية الخاصة بالمجتمع، والتي تعتبر رؤية قهرية فيما يتعلق بعلاقة الذكور بالإناث، وعدم التسامح إزاء الأقليات الدينية والقوى العلمانية الحديثة، والتي تهدد ببناء سياسة ديمقراطية غير دينية. إن صور الاحتكار الأيديولوجى تعوق عملية التحول الديمقراطى التعددى وتحبط الإطار المرجعى التشاركى الذى يعد ضروريًا لتحقيق تنمية اجتماعية مستدامة. ولكن قد نسأل الآن هل تقدم المنظمات غير الحكومية خارج الإطار الدينى رؤى بديلة للفقراء؟

سياسة المنظمات غير الحكومية

إن التوسع الملحوظ لروابط الرعاية الإسلامية فى الثمانينيات وفى التسعينيات، كان انعكاسًا للاتجاه نحو الأسلمة، كما كان فى نفس الوقت معبراً عن النمو الانفجارى للمنظمات غير الحكومية فى الشرق الأوسط بشكل عام. إن التجمع المشهور فى القاهرة فى مايو ١٩٩٧ لمندوبين من حوالى ٧٠٠ منظمة غير حكومية من كل الوطن العربى لمتابعة المناقشات التى انخرطوا فيها عام ١٩٩٤ فى المؤتمر الدولى للسكان والتنمية، هذا التجمع يعكس الأهمية المتزايدة لهذا القطاع.

ولا يعد هذا النوع من الحياة الترابطية جديدًا فى الشرق الأوسط، فكثير من المجتمعات فى المنطقة لها تاريخ طويل فى الأنشطة الخيرية. ولقد كانت الروابط التى ظهرت فى بداية القرن التاسع عشر ذات طابع دينى، تتأسس إما على أفكار إسلامية عن الرحمة والأعمال الخيرية (كما فى حالة دفع الزكاة أو الصدقات) أو على القيمة المسيحية المرتبطة بالإحسان. ومع بداية القرن العشرين تتابع ظهور الروابط ذات الطابع العلمانى أو الإحسانى. ولقد تم استخدام بعضها لتغطية الحملات المناهضة للاستعمار. ولقد كانت الكثير من روابط الرعاية هذه تُدار من خلال نساء من الأسر الأرستقراطية، واللاتى استهدفن من خلال عملهن فى هذه الروابط لعب دور فى المجال العام، وهو المجال الذى يحتكره الرجال. وبالرغم من أن تراث هذه الثقافة الترابطية قد استمر حتى الوقت الحاضر، فمنظمات المجتمع المدنى المعاصرة لها مصادر مختلفة، وهى تتبع منطقاً مختلفاً.

ولقد شهدت مصر فى نهاية التسعينيات وجود حوالى ١٥ ألف منظمة غير حكومية مسجلة بشكل رسمى، وهو ضعف العدد الذى كان موجوداً فى عام ١٩٧٧. وبالمقارنة فقد كان هناك خمسة آلاف منظمة غير حكومية فى تونس، يقوم ١٠% منها على أسس إسانية. أما فى لبنان فقد ازداد عدد المنظمات غير الحكومية من ١٥٨٦ منظمة فى عام ١٩٩٠ إلى أكثر من ٣٥٠٠ منظمة فى عام ١٩٩٦، فى مجتمع عدد سكانه لا يزيد عن ثلاثة ملايين؛ وازداد عدد المنظمات غير الحكومية فى الأردن من ١١٢ منظمة عام ١٩٨٠ إلى أكثر من ٨٠٠ منظمة الآن. وازدادت عدد المنظمات الأهلية فى فلسطين من ألف (بما فى ذلك ٨٠٠ منظمة فى الأرض المحتلة و ٢٠٠ منظمة فى إسرائيل) فى بداية التسعينيات إلى ١٨٠٠ منظمة فى الوقت الحالى. (وهناك عدد من هذه المنظمات مسجل إما لدى السلطات الإسرائيلية أو لدى السلطات الأردنية ولكن ربما تكون أهم هذه المنظمات، والتي تعرف "بالمنظمات الشعبية"، غير مسجلة). أما بالنسبة لإيران فإن هناك بعض التقديرات تشير إلى أن عدد المنظمات غير الحكومية قد يصل إلى ١٥ ألف منظمة. ومع ذلك فإننا نرى أن هذا الرقم قد يكون رقماً مبالغاً فيه. ففى أثناء الثمانينيات، وأثناء الحرب مع العراق، تم تأسيس عدد كبير من الروابط الشعبية غير الرسمية. ويبدو أن تطور المنظمات غير الحكومية فى إيران غير ذى دلالة عند مقارنته بدول أخرى فى الشرق الأوسط، وذلك بسبب انتشار النزعة الشعبوية وسياسية "الباب المغلق". فجُل الأنشطة المتجهة نحو منظمة تجمع بين الطابع الحكومى والطابع غير الحكومى - مثل لجنة الإغاثة للإمام، ومؤسسة الشهداء، ومؤسسة الصليب للبناء، ومؤسسة الإسكان،

ومنظمة النساء المتطوعات بوصفهن عاملات في مجال الصحة على المستوى المحلي. ومع ذلك فمنذ نهاية التسعينيات ظهر اتجاه جديد نحو إقامة منظمات غير حكومية في المجال المهني وصحة المرأة والمجال البيئي. فعلى سبيل المثال، فقد اشتملت شبكة المنظمات غير الحكومية للمرأة على ما بين ٥٨ ومائة منظمة. فقد كان التفكير الجديد منذ فترة رئاسة الرئيس محمد خاتمي يقوم على ضرورة أن تتحول المجالس المحلية نحو التركيز على المشاركة الشعبية، بينما تقوم المنظمات غير الحكومية، والتي يقدر عددها الآن بحوالي ٢٥٠٠ منظمة بالتركيز على تقديم الخدمات والصدقات^(٦٧).

وتصنف المنظمات غير الحكومية في المنطقة في أربعة أنماط عامة، في ضوء الهدف من قيامها، أو الدوافع خلف أنشطتها. الروابط ذات الدافع الديني والتي تنظم في المساجد وعبر الرموز الإسلامية أو عبر الكنائس والمؤسسات المسيحية. إنها روابط تؤسس على التزامات دينية أو عوامل دينية سياسية. يأتي بعد ذلك روابط الرعاية الكلاسيكية، والتي تديرها عائلات من الطبقة الوسطى، والتي ارتبطت الآن ببعض الوظائف التتموية، مثل خلق مصادر جديدة للدخل والتدريب ورفع مستوى حياة المجتمع المحلي. ثم تأتي المنظمات غير الحكومية المهنية والتي تدار من خلال مهنيين من قمة الطبقة الوسطى، وأحياناً من خلال خبراء في التتمية الذين يكونون مدفوعين بدافع إنساني وتدريبى أو لمجرد الاهتمام الذاتي. وأخيراً، هناك عدد كبير من المنظمات غير الحكومية التي ترعاها الدولة مثل جمعيات التتمية المحلية في مصر، ومؤسسة الفقراء في إيران، وفي الواقع فإن هذه الجمعيات تعد امتداداً

للدولة. وإذا ما أخذناها بنظرة عامة نجد أنها تنشط في مجالات عديدة، مثل حقوق الإنسان، وقضايا المرأة، والرعاية والثقافة، وزيادة الأعمال والتنمية. وسوف أركز هنا على المنظمات غير الحكومية التي تهتم بالرعاية والتنمية للجماعات المحرومة.

لقد ساهمت عوامل عديدة في النمو الخاص للمنظمات غير الحكومية. فأولاً، كانت هناك حاجة، مثلما هو الحال في أماكن أخرى، في أكثر دول المنطقة فقراً (مثل مصر والأردن وتونس) لسد الفجوة التي نتجت عن عدم قدرة الدولة، وعدم رغبتها في مواجهة التحدي الخاص بالتنمية الاجتماعية على أثر تنفيذ سياسات الليبرالية الجديدة. ولقد وضع النمو السكاني والهجرة الحضرية ضغوطاً كبيرة على الخدمات الاجتماعية الحضرية، فحيثما غابت الدولة أو أصابها الوهن، كما هو الحال في لبنان وفلسطين، فإن المساعدة الذاتية المنظمة تسد الفراغ. أما العامل الثاني فيرتبط بتدفق التمويل الخارجي الناتج عن السياسات الجديدة للمانحين التي وسعت من دوائر المساعدة لتشمل المنظمات غير الحكومية وليست الدول فرادى. ولقد شجع التمويل الخارجي، ليس فقط على إقامة منظمات غير حكومية، بل إنه أثر أيضاً في أنشطة هذه المنظمات. فعندما يتوافر تمويل لأنشطة حقوق الإنسان، على سبيل المثال، تتأسس من أجله منظمات لحقوق الإنسان. ثالثاً، يبدو أن هناك إجماعاً في المشهد السياسي - بين أنصار الليبرالية الجديدة، والبنك الدولي، والحكومات والجماعات المعارضة من الليبراليين واليساريين - لدعم المنظمات غير الحكومية. فالمحافظون يرغبون في تحويل عبء تقديم الخدمات الاجتماعية

من الدولة إلى الأفراد. ومن ثم فإن المنظمات غير الحكومية بالنسبة لهم تعمل باعتبارها شبكة حماية للقضاء على إمكانية الاضطراب الاجتماعي، الذي قد ينتج عن سياسات الليبرالية الجديدة. فمن وجهة نظر الأمير طلال بن عبد العزيز آل سعود من المملكة العربية السعودية، "إن المنظمات غير الحكومية هي المكون الرئيسي للتنمية". وكما قال أحد أنصار منظمة غير حكومية عربية: "لقد حلت المنظمات غير الحكومية محل النضال الطبقي والاشتراكية"^(٦٨). وفي نفس الوقت فإن الليبراليين في الشرق الأوسط وكذلك اليساريين يشجعون المنظمات غير الحكومية على دورها بوصفها أدوات للتغيير الاجتماعي من أسفل، مساهمة بذلك في تحقيق التنمية والديمقراطية. وهكذا فقد ذهب ناشط فلسطيني إلى القول "بأن أهم دور للمنظمات غير الحكومية في مستقبل الحكم الذاتي الفلسطيني هو التعجيل بسرعة التغيير، وتحريك السكان في الريف ومقرطة المجتمع"^(٦٩). فلقد تم النظر إلى المنظمات غير الحكومية على أنها الأدوات الحقيقية لتحقيق المشاركة في التنمية بالنسبة لعامة الناس، وذلك بسبب صغر حجمها، وكفاءتها، والتزامها بقضية الفقر. ومن ثم فإنها تعمل حزاما واقيا ضد زحف الأصولية الإسلامية عن طريق تقديم مخرج بديل للأجندات الإسلامية.

وقد نسأل الآن: إلى أي مدى تعتبر التنمية وبرامج الرعاية التي تقدمها المنظمات غير الحكومية فعالة في مواجهة تحديات التنمية الاجتماعية في الشرق الأوسط؟ لقد أكدت معظم الدراسات على أن هذا القطاع يعد "مكونًا حيويًا لتكوين شبكة أمان اجتماعي ولتقديم الخدمات الاجتماعية ذات

الجودة"^(٧٠). ففي العراق ولبنان وفلسطين والسودان، حيث كانت الدولة غائبة أو غير فعالة أو تعيش أزمة عميقة، لعبت المنظمات غير الحكومية دورًا حيويًا في الإغاثة ومساعدة الطوارئ وتقديم العون لمن يحتاجه. وطبقًا لتقارير البنك الدولي فإن المنظمات غير الحكومية في فلسطين في عام ١٩٧٤ قدمت ٦٠% من خدمات الرعاية الطبية الأولية و ٥٠% من خدمات الرعاية الطبية الثانوية المتقدمة؛ و ١٠٠% من البرامج المقدمة للأطفال المعاقين أو الأطفال فيما قبل سن المدرسة؛ ونسبة معقولة من خدمات الرعاية الاجتماعية والقروض المخصصة للمشروعات الصغيرة والإسكان والزراعة^(٧١). وبالإضافة إلى ذلك، فإنه مع نمو التخصص وارتفاع تكاليف الرعاية الصحية والتعليم فإن القطاعات الأفقر من المجتمع لا يكون بمقدورها تغطية التكاليف المتزايدة دون تدخل هذه الروابط. وبمعنى ما، فإن المنظمات غير الحكومية تساعد القطاع العام الذي ينقلص دوره ويعتمد عليه الملايين من المواطنين من السكان. وعلى سبيل المثال، ففي بحثي في القاهرة وجدت أن إحدى المنظمات غير الحكومية تستخدم مبانيها في أداء وظيفة مجتمعية؛ فيمكن أن تستخدمها مراكز رعاية نهارية مجانية أو بأجر رمزي؛ كالمراكز الصحية، والمراكز التي تقدم خدمات تنظيم الأسرة أو فصولًا للتدريب المهني وإعادة التأهيل في مجال تعلم الخياطة وصناعة العرائس وإصلاح الأجهزة الكهربائية وما شابه ذلك. ولقد استطاعت إحدى المنظمات التي تقدم قروضًا صغيرة للنساء المعيلات أن تجعل مئات النساء يقمن بمشروعات تجارية في أماكن إقامتهن ومن ثم أصبحن مكتفيات ذاتيًا. وغالبًا ما يعمل مقر المنظمة غير الحكومية على أداء وظيفة اجتماعية هذا فضلاً عن السماح للأسر

الفقيرة، خاصة النساء بالتجمع فى العطن وتعلم مهارات اجتماعية مثل كيفية الحديث بين جموع الناس أو السلوك "على نحو لائق". وهناك حوالى خمسة مليون فرد يستفيدون من مثل هذه المنظمات^(٧٢). وتعمل جمعيات تنمية المجتمع المحلى والبالغ عددها ثلاثة آلاف على خدمة ٣٠٠ ألف شخص عن طريق تنفيذ برامج فى الرعاية الصحية والإمداد بالطعام ومشروعات المرأة وتنظيم الأسرة وتوليد الدخل وتنمية الطفولة والشباب^(٧٣).

ومع ذلك فإن التنمية الاجتماعية تعد شيئاً أكبر من مجرد شبكة الأمان وتخفيف الفقر والبقاء، بالاعتماد الكلى على الإحسان والمساعدات الأجنبية غير الدائمة^(٧٤). وبالإضافة إلى ذلك فإن خطاب التنمية المعاصر يؤكد على أن التنمية الاجتماعية ليست مجرد وسائل لإشباع حاجات أساسية، فإنها تتضمن أيضاً تحقيق الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق الاكتفاء الذاتى. ويتطلب ذلك، وكما عبر أنيسور رحمان **Anisur Rahman** "خلق ظرف يمكن للبشر فيه أن يكونوا قادرين على التفكير، ويستخدموا قدراتهم، ويتصرفوا بمعنى أن يشاركوا"^(٧٥). ومن الناحية المثالية فإن "منظمة غير حكومية يجب أن تفعل ذلك لكى تظل على حالة من التقدم بالنسبة لأى جماعة أو مجموعة من الجماعات التى اشتغلت معها من قبل على نحو مكثف". وباختصار فإن على المنظمات غير الحكومية أن تحرك الجماهير الفقيرة. وهنا نسأل كيف عملت المنظمات غير الحكومية العاملة فى حقل التنمية فى الشرق الأوسط على تحقيق هذا الهدف المتعلق بالحراك؟ لقد ذهب كثير من المدافعين عن المنظمات غير الحكومية إلى الشكوى من غياب روح

المشاركة داخل هذه المنظمات. وبالرغم من وجود ميل معاصر في الأردن لتأسيس جمعيات مهنية متخصصة وعاملة في مجال الدفاع، فهذه المنظمات غير الحكومية ظلت في مجملها "جمعيات متجهة نحو الإحسان"^(٧٦). ويأمل نشطاء المجتمع المحلي في تبني "مدخلا يقوم على التمكين"^(٧٧). أما في لبنان فقد استمرت المنظمات غير الحكومية في ميراث الحرب وكان جل نشاطها في مجال الغوث والطوارئ؛ ومثلها مثل نظيرتها في فلسطين فإنها كانت تعتمد على نحو مكثف على المساعدات الإنسانية الخارجية^(٧٨). ولم تحدث النقلة من تأسيس الروابط القائمة على تقديم المساعدات الإنسانية والقوت إلى الروابط التتموية والدفاعية (حقوق الإنسان، والمرأة، والديمقراطية)^(٧٩). لقد حاولت جمعيات الإحسان في فلسطين أن تحقق الضغط الذي يتولد من الحاجات اليومية (في مجالات الغوث والصحة والتعليم والثقافة). وقد لعبت "دورًا وقائيًا بالحفاظ على الرعاية الاجتماعية، ولكنها لم تقم بدور تنموي بالمعنى الكلي للكلمة"^(٨٠). وبناء على ذلك فقد كان الاهتمام الأشمل للمنظمات غير الحكومية هو التركيز على الخدمات على حساب تجاهل الأنشطة الإنتاجية، مما أدى إلى إجبار الفلسطينيين نحو الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي.

ولقد أشارت تفسيرات عديدة للمنظمات غير الحكومية - خاصة تلك التي تشبه روابط الرعاية التقليدية في مصر - أشارت إلى سيادة الاتجاهات الأبوية والبنية الأبوية على نحو كبير^(٨١). وتتجسد النزعة الأبوية في التنظيم الهرمي للمنظمة غير الحكومية من أعلى إلى أسفل، وفي علاقتها بالمستفيدين

منها؛ فالقرارات الرئيسية فى أية جمعية أصلية يتم اتخاذه من خلال فرد أو فردين دون وجود مشاركة من جانب العاملين أو العمال إلا فى النزر اليسير. ولذلك فإن الموظفين العاملين فى الجمعيات لا يدفعون بدوافع الإيثار ولكن بدوافع مادية. وإذا ما ماتت النزعة التطوعية فإن عمل المنظمة غير الحكومية من خلال موظفين لديهم وعى عالٍ بالمكانة مع انخفاض شديد فى الدخل، مثل هذا العمل لا يعدو أن يكون خبرة عمل رتيبة.

وفى نفس الوقت فإن المنظمات غير الحكومية ذات النزعة الأبوية تجعل المستفيدين منها مستقبلين للمساعدة أكثر منهم مشاركين فى التنمية. فالمنظمات غير الحكومية تتوقع فى الغالب من المستفيدين الطاعة والدعم والخدمة، وذلك من أجل "صالحهم وخيرهم". ولا يكون المستفيدون فى موقف يمكنهم من خلاله مناقشة كفاءة الخدمات ونوعياتها، أو مصداقية المنظمات غير الحكومية، لأن ذلك سوف يفسر على أنه تدخل فى شئونها. وليس هذا هدف الجماعات المستهدفة، ولكن هدفاً لقيادة المنظمات غير الحكومية والمانحين الذين يحددون الحاجات والأولويات لمنظمة بعينها. ومن المشكلات الشائعة فى المنظمات غير الحكومية بالشرق الأوسط ازدواج المشروعات والذى لا ينتج فحسب عن سوء التنظيم أو التنسيق، ولكنه ينتج أيضاً من خلال إهمال اهتمامات محددة للمستفيدين. فالتنافس والانقسامية بين المنظمات غير الحكومية وتنوع سياسات المانحين (وهم غالباً ما يكونون منظمات غير حكومية وسيطة)، كل ذلك يمنع التنسيق بين الاستراتيجيات التنموية ويفاقم

من مشكلة الازدواجية. والحقيقة أن الروابط المحلية غالبًا ما تخضع لعلاقات عصبانية مع المنظمات الوسيطة التي تمد المنظمات الأولى بالأموال.

أما المنظمات غير الحكومية المهنية والتي نمت على شكل واضح منذ التسعينيات، فيبدو أنها قد تغلبت على بعض أوجه القصور الإدارية والاتجاهية بشكل أكبر من روابط الرفاهية التقليدية. فقد حاولت هذه المنظمات أن تمارس أساليب تشاركية سواء بينها وبين بعضها أو في علاقاتها بالمتعاملين معها، مع التأكيد على النزعة المهنية والتعليم والكفاءة. ويعكس اليوم عدد من المنظمات العاملة في مجال المرأة وحقوق الإنسان والدفاع هذا الميل^(٨٢). ومع ذلك فإن هناك بعض الصفات التي تتصف بها المنظمات غير الحكومية المهنية - مثل تدرج السلطة، والإجراءات الجامدة، وعدم المرونة، وتقسيم العمل - كل هذه الصفات تميل إلى تقليل روح المشاركة. وقد أوضحت ريمًا حمّامى **Rema Hammami** أن الحركة السياسية المحلية والتنظيمات الجماهيرية قبل عملية السلام في فلسطين، كانت تعمل بشكل أساسي في عملية الحراك - أي بدء الأنشطة وتحديدها وتنفيذها، من خلال المشاركة مع عامة الناس. وحدث بعد إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية أن حولت شروط التمويل الخارجى هذه الجماعات إلى منظمات للنخب المهنية، مع وجود خطاب حول الكفاءة والخبرة. ولقد عمل هذا الترتيب الجديد على خلق مسافة بين المنظمات غير الحكومية وعامة الناس^(٨٣). ومن ثم فقد أصبحت النشاطية السياسية للمنظمة غير الحكومية هي نشاطية القادة وليست نشاطية ملايين من الشعب المستهدف، فهذه المنظمات غير الحكومية تخدم بشكل أكبر موظفيها والمستفيدين المستهدفين منها.

وبالإضافة إلى المشكلات الداخلية (النزعة الأبوية والقصور الإدارى) فإن السيطرة الحكومية تفرض عقبة حقيقية على استقلال المنظمات غير الحكومية وأدائها الصحى. وبشكل عام، وكما هو الحال فى الروابط ذات الطابع الشعبى، فإن الدول فى المنطقة تعبر عن موقف متناقض تجاه المنظمات غير الحكومية: فهى تدعمها مادامت المنظمات غير الحكومية تحمل عبء تقديم الخدمات وتخفيف الفقر. وفى نهاية التسعينيات نما إدراك بين دول الشرق الأوسط حول الإسهامات التى يمكن أن يقدمها القطاع التطوعى فى التنمية الاجتماعية، كما انعكس فى ظهور قوانين جديدة أكثر قبولاً مع وجود تعبير عام عن تأييد المنظمات (كما هو الحال فى مصر وإيران والأردن). كما أن الحكومات تخاف أيضاً من فقدان الفضاء السياسى، وذلك بسبب الاحتمال القائم بأن تتحول المنظمات غير الحكومية إلى موقف المعارضة، وغالباً ما تنزل الروابط المهنية (فى مصر والأردن وفلسطين وإيران) إلى حلبة السياسة، معوضة بذلك غياب الأحزاب السياسية وعدم كفايتها. وبالتالي فإن الحكومات تفرض رقابة قانونية مشددة عن طريق الفحص الدقيق للمنظمات غير الحكومية عند بداية إنشائها، فى الوقت الذى تسمح فيه بحرية تكوين الروابط، كما أن الحكومات تقوم أيضاً بمراجعة عمليات جمع الأموال والتفتيش على المنظمات غير الحكومية غير الملتزمة بالقانون. ويرتبط هذا الموقف المتناقض جزئياً بالقدرات السياسية والاقتصادية للدول ولذلك فإنه فى الوقت الذى يمكن فيه أن يؤدى الضعف الاقتصادى فى بلد من البلدان إلى خلق فضاء للنشاط الذاتى للأفراد، متمثلاً فى المنظمات غير الحكومية، فإن الضعف السياسى للدولة عادة ما يكبح هذا

المسعى. ولتوضيح هذا نجد أن الحكومة الإيرانية التي كانت تنقصها الموارد اللازمة لضبط النمو السكاني في بداية التسعينيات قد قامت بتجنيد ٢٠ ألف متطوعة من النساء، اللاتي قمن بإدارة عمل تعليمي أو تربوي لتحقيق تنظيم ناجح للأسرة ولبرامج الرعاية الصحية في المدن، وذلك من أجل العمل على إنقاص معدل النمو السكاني من ٣,٤% عام ١٩٨٧ إلى ١,٤% عام ١٩٩٦. ومع ذلك فقد رفضت الحكومة بشدة طلب هؤلاء النسوة تأسيس رابطة، وذلك لأن الحكومة تخاف من المنظمة المستقلة^(٨٤). ويعنى ذلك في الواقع أن الدولة تفضل منظمات بعينها (تلك التي تعتمد على ما تقوم به الدولة)، وتعداى منظمات أخرى. وعلى سبيل المثال، فإن المنظمات التي ترتبط بالكوادر العليا من موظفي الدولة تعامل بشكل أفضل من منظمات حقوق الإنسان الناقدة ومنظمات حقوق المرأة^(٨٥). ولذلك فمن الأهمية بمكان ألا نعتبر أن قطاع المنظمات غير الحكومية قطاعاً متجانساً. إن الطبقة والعلاقات تتدخل هنا لكي تجعل قطاع التطور متدرجاً على نحو هرمي مثله في ذلك مثل مفهوم "المجتمع المدني".

إن هذه العقبات تعد من ناحية عقبات ثقافية واتجاهية (مثل ذلك المدخل الأبوي للتنمية وتوجه المكانة) ومن ناحية أخرى عقبات بنائية. فالمستفيدون من منظمة ما غير حكومية ليسوا أعضائها، على عكس الحال في النقابات والروابط التعاونية، ومن ثم فإنه ليس بمقدورهم أن يفرضوا عليها نظاماً معيناً للتغلب على عدم الكفاءة. وبالتالي فإن نفس العلاقة تستمر بين المنظمات غير الحكومية المحلية وبين الهيئات المانحة، وكنتيجة لذلك

فإن المنظمات غير الحكومية لا تكون مسئولة أمام المستفيدين منها بل أمام المانحين لها^(٨٦). وربما يكون محمود ممدانى **Mahmood Mamdani** صائباً فى القول بأن المنظمات غير الحكومية التى يجب أن تتغلب على النزعة العصبانية القائمة تخلق نمطاً جديداً منها^(٨٧). ومن ثم فإن المسألة تتعلق بما إذا كانت المنظمات غير الحكومية الحالية قادرة من الناحية البنائية أن تزيد المشاركة الجماهيرية لتحقيق تنمية ذات معنى. فنحن قد نتوقع الكثير من المنظمات غير الحكومية، كما لاحظ نيل وبستر **Neil Webster** وهو يكتب عن الهند. وربما نحن نضفى على هذه المنظمات غير الحكومية "خصائص وقدرات فى التنمية لا تملكها فى الواقع"^(٨٨). ومهما تكون توقعاتنا تبقى الحقيقة كما هى بأن النشاط الذاتى - أى الحراك الجمعى أو الفردى - يبقى عاملاً حاسماً فى تحسين أحوال الفقراء إلى نقطة يستطيعون عندها أن يديروا شؤون حياتهم بطريقة ذات معنى. إن الصور القائمة من النشاطية السياسية فى المجتمعات المحلية فى الشرق الأوسط - أو تلك المرتبطة بنقابات العمال، والإسلام السياسى، والمنظمات غير الحكومية - تساهم بالفعل فى رفاهية الجماعات المحرومة. ومع ذلك فإنها تفشل فى تنشيط وتوجيه أعداد كبيرة من الناس فى حراك مستمر لتحقيق التنمية الاجتماعية، فالخصائص الاجتماعية السياسية للشرق الأوسط تميل إلى إفراز شكل خاص من النشاطية السياسية - أقصد اللاحركات التى تنتج من خلال الفقراء، والتى فيما أعتقد أن لها آثاراً واسعة فى إحداث التغيير الاجتماعى. وأنا أشير هنا إلى العملية التى أطلقت عليها "الزحف الهادئ للمعتاد".

الزحف الهادئ للمعتاد

قمت بوصف عملية الزحف الهادئ (البطيء) على أنها التقدم الصامت والحذر والمستمر للأفراد العاديين على ما هو مملوك للغير، وعلى ما هو قوى، سعيًا نحو البقاء وتحسين ظروفهم^(٨٩). وهى تتسم بالحراك الهادئ، المنتشظى، طويل المدى، الذى يرتبط بفعل جمعى متسلسل المراحل - متمثلاً فى صور من النضال المفتوح والعابر دون وجود قيادة واضحة أو إيديولوجية أو تنظيم بنائى. وبالرغم من أن الزحف الهادئ هو فى الأساس لا حركة، فإنه يختلف عن استراتيجيات البقاء أو "المقاومة اليومية" فى أنه، أولاً، تكون صور النضال والمكاسب التى يحققها الفقراء لا على حساب نظرائهم من الفقراء أو على حساب أنفسهم (كما يحدث فى استراتيجيات البقاء) ولكن على حساب الدولة، والأغنياء، والجمهور العام. وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه النضالات يجب أن ينظر إليها لا بوصفها نضالات دفاعية تتخذ شكل المقاومة، ولكنها صور من الزحف المتراكم، الذى يعنى أن الفاعلين يحاولون - توسيع الحيز الذى تحت أيديهم عن طريق كسب مواقع جديدة للتحرك فيها. ويتحدى هذا النوع من النشاطية الهادية كثيراً من صلاحيات الدولة الرئيسية، بما فى ذلك معنى "النظام"، والسيطرة على الحيز العام، ومعنى "الحضر". ولكن النتيجة الأكثر ظهوراً هى عملية إعادة توزيع الخدمات الاجتماعية فى شكل الحصول (بطريقة غير قانونية ومباشرة) على مظاهر الاستهلاك الجمعى (الأرض، والمسكن، والمياه الجارية، والكهرباء)، والحصول على الحيز العام (المناطق المرصوفة من الشوارع والنقاطعات،

ومآرب السيارات فى الشوارع)، والحصول على الفرص (شروط عمل تجارى أفضل، ومواقع، وماركات).

لقد شهدت إيران فيما بعد الثورة شكلاً من أشكال الاستعمار غير المتوقع، من خلال الفقراء الذين احتلوا الأرض الخاصة والعامة والشقق والفنادق والشوارع الجانبية والمنافع العامة. وبالرغم من معارضة الحكومة فقد حدث فيما بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٩٢، أن توسعت مساحة الأرض فى طهران من ٢٠٠ كيلو متر مربع إلى ٦٠٠ كم^٢؛ وظهر أكثر من مائة تجمع غير رسمى حول طهران الكبرى. وانتشر الاقتصاد غير الرسمى المتوحش إلى أبعد من الفقراء المهمشين المعروفين ليضم الطبقات الوسطى والموظفين المتعلمين الذين انخفضت مكانتهم فى القطاع العام أثناء فترة الثمانينيات. وكان المشهد فى مصر أكثر درامية فقد احتل ملايين من المهاجرين ومن الفقراء الحضريين فى مصر وبشكل هادئ مناطق المقابر، وأسطح المنازل، والأرض العامة، وأرضى الدولة على أطراف المدينة، مكونين بذلك مجتمعات محلية مستقلة. وتضم القاهرة الكبرى أكثر من ١١١ منطقة (عشوائية) تأوى أكثر من ٦ مليون شخص احتلوا الأرض الزراعية واقتسموها، وخلفوا لأنفسهم مناطق إيواء غير قانونية. فخلال قرن من الزمان تم احتلال ٣٤٤ كم^٢ من الأرض، أو بنيت عليها أبنية غير قانونية، وكان ذلك من قبل جماعات من منخفضى الدخل أساساً. وفى الفترة من ١٩٧٠م إلى ١٩٨١م بلغت نسبة المساكن غير الرسمية حوالى ٨٤% من عدد الوحدات السكنية فى هذه الفترة. وبجانب هذه الوحدات غير الرسمية

يمكن أن نضيف "مظاهر الزحف الرأسى" - إضافة حجرات، والتوسع بإضافة شُرف للمنازل، وتزويد مساحات على أسطح البناءات. ويأتى رأس المال الذى يستخدم فى البناء بشكل أساسى من (جمعيات) الاقتراض غير الرسمية التى تتأسس فى مناطق الجيرة. ويقوم كثيرون بتأجير المنازل بشكل غير قانونى إلى أسر أخرى فقيرة. وهنا يقوم المستأجر الجديد بدفع "مقدم الإيجار"، الذى يكون قد اقترضه من جمعيات الاقتراض غير الرسمية، إلى شخص مستحوذ على قطعة أرض دون سند قانونى، والذى يستخدم هذا المال بدوره فى بناء المنزل الذى يؤجره للذى دفع مقدم الإيجار. وفى مثل هذه الحالة يصبح صاحب الأرض مالكاً للمنزل ويجد المستأجر مكاناً للعيش فيه. ويتعارض هذا السلوك مع القانون الذى يقر بدفع مقدم الإيجار بمقدار سنة من قيمته^(٩٠).

وإذا ما استقر هذا الوضع فإن الفقراء يضغطون على السلطات لإدخال المرافق إلى المنطقة وإلا قاموا بتوصيلها على نحو غير قانونى. ومن ثم فإن هناك كثيراً من الفقراء فى طهران والقاهرة واسطنبول وتونس ومدن أخرى يستخدمون الكهرباء والمياه الجارية على نحو غير قانونى وذلك بتوصيل منازلهم بالمحولات الكهربائية ومدّها بأنابيب المياه، أو يشاركون الآخرين فى الاستفادة من الخدمات الموجودة لديهم. وعلى سبيل المثال، فقد كانت تكاليف الاستخدام غير القانونى للمياه الجارية فى مدينة الإسكندرية فى نهاية التسعينيات تقدر بحوالى ٣ ملايين دولار فى العام. وإذا ما نظرنا نظرة عن قرب إلى بعض أحياء مدينة القاهرة مثل حى دار السلام، وعزبة السادات،

وعزبة خير الله، وعزبة ناصر، ومنطقة البساتين، لتكشف لنا حقائق حول هذه الظاهرة واسعة الانتشار. فقد ذكرت البلدية في تقريرها في آخر أبريل ١٩٩٦ أنها قامت بقطع الكهرباء عن ٨٠٠ منزل كانت تستخدم الكهرباء على نحو غير قانوني في منطقتي دار السلام والبساتين وذلك خلال حملة واحدة من حملاتها.

ولا يترك هذا الاستخدام غير الرسمي، وغير مدفوع الأجر للخدمات الجمعية، لا يترك للحكومة إلا أن تختار دمج هذه التجمعات غير الرسمية، على أمل أن يقوم السكان بدفع مقابل هذه الخدمات التي يحصلون عليها بشكل غير قانوني. أما تأمين الملكية والضرائب المحلية فإنهما يشكلان موضوعاً آخر. وبالرغم من أن الفقراء يرحبون بإدخال الخدمات، ففي الغالب لا يكونون قادرين على دفع فواتيرها. ولذلك فإنه من الشائع أن تجد شكلاً من أشكال النمو غير الرسمي الذي ينتشر على أطراف التجمعات الرسمية الجديدة. ففي مجال العمل نجد أن "العمال الذين يبيعون الطعام في الشارع" ما يلبثون أن يحتلوا الأماكن العامة لإدارة أعمالهم في نمط من الاقتصاد الموازي الأوسع. كما تستعمر الشوارع في المناطق التجارية في مدن الشرق الأوسط بالباعة الجائلين الذين يعتدون على الفرص التجارية التي حصل عليها الآخرون بجهدهم. وتشير التقارير إلى أن القاهرة بها ٦٠٠,٠٠٠ بائع جائل، وأن طهران بها ١٥٠,٠٠٠ بائع جائل. ولا نقصد باللاسمية أن يهرب الفاعلون من تكاليف الرسمية فقط (دفع الضرائب على سبيل المثال)، ولكن نقصد بها أيضاً أن الفاعلين يستفيدون أيضاً من التعدي على السلع

المستوردة، والعلامات التجارية، والملكية الفكرية. فبرأسمال قدره ٦ دولارات (فقط) يستطيع البائع الجائل فى القاهرة أن يحقق ربحاً مقداره ٥٥ دولارا فى الشهر^(٩١).

ويعيش آلاف من فقراء الناس (فى القاهرة واسطنبول وطهران على سبيل المثال) على "البقشيش" الذى يحصلون عليه من إفساح الأماكن لإيقاف السيارات فى الشوارع التى يسيطرون عليها، وينظمونها بطريقة تسمح بوجود أكبر مساحة من الفضاء تستخدم كمآرب للسيارات. وبذلك فقد حولوا كثيرا من الشوارع إلى مآرب للسيارات يتحكمون فيها من خلال تكوين عصابات عاملة بينها تنظيم داخلى دقيق. ومن الطرائق الأخرى لإقامة العيش هو خلق نظم بديلة للنقل. فعلى سبيل المثال فإن منطقة عزبة خير الله بالقاهرة شأنها شأن آلاف المناطق الحضرية المشابهة، تسير فيها السيارات الحاملة للركاب دون لوحات رقمية معدنية. ولقد وصفت إحدى الصحف هذا المجتمع المحلى على أنه مجتمع "لم يدخله مسئول منذ إقامته فى أوائل الثمانينيات"^(٩٢). ويتضح المنطق خلف هذه الأشكال من الزحف فى قول أحد القاهرين، وهو من الباعة الجائلين: "عندما تتعامل مع الحكومة يجب أن تسير خلف الحكمة القائلة الذى تكسب به العب به"^(٩٣).

وعادة ما ترسل الحكومة إشارات مختلطة حول عملية الزحف الهادئ، فمن ناحية، فإنها ترى أن الناس يساعدون بعضهم ببناء مأوى لهم، والحصول على مساعداتهم بأنفسهم، وخلق أعمالهم بأنفسهم. ومن ناحية أخرى، فإنها تدرك أن مثل هذه الأنشطة تتم بشكل كبير على حساب الدولة،

وعلى حساب أصحاب الملكية، والجمهور العام. وعلى نفس الدرجة من الأهمية فإن الفقراء يميلون إلى استبعاد السلطات عن طريق إقامة نظام عام مختلف، معتمدين على أنفسهم، وغالبًا ما يتحدون نمط الحداثة التي ترغب الدولة في نشره. فقد قال مدير الأمن في محافظة القاهرة: "نحن لسنا ضد الباعة الجائلين الذين يقيمون أودهم، ولكن ذلك لا يجب أن يحدث على حساب سمعة مصر. فهم يشوهون صورة القاهرة، كما أنهم يعطلون الشوارع، ويحتلون الأرصفة"^(٩٤).

وبهذا الشكل فإن عملية الزحف البطيء يتم التسامح معها في الواقع مادامت تبدو محدودة. وبمجرد أن تتمدد فإن الحكومة تأخذ منها موقفًا. وعلى سبيل المثال فقد شهدت إيران فيما بعد الثورة مصادمات دموية بين قوى الأمن وهؤلاء المتعدين (الزاحفين). وفي هذه الحالة تتحول الملاحقة الشرطية اليومية إلى ممارسات معتادة في كثير من مدن الشرق الأوسط. ومع ذلك فإن تحرير التعدييات والمخالفات المتكررة ضد الأحياء المكتظة بالسكان، وضد الباعة الجائلين غالبًا ما تنتهي بالفشل، فالفاعلون إما أن يلجئوا إلى شكل من أشكال المقاومة الآنية (كما يحدث في إيران) أو، وهذا هو الأكثر شيوعًا، إعادة أنشطتهم مرة أخرى بشكل هادئ بعد كل هجوم عليهم من قبل رجال الشرطة (كما هو الحال في مصر). وعلى سبيل المثال، ففي الوقت الذي تتجول فيه الشرطة المحلية لإزالة الباعة الجائلين، يختفى الباعة الجائلون في الحال، ثم يعودون مرة أخرى إلى عملهم بمجرد أن يختفى رجال الشرطة. ولقد قال أحد المسؤولين الرسميين في مصر "إن كل ما نفعله لا جدوى

منه" (٩٥). ولقد أصبحت السلطات الإيرانية أكثر إحباطاً عندما فشلت "الحملات المضادة للباعة الجائلين" فى أن تظهر الميادين العامة. فمواجهة عملية الزحف البطيء تعتبر مهمة صعبة بالنسبة للحكومات الهشة. والحقيقة أن السلطة البلدية المسئولة تحاول، باستخدام سياسية العصا والجزرة، أن تدير عملية إزالة المجتمعات العشوائية وإبعاد الباعة الجائلين عن الشوارع الرئيسية، أو إيقاف سبل المواصلات غير المسجلة، ومع ذلك فإنها (أى السلطات) يجب أن تخضع لمطالب الناس عن طريق تقديم حلول بديلة. ففي الوقت الذى تتم فيه الإزالة أو الإبعاد، فإن الفقراء المحرومين يجب أن يحصلوا على أسواق بديلة فى الشوارع، وعلى إسكان، وعلى وسائل مواصلات منظمة. ففي القاهرة هناك ١٣ من بين ٨١ منطقة عشوائية (مع استبعاد منطقة الجيزة) قد تم تحديدها فى عام ١٩٩٨ باعتبارها مناطق للإزالة (لأسباب متصلة بالسلامة)؛ أما باقى الأحياء فقد تم التخطيط لتطويرها (٩٦).

ومن ثم فإن عملية الزحف الهادئ ليست سياسة لتجسيد المطالب الجمعية، بمعنى سياسة احتجاجية. إنها على العكس من ذلك خليط من الفعل المباشر ذى الطابع الفردى والجمعى. إنها تتحرك فى ضوء ظرف اجتماعى سياسى يرتبط بالدول التسلطية، والإيديولوجية الشعبوية، والروابط الأسرية القوية. فالدول البيروقراطية التسلطية تجعل عملية تجسيد الطلب الجمعى عملية محاطة بالخطر (وذلك بسبب القمع) كما تجعل هذه العملية غير ذات جدوى (وذلك بسبب الوهن البيروقراطى)؛ أما الأيديولوجية الشعبوية فإنها

تميل إلى إجهاض المجال العام والتجمعات المستقلة، وتستعيز عن ذلك بالولاءات الأولية التي تعد آلية أكثر وظيفية للنضال والبقاء. ومع ذلك فعلى المدى الطويل فإن استراتيجية الزحف تولد واقعا على الأرض بحيث لا تجد الدول فى الغالب أمامها من اختيار إلا الموافقة على الشروط. ويحقق الفقراء فى النهاية قدرًا من التغيرات الجوهرية فى معاشهم وفى البنية الحضرية وفى السياسة الاجتماعية. إن مثل هذه المركزية فى الفعل، وفى حركة فقراء المدن هى التى تميز عملية الزحف البطيء عن أى شكل من أشكال التغير الاجتماعى المتزايد الذى ينتج عن عملية التحضر بشكل عام. وبالرغم من أن هذا النوع من النشاط السياسى يمثل نشاطًا ممتدًا عبر الحياة ومكتفيا بذاته ومولدًا لاستمراره، فإنه نشاط غير قانونى، ويشتمل على خطر المغامرة وعدم الأمن والقمع. ومن ناحية أخرى، فإن عملية الزحف البطيء بوصفها شكلا من أشكال النشاط السياسى السىال وغير المنظم، تتميز بالمرونة وطلاقة الحركة، ولكنها تفشل فى تطوير دعم قانونى ومادى وتنظيمى أو حتى أخلاقى. إن التحدى هنا يتمثل فى تشجيع نوع من التوائم بين العنصر الحركى فى عملية الزحف البطيء والقدرة النظامية للمنظمات غير الحكومية، وموافقة السلطات المختصة.

وتشتمل ردود فعل فقراء الحضر المتعلقة بجوانب سياسات التكيف الهيكلى فى فترة الثمانينيات على استراتيجيات للتعایش، وعلى تراكم الاحتجاجات الحضرية. ومع ذلك فإن هذه الاستراتيجيات يبدو أنها انتهت إلى أساليب أكثر تنظيمًا للتعامل مع سياسات التقشف. ولقد ساهمت شبكات

الحماية التي قدمتها جماعات الإسلام الاجتماعى والمنظمات غير الحكومية (جنباً إلى جنب مع سياسات القمع التي قامت بها الدولة)، ساهم كل ذلك فى التحول فى منهج المقاومة. فمع تراجع الإسلام السياسى (عن طريق التحول النظامى أو التكيف أو القمع) فى نهاية التسعينيات، أصبح الإسلام الاجتماعى والعمل التطوعى من خلال الجمعيات الأهلية والزحف البطيء هى الأشكال السائدة للنشاطية السياسية وهى تساهم الآن فى تحسين بعض حياة الناس فى الشرق الأوسط. وبالرغم من أن الزحف البطيء له تاريخ طويل فى المنطقة فانتشار الإسلاموية والمنظمات غير الحكومية قد أعطته زخماً جديداً فى حقبتى الثمانينيات والتسعينيات وهى الفترة التى بدأ فيها تنفيذ السياسات الاقتصادية لليبرالية الجديدة. إن نمو هذه الأنماط من النشاطية السياسية (بجانب الحركات الاجتماعىة المرتبطة بحقوق المرأة وحقوق الإنسان) والذى توافق مع الانكماش النسبى للحركات التقليدية القائمة على أساس طبقى - تنظيمات الفلاحين، والحركات التعاونية، والنقابات التعاونية. إن تحول البناء الاجتماعى الريفى، و"ضمور عملية التريف"، والتحضر المتزايد كل ذلك أدى إلى تحلل الأسس الاجتماعىة للحركات الفلاحية والتعاونية. كما أن ضعف الإيديولوجية الشعبوية الاقتصادية التى اتصلت اتصالاً وثيقاً بإعادة الهيكلة الاقتصادية، قد أدت إلى تراجع التشغيل فى القطاع العام، والذى شكل لب الحركة النقابية الاندماجية، وفى نفس الوقت فقد أدت هذه التغيرات إلى تشظى القوى العاملة على نحو متنامٍ، كما يتضح فى التوسع فى الاقتصاد الحضرى غير الرسمى. وفى الوقت نفسه فقد استمرت بيروقراطية الدولة (كجزء من القطاع العام) استمرت فى وجودها القوى؛ هذا على الرغم من أن

العاملين فيها قد تعرضوا لقدر من عدم التنظيم، على عكس الحال في عمال الصناعة والخدمات. وأصبح قطاع عريض من الموظفين نوى الدخل المنخفض يعيشون على عمل ثانى أو ثالث في القطاع غير الرسمي.

وفي نفس الوقت فإن زيادة عدم الرسمية (اللا رسمية) في المجال الاقتصادي والتحضر الممتد في مجتمعات الشرق الأوسط يعملان على إحداث تحول في الحاجات والمطالب الشعبية. إن نمو اللا رسمية يعنى أن صور النضال من أجل تحسين الأجور وتحسين ظروف الحياة، وهو محط التركيز الرئيسى للحركة النقابية التقليدية، هذا النمو يتقلص في مقابل اتساع الاهتمام بفرص العمل وظروف العمل غير الرسمي والتكاليف المعقولة للحياة. ومع ذلك فقد أدى التحضر السريع إلى زيادة الطلب على الاستهلاك الجمعى الحضرى - المأوى، والإسكان المريح، والكهرباء، والمياه الجارية، ووسائل النقل، والرعاية الصحية، والتعليم. إن هذه الرغبة فى المواطنة، والتي يتم التعبير عنها عبر عضوية الجماعة والحقوق التنموية، كانت ضمن المسائل التي لم تستطع الحركة النقابية التقليدية مواجهتها. ومن ثم فقد وقعت المهمة على عاتق الحركات المحلية التي ظلت ضعيفة في مجتمعات الشرق الأوسط. وفي نفس الوقت فإن نطاق عمل الإسلام الاجتماعى والمنظمات غير الحكومية لم يكن قادراً على إدراك أهداف التنمية الاجتماعية إدراكاً كاملاً، على الرغم من إسهامهم فى الرفاهية الاجتماعية. ومع ذلك فمع قدوم التسعينيات أدركت بعض حكومات مجتمعات الشرق الأوسط (فى الأردن، وإيران، وفلسطين) أدركت بوعى أهمية أنشطة تنظيمات المجتمع المدنى

خاصة المنظمات غير الحكومية للتنمية الاجتماعية، إلا أنهم فشلوا في تمكين منظمات المجتمع المدني من أعلى وتشجيع التنمية الاجتماعية من أسفل. ولذلك فقد كانت استراتيجية الزحف البطيء هي الاستراتيجية التي اعتمد عليها المغلوبون على أمرهم في هذه المجتمعات من أجل سد حاجاتهم المتنامية. لقد خلق المهمشون في الحضر، عبر استراتيجية الزحف البطيء، واقعًا على الأرض كان على السلطات أن تتعامل معه على أية حال^(٩٧). لقد ذهب جوان نيلسون Joan Nelson إلى الاعتقاد بأن الفقراء يفشلون في ممارسة التأثير على السياسات الوطنية بسبب عدم قدرتهم على التنظيم، وأحسب أن اعتقاده صحيح^(٩٨). ومع ذلك فإن الآثار المتركمة الناتجة عن الأفعال المباشرة الفردية يمكن في النهاية أن تؤدي إلى بعض التحسين من أسفل وإلى تغييرات في السياسة من أعلى. فإذا وضعنا في اعتبارنا التخلي المتدرج للدول عن مسؤولياتها في تقديم الرعاية الاجتماعية، فإن الفقراء في مجتمعات الشرق الأوسط كانوا سيعيشون في ظروف أسوأ إذا ما كانت هذه الأفعال التي يقومون بها غائبة كلية. ومع ذلك فإن الأنشطة التي يقوم بها الفقراء لها حدود في ضوء الكوابح الداخلية المفروضة عليهم، وفي ضوء قدراتهم في الحصول على تنازلات من جانب الدولة، وفي علاقة ذلك بالكوابح القادمة من جانب الدول. إن من الخطأ أن تترك المهمة الكلية للتنمية الاجتماعية للمبادرات من أسفل؛ والأكثر من هذا خطأ هو أن تطرح الدولة دورها الحاسم، خاصة في عملية التوزيع واسعة النطاق. ومن ثم فإن تخيل حدوث تغيير في السياسة وتحسن ملموس في حياة الناس دون ضغوط أو دون فعل مباشر يعد ضروريًا من الخيال غير المضمون.

الفصل الخامس

النسوية فى الحياة اليومية

جادل أنصار الحركة النسوية لفترة طويلة بالقول بأن العمليات المتصلة بكل الدول الحديثة تتصف بأنها ذات ميول أبوية، مع اختلاف فى الدرجة هنا وهناك. ولكن الأبوية تنتشر على نحو خاص فى هذه النظم والحركات التسلطية التى تكشف عن ميول دينية محافظة (إسلامية، ومسيحية، ويهودية، أو هندوسية). فالمحقق أن الأبوية تمتد جذورها فى السياسة التسلطية الدينية⁽¹⁾. ففي كثير من الدول التسلطية فى العالم الإسلامى، كما هو الحال فى مصر، والسودان، والسعودية العربية، أو الجمهورية الإسلامية فى إيران، حيث تسود القوانين المحافظة، أصبحت المرأة مواطنة من الدرجة الثانية فى كثير من مجالات الحياة العامة. وترتب على ذلك ظهور قضية محورية لدى الناشطين السياسيين ممن يدافعون عن حقوق المرأة، وهى كيف يتم تحقيق المساواة الجندرية فى مثل هذه الظروف. ومن الاستراتيجيات المشتركة التى تظهر هنا العمل على تنظيم حركات قوية للمرأة للدفاع عن الحقوق المتساوية. ونقهم الحركات فى ضوء الأنشطة الجمعية المستقلة التى ينخرط فيها أكبر عدد من النساء المنظمات تحت قيادات قوية، مع وجود شبكة مؤثرة من أشكال التضامن، وإجراءات

للعضوية، وآليات لتأطير العلاقة والاتصال والذیوع والانتشار - أقصد أنماط مشابهة للحركات الاجتماعية التي تشكل في الأذهان صوراً للمسیرات، واللافات الكبيرة، والتنظیمات، والتحالفات، وما شابه ذلك.

إن المميزات التي تتمتع بها المرأة في معظم الدول الديمقراطية والغربية تجعلها قادرة على تكوين حركات مستقلة بذاتها، استطاعت أن تحقق بدورها نتائج ملحوظة بدءاً من التسعينيات. فبينما تأمل كثير من النساء في الدول التسلطية الإسلامية (وفي غيرها) في بناء حركات اجتماعية مماثلة، فإن صور النضال التي يقمن بها يتم تقييدها من خلال الضوابط القمعية للدول الأبوية المتسلطة فضلاً عن الاتجاهات غير المتعاطفة من قبل الناس العاديين. ومن ثم فإن نمط الأفعال الجمعية التي تمارس بشكل أساسي في السياقات الديمقراطية، والتي أصبحت تحتل عالم تصوراتنا تحت مسمى حركات المرأة، مثل هذا النمط لا يظهر في الظروف غير الديمقراطية، هذا إذا كانت مثل هذه الظروف تسمح به أصلاً. إن الحركة الاجتماعية المحافظة تهتم على نحو رئيسي بسياسة الاعتراض، وبالممارسات السياسية النضالية المستمرة التي يقوم فيها الفاعلون الجمعيون بممارسة ضغط (عن طريق التهديد، والانقطاع، وإحداث قدر من عدم اليقين) على السلطات لتحقيق مطالبهم. فكيف يمكن لنا إذن أن نفسر الحركة السياسية للمرأة التي لا تستطيع أن تؤسس تنظيمًا وتشبيكًا، أو أن تحرك استراتيجيات، أو تقوم بمسيرات في الشوارع، أو تقوم بإضرابات، أو اعتصامات، ومع ذلك تكون قادرة على أن تطرح اختياراتها؟

لقد واجهت المرأة الإيرانية، بعد ثورة شاركت فيها المرأة بكثافة، نظاماً إسلامياً تسلطياً فرض على المرأة ارتداء الحجاب، والفصل بين الجنسين، وفرض الهيمنة على نطاق واسع مع إبطال القوانين التي صدرت قبل الثورة والتي تمنح فرصاً للنساء. ولقد قاومت المرأة هذه السياسات، لا من خلال حملات منظمة مقصودة، وإنما من خلال ممارسات مادية يومية في المجالات العامة، كالعمل، والرياضة، والدراسة، والاهتمام بالفن والموسيقى، أو الترشح للوظائف السياسية. وحاولت النساء، من خلال فرض أنفسهن على الأطراف اللاعبة في المجال العام، أن يخلقن تحولاً جوهرياً في الديناميات الجندرية، من خلال تمكين أنفسهن في التعليم، والعمل، وقوانين الأسرة، والارتفاع بمستوى تقديرهن لأنفسهن. فقد حققت تعليمًا يتساوى مع تعليم الرجال، وأحجمن عن الدخول في تعدد زوجي، وحاولن أن يقللن من فرص الرجال في الطلاق، وإدانة الزواج المؤقت (أو زواج المتعة)، وإصلاح شروط عقد الزواج، وتحسين مكانة النساء في العمل، وإعادة المرأة إلى كرسي القضاء، ومناقشة فترة رعاية الطفل، وإلى حد ما تغيير الاتجاهات الجندرية في الأسرة والمجتمع. إن نضالات النساء اليومية التي تتصف بالخصوصية، والتشتت لم تغير جوانب من حياتهن فقط؛ وإنما ساهمت أيضًا في تقديم تفسير أكثر شمولاً، وعدلاً للإسلام في أمور المرأة.

ولم تكن الجمهورية الإسلامية فقط هي التي شهدت هذه الأنشطة المشتتة (للمرأة)، ولكن شاهدها أيضًا كثير من الدول الإسلامية، وإن كانت بدرجات متفاوتة، اعتمادًا على درجة تجانس الدولة وكفاءة الحركية السياسية

للمرأة. ومع ذلك فإن مثل هذه الممارسات التي تقوم بها المرأة، وبسبب ما تتصف به من ارتباطها بالحياة (المادية) اليومية، لا ينظر إليها على أنها نمط من أنماط النشاطية السياسية التي يمكن أن تؤدي إلى نتائج بعيدة المدى. فكيف نشخص هذه الأنشطة إذن؟ وكيف نفسر منطق عملها؟ إنني أهدف هنا، وبالاعتماد على تجربة الجمهورية الإسلامية في إيران، أن أفترض أن هناك طرائق مختلفة يمكن من خلالها للمرأة المسلمة تحت النظم التسلطية، سواء بوعي أو بغير وعي، أن تتحدى، وتقاوم، وتفاوض، وأن تكسر التمييزات الجندرية - دون أن تلجأ بالضرورة إلى "حركات" واسعة الانتشار تتسم بالاحتجاج الجمعي المقصود وترتبط بنظرية الحراك السياسي واستراتيجية، ولكن من خلال ممارسات حياتية يومية عادية - العمل، واللعب، والجري، والغناء، ومحاولة الوصول إلى الوظائف العامة. ويتضمن ذلك استخدام قوة الحضور **Power of Presence**، أى تأكيد الإرادة الجمعية بالرغم من كل المصاعب، ورفض الخروج، والالتفاف حول الكوابح (الضوابط) الموجودة، واكتشاف فضاءات جديدة للحرية لكي يصبح الإنسان مرئياً ومسموع الصوت. وتكمن القوة المؤثرة لهذه الممارسات فى طابعها العادي، مادامت وبغير استثناء تحظى باهتمام من جانب قاعدة القوة فى البناء الأبوي، فى الوقت الذى تنتثر فيه إضاءات للاستمرار. إن الحركات الاجتماعية التقليدية التى لها قيادات معروفة يمكن أن تخضع للقمع على نحو أكبر من الممارسات الشائعة المتفرقة التى يقوم بها عدد كبير من الفاعلين الذين تتقاطع نشاطيتهم السياسية مع ممارسات حياتهم اليومية. تنتهى هذه الممارسات إلى تراكم قدر معقول من التعديل فى الهرمية الجندرية وفى

التمييز الجندري. إن هذه الاستراتيجية المتميزة للمرأة الإيرانية والتي تهدف إلى تحقيق حقوق متساوية يمكن أن تهيئ لنا الفرصة لكي نعيد التفكير بما نعينه بالمرأة الناشطة سياسيًا، أو ما الذي يشكل "اللاحركة" عند المرأة تحت وطأة النظم التسلطية في مجتمعات الشرق الأوسط المسلمة.

المرأة والدولة الإسلامية

لقد كانت الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩ حركة شعبية استغرقت الوطن بأسره، حيث شارك فيها جماعات وطبقات مختلفة - جماعات حديثة وتقليدية، دينية وعلمانية، من الطبقة الوسطى والفقراء، من الذكور والإناث^(٢). وباستثناء حالات قليلة (مثل رجال الدين والطبقة الملكية العليا) والذين يمكن تصنيفهم وفقاً لمبدأ المكسب والخسارة، باستثناء ذلك يستمر النقاش حول أي جماعات اجتماعية استفادت من الثورة، وبأي شكل كانت هذه الاستفادة^(٣). وبشكل عام فإن المرأة قد تم النظر إليها على أنها في الجانب الخاسر، فلم يكن هناك من جماعة شعرت بشكل سريع وحاسم بوطأة الثورة الإسلامية كما شعرت الطبقة الوسطى خاصة نساء هذه الطبقة من العلمانيات. فلم تمر سوى شهور قليلة على النظام الإسلامي حتى ظهرت سياسات أغضبت النساء اللاتي سرن بالأمس في مظاهرات ضد الشاه. فقد عمل النظام الجديد على تغيير قانون حماية الأسرة الأقل تحيزاً للرجال والذي صدر عام ١٩٦٧؛ وبناء عليه خسرت النساء وبشكل سريع حقهن في اعتلاء منصة القضاء، أو طلب الطلاق، أو طلب رعاية الطفل، أو السفر إلى الخارج دون رغبة ولى الأمر.

وتم إرجاع نظام تعدد الزوجات، وأُجبرت النساء، بصرف النظر عن العقيدة، بارتداء الحجاب وهن خارج منازلهن^(٤). ولقد أُجبرت الضوابط وصور التمييز التي وُضعت على المرأة في السنوات الأولى كثيراً من النساء على ترك التعليم والعمل والبقاء في المنزل، والحصول على تقاعد مبكر، أو الانخراط في الأعمال الأسرية وغير الرسمية^(٥).

ولقد جاء رد الفعل الأول تجاه هذه السياسات القاسية من النساء العلمانيات. فلقد تظاهرت الآلاف منهن في طهران في الثامن من شهر مارس ١٩٧٩، متحديات قرار آية الله الخميني بفرض الحجاب أو النقاب. وبالرغم من أن الخميني قد تراجع مؤقتاً، فالقرار قد تم تنفيذه على نحو تدريجي. لقد صُدمت النساء بالاعتداء على حريتهن، ومن ثم فقد نظمت النساء العلمانيات العشرات من التظاهرات التي تنتمي، بوصفها رغم تفرقتها وتشنتها، إلى توجهات يسارية، والتي كانت تتبنى قضية الجندر بوصفها واحدة من مشروع التحرر الطبقي^(٦). ولقد تم قمع كل هذه الجماعات عن طريق النظام الإسلامي عند بداية الحرب مع العراق في عام ١٩٨٠م. وتلى ذلك عقد كامل من الكبح، والاتهام بسوء الأخلاق، والهروب. وبينما استمرت المرأة العلمانية في المهجر في تعلم مبادئ النزعة النسوية والنشاطية النسوية، بدأت المرأة في داخل إيران تخرج إلى عالم الفن، والأدب، والصحافة والبحث بمجرد انتهاء الحرب.

بالرغم من أن رجال الدين التقليديين يفضلون أن تظل المرأة قعيدة المنزل، بعيدة عن "المخاطر الأخلاقية"، فإن هناك آخرين يتمنون، من خلال

إدراكهم للوجود الملحوظ للمرأة في الثورة، يتمنون خطابًا ينظر إلى المرأة المسلمة بوصفها راعية للأسرة من ناحية وفاعلًا نشطًا في الميدان العام. ولقد أثر هذا الإطار الخطابي الواسع المجال على توجيه قطاعات واسعة من النساء "المسلمات الناشطات سياسياً. فقد تأثرت هؤلاء بكتابات عليّ شريعتي، ومرتضى مطهري، وحاولن أن يقمن نموذجًا وطنيًا (داخليًا)، وإن كان على درجة من العمومية، للمرأة المسلمة^(٧)، يحتذى بصورة السيدة زينب اللتين جسدتا نموذج الرسول (صلى الله عليه وسلم) وحفيدته السيدة زينب اللتين جسدتا نموذج المرأة الذي يجمع بين العمل في المنزل والعمل العام^(٨). ولقد ضمت رابطة المرأة للثورة الإسلامية (WAIR) من بين عشرات المنظمات والجماعات الإسلامية، ضمت النساء الشهيرات من ذوات التوجه الإسلامي، ومن بينهن عزام طلقاني Azam Taleqani، وفرشت هاشمي Fereshte Hashemi، شاهين طبطابي Shahin Tabatabai، زهرة راحنيفارد Zahra Rahnavard، وجواهر دستغيب Gawhar Dastgheib، وتنتمي معظم تلك النساء إلى عائلات دينية مشهورة ويذهبن إلى أن المجتمعات الشرقية (الاشتراكية) تعاملت مع المرأة على أنها مجرد "آلة عاملة"، وأن المجتمعات الغربية (الرأسمالية) تعاملت معها "باعتبارها موضوعًا جنسيًا"، بينما نظر إليها الإسلام على أنها "إنسان حق"^(٩). وبدلاً من الحديث عن المساواة فإن هؤلاء الناشطات دافعن عن الطبيعة التكاملية للنساء والرجال. وبرر البعض منهن تعدد الزوجات على اعتبار أنه يحمي الأرامل والأيتام. وبالرغم من أن البعض منهن قد عارضن إجبار النساء على ارتداء الحجاب وعلى إلغاء قانون الأسرة، فإنهن قللن من احتجاجهن وأكدن في نفس الوقت على أن

ارتداء الحجاب يجب أن يفرض من خلال التربية وليس من خلال القهر. ورفضت الكثيرات منهن الاعتراف بالنساء ذوى النزعات النسوية من العلمانيات ورفضن الاتصال بهن، فقد نظرن إليهن باعتبارهن "يثرن النساء ضد الرجال"، ويشككن فى المبادئ الدينية وفى قداسة الشريعة^(١٠). صحيح أن السيدة شهلة حبيبي (مستشارة الرئيس رافسنجاني حول قضايا المرأة) قد ألزمت نفسها، على خلفية الخطر الذى تفجره المناقشات الجندرية، "بالوقوف ضد قهر النساء"، وضد الممارسات السياسية المرتبطة بالهوية. وفى مقابل ذلك فقد "أكدت على الأسرة باعتبارها قلب المجتمع، وعلى المرأة باعتبارها قلب الأسرة"^(١١). وفى ضوء هذا الطرح فقد أصبحت مراكز الرعاية اليومية (للأطفال) "تشيئا خطراً على الأطفال"^(١٢)، على الرغم من أن إغلاقها سوف يجعل الكثير من النساء يفقدن عملهن. لقد قبلت النساء الناشطات المسلمات التراث (القرآن والحديث والفقهاء والاجتهاد) إطاراً لتأكيد كرامتهن ووجودهن^(١٣). وكما ذهبت مريم مهروزى، وهي أحد أعضاء البرلمان، ذهبت إلى "أن الدولة الإسلامية التى يتم حكمها من خلال نظرية (ولاية الفقيه) لا تحتاج إلى منظمات للدفاع عن حقوق المرأة"^(١٤). وفى الوقت الذى دافع فيه الإسلاميون المعتدلون عن "حرية المرأة فى الدراسة واختيار العمل، والدخول إلى كل المجالات الإدارية"^(١٥)، فإن الإسلاميين الأكثر محافظة (مثل أعضاء البرلمان ميرزا دابغ، ورجائى، وداستغيب وبهروزى) ينظرون إلى الانقسام الجندرى فى المهن والأعمال والأنشطة على أنه نظام مقدس^(١٦). ويشير النموذج الذى يتبنونه إلى أن على النساء، باعتبارهن مسلمات، التزامات أكثر مما لهن من حقوق.

وأثناء الحرب مع العراق (١٩٨٠ - ١٩٨٨) مُنعت المناقشات حول مكانة المرأة. فقد استمرت السلطات تقدم النساء على أنهن الزوجات والأمهات، اللاتي ينتجن القوة البشرية الضرورية للحرب، من أجل انتصار الإسلام والأمة. ولكن مع نهاية الثمانينيات بدأ يظهر على استحياء ما عرف "بسياسة التذمر". وقد بدأت النساء يعبرن عن شكواهن من القهر، واقتصاد الحرب، والحرب نفسها في الأماكن العامة، وفي سيارات الأجرة، والحافلات العامة، وطوابير الخبز، والمحلات التجارية، والمصالح الحكومية. وبهذا شكلت النساء نوعًا من الرأي العام الذي لا يمكن تجاهله، وجاءت لحظة فارقة قصمت ظهر الوهم المتعلق "بنموذج المرأة الإسلامية"، وذلك عندما عبرت امرأة صغيرة السن في الإذاعة الوطنية عن تفضيلها لأوشين Osheen^(*). وهي شخصية ظهرت في مسلسلات تليفزيونية يابانية، مفضلة إياها عن فاطمة ابنة الرسول. وهنا بدأت السلطات تدرك إلى أي مدى كانت قاسية تجاه حياة المرأة في المجتمع الإيراني. وقد عبرت عزام طلقاني بمرارة بعد عشر سنوات من الثورة، عبرت عن هذا الوضع بالقول بأن المرأة الفقيرة "لم تجن من الثورة سوى الفقر وتعدد الزوجات"^(١٧).

لقد أدت الحرب والقهر إلى إسكات أصوات النساء، ولكنهما لم يغيرا قناعة النساء في أن يؤكدن ذواتهن عبر ممارسات في الحياة اليومية، عن طريق مقاومة أسلمة المجتمع قسرًا، والبحث عن التعليم والعمل، وتذوق الفنون والموسيقى، وممارسة الرياضة، وتنشئة أطفالهن للسير في نفس

(*) أوشين هي بطلة مسلسل ياباني ترجم وعرض في البلاد العربية. (المترجم)

المضمار. لقد عملت التهيئة من أجل الحرب على وضع النساء فى قلب الحلبة العامة بوصفهن يجسدن "تمودج المرأة الإسلامية"، وجعلهن أكثر وعياً بقوتهن. ولكن ثمة حقائق توجد خلف هذا الوعى الذى ينشره الرجال، ففى فترة تمتد إلى أكثر من عشرين عاماً أدى الاهتمام غير المسبوق من جانب المرأة بالتعليم إلى مضاعفة أعداد المتعلمات منهن: فقد وصل فى عام ١٩٩٧ إلى ٧٤%^(١٨). وبحلول عام ١٩٩٨، كان عدد الفتيات اللاتى يلتحقن بالجامعة أكثر من عدد الأولاد، وهى حقيقة قد أزعجت السلطات التى خشيت ألا تجد النساء المتعلمات رجالاً متعلمين يتزوجهن. ولكن الجامعة لم تكن بالنسبة للفتيات الصغيرات مجرد مكان للتعليم ولكنها كانت مكاناً للتنشئة الاجتماعية واكتساب المكانة، والحصول على فرصة أفضل للعمل، وعلى شركاء حياة أفضل.

وفى الوقت الذى لم تتح الضرورة الاقتصادية أمام البعض أى اختيار إلا الحصول على عمل فى الاقتصاد النقدى^(١٩)، اختارت معظم النساء من الطبقة الوسطى والأكثر استقراراً، اخترن العمل خارج المنزل من أجل أن يصبحن موجودات فى الميدان العام. ولذلك فبعد أن شهدت البلاد انخفاضاً كبيراً فى عدد المشتغلات من النساء خاصة فى الصناعة، والذى وصل إلى ٤٠% من المشتغلات من النساء، خاصة فى الصناعة، بين عامى ١٩٧٦ و١٩٨٦، ارتفعت نسبة مشاركة المرأة فى المدن من ٨,٨% عام ١٩٧٦ إلى ١١,٣% فى عام ١٩٩٦. ويستثنى من ذلك أولئك اللاتى يعملن فى المهن غير الرسمية، فى الأعمال المنزلية، وفى الأعمال لبعض الوقت^(٢٠). وفى

منتصف التسعينيات شغلت النساء حوالى نصف الوظائف فى القطاع الحكومى وأكثر من ٤٠% فى قطاع التعليم. أما النساء من صاحبات المهن المتخصصة، خاصة الكاتبات والفنانات فقد بدأت فى الخروج من منفاهن داخل الأسرة؛ ففى معرض الكتاب الأول للنشرات الإيرانية فى عام ١٩٩٧ عرضت حوالى ٤٦ ناشرة ٧٠٠ عنوان لنساء كاتبات. وانخرطت أكثر من ١٢ سيدة من منتجات الأفلام السينمائية فى حقل تنافس بالغ التنافسية، كما حصلت النساء على جوائز أكثر من الرجال فى مهرجان الفيلم الإيرانى عام ١٩٩٥^(٢١). كما ساعدت أعمالهن القليلة التى قد تصل إلى العالمية على الارتقاء بالصورة السائدة حول المرأة الإسلامية الإيرانية على المستوى العالمى.

ولقد أدت الظروف الاقتصادية للأسرة إلى أن تخرج المرأة على الملأ أكثر من ذى قبل. فقد أدى تزايد مصاعب الحياة منذ نهاية الثمانينيات إلى أن يجبر الرجال على ممارسة أعمال متعددة وأن يعملوا لساعات أطول، بحيث "يتعذر وجودهم فى المنزل". وترتب على ذلك أن تحولت الأعمال المنزلية وقضاء الحوائج خارج المنزل (كتوصيل الأطفال إلى المدرسة، والتعامل مع أماكن تقديم الخدمات المدنية، والتعامل مع البنوك، والتسوق، أو إصلاح السيارة) والتي كانت قاسما مشتركا بين الرجال والنساء، تحولت بالجملة إلى المرأة^(٢٢). ولقد أكدت دراسة على أن المرأة، وبخاصة الزوجات، فى طهران تقضين ساعتين فى المتوسط فى أماكن عامة، ويحدث أحيانا أن تتأخر حتى الساعة العاشرة مساءً، وأن تسافر فى السيارات الأجرة،

والحافلات العامة، والمترو^(٢٣). ولقد منح هذا الحضور المرأة ثقة في النفس، ومهارات اجتماعية جديدة، ومعرفة بالمدينة كما ساعد الكثيرات منهن على العودة إلى المدرسة أو التطوع في المنظمات غير الحكومية أو في مجال العمل في البر والإحسان. ومن أكثر الأمثلة إثارة عن النزعة التطوعية ما قامت به وزارة الصحة من حشد ٢٥٠٠٠ امرأة في طهران في بداية التسعينيات لكي يشاركن في تعليم أسر الفقراء من الحضر حول الصحة وضبط النسل؛ لقد سبب النمو السكاني الكبير (٣,٩% ما بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥ و ٣,٤% بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٠) قلقًا سياسيًا كبيرًا للنظام^(٢٤)، ولقد ساعدت هؤلاء النسوة في تخفيض النسبة إلى ١,٧% بين عامي ١٩٩٠ - ١٩٩٥.^(٢٥)

ولم تستسلم المرأة في مجال الرياضة، على الرغم أن جسد المرأة والرياضة المرتبطة به، كان في قلب الهجوم الأخلاقي للنظام. فلم تمنع صعوبة ارتداء الملابس الطويلة والحجاب المرأة من أن تمارس رياضة الجري وركوب الدراجات والصيد، أو لعب كرة الطاولة وكرة السلة أو حتى تسلق قمة إيفرست. كما إن النساء لم يتجنبن المشاركة في المنافسات الوطنية والدولية - سواء كانت إسلامية أو نسائية^(٢٦). كما قمن بتحدى سياسات الدولة التي تمنع المرأة من حضور المنافسات بين الرجال؛ فقد تتكرت بعضهن في زي رجال^(٢٧)، واقتحمت أخريات المكان بالقوة. وحدث في عام ١٩٩٨ أن خرجت مئات من النساء إلى أرض ملعب كبير ملئ بالشباب الصغير الذي كان يحتفل بانتصار الفريق القومي لكرة القدم. ومنذ هذا

التاريخ تم تخصيص مكان للنساء فى مقاعد الملعب لحضور المناسبات الرياضية. ولقد توج مطلبهن بأن يلعبن كرة القدم على الملأ ببعض النجاح فى العام ٢٠٠٠ عندما تم تنظيم أول فريق رسمى لكرة القدم من النساء^(٢٨). ولقد لعبت فائزة رافسنجانى، ابنة الرئيس، دوراً حاسماً فى إضفاء الطابع النظامى الرسمى على ممارسة الرياضة من قبل النساء. ولقد تم بالفعل تدشين أول كلية للتربية البدنية للنساء فى العام ١٩٩٤ وذلك لتدريب مدرسات للتربية البدنية فى المدارس.

وفى الوقت الذى أدى فيه النظام الأخلاقى الجديد وفرض ارتداء الحجاب إلى تأثيرات قهرية على النساء غير المسلمات والنساء العلمانيات، فإنه أدى إلى إحداث قدر من الحراك من جانب نظرائهن من المحافظات والمحافظين: فقد شعر الرجال من ذوى الميول التقليدية براحة تجاه السماح لبناتهم وزوجاتهم بالذهاب إلى المدارس أو الظهور فى الأحداث العامة^(٢٩). وفضلاً عن ذلك فإن تعبئة النظام للطبقات الدنيا للمجهود الحربى، والاحتشاد فى الميادين، وحضور صلاة الجمعة ذلك كله أدى إلى زيادة درامية للحضور العلنى للمرأة التى كانت سوف تبقى رهينة محبسها فى السكن لو لم تكن مثل هذه الأحداث. وفى نفس الوقت فقد شهدت الساحة مقاومة صبورة وقوية من جانب النساء اللاتى شعرن بالظلم تجاه الأسلوب الحكومى فى تطبيق القواعد الأخلاقية. فقد تضررت النساء الموظفات من ارتداء الحجاب، كما أهملت النساء صغيرات السن وضع الحجاب على رؤوسهن بشكل محكم. ومع تطبيق حكم السجن (ما بين عشرة أيام وشهرين على من لا ترتدى الحجاب

بشكل محكم)، فقد أدى إظهار بعض بوصات من شعر المرأة إلى معارك يومية بين النساء المتحديات وبين ممثلي المنظمات الرسمية وغير الرسمية المسؤولة عن تنفيذ المبادئ الأخلاقية مثل منظمة سار الله ، ومنظمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والبوليس الأخلاقى. وفى خلال شهور أربعة فى عام ١٩٩٠ بمدينة طهران تم القبض على ٦٠٧ من النساء، كما أجبرت ٦٥٨٩ امرأة على تقديم إقرارات مكتوبة، و ٦٤ ألف امرأة وجهت إليهن عقوبة الإنذار^(٣٠). ومع ذلك فمع نهاية التسعينيات أصبح ممارسة ارتداء الحجاب المخالف أمرًا مستقرًا.

إن مظاهر الروتين والمقاومة اليومية من جانب النساء للحكومة الإسلامية لا تعنى مطلقاً ابتعادهن عن التدين. فالمحقق أن الكثيرات منهن يبدن إخلاصًا دينيًا، كما أن الكثيرات منهن يرغبن فى ارتداء غطاء رأس خفيف فى غياب القهر^(٣١). فهن يصرن على ممارسة الاختيار الفردى والاستحقاق الفردى، والذى من خلاله يتحدن ادعاءات المساواة للدولة الإسلامية والوعود المرتبطة بالإسلام التقليدي. فالمرأة ترغب فى أن تمارس الرياضة، وتعمل فى الأعمال التى تحبها، وتدرس الموسيقى وتستمع إليها، وتتزوج من تحب، وترفض اللامساواة الجندرية القاسية. لقد كتبت إحدى النساء فى إحدى المجلات قائلة: "لماذا لا يتم الاعتراف بنا إلا من خلال الرجال؟ ولماذا نحصل على تصريح من [البوليس الأخلاقى] للحصول على غرفة فى الفندق بينما لا يطبق هذا على الرجال؟"^(٣٢). إن هذه المطالب والرغبات الدنيوية، أدت إلى إعادة تعريف مكانة المرأة فى الجمهورية

الإسلامية، وذلك لأن كل خطوة إلى الأمام سوف تشجع المطالب على أن
تمحو الضوابط. والتأثير هنا يشبه كرة الثلج. فكيف يمكن أن تحل مثل هذه
المعضلة العامة؟

ولقد كتبت مجلات متخصصة في شئون المرأة مثل مجلة زان الروز
Zan-e-Ruz ومجلة بيام الهاجار Payam-e Haijar ومجلة بيام الزان
Payam-e Zan كتبت، عن هذه المعضلات. وعلى مستوى الدولة فإن
المجلس الاجتماعي والثقافي للمرأة ومكتب شئون المرأة قد تم تأسيسهما في
عامي ١٩٨٨، ١٩٩٢ على التوالي، لتناول مثل هذه القضايا ورسم سياسات
واقعية. وحتى أصحاب النزعة الإسلامية مثل السيدة رجائي Rejaji، زوجة
رئيس الوزراء السابق، قد أبدت تحفظات على "تموذج المرأة المسلمة"،
وهاجمت "الأفكار الضيقة" المضادة للمرأة والهوس (أو المبالغة) في قضية
الحجاب^(٣٣). ومن اللافت للنظر أن الكثير من هؤلاء النساء يعملن في
الوظائف العامة بما في ذلك البرلمان، ولقد شعرن بالتأكيد بقدر من التمييز
ضدهن من جانب زملائهن من الذكور، نوى النزعة التقليدية. ولقد تم إغلاق
رابطة المرأة للثورة الإسلامية، كما تم مهاجمة أفكارها، وتبنى الحزب
الجمهوري الإسلامي رعاية مجلتي زان الروز وراها الزينب؛ وعندما انتهى
الفصل البرلماني بالناشطة الإسلامية عزام طلقاني فإنها وقعت في براثن
الحكومة. وفي النهاية فإن المدخل الفلسفي الأكثر تجريدًا للمرأة الإسلامية قد
أثبت عدم كفاءته في استيعاب رغبة النساء في الاختيار الفردي داخل إطار
إسلامي. ومن ثم فقد ظهرت الحركة التي عرفت بالحركة النسوية ما بعد
الإسلامية والتي أخذت على عاتقها هذا التحدي.

حركة نسوية بعد إسلاموية

حاولت الحركة النسوية ما بعد الإسلاموية، في سعيها نحو الاختلاف مع الناشطات الإسلاميات، أن تقدم خليطاً بين الاختيار والتقوى وبين التدين والحفاظ على الحقوق. ووضعت استراتيجية لإحداث تغيير عبر المناقشة والتعليم، والحراك، في الإطار الخطابى الذى يجمع بين المصطلحات الدينية والعلمانية. لقد انطلقت الاستراتيجية ما بعد الإسلاموية من خلال تبنيها لأجندة نسوية واضحة، انطلقت لا من نموذج مجرد، ولكن من واقع الحياة اليومية للمرأة. لقد نظرت النساء الناشطات إلى الإسلام فى كليته باعتباره نسقا يمكن أن يستوعب حقوق المرأة فقط إذا ما نظر إليه من خلال منظور نسوى. ومن ثم فقد ثمن النسويات، استقلال المرأة واختيارها، مع التركيز على المساواة الجندرية فى كل الميادين. فقد كانت الحركة النسوية بالنسبة إلسيهن تتعامل، بصرف النظر عن مصدرها (سواء أكان علمانيا أم دينيا أم غربيا) تتعامل مع قضية خضوع المرأة بشكل عام. فلم يعد ينظر إلى الغرب على أنه كيان متآلف يتسم بعدم الأخلاق والتحلل (وهى وجهة نظر تبنتها المرأة الثورية العلمانية والمرأة ذات النزعة الإسلاموية على حد السواء)؛ كما تحيزت الحركة النسوية إلى الديمقراطية والعلم، وإلى أصحاب النزعات النسوية وإلى المرأة الإيرانية التى تعيش فى الخارج واللاتى أقمن معها حواراً. ولقد تجاوز هذا الموقف ثنائية المرأة "الإسلامية" فى مقابل المرأة العلمانية". ولقد كانت النساء من أنصار النزعة ما بعد الإسلاموية مختلفات عن هؤلاء الناشطات الإسلاميات كما يتمثلن فى المصرية هبة رعوف، وهى إسلاموية فى الأساس

ولكنها امرأة تدافع عن قضايا المرأة. أما النساء من أنصار النزعة ما بعد الإسلامية فهن نسويات أولاً وقبل كل شيء، وهن يستخدمن الخطاب الإسلامي للوصول إلى مساواة جنسانية في إطار الضوابط التي تفرضها الجمهورية الإسلامية. ومن ثم فإنهن لا يحصرن مصادرهن الفكرية في الإسلام فقط، ولكنهن يستقنن من النزعة النسوية العلمانية^(٣٤). ولقد نشرت المجالات النسوية مثل مجلة فرزانه **Farzaneh** ومجلة زان، ومجلة زانان **Zanan** هذا الاتجاه بنشر مقالات، على سبيل المثال، حول كيفية تحسين الحياة الجنسية، وأساليب طهي الطعام، وفنون المرأة في الخطاب النقدي النسوي، وتفكيك الأدب الإيراني الأبوي، وإجراء مناقشات دينية قانونية، وهي مقالات كتبت بواسطة كتاب (كاتبات)، مسلمات وعلمانيات، إيرانيات وغربيات ومن بينهم فرجينا وولف **Virginia woolf** وشارلوت جالمان **Charlotte Gilman** وسيمون دي بيفوار **Simone de Beauvoir**، وسوزان فالودي **Susan Faludi**^(٣٥). ولقد اتجهت مجلة زانان على وجه الخصوص إلى النساء الحضريات صغيرات السن^(٣٦).

لقد كان التحدي الرئيسي أمام الحركة النسوية ما بعد الإسلامية هو توضيح الادعاءات المتعلقة بحقوق المرأة باعتبارها ليست بالضرورة غريبة عن الثقافة الإيرانية أو الإسلام^(٣٧). ولكن وكما زعم أنصار الاتجاه النسوي من العلمانيين (العلمانيات)، ألا يؤدي العمل داخل الخطاب الإسلامي إلى كبح المساعي نحو العدالة الجنسانية مادام "كل المسلمين، من أكثرهم محافظة إلى أكثرهم راديكالية، يقبلون القرآن على أنه الكلمة الحرفية لله التي لا تتغير ولا

تتبدل؟^(٣٨). وترد النساء من أنصار الاتجاه النسوي ما بعد الإسلامى من خلال تبنى تأويلات نسوية للنصوص المقدسة تشبه تلك التى قدمتها أنصار الحركة النسوية فى أوروبا فى وقت مبكر من هذه الحركة، من أمثال: هلد جارد Hildegard البنجانية (١٠٩٨ - ١١٧٩)، وكريستين البيزانية Isotta Christinede Pizan (١٣٦٥ - ١٤٣٠)، وإستيوتا نورجارولا Anna Maria Von Nogarola (١٤١٨ - ١٤٦٦)، أو آنا ماريا فونشورمان Schurman (١٦٠٧ - ١٦٧٨)، وما هؤلاء إلا قلة من كثير، ممن فكنا التصورات الإنجيلية حول استعداد المرأة حواء لأن تكون "مذنبه" و"أقل من الرجل"^(٣٩). لقد حاولت مجلة زانان أن تفكك "القراءات الأبوية" للنصوص مع تقديم تصورات ذات حساسية للجندر تسمح بأن تكون المرأة مساوية للرجل، وأن تحتل مكانات اجتماعية وسياسية كالقضاة، والرؤساء، أو أن تكون أحد المصادر الدينية للدعوة (ماراجا marja)، أو أن تكون (فقيهة) إسلامية. فليس هناك من أوجه قصور فى الإسلام (فيما يتعلق بالمرأة). إن المشاكل تكمن فى التصورات السياسية والأبوية التى يعتقدها الناس^(٤٠). ومع هذا "الفقه النسوي" البازغ بدأ المفسرون يتشككون فى التشريعات المبغضة للنساء والقراءة الحرفية للقرآن؛ وعضوا عن ذلك فهم يركزون على "الروح العامة" للإسلام، التى يذهبون إلى أنها فى صالح المرأة. وإذا ما كان رسول الإسلام فى سنوات نضاله الثلاثة والعشرين قد غير الكثير من الممارسات المضادة للنساء فى عصره، فقد أخذ أنصار الاتجاه النسوي الإسلامى على عاتقهم توسيع هذا التراث التحريرى فى العصور الحديثة. ولقد أسس هؤلاء النسوة آرائهن على المستوى المنهجى

على نظرية التأويل وعلم اللغة، والنزعة التاريخية، وبذلك فقد استطعن أن يتجاوزن المعانى الحرفية من أجل التوصل إلى استدلالات تاريخية وتأويلية. فمن أجل رفض فكرة "تفوق الرجل" والتي استخلصتها القراءات المتمزّمة للنصوص القرآنية (كما فى الآية ٣٤ من سورة النساء التى تشير إلى تفضيل الرجال على النساء)^(٤٠)، حاولت كاتبات مجلة زانان تغيير الأسس التى تقوم عليها التدريجية من النوع إلى التقوى، وذلك بالتأكيد على نص قرآنى لا يفرق بين الجنسين: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ" (الحجرات: الآية ١٣). ومن ثم فإن رعاية الطفل لا تكون بالضرورة من حق الرجل، (كما يبدو من ظاهر الشريعة) ولكنها تتحدد فى ضوء رفاهية الطفل التى يؤكد عليها الإسلام تأكيداً كبيراً^(٤١). وجادلت المجلة، ضد المقترح البرلمانى عام ١٩٩٨ والذى كان يطالب بالفصل بين الرجال والنساء فى المعالجة الطبية، جادلت بالقول بأن القرآن ليس فيه أى شكل من إرشاد وتوجيه الناس بالفسر (لأن الناس مسئولون عن اختياراتهم خيراً كانت أم شراً)، وأن الشريعة الإسلامية تؤكد على أن الدين يخدم البشر بوصفهم أناساً وليس بأى شكل آخر. ومن ثم فقط استنتجت الرأى القائل بأن المقترح البرلمانى يجب أن يؤكد على اختيار المريض لطريقة علاجه وليس قسره على العلاج^(٤٢).

(*) قال تعالى: ﴿الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَإِذَا ضَلَّحْتُمْ فَمَا لَهُمْ حَتُّ قَلْبِنَا عَلَيْهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (سورة النساء، الآية ٣٤).

لقد حاولت النساء من ذوات التوجه ما بعد الإسلاموي، بالاعتماد على التحليلات اللغوية، تفسير آية "الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ" (سورة النساء، الآية ٣٤)، والتي تأسس عليها كل القياسات المعادية للنساء، فقد أرجعت الفقيهات النسويات كلمة قَوَّام لا إلى الجذر العربي "قَوَّمَ" والذي يعنى "وصاية طرف على آخر"، ولكن إلى الجذر "قام" ويعنى "الوقوف"، و"سد الحاجات" أو "الحماية"^(٤٣). ومن ثم فإن النص يمكن أن يتضمن أن الرجل "يحمى المرأة ويلبى لها حاجاتها"، بدلاً من المعنى الذى يتضمن "ممارسة الرجال الوصاية على النساء". وبنفس الطريقة، فقد ذهبنا إلى القول بأن الفعل ضَرَبَ فى القرآن لا يجب أن يفهم بمعنى "الضرب"، ولكن يجب أن يفهم أيضاً بمعنى "وضع حد للشئ" أو "الإقلاع عن"^(٤٤). ومن ثم فإن القرآن لا يخول حق الطلاق للرجل بمفرده أو ينكر هذا الحق على المرأة^(٤٥). والمحقق أن الحيادية الجندرية التى تتميز بها اللغة الفارسية^(٤٦)، كما تتعكس فى دستور الجمهورية الإسلامية قد منحت المرأة فرصة خطابية لتحارب من أجل الحقوق المتساوية^(٤٦). وعلى سبيل المثال فإن الشروط المخولة لرئاسة البلاد مثل "الشخصيات الدينية" أو "فقهاء العدل" (القضاة) يمكن أن تطبق على الرجال والنساء على حد سواء. أما فى اللغة العربية فإن كلمة رجل تفهم على أنها "الرجل" (الذكر). أما فى اللغة الفارسية وكما تذهب هؤلاء النساء

(٤٦) يشير الباحثون فى علم اللغة إلى أن اللغة الفارسية تعد من اللغات المحايدة على صعيد، فالألفاظ فى الفارسية إن كانت أوصافاً أو أسماءً تدل على الإنسان، وإن وجدنا فصلاً فى هذا المضمار فهو بين العاقل وغير العاقل لا بين المؤنث والمذكر. لمزيد من التفاصيل فى قواعد اللغة الفارسية، ينظر: حلمي، كمال الدين (١٩٩٢-١٩٩٣). مقارنة بين النحو العربى والنحو الفارسى. الكويت: ذات السلاسل. (المترجم)

فإنها تشير إلى "الشخصية" (السياسية) بشكل عام، ومن ثم يذهبن إلى القول بأن المرأة مؤهلة لكي تخوض انتخابات الرئاسة مثلها مثل الرجل^(٤٧). إن الشيء الجديد حقا في هذه المناظرات الفقهية ذات الحساسية الجندرية تكمن في أن المرأة هي التي تنتجها، بجانب بعض الفقهاء المستنيرين^(٤٨)، كما تكمن كذلك في أن مثل هذه المناظرات تنشر في الصحف اليومية الشعبية.

لقد أيقظت الحركة النشطة للنساء المؤسسة الدينية، والرجال العاديين، والنساء المحافظات. ولقد علق أحد أطباء علم الأمراض على هذا الوضع بالقول بأن "حرية النساء في إيران قد أسبى فهمها... ففي السنوات القليلة الماضية تحولت بعض النساء اللاتي أصبحن مناصرات لنضال المرأة من أجل الحقوق المتساوية، تحولن إلى طريق الضلال. فهن يتحدثن كثيرا عن سيطرة الرجل إلى الحد الذي تحول معه الناس إلى أعداء، ويعد ذلك صفة قوية لمجتمعنا"^(٤٩). وبالمثل فقد حذر آية الله فاضل لانكراني **Ayatollah Fazel Lankarani**، وهو من المجمع العلمي في مدينة قم، حذر النساء الناشطات بالقول لهن أمراً: "لا تناقشن المبادئ الأساسية للإسلام بنزاعاتك العقلية... فمن ذا الذي يقول بأنه لا توجد فروق بين الرجال والنساء؟". واستمر في حديثه متحدياً وموجهاً الكلام إليهن "من أنتن لكي تعبرن عن آرائكن (...). أمام الله ورسوله"^(٥٠). أما خطيب الجمعة في منطقة رشنت **Rasht** فقد أدان النساء اللاتي "يناقشن السلطات الدينية حول الحجاب والشريعة"، محذراً إياهن بالقول "لا تتعدين الخط الأحمر، ولا تحطمن القرآن والإسلام"^(٥١). وهناك آخرون من أمثال آية الله مظهرى من الذين غضبوا

غضباً شديداً من طلب النساء الناشطات من الحكومة الإيرانية الموافقة على ميثاق الأمم المتحدة الخاص بالتمييز ضد المرأة، لأن ذلك يحمل فى طياته سيطرة غربية على الأمة^(٥٢). واقترحت النساء الإسلامويات فى المجلس (منيرة نوبخت، ومرزة وحيد دستاريجى) عدم نشر المناقشات النسوية فى الصحف وفى العلن لأنها "تحدث صراعاً بين الرجال والنساء"، وتقلل من شأن الشريعة ومبادئ الدين^(٥٣). ولقد تحولت صور الهجوم هذه إلى تبريرات عقلية لدى الإعلام والجماهير المتشددة لصور التحرش بالنساء اللاتى لا يرتدين الحجاب بالطريقة الصحيحة فى الشوارع، وإدانة الألعاب الرياضية وصور الترفيه التى تقوم بها النساء، وللحرب على "التحلل الأخلاقى والموضه والتذوق الفردى"^(٥٤). ولقد تم تقديم صحيفة زانان إلى المحكمة سنة ١٩٩٨ بتهمة تحريض النساء ضد الرجال "ونشر الجنسية المثلية"^(٥٥). كما تم حبس رجل الدين محسن سعد زاده فى يونية ١٩٩٨م والتى أدينته كتاباته حول المرأة فى الشريعة وفى القانون من قبل رجال الدين المحافظين^(٥٦).

وبالرغم من كل هذه الضغوط، فإن "اللاحركة" قد أدت إلى فتح مسارات معقولة، فقد مكنت المرأة من خلال التعليم والعمل وقانون الأسرة، كما رفعت من تقدير المرأة لذاتها. ولقد أدت مساواة المرأة بالرجل فى الفرص التعليمية إلى استعادة الوضع بعد نظام الحصص المقيدة بشكل رسمى، والتى كانت تحبذ الرجال على النساء. كما تم وضع قيود على الزواج التعددى، وقيدت حقوق الرجال فى الطلاق، وفرض عقوبات دينية على زواج المتعة أو الزواج المؤقت. فلم تصل عدد حالات "الزواج المؤقت"

إلا حوالي ٢٧١ زيجة من بين (١٨٣١) زيجة وهي أقصى رقم لعدد حالات الزواج فى عام ٢٠٠٢، أى بنسبة زيجة واحدة من بين كل ١٠٠٠ زيجة^(٥٧). وفى حالة مبادأة الرجل بإجراءات الطلاق فإن المرأة تحصل على مؤخر صفاق يساوى قيمة عملها المنزلى أثناء فترة الزواج، هذا على الرغم من أن تطبيق مثل هذه القاعدة قد واجهته بعض المشاكل. كما ضمنت القوانين الجديدة نفقة مالية للنساء العاملات الأامل، وزيادة إجازات الوضع إلى أربعة شهور، وإقامة حضانات لأطفال النساء العاملات، وتخفيض عدد ساعات العمل بنسبة ٧٥% من العمل الذى يقوم به الرجال. ودعت التشريعات الجديدة إلى دفع المهر بقيمة العملة الجارية، وسمحت بالتقاعد بعد ٢٠ سنة من العمل، وقدمت حماية مالية للنساء والأطفال اللاتى حرمن من الرعاية الذكورىة، وأجبرت الحكومة على تقديم خدمات رياضىة للنساء، وسمحت للفتيات غير المتزوجات الأكبر من ٢٠ عامًا بالدراسة خارج البلاد دون وجود مرافقين^(٥٨). وفى عام ١٩٩٨ تم إطلاق مشروع استطلاعى لمنع الإساءة للزوجات^(٥٩). وكانت هناك مناقشات مكثفة لقضية رعاية الطفل. كما أدى النضال نحو تعيين المرأة فى القضاء، إلى تعيينهن مستشارين قانونيين فى المحاكم الابتدائية، ومساعدى قضاة فى المحاكم العليا. وفى العام ١٩٩٧ ضمت لجنة شئون المرأة فى البرلمان ١٥ نائبة^(٦٠).

وفى نفس الوقت، فقد أدت هذه النضالات إلى تغيرات فى علاقات القوة بين الرجال والنساء داخل الأسرة والمجتمع. وقد تم النظر إلى الانتحار بين النساء، والنسب المتزايدة للطلاق (٢٧% فى عام ٢٠٠٢، كان ٨٠%

منها تمت بناء على طلب النساء)، تم النظر إلى هذا وذاك على أنه من المظاهر المصاحبة لما أطلق عليه أحد علماء الاجتماع الإيرانيين "التحديث المؤلم لمجتمعنا"^(٦١). ولقد كشفت استطلاعات للرأى حول دور المرأة فى الوظائف العامة، عن أن ٨٠% من المشاركين (الرجال والنساء) كانوا فى صف عمل النساء وزيرة، كما لم يعارض ٦٢% منهم أن تكون المرأة رئيسة للجمهورية^(٦٢). ولهذا فقد ثبت أن النظرة السائدة للمرأة الإيرانية باعتبارها فاعلا لا حول له ولا قوة، تزرح تحت وطأة العمل المنزلى، وتختفى تحت لفائف من الشادور الأسود^(*)، هى نظرة مبسطة إلى حد كبير.

هل هى لا حركة؟

لا أقصد هنا أن أبالغ فى مكانة المرأة الإيرانية فى الجمهورية الإسلامية. فقد حذرت بالفعل مهرانجيز كار **Mehrangiz Kar**، المحامية ذات النزعة النسوية، فى آخر عام ١٩٩٠م، حذرت مما أسمته بالمبالغة الشديدة فيما حققته المرأة. فقد أشارت إلى وجود اثنى عشر موضعاً فى القانون الإيرانى توضح استمرار صور عدم المساواة الجندرية^(٦٣)، كما هو الحال فى المؤسسات السياسية والقانونية والأسرية المنقلة بالعلاقات الأبوية. فقد ظلت مظاهر عدم المساواة واضحة فى حق الرجل فى الطلاق، وفى رعاية الطفولة، والزواج التعددى، والخضوع الجنسى، وحجم الدية التى تدفع للرجل والتى تقدر بضعف ما يدفع للمرأة. ومع ذلك فمن الصحيح أيضا أن

^(٦١) الشادور هو الزى الإيرانى التقليدى الخاص بالمرأة. (المترجم)

صور النضال اليومي للمرأة في الميدان العام لم تغير فقط جوانب من حياتها، ولكنها قدمت أيضا تفسيرات أكثر ديمقراطية للإسلام. لقد كان أكبر إنجاز حققته المرأة على الإطلاق هو كسر منظومة الانقسام الجندرى التقليدى بين الرجل، الذى يحتل العالم الخارجى العام، والمرأة التى تحتل العالم الداخلى الخاص. فقد نجحت المرأة الإيرانية عبر الكثير من المقاومة فى فرض نفسها باعتبارها فاعلا فى المجال العام.

لقد أدى الوضع المتناقض للنساء فى الجمهورية الإسلامية إلى إرباك الكثير من النقاد بل والنشطاء أنفسهم، ممن حاولوا فهم طبيعة النشاطية السياسية للنساء. فماذا لو كانت المرأة الإيرانية قد كونت "حركة اجتماعية خاصة بها"؟ كما علق عدد كبير على هذا السؤال بالسلب، على اعتبار أن النشاطات من النساء كن قلائل، ومتفرقات، وغير واضحات فيما يتصل باستراتيجية التغيير، كما أنهن لا يخرطن فى فكر نظرى^(٦٤). فضلا عن ذلك، فإن هذه اللاحركة تفتقد إلى قيادات معروفة يطلقن على أنفسهن لفظ "النسويات" لتحريك جماهير النساء العاديات^(٦٥). ونظر هؤلاء المُعلقين إلى النشاطية النسوية المتشظية على أنها تمثل "مشكلة اجتماعية"، ولا تعبر أبدا عن حركة اجتماعية^(٦٦). وفي المقابل، فإن النشطاء والنشاطات فى الحركة يصفن النضالات النسوية باعتبارها تمثل حركة اجتماعية^(٦٧)، حتى إن البعض عبر عن لغة "الحركة" بمصطلحات مبررة^(٦٨)، كالقول بأنها حركة "صامتة"، أو "لا مركزية" أو أنها "تفتقد إلى القيادة"^(٦٩). وهم (هن) يتهمون أولئك الذين ينكرون على الأنشطة النسوية طابع "الحركة" بأنهم يحاولون

اخضاع القضايا الجندرية للأمور السياسية الأوسع، والتي تتصف بأنها سياسات إصلاحية أو ديمقراطية أو طبقية. وهم يذهبون إلى القول بأن النساء، وإن لم يكن يشكلن حركة منظمة، فإنهن يعبرن عن مشاعر مشتركة تجاه وضعهن في المجتمع، وهن يرغبن في فعل شيء من أجل تغييره^(٧٠).

ومن الواضح، أن سيطرة النموذج المتمركز حول الفكر الغربي عن "الحركات الاجتماعية" هو الذي يغلف هذه الخيالات التصورية حول المرأة ويضعها في موقفين متعارضين - إما وجود الحركة أو عدم وجودها - كما لو كان الأمر هو أنه لا توجد أشكال بديلة للنضال غير تلك الممارسات السياسية التقليدية. إن الرأي الذي قال به أفسان نجم أبادى **Afsaneh Nagmabadi** والذي يقول بأن القضية (أقصد قضية وجود الحركة الاجتماعية للمرأة من عدمها) هي قضية غير ذات جدوى، وهي ليست مفيدة، لأنها تكرر شكلا من أشكال النضال على حساب الآخر. ومن ثم فإن الاعتراض عليها لا يجيب عن السؤال الخاص بطبيعة هذا النضال. فكيف لنا أن نشخص هذه الأنواع من النشاطية السياسية؛ وكيف نحدد المنطق في عملها؟ وإذا ما كانت المرأة الإيرانية قد فشلت في تطوير حركة من تلقاء نفسها، فكيف إذن تعمل الممارسات الجمعية المتفرقة وغير المقصودة على إنتاج نتائج ملموسة في الواقع؟

إن النشاطية السياسية للمرأة الإيرانية تتوافق مع ما أسماه جيمس سكوت **James Scott** "أشكال المقاومة اليومية"، والتي وصف من خلالها

نضالات الفلاحين الفقراء فى جزيرة جاوه (فى أندونيسيا) وذلك للتعايش مع تجاوزات الطبقات المسيطرة عن طريق ذلك النوع من الأفعال الفردية المتفرقة وغير المباشرة مثل الاستقطاب، والطاعة الزائفة، وتشويه السمعة، والتجسس^(٧١). وإذا ما نظرنا إلى حالة المرأة الإيرانية من هذا المنظور فإنه يمكن القول أنها تقاوم فى ممارستها اليومية سياسة الدولة التى تقلل من حقوق المرأة. فثمة عنصر قوى من "المقاومة" سواء فى خطاب أو أفعال المدافعين عن حقوق النساء. ومن ثم فإن مظاهر النضال التى تقوم بها المرأة الإيرانية ليست مجرد "نضالات دفاعية" وخفية وهادئة، كما إنها ليست نضالات غير قانونية، وفردية. على العكس من ذلك، فإنها تشكل صوراً من الزحف الجمعي المنتظم، بمعنى أن الفاعلين يستغلون بعض الثغرات فى البناء القانونى الأبوى، وفى المؤسسات العامة، وفى الأسرة لتحرك إلى الأمام، ومن هنا فإن كل مكسب سوف يشكل لبنة لسلسلة من المكاسب الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك فإن المناصرين للمرأة ينخرطون بدرجة معينة فى عملية التفتيح الفكرى والحملة الخطابية. حقيقة أن المرأة تتخرط فى مئات من التنظيمات غير الحكومية، وشبكات التضامن، بل إن الخطابات قد أشارت فى نهاية التسعينيات إلى درجة من النشاطية السياسية المنظمة. فقد حشدت جماعات النساء الحشود، وشاركت فى اللقاءات العالمية حول المرأة، وحاولت أن تجمع أنصار من القادة السياسيين، ومن رجال الدين، ونظمت الحملات داخل المجالس (النيابية). ولقد شكلت بعض الأحداث مثل أسبوع المرأة، ومعرض الكتاب، ومهرجانات السينما، والأحداث الرياضية، شكلت جميعها مناسبات للحراك النسوى. وقد حدث فى عام ١٩٩٥ أن قامت

الناشطات المستقلات بالتضامن مع بعض ممن يشغلن المناصب الرسمية، من أمثال شهلة حبيبي **Shahla Habibi** ، بتتظيم مهرجان لأسبوع المرأة عقدن خلاله ٦٢ حلقة مناقشة، وثلاثة آلاف احتفالية، و٢٣٠ معرضاً، و١٦١ مسابقة^(٧٢). أما مجلات المرأة التي يفوق عددها الاثنا عشرة مجلة (مثل مجلات زنان، وفارزنة، وحقوق الزان، وزان الروز، وندى، وريحانة، وبیما الهاجار، مهيتاب، وكتاب الزان، وجنس الدوفم^(٧٣) بجانب العدد المتزايد من المواقع الإلكترونية (مثل موقع بادجنس، وموقع زنان ايران) فقد تبادلت الأفكار وأعلنت عن الأحداث، وأقامت شبكات تضامن. وفي الفترة ما بين عامي ١٩٩٠، و٢٠٠٢ تم نشر ٣٦ صحيفة نسائية. وانتشرت الأفكار النسوية في الجامعات، واشتركت فيها جماعات من الطالبات اللاتي نشرن مطويات إخبارية حول قضايا الجندر. ومع نهاية التسعينيات قامت جامعات إيرانية بإنشاء برامج لدراسات المرأة على الرغم من أن طريقة عملها لم تكن على المستوى المرغوب^(٧٤).

والسؤال الآن، هل يمكن أن نشخص هذا النوع من النشاطية السياسية في ضوء "الحركات الاجتماعية الجديدة"، والتي ظهرت لتركز على استعادة الهوية الفردية التي سلبت من خلال استيلاء الدولة والسوق في مجتمعات ما بعد الصناعة على عالم الأفراد؟ حقيقة إن نشاطات المرأة الإيرانية تبدو وكأنها تتفق مع مفهوم "الحركة الاجتماعية الجديدة" بمعنى وجود صور من النشاط السياسي المتشظى الذي يخلو من التنظيم البنائي، والأيدولوجية المنسقة، والقيادة الواضحة، ولكنه يعبر في نفس الوقت عن المشاعر

والهويات الجمعية. ومع ذلك فإن هذا المدخل أو ما أطلق عليه ألبرتو ميلوسي **Alberto Melucci** "الفعل الجمعي دون فاعلين جمعيين"، نقول إن هذا المدخل لا يساعدنا كثيراً في تفسير الطرائق الخاصة التي تتشكل بها هويات المرأة والأفعال المرتبطة بها، وصور التقدم التي تحرزها. إن الحركات الاجتماعية الجديدة، حتى وإن اعتمدت على الأنشطة المتفرقة وتجميع فاعلين من طبقات متعددة، وعدم وجود قيادة واضحة، لا تزال تعتمد على حراك جمعي مقصود ومفتوح الأفق وواضح - مثال التحشيد، واحتجاجات الشارع، والجدل السياسي، والحملات الخطابية - وهي أشياء لا تنتشر بين النساء الإيرانيات. فديناميات المطالب التي يعملن من خلالها تتبع منطقاً ومسلكاً مختلفاً.

لقد تغيرت النشاطية السياسية للمرأة الإيرانية تغيراً كبيراً بوصفها "لا حركة" مجسدة تجميعاً لمشاعر جمعية متفرقة، ولمطالبات، وممارسات يومية تشترك مع قضايا جندرية متفرقة، خاصة التأكيد على فردانية المرأة. فالهويات الجمعية لا تتشكل في المؤسسات المميزة للمرأة، ولكنها تتشكل في الأماكن العامة (وإن خضعت للمراقبة): في أماكن العمل، والجامعات، ومحطات النقل العام، وطوابير الحصول على السلع، وأماكن التسوق، ومناطق الجيرة، التجمعات غير الرسمية والمساجد. فوراء بعض الشبكات المؤسس بوعى، توجد "الشبكات السلبية" **"Passive Networks"**، والتي تعمل باعتبارها من أكثر الوسائط أهمية في بناء الهويات الجمعية. فهذه الشبكات السلبية تمثل نوعاً من التواصل التلقائي وغير المعبر عنه بالكلام بين أفراد لا

رابط بينهم، يتم تأسيسها من خلال التلاقى فى الأماكن العامة عن طريق الفهم الضمنى لصور التشابه المشترك المعبر عنه من خلال الأسلوب، أو السلوك، أو الاهتمامات^(٧٥). ومن ثم فإن النساء المنشقات عن المألوف "غير المحتشمتات" فى ملابسهن، اللواتى لم يكن هناك سابق معرفة بهن أو قابلن بعضهن من قبل، سوف يشعرن تلقائياً بنوع من التعاطف والمودة؛ وذلك لأنهن يشعرن بالتهديد المشترك من شرطة مراقبى الأخلاق ومن ثم يتضامن تلقائياً مع بعضهن.

وتتحول الشبكات السلبية للنساء إلى أفعال اتصالية فى المناسبات المشحونة بالتوترات السياسية، أو التهديد، أو الفرصة. فعلى سبيل المثال، فإن زوجات أو أمهات ضحايا الحرب، لأنهن يفقدن للأطر المؤسسية التى يعبرن من خلالها عن السخط، فإنهن عادة ما يعبرن عن غضبهن فى الشارع عن طريق الوقوف فى طوابير الحصول على السلع من المخازن أو محلات البقالة أو محطات نقل الركاب، حيث يُجَدن ممارسة "التذمر العلنى" الذى لا يمكن لأحد كبحه. فهن يقصدن هنا استخدام ميزة المقارنة بناء على النوع الاجتماعى، أو الإفلات من عقوبة الأمهات، ومن ثم فإنهن يحصن أنفسهن باعتبارهن أمهات وربات بيوت من الهجوم العنيف المضاد. وفى حين يتم قهر احتجاجات الشباب والرجال، فإن مكانة النساء بوصفهن أمهات تمنحهن حماية خاصة. وتحاول زوجات ضحايا الحرب أن تجمع هذه "الحصانة الأمومية" مع رأسمالهن السياسى بوصفهن أسر شهداء، وذلك لشن حملات ناجحة ضد التفسيرات الأبوية للشريعة التى تقر بأن يرعى الأجداد من الذكور الأبناء الأيتام.

ومن ثم فإن الاحتجاج العام الذى يكون من هذا النوع يشكل جانباً غير ذى أهمية من الأنشطة العامة للمرأة. فجلّ النساء، بغض النظر عن الجماعات النسائية النشطة سياسياً، نادراً ما ينظمن مطالب مشتركة عن حقوق المرأة والمساواة الجندرية؛ فأقصى ما يقمن به هو أن يفعلن ذلك بشكل فردى إذا ما واجهن عقبات قانونية ومؤسسية. وبالنسبة للغالبية العظمى منهن، فإنهن يعبرن عن هذه المطالب على نحو مباشر وبطرائقهن الخاصة فى المجالات التى يمكن أن يصلن إليها: فى المؤسسات التعليمية، وأماكن العمل، ومراكز الرياضة أو المحاكم. ولذلك فلم نعرف لهن، على الأقل حتى بداية سنة ٢٠٠٠م، حركة اجتماعية تقليدية ترتبط بتنظيم قوى، وتنظم على نحو استراتيجى، الفعل الجمعى غير التقليدى الذى يقوم على رفع الالفتات وتنظيم المسيرات. على العكس من ذلك فقد مثلت النشاطية السياسية للمرأة الإيرانية حركة بنتيجتها **movement by consequence** ، أو قل "لا حركة" **"non movement"** - بمعنى أنها مساعٍ جمعية متفرقة، تتجسد فى الممارسات الحياتية للحياة اليومية، ولكنها تؤدي إلى إحداث تأثيرات تقدمية تتجاوز مقصدها المباشر. وتعمل هذه اللا حركة عبر العملية الإضافية والهيكلية لصناعة المطالب - وهى أشبه بعملية "الزحف الهادئ"، وإن كانت ترتبط بوشائج صلة متعلقة بالوجود العلنى للمرأة على نحو مستمر. وفى مثل هذا الزحف الهيكلى، فإن كل مطلب يبرر مطلباً آخرًا، عاملاً بذلك على خلق سلسلة من الفرص ل طرح مزيد من المطالب، التى تؤدي فى النهاية إلى مزيد من المساواة الجندرية والاستحقاقات الفردية. ومن هنا فإن القوة المؤثرة لنشاطية المرأة تكمن أولاً فى أنها تبني على الممارسات العادية التى لا

تخضع للقهر فى الحياة اليومية، وثانياً فى أنها تستفيد من عملية الزحف المستمر على قاعدة القوة للأبوية^(٧٦).

وفى مقابل التحيز الجندرى الإسلاموى، فإن مجرد الوجود العلنى للمرأة يعد إنجازاً فى حد ذاته، وإن كان يعمل أيضاً بوصفه نقطة انطلاق للمرأة لكى تتجرأ على السلطة الأبوية أو تتفاوض معها. لقد انخرطت المرأة فى الجهود الحربية وفى العمل التطوعى، كما إنها سعت إلى الحصول على فرص عمل بأجر؛ وناضلت من أجل الحصول على التعليم وممارسة الرياضة، فتجرى، وتتسابق بالدراجات وتشارك فى البطولات العالمية؛ كما عملت المرأة فى المهن المتخصصة، وفى كتابة الرواية، وفى صناعة السينما، وفى قيادة الحافلات وسيارات الأجرة، كما تسابقت على الوظائف العامة العليا. وتؤسس هذه الأدوار العامة للظروف الاجتماعية والقانونية التى يجب مواجهتها - فالقوانين والعادات الجامدة القائمة يجب أن تتغير لكى تتلاءم مع متطلبات المرأة التى تتفاعل فى الميدان العام داخل النظام الأبوى القائم. فالتعليم الجامعى، على سبيل المثال، يتطلب من الفتيات الصغيرات العيش بعيداً عن أسرهن، وهو شىء يمكن أن يكون غير ملائم فى ظروف معينة. لقد أثار نشاط المرأة العام قضية حجاب المرأة (خاصة فيما يتصل بملاءمة الحجاب لطبيعة عمل المرأة)، وقضية اختلاطهن بالرجال، والتوترات الجنسية^(٧٧)، وقضية المساواة مع الرجال فى المجتمع. ومن الأسئلة المثارة فى هذا الصدد، لماذا لا تُنتخب المرأة رئيسة (للجمهورية)، أو قائداً أعلى؟ وإذا ما كانت المرأة يمكن أن تعمل فى الوظائف العليا، فهل

تحتاج إذاً إلى الحصول على إذن زوجها لحضور مؤتمر فى الخارج؟ إن حضور المرأة العلنى سوف يعمل بالإضافة إلى ذلك على تحدى التفوق الذكورى فى قوانين الأحوال الشخصية، وذلك لتحويل المرأة بالمطالبة بحقوق متساوية فى الطلاق والوراثة وحقوق الدم (الدية) ورعاية الطفل. وعندما تلتحق أعداد أكبر من النساء مقارنة بالرجال بالجامعات ويتخرج منها بأعداد أكبر أيضاً، فمن المتوقع إذاً (وإن كان غير لازم) أن تشغل النساء مواقع تشرف فيها على الرجال الذين يجب عليهم أن يقبلوا بسلطة المرأة ويتقبلوها. وقد أدت هذه العمليات إلى المساهمة فى طرح قضية علاقات القوة الجندرية فى العلن وداخل الأسرة على حد سواء^(٧٨).

فالفاعلون المنفردون يصرون، فى اتصالاتهم اليومية، على مطالبهم، ليس عبر أفعال مدبرة، ولكن مسالك منطقية وطبيعية للتعبير عن الفردية وعن الفرص الأفضل لحياتهم. فالنساء لا يشاركن فى سباق السيارات أو تسلق الجبال لأنهن يردن أن يتحدين الاتجاهات الأبوية أو الدولة الدينية؛ ولكنهن يفعلن ذلك لأنهن يجدن فى هذه الأنشطة ما يؤكد ذواتهن حتى فى سياق الجمهورية الإسلامية التى يبدو أنهم يعارضونها. والنقطة المهمة هنا هى أنه بالرغم من وجود كثير من الكوابح والضغوط، فإن المرأة تستسلم، ولكنها تستمر فى تحقيق هذه المصالح التى تتحول فيما بعد إلى سلسلة من النتائج القانونية والمعيارية. فهى تجبر السلطة الأبوية والسياسية على الاعتراف بدور المرأة فى المجتمع، ومن ثم بحقوقها. وباختصار فإن ما يميز النشاطية السياسية للمرأة الإيرانية ليس الاحتجاج الجمعى، ولكن الحضور

الجمعى. فاللحركة عند المرأة تستقي قوتها لا من التهديد الذى يتسم بالمفاجأة وعدم اليقين - كما فى حالة الممارسات السياسية الجدالية؛ على العكس من ذلك فإنه يعتمد على قوة الحضور - وأعنى بها القدرة على تأكيد الإرادة الجمعية على الرغم من كل المنغصات، عن طريق تحدى الكوابح، واستخدام ما هو متاح، واكتشاف فضاءات جديدة للحرية لكى يُسمع الفرد ويرى ويُحس بوجوده. وفى مثل هذه اللحركة فإن المرأة لا تتخذ فى الغالب إجراءات غير مألوفة لإجبار السلطات على تقديم تنازلات؛ فالممارسات اليومية العادية (الدراسة والعمل والرياضة، والمبادأة بالطلاق، أو التنافس على المناصب العامة) هى المكاسب الفعلية التى تتحقق. وليس فقط هذا الطابع العادى هو الذى يجعل الحركة تستمر دون مقاومة من السلطات، ولكن الحركة ذاتها تمنح المرأة الفرصة لتكسب أرضاً دون أن تشعر المجتمع بالخطر.

أما أولئك الذين يعارضون الحركة النسوية فإنهم لا يدركون "الخطر"، بالرغم من أنهم لا يفعلون إلا النزر اليسير لإيقاف زخم الحركة. فالحقيقة أنه "خطر" "الزحف المستمر" الذى أنذر رجال الدين المحافظين، الذين كانوا منذ خمس وثلاثين عاماً يعارضون الشاه الذى منح النساء حقاً فى الانتخابات المحلية. "فحقوق التصويت للمرأة، بالإضافة إلى همومها الخاصة، سوف يؤدى إلى مشاركتها فى الانتخابات البرلمانية؛ وسوف يؤدى ذلك بالتالى إلى مساواتها بالرجل فى الطلاق وفى اعتلاء منصة القضاء... وغير ذلك، ومما لاشك فيه أن هذه الممارسات سوف تقف ضد مبادئنا الدينية"^(٧٩).

إن لا حركية النساء لا يمكن أن تعمل كلياً على مستوى الممارسة فقط، بل إنها يجب أن تتحرك إلى النضالات الفكرية والأيدولوجية. فالممارسات المستمرة للمرأة يجب أن تغلف بجدل فكري واعي، وحملة خطابية واعية. فالناشطات من النساء يجب أن يتناولن التناقضات القانونية والفقهية التي كشفت عنها ممارساتهم الفعلية. ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الناشطات النسويات ترتيبات قانونية وفقهية ونظرية دقيقة لانتهاز الفرصة التي أتاحتها لهن وجودهن العلني. وقد لعبت المنشورات المتخصصة والمناصرين، الذين وقفوا إلى جانب المرأة في المجلس، دوراً محورياً في هذه الحملات الخطابية، وهي الحملات التي اعتمدت بشكل أساسي على تفسيرات قانونية وفقهية بديلة.

ولكن السؤال الذي يُطرح هنا كيف يمكن للمرأة أن تظهر في العلن على الرغم من الرقابة؟ إن سعى المرأة نحو الحضور العام يأخذ قوة دفع من تذكر مكانتها قبل الثورة، والحاجة الاقتصادية إليها، وعولمة نضالات النساء. ولكن العامل الحاسم هنا هو الفرصة الخطابية التي ولدتها نضالات النساء أنفسهن. فمشاركة النساء المكثفة في ثورة ١٩٧٩ قد أجبرت كثيراً من رجال الدين، خاصة آية الله الخميني أن يعترف علانية بالفعل السياسي والاجتماعي الحر للنساء. فقد أسست المرأة قوتها العلنية/ العامة على النداء الذي وجهه الخميني للناخبات في أول استفتاء على الجمهورية الإسلامية. "فالمرأة قد فعلت للحركة الثورية أكثر مما فعل الرجل؛ فمشاركتهن تفوقت على مشاركة الرجال بمقدار الضعف". هكذا تحدث الخميني^(٨٠) واستمر يقول: "إن بقاء

المرأة حبيسة المنزل هي فكرة زائفة يلصقها البعض بالإسلام. ففي أيام الإسلام الأولى كانت المرأة تعمل بنشاط في الجيوش وعلى جبهات القتال^(٨١). ولقد استخدمت الناشطات النسويات فيما بعد عبارات الخميني لتتحدي بها رجال الدين المحافظين، الذي أرادوا أن يعودوا بالنساء إلى المجال الخاص في المنزل. وفي النهاية ارتبط الحضور المستمر للمرأة في العلن وقوة هذا الحضور، ارتبط بتحدى كثير من الأبنية الأبوية للدولة الإسلامية وللعلاقات الجندرية، وإذ يفعل ذلك فإنهن يخلقن لأنفسهن هوية جديدة مستقلة. ولقد أطر ذلك لمطالب المرأة بالمساواة وتمرداها على الكثير من "الأدوار التقليدية"^(٨٢).

ولا يعنى الحديث عن مثل هذه اللاحركات، أقصد الفعل الجمعي والفاعلين غير الجمعيين، على هذا النحو التقليل من أهمية الحركات الاجتماعية المنظمة والمكثفة بذاتها للمرأة؛ كما لا يعنى في نفس الوقت التقليل من استراتيجية اللاحركات بالمقارنة بالحركات الاجتماعية التقليدية. إن ما أعنيه، على العكس من ذلك هو أن ألقى الضوء على نمط العمل لحراك من نوع خاص يحدث في وجود كوابح اجتماعية وسياسية. وعلى أية حال، فإن اللاحركات يمكن أن تتطور إلى تحديد جمعي جدالي في الأوقات الملائمة؛ وغالبًا ما حاولت الناشطات السياسيات الإيرانيات استخدام هذه الاستراتيجية لتنظيم احتجاجات اجتماعية، ومسيرات، وأكثر من هذا حملة جمع مليون توقيع، والواقع إن اللاحركة المرتبطة بالمرأة الإيرانية بدت في منتصف العقد الأول من هذا القرن في التطور إلى حركة ناشئة، وحدث ذلك

عندما اندفعت الناشطات السياسيات إلى مزيد من تأمل الذات ومزيد من التشبيك والتنظيم، وتوسيعا في الحراك المقصود. إن هذه الحركة قد لعبت دورا ملحوظا في تحريك النتائج التي حققتها النساء في الانتخابات الرئاسية في يونية ٢٠٠٩، وفي ما تلى ذلك من احتجاجات في الشارع، تلك الاحتجاجات التي ارتبطت بالحركة الخضراء في إيران للمطالبة بالحقوق المدنية والسياسية. إن هذه الاتجاهات، أقصد محاولات النساء نحو تنظيم العمل، والتفكير فيه، والمناقشة، والتأطير الفكري للنشاط السياسي، نقول إن هذه الاتجاهات تميزها عن الاحركات التي ترتبط بفقراء الحضر أو الشباب المتعولم. ولذلك ففي الوقت الذي تواجه فيه هذه الحركات الاجتماعية المنظمة والمكتفية بذاتها قهر الدولة، فإن الاحركات - أقصد المم ساعي الجمعية المنقرقة والمرنة والمعتمدة على عملية الزحف - فإنها تبقى اختياراً حرجاً.

الفصل السادس(*)

استعادة الشبابية

يبدو أن هناك قدراً كبيراً من التحذير والتوقع حول الوزن السياسي للشباب المسلم في الشرق الأوسط. فبينما يعبر كثيرون عن حالة من قلق حول ما يبدو من رغبة الشباب في الوطن العربي للانخراط بوصفهم جنوداً في حركة الإسلام السياسي، فإن هناك آخرين يتوقعون أن يقوم الشباب (كما هو الحال في إيران والمملكة العربية السعودية) بدفع عملية التحول الديمقراطي في المنطقة^(*). ومن هنا فإنه يفترض أن يعمل الشباب فاعلين سياسيين ومحركين للتحول الاجتماعي سواء بالانتصار للنزعة الإسلامية أو ضدها. حقيقة أن التاريخ الحديث للمنطقة يشهد على الحراك السياسي للشباب، حيث انخرطت أعداد من الشباب المسلم في الحركات الإسلامية الثورية، من المملكة السعودية إلى مصر إلى المغرب، أو أنهم تحدوا السلطة الأخلاقية والسياسية للنظم الديكتاتورية في المنطقة، كما هو الحال في الجمهورية الإسلامية في إيران. فماذا عسى أن تتبئنا به هذه الأحداث وتلك النشاطات

(*) تم تبني هذا الفصل من:

Asef Bayat, *Making Islam Democratic: social movement and the post-Islamic Turn* (Palo Alto, Calif: Stanford University Press, 2007), pp.59-65, 161-64.

حول الممارسات السياسية للشباب بشكل عام "والحركات الشبابية" بوجه خاص؟ هل تشير إلى الدور الإصلاحى الضرورى للشباب؟ وهل الحركات الشبابية لها طابع ثورى أم إنها تعمل فى توجيهها نحو التحول الديمقراطى؟ وكيف تساعدنا "نظرية الحركة الاجتماعية" على فهم طبيعة الممارسة السياسية للشباب بشكل عام والشباب المسلم فى الشرق الأوسط على نحو خاص؟

فى الوقت الذى ازدهرت فى السنوات الأخيرة الموضوعات المتعلقة بدراسات الشباب مثل موضوعات مرض الإيدز، والاستبعاد، والعنف، والراديكالية الدينية، نجد أن "الشباب" كمقولة تحليلية لا تظهر فى هذه الموضوعات إلا صدفة. فإن كثيرًا من الدراسات حول "الراديكالية الدينية للشباب" على سبيل المثال، تدور بشكل أساسى حول الراديكالية الدينية، بينما يظهر الاهتمام بالشباب على نحو عابر فقط. ويختلف هذا المنحى عن نظيره الذى يتخذ من "الشباب" نقطة انطلاق، كمقولة محورية، للكشف عن النزعة الراديكالية الدينية. ومن الناحية الأخرى فإن الشباب بوصفهم مقولة اجتماعية كان غائبًا على نحو واضح من المناقشات الدائرة حول الحركات الاجتماعية. وبشكل عام فإن المحاولات الأكاديمية لتقديم تصور مفهوى حول المعانى والأشكال التى تتخذها الحركات الشبابية، هذه المحاولات تظل نادرة وعلى أحسن تقدير فإنه يمكن الافتراض أن هذه الأدوات التصورية مثل الأيديولوجية، والتنظيم، والحراك، والتأثير وما شابه يمكن أن تكون كافية لبحث الشباب بوصفه كيانا جمعيا. وبالتالي فإن أشكال الحركة السياسية

للشباب، خاصة تلك التي لا تدخل في إطار الحركات الاجتماعية الكلاسيكية، تدخل في مجال الاهتمام وينظر إليها من خلال منظورات "المشكلات الاجتماعية" أو الثقافات الفرعية. وفي الوقت الذي تتحدث فيه الدراسات التاريخية والتفسيرات الصحفية عن مثل هذه التجمعات التي تسمى بالحركات الشبابية (والتي تشير على سبيل المثال إلى الاحتجاجات السياسية في حقبة الستينيات أو الثقافات الفرعية لجماعة الهيبيز أو البانكس)، فإنها اعتمدت على مسلمة قبلية مفادها أن الحركات الشبابية هي تلك الحركات التي يلعب فيها صغار السن دورا مركزيا. ومن هنا فقد تم النظر إلى الحركة السياسية للطلاب، والحراك السياسي المرتبط بمعارضة الحرب، والميول الثقافية المضادة في حقبة الستينيات في أوروبا والولايات المتحدة أو الأجنحة الشبابية لبعض الأحزاب السياسية والحركات السياسية مثل الشباب الشيوعيين، تم النظر إلى كل هذه الحركات على أنها تشكل صوراً مختلفة من حركات الشباب^(٢). وأحسب أن المدخل الذي أتينا هنا يختلف عن كل هذا.

وأود هنا أن أفترض أن مناقشة حول خبرة الشباب في الشرق الأوسط الإسلامي، حيث تفرض السلطة الأخلاقية والسياسية درجة عالية من الضبط الاجتماعي على الصغار، يمكن أن تقدم رأياً ذا قيمة في البلورة المفهومية (التصورية) لحركات الشباب. وأفترض هنا أن بإمكاننا أن نشيد مفهوماً "للشباب" كمقولة تحليلية مفيدة يمكن أن تفتح الطريق لفهم معنى الحركة الشبابية، وذلك عبر مقارنة صور النشاطية السياسية للشباب في الشرق الأوسط الإسلامي. وأفترض (أيضاً) أن بإمكاننا، عوضاً عن تعريف

الحركات الشبابية فى ضوء مركزية صغار السن، أن نعرف الحركات الشبابية على أنها ترتبط بمطالب الشباب وباستعادة الشبابية. يشير مفهوم "الشبابية" هنا إلى وسط معيشى فكرى (هابيتوس *habitus*) أو استعدادات سلوكية ومعرفية ترتبط بحقيقة كون الفرد "صغيراً" - بمعنى الوجود فى موقع اجتماعى متميز بين الطفولة والبلوغ، حيث يكون الصغير فى موقف مستقل نسبياً فلا هو يعتمد (على الكبار كلية) ولا هو مستقل كلية، ويكون متحرراً من المسؤولية عن الآخرين. وفى ضوء هذا الفهم فإن الفعل السياسى النشط المرتبط بالحركات الشبابية، جنبا إلى جنب مع إمكانياتها فى المساهمة فى عملية التحول الديمقراطى، يعتمد على قدرة الأطراف الأخرى، السلطات السياسية والأخلاقية، على احتواء المطالب الشبابية والتكيف معها. وإذا لم يحدث ذلك فإن الشباب سوف يظل محافظاً كأى جماعة اجتماعية أخرى. ولذلك فإنه فى ضوء انتشار النظم ذات التوجهات الدينية فى الشرق الأوسط، التى لا تستطيع أيديولوجياتها أن تستوعب الإطار الفكرى المعيشى للشباب، فإن الحركات الشبابية تمتلك قوة هائلة على المساهمة فى التحول وفى نمو الديمقراطية.

الشبابية والشباب والحركات الشبابية

لا تعد فكرة الشباب بوصفها طبقة ثورية فكرية جديدة. فقد اقتنع كثير من المراقبين، من خلال الحراك الواسع المدى للشباب من أوروبا والولايات المتحدة خلال الازدهار الرأسمالى فى حقبة الستينيات، اقتنعوا بأن الشباب

(النشطاء فى الجامعات، والحركات المناهضة للحرب، ومن يقومون بإنتاج أساليب حياة بديلة) يشكلون القوة الثورية للتحوّل الاجتماعى فى المجتمعات الغربية. فقد نظر كل من هربرت ماركيز فى الولايات المتحدة وأندريه جوزز Andre Gorz فى فرنسا إلى الشباب على أنهم احتلوا موقع البروليتاريا بوصفها فاعلا رئيسيا فى التغيير الاجتماعى^(٣). وفى هذا الصدد فقد تم المساواة بين حركات الشباب والحركات الطلابية، أو بين فصائل من هذه الحركات وبين الفصائل السياسية الحزبية أو المنتمية إلى حركة^(٤). ومن ثم فقد تم وُصف الفصيل الشبابى فى الحزب النازى فى ألمانيا بوصفه حركة شبابية، وبالمثل فقد تم وصف التنظيم الشبابى لحزب البعث العراقى على أنه حركة شبابية فى العراق^(٥).

وإننى أفترض هنا أن الحركة الشبابية ليست كالحركة السياسية النشطة للطلاب كما أنها ليست لاحقة للحركات السياسية؛ ولذلك فإنها لا تكون بالضرورة فاعلاً ثورياً. فأولاً نجد أن الحركات لا تُعرف ببساطة بهوية الفاعلين فيها (هذا على الرغم من أن هذا العامل يؤثر تأثيراً كبيراً على طابع الحركة) ولكنها تعرف من خلال طبيعة المطالب والتعبير عن صور المعاناة. وعلى الرغم من أن الواقع يدل على أن الطلاب هم من صغار السن، وأن صغار السن يكونون فى الغالب طلاباً، فإنهما فئتان مختلفتان. "الحركات الطلابية" تجسد النضالات الجمعية لمجموع الطلاب وذلك للدفاع عن "حقوق الطلاب" أو توسيعها - مثل التعليم اللائق، أو الامتحانات العادلة، أو المصروفات الدراسية المعقولة، أو تحقيق إدارة تعليمية مسئولة^(٦). ومن

الناحية الأخرى فإن النشاطية السياسية لصغار السن فى التنظيمات السياسية لا تجعلهم بالضرورة فاعلين فى الحركات الشبابية. على العكس من ذلك فإنها تؤثر على تدعيم الشباب لتوجه سياسى محدد، والتحرك السياسى تجاهه (مثل الديمقراطية، أو البعثية، أو الفاشية). حقيقة أن بعض اهتمامات الشباب يمكن أن يعبر عنها وأن تختلط ببعض النزعات السياسية، كما هو الحال فى النزعة الفاشية فى ألمانيا، والتي تعبر عن بعض جوانب الحركة الشبابية الألمانية، أو كما هو الحال فى النزعة الدينية للمسلمين فى فرنسا، والتي تعكس جزئياً حالة من فردانية سلوك الفتيات المسلمات (من خلال وضع غطاء على الرأس). ومع ذلك، فإن هذه الإمكانية لا يجب أن تخط بالموقف الذى يؤيد فيه صغار السن تنظيمياً بعينه أو حركة بعينها.

ولكن هل يعد النموذج المثالى السياسى للصغار هو نموذج ثورى بالضرورة؟ ليس الأمر كذلك على الإطلاق. فالمحقق أن النزعة السياسية المحافظة لكثير من صغار السن فى الغرب فيما بعد الستينيات، والتي دفعت هربرت ماركيز إلى التراجع عن موقفه الأول، نقول إن هذه النزعة قد حطمت خرافة أن الشباب يشكلون طبقة ثورية. إن الإمكانية السياسية والقدرة التحويلية للحركات الشبابية تتصف بالنسبية، بالمقارنة بدرجة الضبط الاجتماعى التى تفرض عليها من قبل المعارضين لها. وعلى سبيل المثال، فإن نظاماً سياسياً، مثل ذلك الذى يوجد حالياً فى إيران أو المملكة العربية السعودية، والذى يجعل أحد مهامه الأساسية التدقيق فى السلوك الفردى وأسلوب الحياة الفردية، مثل هذا النظام من المحتمل أن يقف فى وجه

الاعتراض الشبابى. ومن ثم فالحركات الشبابية لا تفرض سوى تحدٍ بسيط للنظم التسلطية، إلا إذا اصطبغ سلوكها بالصبغة السياسية. فالحركة الشبابية هى فى الأساس حركة تجسد المطالب الشبابية، ولهذا فإنها تجسد التحدى الجمعى الذى يهدف إلى الدفاع عن الوسط المعيشى الفكرى الشبابى (الهائيتوس الشبابى)، والذى أقصد به سلسلة الاستعدادات وأساليب الحياة والمشاعر، والتعبير عن الذات (بمعنى مزيد من الميل نحو التجريب والمخاطرة والمثالية والاستقلالية والحراك والتغيير) والتي ترتبط بالحقيقة السوسولوجية "كون الفرد صغيراً". إن الوقوف فى وجه هذا الهائيتوس الشبابى ومحاصرته، يحتمل أن يولد معارضة جمعية.

ولكن وكما تقدم لنا خبرة المملكة العربية السعودية اليوم، فإن وجود الشباب الذى يخضع لتنظيم أخلاقى وسياسى لا يمنع من تكوين حركة شبابية، لأن الشباب الصغير (بوصفهم فئة عمرية)، غير قادر على تكوين تحدٍ جمعى للسلطة الأخلاقية والسياسية دون التحول أولاً إلى الشباب بوصفهم فئة اجتماعية، بمعنى التحول إلى فاعلين اجتماعيين. إننى عندما نشأت فى قرية صغيرة فى وسط إيران أثناء حقبة الستينيات، كان لى بطبيعة الحال حينئذ، أصدقاء وجماعات رفاق، تكلمت معهم ولعبت وتعاونت وتشاجرت. ومع ذلك فعند هذه السن فإننا لم نكن شباباً بالمعنى الحرفى للكلمة؛ لقد كنا مجرد أشخاص صغار، فقط أعضاء فى جماعة عمرية متشابهة. فى القرية لم يكن لمعظم صغار السن سوى فرص قليلة لممارسة "الشبابية"، فهم يتحركون بسرعة من مرحلة الطفولة، والتي هى مرحلة

الاعتماد على الآخرين والقابلية للتعرض للخطر، إلى مرحلة الرشد، والتي هي عالم العمل، والوالدية والمسئولية. كما إن هناك كثيرا من الصغار لا يذهبون إلى المدرسة مطلقا. ولم يكن هناك سوى النزر اليسير من "الاستقلال النسبي"، خاصة بالنسبة للصغار من الفتيات، اللاتي ينتقلن بسرعة من مسئولية الأب إلى مسئولية الزوج ويدربن على أداء أدوارهن بوصفهن زوجات لفترة طويلة قبل سن البلوغ (إن استثناء الذكور من هذه المسئولية يدل على الطريقة التي يتدخل بها الجندر في عملية تكوين الشباب).

وهذا هو ما قصده برديو جزئيا عندما ذهب إلى أن الشباب ليس إلا مجرد "كلمة"، ذاهبا إلى أن الحديث عن الشباب بوصفهم وحدة اجتماعية هو في حد ذاته استغلال للصغار^(٧). فكيف لنا أن نتصور الشباب فئة مستقلة، مادام الصغار الذين ينحدرون من طبقات مختلفة (أغنياء وفقراء) لا يشتركون إلا في النزر اليسير؟ ويجب أن أضيف هنا أن الفروق في عوالم الحياة بين الذكور والإناث من صغار السن كان أمرا ملحوظا. ومع ذلك فإن رأى برديو ينطبق فقط على الموقف قبل المدرسى، حيث يخبر الشباب عوالم اجتماعية مختلفة. ولكن وكما اعترف هو نفسه، فإن المدارس التي يدخلها أعداد كبيرة في العصور الحديثة قد غيرت كل هذا. فقد أنتجت "شبابية" على المستوى الوطنى والعالمى.

ومن ثم فإن الشباب بوصفهم فئة اجتماعية، أى بوصفهم فاعلين جمعيين، تعتبر ظاهرة حديثة، وهى بحق ظاهرة حضرية. ففي المدن الحديثة يتحول "الصغار" إلى "شباب"، عن طريق تطوير وعى خاص حول كونهم صغارا،

وحول شبابيتهم. ويعمل نمط التمدرس، المنتشر فى المناطق الحضرية، بوصفه عاملاً أساسياً فى إنتاج فترة الشباب وفى تطويل هذه الفترة، فيها تكتسب المكانة، وتشكل التوقعات، والوعى النقدى. إن المدن، باعتبارها بوتقة للتنوع والإبداع والإيهام، توفر فرصاً للشبيبة لاستكشاف نماذج بديلة للدور والاختيارات، كما أنها تفتح الآفاق للتعبير عن الفردية. إن وسائل الاتصال الجماهيرى والفضاءات الحضرية والحدائق العامة، ومراكز الشباب، والمحلات التجارية الكبيرة، والتعقيدات الثقافية، ونواصى الشارع المحلية، تقدم مجالات لتشكيل الهويات الجمعية والتعبير عنها. وهنا يمكن للجماهير المتفرقة من الأفراد الصغار أن يشتركوا فى خصائص عامة للتعبير عن مظاهر القلق المشتركة، وطلب الحرية الفردية، وبناء هويات مخالفة وتأكيدها. إن الأفراد يمكن أن يبنوا هويات ويرتبطون بها عبر هذه الروابط والشبكات المقصودة كالمدراس، والنواصى، وجماعات الرفاق، والمجلات الشبابة. ومع ذلك فإن الهويات تتشكل بالأساس عبر "الشبكات السلبية"، وأعنى بها صور التواصل التلقائية وغير المقصودة بين الأفراد المتفرقين، والتي يتم إقامتها من خلال الإدراك الضمنى (الكامن) لمظاهر التشابه، والتي يتم التعبير عنها من خلال الظهور فى الفضاء العام، أو بشكل غير مباشر من خلال وسائل الاتصال^(أ). ويدرك صغار السن، بوصفهم فاعلين فى الفضاء العام، هويتهم المشتركة من خلال مشاهدة (رؤية) الرموز الجمعية المستخدمة (القمصان والسرراويل وأساليب قص الشعر)، وأنماط الأنشطة (حضور احتفالات موسيقية، والتردد على محلات بيع المصنفات الموسيقية، والتسوق فى المحلات التجارية الكبيرة)، والأماكن (الاستاد ومضامير الجرا

والنواصي). وعندما يطور الصغار وعيًا خاصًا بأنفسهم باعتبارهم شبابًا وبيدأون في الدفاع عن وسطهم الشبابي ونشره، فإن شبابيتهم بوصفها موضحة جمعية، أو قل حركتهم الشبابية، تبدأ في التشكل. فعندما يحاصر القهر السياسى النشاطية المنظمة، فإن الشباب يمكن أن يشكلوا لائحة.

وعلى عكس الحركات الطلابية، والتي تحتاج إلى درجة معقولة من التنظيم وبناء الاستراتيجية، فإن "اللاحركات" الشبابية يمكن أن تحدث تغييرًا لمجرد وجودها في العلن. إن صغار السن يمكن، من خلال انشغالهم المركزى "بالإنتاج الثقافى" أو أساليب الحياة، يمكن أن يبتدعوا معايير اجتماعية جديدة وممارسات دينية، وشفرات ثقافية، وقيم، وذلك دون الحاجة إلى تنظيم له قواعده البنائية، ودون الحاجة إلى قيادة وأيديولوجيات. ويحدث ذلك لأن اللاحركات الشبابية لا تتسم بما يفعله صغار السن (التشبيك والتنظيم وتوزيع الموارد والحراك) بقدر ما تتسم بما يكون عليه صغار السن (فى أساليب السلوك والمظاهر الخارجية وطرائق الكلام والمشى فى الفضاءات الخاصة والعامة). وتتأسس هوية اللاحركية الشبابية لا على الفعل الجمعي كما هو الحال فى الوجود الجمعي؛ كما أن أشكال التعبير لا تأخذ شكل الاحتجاج الجمعي بقدر ما تأخذ شكل الحضور الجمعي. إن قوة الشباب المسلم فى الشرق الأوسط تكمن فى قدرة الفاعلين المتفرقين على تحدى السلطات السياسية والأخلاقية من خلال المثابرة على مجرد الحضور البديل. وبالرغم من أن اللاحركات الشبابية تهتم بحكم تعريفها بالمطالب الشبابية، فإنها تستطيع، وهى بالفعل كذلك، أن تشكل إنذارا بحدوث التغيير الاجتماعى

والتحول الديمقراطي تحت هذه النظم ذات التوجهات المذهبية التى تضيق أيديولوجياتها إلى الحد الذى لا تستطيع من خلاله أن تستوعب المطالب الشبابية للشباب المسلم.

فى إيران، حيث تلتقى السلطة الأخلاقية مع السلطة السياسية فإن الضبط الاجتماعى الوحشى قد أدى إلى ظهور هوية شبابية متميزة، وشكل من أشكال التحدي الجمعي المميز أيضا. فقد أصبح صغار السن جزءاً مركزياً من حركة الإصلاح ما بعد الإسلاموية، تلك التى لا تألوا جهداً فى تحريك الشباب وتعبئته. إن تأكيد الطموحات الشبابية والدفاع عن وسطهم المعيشى الفكرى (الهابيتوس) يشكل جزءاً لا يتجزأ من صراعهم مع السلطة الأخلاقية والسياسية. لقد شكل الشباب الإيرانى، الذى جعل الدولة هدفاً لنضاله، واحدة من أهم اللاحركات الشبابية فى العالم الإسلامى، فقد انصهر النضال من أجل استعادة الشبابية بالنضال من أجل تحقيق المثل الديمقراطية. وعلى العكس من ذلك فإن الشباب المصرى، الذى يعمل فى ظل كوابح "الثورة السلبية" فإنه يتبنى استراتيجية "التجديد المتكيف" **Accommodating innovation**، محاولاً أن يكيف مطالبه الشبابية مع المعايير السياسية والأخلاقية والاقتصادية القائمة. وفى إطار هذه العملية فإنهم أعادوا تعريف المؤسسات، والمعايير المسيطرة وجمعوا بين المساييرة والمغايرة، وهى تعتمد بشكل أكبر على أعراف دينية. ومع ذلك فإن هذه الثقافة الفرعية تتشكل داخل النظام القائم، وليس ضده أو خارجه. فالشباب المصرى ظل بعيداً عن كونه حركة، وبعيداً عن الانخراط فى النشاطية السياسية حتى أواخر عام ٢٠٠٠، وهو الوقت الذى بدأت فيه إتاحة الفرصة عبر الإنترنت لفتح مجال للحراك الجمعى.

"الجيل الثالث" فى إيران

لقد أدت النشاطية السياسية الكرنفالية لصغار السن فى الثورة الإسلامية^(٩)، بجانب الحرب مع العراق، وتأسيس المؤسسات الثورية الجديدة، كل ذلك قد أعطى هؤلاء الشبيبة دورًا جديدًا، وموقعًا متميزًا، مع تغير لصورتهم من "صغار السن مثيرى المشاكل"، إلى "أبطال وشهداء". تلك هى الصورة "الكرنفالية للشباب الذكور" الذين ينحدرون من أسر الطبقة الوسطى والطبقة الدنيا. وفى نفس الوقت فإن صغار السن قد تم النظر إليهم باعتبارهم معرضين للأفكار المفسدة، ومن ثم فإنهم فى حاجة إلى الحماية وإلى الضبط. ولذلك فإن النظام الإسلامى قد بدأ فى عام ١٩٨٠م برنامج "الثورة الثقافية" من أجل أسلمة الثقافة والمناهج التعليمية، ولإعادة إنتاج النموذج المثالى "للإنسان المسلم". لقد أغلقت الجامعات لمدة عامين، وتأسست روابط إسلامية فى المدارس، كما خضعت الأماكن العامة لرقابة البوليس المسئول عن الأخلاق - المدافع عن النظام.

ولقد عملت الحمى الثورية على استمرار هذا النظام من الرقابة على مدار عقد من الزمان، وساعد على ذلك الانشغال بالحرب وقمع المعارضة. فلقد كان الصغار من الشباب إما على جبهة القتال، وإما فارين إلى الخارج مفضلين الإهانة التى يتعرضون لها فى المنفى على "الاستشهاد البطولى" فى معركة "لا معنى لها". وبالرغم من أن المراهقين قد وجدوا فى المدارس مأوى لهم، وذلك فى الغالب من خلال تعمد الرسوب فى الامتحانات لتأجيل التخرج، فإنهم قد عاشوا فى حالة من القلق والكآبة والاكئاب^(١٠). فهناك

واحد من بين كل ثلاثة من تلاميذ المدرسة الثانوية يعاني من اضطراب سلوكي، وتعاني الإناث على وجه خاص من وطأة المشقة والخوف والاكئاب. وتكشف أبيات من الشعر، هي تأملات لفتاة تتحدث إلى ذاتها، تكشف عن الكتابة الداخلية وهي تشاهد التحلل التدريجي لشبابها قائلة:

لا يتعرف علىّ أبي ألبتة في الشارع .

وهو القائل "جميعكن ندابات".

نعم، نحن نتشح بالسواد من الرأس إلى القدم.

وأشعر بالخوف أحيانا عندما أفكر أن أبي لا يعرفني

وأنا في هذا السواد الذي لا لون له...

وعندما أنظر إلى المرأة،

لا أرى إلا عجوزا.

هل ما زلت نائمة؟

آه ... أشعر بالهرم والتعاسة.

لماذا يجب علىّ أن أكون مختلفة عنهن في سن العشرين؟

لقد أخذوا بهجتي حتى النخاع،

وأغلقوا عيني عن السعادة،

ومنعوني من أن أسير في طريقي...

آه... أشعر وكأنى امرأة عجوز...

كلا، أنا أريد أن أكون صغيرة،

أريد أن أحب،

أريد أن أرتدى ثوبًا أبيض، أن أبتهج وأمرح،

وأنطلق لتحقيق أحلامى...

ولكن عندما أنظر إلى المرأة.

أشعر أننى أتمزق وأهرم...^(١١)

وقد لاحظ بعض المسئولين هذا النوع من اليأس العميق فى حياة الصغار. لقد فشل القادة الإسلاميون الذين توقعوا داخل الصورة الذهنية التى كونوها بأنفسهم وبعدهائهم المذهبي للبهجة، فشلوا فى قراءة العقول والقلوب الداخلية لهذا القطاع المتنامى من السكان. لقد ظهرت الحقيقة المذهلة فقط فى سنوات ما بعد الحرب عندما لاحظ بعض المسئولين ما أطلقوا عليه "السلوك الغريب" بين صغار السن. ومع انتهاء الحرب وإعادة البناء فيما بعد الحرب، بدأ الشبيبة يعبرون عن ذواتهم بشكل فردى وجماعى. وحملت لنا وسائل الإعلام قصصا عن "السلوك غير البناء" للشباب الإيرانى. فقد تم ضبط بعض الأولاد وهم يتخفون فى زى النساء ويسيروا فى الشوارع فى جنوب المدينة. وارتدت الفتيات متشبهات بالرجال ملابس ذكورية حتى تهرب من مضايقات البوليس المراقب للأخلاق. ورفض بعض طلاب الجامعات أن يدرسوا المناهج الدينية^(١٢)، "كما شنت السلطات فى المدينة الإسلامية

الإيرانية المقدسة، حملة على موسيقى البوب، وتم القبض على عدد من الشباب بسبب الموسيقى عالية الصوت الصادرة من أجهزة سياراتهم^(١٣). وأشارت تقارير أخرى عن جماعات من الذكور الصغار الذين يرقصون في الشوارع المجاورة للاحتفالات التي يجلد فيها الناس أنفسهم في يوم الحزن العظيم، "يوم عاشوراء". ويقوم الشباب الصغير بالبحث عن اللهو عن طريق تصادم السيارات ببعضها، أو عن طريق لعب شكل من أشكال "عراك الديك": التسابق بالسيارات مع تقيد الزراعين بعيداً عن مقود السيارة ومحاولة القفز من على جرف^(١٤). كما انتشر تعاطي المخدرات بين طلاب المدارس، وانخفض متوسط السن للعاملات في مجال الدعارة من ٢٧ سنة إلى ٢٠ سنة، مما أدى إلى تضاعف هذا النوع من النشاط بحوالي ٦٣٥% في عام ١٩٩٨^(١٥).

وبجانب صور التمرد الفردي، فإن الشبيبة يستغلون أية فرصة لتأكيد ثقافة فرعية منفتحة وخفية، تتحدى السلطة السياسية والدينية؛ فالقيود الشديدة المفروضة على الموسيقى لم تردعهم عن سماعها. وعندما أقام عمدة طهران ذو النزعة الإصلاحية، غلام حسين خرباشي **Gholam Hussein Karbaschi** عددًا من المراكز الثقافية في جنوب طهران، شكل الشباب ٧٥% من أولئك الذين يملأون فصول دراسة الموسيقى الكلاسيكية وصلات العزف. كما ملأت الشوارع الرئيسية في المدن الكبيرة تسجيلات الكاسيت والفيديو للمطربين الإيرانيين في المنفى، كما وجدت شرائط الفيديو الموسيقية على غرار ما تبثه قناة MTV انتشاراً كبيراً. وطفق الشباب صغار السن في

تشغيل موسيقى عالية الصوت من سياراتهم المسرعة، وذلك لإغضاب ذوى النزعة الدينية المتطرفة، بينما كانت فرق موسيقى الروك والبوب تقم حفلاتها تحت جناح الظلام. ولم يستمتع المراهقون بالموسيقى فحسب، ولكنهم استمتعوا بثقافتهم الفرعية والموضة - السراويل الضيقة، واللهجة الإنجليزية باللكنة المحلية، والوشم - والتي تم اكتسابها عبر شرائط الفيديو المهربة^(١٦). واكتسبت موسيقى الراب والموسيقى النحاسية على وجه الخصوص انتشاراً واسع النطاق. وبحلول عام ١٩٩٩ أصبحت الثقافات الفرعية الموسيقية أكثر انتشاراً إلى الحد الذى أجبر فيه وزير الثقافة ذو النزعة الإصلاحية على الاعتراف بأول حفل "لموسيقى البوب" فى الجمهورية الإسلامية. ولقد هرب بعض المراهقين من منازلهم للالتحاق بفرق الروك، منجذبين نحو الشعور بالانتماء (إليها)، على الرغم من مطاردة البوليس الذى يراقب الأخلاق.

والحقيقة إن مشكلة المراهقين الهاربين من أسرهم أصبحت مشكلة اجتماعية رئيسية. ففي عام ٢٠٠٠ أشارت التقارير إلى أن طهران تعاني من أزمة حادة بسبب الفتيات اللائى يهربن من أسرهن ويصبحن ضحايا لشبكات الدعارة والاتجار بالبشر". وفى الفترة ما بين عام ١٩٩٧، ١٩٩٨ تضاعف عدد المراهقين الهاربين ثلاث مرات. وفى طهران وحدها قدر عدد الفتيات الهاربات من أسرهن فى عام ٢٠٠٠ بتسعمائة فتاة، وهو رقم قفز إلى ٤ آلاف فى عام ٢٠٠٢^(١٧)، وقد بلغ هذا الرقم على المستوى القومى ٦٠ ألف^(١٨). ويبدو أن السبب الرئيسى وراء ذلك هو تأكيد الفردانية - بمعنى الحرية فى اختيار شريك الحياة (٤٢%) والتحرر من رقابة الأسرة^(١٩).

ولقد قالت إحدى الفتيات التي تم القبض عليها بسبب الهروب من الأسرة :
"أنا أريد أن أغادر إيران"، وأضافت، "أنا لا أحب إيران على الإطلاق. فأنا
أشعر أنني في سجن هنا حتى وإن كنت أجلس في حديقة عامة".

وبالرغم من أن المواعدة العلنية كانت في مقدمة الأمور التي يعاقب
عليها القانون الأخلاقي الإسلامي، فالشباب اختلقوا من الأساليب ما يقاومون
به ذلك؛ فالأولاد والبنات من الطبقة الميسورة الحال يجرون اتصالات ليس
فقط في الحفلات الخاصة أو الاحتفالات الموسيقية الخفية، ولكنهم يجرون
هذه الاتصالات في الحدائق العامة ومجمعات التسوق الكبيرة والمطاعم، وهي
اتصالات يتم ترتيبها في الغالب من خلال الهواتف النقالة. وفي مثل هذه
"المواعده عن بعد" يجلس الذكور والإناث بعيدًا عن بعضهم ولكنهم يراقبون
بعضهم عن كثب ويتحاورون، ويعبرون عن عواطف الحب عبر أثير
الهواتف. ويسعى صغار الشباب من الجنسين، من أجل طلب الخصوصية
والظهور العلني الشرعي، يسعون إلى تأجير سيارات الأجرة يتجولون بها
عبر المدينة دون أن يعرفهم أحد، وهم يجلسون في المقاعد الخلفية من
السيارة لساعات طويلة يتبادلون فيها العواطف الرومانسية، ويشعرون
بالسعادة من الصحبة. ولقد أدى انتشار عيد الحب (يوم الفالانتين) بين
الشباب، أدى إلى تزايد علاقات "الحب الممنوعة"، بما فيها العلاقات الجنسية.
والواقع أن هناك شواهد متفرقة تشير إلى انتشار العلاقات الجنسية قبل
الزواج بين الشباب الإيراني المسلم، على الرغم من قسوة العقوبات
المفروضة على مثل هذه العلاقات. ولقد ادعى أحد الأكاديميين أن هناك

واحدة من بين كل ثلاث فتيات من غير المتزوجات، قد دخلن فى علاقة جنسية، وأن ٦٠% منهن من منطقة شمال طهران. ولقد بلغت عدد حالات مرضى الإيدز بين النساء غير المتزوجات حوالى ٩٠ حالة من بين ١٣٠ حالة أبلغت عنها المستشفيات^(٢٠). ولقد أخبر أحد الموظفين فى بلدية طهران فى أحد تقاريره أن: "هناك ١٠ أو ١٢ من حالات الإجهاض يتم العثور عليها فى صناديق القمامة شهرياً"^(٢١). وعلى الرغم من أنه لا يوجد لدينا معلومات رسمية عامة، فإن الباحثين والأطباء قد حذروا من ظاهرة الحمل غير المرغوب فيه. فالأطباء يتحدثون بشكل غير رسمى عن الحقيقة التى مفادها "أنه لا يمر أسبوع دون وجود حالتين أو ثلاث حالات من الفتيات اللاتى يأتين إلى العيادة بهدف إجراء عملية إجهاض"^(٢٢). وتشير التقارير إلى أن ٦٠% من المرضى من النساء اللاتى يطلبن الإجهاض هم من الفتيات الصغيرات غير المتزوجات^(٢٣). ولقد أشار مسئولو صندوق الأمم المتحدة للسكان فى طهران إلى أحد البحوث التى أجريت عن "أخلاقيات" (والتي تعنى العلاقات الجنسية) صغار السن، تم إخفاء نتائجه باعتبارها نتائج "مرعبة" إن لم تكن مدمرة^(٢٤). وفضلاً عن ذلك فمن الأمور الشائعة بكثرة بين الإناث صغيرات السن العناية بالمظهر والملابس والموضة، وإجراء عمليات التجميل.

فمن الواضح أن قضية العلاقات الجنسية بين الشباب الصغار قد فرضت على الدولة الإسلامية تحدياً كبيراً، مختبرة بذلك قدرة التوجه الإسلاموى على استيعاب الشباب الذين لديهم حساسيات خاصة تجاه هذه

القضية. ولقد تقدم الرئيس رافسنجاني في بداية التسعينيات بفكرة "الزواج المؤقت" كحل "إسلامي" لهذه الأزمة. ويعنى ذلك ضبط العلاقات الجنسية من خلال علاقة محددة قصيرة المدى (قد تستغرق ساعات قليلة) وأن يسمى ذلك "زواجاً". كما اقترح آية الله هيرى شيرازى فكرة "الصحة المشروعة" (دون الدخول فى علاقة جنسية) وهى علاقة منظمة مفتوحة يوافق عليها الوالدان والأقارب^(٢٥). ونادى آخرون بوثيقة تؤسس لشرعية مثل هذه العلاقات، أى العلاقات الزوجية المؤقتة التى لا يعيش فيها الزوجان سوياً^(٢٦). وفى عام ٢٠٠٠م قدم الإسلاميون المحافظون فكرة بيت العاطفة حيث يذهب إلى هذا البيت الراغبون فى ممارسة العلاقات الجنسية من خلال إقامة "زواج مؤقت" لكى يصفوا "الشرعية" على علاقاتهم الجنسية مع الغوانى.

ولقد عملت الممارسات السياسية الثقافية المشبعة باليأس والمنتشرة بين صغار السن، عملت على تحطيم الصورة الذهنية الإسلامية حول هؤلاء الشباب بوصفهم أفرادا لديهم قدرة على التضحية الذاتية وأنهم يكرسون أنفسهم للشهادة أو للقواعد الأخلاقية. لقد قلب صغار السن عملية إنتاج "الشباب المسلم" عن طريق تحدى السلطة السياسية والأخلاقية للنظام. لقد كان التعبير عن الفلق من تزايد ظاهرة الحجاب غير الصحيح (ارتداء الحجاب على نحو غير صحيح تماماً) من الفتيات فى المدارس والجامعات، أحد العوامل التى أثارَت المسئولين فى الدولة. وقد كان لسان حالهم يقول: "نحن نواجه مأزقا ثقافيا خطيرا. فما العمل إذن؟"^(٢٧). وتشير الإحصاءات إلى أن ٨٥% من صغار السن فى عام ١٩٩٥ قد قضوا وقت فراغهم فى مشاهدة

التليفزيون، ولم يشاهد سوى ٦% منهم البرامج الدينية؛ و ٥٨% منهم أنفقوا وقتهم فى قراءة الكتب، ولم تزد نسبة الذين اهتموا بقراءة التراث الدينى عن ٨%^(٢٨) وبلغت نسبة الشباب الذين ظهرت لديهم حالة من حالات اللامبالاة ٨٠% من مجموع الشباب، بما فى ذلك أولئك الذين يعارضون المؤسسة الدينية واللوائح الدينية والقيادة الدينية^(٢٩)، كما أن هناك نسبة ٨٦% من الطلاب لا يؤمنون بالصلوات اليومية^(٣٠). وقد أكدت المسوح الرسمية عدم الثقة العميقة التى تفصل الشباب عن الدولة وسياساتها. فالغالبية العظمى (٨٠%) يفقدون إلى الثقة فى رجال السياسة^(٣١)، ومعظمهم (أكثر من ٧٠%) يرون الحكومة باعجابها مسئولة مسئولية كاملة عن مشكلاتهم.

ومع ذلك فإن عدم الثقة فى السلطات الإسلامية لا يعنى بحال أن الصغار قد ابتعدوا عن الدين، فالواقع أنهم يعبرون عن مستوى مرتفع من "التدين" فيما يتعلق "بالمعتقدات" و"المشاعر" الدينية الأصولية^(٣٢)، مع ما أكدت عليه إحدى الدراسات من أن حوالى ٩٠% من الناس يعتقدون فى وجود الله، وفى فكرة الدين^(٣٣). ولكن الشباب يبدون درجة عالية من اللامبالاة تجاه الممارسات الدينية؛ فالمعتقدات والمعارف الدينية لا يبدو لها سوى تأثير طفيف على حياتهم اليومية. إن الله موجود ولكنهم لا يمتنعون عن تعاطى الخمر أو التواعد الجنسي اللطيف؛ فالدين بالنسبة إليهم هو أقرب إلى الواقع الثقافى والفلسفى منه إلى الواقع المذهبى الأخلاقى. فى الوقت الذى يرفض فيه معظم الشباب حضور الاحتفالات التى تقام فى المساجد، فإنهم يذهبون إلى المحاضرات العامة والخاصة التى يقدمها "متقنون دينيون"، وهى ظاهرة

انتشرت في منتصف التسعينيات. إن الشباب الإيراني المتعولم، مثله مثل نظيره المصري، يخترعون أساليب لتدينهم الخاص، وهم يمزجون بين ما هو ديني وما هو علماني، بين العقيدة والحرية، بين المسايرة والمغايرة .

ويستخدم كثير من صغار السن في محاولة منهم للتكيف الهدام **Subversive accommodation** يستخدمون المعايير والمؤسسات القائمة خاصة الطقوس الدينية كي يبرزوا مطالبهم الشبابية، ولكنهم عندما يفعلون ذلك فإنهم يعيدون بشكل إبداعي الكوابح التي تفرضا هذه القوانين والمعايير، ويردون بها إلى أصحابها. ولقد تم التعبير عن هذه الاستراتيجية على أحسن ما يكون من خلال الطريقة التي تعامل بها الشباب في شمال طهران مع الطقس الشديد الاحترام في شهر محرم، والذي يتم فيه تذكّر موت الإمام الحسين حفيد النبي محمد (ﷺ). فقد اخترع الشباب الحفلات التي أطلقوا عليها "حفلات الحسين"، وبذلك فقد قلبوا هذه المناسبة الجليلة في الحداد إلى مناسبة للبهجة والمرح والتلاقي الاجتماعي. ونجد هنا أن الأولاد والبنات يرتدون أفضل ما لديهم من الثياب ويجوبون الشوارع، وينظمون مسيرات للحداد ويستغلون المناسبة للبقاء خارج منازلهم حتى الفجر، يلتقون ويتبادلون أرقام الهواتف ويتواعدون^(٣٤). وبطريقة مشابهة فقد أعادوا اختراع الطقس المسمى "شام غريبان" (ليلة الحادي عشر من شهر محرم)، وهو من أكثر الطقوس الشيعية حزناً وأسى في إيران الإسلامية، هذا الطقس قلب إلى ليلة للسلام. وفي هذا الطقس نجد جماعات مكونة من ٥٠ إلى ٦٠ فتى وفتاة يحملون الشموع عبر الشوارع إلى الميادين الكبيرة ويجلسون على الأرض في دوائر، وغالباً ما

يميلون بعضهم إلى البعض في مشهد عاطفي على أضواء الشموع ويستمعون إلى النواح (الأغاني الدينية الحزينة) وهم يتبادلون أطراف الحديث ويتأملون ويعبرون عن عواطف الحب أو يتحدثون في السياسية في أصوات هامسة حتى طلوع الفجر^(٣٥).

إن هذه الطقوس من المقاومة لا تنتهي بغير عقاب من خلال الباسيج baseejies^(*)، أو فرق الشباب "الأصولي" الذين يهاجمون المشاركين في هذه الحفلات ويمنعون تجمعاتهم، وهم إذا يفعلون ذلك فإنهم يحولون هذا النوع من "التكيف الهدام" إلى مواجهة سياسية. وهنا يصبح الثقافي سياسياً على نحو واضح. ففي يناير ١٩٩٥م، حدث أن خرج مئات الآلاف من مشجعي كرة القدم، في إحدى المباريات في طهران، خرجوا غاضبين بسبب عدم موافقتهم على نتيجة إحدى المباريات. وقام هؤلاء المشجعون بأعمال شغب دمرت جزءاً من الاستاد، وانتهت إلى اجتياح جماهيري من الشباب الذين هتفوا: "الموت للنظام البربري"؛ "الموت للباسدران"^{(٣٦)**}. وفي عام ٢٠٠٤م تقائل ما يزيد عن خمسة آلاف شاب مع جماعات الأمن الأهلية العنيفة من شمال طهران؛ وقبل ذلك بكثير، شهدت مدينة تبريز آلاف المشجعين لكرة القدم وهم يعبرون عن غضبهم ضد فرق الباسيج، وذلك بسبب اعتراضهم على السلوك "غير الملائم" الذي يقوم به عدد قليل من الجماهير. إن الشعور

(*) الباسيج : تعنى بالفارسية "التعبئة" أو "قوات التعبئة الشعبية، وهي قوات شبه عسكرية تتكون من متطوعين من المدنيين الذكور والإناث. وتتبع الباسيج الحرس الثوري الإيراني، كذلك تضم مجموعات من رجال الدين وتابعيهم. (المترجم)
(**) الباسدران Pasdaran هم الحرس الثوري الإيراني. (المترجم)

بالمرح الجمعى أصبح وسيلة للتعبير عن الاعتراض أكثر من كونه وسيلة للعنف والامتناع الجمعى. فالتعبير عن "السعادة" بين الجماهير لا يحدد فقط المبادئ الصارمة الخاصة بالحزن والكآبة، بل يحدد أيضا الطريقة التى يتم بها كبح هذه المشاعر. إن نجاح الفريق القومى الإيرانى لكرة القدم فى أستراليا فى نوفمبر ١٩٩٧، وفى انتصاره على الولايات المتحدة فى مسابقة كأس العالم فى باريس فى يونية ١٩٩٨ قد دفع بأعداد كبيرة من الأولاد والبنات إلى الشوارع فى كل المدن الرئيسية وهم يهتفون ويرقصون ويستخدمون آلات التنبيه فى سياراتهم. وقد فشلت قوة الشرطة فى السيطرة عليهم لمدة خمس ساعات، واضطرت للجلوس بعيدًا ترأقب هذه الحشود فى نشوتها الابتهاجية^(٣٧). أما فى مدينة خارادجى، فقد التفت الشباب حول رجال الباسيج وهم يهتفون "الباسيج يجب أن يرقص!" ولكن حتى الهزيمة فقد تم أخذها ذريعة للتعبير عن هذه المعارضة الجمعية. فعندما خسر الفريق الإيرانى أمام فريق البحرين فى عام ٢٠٠١م، خرج مئات الألوف من المباراة إلى الشوارع معبرين عن غضبهم الشديد ضد السلطات الإسلامية. وظهرت مسيرات فى ٥٤ منطقة مختلفة فى طهران، قادها الشباب، مُرددين شعارات سياسية، مع إلقاء الحجارة والقنابل المصنوعة يدويًا على رجال الشرطة، وتخریب سيارات الشرطة، وتكسیر إشارات المرور مع إضاءة الشموع للتعبير عن العزاء فى الهزيمة. وشهدت مدن أخرى، خراجى، وكمن، وشيراز، وكاشان، وأصفهان، وإسلام أباد، شهدت أيضًا احتجاجات مشابهة. ولم يذهب هؤلاء المحتجون إلى منازلهم إلا بعد القبض على ٨٠٠ منهم^(٣٨). ولكن لاشيء أكثر رمزية، فيما يتصل باحتجاجات الشباب، من

إشعال النيران التي يتم من خلالها الاحتفال بالنيروز، وهو يمثل بداية السنة الإيرانية. لقد منعت الدولة الإسلامية هذا التقليد الفارسي القديم. ولكن الشباب يحولون، عن طريق إشعال ملايين النيران، المجتمعات المحلية إلى مناطق معارك متفجرة، متحدين بذلك القيود الرسمية على أداء الطقس وما يرتبط به من فرح ومرح^(٣٩). إن "لغز الألعاب النارية"، قد وصفته إحدى الصحف اليومية على أنه يرمز إلى غضب الشباب ضد السلطات الرسمية التي يُنظر إليها باعتبارها مانعا لهم من المرح والبهجة^(٤٠).

وتعمق معارضة الجيل الأصغر الصراع بين التيارات الإصلاحية والتيارات المحافظة في الحكومة. فقد لام الإصلاحيون ما يسببه الشباب من عدم استقرار مما يؤدي بالمحافظين إلى فرض مزيد من الضغط الأخلاقي و"الكبح الأخلاقي للمرح". فالإصلاحيون يدعون إلى التسامح والفهم من خلال فتح حوار عام عن ضرورة وقت الفراغ^(٤١). وهم إذ يفعلون ذلك، فهم يفتحون أمام الشباب آفاقاً للتعبير عن إرادتهم، ويبدون قدراً من الدعم السياسى والتشجيع لهم. وقد استمر الشباب فى الدفع بمطالبهم، مستعينين فى ذلك بأصدقائهم الموجودين عند القمة، ولم يقتصر نشاطهم على الاعتراض فقط، ولكنه اشتمل على الانخراط فى نشاطية سياسية مدنية. ففي العام ٢٠٠١م تم تسجيل حوالى ٥٠ منظمة غير حكومية شبابية فى طهران، وحوالى ٤٠٠ عبر البلاد كلها^(٤٢). وخلال عامين من الزمان، وصل عدد هذه المنظمات إلى ١١٠٠ منظمة منها ٨٥٠ منظمة شاركت فى المؤتمر القومى للمنظمات غير الحكومية للشباب فى عام ٢٠٠٣م^(٤٣). وهناك الآلاف من هذه

المنظمات التي ازدهرت بشكل غير رسمي عبر البلاد كله، وهي تعمل في المجالات الثقافية والفنية والإحسانية والتنمية والفكرية. وتقوم هذه المنظمات بتنظيم محاضرات وحفلات وأعمال إحسان، كما تنظم الأسواق التجارية، ويكون نشاطها في بعض الأحيان قائماً على تجديدات إبداعية ملحوظة. ففي إحدى المناسبات قام مجموعة من الشباب بتقديم مقترح إلى الرئيس خاتمي يتضمن خطة لإنشاء مجلس وزراء بديل من الشباب لتشكيل "حكومة شبابية"، ولكن ظل بحثهم عن احتلال الفضاء العام لتأكيد حساسيتهم الشبابية، ظل محطة اهتمام رئيسية لهذه الثقافات الشبابية المتعلمة (التي يتم التعبير عنها في أمور الجنس والأدوار الجندرية وأساليب الحياة)، وأدى ذلك إلى إبعادهم عن التزامات الحركة ما بعد الإسلامية، وقربهم من المتوضعات الأخلاقية التقليدية^(٤٤). ولقد أغضب سلوك الشباب أصحاب النزعة المتزمتة من المحافظين، الذين وقفوا ضد ما أسموه "بالغزو الثقافي، و"الهوس الكروي"، و"المشاعر المضادة للإسلام"، وحملوهم مسؤولية "فشل الرئيس خاتمي في حل مشكلات الفقر والبطالة والفساد"^(٤٥). ومن ثم فقد شن المحافظون حملات جديدة على التجمعات والأماكن والأحداث والسلوكيات التي اعتقدوا أنها تتنافى مع "الأخلاق" و"الوقار" و"عدم اللياقة"؛ وأعدوا وحدات خاصة تتكون من شباب يرتدى زياً موحداً، ويحملون بنادق آلية وقنابل يدوية لإعادة النظام الأخلاقي إلى الجمهورية^(٤٦).

إن هذا الطرف المستمر، الذي يشتمل على كل من الكبح (كبح الشبابية من خلال السلطة السياسية الأخلاقية) والفرصة (تتمين دور الشباب

وتشجيعهم)، هذا الظرف قد منح الشباب إحساسًا خاصًا بالذات، وبإمكانية العمل الجمعي، وهو وضع لم يمتلكه نظراؤهم من الشباب في مصر والمملكة العربية السعودية، ولكن ظهور الحركة الشبابية الإيرانية القومية كان له أبعاد أخرى أكبر من السياسة. لقد أدت التحولات الاجتماعية الكاسحة منذ بداية الثمانينيات إلى بلورة "الشباب" بوصفها فئة اجتماعية، ومن الناحية الديموجرافية فقد شهدت إيران منذ عام ١٩٩٦ م نمواً كبيراً فى أعداد الشباب، حيث شكل الشباب قبل سن الثلاثين ثلثى عدد السكان. وقد بلغ أعداد الطلاب من بين هؤلاء حوالى ٢٠ مليون طالب أى ثلث عدد السكان (وقد زاد عدد هؤلاء ٢٦٦% من عام ١٩٧٦ حتى الآن). ويعيش معظم هؤلاء الشباب فى المدن وهم يتعرضون لأساليب حياة مختلفة كما تتاح لهم الفرصة للعيش فى فضاءات مستقلة نسبياً، بهويات قرابية واسعة، وأنماط من التفاعل الاجتماعى فضفاضة. وفى الوقت نفسه يشهد الريف، الذى غزته الحضرية نمو جيل من الشباب الريفي "المتحضر". فعلى سبيل المثال فإن انتشار فروع التعليم المفتوح عبر الوطن برمته يعنى أن كل قرية، فى المتوسط، بها اثنان من خريجي الجامعات، وهى ظاهرة كانت نادرة الحدوث فى السبعينيات. إن الشباب الريفي بدأ فى الحصول على شرعية معتمدة على التنافس والامتياز وأصبح هؤلاء الشباب من صناع القرار الرئيسيين، وهو أمر لم يكن بمقدورنا التفكير فيه فى الماضى بسبب انتشار نظام الأقدمية. كما زالت الحدود الفاصلة بين الشباب الريفي والحضرى، وذلك بسبب التغيرات الاجتماعية الكاسحة فى الريف، وانتشار تكنولوجيا الاتصال التى سهلت تدفقات الشباب والأفكار وأساليب الحياة، وأصبح الشباب على المستوى

القومى بذلك يشكل بيئة قومية أوسع. وفى نفس الوقت فقد أدى ضعف السلطة الأبوية على الصغار (بسبب تقدير الدولة للشباب، أو تثمينها لدوره) جنباً إلى جنب مع تدعيم مركزية الطفل فى الأسرة (نتيجة للتعليم المتزايد بين النساء والأمهات) كل ذلك قد ساهم فى نمو الفردية بين الصغار، ونمو قدرتهم على الجلد والمقاومة^(٤٧).

ومع منتصف التسعينيات أصبحت الشبيبة، فى فترة ما بعد الثورة، أصبحوا "شباباً"، أي فاعلين اجتماعيين. ولكن حركتهم لم تكن حركة اجتماعية تقليدية، بمعنى أنها لم تكن تشكل تحدياً جماعياً منظماً ومكتفياً بذاته، ذا أيديولوجية، أو قيادة معترف لها. على العكس من ذلك، فقد كانت حركتهم لاهركة، بمعنى "الوعى الجمعى" للأفراد غير الجمعيين، الذين يكمن تعبيرهم الرئيسى فى سياسة الحضور **Politics of Presence** التى ترتبط بالانضالات الثقافية اليومية للصغار وعدم انضباطهم المعيارى. إن هذه الجماهير من الأفراد والجماعات الفرعية المتفرقة تشترك فى خصائص مشتركة فى التعبير عن مظاهر قلقها المشترك، وفى مطالبتها بالحريّة الفردية، وفى بناء هوياتها الجمعية وتأكيدّها. إن الشباب يرتبطون سويّاً ليس فقط فى جماعات فرعية متفرقة (المجلات الشبابية، والمنظمات غير الحكومية، وجماعات الرفاق، وروابط النواصى)، ولكن أيضاً من خلال "الشبكات السلبية": أى صور الاتصال غير المقصودة والتي من خلالها يدركون ضمناً أوجه التشابه بينهم خلال الفعل والقول فى الأماكن العامة، مع وجود رموز مشتركة تظهر فى أساليب الحياة (القمصان والسراولي

وتسريحات الشعر)، وأنماط النشاط (حضور حفلات معينة والتردد على محلات معينة للموسيقى)، والأماكن (الملاعب الرياضية، والمحلات التجارية الكبيرة، ومضامير الجرى)، وكذلك بأصوات موسيقاهم وألعابهم النارية. ومن هنا فإن ميلاد الشباب بوصفهم فئة اجتماعية على المستوى القومي، تعمل في ظروف تلقائية تقوم على ازدواجية القهر والفرصة، مما أدى إلى أن يستعيد الشباب الإيراني شبابيتهم في معركة تكون الدولة فيها هي الهدف. إن الوسط المعيشي الفكري (الهابيتوس) الذي تستعد فيه الشبابية من قبضة الدولة والسلطة الأخلاقية هو الذي يحدد طبيعة اللاحركة الشبابية الإيرانية.

الممارسة السياسية للشباب المصري: "التجديد التكميلي"

إن "الشباب" باعتباره فئة اجتماعية قد تطورت أيضاً في مصر. فمثلاً هو الحال في إيران، ففي العام ١٩٩٦ بلغ عدد السكان ٦٠ مليون مصري كان حوالى نصفهم تحت سن العشرين، ونسبة ٦٤% تحت سن الثلاثين^(٤٨). وبالرغم من أن إجمالي الطلاب في مصر عام ١٩٩٦ (١١,٦ مليون) قد زاد قليلاً عن نصف إجمالي الطلاب الإيرانيين، فمصر كان فيها نفس عدد طلاب الجامعات (١,١ مليون)^(٤٩). وبنفس الطريقة، فإن خصوصية الريف المصري (القرى الكبيرة نسبياً والتي تتركز في وادي النيل والدلتا، وقربها الشديد من بعضها ومن المدن الكبيرة) قد أسهمت في نمو التحضر في هذه القرى خلال الثمانينيات والتسعينيات. فلقد تميز البناء الاجتماعي المتحول في المشهد الريفي، فيما بعد سياسة الانفتاح الاقتصادي، بوفرة الكهرباء؛ ووفرة

وسائل المواصلات الجديدة؛ والتحول التجارى، وتدفق البشر والسلع والمعلومات؛ والتخصص المهني المتزايد^(٤٠). ولقد أدى انتشار المدارس ذات الأعداد الكبيرة من التلاميذ إلى توفير المادة الخام من الشباب المتعلم. كما عملت المؤسسات الحضريّة مثل الجامعات والمقاهي والمحلات التجارية الكبيرة، وأماكن إقامة الحفلات، والاحتفال بالأولياء، ونواصي الشوارع على توفير أماكن للتفاعل الاجتماعي، وإقامة شبكات إيجابية وسلبية، وبناء هويات شبابية. وباختصار فإن الشباب بوصفهم فاعلين اجتماعيين قد ظهوروا في إيران ومصر على نحو متشابه.

ولكن العمليات المستمرة من التحضر والأسلمة والعولمة قد أدت إلى تفتيت الجيل الصغير في مصر. فبجانب المراهقين في الأقاليم الذين ينشطون في ورعهم الديني، ظهرت أجيال جديدة من الشباب المتعلم الذين تعرضوا بشكل كبير للتدفقات الثقافية المعولمة. ومن الواضح أن الطبقات المختلفة والخبرات الجندرية المختلفة قد شكلت هويات شبابية متعددة. لقد دفعت عمليات الضبط الاجتماعي في الجمهورية الإسلامية الشباب من الذكور والإناث أن يكونوا تطلعات متشابهة، أما في مصر فقد ظلت الفروق الجندرية واضحة. وعلى سبيل المثال فإن الفروق في التطلعات الاجتماعية بين المراهقين والمراهقات في مصر كانت واضحة إلى درجة أن المراقبين قد تحدثوا عن "ثقافات ذكورية وثقافات أنثوية وليس ثقافة واحدة". ومن الأمور اللافتة للنظر مدركات الذكور للإناث، التي تهدد هويتهم باعتبارهم شبابا يشتركون في وسط معيشي وفكري (هابيتوس) مشترك. فمن النادر في مصر (حوالي ٤% فقط)

أن يتزوج الرجل بامرأة لها خبرة جنسية سابقة^(٥١). ولا يحدث أن يصاحب شاب فتاة ثم يتزوجها بعد ذلك. وقد عبر أحد طلاب الجامعة عن ذلك بالقول: "أن ٩٩% من الذكور لن يتزوجوا أبداً بفتاة كانت لهم بها علاقة من قبل". ويشعر الإناث بهذه الحقيقة المرة، ويعبرن عن ذلك بالقول: "هذا هو ما نكرهه في الأولاد؛ فهم نادراً ما يتزوجون الفتاة التي خرجت معهم"^(٥٢).

ولكن حدث في كل من مصر وإيران أن حاول التيار الرئيسي للشباب تأكيد سمته الفكرى، والتعبير عن فرديته، والرغبة فى التغيير، وخلق ثقافة فرعية للشباب. ولقد فعل الشباب كل ذلك من خلال الاعتراف بالكوابح الأخلاقية والسياسية القائمة ومحاولة بذل الجهد للاستفادة بأقصى درجة من النظم القائمة. ومع ذلك، فبمقارنة الشباب الإيرانى مع نظرائهم فى مصر، فإن الشباب المصرى قد ظلوا فى حالة عدم حراك فى المجالين السياسى والمدنى. ففى الوقت الذى أظهر فيه الشباب اهتماماً بالمشاركة السياسية، فإنهم فقدوا الوسائل للقيام بالمشاركة السياسية. وعلى العكس من ذلك فى إيران، فقد مالت الأجيال القديمة إلى التوارى مُمثلة دور الشباب، فى حين كان كبار السن والنخب السياسية فى مصر لا تتق فى الصغار فى مجال ممارسة السياسة. فقد استمرت السياسة المصرية، سواء الحكومية أو المعارضة، فى قبضة كبار السن بمتوسط عمر بلغ ٧٧ سنة فى العام ٢٠٠٢^(٥٣). وفى نفس الوقت فإن الشباب لا يتقون بسياسة الأحزاب، التى هى القناة الرئيسية للحركة السياسية^(٥٤). وقد كشف مسح أجراه مركز الأهرام

للدراستات السياسية والاستراتيجية عن أن ٦٧% من الشباب الصغار غير مقيدين في جداول الانتخاب^(٥٥).

إن عدم الثقة في الألعاب الانتخابية قد دفعت بالشباب بعيداً عن السياسة، كما أن القيود التي فرضت على ممارسة السياسة داخل الحرم الجامعي قد قيدت الحراك السياسي للشباب. أما الحراك الذي أظهره شباب الشريحتين الوسطى والدنيا من الطبقة الوسطى داخل الحركة الإسلامية أثناء حقبة الثمانينيات، هذا الحراك لم يكن له نظير في الحقول السياسية. ففي نهاية التسعينيات كان النشاط السياسي في الجامعات محدوداً، حيث كان أمن الدولة يتدخل لمنع مرشحين التيار الإسلامي واليساري والناصري من التسابق للدخول في اتحادات الطلاب. ولم يأخذ الحراك السياسي والاجتماعي دفعة إلا مع بداية عام ٢٠٠٠ حين أعادت إسرائيل احتلال المناطق الفلسطينية^(٥٦). إن الانخراط الملحوظ للشباب المصري في جمع الطعام والدواء للفلسطينيين كان بلا شك مجالاً للتعبير عن النزعة التطوعية للشباب، ولكنه كان ناتجاً أيضاً عن الانزعاج الأخلاقي والسياسي من محاصرة الفلسطينيين عن طريق الانتهاكات القهرية التي ينفذها حزب الليكود. وفيما عدا ذلك، فإن الشباب لا يظهرون سوى اهتمام طفيف بالخدمة العامة أو التطوع. وحتى شباب عائلات النخب، الذين تمكنهم مواردهم المالية والاجتماعية من أن يصبحوا المصدر الرئيسي للعطايا (أو المنح)، هذه العائلات ظلت في حال ثباتها. فمن بين كل عشرين طالب من طلاب الجامعة، نجد واحداً فقط هو الذي ينشغل بأمور التطوع^(٥٧). ويستثنى من ذلك

بعض المبادرات الشبابية الأصيلة مثل المنظمة غير الحكومية المعروفة باسم جمعية فتحى خير. إن الفكرة السائدة هي أن الدولة، وليس المواطنين، هي التى تتولى مسئولية تقديم الخدمات الاجتماعية.

من الواضح إذن أن الشباب يدخلون تحت لواء "الثورة الصامتة أو السلبية"، التى تأخذ فيها الدولة "الدينية العلمانية" *Seculareligious* بزمَام المبادرة لتحقيق التغيير عبر خليط من التنازلات والضبط. إن الشباب المصري لم يكن قط تحت نفس الضبط الأخلاقى والسياسى الذى يتعرض له نظيره فى إيران أو السعودية، ولذلك فإنهم، وبالاعتماد على قدرتهم الاقتصادية والاجتماعية، كانوا قادرين على الاستماع إلى الموسيقى، ويسيرون على خطوط الموضة، ويتواعدون مع الجنس الآخر، ويستمتعون بما هو متاح من المرح ويندمجون فى الاتجاهات العالمية بمجرد أن يتعرفوا على حدودها، والتى لا يجب تجاوزها إلا فى نطاق السلطة الأخلاقية والدولة. لقد كان الشباب هنا متكاملين مع الدولة ومنقادين لها.

ولكى تقوم الدولة بهذه المهمة فقد كان عليها أن تقدم للشباب ما يرغبون فيه من "تقدم علمي" أو تعليم تقنى لكى يستطيعوا أن يسايروا العالم، وكان عليها فى نفس الوقت أن تقودهم إلى مجال التقوى الدينية من أجل أن تضبط التأثيرات الثقافية الخارجية من ناحية، وتساير الإسلام السياسى الذى ينمو داخليا من ناحية أخرى^(٥٨). والواقع أن القرار الرئاسى الذى اتخذ فى عام ١٩٩٩ بإعادة تسمية المجلس الأعلى للشباب (الذى أسس فى عام ١٩٦٥) ليصبح وزارة الشباب والرياضة، هذا القرار عكس قدرًا من القلق

الرسمى حول "مشكلة الشباب"^(٥٩). فقد أصبح حماية الشباب من الأمراض السياسية والأخلاقية مسألة "أمن قومي". وكان على وزارة الشباب، بما تملكه من قدرة على إدارة أربعة آلاف مركز للشباب، كان عليها أن تساعد فى تحقيق هذه الأهداف، كما قدمت قروضا حكومية لتمكين الشباب من الاستقرار والزواج عن طريق شراء شقة^(٦٠)، وكذلك تمكينهم من الحصول على تسهيلات فى خدمة المعلومات والاتصالات، والحصول على تدريب فني عبر المنظمات غير الحكومية^(٦١). وفى الوقت نفسه فقد قامت مراكز الشباب، وهى أشبه بمنظمات غير حكومية تحت قبضة الحكومة، بتنظيم معسكرات صيفية ومناظرات وحفلات ترفيهية، وبرامج تدريب، وقوافل للتعليم الدينى، وأحداث رياضية. ولكن الأحوال السيئة لمعظم هذه المراكز، وفقر تجهيزاتها، وتدهور ملاعبها، وفقر مكاتبها، جنبا إلى جنب مع قبضة الدولة عليها، قد حولتها إلى أماكن غير قادرة على إنجاز هذا الهدف الكبير. فغالبا لا يذهب إلى هذه المراكز إلا شباب الطبقة الدنيا ومعظمهم من الذكور. ولذلك فقد ظلت هذه المراكز "مراكز بدون شباب"، كما عبرت عن ذلك إحدى المجالات الأسبوعية^(٦٢). وإذا ما كان لنا أن نشق معنى من "اللقاء" السنوى المتلفز لرئيس الجمهورية مع "الشباب المصرى"، فإن هذا المعنى سوف يدل على عدم الثقة التى تفصل الشباب عن الدولة^(٦٣). فالشباب يهتمون بالفضاءات التى لا تملكها الدولة، والتى لا تشكل بالنسبة للسلطات الأخلاقية والسياسية سوى أهمية ضئيلة. إن الشباب يركنون إلى الممارسات الثقافية للحياة اليومية التى يمكن أن يؤكدوا من خلالها مطالبهم الشبابية.

لقد كان ينظر إلى الشباب المصرى خلال حقبة كاملة نفس النظرة التى ينظر بها إلى الناشطين الإسلامويين الذين يشنون حروب عصابات، ويخترقون حرم الجامعات، أو يحفظون القرآن فى المساجد الخلفية فى الأحياء العشوائية الفقيرة. ولقد كانت السلطات الأخلاقية والآباء، والمراقبين الأجانب يتوقعون منهم أن يتصفوا بالتقوى ويلتزموا بالنظام الأخلاقى فى الإسلام التزاماً حرفياً. وحتى فى حياتهم اليومية كان التيار المسيطر من الشباب يتحدون الصورة الذهنية المأخوذة عنهم، وغالباً ما كانوا يصدمون السلطات الأخلاقية بإبداء اعتراضهم على نحو مباشر ومفتوح. ولقد عبرت طالبة تبلغ من العمر عشرين عاماً بالقاهرة عن ذلك بقولها: "إن الشباب فى هذه البلاد يثور ضد التقاليد القديمة". واستمرت قائلة: "نحن نبتعد عن مساراتكم؛ ونحن لا نرغب فى أن نعيش نفس حياة الأجيال المتقدمة فى العمر. إن المرأة التى تدخن الشيشة هو أقل أشكال السلوك الصادمة المتصلة بابتمرار التمرد. إن عليكم أن تواجهوا التغير وتستوعبوا جيلنا، لا تعاملونا كما لو كنا أطفالاً. إن جيلنا قد تعرض أكثر من أجيالكم (تقصد لرياح التغيير) وهذه حقيقة بسيطة"^(٦٤).

ولقد كشفت التقارير، عن جماعة الشباب الذين أطلق عليهم "عبدة الشيطان" فى يناير ١٩٩٧، ليس فقط عن حجم الهلع الخلقى المنتشر حول تعرض الشباب للخطر من جراء ثقافة العولمة، ولكنها كشفت أيضاً عن أن هؤلاء الشباب يعبرون عن نوع متنامٍ من تأكيد الذات. فقد درج المئات من صغار السن من الأسر ميسورة الحال على الاجتماع فى مساء كل خميس فى

أحد المباني المهجورة، للالتقاء ببعضهم والتمتع بالمرح، وأهم من ذلك الرقص مع أصوات الموسيقى النحاسية الثقيلة. ولقد دلت التغطية الإعلامية المثيرة، والتي استمرت لسنة أسابيع، جنباً إلى جنب مع القبض على عدد كبير من الشباب المتهمين "بعبادة الشيطان" (والذين أفرج عنهم فيما بعد لنقص الأدلة) أكدت وجود ثقافات فرعية سرية لا يعلم بها من الكبار إلا النزر اليسير. ومع ذلك فإن الثقافة الفرعية للموسيقى لم تمت كلية بعد أن انتهت أسطورة عبدة الشيطان. فقد ظهرت مرة أخرى فى شكل من أشكال حفلات الـ Rave (*). ولقد بدأت حفلات الـ راف المصرية بفرق صغيرة وحشود صغيرة، ولكن ساعدها التنظيم المهني والانتشار التجارى بعد عام ١٩٩٨، على الانتشار بسرعة. لقد جمعت هذه الموسيقى جذور موسيقية من كل أنحاء العالم، بما فيها الموسيقى الشعبية المصرية، واتجهت نحو النخب الشبابية التى تهوى "المتعة والإثارة وأحدث أساليب الموضة، وأساليب الحياة"^(٦٥). لقد أصبح الـ راف بالنسبة لكثيرين "جماعة من الناس يجب أن تكون ناضجاً حتى تعرفهم، أو على الأقل تدركهم، فهم جماعة متمركزة حول هدف مشترك وهو الموسيقى"^(٦٦). لقد كانت جماعات الـ راف المصرية متحررة جنسياً إلى حد كبير، ولكنها كانت تتخرط فى تعاطى المشروبات الروحية والمخدرات. ولقد أوضحت الدراسات فى الواقع أن تجربة تعاطى المشروبات الروحية تنتشر فى

(*) ظهر هذا المفهوم فى أواخر الخمسينيات لوصف "الحفلات البوهيمية" التى يستخدم فيها الموسيقى الصاخبة وأضواء الليزر والدخان والرقصات التى تشبه حالات الجنون والبهتان، كما تم استخدامه لوصف "ثقافة الشباب". وقد وصف أفراد الـ راف "Ravers" بأنهم كقطيع من الحيوانات، كما أطلق هذا المسمى أيضاً على موسيقيين البوب. (المترجم)

فئات أوسع من الفئات الميسورة من الشباب. فهناك واحد من بين كل ثلاثة من الطلاب في المدن يتعاطى الكحوليات، خاصة البيرة^(٦٧). وبالرغم من وجود نسبة لا تتعدى ٥% فقط قد صرحوا بأن لهم خبرات سابقة في تعاطى المخدرات (٨٥% منهم يتعاطون الحشيش)، فالمشكلة أصبحت أكثر حدة في بداية التسعينيات. ولقد حذر المتخصصون في تطبيق القانون، من أن تعاطى البانجو على وجه الخصوص يتزايد بمعدلات كبيرة^(٦٨).

وفي الوقت الذي سادت فيه "ثقافة الصمت" حول قضية ممارسة الجنس^(٦٩)، وبالرغم من المحاذير الاجتماعية والدينية، فالدخول في خبرات جنسية قبل الزواج يبدو أنه كان منتشرًا إلى حد كبير بين الشباب. فقد أوضحت نتائج أحد المسوح التي أجريت على ١٠٠ فتاة من المدارس الثانوية والجامعات في مناطق مختلفة من القاهرة، أن نسبة ٨% منهن أقررن بأنهن قد مارسن الجنس، ونسبة ٣٧% منهن قد مررن بخبرات جنسية غير كاملة، ونسبة ٢٣% قد تبادلن القبلات مع الذكور، ونسبة ٢٠% قد اكتفين فقط بلامسة اليد. وفي مسح أجرى على ١٠٠ من طلاب المدارس الثانوية والجامعات الذكور في القاهرة، أكد ٧٣% أنهم لا يمانعون من الدخول في خبرات جنسية قبل الزواج ماداموا لن يتزوجوا من هذه الفتاة التي دخلوا معها في علاقة^(٧٠). ووجدت دراسة أكثر شمولاً "وجود معدلات جوهرية للدخول في علاقات جنسية قبل زواجية بالنسبة لطلاب الجامعة"^(٧١). ويثير الطلاب في برامج التوعية المخصصة للوقاية من مرض الإيدز تساؤلات حول ممارسات جنسية بعينها، تدعو إلى دهشة معلمى الصحة في هذه

البرامج^(٧٢). وبالرغم من عدم وجود مسح شاملة في هذا الصدد فاستخدام الذكور لصور جنسية ينتشر على نحو واسع^(٧٣). فمن بين كل مئة فرد أكد ٩٠ فرداً على ممارسة العادة السرية على نحو منتظم، وأكد ٧٠% من هؤلاء أنهم يعرفون أنهم يفعلون شيئاً مخالفاً للدين وضاراً للصحة^(٧٤). ويبدو أن البناء الاجتماعي المتغير للأسرة، والمتأثر بالقنوات الفضائية والفيديو والإنترنت، يسهل الممارسات الجنسية بين الشباب. إن رمز الأب الذي كان مهماً من قبل، قد تغير حتى في القرى. فهناك واحدة من بين كل ثلاث أسر تعيش بغير أب، وذلك بسبب الطلاق أو الهجر أو بشكل أساسي (حوالي ٢٠% إلى ٢٥%) بسبب العمل بالخارج؛ ويمكن للأطفال استخدام المنازل في علاقاتهم الغرامية أثناء غياب الأمهات عن المنزل^(٧٥). وفي المقابل نجد أن الأولاد والبنات من الطبقة الدنيا في مدينة القاهرة يمارسون غراميات وهم جالسون على الكراسي المتناثرة بمحطات المترو، حيث يجلسون ويتبادلون أطراف الحديث وكأنهم ينتظرون ركوب القطارات^(٧٦).

ومعظم هؤلاء من الشباب المتدين. فهم غالباً ما يصلون ويصومون، ويعبرون عن خوفهم من الله. وقد أكد عدد قليل من جماعة "عبدة الشيطان"، ممن أجريت معهم حوار، أنهم يعتبرون أنفسهم مسلمين ملتزمين، ولكنهم يستمتعون بالموسيقى وتناول المشروبات الروحية وتبادل العواطف الغرامية أيضاً. فالتيار الأساسي بين الشباب يدمج بين الصلاة والإيمان والمرح. ويمكن أن نأخذ مثلاً من أحد الشباب من الطبقة الدنيا العاملين في منطقة دهب، وهي منطقة سياحية يزورها كثير من الإناث الأجانب، كيف يجمع هذا

الشباب بين الدين والمرأة والشرطة في سعيه نحو تحقيق حاجاته الروحية والدينية(*) . حيث يقول: "لقد تعودت على الصلاة قبل الذهاب إلى دهب، ولقد كانت علاقتي بالله قوية وروحية، أما الآن فعلاقتي بالله غريبة فأنا دائماً ما أطلب منه أن يرسل إليّ امرأة، وعندما يحدث ذلك أطلب منه أن يحميني من الشرطة"^(٧٧).

وقد يبدو هذا الأمر متناقضاً، ولكنه يعبر في الواقع عن مزيد من التأكيد ومزيد من التكيف. إن الشباب يستمتعون بالرقص وموسيقى الـراف، والعلاقات المستترة، والمرح، ولكنهم يجدون في نفس الوقت سكوناً وراحة في أداء الصلوات والإيمان. وقد عبر أحد طلاب القانون في القاهرة عن ذلك بقوله: "إنني لا أفعل الأشياء الشريرة فقط، ولكنني أفعل الخير والشر معاً. فالأشياء الخيرة تعمل على إزالة الأشياء الشريرة"^(٧٨). وهناك شاب يبلغ من العمر ٢٥ سنة، وهو متدين، ولكنه يحتسي المشروبات الروحية "ويجرب كل شيء"، بما فيها "تدخين النارجيلة في جماعة لتأكيد رجولته". إنه يصلى بشكل منتظم، راجياً الله أن يعفو عن أعماله السيئة. إن هذه الحالة من المراوحة، أي هذه "الحالة الإبداعية من الذهاب والإياب"، تلخص كيف حاول الشباب

(*) أعتقد أننا يجب أخذ هذه الأمثلة بحرص شديد ولا نعمم منها على القطاعات العريضة من الشباب. فهذا الرأي يمكن أن يدفع بالقول بأن الملتزمين دينياً يتشددون في التزامهم من أجل إبراز هويتهم الدينية، في مقابل من يبرزون هويتهم الحداثيّة الاستهلاكية، على الرغم من وجود أنماط متنوعة داخل كل نمط من هذين النمطين الكبيرين، وأحسب أن المصادر التي اعتمد لا ترق إلى المصادر الموثوق بها؛ لأنها في معظمها أوراق بحثية لطلاب قد يسعون في أبحاثهم إلى الحالات المتطرفة التي لا تعبر عن التوجه العام. (المترجم)

إعادة تعريف التدين الخاص بهم، وكيف يعيد صياغة الصورة الذهنية حوله، وذلك من أجل التوفيق بين رغباته الشبابية ومواءمتها لمتطلباته الفردية، والتغيير، والمرح، و"الخطيئة" داخل النظام الأخلاقي القائم. وبهذه الطريقة فإنهم لا يعيدون تعريف التدين فقط ولكنهم يعيدون اختراع أفكار حول الشبابية أيضا. وقد عبر طالب يبلغ من العمر ١٩ سنة عن ذلك بقوله: "إن الشباب في مرحلة المراهقة يفعلون نفس الشيء، فلا يوجد حلال أو حرام في هذه السن"^(٧٩). وبنفس الطريقة تنظر كثير من الفتيات إلى أنفسهن باعتبارهن فتيات مسلمات ولكنهن لا يرتدين الحجاب إلا أثناء رمضان أو ساعات الصيام فقط. وكثير منهن يتكيفن مع الأمر بتغطية شعورهن بعد الزواج عندما تنتهي مرحلة شبابهن.

إن الشباب المصري يلجأ إلى عملية التجديد المتكيف لكي يؤكد وسطه المعيشي والفكري أو صبغته في إطار الكوابح السياسية والأخلاقية القائمة، وهذه الاستراتيجية تعيد تعريف المعايير السائدة والأساليب التقليدية لتتلاءم مع المطالب الشبابية. كما تعيد اختراعها. ولذلك فإن صغار السن لا يبتعدون بشكل جذري عن النظام السائد، ولكنهم يستخدمونه لخدمة مصالحهم^(٨٠). وتجسد ممارسة الزواج العرفي (غير الرسمي) المنتشرة على نطاق واسع منذ نهاية التسعينيات هذه الإستراتيجية. إن الزواج العرفي هو زواج مقبول دينيا ولكنه يتم عبر عقد شفوي غير رسمي يتطلب شاهدين، ويتم بشكل سري. ولقد تحدثت وزيرة الشؤون الاجتماعية المصرية عن أن نسبة ١٧% من طالبات الجامعات قد انخرطن في زواج عرفي، مسببين بذلك قلق عام من

هذا "الخطر" فيما يتصل "بالأمن القومي"^(٨١). ولقد أشار مسئولون حكوميون إلى أن تحلل السلطة الاجتماعية، وغياب الآباء وعمل المرأة تعد أسبابا لهذه "الظاهرة المخيفة"^(٨٢). أما الخبراء فإنهم يشيرون إلى مشكلة الإسكان، كما يشيرون بشكل خاص إلى غياب "الإشراف الديني على الشباب"^(٨٣). ولكن الشباب، في الواقع، يستخدمون هذا النظام التقليدي للتعبير عن عواطفهم داخل النظام الاقتصادي والأخلاقي القائم، وليس خارجه أو ضده، وذلك للالتفاف حول القيود المفروضة على المواعيد الغرامية بين الذكور والإناث في الخارج، وكذلك القيود الاقتصادية المفروضة على الزواج الرسمي^(٨٤). وبنفس المنطق فإن شباب الطبقة الدنيا يلجأ، مع قدر من التكيف والتعديل أيضاً، إلى مناسبات دينية مثل شهر رمضان (وقت الصيام)، وعيد الأضحى، والاحتفال بموالد الأولياء بوصفها مناسبات للالتقاء الاجتماعي والتحلل من القيود.

والمحقق أن ظاهرة عمرو خالد، وهو أشهر داعية مصري بين الشباب، الذي بدأ يتحدث منذ بداية التسعينيات عن التقوى وأخلاقيات الحياة اليومية، نقول إن هذه الظاهرة يجب النظر إليها بطريقة مشابهة على أنها إعادة اختراع لأسلوب التدين الجديد الذي ينتهجه الشباب المصري المتعولم^(٨٥). فالشباب المصري، ذو الرؤية العالمية، يدفع (أو يشجع) إقامة ثقافة فرعية دينية جديدة - ثقافة تعبر عن أسلوب جديد متميز في اللغة والنوق والرسالة. ويظهر صدى لهذه الثقافة الفرعية في نقد الشباب للأسلوب التربوي الأبوي وللسلطات الأخلاقية. ويكشف هذا الشباب المتعولم عن توجهات تبدو متناقضة؛ هم متدينون بحق، ولكنهم لا يتقنون في الإسلام

السياسى، هذا إذا كانوا يعرفون شيئاً عنه أصلاً؛ وهم يروحون ويجيئون بين الاستماع إلى عمرو دياب (نجم البوب) والاستمتاع إلى عمرو خالد، ومن حضور الحفلات إلى حضور الصلاة، وفى نفس الوقت فإنهم يشعرون بعبء الضبط الاجتماعى الثقيل الذى يمارسه الكبار والمدرسون والجيران. إن الشباب المصرى قد نشأ وترعرع فى ظرف ثقافى وتراثى تربوى غالباً ما يكبح الفردية والتجديد، ومن ثم فإنهم يجبرون على تأكيدها (الفردية والتجديد) "بطريقة اجتماعية" عبر "الموضة". ولذلك فإن هذه الثقافة الفرعية الدينية قد تجسدت من خلال الشباب عبر "ظاهرة عمرو خالد"، وعبرت بذلك عن شكل من أشكال "الموضة" بالمعنى الدلالى - أى بمعنى إيجاد مخرج يعمل على تكيف الميول الإنسانية المتناقضة: التغيير والتكيف، الاختلاف والتشابه، الفردية والقيم الاجتماعية. إن اللجوء إلى هذا النوع من التقوى قد سمح لنخبة الشباب الصغير بتأكيد فرديتهم، والاضطلاع بالتغيير، مع الالتزام بالمعايير الجمعية والتوازن الاجتماعى^(٨٦).

إن هذه الاستراتيجيات، على الرغم من أنها استراتيجيات تجديدية قد تكيفت مع النظام السائد للقوة، الأمر الذى يعنى أن الشباب المصرى قد ظل، إلى حد كبير، لا يمارس حراكاً فى ضوء الكواكب السياسية والاجتماعية القائمة. ولقد أكدت "الثورة السلبية" (الثورة الصامتة) المصرية هذا النوع من اللاحراك عن طريق فتح المجال لممارسة درجة محدودة من التجديد، ولكن داخل النظام السياسى للدولة "المدنية الدينية". لم يحدث إلا فى نهاية العقد الأول من القرن ٢١ أن بدأ الشباب المصرى فى التحرك الجمعى، وكسر

الحالة المتصلبة للدولة فى قدرتها على الحراك - ليس فى الشارع فحسب ولكن على شاشات الكمبيوتر أيضاً. فباستخدام الفرص التكنولوجية الجديدة، البريد الإلكتروني، والتدوين وبخاصة كتاب الصداقة "الفيس بوك"، حاول ما يقرب من ٧٠ ألف شاب من المتعلمين التشبيك سوياً لإنتاج ما عرف بعد ذلك بحركة السادس من أبريل الشبابية. وباستخدام هذه القناة لشن حملة ضد القهر السياسى والركود الاقتصادى والوساطة والمحسوبية، قدم الناشطون الصغار طريقة جديدة لصنع السياسة، خطوة إلى الأمام أكبر مما فعلته حركة كفاية من قبل^(٨٧). ونحن لا نستطيع أن نحكم الآن على الكفاءة السياسية لهذه اللاهركات ما بعد الحداثية، ولكنها تساعد على تأكيد الحقيقة التى مفادها أن المهمشين يستخدمون أى فرص لزعة هيمنة الدولة والدفع نحو التغيير. ومع ذلك فإن هذه النقطة لا تعنى أنهم ينتظرون الفرص ولكنها تعنى أنهم يخلقون هذه الفرصة ذاتها.

وقد نسأل عند هذا الحد هذا السؤال: ما الذى يمثله الشباب باعتباره قوى سياسية فى الشرق الأوسط الإسلامى؟ وهل تملك الهركات/أو اللاهركات الشبابية القدرة على إحداث تحول سياسى ديمقراطى؟ إذا ما كانت الهركات الشبابية، كما أكدنا هنا، هى حركة ترتبط بالمطالب وباستعادة الشبابية، فإن إمكانية إسهامها فى حدوث التحول أو المقرطة، سوف يعتمد على قدرة السلطات السياسية والأخلاقية على التكيف مع المطالب الشبابية. وإذا ما تم التكيف مع هذه المطالب، فإن الهركات الشبابية بحكم تعريفها سوف تتوقف عن الوجود، وسوف يظل الشباب صغار السن محافظاً من

الناحية السياسية شأنه شأن أية جماعة اجتماعية أخرى. إن الشباب يحتاجون، لكي يصبحوا فاعلين في التحول الديمقراطي، إلى أن يفكروا تفكيراً سياسياً، ويمارسوا السياسة، كما اتضح في النشاط الذي قامت به حركة ٦ أبريل في مصر في عام ٢٠٠٨م. إن النظم الدينية المذهبية السائدة في مجتمعات الشرق الأوسط تمتلك قدرة محدودة على أن تستوعب الأطر الفكرية الحياتية الشبابية المعولمة، وبسبب هذا فإن الحركات الشبابية يمكن أن تعدّ بقدرة على التحول والمقرطة. ولذلك فإن الشباب المسلم، ربما يكون متشابهاً مع نظرائه غير المسلمين، يظل في صراع مستمر لتأكيد الشبابية واستعادتها، عن طريق الاستفادة من القنوات المتاحة، بما في ذلك الرجوع إلى الدين أو الابتعاد عنه. إن السمة الرئيسية التي تميز الوسط المعيشي الفكري (الهيبنتوس) الشباب المسلم أو صيغته هي المراوحة (التفاوض) بين النزعة الشبابية والنزعة الإسلامية، كما تتأثر بالظروف السياسية والاقتصادية.

الفصل السابع

سياسة المرح (*)

حدث في ديسمبر عام ٢٠٠٢، عندما كُذت مستقلا الطائرة من حلب في سوريا، أن جلس بجوارى رجل دين سورى يبلغ من العمر عشرين عاما، كان متوجها إلى القاهرة لقضاء بعض الوقت فى الأزهر الشريف، وهو معقل الإسلام الرسمى فى مصر. ولقد سألتنى ما إذا كان بإمكانه أن يستعير منى جريدتى السورية، حيث قلب صفحاتها بسرعة إلى أن وصل إلى صفحات الرياضة. وبمجرد أن انتهى الرجل من تصفح القسم الرياضى بدقة، بدأت أتأاور معه. لقد قال إنه يحب كرة القدم، ويصلى من أجل أن تفوز الفرق التى يشجعها بالكأس الوطنى فى بلادها، وهما فرقتا بايرن ميونخ **Bayern Munich** وبرشلونة **Barcelona**. أما الموسيقى فقد احتلت المرتبة الثانية فى اهتماماته، ليس فقط موسيقى أم كلثوم وفيروز، ولكن نجم البوب المصرى عمرو دياب أيضا. ولقد اتضح لى من (خلال المناقشة) أن حتى شباب رجال الدين يحتاجون إلى المرح أيضا. وعندما أشاهد رجل الدين هذا مهتمًا بالبحث عن المتعة فى أمور دنيوية بعيدة عن الدين، فإننى لا أستطيع أن أوقف

(*) تم تبنى هذا الفصل من المصدر التالى:

Asef Bayat, "Islamism and The Politics of Fun", Public Culture, 19, No.3 (October 2007), pp. 433-59

دهشتي والتساؤل حول السبب الذي قد يدفع الإسلامويين المتشددين إلى إبداء كل العداوة نحو الترويج والبهجة.

إن إحدى المفارقات المرتبطة "بالنزعة الأصولية" الإسلامية أنها قد وقفت بقوة أمام موجات من التحديات السياسية، ولكنها تشعر بضعف أمام العروض البسيطة التي تتصف بالتلقائية والمزاح والبحث عن المتع في الحياة اليومية. ويبدو الأمر وكأن كل مناسبة تشهد احتفالاً دنيوياً أو حفلات خاصة أو تجمعات على نواصي الشوارع، والمقاهي والمحلات التجارية الكبرى، والاحتفالات العلمانية، تتحول إلى قضية للقلق المذهبي العميق ونزع الشرعية. وكأن هذه المسالك العادية سوف تضعف النموذج الأخلاقي للإسلام، تماماً مثلما أزعج التدوق المثير للشكولاتة هدوء القرية الفرنسية في رواية جوان هاريس **Joanne Harris** بعنوان الشكولاته. ولذلك فإن لنا أن نسأل لماذا يكون أنصار النزعة الإسلامية أكثر قلقاً بشأن التعبير عن "المرح" - وهو اهتمام يؤخذ في كل العالم على أنه شيء طبيعي؟

وأقصد بالمرح المساعي العابرة وغير المتكررة (غير روتينية) - والتي تتراوح بين لعب المباريات، والنكات، والرقص، وتناول المشروبات بشكل جمعي، والانخراط في الفنون والموسيقى والرياضة، وبين اتخاذ أساليب خاصة في الكلام والضحك والظهور في العالم والاستظراف - أي كل السلوكيات التي يكسر من خلالها الأفراد القيود المنظمة للحياة اليومية، والالتزامات المعيارية والقوة المنظمة. إن المرح هو مجاز للتعبير عن الفردية، والتلقائية والخفة، التي يتحول فيها المزاح إلى عنصر مركزي.

وعلى الرغم من أن المزاح لا يتساوى في تعريفه مع المرح ، فإن ذلك المزاح يظل أحد مكونات المرح. فليس كل مزاح يدخل في عداد المرح، مثل الطرائق الروتينية في تناول الوجبات، هذا على الرغم من أن المرء يمكن أن يحول الطعام إلى مرح بإدخال الإبداع المرح في إعداده أو استهلاكه. ولذلك فإن المرح غالبا ما يشير إلى صور التعبير والممارسات المنطقية والتلقائية، والتي تتسم بالحرية والقابلية للتغير وعدم التنبؤ. ونجد أن هناك ميلاً كبيراً في الأزمنة المعاصرة لبناء المرح ومأسسته، مثل المشاركة في أنشطة منظمة: الذهاب إلى المقاهي، والمراقص، والحفلات وما شابه ذلك. ومع ذلك فإن الدافع الحتمي للتلقائية والابتداع يحول المرح المنظم إلى حالة متدفقة.

ويمكن أن يتم التعبير عن المرح من خلال الأفراد أو الجماعات، وفي النطاق الخاص أو العام، ويمكن أن يأخذ أشكالاً تقليدية وأخرى سلعية (استهلاكية). فالموضة على سبيل المثال تمثل تعبيراً جمعياً منظماً ومسلماً عن المرح، ولكنها تظل دائماً في حالة سيولة لأنها تخضع بشكل دائم للروح المتغيرة للمرح. إن المرح يوجد تقريبا عند كل الجماعات (الغنية والفقيرة، الكبيرة والصغيرة، الحديثة والتقليدية، الرجال والنساء)، ومع ذلك فإن الشباب هم الممارسون الأوائل للمرح، وهم يجسدون ميلاً أكبر نحو التجريب والمخاطرة والمثالية، كما يجسدون الدافع نحو الاستقلال والحركة والتغير - ومن ثم فإنهم يعتبرون الهدف الرئيسي للسياسة المضادة للمرح. وربما يكون ذلك هو السبب في أن المرح يختلط "بتقافة الشباب" ويتوحد معها. ومع ذلك فإن المرح يشكل جانبا واحداً فحسب من هذه الثقافة، بنفس الطريقة التي

تشكل بها الاحتفالات لدى الطبقات الفقيرة في مصر، مثل الاحتفال بأعياد ميلاد الأولياء (الموالد)، تشكل جانبًا واحدًا فحسب من الثقافة الشعبية، أو بتعبير الفنانين الرواد يمثل عنصرًا من الثقافة المضادة. ولكن التباين في الأوساط المعيشية والفكرية (الهابيتوس) لهذه الجماعات الاجتماعية يميل إلى أن يضع الجماعات المختلفة في ممارسات مختلفة للمرح، ومن ثم فإنها تخضع لدرجات مختلفة من المنع والتضبيب التي يمكن أن تتدرج تحت ما يسمى بالخطاب "المُعادي للمرح". وعلى سبيل المثال ففي الوقت الذي يستطيع فيه كبار السن من الفقراء تطوير صور من الابتعاد عن المعايير الصارمة بشكل بسيط وتقليدي، فإن الشباب المعولم المترف يميل إلى تبني صورًا من المتعة التلقائية المثيرة والمُسلعة. ويمكن أن يساعد ذلك في تفسير لماذا يسبب الصغار من الداخلين في إطار العولمة الخوف والفرع بين المناهضين لثقافة المتعة من الإسلاميين، خاصة عندما يتم التعبير عن هذه الممارسات الشبابية في تقنيات الاتصال الغربية غير الرسمية المعنية بالمرح ويصور على أنه "ثقافة يصدرها الغرب".

ولا يقتصر الخوف من المرح على الإسلاميين والإسلام ولكنه يمتد إلى معظم الديانات، فهو ليس اهتمام ديني فحسب؛ فالعلمانيون، سواء من الثوريين أو المحافظين، قد عبروا أيضًا عن قلقهم وتوجسهم من المرح. فالقضية ليست مجرد قضية مذهبية، "فنزعة مُعادة المرح" تعد قضية تاريخية، وهي قضية تتصل اتصالاً جوهرياً بالحفاظ على القوة. وبعبارة أخرى فإن المرح لا يهدد بالضرورة النظام الأخلاقي، كما يُدعى غالبًا،

ولكنه يهدد الهيمنة، أى نظام القوة التى تؤسس عليه سلطة سياسية وأخلاقية. وأنا أقصد "بالسلطة السياسية الأخلاقية" ليس فقط قوة الدولة أو قوة الحكومة، ولكنى أقصد أيضا سلطة الأفراد (على سبيل المثال المشايخ أو قادة الطرق) والحركات الاجتماعية السياسية - تلك التى تعتمد فى شرعيتها على تطبيق نظام مذهبى معين. إن صور الخوف من المرح تدور بشكل أساسى حول الخوف من الخروج عن الإطار الذى يؤطر لسيادتهم؛ إنها قضية تتصل بالقلق من فقدان "نموذج القوة".

الإسلاموية ومحاربة المرح

لقد كان تاريخ النزعة الإسلاموية مرتبطا بالحرب ضد المرح واللعب والانفلات، مع قدر من العداة يصدر عن كل من الحركات الإسلاموية والدول الإسلامية. فى أواخر الثمانينيات عمل الطلبة ذوو النزعات الإسلاموية، والذين احتلوا الجامعات فى شمال مصر وجنوبها، على وقف الحفلات والمسرحيات، وعملوا على مضايقة الذكور والإناث من الطلاب الذين يختلطون سويا على نحو حر أو أولئك الذين يجرون وراء ملذات الحياة. وقد منعت اتحادات الطلاب ذات التوجه الإسلاموى الأفلام والرقص والموسيقى الشعبية والكلاسيكية، لأنها اعتبرتها "غريبة عن الثقافة الإسلامية"⁽¹⁾. وحدث بعد ذلك أن فرضت الجماعة الإسلامية الراديكالية، فى أحد أحياء القاهرة التى كانت تحت سيطرتها، قواعد صارمة على سلوك الشباب والنساء؛ وحينئذ منعت صالونات التجميل للسيدات، ومحلات بيع

شرائط الفيديو، وأوقفوا استخدام الموسيقى المرححة في الأفراح. وحتى جماعة الإخوان المسلمين المعتدلة أصبحت تقيم الأفراح "بطريقة إسلامية نموذجية" حيث منعت الموسيقى المرححة وسمحت فقط بترديد الأناشيد، التي تجسد الترانيم والهتاف. ولقد تمنى كثير من الإسلاميين في مصر عودة الثقافة الإسلامية الشعبية المبهجة، خاصة الاحتفال بطقوس رمضان، مع إيقاف الاحتفال بالموالد وذلك لاعتبارها مظهرية^(٢). لقد أصبحت الأخلاق بين الشباب مسألة اهتمام كبير ليس فقط بالنسبة للإسلاميين ولكن بالنسبة لوسائل الإعلام المحافظة أيضاً. فقد أشارت صحيفة الأهرام العربى، وهى جريدة أسبوعية تملكها الدولة، إلى أن المقاهى وأماكن تجمع الشباب أصبحت بؤراً "للخمر والجمعة والأفلام الجنسية والزواج العرفى (الزواج غير الرسمى) وهى مكان يذهب إليه البنات اللاتى يدخلن النرجيلة ويرتدين ملابس غير ملائمة". ودعا المقال إلى رقابة لحماية "شبابنا"^(٣). إن القيود التى يضعها أنصار النزعة الإسلاموية من المعارضين ووسائل الاتصال المحافظة تكون أقل إذا ما قورنت بالسياسة التطهيرية للدول ذات النزعة الإسلامية مثل السعودية وأفغانستان وإيران.

إن ضبط الحكومة السعودية لوقت الفراغ وعدم الاستقامة باسم الأخلاق والتقوى له تاريخ طويل. لقد قاومت حكومة المملكة المواعدة والسينما وقاعات الاحتفال والمراقص والنوادر والمسارح. وحتى صور المرح البسيطة مثل اللعب بالطائرات الورقية فلم يتم التسامح بها أيضاً، وليس هناك حالة أشد ضبابية لمثل هذه النزعة التطهيرية أكثر من حالة

طالبان في أفغانستان. ففي خلال فترة حكمها القاسية (١٩٩٦ - ٢٠٠١)، محت طالبان كل علامات اللهو والمرح والجماليات العلمانية، والسعى نحو الفردية والإبداع. وتم منع الموسيقى، والتلفزيون، والرسوم والتماثيل. هذا إذا صرفنا النظر عن الرقص، والتمثيل، والاحتفالات العامة، والتعبير عن الجمال والعناية بالنفس لقد منعت كل هذه الأشياء منعاً باتاً. كما أُجبرت المرأة على ارتداء النقاب (البرقع)، وأجبرت الرجال على إطلاق لحاهم. ولذلك فعندما سقطت كابول، عاصمة أفغانستان في أيدي قوات الحلفاء في نوفمبر ٢٠٠١ بدأ الكثيرون من الأفغان التعبير الإنساني عن المرح في العلن. فقد طفقوا يلعبون الموسيقى في المحلات ويشاهدون أجهزة التلفاز، بينما رفعت بعض النساء برقعهن، وأزال بعد الرجال لحاهم.

أما في إيران فقد تحول التعبير عن المرح إلى موقف يظهر فيه كل الاستقطاب الاجتماعي الدرامي، الذي جعل جماهير غفيرة من النساء والشباب يقفون ضد الدولة الإسلامية. فخلال الفترة الممتدة من الثمانينيات وبداية التسعينيات حارب الإسلاميون المحافظون أولئك الذين رغبوا في تحويل المرح إلى قضية ديمقراطية. فقد تم النظر إلى صور اللهو واللعب والتبسط والضحك على أنها أمثلة لعدم الأخلاق وإضاعة الوقت والتسيب، في الوقت الذي يتسم فيه النظر إلى عملية الترفيه بشكل عام باعتبارها "قيمة معادية". فقد أعلن محمد تقي مصباح يزدي، وهو رجل دين إيراني محافظ، أعلن رأيه قائلاً: "إن أخطر شيء يهدد الإنسانية هو أن ينسى الإنسان تكريس حياته أو الإخلاص لله، وأن يقيم مراكز ثقافية بدلا من المساجد والكنائس،

وأن يجذب ناحية الأفلام والفنون وليس ناحية الصلاة والخضوع إلى الله^(٤). وفي هذا السياق يتم النظر إلى الاختلاط بين الجنسين باعتباره أشد الانحرافات اللاهية، ومن ثم فإنها اعتبرت من الأشياء "الخطرة جداً". إنها "تجسد الجحيم بالنسبة للأفراد"، وهي ممارسة لا أخلاقية تهدد الصحة الأخلاقية والفيزيائية للمجتمع^(٥). ومن ثم فإن الفصل بين الذكور والإناث يعمل أداة أخرى للضبط الاجتماعي والرقابة. ويجد القارئ للصحيفة الإسلامية الأسبوعية المسماة "هفت صبح" صدى لهذا التعبير عن الهجوم العميق للمؤسسة المحافظة؛ حيث كتب أحد كتابها يقول "تسير المراهقات في الشوارع بطرائق مهينة. فكيف لهن أن يستجبن لدماء شهدائنا؟ إننى أشعر بالخجل وأنا أرى الفتيات يلبسن ملابس قصيرة، وأن يصل الحال بالفرق الموسيقية فى طهران إلى حد الرقص...!"^(٦).

وبالرغم من تأكيد المتدينين على أن الإسلام لا يعرف المرح (الهزل)، فإن ذلك لا يعنى أن أنصار النزعة الإسلامية يرفضون أى مفهوم للمتعة. فعلى عكس العداء العام فى الديانات الأخلاقية لموضوع الجنس، الذى يعتقد أن إغراءاته تدفع الإنسان إلى الانحراف عن مسعاه الصوفى أو الروحى، كما أن ما يتسم به موضوع الجنس من "اللاعقلانية" يهدد الضبط الذاتى والنظام^(٧)، فعلى العكس من ذلك، فإن أنصار النزعة الإسلامية الإيرانية يعترفون برغبات البشر الشهوانية. ولسد هذه الرغبات فقد اقترح هؤلاء "زواج المتعة"، الذى بمقتضاه يتم التعاقد على الزواج لفترة محددة من الوقت، كما يوجد فى التراث الشيعى، وهو وقت يتراوح ما بين ساعات

طويلة وسنين طويلة^(٨). ولقد ذهب رجال الدين الإيرانيين إلى أبعد من ذلك بالتخطيط لإقامة "مؤسسات" يمكن أن يلتقيا فيها الرجال بالنساء، مرددين في ذلك مقولة خاصة بالإمام الصادق الذي قال: "إنه يأمل أن يرى كل رجل منكم يمارس المتعة على الأقل مرة في حياته"^(٩). ومع ذلك فإن هذه الخطة تعد شكلاً من أشكال المساعي المنظمة والعقلانية لتحقيق المتعة، كما أنها تتوجه إلى رغبات الذكور. وبطبيعة الحال، فإن المبادرة التي ظهرت في الجمهورية الإسلامية عام ٢٠٠٢م لتوجيه حوالي ٣٠٠ ألف باغية إلى منازل "العفة" **Chastity Houses**؛ حيث يمكن للرجال الساعين نحو إشباع رغباتهم الجنسية أن "يتزوجوا" من البغايا، نقول إن هذه المبادرة تتبع منطق مشابه لمنطق ضبط الأخلاق وإضفاء الشرعية عليها. إن الإسلامويين يهتمون، لا بقضية الجنس، وإنما بضبط السلوك الجنسي.

والمواقع أن المتعة الحقيقية بالنسبة للإسلامويين تكون في المساعي الصوفية (الروحية) الداخلية في شكل من أشكال الاستمتاع بالتقوى - بالأسرة والشجاعة والتضحية، فهذه الأشكال تحدث نوعاً من "الثمالة" المجازية، ولكنها من ذلك النوع الذي يرتبط "بالحب المقدس" و"الاستمتاع" الروحي، ويظهر فقط "أثناء الصلاة". كما أنها تتنم "المتعة المستمدة من أعمال التقوى"، وتكريس الحياة للسير في طريق الولاية"، و"الصحة" الجيدة التي تمكن الإنسان من السير في الطريق السليم^(١٠). والمواقع أننا قد نجد أن نموذج "الإنسان المثالي" الإسلامي يتميز باستعداد سلوكي يقوم على شخصية تتسم بالشدّة والصرامة وشجاعة المحاربين والتحكم في الذات، وعدم الأنانية،

ورقة المشاعر - وباختصار شخصية غير عادية في مقابل التعبير عن الخفة والتحرر والتلقائية - في كلمة واحدة الشخصية "الاعتيادية"^(١١). وكلما نجحت هذه الشخصية في كبح الغرائز والرغبات الإنسانية، تفقد الواجهة في الحياة أهميتها، وفي المقابل تزداد الرغبة في التضحية وفي الموت الشريف. وهكذا فإن إدماج الذات والآخر والتضحية بهما في سبيل قضية أعلى يشكل قيمة كبرى. ويعبر الإيرانيون المتشددون أو الذين يطلق عليهم "مشيعو المتعة"، كما وصفهم البعض، يعبرون عن أسفهم بشأن الفرح الذين يصاحب عيد النيروز، وهو عيد رأس السنة الإيرانية مذكرين بنوع من الاندهاش السوداوى "حول الأيام السعيدة التي لا تنسى" على جبهات القتال^(١٢). وينتج الإعجاب بالتضحية والموت إلى كل من الذات والآخر على حد سواء، وهو ينعكس في الشعارات الاستشهادية التي تستبدل كلمة "الموت..." بكلمة "يعيش..."^(١٣). ولقد أصبحت بعض الشهور المحرمة (محرّم ورمضان)، وكذلك المناسبات ذات التقدير العالى المرتبطة بالشهادة فيما بعد الثورة، أصبحت أكثر حزناً وأسى. ولقد اعترف آية الله الخمينى بأهمية هذه الطقوس بالقول: "أن هذه الأحزان هى التى حفظت الإسلام حياً". ولقد أصبح تقويم الجمهورية الإسلامية شهادة على التعظيم الرسمى للحزن العميق فى مقابل المرح. ففى الوقت الذى تتذكر فيه السلطات أيام الموت لزعماء السياسية والدين، فإنها تتجاهل بشكل كبير تواريخ ميلادهم (فلم يوضح التقويم الرسمى الصادر عام ١٣٨٠ - ٢٠٠١ إلا ثلاثة أعياد ميلاد رسمية، فى مقابل عشرة أيام وفاة رسمية). إن المتشددىن الإيرانيين يذهلون إذا ما رأوا الممارسات المرحية المرتبطة بالإسلام الشعبى فى المجتمعات الإسلامية الأخرى،

واصفين إياها بأنها نوع من الجاهلية، ودليل على تغلغل "الإسلام الأمريكي" ^(١٤). "ففى كثير من الدول العربية تحولت أمسيات رمضان إلى أمسيات للهو والمرح والحفلات والنكات"، هكذا ذكر أحد المعلقين الإيرانيين فى إحدى الصحف الأسبوعية الإيرانية المسماة بالجبهة **Jebhe** ^(١٥). وحتى التعبيرات البسيطة عن الحيوية المجتمعية والألوان تزعج حساسيات المتشددين. وقد علقت صحيفة **Shalamche** الأسبوعية بحسرة قائلة: "يكفيننا نظرة على المدينة"، "إن العقلانية الغربية قد سيطرت على وجودنا. فالبحث عن السعادة والمتعة قد أصبح لهما تبرير عقلانى. إن إله السعادة هو الذى يُعبد بدءاً من المجالات الرياضية ووصولاً إلى فصول الدراسة" ^(١٦). ولقد شنت هذه الصحيفة حملة على وزير الثقافة الإصلاحى لإنتاج أناشيد وطنية "لا تعدو أن تكون أغانى مراقص" ^(١٧). ولا يوجد سوى النزر اليسير من التسامح تجاه تعبيرات مثل التصفيق، والصفير، والابتسامات المرحية. ولقد أصبحت عمليات المطاردة العامة للمراهقين لتسكعهم حول مدارس الإناث "فى الشوارع الخلفية لممارسة الحب الممنوع" تذكيراً حياً للأرض التى تفرض فيها إرادة الدولة الأخلاقية لكى تقتش عن الحب وتقمع الغريزة، وأن تضع التعبير البريء للشبابية تحت الميكروسكوب السياسى. ولقد عبر أحد الصغار عن ذلك بقوله: "إن من الأمور الشنيعة أن يقع الإنسان فى الغرام فى هذه البلد". ويعتبر حراس الأخلاق أن من الأمور الخطيرة، أو من الخطيئة تبادل ابتسامه متواضعة يكون الصبى قد أعد لها طيلة يومه. ولقد حذر أحد المربين فى المدارس قائلاً: "إن وجود خطاب حب فى جيب طالبة يشبه المشى فى الشوارع بغير حجاب" ^(١٨). إن البوليس الذى يراقب الأخلاق ينتشر

لتنظيف الأماكن العامة، وخلق نوعاً من النظام الأخلاقي في المجال الخاص إلى درجة أنه قد يقتحم الحفلات الخاصة. ولذلك نجد أن المجال العام/الحيّز العام الإسلاموي يتصف بالأسى والحزن والمزاج الكئيب والسوداوية والألوان الداكنة، ومثل ذلك يقال عن وسائل الاتصال الجماهيرى والطقوس الدينية. وفي مثل هذه الحالة من الفضيلة تكون أشكال الملابس وألوانها وحركات الجسد وصوت الأشخاص، ومستوى الضحك، وعمق النظرات، تصبح جميعاً مجالاً للضبط والرقابة^(١٩).

وخلال حقبة الثمانينيات أدى انشغال البلد بالحرب (مع العراق)، جنباً إلى جنب مع القهر والحماسة الثورية إلى أن تتحول الرقابة (الهيمنة) إلى أمر لا مفر منه. فما لبثت الإشارات الدالة على الانحرافات الظاهرة أو حتى الخفية خاصة بين الشباب، أن حولت قضية البحث عن المرح إلى قضية محورية في التنافس السياسى على مستوى الأمة. ومع انتهاء الحرب، وبداية إعادة الإعمار فى حقبة التسعينيات بدأ الشباب يعبرون عن ذواتهم بشكل علنى سواء بشكل فردى أو جماعى. فقد سعوا إلى الموسيقى ونوادى الفيديو، وأقاموا فرقاً سرية لموسيقى البوب والروك. وعلى عكس التحذيرات الصادرة من السلطات ساير الكثيرون الأنواق العالمية والموضات، وألعاب المواعدة، وعبروا عن ذلك فى مراكز التسوق الكبيرة والحدائق العامة، وفى الحفلات السرية، وهى ممارسات لم تستبعد إقامة العلاقات الجنسية قبل الزواج^(٢٠). وقد قلبت هذه الممارسة السياسة الثقافية صورة الشباب المسلم رأساً على عقب حيث جعلت منه جماهير فاقدة الذات، ومحرومة من الفردية

فى وجود قواعد أخلاقية صارمة؛ إنها تحدث الإطار الأيديولوجى للدولة الدينية. ومع ذلك فإن الشباب قد رفضوا أن يقطعوا علاقاتهم بالدين فى حد ذاته. ولذلك فإن الصغار من الشباب استخدموا المعايير والمؤسسات الشرعية القائمة للتعبير عن رغباتهم الشبابية فى استراتيجيات مبتكرة، تلك التى أطلقت عليها "التكيف التحولى"، ولكن مساعاهم هذا قد جعلهم يحولون المعانى المتصلة بهذه المعايير والمؤسسات ويعيدون تعريفها. وبهذه الطريقة فإن طقوس الحزن التى يقدرها الشعب حق قدرها تتحول إلى ممارسات للمرح والبهجة، واللهو والعلاقات الاجتماعية^(٢١).

وليس المقصود من كل هذه القصص تبيين مظاهر السلوك التى نتسم بالإفراط وعدم المسؤولية والضرر باسم المرح. إنما الحقيقة تكمن فى أن المرح، مثله مثل أى ممارسة للحرية، يحمل إمكانية أن يتحول إلى مشكلة اجتماعية إذا لم تراع المسؤوليات الاجتماعية والفردية. إن النزعة الفردية المفرطة، والعدمية، وتعاطى المخدرات، والزنا، ومرض الإيدز، والعنف، كل هذه السلوكيات لا تضر المجتمع الأكبر فقط، ولكنها تضر على نحو أساسى الفاعلين الذين يمارسون المرح أنفسهم. إن الشباب السعودى يمارس ("التفحيط؛ اللعب بالسيارة وإيقافها فجأة")، وهى ممارسة خطيرة لا يرضى عنها الناس، وقد تسببت فى إحداث أضرار كثيرة لممارسيها^(٢٢). كما أن العنف المرتبط بممارسات دينية إثنوية والذى يمارس باسم المرح من قبل شباب الحركة المسماة حركة مهاجر قوامى **Muhajir Quami** لا يترك إلا آثاراً مدمرة على المجتمع الباكستانى^(٢٣). إننى - على عكس ذلك - أرمى

إلى التركيز على المرح البريء، الذى يظل يمارس فى حدود التوقعات الاجتماعية والمعايير العامة. فالإفراط فى ضبط المرح والسيطرة عليه يؤدي إلى إفراط فى ممارسته. إن الإصلاحيين فى إيران يهتمون بأن تكون استجاباتهم متطرفة ومحدثة لصور من الاضطراب إذا ما استمر المحافظون فى سياساتهم المناوئة للمرح.

والمحقق إن الاختلاف حول المرح يعمق الصراع بين الجناحين الإصلاحى والمحافظ فى الحكومة. فالإصلاحيون يرجعون القلق الحاصل فى هذا الموضوع إلى عملية كبح المرح والحاجة إلى السعادة؛ وهم يدفعون بالنقاش العام حول قضية المرح واللهو إلى الأمام عن طريق رعاية الدراسات، وتنظيم الندوات، ونشر المقالات التى تدافع عن الفكرة التى مفادها أن "المرح ليس خطيئة، ولكنه عاطفة إنسانية عميقة". ودعا بعضهم إلى "تعريف" للمرح، أو حتى إلى "إدارة المرح" من أجل تطوير ثقافة المرح والاحتفال بين البشر الذين ينكرون هذه الخبرة، ومن ثم فإنهم يجهلون قواعدها^(٢٤). وهناك العشرات من الندوات التى ناقشت معنى "وقت الفراغ"، وصور "المرح بين النساء" اللاتى تعانين من الاكتئاب بأعداد كبيرة^(٢٥). كما دعا علماء النفس ورجال الصحافة إلى ما أطلقوا عليه "حب الحياة" مؤكدين أن "العيش المرح يعد حقا من حقوقنا... لأن المجتمع الذى يعانى من الكآبة والسوداوية لا يمكن أن تكون له قاعدة مدنية قوية"^(٢٦). وشن بعض الإصلاحيين هجوماً على الإسلامويين الذين يدينون المرح والضحك، والمساعى الإنسانية التى تقوى المجتمع، مؤكدين أن الضحك "ليس انحرافاً"^(٢٧).

وفى المقابل فإن الإسلاميين يعترضون على ما يطلقون عليه "الغزو الثقافي"، و"الهوس الكروي"، و"المشاعر المعادية للإسلام"^(٢٨). وحدث فى أغسطس سنة ٢٠٠١ أن بدأت السلطة القضائية المحافظة فى هجوم جديد على المواطنين الذين يتهمون بعدم الأخلاق، أو التسبج أو الفسوق فى الأماكن العامة، وذلك بتطبيق عقوبة الجلد. كما قام البوليس بغلق المحلات التجارية والمقاهى والمطاعم التى تظهر علامات على الفسوق^(٢٩). لقد تم منع ارتداء رباط العنق، كما تم الاحتفاظ بصور الفتيات اللاتى يرتدين أغطية للرأس واسعة فى ملفات البوليس، كما تم جلد الرجال بعد نزع ملابسهم من أسفل بسبب تعاطيهم للخمر أو بسبب وجودهم مع نساء غريبات^(٣٠). وبعد ذلك بعام شهد سكان طهران جماعات جديدة من الرجال الذين يرتدون زيا موحداً ويجوبون الشوارع فى سيارات ذات دفع رباعى. وتوجد حوالى ستين وحدة خاصة تضم عدة مئات من الرجال الذين يرتدون زياً موحداً ذا لون أخضر ويحملون بنادق آلية وقنابل يدوية، وهم يجوبون الشوارع بحثاً عن الشباب الصغير الذين يقودون سياراتهم وهم يسمعون الموسيقى العالية، أو النساء اللاتى يرتدين غطاء فضفاضاً للرأس، أو يضعن مساحيق التجميل على وجوهن، والمترددات على الحفلات، ومتعاطيات الخمر^(٣١). ولم تحدث هذه الحملات الهجومية سوى النزر اليسير فى تغيير السلوك، وإنما أحدثت، على العكس من ذلك نوعاً من الصخب الجمعى جعل الناس يهاجمون الأسس التى يقوم عليها قانون العقوبات الإسلامى، حيث قام العشرات من رجال الدين نوى العقلية الإصلاحية بالتشكيك فى إمكانية تطبيق هذا القانون فى العصر الحديث^(٣٢).

المرح قبل الأصولية وبعدها

هل كانت النزعة الأصولية المعادية للمرح ملمحًا ثابتًا فى تاريخ الإسلام؟ وإذا كانت الإجابة بالنفى، ففى أى نقطة أصبح المرح يشكل اهتمامًا سياسيًا ملحوظًا فى المجتمعات الإسلامية؟ وما نوعية الاتجاهات التى وجدت نحو المرح قبل ظهور النزعة الإسلامية؟ المؤكد أن الأخلاقيات المعادية للمرح لم تظهر فى السنوات الأخيرة فحسب. فلقد كانت المجتمعات الإسلامية تسعى إلى الرغبة فى المرح وإلى محاربته فى نفس الوقت. ومع ذلك فإن ديناميات السياسة المرتبطة بالمرح كانت مختلفة. فمن الناحية التاريخية كانت المشاعر المضادة للمرح، وأساليب ضبطه تركز بشكل كبير على "الخمور، والنساء، والأغاني". وكانت هذه المشاعر والأساليب تأخذ إطارها فى ضوء (القاعدة الفقهية) "درء الضرر"، وهى قاعدة تتجذر فى عدد من النصوص القرآنية التى تدعو المسلمين أن يفعلوا "الحلال ويمتنعوا عن الحرام"^(٣٣). ومع ذلك فإن الأسئلة المتعلقة بما هو الحرام ومن الذى يحرمه وكيف يحرم، هذه الأسئلة، تظل محل خلاف^(٣٤). وليس هناك من يقين حول ما إذا كانت النصوص القرآنية تعنى بالفعل ما قصد إليه العلماء (الفقهاء المسلمين) عندما أوضحوا ماذا تعني^(٣٥). ومن حيث المبدأ فإن المحرمات تشتمل على ممارسات غير مقبولة أخلاقياً مثل النشاط التجارى غير الشريف والربا، وعلى نحو خاص الغناء، وشرب الخمور، والخيلاء، والدعارة. أما أولئك الذين يحاولون تطبيق التعاليم فإنهم جماعة من العلماء الذين تتسم آرائهم بالحسم وهم يستخدمون جماعات من المؤمنين بآرائهم ليعملوا جنوداً رهن

إشارتهم^(٣٦). ومن ثم فإن الهيمنة تأتي من المتشددين من الأفراد الذين يواجهون أولئك الذين يفعلون ما يعتقدون أنه محرم، والذين يتجاهلون في حياتهم اليومية على نحو كبير هذه الأخلاق التطهيرية والذين يستمرون في مساعيهم نحو التمتع بمباهج الحياة الدنيا. وقد كتب فرانز روزنتال Franz Rosenthal في هذا الصدد يقول "إن ممثلي التقوى والزهد في القرون الأربعة الأولى من الإسلام كانوا يعدون على الأصابع، ولم تكن لأصواتهم آذان صاغية. وعلى العكس من ذلك، فإنه كان هناك ميل واضح نحو الفكاهة والضحك غير المقيدة بأي قيد"^(٣٧). كما قدم الباحث ميشيل كوك Michael Cook أدلة توضح أن شرب الخمر ممارسة اجتماعية في العهد الإسلامي في العصر الوسيط كان "شيئاً عادياً" - وهو تقليدٌ لم تستثنى منه النساء^(٣٨). أما روح الفكاهة، والشعر، والموسيقى فقد كانت أكثر انتشاراً من ذلك. وتمثل الأساطير التي تدور حول أشعب، المغنى، والراقص، ورجل الفكاهة في المدينة ومكة في القرن التاسع، وحول الرمز الأكثر حداثة لصاحب الشهرة المسمى نصر الدين هوتشا Nasreddin Hoca^(*)، هذه الأساطير تمثل أنماطاً تاريخية للفكاهة في المجتمعات الإسلامية. والمحقق أن أصل تراث "الأدب" في الشرق الأوسط يرتبط بالنكات والمزاح المرتبط بالسياسة، والدين، والحياة اليومية^(٣٩). كما أن الوجد الروحي في الإسلام الصوفي كان وما زال يتداخل بشكل كبير مع الشعر، والرقص، والموسيقى. إن الممارسة

(*) نصر الدين هوتشا هو شخصية أُثير حولها جدل كبير في تاريخ الأدب التركي، وهو يشبه شخصية جحا. ويرى كثير من المؤرخين أنهما قد يكونان شخصية واحدة.
(المترجم)

الدينية التي تصاحبها بهجة تعد إلى حد كبير إحدى السمات الأساسية للإسلام الشعبي. وعلى عكس إرادة المتشدددين الدينيين يتجمع كل عام ملايين الرجال، والنساء، والأطفال المسلمين في احتفالات الموالد للاحتفال بمولد القديسين وهم يجلسون لأيام وليالٍ عديدة يتناولون الطعام ويمارسون شتى أنواع المرح^(٤٠). مثل هذه المناسبات تتداخل التقوى مع الصلاة مع النشوة في الأغاني الدينية في روح أشبه بروح الثقافة المرححة للجماعة الأفريقية الأمريكية في كنيسة إبيسكوبال Episcopal في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي مثل هذه الأغاني الدينية فالخط الفاصل بين العلماني والمقدس لا يكون سهل التحديد^(٤١).

بالرغم من أن الصراع حول ملذات الحياة اليومية في العصور ما قبل الحديثة كانت ناتجة عن صور متفرقة من التدخل من قبل مساعٍ دينية فردية في السلوك العام للناس، وكان الصراع مقصوراً على هذه التدخلات (وتستثنى من ذلك دولة الموحدين في المغرب في القرن الثاني عشر وحكم الخلافة الفاطمية في مصر في القرن الحادي عشر)، بينما كان الصراع كذلك في العصور الحديثة، فإن ظهور الدول الحديثة والحركات الاجتماعية وتحول المجتمعات المسلمة إلى النظم الغربية، خاصة ظهور أنماط وأساليب وفضاءات جديدة للاجتماع والتواصل بين البشر مثل المذيع، والتلفاز، والمقاهي، وقاعات الاحتفالات، والمطاعم، ومنتجعات قضاء العطلات والإجازات، أدت إلى تغيير ديناميات السياسية المناوئة للمرح^(٤٢). فنجد أولاً أن الحركات القوية، عوضاً عن العلماء الأفراد، ترفع راية المعركة ضد

صور المتعة الحياتية. كما نجد ثانيًا أن النزعة المضادة للمرح لا تستهدف الأفراد الذين يحبون اللهو فقط ولكنها تستهدف الدولة العلمانية والتي تسمح بصور اللهو العادية في الحياة اليومية وتتبنها - كالموسيقى والسينما والترويح والمواعدة، أو أى شكل من أشكال التسلية الذى يمكن النظر إليه باعتباره لا يعكس أى مسئولية أخلاقية. وفي هذا الصدد فقد ترك كل من أبى الأعلى المودودى، من الجماعة الإسلامية الهندية، وسيد قطب، من جماعة الإخوان المسلمين فى مصر، تركا تأثيرًا على الحركات النضالية التى وصفت الدول والمجتمعات الإسلامية الحديثة، كما فى حالة مصر فى الخمسينيات، على أنها مجتمعات فاسدة وجاهلية. إن هذه الدولة، وفقا لما يذهب إليه المتشددون الإسلاميون، تحتاج إلى أن تتحول (بعبارة الثورة) إلى كيانات أخلاقية إسلامية، ومن ثم تكون قادرة على أن تأخذ "المجتمعات الفاسدة" إلى طريق الصواب. وبعبارة أخرى فإن من واجبات الدولة (وليس الأفراد أو الحركات) أن تأخذ على عاتقها تصحيح الأخطاء الأخلاقية. ومع تأسيس دول إسلامية أحادية الطابع، مثل المملكة العربية السعودية وأفغانستان وإيران، أصبحت عملية القضاء على المرح تشكل اهتمامًا سياسيًا سائدًا فى المجتمع. ومن المفارقات هنا أن نجد أن الحداثة قد قُضِّ مضاجع المتعصبين من الأفراد ودفعت بالدول القوية فى مواجهة الرغبات والاهتمامات والتعبيرات الخاصة للأفراد. وفى المملكة العربية السعودية نجد أن حملة معادة المرح قد بدأت مع ظهور الحركة الوهابية التطهيرية (والتي قادها محمد بن عبد الوهاب، توفى عام 1792) فى نجد فى القرن الثامن عشر. لقد أدت هذه الحركة إلى ظهور ثلاث مراحل للدولة السعودية فى الجزيرة

العربية. ففي أثناء الحكم السعودي الأول (١٧٤٥ - ١٨١٨)، منع الحكام في الحجاز التبغ والآلات الموسيقية، وأجبروا الناس على الحضور إلى المسجد والمواظبة على الصلاة^(٤٣). وعبر السنوات استطاعوا أن يوسعوا من التغطية الجغرافية لضوابط منع اللهو وأنماط هذه الضوابط ونطاقها. وأنشأوا في نهاية العشرينيات هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وعلى الرغم من وجود قدر من المرونة أثناء حكم ابن سعود (١٩٠٢ - ١٩٥٢) بحيث تم السماح للناس بأن تكون لهم مظاهر للمتعة خاصة بهم، على الرغم من ذلك فإنه في نهاية الخمسينيات ومع اكتساح النزعة الجمهورية الناصرية للعالم العربي، طور الحكام السعوديون استراتيجية جديدة أكثر تشددًا للانضباط الأخلاقي^(٤٤). وبالمثل فإن سياسة معادة المرح المتشددة في أفغانستان قد ازدهرت أثناء نظام حكم طالبان (١٩٩٦ - ٢٠٠١) والتي أقامت وزارة تكون مهمتها تحديد الهيمنة الأخلاقية وتطبيقها^(٤٥).

وعلى عكس الحكام في السعودية وفي طالبان، فإن النظام الإسلامي في إيران قد واجه تحديًا منقطع النظير في إطلاق حملته الأخلاقية، ذلك أنه واجه جمهور له خبرة عريضة بالتنوعات العلمانية، وهي خبرة أكثر مما يمتلكها سكان السعودية أو أفغانستان. لقد وصل المد العلماني في إيران إلى ذروته في نفس العقد، عقد السبعينيات، الذي انطلقت فيه الثورة الإسلامية. ففي العام الذي سبق الثورة الإسلامية سنة ١٩٧٩، كان هناك ازدهار كبير في نشر واستهلاك السلع الثقافية المحلية والمستوردة. فقد أصبحت السينما الغربية وبرامج التلفاز والموسيقى الشعبية ومراكز الشباب والحانات

والملاهي والرحلات البحرية أحد المكونات الأساسية للثقافة الحضرية في إيران. ولقد تزايدت أعداد مشاهدي الأفلام السينمائية بنسبة ٥٠% بين عامي ١٩٦٩ و١٩٧٥. وهي نسبة تعتبر ضعف معدل النمو السكاني في نفس الفترة. وفي كل عام من أعوام حقبة السبعينيات عرضت دور السينما الإيرانية أكثر من خمسمائة فيلمًا أجنبيًا، ٢٥% منها كان من الأفلام الأمريكية. وبحلول عام ١٩٧٥ أصبح نصف سكان الحضر يمتلكون أجهزة تليفزيونية مقارنة بنسبة ٤% في عام ١٩٦٠، كما بلغت نسبة الأسر التي تمتلك راديو ٦٥% من العدد الكلي للأسر في نفس العام (أي عام ١٩٧٥)^(٤٦). وفي حقبة السبعينيات أيضا قضى عدة مئات من الآلاف من الإيرانيين من الطبقة الوسطى إجازاتهم في منتجعات بحر قزوين وذلك للاستمتاع بالخبرة المعولمة للوجود في البحر والشمس والاستمتاع بالجنس. ولم يبطل المسلمون الإيرانيون تذكر المناسبات الحزينة في شهرى محرم ورمضان، كما أن كلا من الأغنياء والفقراء، المسلمين وغير المسلمين قد وجدوا متعة كبيرة في الاحتفال بعيد النيروز الذي يجسد الثقافة قبل الإسلامية لمدة ثلاثة عشر يومًا، وذلك عن طريق ارتداء الملابس الجديدة، وزيارة الأقارب والأصدقاء، والخروج إلى الرحلات والحفلات، والشواء - وهو تراث علمانى ناضل التراث الإسلامى كثيرًا لإيقافه. وفي آخر السبعينيات قدمت وسائل الاتصال الجماهيرى ثقافة شعبية احتفالية تجسدت في الأغاني والعروض التي قدمها ممثلون ومغنيون شعبيون، ونجوم الكوميديا من أمثال جوجوش **Gugousch**، وهايدا **Haydeh**، وأغامشى **Aghasi**، وسوزانا **Sousan**، وأرحم صدر **Arham Sadr**، وفهدات **Vahdat**، وبرافيز سيد

Parviz Sayyad، وفردین Fardin، وفورزان Foruzan. لقد أصبحت الكوميديا والسخرية والنكات، حتى في أوقات الشدة، جزءًا لا يتجزأ من الحياة الفنية والقاموس الشعبي بشكل عام. إن هذه الثقافة المتنامية للمرح والاحتفالية، خاصة تلك التي ترتبط بالواردات الغربية، قد أغضبت كثيرًا من رجال الدين وأثارت حنقهم. فقد أدانوا السينما والراديو والتلفاز، ماداموا جميعًا، ووفقًا لمنظور آية الله الخميني، قد تم استخدامهم "لإفساد شبابنا"^(٤٧). لقد أدانوا الثقافة الحضرية "خفيفة الظل" ومنتجات قضاء الإجازات. وأفصحوا عن الخطايا المرتبطة بقضاء الإجازات على بحر قزوين. وتم تفجير مكتب مجلة إنهافتا Inhafteh وهي المجلة الإيرانية التي تناظر مجلة البلاى بوى Playboy. ومع ذلك فإن هذه الضوابط لم يكن لها سوى تأثير طفيف في منع التعبير عن الهزل والمتعة في الحياة اليومية. فلم يحدث إلا بعد قيام الدولة الإسلامية أن تحول المرح مجالاً للنضال السياسي في المجتمع.

الإسلام والمرح

لماذا يصر أنصار النزعة الإسلامية على الحفاظ على القيم التطهيرية بالرغم من التكلفة السياسية؟ وماذا وراء خوفهم من المرح؟ إن وجهة النظر الغربية الأكثر انتشارًا هي تلك التي تقول إن العداء تجاه المرح واللهو له جذور في التعاليم المتشددة في الإسلام. ووفقًا لهذه الرؤية، فإن الإسلام يجسد "عالمًا لا تمثل فيه الحياة الإنسانية نفس القيمة التي لها في الغرب، تلك الحياة

التي تُهمش فيها الحرية والديمقراطية والانفتاح والإبداع^(٤٨). والحق أن المذهب الإسلامي يظهر على أنه يحتوى على تعاليم لا تحتقى بالمرح والابتهاج. وعلى سبيل المثال، فهناك عدد من الأحاديث، وهى أقوال النبى وممارساته تؤكد على الحياء (التواضع)، وتستهجن الهزل والسلوكيات التافهة^(٤٩). وتوضح المصادر أن الرسول لم يجب أولئك الذين يستخدمون لغة مبتذلة لكى يضحكوا الناس^(٥٠). ولقد قالت السيدة عائشة، زوجة الرسول، إنها "لم تر [النبى] قط يضحك حتى تنفرج أساريره؛ فهو دائما ما كان يبتسم ابتسامة بسيطة فقط"^(٥١). فقد كان النبى، فى إطار الرغبة فى تقليل كل صور التشبث التى قد تصرفه عن عبادة الله، كان يفر من أنشطة مثل الشعر تلك التى تبعد الناس عن تذكّر الله، والمعرفة الدينية، وتلاوة القرآن^(٥٢). ولذلك فقد منع بعض الفقهاء المسلمين ممارسة الفنون، والرسم، وصناعة التماثيل، وذلك للخوف من أن ينجرّف الناس إلى عالم الشرك، مادام الله فقط هو الخالق، هذا على الرغم من ممارسة الفنون أيام الأعياد والمناسبات الاحتفالية الأخرى. ويدين بعض الفقهاء للعب، والتسلية، والزلل باعتبارها أمورًا لا طائل من ورائها وهى مضيعة للوقت فى ظروف الحرب الطويلة وفى ظروف الشدة التى تتطلب التركيز على الجهاد^(٥٣). والمحقق أن التراث الدائر حول البدعة (التجديد فى الدين)، خاصة ذلك الذى ينسب إلى ابن تيمية، يحمل فى طياته اجتهادات (بالمقارنة بالآخرين) وفتاوى ضد المرح، والضحك، وأخلاقيات المتعة^(٥٤). أما المصادر الشيعية فإنها تشتمل على صور مشابهة من الإدانة تفسر الإفراط فى التسلية، والضحك، واللهو باعتبارها أفعال "شيطانية" يمكن أن تحدث فضائح وانحراف عن العقيدة^(٥٥). وفى المقابل فإنها تمتدح التواضع، والخجل والزهد وتدين حب الثروة المادية^(٥٦).

ولكن الأمر لا ينتهى عند هذا الحد. فالمذهب (الإسلامى)، وهو له نفس المصادر، يقدر بالتالى أخلاقيات المرح والبهجة. فعلى عكس السلوك المتشدد للإسلامويين المعاصرين، فإن النبي (صلى الله عليه وسلم) كان يُنظر إليه باعتباره رسول التسامح والرحمة. فقد كان يحذر الرجال، من أمثال عمر، الذين كانت شخصيتهم "الخشنة" و"صعبة المراس" مصدرًا لخوف أتباعهم من المسلمين. حيث قال النبي (صلى الله عليه وسلم) وهو يتجه إلى عمر ناهيًا "يا ابن الخطاب والذى نفسى بيده ما لقيك الشيطان سالكًا فجأً إلا سلك فجأً غير فجك" (٥٧). لقد جاءت هذه الكلمات من رجل كان يبتسم فى وجهه من يعاملونه بقسوة. ولقد أشارت مصادر عديدة إلى طبيعته الرحيمة والمتسامحة وطريقته المريحة والمعتدلة فى تفاعلاته اليومية (٥٨). وهناك بعض المصادر الشيعية التى ترفض بشكل صريح العنف والقهر، وتدعو عوضًا عن ذلك إلى الرقة، والبهجة، والمرح، والأنس (٥٩). ولقد قيل نقلًا عن الإمام السجاد Sajjad قوله عن النبي (صلى الله عليه وسلم) "أن أجمل الأعمال بالنسبة للنبي هى إدخال البهجة على الناس" (٦٠). ووفقا للإمام الصادق، فإن الأشخاص البشوشين لهم تقدير خاص وأن الله يخصص لهم أماكن فى الجنة (٦١). وبالمقارنة، فإن ما كتب عن أقوال الرسول حول الرقص والغناء يبقى غامضًا، وأن النبي لم يحرم مثل هذه الأعمال (٦٢). وأكثر من ذلك، وعلى عكس ما يذهب المتشددون المتحصنون بذواتهم والذين يتهمون إخوانهم المسلمين بالخطيئة والكفر، (عدم الاعتقاد فى الله)، على عكس من ذلك فإن النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) كان متعاطفًا حيث قال: "كل أمتى معاف، إلا المجاهرين [الذين يذكرون ويؤكدون ما قاموا به من أعمال

شريعة»^(٦٣)(*) . وقد نصح المسلمين في هذا الصدد بألا يكونوا "متطرفين"^(٦٤) .
و"ألا يأخذوا على أنفسهم إلا الأعمال التي في مقدرتهم"^(٦٥) . كما أكد بالطبع
على أن اتهام المؤمن بالكفر يساوى قتله أو قتلها^(٦٦) .

ويبدو أن الإسلام، مثله مثل الديانات الأخرى، لم يقدم نظرية محددة
للمرح. وكما ذهب الباحث خالد مسعود، فإن السرديات المتصارعة داخل
المذهب، بما فيها الحديث، تعكس ضرباً من عدم اليقين وتعددية الرؤى حول
هذه القضايا في صدر الإسلام، ومن ثم فقد ترك تراثاً ظل مفتوحاً أمام
قراءات متعددة^(٦٧) . فموقف الإسلام من قضية المرح، يعتمد بالتالي، على
الشخص الذي يفسره. ولذلك فإن المصلحين الإيرانيين، في التسعينيات، على
العكس المتشددين المحافظين، ذهبوا إلى أن الإسلام لم يفرض الزهد قط على
المسلمين. على العكس من ذلك فقد طلب منهم أن يعرفوا حدودهم من أجل
السمو بالغرائر الإنسانية ومظاهر المتعة في الحياة وتوفيقها مع العقل
والمسئولية. ويُذكر الإصلاحيون المتشددون بألا يجبروا الناس على فعل
"أكثر مما أمرهم الله به، مِنَ ذَلِكَ لأنهم "لن يفعلوا منه إلا القليل"^(٦٨) . وفي رأى
رجل الدين الشاب حجة الإسلام غلامى **gholami** "فإن الإسلام قد دعا إلى
ممارسات تدخل على النفس السعادة مثل السفر، والاحتفالات، والزواج،
والتسلية، والألعاب والمرح"^(٦٩) . ولقد اعترض الشيخ هنا قائلاً "إذا كان الإمام

(*) هذا جزء من حديث رواه البخارى فى صحيحه عن سالم بن عبد الله قال سمعت أبا
هريرة يقول سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول "كل أمتى معاف إلا
المجاهرين، وإن من المجاهرة أن يعمل الرجل بالليل عملاً ثم يصبح وقد ستر الله
عليه فيقول يا فلان عملت البارحة كذا وكذا وقد بات يستره ربه، ويصبح يكشف ستر
الله عنه". (المترجم)

على بن أبي طالب كان مرحًا ومبهجًا، فلماذا ينبغي "إظهار رجال الدين لهذا القدر من العبوس؟" (٧٠). ويستغرب كثير من المسلمين العاديين من مطاردة السلطات الإسلامية للرجال الذين يرتدون ملابس بأكمام قصيرة، والنساء اللاتي يظهرن بملابس ملونة، إذ لم يكن هناك أساس ديني أو قانوني لمثل هذه الممنوعات (٧١). ولماذا يصر ذو النزعة الإسلامية على كبح الفرح، والمرح، والتعبير الذاتي، وحب الحياة - وهي خصال إنسانية يعتبرها كل العالم أنها من الأمور المعتادة؟ ومهما تكن دوافعهم فإن المتشددين الإسلاميين يبنون أفكارهم في النهاية على بعض تعاليم الدين، وعلى تفسيرات وآراء للفقهاء الأوائل من المسلمين. ولكن هل يقتصر هذا الأمر على الإسلام والإسلاميين؟

النزعة إلى معادة المرح فيما وراء الإسلام وفيما وراء الدين

وفي الحقيقة فإننا يمكن أن نجد بعضًا من التشدد والميول الزهدوية في معظم الديانات. فأغلب الديانات، وليس الإسلام فحسب، قد رفعت في تفسيراتها الخاصة لافتة الشهادة والإعجاب بالموت الشريف. ولذلك يقال إن سقراط، "وهو القديس العلماني"، هو أصل الشهادة في الغرب، أما المسيحية بقصتها حول عملية الصلب، فقد طورت علمًا لاهوتيًا خاصًا للشهادة (٧٢). وبالإضافة إلى ذلك فإن معظم الديانات، في تفسيراتها الخاصة، قد عبرت عن العداوة نحو الميول الجنسية، ذاهبة إلى القول بأنه يرد البشر إلى عالم الحيوان ويجعلهم ينحرفون عن مسعاهم الروحي عن طريق إحداث خلل في

الضبط الذاتي، والنظام الذاتي^(٧٣). ولم يسلم الفن والموسيقى من هذا الغضب الدينى. فقد جعل البروتستانت من الكنيسة وسيطاً للخلاص داعين إلى الممارسات النقشفية مثل العمل الشاق و"تجنب القمار، والرقص، والمسرح، وكل فعل يمكن أن يتم رؤيته باعتباره ابتعاداً عن العالم" وذلك من أجل تأكيد خلاصهم الأبدى^(٧٤). وذهب ماكس فيبر، بالاعتماد على الأخلاقيات البروتستانتية، إلى القول بأن الديانات "الطقسوية" أو "التعبدية" تميل نحو الغناء، والموسيقى، والفنون التصويرية، والشعر، بينما تميل "الديانات العقلانية" (مثل اليهودية، والمسيحية القديمة، والبروتستانتية) إلى العداء للفن. وفقاً لهذا المنطق، فإن الفن، والجنس، وبالتالي المرح، لهم إمكانية إيقاف عمل العقل على السلوك البشرى أو جعل البشر ينحرفون عن الانتباه الكامل نحو الذات الإلهية^(٧٥).

وهناك جزء من الحقيقة فى النظر إلى الذهول عن الذات الإلهية كأحد الأسباب الرئيسية للابتعاد الدينى عن المرح، والحيوية، والفن، أو الجنس، وعلى الرغم من أن أصحاب العقائد الدينية لا يملكون فيما تطهيرية متشابهة، فكما يتضح لنا حتى الآن - فإن البعض يعترض عليها، ويهملها البعض الآخر، ويتمسك بها البعض، خاصة أولى السلطة، بتطبيقها ودعمها. ومن ثم فإن الحساسيات المرتبطة بالعداء للفن لا تتعلق بالمذاهب الدينية. فأكثر الحركات اللادينية - كاليقابة الفرنسيين، والبلاشفة الروسيين - قد عبروا عن مشاعر متشابهة. ففي أوروبا فيما قبل الثورة قامت السلطات بحملات باسم الأخلاق لكبح كل صور المتعة العامة لدى الطبقة الدنيا. فقد تم منع كرة

القدم، وشرب الخمر في العلن، وارتداء الأقنعة والرقص، كما وضعت الاحتفالات الكرنفالية التقليدية تحت رقابة مشددة^(٧٦). ومع قدوم الثورة الفرنسية بدأ "الزهد البرجوازي" وكأنه وصل إلى أقصى درجاته. ففي الفترة ما بين عامي ١٧٩٣ و ١٧٩٤ شهدت فرنسا المحاولة اليقوبية لتطهير باريس عن طريق غلق المواخير وبيوت القمار والقضاء على شرب الخمر وحتى الرقص والاحتفالات قد تم منعها فيما أسماه جران برينتون **Crane Brinton** "بجمهورية الفضيلة"^(٧٧). ويختلف المواطنون اليقابة وهم يفرضون هذه القيود على الناس اختلافا طفيفاً على البوليس الأخلاقي في الجمهورية الإسلامية في إيران في الثمانينيات. فبعد أيام من دخول روبسبير **Robespierre** إلى مقصلة الإعدام، سيطر البارسيون من عامة الناس على الحيز العام معبرين عن سعادتهم واغتباطهم. فقد طفقوا يبتهجون، ويتسابقون بالخيول، ويحتسون الجعة، ويحتفلون بالكريسماس، ويتسابقون على صالات الرقص مرتدين أحلى الثياب. وغطت الشوارع بالمباريات، ومظاهر الفكاهة، والرقص، والغناء في أوقات مختلفة وبطريقة غير مخططة^(٧٨). إن هذه الثقافة الخاصة بالمهمشين الحضريين والمتعلقة بالمرح والاحتفالية، أو ما أسماه إى. ب. طومبسون **E.P. Thompson** "فنون الحياة"، قد أزعجت الحساسيات البرجوازية وأخلاقيات العمل الرأسمالية - الأخلاقيات التي تقدر النظام، والضبط الذاتي والعمل الشاق و"العقلانية"^(٧٩).

ولا ينسحب ذلك على اليقابة الفرنسيين البرجوازيين بل ينسحب أيضاً على الشيوعيين الروس الذين عبروا عن نفورهم إزاء "النيبيذ، والنساء،

والأغاني". وبناء عليه فقد منع البلاشفة موسيقى الجاز على أنها "فن برجوازي ساقط"، وهو أمر يمكن تبريره، ولكن منعهم للفودكا في الأراضي الروسية يشبه إلى حد كبير محاولات الإسلاميين المعاصرين منع الموسيقى من الأفراح في مصر. لقد كان البلاشفة أشبه بأصحاب مذهب "الزهد" في احتقارهم للمتعة الحياتية تماما مثلما فعل أنصار الكالفينية، فكلاهما ذهب إلى أن خطايا الحياة اليومية يجب محوها^(٨٠). ومن وجهة نظر برنتون فإن هذه النزعة التطهيرية "الدينية" لكل من الياقبة والبلاشفة قد نبعت من "عصر الفضائل" الثوري الذي ظهر في أثناء الأزمة^(٨١). ولكن تفسير برنتون لم يوضح لماذا يجب أن تكون النزعة التطهيرية دينية في الأساس. كما أنه لم يبرهن لماذا تظهر آثاره فقط على الثورات - وفوق كل ذلك، فإن ثورات أوروبا الشرقية في التسعينيات لم تعمل على كبح المباحج الحياتية. فالمحقق، أننا نجد نزعة تطهيرية مشابهة تميز سلوك قادة العصابات الماركسية الإيرانية، الذين كانوا في حياتهم السرية فيما قبل الثورة الإسلامية يربطون المرح بالعقلية البرجوازية غير الثورية. ومن ثم فقد فرضوا (على الأعضاء) الترفع عن الزواج، ومنعوا علاقات الحب، والنزوع إلى اللعب، ووضعوا قيودًا على الاستهلاك العادي مثل الأكل والنوم والمواد التي تُقرأ، وكل ما يأتي من التعبيرات والغرائز الفردية^(٨٢).

نستطيع أن نميز -حتى الآن - مدخلين لفهم الحرب ضد المرح. الأول، ينبع من تبرير ديني، يركز على الابتعاد عن الله أو الإيمان على أنه السبب الرئيسي لكبح المرح. أما الثاني فإنه يلتف حول الحساسيات الحداثية،

بما فيها العقلانية البرجوازية ("الوقت من ذهب")، والتي بمقتضاها تستهجن الحداثة المرح الجمعى لما يتضمنه من سوء نظام - المتعلق بالاستعدادات غير المنظمة والتي تتسم بالأخلاقية، واللاعقلانية. ووفقاً لوجهة النظر هذه، فإن أولئك الذين يسعون إلى المرح يتحدثون فكرة الفرد الحديث بوصفه كائناً منظماً، ومنضبطاً، ومستقيماً. ويقدم كل من هذين المدخلين رؤى ذات قيمة فى فهم نزعة العدا للسلوك الاحتفالى. ومع ذلك فإن هناك أوجه قصور نظرية (تحليلية) فى كلا المدخلين. فلماذا المرح والمتعة، وليس الانشغال بإقامة الأود أو البحث عن المعرفة هو الذى يعتبر ابتعاداً عن الله؟ وأكثر من ذلك، وكما ذهبنا آنفاً، فإن مشاعر معاداة المرح لا تقتصر على الدين فى حد ذاته؛ فالأفراد غير المتدينين والمعارضين للدين يحملون اتجاهات مشابهة. وقد ذهب برنتون إلى أن الملاحدة من البلشفيين والعلمانيين من اليعاقبة سلكوا بطرق دينية فى الأساس، وهم إذ فعلوا ذلك فإنهم لم ينقدوا التفكير الدينى أو يلقوا الضوء على مصدر السلوك الثورى المتشدد. إن ما أدى إليه هذا الموقف هو تشيئ الدين باختزاله إلى درجة أن تصبح النزعة التطهيرية هى سمته الأصلية. وفضلاً عن ذلك، فإن التفسير الدائر حول الحساسيات الحداثية فإنها لم نقشل فقط فى تفسير الخوف من (الابتعاد عن الله) بسبب العقيدة الدينية، ولكنه فشل أيضاً فى شرح موقف السلطات الأخلاقية قبل الحداثية (فى صور الإسلام والمسيحية فى العصور الوسطى على سبيل المثال) التى حاربت المرح ومظاهر المتعة فى الحياة. إن القول بأن المتشددى فى مجتمع ما قبل الحداثة هم أشبه بالمتشددى الإسلاميين المعاصرين ما هو إلا تعبير عن توجه ذهنى حدائى يعيد نفس وجهة النظر الدائرية القائلة بأن برينتون قد

تحيز للملاحظة من وجهة نظر دينية. وبالإضافة إلى ذلك ففي الحقيقية فإن المرح في حد ذاته، بمعنى الانفلات، والبهجة، والمتعة، لا يشكل إلا تهديدًا طفيفًا للسلطة الحديثة - وهي التي تتميز بوجود سوق أيديولوجي مفتوح ونظام اجتماعي شامل وهي قادرة على أن تتكيف مع مظاهر السعادة العامة والخاصة، وذات الطابع الاستهلاكي أو الترفي، وأن تدمجها وتسلعها. إن صناعة المتعة - الحفلات، والموسيقى، والألعاب، والأفلام، والكوميديا، والمنوعات والرياضة - تشكل قطاعًا مهمًا في الاقتصاد الرأسمالي الحديث. وبالتالي فليست الطبيعة الثورية للنظم السياسية أو الدول ذات التوجه الشمولى أو السلطة الحدائيه، ولكن السياسة المذهبية (اليسار واليمين، القديم والحديث، المدعومة بالأفراد أو الجماعات) والنظم ذات التوجهات الأيديولوجية الأحادية (اليعاقبة، أو البلاشفة، أو الإسلاميين على سبيل المثال) أولئك جميعا هم الذين يشعرون بخطر أخلاقيات المرح. ولكن لماذا؟

لماذا العداء للفن؟

وبصرف النظر عن الجدل، فماذا عسى أن نفسر السبب الكامن لوجود مشاعر مشابهة معادية للفن، وهي تستغرق أفرادًا وحركات ونظم سياسية متعددة حول العالم - قبل حدائيه وحدائيه، دينية وعلمانية، برجوازية وشيوعية؟ وهل يوجد إطار تصوري تفسيري واسع النطاق يمكن أن يجمع المداخل المختلفة التي حاولت أن توضح سبب هذا العداء؟ ولقد ذهب ميخائيل باختين Mikhail Bakhtin وهو بصدد تعليقه على الاحتفالات الكرنفالية في

أوربا فى نهاية العصور الوسطى إلى تشخيص المرح الجمعى على أنه شكل من أشكال التمرد الطبسى ضد السلطة بكل صورها^(٨٣). إن الفقراء يخلقون بانفعالاتهم العنيفة و"الهوس بالرقص" يخلقون لحظة يوتوبية من الحرية، والترابط، والشعور بالمساواة، تتحدى كل صور التدرج الطبيعية - فالرجال يرتدون ملابس النساء ويتصرف الناس العاديون كرجال دين، أو ملوك، أو قساوسة. فقد نظر باختين إلى الضحك الشعبى على أنه يمثل "عنصر انتصار، ليس فقط على الخوف فوق الطبعى والمقدس والموت" ولكنه يعنى أيضا "هزيمة القوة... هزيمة لكل ما يقمع ويكبح"^(٨٤). فالضحك، كما تم تصويره فى رواية أمبرتو إكيو Umberto Eco's " اسم الوردة"، يحمى من هم فى القاع من مشاعر الخوف التى يحاول النبلاء أن يفرضوها على الفقراء من خلال الإسراف فى التجهم والتشدد والصرامة^(٨٥). فالاحتقال الكرنفالية بالنسبة إلى باختين يجسد وعيا شعبيا، وعى يعمل وسيطا للصراع الطبعى ضد النخب المالكة للقوة. إن هذا العنصر الفوضى فى ثقافة المهمشين هو الذى يسبب القلق من الطقوس الاحتفالية بالنسبة للطبقة العليا. وفى الوقت الذى قدم فيه باختين رأيا مقبولا فيما يتصل بالسياسة المتصلة بصور المتعة لدى الطبقات الدنيا فى العصور الوسطى فى أوربا، فإن المرح يشتمل على مظاهر أكبر من اختزاله فى طبقة معينة أو فى سياسية طبقية معينة. ويبدو أن فكرة فيكتور Victor حول فكرة^(*) Communitas تحمل قوة تفسيرية أكبر، ذلك أنها توسع سياسة المرح لدرجة أوسع من الطبقة إلى

(*) وتشير إلى المجتمعات المتحررة (مجتمعات لا تتسم بالهيكلية) التى يسودها قدر كبير من المساواة الاجتماعية، والتضامن، والعمل الجماعى. (المترجم)

فكرة النضال ضد أبنية التدرج الهرمى بشكل عام. إن هذه المجتمعات تخلق مكانا للمشاركين فى الطقوس الذين يكسرون المعايير والأبنية اليومية لكى يعملوا فى حالة عشوائية من العيش فى منطقة الوسط أو الحياد، حيث يشكلون جماعة متساوية تتكون من أفراد أُنْدَاد يتم فيها الاعتراف مؤقتًا بسلطة زعيم الطقس. وتجسد هذه المجتمعات حالة من السلوك الإنسانى يسلك فيه الأفراد ضد الأبنية التى تنتشر حولهم أى الأنساق المتباينة للأماكن الاجتماعية^(٨٦).

ويبدو أن تيرنر وباختين يفكران عندما يتحدثان عن "البناء" فى بناء التدرج أو الهرمية. فلم تكن الطقوس الاحتفالية التى وصفوها خالية من الملامح البنائية: فهى ممارسات جمعية روتينية تؤدى من خلال فاعلين معينين فى أزمنة، وأمكنة، وأشكال محددة تختلف عن أشكال المرح فى الحياة اليومية الذى يتميز بالتلقائية، ولا يتخذ شكلاً محددًا، وهو فردى، أو جمعى، وغير قابل للتنبؤ به. وفى هذه الأشكال الأخيرة فإن المرح يمكن أن يتحدى ليس فقط البناء الهرمى المتباين ولكن أى شكل من أشكال البناء. ولذلك فإن هذا الاستعداد نحو التلقائية والحربة هو الذى يسبب القلق والمعاندة لدى السلطات الأخلاقية السياسية. إنه يزعم الإحساس بأمن النظام، واستقراره، والهدوء الذى يميز الصورة الذهنية المحافظة للعالم المحسوس.

ومع ذلك فمن الخطأ أن نختزل التهديد المرتبط بالمرح إلى مجرد إمكانية أن يساهم فى تكوين اتجاه ضد البناء. كما لا يجب أن يقتصر فهم العنصر التدميرى فى المرح على مجرد فعل الحشد غير المنظم وغير

الملتزم، والذي يتصف بالخشونة في سعيه إلى الملذات البسيطة - تلك الملذات التي صاحبت الأعياد الاحتفالية في الحداثة المبكرة^(٨٧). فالحقيقة أن التعبيرات الخاصة وغير الضارة والمسلعة للمتعة هي تعبيرات تخضع للتنظيم والكبح. فما هو الضرر الممكن الذي قد يلحق بالحالة الأيديولوجية من الفعل البريء للعب بالطائرات الورقية، أو الحركة الممتعة للجسد في احتفال زواج خاص، أو تبادل الابتسامات غير المؤذية بين المراهقين في لحظات المناجاة الغرامية في الشوارع الخلفية؟ ولماذا تنزعج الدولة القوية من الملابس الملونة، أو إظهار خصلات بسيطة من الشعر، وتبادل النكات واللعب بين الأصدقاء الحميمين، أو التعبير عن الفرح بانتصار الفريق القومى لكرة القدم؟ إن رأى هنا ينحصر في القول بأن المرح يفترض، بعيداً عن مظاهره الفيزيائية، يفترض نموذجاً للقوة، أى وجود مجموعة من الافتراضات المسبقة حول الذات والمجتمع والحياة التي يمكن أن تتصارع مع الأيديولوجية التي تضيء الشرعية على النظام وتقض مضجعه، خاصة عندما تكون هذه الأيديولوجيات محدودة، ومتصلبة، وغير قادرة على استيعاب أخلاقيات المرح. إن هذا الجانب من المرح هو الذى يسبب قلقاً بين السلطات السياسية الأخلاقية الإسلامية.

إن أخلاقيات معادة المرح، سواء كانت دينية أو علمانية، وسواء كانت حداثية أم قبل حداثية، وسواء كانت برجوازية أم شيوعية، وسواء جاءت من قبل أفراد أو حركات أو دول، فإنها لا ترتبط باهتمامات مذهبية محضة؛ إنها قضايا ذات بعد تاريخى سياسى. إنها تمثل وتجسد أسلوباً خاصاً للقوة، أنها

تمثل درعًا خطابيًا يضيف الشرعية على السلطة السياسية والأخلاقية أو يعزلها في نفس الوقت، وذلك بإلزامها بأن ترى ما يرغب فيه النظام، بأن ترى المقدس وغير الملموس - أن ترى الله، والثورة والنهضة، والطبقة العاملة، والأمة. وبالتالي فإن الخوف من المرح لا يرتبط بالضرورة بالانحراف عن طاعة القوى العليا أو القيم النبيلة في حد ذاتها، ولكنه خوف من الخروج عن النموذج أو من الإطار الذي يؤطر ويحافظ على سيادة أنماط معينة من السلطة السياسية أو الأخلاقية، سواء ارتبطت بأفراد، أو حركات سياسية، أو دول.

إن أى شكل من السلطة، بما فى ذلك الأنماط المثالية الشهيرة للسلطة عند ماكس فيبر، يمكن أن تتحقق فقط داخل النموذج الخطابي الخاص بها والذى يتكون من مفاهيم، ومعانى متسقة، ومظاهر للفهم متسقة أيضا. إن بلى جراهام **Billy Graham** (*) قد يملك السلطة فقط بين قطاع من المسيحيين الأمريكيين الذين يستمعون إلى رسالته. أما بالنسبة لبقية الأمريكيين أو المسلمين المصريين فإنه لا يمتلك عليهم سلطة بحال. إن السلطة التى يمتلكها جراهام لا تشتق فقط من مضمون ما يدعو إليه أو طريقته فى الدعوة ولكنها تشتق أيضا من الإطار الخطابي الذى يسمح له بأن يعمل ويتصل ب جماهيره. إن ذلك هو "نموذج القوة" **Paradigm Power**، يشير إلى الفضاء الخطابي الذى يساعد المسئولين داخل نموذج معين على الحفاظ على موقعهم بحيث

(*) بلى جراهام، قسيس وداعية مسيحي إنجيلي شهير من مواليد ١٩١٨. وهو لا يزال على قيد الحياة، ويلعب دورًا كبيرًا فى الحياة الدينية والسياسية الأمريكية. (المترجم)

يكونون مقبولين بالنسبة لأتباعهم. ومن ثم فإن أى تحدى من الخارج، أو أى ابتعاد من الداخل عن هذا الفضاء الخطابى، يعنى تحدياً لأولئك الذين يتربعون على السلطة. وبسبب خروج بعض الفاعلين عن النموذج العام المشترك وذلك من خلال الانتماء إلى نسق قيمي مختلف أو إلى أسلوب حياة مختلف، فإنهم حينئذ يتركون الحقل الأساسى للتأثير الذى يسيطر عليه أولى القوة بحيث يبدو وكأنه فارغ منها. ويمكن أن تلاحظ معنا كيف تعبر صحيفة أسبوعية متشددة فى إيران عن هذا الفهم لمثل هذا النوع من الخروج: "عندما يستبدل الصغير، والتصفيق بنداء الله أكبر، فإن الصلاة سوف تتوقف، وسوف يغفل الناس عن الله، وسوف تفتح على مصرعها أبواب الشهوة. وفى هذه الظروف فإنك لن تستطيع أن تسمع صوت الله؛ وسوف تقترف أى شىء فى هذه الحالة من اللاوعى. وحتى صيحات الإمام الخمينى سوف لا تجد من يصغى إليها"^(٨٨). إن هذا القلق هو فى الأساس قلق يتعلق بالطريق التى يأتى بها النموذج المضاد (نموذج المرح) إلى منطقة الوسط بين السلطة الأخلاقية وأتباعها، لكى يحول هؤلاء الأتباع إلى الحياد عن النموذج الأول الخاص بهم، ولذلك فقد أعلن واحد من آيات الله المحافظين الأقوياء فى إيران، أعلن أن الأفلام، والمراكز الثقافية، والفنون "هى من أخطر الأشياء التى تهدد الإنسانية"، لأنه يخاف أن تجعل المساجد، والكنائس، والصلوات، والخضوع إلى الله، والعمل من أجله فى المناطق الهامشية^(٨٩). إن إحساسه بالخطر لا يرتبط فقط بدميان البشر لله (فالبشر أولاً وقبل كل شىء مسئولون أمام الله)، ولكنه يرتبط بالتقليل من شأن النموذج المذهبى المنجه إلى الذات المقدسة والذى يؤكد قدرته جل وعلا. وفى موقف

مختلف ذى طابع دنيوى فى يوليو ٢٠٠٥، أوقف جنود مسلحون من جماعة كتائب شهداء الأقصى حفلاً موسيقياً فى مدينة نابلس الفلسطينية؛ لأنهم زعموا أن لهجة أغانى الحب سوف تجعل الاهتمام العام ينحرف عن الجهاد وهو الشيء المقدس الأكبر، ولقد اعترض المغنى الذى تعرض لهذا الهجوم، وهو عمار حسن، على هذا بالقول "إن هؤلاء الناس (يقصد الثوار) لا يرغبون فى أن نكون سعداء، إنهم يريدوننا أن نجلس فوق الأنقاض ونذرف الدموع"^(٩٠). إن جماعة المليشيات هنا يفهمون "السعادة" بطريقة تتبع نفس منطق القوة - الخوف من الإطار العقلى المعادى الذى يمكن أن يهدد سلطتهم.

إن هزلية المرح كما تتبدى فى سلوك الصغار والفنانين والموسيقيين وجماهيرهم تثير فكرة "الثقافة المضادة" - معايير السلوك وقيمه التى تتحدى التيار الاجتماعى الأساسى^(٩١). والحقيقة أن هذه الممارسات المرتبطة بالمرح يمكن أن تجسد بعضاً من المشاعر الجمعية النضالية التى تؤثر فى الحقل الثقافى. ومع ذلك فإن هذا التوازى (يقصد التوازى مع الثقافة المضادة) لا يحتل أكثر من ذلك مادامت أخلاقيات المرح وقيمه كما يعبر عنها الصغار، والفنانون، والفقرء لا تقف بالضرورة ضد التيار الاجتماعى السياسى؛ على العكس من ذلك فإن هؤلاء يشكلون هذا التيار الاجتماعى الأساسى - على الرغم من قمعه - الذى يقف ضد النخبة السياسية والأقلية الأخلاقية. ومن ناحية أخرى فإن السلوكيات المرحية لا يمكن تصنيفها بسهولة أو منعها بوصفها "مستوردات ثقافية" غريبة، على الرغم من أن الكثير من العناصر والوسائط المتصلة بالمرح التى تستخدم من خلال الشباب المتعولم - مثل

الأفلام، والموضة، وجماعات الموسيقى، والألعاب - تنقل إليهم عن طريق وسائل الاتصال والسلع الغربية. وقد يكون الإسلاميون انتهازيون في إدانة هذه الأشياء بوصفها جزءاً من "الغزو الغربي"، ولكن ما الذى يمكن أن يقال عن منع التجليات الداخلية البريئة للمرح الشعبى، والرقص والغناء فى الأفراح، وارتداء الملابس المبهجة، أو إلقاء النكات، أو الصفير والتصفيق؟ والحقيقة أن المرح سواء أكان أجنبياً ومسلعاً أو داخلياً وبريئاً، يصنف على أنه ضرب من الهزل. كما أن الخطر ليس مجرد عملية إدراك ولكنه واقع. فالمرح يعطل السلطة المذهبية المطلقة لأنه نوع من الانخراط المرتبط باللحظة، يجسد نمطاً معادياً قوياً، نمطاً يقف ضد النظام، والأبنية الجامدة، والخطاب الواحد، واحتكار الحقيقة. إنه يعتمد على التلقائية ويتنفس فى جو من المرونة، والانفتاح، والنقد - وهى أخلاقيات يمكن أن تتصادم مع الخطاب ذى البعد الواحد للسلطة المذهبية. إن النكات تجلب السعادة والضحك، لأنها كما ذهب فرويد تكسر التابو (المحرم) وتحدث عما لا يقال. إن المرح يقوم على صور المتع الحالية والآنية وليس على المرجعيات المجردة والبعيدة كالحديث عما سيحدث فى المستقبل أو الحديث حول الغيبيات أو الحديث عن الأشياء التى لا يمكن الوصول إليها - وهى المرجعيات التى يعتمد عليها النظام والحركات المذهبية^(٩٢).

إن الفرد المثالى فى النموذج الأصولى هو "شخص مجرد"، فاعل بغير ذات، يخرج عن فرديته وخصاله وملامحه الخاصة؛ ويتم حشد هذا الفرد مع آخرين يشتركون فى تكريس حياتهم "للقيم المقدسة" التى يتم تحديدها من

خلال القادة الأخلاقيين^(٩٣). إن خبرات المرح، والتعبيرات المرتبطة باللغو والهزل والتلقائية عبر الفنون، وصور المتعة، واللعب والإبداع تجسد السعى "الإنسانى" نحو الفردية، والتباين، والذاتية وهى الأخلاقيات التى لا يمكن أن يتكيف معها النموذج الأصولى. وتختلف الذاتية مع ما يفهمه الإسلاميون على أنه قيم مقدسة يجب أن تشق منها كل القيم التى يؤمنون ويلتزمون بها^(٩٤). والمحقق أن هناك نوعاً من النزعة الفردية المعادية للمرح لدى الشباب المتشددين مثل أولئك الذين ينشطون فى الثقافة المضادة المحافظة فى الكنيسة الإنجليزية بالولايات المتحدة الأمريكية، ممن يعادون التلغاز والمخدرات والعلاقات الغرامية، ويتبنون الأخلاقيات المحافظة فى الزواج الأسرة والنظام. ولكن هذا يجسد نوعاً من النزعة الفردية المنضبطة والمنظمة. نزعة تختلف عن الذاتية المبسطة التى تسم المرح الهزلى.

ويبدو أن السلطات الأخلاقية، لكى تحافظ على سلطتها، إما أن توسع من النموذج لكى يتضمن الأخلاقيات الخاصة بالمرح (والتي يجب أن تتوقف عن أن تكون إقصائية) أو أن تلجأ إلى محاربة الاختلاف وتمنع الطرائق البديلة للتفكير والوجود والفعل. إن مدى الانضباط يختلف باختلاف أشكال المرح التى تمارس (تقليدية أو مسلعة، مشحونة بالابتهاج أو غير مشحونة، خاصة أو عامة)، والسكان المستهدفين (الصغار أو الكبار، الرجال أو النساء، الأغنياء أو الفقراء)، ونمط المخالفة (متشددون أفراد أو دول ذات توجهات مذهبية). إن أنواعاً معينة من المرح (كذلك التى تمارس عبر الجنس، والمخدرات، والكحوليات) قد تخضع لصور من الرقابة والمنع أكثر من

أنواع أخرى (كالضحك، والموسيقى، واللعب). وهناك جماعات مستهدفة بعينها (كالنساء الصغيرات) يمكن أن تخضع أكثر من غيرها لرقابة أكثر أو أشد. وفي الحالات التي تختلط فيها السلطة الأخلاقية بالدولة التي تقدم أيديولوجياتها المؤسسة للشرعية على نوع من الاستبعاد الذي لا يمكن أن يتكيف مع صور الخطاب المخالف، فإن الحرب ضد الاختلاف تأخذ شكل النظام والكبح النسقي. وليس من قبيل الصدفة أن يكون ضبط رغبات الأفراد وأعمالهم في السعودية، وفي أفغانستان تحت حكم طالبان، وفي جمهورية إيران الإسلامية (وجميعها نظم سياسية مذهبية) كانت أكثر عمقاً مما هو موجود في مصر والجزائر وبشكل عام في الأحوال قبل الحداثيّة التي شهدت مبارزات فردية وجماعية في تطبيق النظام الأخلاقي.

ومع ذلك فلا يجب أن نقلل من شأن الجانب الخلافي في موضوع المرح؛ فالمرح يمكن أن يتم التخفيف منه، كما يمكن أن يسلم، ويؤسس في نظم أو يستدمج. فتأثير المرح يعتمد، في كل الأحوال، على قدرة المخالفين، وعلى الإطار الأيديولوجي للسلطة السياسية والأخلاقية لكي تستوعب الآثار المعاكسة وتحتويها. وبينما نجحت السياسات الشاملة، كما هو الحال في الديمقراطيات الليبرالية، في مؤسسة ممارسات المرح وتطبيعها، فإن الحركات المذهبية الأحادية وكذلك النظم المذهبية الأحادية - مثل البلاشفة أثناء الأزمة الثورية الروسية والنظم الإسلامية المعاصرة - تبدو متشددة وغير قادرة على تبنى أخلاقيات المرح وبهجة ملاذات الحياة اليومية والتكيف معها. لقد تخوف البلاشفة، كما فعل اليعقوبيون، من أن يتنافس الإطار العقلي

المرتبط بالبهجة والمرح غير الثورى مع النموذج الأيديولوجى الذى يأوى سلطتهم، ومن ثم الخروج من دائرته. إن هذا التسييس للحياة اليومية يرتبط ارتباطا وثيقا بالمحافظة على القوة الثورية وتوسيعها^(٩٥). لقد كان لدى الإسلاميين مظاهر قلق مشابهة. فى المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، كان هناك قمع للمرح والاختلاف والذى تبنته الأسرة السعودية الحاكمة، خاصة مبدأه المرتبط بالتوحيد. فى مثل هذا المذهب، ليس هناك اعتراف بالأولياء، والدعاء، والنذر (أموال يتم دفعها لجمعية خيرية بهدف التقرب إلى الله)، فهذه الأشياء تقف بين العبد وربّه، كما لا يجب أن تنتشر البدعة؛ ومن ثم فإن الألعاب، والأفلام، والبهجة العادية تجعل المسلمين ينصرفون عن الله، ومن ثم يجب إيقافها^(٩٦). ولكن فى الواقع إن إعادة إحياء هذا النظم المذهبية ونشرها منذ الستينيات، كان له إلى حد كبير، جذور أساسية. فقد خدم الأسرة السعودية الحاكمة بوصفه غطاء خطابيا ضد تهديد النزعة القومية العلمانية والنزعة الجمهورية التى أذكتها الثورة الناصرية فى العالم العربى^(٩٧). وتقيد التقارير حول الحكام السعوديين إلى أن إصرارهم على هذه الممنوعات يقوى فرضهم للنظام الأخلاقى وسيلة للضبط الاجتماعى. وباختصار فإن القصة بالنسبة للإسلاميين ليست ببساطة قضية أناس يبتعدون عن الله، ولكن الخوف من أن يخرج الناس من تحت عباةتهم.

الباب الثاني

سياسة الشارع والشارع السياسي

الفصل الثامن (*)

شوارع الثورة

أعلن راديو طهران في ١١ فبراير ١٩٧٩ بابتهاج عارم انتصار الثورة الإيرانية، معلنا بذلك نهاية ٢٥٠٠ عامًا من الملكية^(١). وسيطر على الحشود الجماهيرية مزاج عالٍ بالفرح، ذلك الجمهور الذي انطلق في الشوارع بأعداد غفيرة. وطفق الشباب يرقصون، كما طفقت النساء في الطواف على الحشود بهدايا من الحلوى والمشروبات المحلاة كالشربات. وأطلقت السيارات العنان لأبواقها، وتلألأت أضواؤها وهي تجوب الشوارع ذهابًا وإيابًا، تلك الشوارع التي شهدت منذ يومين فقط معارك دموية بين الثوار والجيش الإمبراطوري. والحق أن بعض هذه الشوارع أصبحت محط أنظار الصحافة العالمية المصورة، كما أصبحت موضوعًا للقطات فوتوغرافية مثيرة حول الثورة الإيرانية، تلك اللقطات التي حملت الصور الذهنية الشائعة حول لحظات التحول السياسي الكبير إلى العالم - بحر من البشر يملؤون الميادين العامة،

(*) تم بناء هذا الفصل من المصدر التالي:

Asf Bayat, "Streets of Revolution," in *unsent Dispatches The Iranian Revolution*, ed. Akbar Nazemi (Van Couver, BC: Presentation House Gallery, 2005).

والشوارع المحروقة، والرفاق الذى يحملون ثوارًا جرحى، والتعبيرات الرصينة والمحملة بالعصبية للجنود، جنبًا إلى جنب مع صور التماثيل التى تنهار، وأبواب السجون التى تفتح. وكل ذلك يجسد "سياسة الشارع" لمواقف استثنائية، كما يمثل الملامح المشتركة للكثير من صور العصيان المسلح لحظة حدوثه، والذى ظهر فى مواقع مكانية محددة، كل ذلك فى "شوارع الغضب".
فى طهران، هناك ميدان الانقلاب، وخاصة شارع الانقلاب؛ أما فى القاهرة فهو يتجسد فى ميدان التحرير؛ وفى إسطنبول فى ميدان تقسيم.

والسؤال الآن لماذا هذه الأماكن بعينها هى التى تجسد التعبير عن الاحتجاج، وامتداد صور التضامن؟ ما الذى يميز هذه الأماكن عن أماكن أخرى؟ لقد ركزت معظم الإسهامات المهمة حول علاقة المكان بالسياسية كما تمثلت، على سبيل المثال، فى أعمال فوكو Foucault، ولوفير Lefebvre وآخرين، ركزت على كيفية احتلال المكان بواسطة القوة - وعلى سبيل المثال - فقط أوضحت هذه الكتابات كيف أن السجن الحديث أو التقسيم المكانى للشوارع والحارات قد تم للتحكم فى أجساد البشر (الطريقة التى نتحرك أو نسير بها فى الأماكن العامة، وما شابه ذلك)؛ كما أوضحت أن التخصص المكانى داخل المنزل، هو تخصص وظيفى (مثل فصل المطبخ، وحجرات النوم، وحجرات الجلوس) ذلك التخصص الذى يهدف إلى التهذيب الأخلاقى للطبقة العاملة؛ وأوضحت أيضا كيف أن الشوارع العريضة والمفتوحة (كفضاءات شفافة) تهدف إلى الحد من أحداث الشغب عن طريق كشف المحتجين لرقابة البوليس^(٢). إن هذا الفصل ينظر إلى الجانب الآخر

من العملة، ذلك الجانب الذى يتعلق بما نطلق عليه مكانية الاحتجاجات، بمعنى- كيف تشكل أشكال مكانية معينة المشاعر، والتضامانات الاحتجاجية، وكيف تحتويها وتصوغها. ولكى أخص الأمر فإننى أركز هنا على الحراك الثورى فى أثناء الثورة الإيرانية فى عام ١٩٧٩ وأبعاده المكانية، وبالإشارة أيضا إلى الممارسات السياسية فى شوارع القاهرة وإسطنبول ومواقعها فى نهاية حقبة التسعينيات.

الثورة

جسد يوم الانتصار فى إيران تراكمًا نضاليًا استمر لأكثر من ثمانية عشر شهرًا من المظاهرات الجماهيرية، والمواجهات العنيفة، والأفعال الحاسمة التى اجتاحت المجال الصناعى، إضراب عام وكثير من المناورات السياسية. ومع ذلك فإن أصول الثورة يرجع إلى فترة أكبر من ذلك؛ فهى تتجذر فى التغييرات البنائية التى حدثت منذ الثلاثينيات، عندما بدأت الدولة تشهد عملية مستمرة من التحديث. لقد تم التعجيل بهذه العملية بعد الانقلاب الذى هندسته وكالة المخابرات الأمريكية فى العام ١٩٥٣، والذى أسقط رئيس الوزراء ذا التوجه القومى محمود مصدق، ودعم حكم الشاه. إن هذه التغييرات البنائية قد أفرزت الكثير من الصراعات، من أهمها التوتر بين التنمية الاجتماعية الاقتصادية والأوتوقراطية السياسية^(٣). كما أدى فساد، وعدم كفاءة أجهزة الدولة، والشعور بعدم العدل بين قطاعات عديدة من المجتمع الإيرانى إلى التعجيل بالصراع السياسى داخل الدولة.

إن سياسة التحديث والتقنير الاقتصادي، والتي قادتها الدولة تحت حكم كل من رضا شاه (١٩٢٥ - ١٩٤٦) ونجله الشاه محمد رضا بهلوى، قد أدت إلى ظهور قوى اجتماعية جديدة على حساب الجماعات الاجتماعية التقليدية. ومع نهاية السبعينيات، بدأت تسيطر على المشهد الاجتماعى طبقة وسطى جديدة أكثر استقراراً، وشباب يتميز بالحدثة، ونساء يخرجن إلى المجال العام، وطبقة عاملة صناعية، وفقراء جدد يستقرون فى الأحياء العشوائية والمكتظة بالسكان. وباستثناء الفقراء فإن هؤلاء جميعاً كانوا مستفيدين من التنمية الاقتصادية، واحتلوا مكانه عالية نسبياً، وحصلوا على عوائد اقتصادية بالمقارنة بغيرهم. ومع ذلك فإن استمرار أوتوقراطية حكم الشاه قد منعت هذه الشرائح الاجتماعية الصاعدة من المشاركة فى العملية السياسية. ولقد أدى ذلك إلى تولد الشعور بالغضب لديهم. وفى الوقت نفسه فإن الجماعات التقليدية القديمة - عناصر من التجار التقليديين، والشرائح الوسطى الحضرية، ورجال الدين، وبعض أعضاء المؤسسات الإسلامية - كل أولئك قد شعروا بالإحباط من خلال إستراتيجية التحديث، التى أدت إلى تقليص مصالحهم الاقتصادية ومكانتهم الاجتماعية.

ومع غلق كل القنوات النظامية التقليدية أمام صور التعبير والامتعاض وعدم الرضا الناتج عن الكبح السياسى، ابتعدت الجماهير على نحو متزايد عن الدولة. وفى الوقت نفسه، فإن الفساد، وعدم كفاءة أجهزة الدولة، والإحساس بالظلم، جنباً إلى جنب مع الإحساس بالغضب الأخلاقى كل ذلك شكل الطابع السيكولوجى الاجتماعى لكثير من الإيرانيين. ولذلك فى أثناء

فترة الضغط أو التوتر الشديد فى فترة السبعينيات، وفى قمة الحكم التسلطى للشاه، مع وجود تنمية اقتصادية ملحوظة، بدأ الكثير من الناس (ربما باستثناء الطبقة العليا وملاك الأراضى من الفلاحين)، وكأنهم غير راضين، وإن كان لأسباب مختلفة. ولكنهم جميعا اتحدوا حول لوم الشاه وخلفائه القريبين على هذا الوضع. وليس من المستغرب إذن أن تتجه لغة الاعتراض والاحتجاج بشكل أساسى ضد الحكم الملكى، و ضد الإمبريالية، ونزعة العالم الثالث، والنزعة القومية، والتي تحولت فى النهاية إلى خطاب دينى.

لقد سنحت الفرصة للحراك الشعبى مع قدوم ما نسميه، نحن طلاب الجامعة، "نسيم كارتر" *Carterite breeze* فقد أدت سياسة الحقوق الإنسانية التى انتهجها الرئيس كارتر فى نهاية السبعينيات إلى إلزام الشاه بأن يفتح حيزاً سياسياً بدرجة محدودة من التعبير السياسى. ولقد أدى هذا التعبير فى الواقع إلى تراكم، بحيث أدى فى غضون عامين إلى الإطاحة بالملكية. لقد بدأ الأمر كله بإدخال قدر من المرونة على عمليات الرقابة، مع السماح ببعض الأنشطة الثقافية والأدبية (فى معهد جوته وفى الجامعات فى طهران) كما سمحت بالتجمعات العامة لأنصار الإسلام السياسى (فى مسجد قباء). واستمر ذلك من خلال قيام المثقفين ورجال السياسة الليبراليين بتوزيع خطابات مفتوحة على كبار الموظفين. وفى وسط هذا الزخم، ظهر مقال نشر فى الصحيفة اليومية، اطلاعات، هاجم الإمام الخمينى وسبب مظاهرة حاشدة فى مدينة قم، التى قتل فيها بعض المتظاهرين. ولقد ترتب على ذلك قيام عدد كبير من المظاهرات لإحياء الذاكرة الجماعية لهؤلاء الشهداء فى مدينة أزرى فى منطقة تبريز فى الشمال. وكانت هذه بداية سلسلة من الأحداث

التي تشكلت في الوطن بأسره، والتي اتخذت حركة الاعتراض الثورية التي شاركت فيها قطاعات عريضة من السكان، من الرجال والنساء، ومن اتجاهات حديثة وتقليدية، دينية وعلمانية والتي قادها العلماء. ولكن السؤال الذي يُطرح هنا لماذا قاد رجال الدين على وجه خاص الحركات الثورية؟

على مدار خمسة وعشرين عامًا من الحكم الأوتوقراطي، منذ انقلاب عام ١٩٥٣، تم الإطاحة بكل الأحزاب السياسية العلمانية والمنظمات غير الحكومية. فقد أدى الانقلاب الذي وجهته الولايات المتحدة إلى كسر الحركات الشيوعية والقومية؛ كما تم اختراق نقابات العمال من جانب البوليس السري، السافاك SAVAK؛ وخضعت المنشورات لرقابة مشددة، وضعفت إلى حد كبير المنظمات الحكومية^(٤). ولقد جاء الاعتراض السياسي المنظم من تنظيمات سرية تعتمد على حرب العصابات، التي ارتبطت بمنظمة مجاهدى خلق اليسارية الإسلامية، وحركة الفدائيين الماركسيين، والتي اقتصر أنشطتها على العمليات المسلحة المعزولة^(٥). كما ظلت حركة الطلاب مقصورة على السياسة التي تمارس داخل الحرم الجامعي، داخل البلد، أو تلك التي كان الطلبة الإيرانيون يمارسونها في الخارج. وباختصار، فإن الجماعات العلمانية، والتي كانت غير راضية تمامًا، قد غابت عن المشهد بشكل منظم.

وعلى عكس القوى العلمانية كان لرجال الدين ميزة تنافسية تتمثل في امتلاكهم قدرة تنظيمية لا تقدر بثمن، بما في ذلك النظام التدريجي للجماعات الدينية ذاتها، مع عشرة آلاف مسجد، وحسينيات (التجمعات الدينية الصارخة وغير الرسمية)، والحوازيات الدينية (المدارس الفقهية)، والروابط التي كانت

تعمل كوسائل اتصال بين الجماعات الثورية. ولقد عمل الشباب الإسلامويين، إنثاءً وذكوراً، مع الشباب من رجال الدين على ربط مؤسسة العلماء بالشعب. ولقد سهل النظام التدريجي إمكانية وجود عملية صناعة قرار موحدة وتدفق منظم لكل من النظام والمعلومات؛ لقد كانت القرارات العليا التي تصدر في المساجد تنتشر إلى الأنشطة وإلى الجمهور العام. وباختصار فإن القدرة المؤسسية لرجال الدين، بالإضافة إلى العمومية والغموض الواضح في رسالتهم الثورية قد أكدت قيادتهم. أما الذي حافظ على استمرار هذه القيادة فقد ارتبط بالنتيجة السريعة نسبياً لأحداث الثورة، وفي غياب بديل ذي مصداقية - فلم يكن هناك سوى وقت قليل للنقاش والخلاف، أو لظهور حركات اجتماعية جديدة، أو لوجود قائد بديل. ومن ثم فإن الحركة الإسلامية الوليدة في السبعينيات قد تحولت بشكل سريع إلى دولة جديدة. لقد فرضت عملية "الأسلمة"، والتي تدفقت بسرعة بعد انتصار الثورة، من أعلى من خلال الدولة الإسلامية. لقد اتضح ذلك في تأسيس حكم ديني، ونظام قانوني إسلامي، وممارسات ونظم ثقافية جديدة، ورقابة أخلاقية على الحيز العام.

شوارع الغضب

من الواضح أن الثورات ليست مواقف استثنائية من صور التمرد وتغيير النظام، كما أنها ليست "لحظات من الجنون"، كما يطلق عليها. كما أن الثوار ليسوا هم الفاعلين الواضحين للعيان في الشارع. فهناك الملايين الذين يعملون في الكواليس الخفية في هذه الدراما البالغة التعقيد: العمال في

المصانع، الفلاحون المعدمون فى الحقول، التلاميذ فى المدارس، الموظفون فى مكاتبهم، والقادة. ومن ثم تتحدد هوية الحركات السياسية بشكل جيد، فى الشوارع وفى الفضاءات العامة، حيث يظهر التحدى الجمعى الذى يكون موجهاً ضد أولى القوة. بعبارة أخرى فإن الثورات، بعيداً عن كونها الآنى وبوصفها صوراً من التمرد تمتلك بعداً مكانياً. ولذلك فإنه بالإضافة إلى التفكير حول السبب وراء قيام الثورات، وحول المشاركين فيها، وحول تدفق أحداثها فإننا يجب أن نفكر أيضاً فى أين تحدث (أو فى المكان الذى تحدث فيه). وبشكل أكثر تحديداً، لماذا تصبح أماكن معينة/فضاءات، مثل الشوارع الحضرية، هى أفضل الأماكن للأفعال وصور التعبير عن الغضب العام؟

لقد كانت الثورة الإيرانية حركة حضرية. فقد حدثت مظاهرات واحتجاجات وتصادمات هائلة فى المدن الكبرى، خاصة فى طهران^(٦). صحيح أن الكثيرين من سكان الريف، والفلاحين والمعدمين قد تحركوا، ولكن كان عليهم أن يذهبوا إلى المدن لكى يعبروا عن غضبهم. إن فكرة تحول المدن إلى مراكز للاحتجاج (والغضب) ربما تكون فكرة قديمة قدم المدن نفسها. فالمدن هى مكان تركز الثروة، والقوة، والناس، والحاجات، وهى أيضاً أماكن للتناقضات والصراعات الاجتماعية^(٧). ولذلك وجدنا فى عشية ثورة ١٩٧٩، أن العاصمة الإيرانية طهران، تحولت إلى مكان يزخر بالتناقضات. فقد بلغ تعداد سكانها خمسة ملايين نسمة، وكشفت عن نظام تدرج طبقى (اقتصادى، واجتماعى، وثقافى) فريد من نوعه. فموقعها على المنحدر الممتد من الشمال إلى الجنوب، قد أدى إلى أن يعكس الهرم

الجغرافى للمدينة تدرجها الاجتماعى الاقتصادى. ففى الشمال (من المدينة)، تقع المنطقة الأكثر تميزاً وهو مكان سكنى لأكثر الناس ثراءً، وتوجد فيه أكثر الأحياء غنى، وهى تزدهم بالقصور الملكية التى تقف على قمة المدينة. أما المناطق الوسطى، والتى تمتد من الشرق للغرب، فإنها تضم الطبقات الوسطى المتسعة نسبياً، موظفو الحكومة، وأصحاب المهن الفنية المتخصصة، وأسر صغار رجال الأعمال. أما الفقراء (المهاجرون الريفيون الجدد والفئات الدنيا من الطبقة العاملة) فقد دفعوا دفعاً إلى سكنى الأرض المنخفضة فى المدينة، فى تجمعات مكتظة وأحياء عشوائية فقيرة فى مرافقها وخدماتها^(٨). (انظر الخريطة رقم ١) والمحقق، إن اللامساواة فى رأس المال يجسد النظام الاجتماعى، والاقتصادى، والسياسى للأمة ككل. ولهذا فإن البعد المكاني، بما فيه من تناقض اجتماعى اقتصادى عميق، لمدينة طهران، شوارعها، وميادينها ومؤسساتها الإستراتيجية، كان عنصراً إضافياً للتعبير عن الممارسة السياسية الاحتجاجية.

ومن بين "الشوارع الثورية" الكثيرة مثل ضاحية تخت الجمشيت **Takht-e Jamshid**، وخيaban كارجار **Khiaban Kargar**، وميدان الصالح **Maidan Zhaleh**، وهو شارع طويل يمتد من الشرق إلى الغرب - وهو الشارع الذى أعيد تسميته "بشارع الثورة" - كل هذه الأماكن قد شكلت أهم فضاء احتجاجى فى الأمة. ففى هذه الأماكن سجلت الصحافة العالمية بعضاً من أهم اللقطات فى الصراعات الثورية. وأستطيع أن أتذكر، مثلى مثل معظم شباب المتقفين ونشطاتهم، أصدقائى ونحن نندافع سويًا إلى الشارع

الرئيسى لنجم الأخبار، ونظاهر، ونحضر اللقاءات الجماهيرية، ونحصل على المواد المطبوعة، ونشارك فى حلقات النقاش أو أن نلتقى مع أصدقائنا. وفى هذه الأماكن ظهرت معظم التصامات، سواء أثناء الثورة أو بعدها، إلى درجة أن هذا الفضاء المكانى قد تم تخيله على أنه القلب المكانى للثورة. والسؤال الآن: لماذا جذب هذا الشارع بالذات هذه الأعداد الكبيرة من الحضور؟ وما الذى جعله فضاءً متميزاً للاحتجاج أو الغضب؟

إن الشوارع بحكم طبيعتها، تعد مسرحاً حضرياً حديثاً للتعبير بامتياز عن الاحتجاج. ونحن فقط نحتاج إلى أن نتذكر الدور الذى لعبه "الشارع" فى تلك اللحظات الحاسمة فى الثورة الفرنسية، وفى الحركات العمالية فى القرن التاسع عشر، وصور النضال ضد الاستعمار، وحركة معاداة الحرب ضد فيتنام فى الولايات المتحدة الأمريكية، و"الثورات المخملية" فى أوروبا الشرقية، وفى الحركة العالمية لمناهضة الحرب. إن الشارع هو المكان الرئيسى للممارسات السياسية للناس العاديين، أولئك الذين يغيبون بنائياً عن مراكز القوى النظامية. وبالتالي يشكل الشارع حيزاً اجتماعياً ومكانياً، ساكناً ومتحركاً، مكاناً لأهل البيت والغرباء، وللمرئى والمسموع، وهو يمثل كياناً معقداً تتشكل فيه المشاعر والآراء، وتنتشر، ويتم التعبير عنها بطريقة فريدة. إن الشارع هو المكان الفيزيقي الذى يمكن أن ينتج فيه الاحتجاج ويتم التعبير عنه. إن العنصر المكانى فى سياسة الشارع يميزه عن الإضرابات والاعتصامات، ذلك أن الشوارع ليست هى المكان الذى يحتج فيه الناس، ولكنه أيضاً المكان الذى يمكنهم من أن يمتدوا باحتجاجاتهم خارج نطاق

دائرتهم الحالية. ولهذا السبب، فإن المرء يجد في الشارع ليس فقط العناصر المهمشة - الفقراء والعاطلون - ولكنه يجد أيضاً فاعلين لديهم قوة نظامية مثل الطلاب، والعمال، والنساء، وموظفي الدولة، وأصحاب المحلات الذين تشكل مسيرتهم في الشوارع الرغبة في توسيع الاحتجاج. فالمسيرة في الشارع تجمع "المدعويين" و"الغرباء" معاً ممن تجمعهم هموم مشتركة، حقيقية أو متخيلة. إن إمكانية العدوى، وليس القلق وعدم اليقين الذي يسببه أحداث الشغب، هي التي تهدد السلطات التي تمارس قوة طاغية على الأماكن العامة - حيث ينتج عنها استخدام دوريات البوليس، وتنظيم المرور، والتقسيم المكاني. ولذلك نجد أن التكنيك الذي تستخدمه الشرطة في محاصرة المتظاهرين في ركن معين، وفصلهم عن التدفق الطبيعي لحياة الشارع، كما حدث بشكل متكرر في القاهرة في ربيع عام ٢٠٠٢، فإن هذا التكنيك قد تم اختراعه لمنع إمكانية امتداد المشاعر للعابرين أو المارة.

وبعيداً عن هذا التعميم فإن "شوارع الغضب" تمتلك خصائصها الاجتماعية الخاصة، فهي خليط من الملامح المكانية الاجتماعية العديدة. فأولاً، هي تشكل فضاءات يمكن أن تتجمع فيها الحشود المتحركة بسرعة ويسر قبل أن تجبر على التفرق. ولذلك نجد أن المناطق المجاورة للحرم الجامعي الحضري (مثل ذلك الموجود في طهران)، أو المجاورة لمسجد كبير (مثل الأزهر في القاهرة)، أو المنتزهات المجاورة لمحلات بيع الكتب والمسارح، والتي تجتذب حشود المتقنين، كل ذلك يعد أماكن للغضب والاحتجاج. ولذلك نجد أن قرب شارعى قصر النيل وطلعت حرب في

القاهرة، بما يشتملان عليه من محلات لبيع الكتب والمقاهى الثقافية، بما فى ذلك المقهى التاريخى ريش، والذى يقال عنه، على سبيل روايات الأساطير، إنه المكان الذى تم فيه التخطيط لثورة يوليو ١٩٥٢، كل ذلك يعطى زخمًا ثقافيًا لميدان التحرير، بنفس الطريقة التى يكون بها شارع الاستقلال لميدان التقسيم فى إسطنبول، وشارع الثورة فى ميدان الثورة فى طهران. وثانياً، فإن شوارع الاحتجاج أو الغضب لها أهمية رمزية تاريخياً، إما ذكريات للتمرد أو للنصر، مثلما هو الحال فى ميدان التحرير فى القاهرة، فى ضوء مواقع ورموز قوة الدولة - القصور، والبرلمان، والمحاكم، ووزارة الداخلية، وما شابهها.

وثالثاً، فإن الشوارع بوصفها مكان شبكات النقل - الأتوبيس، وسيارات الأجرة، ومحطات المترو- التى تسهل الوصول إلى المشاركين المتحركين، ومن ثم فإن شوارع الغضب أو الاحتجاج تتميز عن الأحياء المهمشة والمكتظة بالسكان، حيث يكون احتجاج الفقراء (والذى يدور حول تحطيم مدنهم التى يبنونها من الصفيح والخشب، وحول نقص المياه والكهرباء) يظل هذا الاحتجاج محدوداً ومحصوراً. وهكذا نجد أنه فى نهاية السبعينيات أن المسيرة التى خرجت من الأحياء المهيمنة الغاضبة فى جنوب طهران نحو قصر الشاه فى أقصى شمال المدينة قد تم إجهاضها بسبب طول المسيرة. وبنفس الطريقة فإن الاحتجاجات الجماهيرية فى الأحياء الشعبية ضد فرق شرطة البلدية فى المجتمع المحلى المهمش فى منطقة خاك الصفيد Khak-e-Safid قد فشلت فى أن تتسع على الرغم من كثافتها وعنفها^(٩).

وحتى الاحتجاجات الجماهيرية التي قام بها العمال في حلوان في أطراف القاهرة في ربيع عام ٢٠٠٨ قد تم احتواؤها بشكل أو آخر، بالمقارنة بالتجمعات السياسية في قلب المدينة في عام ٢٠٠٦، والتي بدأتها حركة كفاية وبعض الجماعات المناصرة. وبالتأكيد فإن القرب وسرعة الوصول، سواء في المكان أو الزمان، هي ملامح مهمة لأي شارع من شوارع الغضب.

ورابعاً، تحتل خصيصة المرونة الدرجة نفسها من الأهمية. فتحتاج شوارع الغضب إلى أن تكون فضاءات قابلة للمناورة، بحيث يمكن للمتظاهرين أن يهربوا من الشرطة - فضاء يمكن أن يكون مفتوحاً ومحاطاً بحوار ضيقة، ومحلات، ومنازل يمكن أن تكون ملجأً للثوار الهاربين. ولذلك نجد أن ميدان التحرير بالقاهرة، وميدان انقلاب في طهران وميدان تقسيم في إسطنبول لها جميعاً شوارع وحاتر فرعية، يمكن أن يخفى فيها الهاربون السياسيون في حالة محاولة رجال الشرطة القبض عليهم. وفي أوروبا، نجد أن الممرات الضخمة الحديثة قد تم تصميمها لكي تواجه التحدي السياسي لفضاءات الاحتجاج الكثيفة. ونجد في الشرق الأوسط أن المتظاهرين (أو المحتجين) قد يتركون الممرات المفتوحة والمكشوفة لتلك المسيرات الرسمية التي ينظمها الموالون للنظام، والذين ليس لديهم سبب للخوف من رجال الشرطة أو الاعتقال.

وأخيراً، فإن شوارع الغضب بصرف النظر عن إطارها المادي لها اجتماعياتها الخاصة، فهنا يظهر التضامن، ويمتد الاحتجاج، وتنتشر المعلومات أبعد من المجال اللحظي الحالي. وأنا هنا أشير إلى دور الحافلة

وسيارة الأجرة ومحطات القطار التي تنقل الناس، كما أشير إلى الأخبار والمعارف التي تنتشر ليس فقط خارج حدود المدينة ولكنها تنتشر في المقاطعات البعيدة، وربما قد تنتشر أيضا خارج الحدود الوطنية. إن موقعاً كميدان التحرير، والذي يشمل في نطاقه على مقرات متعددة للصحافة ومحطات التليفزيون، والفنادق الأجنبية، وسياح، وصحفيين، ومحطات حافلات نقل الركاب، هذا المكان من المحتمل أن يجذب الثوار الغاضبين.

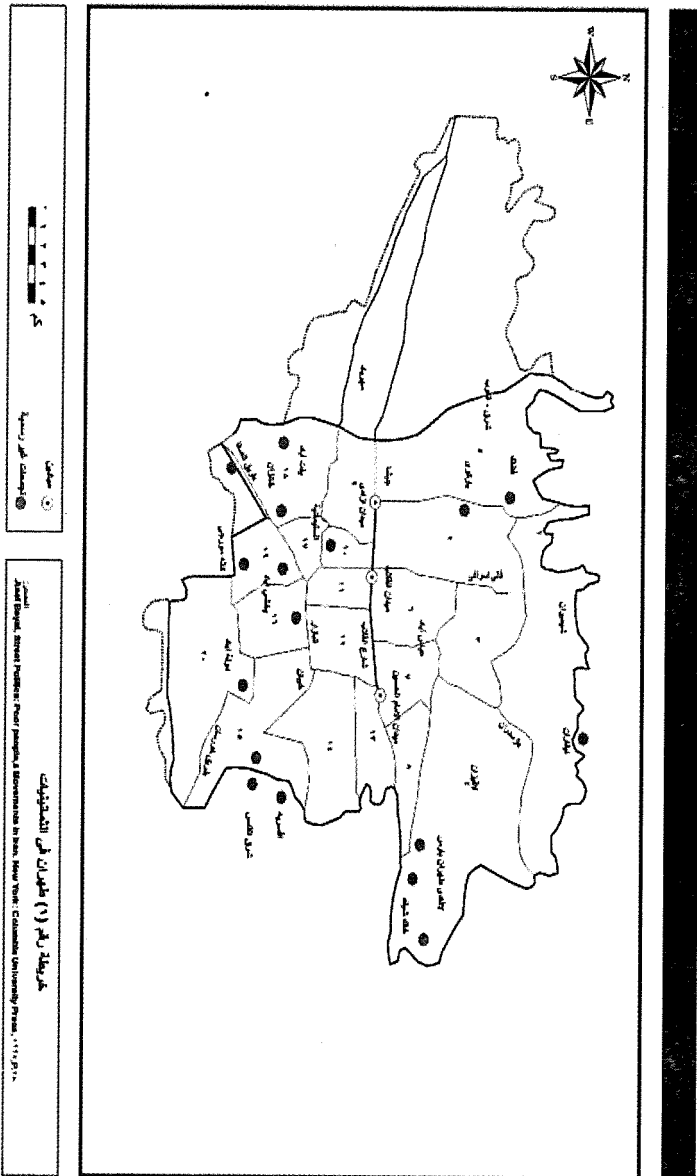
إن "شارع الثورة" في إيران يمتلك كثيراً من هذه الصفات المكانية. فوجود الحرم الجامعي لجامعة طهران (أسست عام ١٩٣٤) مشتملاً على عدد متسع من المباني التي تأوى أكثر من ٢٠ ألف طالب لاشك أنه يسهم في إضفاء الطابع النضالي على المنطقة. وعلى امتداد الحرم الجامعي في الجانب الآخر من الشارع توجد مئات من محلات بيع الكتب ودور النشر التي حولت هذا العدد القليل من المباني إلى المركز الثقافي للأمة. فوجود هذا السوق الكبير للكتب، والذي يعد قبلة الباحثين لشراء الكتب من المتقنين في إيران، لا يقدم فقط مادة أكاديمية، ولكنه يقدم أيضاً أدباً ثورياً يوزع توزيعاً سرياً. فهذا السوق للكتب، مثله مثل الأسواق القديمة المكتظة، له هويته المتميزة، كما أن له شبكاته الداخلية الخاصة - مكان تنتشر منه الأخبار ويتم فيه التحقق من الشائعات. وفي أثناء الثورة قامت كثير من محلات بيع الكتب المنتشرة في شارع الثورة بإيواء الثوار الهاربين في الشارع. كما أن الطابع العلماني اليساري للمكان، والسلع الموجودة فيه تقف على طرف نقيض مع الأحياء الأكثر اصطبغاً بصبغة الدين، والأقل علمانية، والتي تنتشر حول

السوق الكبير التقليدي في جنوب طهران، والتي كان لها دور محوري سياسي في النشاط السياسي في فترة الخمسينيات والستينيات. وبالتأكيد فإن جامعة طهران ساهمت في إضفاء الطابع السياسي على المنطقة. ولكن ربما توجد عوامل أخرى أكثر أهمية.

ففي الحقب السابقة، مثل بدايات الخمسينيات كانت الحشود السياسية تتجمع، ليس حول جامعة طهران، ولكنها كانت تتجمع في منطقة بحرستان بلازا، والتي تضم البرلمان الذي يقع في جنوب طهران. ومع نهاية السبعينيات أدى التحول المكاني والاجتماعي لطهران إلى نقل "المركز السياسي" والمادى للمدينة إلى الشمال في شارع الثورة. ولذلك نجد أن هذا الشارع الذي يقع في المنتصف بين الشمال والجنوب يقسم المدينة إلى عالمين اجتماعيين وجغرافيين. وبمعنى ما فإنه يشير إلى "خط أخضر" افتراضى، يفصل "الشمال الذي يعيش فيه أهل اليسر" و"الجنوب الفقير" - وهو تمييز نجده محفوراً في الخيال الشعبى وفي اللغة الشعبية. إن هذا الشارع لا يفصل فقط بين المناطق الغنية والفقيرة، ولكنه يشكل نقطة التقاء بين الريف والحضر. ففي أقصى شرق الشارع، عند طرف المدينة، يوجد ميدان الشهيد (والذى أطلق عليه بعد الثورة ميدان التحرير)، جنباً إلى جنب، مع ميدان رضا شاه (والذى أطلق عليه بعد الثورة ميدان الثورة)، وهما يجمعان أكبر حشود ثورية في فترة ما قبل الثورة و(ما بعدها) في إيران. ويضم هذان الميدانان، بوصفهما مكاناً لنهاية خطوط الحافلات وسيارات الأجرة، شبكات النقل الأساسية التي تربط المدينة العاصمة بالقرى والبلدات الإقليمية. إن أى مسافر إلى طهران سوف يغادر من هذه الميادين الكبيرة. كما أن زوار

المدينة من الأفراد العاديين سوف يجلسون على الأرصفة لأخذ قسط من الراحة، ويأكلون في المطاعم الرخيصة، ومحلات الشاي المنتشرة في الشارع، وسوف يجوبون الشارع لشراء الهدايا من الباعة الجائلين، ويسمعون بعض أخبار المدينة، كما أنهم قد يشاهدون بعض المظاهرات قبل مغادرة المدينة. وفي غياب صحافة حرة ووسائل اتصال جماهيري حرة، فإن المسافرين من مثل هذه الأماكن سوف يقومون بنشر أخبار الثورة. وباختصار فإن شارع الثورة يشكل نقطة مفصلية متميزة تقف بين الغنى والفقير، وبين النخبة والعوام، وبين المتقنين والأفراد العاديين، وبين الريفين والحضرين. إنه يشكل شبكة سياسية ملحوظة تتقاطع مع الأبعاد الاجتماعية والمكانية والثقافية، لا تجمع فقط جماعات اجتماعية مختلفة، ولكنها تجمع أيضا مؤسسات تتمتع بقدرة على الحراك (كالجامعة) وتساهم في نشر المعرفة والأخبار (سلسلة محلات الكتب).

ولذلك نجد أن الأحداث الأولى للاحتجاج الجمعي في عام ١٩٧٧ قد ظهرت من شارع الثورة. فقد أدت مظاهرة الطلبة من أجل حرية التعبير، والتي تلت عشر أمسيات عقدت في معهد جوته، أدت إلى سلسلة من الاحتجاجات الجماهيرية في الشارع، وإلى أحداث للشغب، ومواجهات مسلحة، وترتب عليها زعزعة لاستقرار الملكية. ولم يؤد النصر السريع الذي تحقق في هذا اليوم إلى إنهاء الفعل الثوري في ذلك اليوم. وفيما بعد الثورة تدفقت حلقات جديدة من الممارسات السياسية في الشارع واتخذت ملامح أكثر تعقيداً. ومن ثم فإن شارع الثورة استمر محافظاً على مركزيته في جغرافية الاحتجاج في إيران حتى وقتنا هذا.



الفصل التاسع (*)

هل من إيكلولوليا ءلرللة للإسلام الءلورل؟

فى الصبال الباكل من العاشر من فلابل عام ١٩٩٣؁ اءلل ءوالل ١٥ أفل ءنءل مصرل منلقة المنلرة الغربللة العشوالئلل فى ءل إملابة بالءالرة "لءلهر" هذا الملءم المءل الفقلر من المءلءءلن الإسلامللن؁ من ءلماعة الإسلامللل؁ اللن ءاولوا أسلمة هذا ءل وءلوه إلى "ءولة ءاأل ءولة" كما قال أء الصءفلن. وءلال السءة أسابلء اللللل قبض البوللس على ءوالل سءمائل مشءبه فىه؁ كما واصل فى الألام اللللل البءء عن مزلء من ءلناة. ولءء أعاءء هذه ءاءءة؁ ءنبل إلى ءنل مع اللقارلر المءلرقة ءول ءلراك الإسلامل فى الأءلاء الفقلرة فى ءلرائر وإسءنبلول فى أواخر اللسعلنلء؁ أعاءء إلى الأءهان الصورة الأكثر إءارة والأقءم للءورة الإسلامللل فى إلرآن فى عام ١٩٧٩؁ واللل لقال إن المءلوملن من سكان ءلر قد لعبوا ءورا رئلسلأ فىها. وبنفس الطرلقة فإن صعوء الإسلامللن فى ءركلا إلى سءة ءلءم

(*) نم ءبنى هذا الفصل من المصءر الللل:

Asef Bayat, "Radical Religion and the Habitus of the Dispossessed: Does Islamic militancy Have an Urban Ecology?" *International Journal of Urban and Regional Research* 31, No. 3 (September 2007).

وانتصار حركة حماس الإسلامية فى الأحياء الحضرية المكتظة بالسكان فى الأراضى الفلسطينية، كلها جميعاً تقدم لنا أمثلة معاصرة، يبدو أنها تمثل شكلاً من رجوع الصدى لوجهة النظر التى تقول بأن النزعة الإسلامية تتجه نحو الجماهير الحضرية، وخاصة المهاجرين الريفيين الذى وصلوا إلى المدينة حديثاً.

إن هذه الأحداث قد أدت إلى ظهور نقاش وخطاب حول الإيكولوجية الحضرية للفقراء، وهو خطاب يُحى افتراضات قديمة عمرها قرن من الزمان حول النتائج الاجتماعية للتحوّل الحضرى، والميل الأيديولوجى للمهمشين الحضريين فى المجتمعات الإسلامية المعاصرة. لقد أدت المناقشات والخطابات إلى ظهور سرديات تحاول أن تغزل الأبعاد التاريخية للنزعة الإسلامية، مع الأبعاد التاريخية للمهمشين الحضريين. ولذلك فقد تم النظر إلى الإسلاموية على أنها حركة المطحونين الحضريين، وهو فهم دفع بعض الباحثين إلى إجراء مقارنات بين النزعة الإسلامية فى الشرق الأوسط وفقه التحرير الذى ساد فى الستينيات والسبعينيات فى أمريكا اللاتينية^(١). وعلى سبيل المثال فقد صور المسح المؤثر الذى أجراه ميك ديفيز Mike Davis بعنوان كوكب من الأحياء الفقيرة Planet of Slums، صور النزعة الإسلامية (جنباً إلى جنب مع الحركة العنصرية) على أنها "أغنية المحرومين". فمن خلال دراسة الأحياء الفقيرة فى قطاع غزة وفى بغداد قدم ديفيز مفهوم الفعل الدينى الراديكالى، الذى يقوم به سكان العشوائيات أولئك الذين يعتقدون أن "الآلهة تقف فى صفهم"^(٢). والواقع أننا لا نجد أن الراديكالية الإسلامية هى التى تمثل

الحساسيات الدينية والأخلاقية للفقراء، ولكنها تمثل أيضا الطابع الوجودى للمحرومين فى الحضر وواقعهم الإيكولوجى، والذى يجعلهم عرضة لأن يقبلوا الأفكار المتطرفة للإسلام الراديكالى.

وثمة فرضية أساسية تقف خلف كل هذه السرديات مفادها أن هناك علاقة إيكولوجية وثقافية حضرية بين الوسط المعيشى الفكرى (الهابيتوس) لفقراء الحضر والنزعة الإسلامية الجهادية. ويعتقد أن الفقر الحضرى وتركز الفقراء فى المجتمعات الفقيرة المكتظة المشحونة باللامعيارية والاعتراب يؤدى إلى توليد وسط معيشى مشحون بالعنف والميل إلى عدم طاعة القانون والتطرف، حيث تظهر النزعة الإسلامية المتشددة من ثايا الشعور بفقدان الأمل والتحلل الأخلاقى لتعطى تعبيراً دينياً عن هذا النمط من الحياة. وفى الوقت نفسه فإن الشعور العميق بالتدين والرغبات الشعبية واللغة المشتركة والمؤسسات والحنين إلى النزعة التقليدية. كل ذلك يؤدى إلى أن يتعانق الفقر الحضرى مع النزعة الإسلامية ويصبح الطرفان حليفين استراتيجيين. إن هذا النمط من التفكير يجد لنفسه صدقاً فى وسائل الاتصال الجماهيرى الأكثر انتشاراً، والتي تسلم بالرابطة بين الإيكولوجية الحضرية والتطرف الدينى فى العالم الإسلامى. وكشخص عاش فى الحضر فى مصر تقابلت بشكل مضطرب مع وسائل الاتصال الجماهيرى الغربية للتعلق على ما يقدمونه من أخبار حول العلاقة بين الهجرة الريفية والنزعة الإسلامية، والفقر والعنف، أو نقص المساكن (وخصوصيتها) فى جو من القهر الأخلاقى والإحباط الجنىسى الذى يجعل الشباب الفقراء يلجأون إلى العنف والتطرف.

ويحق لنا الآن أن نسأل: هل هناك إيكولوجيا حضرية للنزعة الإسلامية الجهادية؟ وهل هناك توافق ضروري بين الوجود الاجتماعي للمهمشين الحضريين والأيدولوجيات الدينية الراديكالية؟ وهل يشكل المهمشون الحضريون المركز الطبيعي للممارسات السياسية الإسلامية؟ إننا نجد أن النزعة الراديكالية الإسلامية بشكل عام لا تبدو اهتمامًا سياسيًا أو أخلاقيًا بفقراء الحضر، كما أن فقراء الحضر لم يعبروا عن التزام أيديولوجي "بالممارسات السياسية" ذات النزعة الإسلامية، تلك الممارسات التي تظل بعيدة عن النهر اليومي لحياة الشعب. إن النزعة الإسلامية الجهادية هي حركة للطبقة الوسطى وهي تتشغل في الأساس بالممارسات السياسية الأخلاقية وبصور النضال الإيديولوجي، ومن ثم فإنها تفشل في أن تعمل كحركة اجتماعية معبرة عن الفئات المحرومة في الحضر، أولئك الذين يؤيدون الإسلاميين فقط على المستوى المعنوي. إن فقراء الحضر يميلون إلى اتباع تدينهم الشعبي وإلى حياتهم غير الرسمية المستقلة جنبًا إلى جنب مع الممارسات السياسية التي تقوم على العلاقات الشخصية الحميمة في الحياة اليومية. إنهم يتجهون، عبر تحررهم من الولاءات الإيديولوجية، يتجهون نحو الإستراتيجيات والروابط المباشرة والآنية، والتي يكون لها معنى ويمكن التحكم فيها - إستراتيجيات يمكن أن يتحكموا في نتائجها. إن ما يميز الحياة الاجتماعية للفقراء المحرومين في الحضر في مجتمعات الشرق الأوسط ليس مجرد انتشار اللامعيارية والاعتراب و"ثقافة الفقر"، ولا مجرد الاستعداد لتأييد السياسة الإسلامية، ولكن ممارسة "الحياة غير الرسمية" بشكل أساسي

- بمعنى وجود اجتماعى يتميز بالاستقلال والمرونة والبرجماتية، حيث تحتل الرغبة فى البقاء والنمو الذاتى المكان المركزى. إن الفقراء المحرومين فى الحضر يميلون بشكل برجماتى إلى تأييد توجهات وحركات سياسية مختلفة، سواء حكومية أو معارضة، بما فى ذلك النزعة الإسلاموية الجهادية، مادام أن هذه التوجهات تساهم فى تحقيق أهدافهم المركزية.

تشير النزعة الإسلاموية إلى الأيديولوجيات والحركات التى تهدف بشكل عام، على اختلاف مشاربها إلى إقامة "نظام إسلامى" - دولة دينية، قوانين إسلامية، شفرات (أكواد) أخلاقية. ومن ثم فإن اهتمامات مثل إقامة العدالة الاجتماعية وتحسين حياة الفقراء ليست سوى اهتمامات ثانوية بالنسبة لهذا الهدف الاستراتيجي⁽³⁾. ومن الناحية التاريخية فإن النزعة الإسلاموية كانت تعكس لغة تأكيد الذات للتحريك السياسى لأعضاء الطبقة الوسطى ذوى الإنجاز العالى الذين شعروا بأنهم قد تم تهميشهم من خلال العمليات السياسية والاقتصادية والثقافية السائدة فى مجتمعاتهم، أولئك الذين اتخذوا من لغة الأخلاق (الدين) بديلاً سياسياً لفشل كل من الحداثة الغربية واليوتوبيا الاشتراكية. لذلك نجد أنه فى الوقت الذى يسعى فيه الإسلامويون الإصلاحيون، مثل الإخوان المسلمين فى البلدان العربية، إلى تبنى طرائق غير عنيفة للتحريك السياسى للمجتمع المدنى - عبر العمل فى الروابط المهنية والتنظيمات غير الحكومية والمساجد المحلية والجمعيات الخيرية - فإن التوجهات الجهادية مثل، الجماعة الإسلامية فى مصر، تلجأ إلى النضال المسلح لتسيطر على زمام القوة فى الدولة وفقاً لإستراتيجية تشبه إلى حد

كبير النزعة التمردية اللينينية. فهم غالبًا ما يعملون سرًا فى المناطق الحضرية أو مناطق الجيرة الحضرية التى لا يكون للدولة فيها سوى وجود ضئيل. إن أنصار النزعة الإسلامية الجهادية مثل الجماعة الإسلامية فى مصر تتبع استراتيجيات أشبه بتلك التى اتبعتها الميليشيات اليسارية فى أمريكا اللاتينية فى أثناء الستينيات والسبعينيات. ولكنهم يختلفون عن التوجهات الجهادية المعاصرة، مثل الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة. فى الوقت الذى تمثل فيه النزعة الإسلامية الجهادية الحركات السياسية التى تعمل داخل حدود الدول الوطنية وتستهدف الدول الوطنية العلمانية، فإن الجهاديين يعبرون بأفكارهم وجهادهم حدود الدول الوطنية، وهم يمثلون بالأساس "حركات أخلاقية"^(٤).

الفقراء المسلمون: الإيكولوجية الحضرية للعنف

فى الوقت الذى يوجد فيه تصور كلاسيكى، غالبًا ما تتبناه النخب الوطنية، ينظر إلى فقراء الحضر فى مجتمعات الشرق الأوسط الإسلامية على أنهم يشكلون جماهير سلبية، ينشغلون بالنضال من أجل سد حاجاتهم - وهو تصور يساير مفهوم "ثقافة الفقر" - إلا أن وجهة النظر الأكثر قوة والأكثر حداثة تعكس قلقًا عميقًا حول ما يمكن أن يلعبه الدور النشط والخطير لفقراء الحضر، فى الحد من الحضرية الحديثة والمدنية السياسية، ممهدًا الطريق للتطرف الإسلامى^(٥). ومن ثم فإن النخب المصرية - الصحفيون

والمخططون ورجال السياسة - غالبًا ما يصفون القاهرة باعتبارها مدينة عملاقة تشهد ازدهارًا سكانيًا ناتجًا عن تدفق الفلاحين الذين يهددون شكلها الحضري بتحويلها إلى "مدينة فلاحين". وتفترض هذه التصورات أن إيكولوجيا القاهرة قد تحولت من خلال انتشار التجمعات السكنية المكتظة بالسكان وغير الرسمية، والتي يطلق عليها العشوائيات، والتي تؤدي إلى "ترييف" المجال الحضري المصري^(٦). إن انتشار الفقر والبطالة والعلاقات الأسرية غير المستقرة يعمل على ظهور اهتمامات تفيد بأن المهاجر الريفي يضع اللبنة الأساسية في عدم الاستقرار الاجتماعي بشكل كبير. وينظر البعض إلى العشوائيات على أنها مجتمعات "غير خدمية" تنشر "المرض الاجتماعي" و"السلوك الشاذ"، وذلك بسبب نقص الخصوصية والتزام العنف؛ ويغضب آخرون من الخلل الذي أدى إلى عدم احترام الآباء وانتشار مظاهر عدم الأخلاق. ويميل بعض الأكاديميين إلى النظر للعشوائيات باعتبارها مكانًا للفوضى النظامية بالمعنى الهوبزى، حيث تنتشر الجريمة وعدم الالتزام بالقوانين والتطرف، والذي يفرز "ثقافة العنف" والأساليب "الشاذة" في الحياة، وهي التربة الخصبة لنمو الأصولية الإسلامية. وباختصار، فإن الأحياء الفقيرة أو العشوائية قد زوجت بين الفقر والنزعة الإسلامية المتشددة وحافظت على هذا التزاوج^(٧). وربما لا نجد مكانًا كان فيه هذا التوافق بين الإسلام الثوري والإيكولوجيا الحضرية أكثر ظهورًا مما نجده في تركيا الديمقراطية العلمانية في عقد التسعينيات، حيث قفزت الأحزاب ذات التوجه الإسلامي في الانتخابات المحلية والبرلمانية.

وفى عام ١٩٩٤ شكل الانتصار الكبير لحزب الرفاه الإسلامى فى الانتخابات المحلية، والتي اشتملت أيضا على إسطنبول ذات الطابع المتروبوليتانى، هذا الانتصار دق جرس الإنذار بالنسبة للنخب التركية. فقد حذرت وسائل الاتصال الجماهيرى فى إسطنبول الجماهير من الطبقة الوسطى من غزو "الأتراك السود"، أو المهاجرين من أنطاليا، "مهددين" بذلك النسيج الاجتماعى للحضرية التركية الحديثة^(٨). لقد أصبحت بعض الأحياء مثل حى سلطانبىلى **Sultanbeyli** فى شرق إسطنبول، وحى جازى مهاليزى **Gazi Mahallesi** فى غرب إسطنبول، أصبحت معقل للزواج بين الفقراء المهاجرين وبين أهل السنة والعلويين نوى النزعة الثورية. إن هذه الإيكولوجية الحضرية الجديدة قد دفعت كثير من أسر الصفوة، مثلما حدث فى مصر أيضا، إلى الهروب إلى التجمعات المسيجة.

أما فى إيران فقد صور القادة الإسلاميين والباحثين، على حد سواء، الفقراء المهاجرين، غير المستقرين، على أنهم القاعدة الاجتماعية للثورة الإسلامية الإيرانية. ولقد كان شعار "ثورة المطحونين" شعارا حاسما فى هذه العملية. فلقد تم النظر إلى المهاجرين الريفيين، على وجه الخصوص، باعتبارهم القاعدة الاجتماعية الأساسية للحركات الإسلامية^(٩). واعتبر بعض المراقبين أن ظروف المعيشة السيئة والعنف والطابع غير الطبقي "البرولتاريارى الرثة"، اعتبروها عوامل تجعل هؤلاء الفقراء يؤيدون الثورة على الطريقة الخمينية^(١٠). وعلى وجه الخصوص فإن "الأيدولوجية الشعبية للإسلام قد لعبت دورا حاسما فى تحريك الجماهير"^(١١). ولقد نظر باحثون

عديون، باستخدام نموذج دوركايي مُحدث، إلى الإسلام - بمؤسساته وطقوسه بشكل عام - على أنه يقدم رابطة أخلاقية وإحساساً بالانتماء بالنسبة للمهاجرين غير المستقرين الذين يطحنهم حالة فقدان المعايير (الأنوميا) والاعتراب، وهى من العوامل الرئيسية فى الحياة الحضرية الحديثة التى تتسم بالتشظى والتنافس^(١٢).

وبمجرد أن يتم فهم الإسلاموية المتشددة والفقراء كحلفاء طبيعيين، فإنهم لا يحتاجون سوى فرصة سياسية لى يحققوا تحالفهم. ولقد سنحت هذه الفرصة فى إيران بسبب التنمية الاقتصادية والتغير الاجتماعى الملحوظ الذى قاده حكم الشاه التسلطى. ولم يستفد فقراء الحضر، وهم من المنتجات الجانبية لعملية التحديث، لم يستفيدوا سوى القليل من هذا النمو الاقتصادى، بل إنهم كانوا من ضحاياه. لقد شكوا على الرغم من أنهم قلة قليلة نسبياً (حوالى ٢٠% من سكان الحضر)، شكوا فى أواخر السبعينيات جماعة اجتماعية متميزة وأصبحوا قاعدة دعم رئيسية للإسلاميين فى أثناء وبعد الثورة^(١٣). ومثل ذلك يقال عن مصر، حيث نجد أن القصة تسير على النحو التالى: إنه على الرغم من النزعة الشعبوية الناصرية التى وضعت ضوابط لمساعدة "الطبقات الشعبية"، على الرغم من ذلك فإن الحقبة التى تلت ذلك، خاصة الحقبة التى عرفت بحقبة "الانفتاح الاقتصادى" و"التكيف الهيكلى" قد صاحبها انسحاب تدريجى للدولة من عقدها الاجتماعى التقليدى. ولقد أدى ذلك إلى فتح المجال لأنشطة متراكمة من جانب أصحاب النزعة الإسلامية المتشددين والإصلاحيين فى عقد الثمانينيات والتسعينيات لملء هذا الفراغ

تدرجيًا. وترتب على ذلك أن ارتكن أهل الريف والمهاجرين المهمشين، الذين شعروا بالاغتراب بسبب قسوة الحياة الحضرية التي تتسم بالفردية والتنافسية، ارتكنوا إلى الرابطة الأخلاقية والشعور بالانتماء الذى يمكن للمؤسسات الإسلامية مثل المساجد أن تقدمه^(١٤).

وهكذا فإن الانصهار الذى حدث فى مصر بين النزعة الإسلامية وبين فقراء الحضر قد يُسر، من ناحية، عن طريق الأنشطة الإسلامية المعارضة التى تحرك الفقراء عبر المساجد والجمعيات الإسلامية، ومن ناحية أخرى، من خلال حقيقة أن مثل هذه الأنشطة تظهر بشكل أساسى فى الأحياء المحرومة فى المدن الكبرى. وعلى سبيل المثال، ففى رأى جليز كيبيل Gilles Kepel "إن التربة التى شكلت مضدراً خصباً للمتشددين الإسلاميين فى الفئة العمرية من ٢٠ إلى ٢٥ سنة كانت فى المناطق المزدهمة بالسكان فى أطراف المدن الكبرى"^(١٥). ولقد قدم نزيه الأيوبى وحامد الأنصارى وآخرون آراءً مشابهة تؤكد على جوانب الحرمان لدى المتشددين. ولقد نظر آخرون على أن التكوين البوليتارى للمتشددين الإسلاميين وخطابهم الشعبوى واشتراكهم فى حيز حضرى واحد (بصرف النظر عن طرائقهم العنيفة) قد جعلهم يشكلون حركة فقراء الحضر أو المحرومين فى الحضر^(١٦). لقد كان يقال غالباً إن الإسلاميين النشطاء فى القاهرة قد اخترقوا الآلاف من المساجد والجمعيات الإسلامية التى تقع فى المناطق المكتظة بالسكان فى عين شمس، والمطرية، وإمبابة، وبولاق الدكرور، والزاوية الحمراء^(١٧). لقد استخدموا المساجد كأماكن للتجمع،

والتواصل، والأنشطة المنظمة، وتجديد أعضاء جدد، والشحن ضد السلطات. كما انخرطت بعض أكبر الجمعيات وأقدمها مثل الجمعية الشرعية^(١٨)، وجمعية الشبان المسلمين، وجمعية أنصار السنة المحمدية، انخرطت جميعاً في أنشطة سياسية غير قانونية^(١٩). كما كانت هذه المساجد وتلك الجمعيات تقدم الخدمة الطبية وفصول تعليمية، وكانت أماكن لأنشطة تجميع الأموال للدعم السياسى.

خرافة الفقراء الإسلامويين

لاشك أن هناك بعضاً من الحقيقة في هذه السرديات النظرية. فالفقراء الحضريون يتركزون في الأحياء العشوائية، تلك الأحياء التي وجد فيها المتشددون الإسلامويون مكاناً يأويهم. كما أن الفقراء يميلون إلى طلب العون من الهيئات المحلية التي لا تنتمى للدولة بما فيها المساجد والهيئات الدينية. ولذلك فقد أصبحت الروابط الدينية والتنظيمات غير الحكومية مراكز تقدم، خاصة في غياب الدولة، أنماطاً عديدة من الرعاية - المادية والثقافية والتعاونية - وذلك لمساعدة المحرومين للبقاء في هذه البيئة الحضرية الشاقة. وأخيراً، فإن درجة من الجريمة والعنف توجد في المجتمعات غير الرسمية، خاصة عندما تغيب أجهزة الدولة كنفقات الشرطة على سبيل المثال. ومع ذلك فإن هذه العمليات لم تقلل بالضرورة من التحالف الاستراتيجى التابع من فقدان المعايير، والاعتراب، والتطرف، والأساس الاجتماعى للنزعة الإسلامية الجهادية.

والمحقق أن "جدالية التقارب" **convergence argument** (بين الفقر والتطرف) تتأسس في جانب كبير منها على استدلال بنائى يرتبط باقتراحات ضمنية تعانى من إشكالية إمبيريقية. وبادئ ذى بدء كان الفقراء فى إيران قد ظلوا بمعزل عن الثورة الإسلامية التى كان المشاركون الأساسيون فيها ينتمون إلى الطبقة الوسطى الحضرية، والطلاب، وموظفى الحكومة، والتجار، وأصحاب المحلات التجارية، وعمال الصناعة. لقد انضم الفقراء للثورة فى مراحلها الأخيرة، ما يقرب من شهر أو أكثر قبل أن يسقط نظام الشاه، عندما كون زعيم المعارضة شاهبور باختيار **Shahpour Bakhtiar** آخر حكومة فى نظام الشاه. وفى هذا الوقت فإن فقراء الحضر لم يتحركوا من خلال المساجد أو الحسينيات، وإنما من خلال الأنشطة التى قامت بها الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وخاصة المجالس المحلية، والتى من خلالها استطاع شباب الطبقة الوسطى أن ينقل خبرة الثورة إلى الأحياء الفقيرة عن طريق تقديم السلع الرئيسية والوقود، فى وقت شهدت فيه البلاد نقصاً شديداً بسبب الإضراب العام الذى عطل الإنتاج والتوزيع^(٢٠).

ومن ثم فإن لغة المستضعفين، والتى تشير إلى سكان الحضر من المهمشين، سيطرت على الخطاب الشعبوى لرجال الدين الرسميين، خاصة بعد انتصار الثورة، فى الوقت الذى أصبح فيه حراك الفقراء موضوعاً للتنافس العميق بين الجماعات السياسية المختلفة. فالجماعة الدينية الحاكمة تحاول أن تكسب أرضاً على حساب المحرومين على أنهم يشكلون القاعدة الاجتماعية لنضالاتهم المستمرة ضد الليبراليين، واليساريين، وباقى النظام

القديم. لقد استهدف الإسلامويين، على وجه الخصوص، تجريد اليسار من اعتماده على الطبقة العاملة. وفي المقابل فإن اليسار (المنظمات الماركسية ومنظمة مجاهدى خلق الإسلامية) اتجه إلى الفقراء فى ضوء مبادئ إيديولوجية فى محاولة لبناء تأييد شعبى لنفسه. وفى هذا الظرف حدث قدر من التوافق بين التوجه السياسى للإسلاميين الذين يتربعون على سدة الحكم فى هذا الوقت والمهمشين الحضريين. ولقد تكاثرت صور البلاغة الخطابية حول مناصرة الفقراء فى صور من الحض على تحسين ظروفهم المعيشية، وبناء المساكن، وزيادة التنمية المحلية. ولكن شهر العسل هذا لم يستمر طويلا، حيث لم تستطع أجهزة الدولة أن تساير بلاغة خطابها فى مساعدة المهمشين الحضريين. وبالتالي فإن الفقراء قد تم استقطابهم. فاندمج بعضهم فى بناء الدولة (بما فى ذلك الجماعات التى تشكلت داخل النظم الثورية الجديدة مثل جماعة باسدران **Pasdran** وجماعة الباسيج وأنصار حملة بناء إيران)، ولكن ظلت جماعات أخرى خارج النظام، وأدى بهم نضالهم من أجل تحقيق تنمية ذاتية (كما تم التعبير عنها فى عمليات احتلال المنازل والفنادق، والتعدى على الأراضى من أجل بناء المنازل، والبناء غير القانونى، والعمل على ضمان شكل من أشكال الاستهلاك الجمعى والأعمال الجمعية) أدى بهم إلى صدام مع الدولة الإسلامية. واشتملت هذه الجماعات على عناصر هجينة لم تمنعها ارتباطاتها الأيديولوجية بالحكومة الإسلامية من الدخول فى صراع مع ممثليها فى نضالاتهم اليومية^(٢١).

أما في مصر، وكما أشرنا آنفاً، فإن الادعاءات حول الاندماج بين النزعة الإسلامية وفقراء الحضرة تعتمد على فرضيتين: الأولى، تذهب إلى القول بأن النشاط الإسلامي يقومون بتعبئة الفقراء من خلال المساجد والجمعيات الإسلامية التي تتخذ موقفا معارضا، والثانية، تذهب إلى القول بأن النشاط أنفسهم ينحدرون على نحو كبير من الأحياء المهمشة في المدن الكبيرة - تلك الأحياء التي تتميز أو تتصف بوجود إيكولوجيا اجتماعية تغذى الأنشطة والأيدولوجيات المتطرفة والمنحرفة. وتقدم حادثة إمبابة دليلاً جديداً على هذا النوع من التفكير. فهي تؤكد الخرافة المتعلقة "بالمحرومين المسلمين"، وهي خرافة تطمس الديناميات التي يتصف بها الإسلام السياسي وطبيعة تشكيله. والأمر الذي أضيف لهذه الخرافة يرتبط بادئ ذي بدء بالفهم المفاجئ للدولة المصرية "بالخطر الإسلامي" المتشدد الآخذ في الظهور، والذي ترتب عليه رواج الفكرة التي ترتبط بقضية "الإيكولوجية الحضرية للتطرف الإسلامي"، كما يرتبط ثانياً بالتدخل "العلمي" الذي تلى ذلك من جانب "جماعة الخبراء" (علماء الاجتماع، وعلماء الجريمة، والصحفيون) الذين ربطوا بين ظهور النزعة الإسلامية المتشددة والعنف مع انتشار العشوائيات. والحقيقة أن هؤلاء الخبراء قد شكلوا ظهيرا فكريا لهذا الارتباط بين تاريخ الفقر الحضري والإسلام السياسي. ولكن الواقع أكثر تعقيدا من ذلك.

وعلى الرغم من أن هناك كثيرا من المتشددين الإسلاميين يعيشون في العشوائيات، فإن ذلك لا يؤشر بالضرورة على وجود إستراتيجية هناك

لتحريك الفقراء. فالمتشددون ببساطة، مثلهم مثل العديد من أعضاء الطبقة الوسطى المصرية، لا يملكون خيارات كثيرة عندما يكون الأمر مرتبطاً بمعيشتهم. فنقص الإسكان بأسعار معقولة قد أدى إلى ظهور طبقة متوسطة "مهمشة" (الشباب المتعلم، وأصحاب المهن المتخصصة، وموظفو الحكومية) وهي ظاهرة حضرية مصرية - وقد كان ذلك هو الاتجاه الذى وسم ديناميات التوزيع المكانية للطبقة فى كثير من المدن فى جنوب العالم. ومادام أن الطبقات الوسطى الجديدة، المتزوجون الجدد وصغار السن، قد خرجوا من سوق الإسكان فى الأحياء الحضرية التقليدية، فمن المتوقع أن يرحلوا إلى حدود المدينة الخارجية مشكلين بذلك تجمعات غير رسمية وغير متجانسة يختلف فيها السكان اختلافاً بيناً فى المهن، وأسلوب الحياة، والتعليم، وحتى فى رؤى العالم، على الرغم من أنهم يعيشون فى حيز مكاني مشترك. وبعبارة أخرى فإن كثيراً ممن يعيشون ويعملون فى هذه المناطق الفقيرة لا ينتمون إلى الشريحة الاجتماعية لفقراء الحضر، الذين يعرفون بأنهم أناس منخفضو المهارة، والدخل، ومكانة العمل، ولديهم إحساس منخفض بالأمن^(٢٢). ومن ناحية أخرى، فإن الطبيعة غير الرسمية لهذه الأحياء (لا توجد أسماء للشوارع، ولا أرقام للمنازل، وليس هناك تسجيل رسمى أو خرائط) فتضمن هذه الطبيعة ملجأً آمناً للإسلاميين الجهاديين، الذين يطاردتهم رجال الشرطة والذين كانوا من قبل يهربون فى حقول قصب السكر فى جنوب مصر. ولقد حاول بعض هؤلاء أن يندمجوا فى الأحياء الأكثر رفاهية فى المهندسين، والعجوزة، والمعادى، ولكن ضغط رجال الشرطة أجبرهم على أن يتحركوا إلى دهاليز الأحياء المكتظة فى عين شمس وإمبابة^(٢٣).

حقيقة أن الإسلاميين المتشددين قد اخترقوا الجمعيات الخيرية. ومع ذلك فإن هناك مبالغة، في الغالب، في حدود تأثيرهم. فمن بين آلاف المنظمات غير الحكومية الدينية لا يوجد سوى النزر اليسير الذي يقع تحت تأثير الإسلاميين السياسيين المتشددين، أما الباقي فإنه ينظم أما من خلال مسلمين غير متشددين، أو أنها تتسع بسبب منطلق السوق^(٢٤). فقد ارتفع معدل بيع السلع الدينية بشكل ملحوظ خلال الثمانينيات والتسعينيات. فجاناب الكتب، والشرائط المسجلة، والموسيقى، والموضة فإن سوق السلع التعليمية والثقافية والخدمات التعليمية والثقافية الإسلامية قد اتسع بسبب جودة هذه السلع، وإتاحتها، ومضمونها الديني. وأصبح الكثيرون ينخرطون في جمعيات إسلامية، ليس بسبب رغبتهم في مساعد المحتاجين أو الحصول على دافعية روحية فقط، ولكن بسبب كون هذه الروابط الدينية توفر لهم فرص عمل بل إنها توفر لهم نشاطاً تجارياً. وكشف عدد قليل من الدراسات التي أجريت على العيادات الإسلامية في القاهرة، على سبيل المثال، كشفت عن أن الدافع وراء الكثير من العاملين في هذه العيادات، بما فيهم الأطباء، لم يكن التزاماً دينياً بقدر ما كان فرصة مهنية^(٢٥). فالجمعيات الإسلامية تقدم للممرضات، وهي مهنة لا تتمتع بمكانة عالية، مكانا للعمل، كما تمنحهن الاحترام والشهرة. وفي الوقت نفسه نجد أن كثيراً من المدارس لا تحتفظ من الإسلام إلا باسمها فقط.

وأهم من ذلك، وكما حدث بالنسبة لرجال الدين الإيرانيين فيما قبل الثورة الإيرانية، فإن المتشددون الإسلاميين المصريين (سواء كانوا

إصلاحيين أم جهاديين) لا يبدو سوى اهتمام استراتيجي ضئيل بالحراك السياسي للمهمشين في الحضر. فهم لا يعتبرون قط أن المهمشين الحضريين يشكلون جماعة خاصة يمكن الاستثمار فيها سياسيا (بنفس الطريقة التي نظر بها الماركسيون إلى البوليتاريا الصناعية؛ أو التي نظر بها فرانز فانون Frantz Fanon إلى "الفقراء المهمشين" في المستعمرات الإفريقية). كما نجد أن الإشارة إلى الفقراء في كتابات وتصريحات الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد، كما هو الحال في تصريحات آية الله الخميني قبل الثورة، هذه الإشارات لا توجد إلا في النزر اليسير، هذا إذا غضضنا الطرف عن رأيهم فيهم كفاعلين سياسيين^(٢٦). ومن الواضح أن جريدة لبيبرالية مثل الوفد وجريدة يسارية مثل الأهالي تولى اهتمامًا أكبر لقضية الفقراء أكثر مما توليه جريدة الشعب الإسلامية أو منشورات جماعة الإخوان المسلمين؛ إن تلك الأخيرة تركز على القضايا السياسية والدينية الأوسع، مثل فساد الحكومة والصهيونية العالمية والسياسات الإسلامية العالمية. ولقد لاحظت في زيارتي المنظمة لعدد من مساجد القاهرة في أيام الجمعة في المناطق الفقيرة في القاهرة (السيدة زينب، بولاق أبو العلاء، درب الأحمر، ومارجرس) خلال فصل الخريف عام ١٩٩٦، لاحظت أن النشاطية الإسلامية تنحصر في بيع شرائط الدعاة أمثال عمر عبد الكافي، والشيخ كشك، والشيخ أحمد العجمي، والشيخ محمد حسام^(*)، أو بيع الكتب الدينية والمطويات التي تغطي موضوعات مثل الحياة بعد الموت، والزواج، والمرأة والإسلام، والجن، والشيطان.

(*) ربما يقصد الشيخ محمد حسان.

إن هذه المسافة السياسية والأيدولوجية تجعل الإسلام الجهادى أبعد ما يكون عن لاهوت التحرير فى أمريكا اللاتينية، الذى كانت له علاقة عضوية بالفقراء^(٢٧). وعلى الرغم من أن نقطة الخلاف الجوهرية عن لاهوت التحرير تتمثل فى "تحرير الفقراء"، حيث يعاد تأويل الإنجيل لتحقيق هدف أصولي^(٢٨)، فنجد أن الحركات الإسلامية تهدف على العموم لإقامة نظام إسلامى عام (دولة دينية بقوانين إسلامية وقواعد أخلاقية)؛ وفى هذه الحالة فإن الاهتمامات المتعلقة بإقامة العدل الاجتماعى وتحسين حياة الفقراء سوف تستق لاحقاً من هذا الهدف الاستراتيجي^(٢٩). ومن ثم فإنه فى الوقت الذى يهتم فيه لاهوت التحرير بالفقراء، كههدف فى حد ذاته، أى كقضية مذهبية، فإن الحراك الإسلامى للفقراء له غرض سياسى لتحقيق التغيير بهدف تمهيد الطريق لإقامة نظام إسلامى عام^(٣٠). فبدلاً من أن يكون تعبيراً عن هوية ثقافية كما هو الحال فى النزعة الإسلاموية فإن لاهوت التحرير يشق من أيدولوجية ماركسية إنسانية، وهو يرتبط بخطاب وطنى (داخلى) للتنمية والتخلف والتبعية، والذى كان مجالاً لنقاش قوى فى أمريكا اللاتينية فى هذا الوقت. والمحقق أن مصطلح "لاهوت التحرير" قد ظهر من خلال سياق رجال الكنيسة الذين يسعون إلى تكوين "لاهوت للتنمية"، وهى فكرة تحتمل فيها عملية تحرير الفقراء مكانة مركزية^(٣١). وفى المقابل فإن النزعة الإسلاموية كان لها مخاض مختلف، ومكان مختلف. وبشكل عام فإنها ظهرت كلغة لتأكيد الذات فى محاولة تحريك أولئك (المتميزين مهنيًا من أبناء الطبقة الوسطى) الذين شعروا بأنه تم تهميشهم من خلال العمليات

الاقتصادية، والسياسية، والثقافية السائدة، أولئك الذين جعلهم الفشل الذى أصاب كلاً من الحداثة الرأسمالية والليوتوبيا الاشتراكية يتخذون من لغة الأخلاق (الدين) بديلاً للسياسة. وبمعنى ما فإنه كان يعكس أسلوب الطبقة الوسطى المسلمة فى رفض أولئك الذين ساهموا فى استبعادهم - النخب الوطنية، الحكومات العلمانية، الحلفاء الغربيون. ومن ثم فقد تخيلوا، كبديل للنماذج القائمة، مجتمعاً خيالياً، ودولة خيالية للعالم الإسلامى. ومن هنا أصبحت الدعوة (الدعوة للدخول فى الإسلام)، ليس بالضرورة تحرير الفقراء، هى الهدف الرئيسى للإسلاميين، واستمرت النزعة النخبوية قائمة لممارساتهم السياسية^(٣٣).

ومتلماً عامل الإسلامويون فقراء الحضر بشكل برجماتى، فإن الجماهير الفقيرة فى الحضر قد اقتربوا بدورهم من أصحاب النزعة الإسلامية بشكل أدائى. ففى إيران بعد الثورة انتهزت الفئات غير المهمشة المنافسة الكثيفة بين الحكام من رجال الدين واليسار السياسى من أجل تعبئة الفقراء. وأدرك الفقراء حينئذ قوتهم واستغلوا الفرصة لتقديم مطالب وتحسين ظروفهم وذلك من خلال الاعتداء على الأرض وبناء منازل عليها، والعمل على تحسين ظروف مجتمعهم المحلى، والحصول على السلع الاستهلاكية^(٣٣). أما فى مصر فإن هناك الكثيرين من الفقراء ممن لا يدخلون فى تفاعل مباشر مع أنصار النزعة الإسلامية، وبذلك فإنهم يبقون فى حالة من التشوش أو التشتت وفقاً لنواياهم، فى حين يتفهم البعض الآخر، مثل سكان حى إمبابة العشوائى الموقوف، ويقدرّون الخدمات التى تقدم. وقد أدت

حادثة إمبابة إلى وضع المحرومين في الحضر والمناطق العشوائية في قلب النقاش التنموي والسياسي في مصر. وإذا ما نظرنا إلى العشوائيات على أنها البؤرة الأساسية للتطرف والنزعة الإسلامية، فإننا نتوقع أن يكون التعامل معها إما بإزالتها أو تطويرها، هو سيد الموقف. ولذلك فقد حدث في اليوم الأول من شهر مايو عم ١٩٩٣ وبعد عام من حادثة إمبابة، أن صرح الرئيس السابق مبارك "بالشروع الفوري في تنفيذ برنامج قومي سريع لتطوير الخدمات والمرافق المهمة في المناطق العشوائية في كل المحافظات"^(٣٤). ولقد تحركت هيئة المعونة الأمريكية بالفعل إلى منطقة إمبابة بمشروع كبير لرصف الطرق وتطوير نظم الصرف الصحي. كما سعت المنظمات غير الحكومية الأوربية المسعى نفسه ببرامج تنمية محلية في العشوائيات. وفي عام ١٩٩٦ ثم تطوير ١٢٧ منطقة من مجموع ٥٢٧ منطقة مستهدفة "تطويراً كاملاً"، وذلك من خلال الحكومة المصرية، وبحلول عام ١٩٩٨ كانت الحكومة قد أنفقت ٣,٨ بلايين جنيه مصرى (حوالى ٧٠٠ مليون دولار) على تطوير المجتمعات المحلية. ولقد تحول حسن سلطان (والذى عرف أيضا باسم حسن كراتيه)، وهو قائد الجناح العسكرى فى الجماعة الإسلامية فى إمبابة، تحول إلى رمز لهذا "التكامل". فبعد أن سلم نفسه للشرطة، بعد أن حاول أن يفلت من الحصار، أطلق سراحه وأقام محلاً صغيراً فى الشارع (كشك) فى قلب إمبابة فى منطقة المنيرة الغربية^(٣٥). إن سياسة الحكومة للتجديد الحضري قد سعت إلى تحقيق هدف عام لتحويل المناطق المعزولة إلى كيانات شفافة (ترسم لها خرائط، وتطلق الأسماء على شوارعها، وترقم منازلها) وذلك بهدف إحكام السيطرة عليها.

ومهما تكن الدوافع خلف برامج التنمية، فإن الفقراء يرحبون بالمبادرات التي تأتي من الحكومة ومن الإسلاميين على حد سواء. ومع ذلك فإنهم يبتعدون عن إظهار الولاء الأيديولوجي للدولة أو الإسلاميين. وإذا ما فعلوا فإنهم يعربون عن إدانتهم لاستخدام العنف السياسى سواء من قبل الإسلاميين أو الدولة. فالفقراء فى الغالب الأعم يعتمدون على أنفسهم من أجل البقاء أو من أجل تحسين ظروف حياتهم.

ثقافة فقر أم حياة غير رسمية؟

إذا كانت العلاقة بين الفقر والإسلاموية تتسم بالنفعية وعدم اليقين، فلماذا تستمر السرديات النظرية السائدة فى الإصرار على التداخل بين الإسلاموية المتشددة والمحرومين؟ أحسب أن هذه السرديات تعكس صوراً من القلق العميق من جانب النخبة ووسائل الاتصال الجماهيرى حول الإيكولوجية الحضرية للتطرف الإسلامى. كما أن هذه السرديات تعد بمثابة ادعاءات عامة تقوم على فرضيات مسبقة خاطئة حول المجتمع الحضرى والسياسى فى الشرق الأوسط الإسلامى.

أولاً، نجد أن التغييرات الديموجرافية فى كثير من الدول الشرق أوسطية منذ الثمانينيات قد أنتجت نمطا مكانياً معقدًا. فلم تعد كثير من المدن الكبيرة مراكز للمهاجرين الريفيين. فقد تقلصت الحركة السكانية من الريف إلى بعض المراكز الحضرية الكبيرة، كما أن المناطق الريفية قد بدأت

تكتسب بعض صفات الحياة الحضرية: أنماط الاستهلاك، المهن المختلفة، تقسيم عمل أكثر كثافة، ومعدلات عالية من التعليم. وعلى سبيل المثال فى عام ١٩٩٦م، ولد أكثر من ٨٠% من سكان القاهرة و٨٦% من سكان الإسكندرية فى المدينة نفسها التى يقطنون فيها. ومن بين ما تبقى من السكان من المهاجرين كان هناك ٨٠%، وهى الأغلبية الساحقة، جاءوا من مدن أخرى وليس من الريف. ومثل ذلك يقال على طهران التى لها نمط ديموجرافى مشابه، حيث لا يوجد سوى ١٥% من السكان من المهاجرين، معظمهم أيضا جاءوا من مراكز حضرية أخرى.

وثانياً، فإننا نجد أن رجال السياسة والأكاديميين (علماء الاجتماع وعلماء علم الجريمة) فى مصر قد نظروا إلى العشوائيات من خلال مفهوم "المناطق الحضرية المتخلفة" Slums الذى تم صياغته فى الولايات المتحدة الأمريكية. إن هذا النموذج قد ظهر جزئياً من دراسات لمناطق سكن الأمريكيين الإفريقيين داخل المدينة، حيث يفترض أن تؤدى البطالة والبناء الأسرى المفكك إلى الجريمة والعنف. ويتأثر الباحثون فى الولايات المتحدة الأمريكية، والذين يهتمون بدراسة هذه "المناطق الحضرية المتخلفة"، بفكرة "تأثير الجيرة" التى يفترض أنها مسئولة عن عزل الفقراء وإبعادهم عن فرص الحياة والمعايير التقليدية. وتتضمن فكرة "تأثيرات الجيرة" على كثير من المجازات المكانية، مثل تأثيرات "التركز السكانى"، و"العزلة المكانية" و"الفقراء المعزولين"، وجميعها يسم الوسط المعيشى الخاص بالفقراء^(٣٦). وبناء عليه يفترض الباحثون المصريون المتأثرون بالنموذج الأمريكى أن

عشوائيات القاهرة، على سبيل المثال هي أنماط إيكولوجية حضرية تعمل على تعزيز العزلة، وفقدان المعايير (الإنوميا)، وضعف سلطة القانون، والتطرف والعنف الإسلامى^(٣٧). وحقيقة أن الثقافات المحلية لها تأثير على الثقافة الفرعية للفقراء أينما كانوا. إلا أن مستوى الجريمة فى العشوائيات ليس مرتفعاً عن نظيره فى المناطق الأخرى. وتؤكد الأعمال العلمية الجادة حول مناطق الفقراء بالقاهرة، تؤكد بالإجماع على سيادة "رأس المال الثقافى للتسامح"، وقلة الموارد، وإحساس عميق بروح الجماعة، وعلاقة أسرية قوية، ورقابة اجتماعية شديدة على الأطفال والشباب، وأمل كبير فى المستقبل، كما أنها تصور القاهرة، كمدينة كبيرة مليئة بالمشاكل الحضرية باعتبارها من أكثر مدن العالم أمناً، وهى صفة تختلف عن نظيرتها فى أمريكا اللاتينية^(٣٨).

والمحقق أن التعريف الرسمى الدقيق لما يمكن أن يشكل وحده حضرية، واختراع الأفكار المتعلقة بالعشوائيات (فى مصر)، والحاشية - نشينى hashieye- nishini (فى إيران)، والجيسيكوندز gecekondus (فى تركيا)، كفئات سياسية تميل إلى إنتاج انقسامات مكانية تستثنى كثيراً من المواطنين من المشاركة الحضرية. فالعشوائيات، والحاشية - نشينى والجيسيكوندز تفهم كأماكن للعيش، "غير سوية" يعيش فيها أفراد "غير حديثين" - أى أفراداً قرويين، وتقليديين، وغير ممثلين وغير مندمجين. ولكن هذه الصورة المبسطة تخفى الحقيقة التى مفادها أن سكان التجمعات غير الرسمية ينخرطون فى اقتصاد حضرى معقد، ونظام لتقسيم العمل. وقد

عرف التراث الاجتماعي القديم، "الحضر" بمصطلحات اجتماعية باعتباره تجمعاً عضوياً في حيز خاص لأساليب حياة وأنشطة اقتصادية مختلفة، كما أكد على أن هؤلاء الذين يعيشون في التجمعات السكانية غير الرسمية لا يشكلون سوى عنصر واحد مميز لكل المتعدد، هو المدينة.

صحيح أن كثيراً من سكان المجتمعات غير الرسمية يتبعون "حياة غير رسمية". بمعنى أنهم يعملون خارج حدود الدولة والنظم البيروقراطية الحديثة. وعلى سبيل المثال فإنهم يميلون إلى أن تكون لهم درجة من الاستقلال في عملهم وحيواتهم الثقافية، وتبنى علاقاتهم على التبادلية، والنفاوض، والثقة، وليس على الأفكار الحديثة للمصلحة الذاتية الفردية، والقواعد الثابتة، والتعاقدات. ولذلك فإنهم يميلون إلى أن يعملوا بشكل مستقل وأن يعتمدوا على أساليب تسوية النزاع غير الرسمية بدلاً من إبلاغ الشرطة؛ وهم يعتقدون زواجهم عن طريق المشايخ المحليين وليس في المكاتب الحكومية؛ كما أنهم من الممكن أن يقترضوا من جمعيات ائتمان غير رسمية وليس من البنوك. ويحدث ذلك، إذا كان لنا أن نكرر ما قلناه في الفصل الثالث، ليس بسبب أن هؤلاء الناس يعادون بالضرورة النظام الحديث، ولكن بسبب أن ظروف وجودهم دفعتهم للبحث عن أسلوب حياة غير رسمي. والسبب في ذلك أن الحداثة هي مشروع مكلف، أي إنها تتطلب القدرة على التكيف مع أنماط السلوك (الالتزام بوقت محدد ومنظم، ومكان، وعقود... إلخ) وهي أشياء لا يقدر عليها الفقراء.

إن الأنشطة التي قام بها الإسلامويون المجاهدون في منطقة إمبابة بالقاهرة أو منطقة سلطان بيلي في إسطنبول قد دعمت الصورة الذهنية حول "اللا رسمية" بوصفها أساساً لنظام هوبزي^(*) يتسم بانعدام القانون، والعنف، والتطرف الديني. إن هذه الصفات توجد بحق في المناطق الفقيرة المكتظة بالسكان. ومع ذلك فإن هذا النمط من السلوك ليس ناتجاً عن خصائص ثقافية للسكان، مادام أن التجمعات غير الرسمية تتكون من عوالم ثقافية ومهنية غير متجانسة، هذا فضلاً عن مظاهرها الخارجية. وعلى الرغم من أن هذه المناطق توصف بأنها تشبه المناطق "الريفية"، فإنها لا تستقبل المهاجرين من المناطق الحضرية الأساسية فقط، ولكنها تعد مأوى للشباب والمتزوجين حديثاً - وهم مستقبل هذه الأمم^(٣٩). إن مناطق الاستيطان غير الرسمي في الشرق الأوسط ليست مجرد أحزمة من الفقر، ولكنها تعد مكاناً أو مأوى لكثير من أبناء الطبقة الوسطى في الحضر، وأصحاب المهن المتخصصة، والموظفين العموميين. ويبدو أن ما يضاف على هذه المناطق صفة عدم الالتزام بالقانون يرتبط بنتائج تتعلق ببعد هذه المناطق "مناطق نائية"، وكثافتها المجتمعية ونقص الشفافية المكانية فيها، وهي ليست سمة من السمات الثقافية لسكانها. إن المجتمع "النائي"، بحكم تعريفه، حتى وإن كان مجتمعاً يقع في قلب المدينة، هو مجتمع ليس فيه أسماء للشوارع، ولا أرقام للمنازل ولا طرق معبدة، ولا خرائط ولا وجود للشرطة، ومن ثم ليست هناك سيطرة للدولة. إن العنف الإسلاموي الذي يعزى على نحو مباشر إلى الإيكولوجية

(*) نسبة إلى توماس هوبز.

الاجتماعية للمدن غير الرسمية هو أكثر تعقيداً من ظاهرتى الفقر والجهل. فى القاهرة، نجد أن الجهاديين (بدءاً من الجماعة الإسلامية إلى جماعة الجهاد) هم فى الغالب من صغار السن، المتعلمين، ويعيش كثير منهم فى العشوائيات بسبب ارتفاع تكاليف الإسكان فى القاهرة، والتي تهمش وتستبعد الكثيرين، بما فيهم أسر الطبقة الوسطى. ومن الناحية الاجتماعية، فإن هؤلاء الصغار من المتعلمين يختلفون عن النمط الثقافى الذى رسمه بعض الأكاديميين، والمخططين، ووسائل الإعلام، ولا توجد سوى أدلة إمبريقية ضعيفة تشير إلى الملامح المشتركة التى أطلق عليها أوسكار لويس "ثقافة الفقر". إن النمط الاجتماعى الثقافى الرئيسى بين فقراء المسلمين فى الشرق الأوسط، ليس هو النمط المرتبط "بثقافة الفقر" بل هو نمط يرتبط "بالحياة غير الرسمية".

وتوضح المناقشة السابقة أن العلاقة بين الإسلام الراديكالى والوسط المعيشى للمحرومين، هى علاقة أكثر تعقيداً مما يتم تصوره بالادعاءات المطروحة. تلك الادعاءات المرتبطة بوجود توافق عضوى بين الاثنى تعكس فى الغالب خوف النخب الدولية والوطنية (من المجال السياسى والإعلامى) حول النتائج الاجتماعية للتهميش الحضرى. ومع ذلك فإننا نجد فى الواقع أن المحرومين لا يبدون تعاطفاً طبيعياً نحو النزعة التطرفية أو الإسلامية أكثر مما يظهره الإسلامويين (على الرغم من جدلهم الشعبوى) من اهتمام استراتيجى بالمحرومين كلاعب سياسى أو هدف أخلاقى. وفى الغالب فإن السياسة النفعية هى التى تحكم العلاقة بين المحرومين فى الحضر

والنشطاء الإسلاميين. وكما ذكرت آنفا، فإن الفقراء لا يملكون الإمكانيات التي تجعلهم أيديولوجيين. فاهتماماتهم تكمن فى تدبير استراتيجيات، وتنظيمات، وجمعيات تستجيب بشكل مباشر لاهتماماتهم الحالية المباشرة. إن الأيديولوجية تتطلب قدرات معينة (الوقت، والمخاطرة، والمال) وهو ما لا يملكه المحرمون^(٤٠). إن الطبقة السياسية فى الشرق الأوسط الإسلامى هى بامتياز الطبقة الوسطى المتعلمة (الطلاب، والمتقنون، وأصحاب المهن المتخصصة)، والتي تستهدفها الحركات الإسلاموية والحركات العلمانية فى الوقت نفسه. إن المحرومين فى الحضر لا يستطيعون إلا الانخراط فيما نطلق عليه "السياسية من المستوى الأدنى" low-politics ، أو أشكال النضال المحلية من أجل تحقيق أغراض سريعة. فبالنسبة للمحرومين، تكون هذه النضالات المحلية، وليس الأفكار البعيدة والمجردة حول "الثورة" و"الإصلاح"، هى الأفكار ذات المعنى، والأفكار التي يمكن التعامل معها، فهى - ذات معنى لأنه قد يكون لها مغزى فى جوهرها وتكتنفها فكرة معينة حول مترتيبات هذه الأفعال، وهى يمكن التعامل معها (أو إدارتها) لأنها تضع الأولويات، وتحدد الأهداف، وتتحكم فى النتائج بعيدًا عن القادة الوطنيين (الإسلاميين أو العلمانيين) الذين يكونون بعيدًا عنهم.



الفصل العاشر^(*)

النزعة الكونية فى الحياة اليومية

قد يبدو من غير الملائم أن ننشر فكرة النزعة الكونية فى ظروف عالمية تسيطر عليها لغة "الصدام" - صدام الثقافات، والحضارات، والديانات، والجماعات الإثنية. إن خطاب الصدام أصبح مسيطراً لدرجة يُعتقد معها أنه الملمح الرئيسى للحياة الثقافية والدينية والعامّة فى الوقت الحاضر. وقد يكون من الملائم بالنسبة للاهتمام البحثى السائد أن نوجه اهتماماً أكبر للصراع الإنسانى كموضوع للبحث عوضاً عن التعاون والحياة المشتركة، وذلك لأن التدرج وعلاقات القوة (فى ضوء الطبقة والجنس والعرق على سبيل المثال) يشكل الملامح الأساسية للمجتمعات الإنسانية. ولكن ما الذى يبرر دراسة العلاقة بين الثقافات المختلفة والديانات المختلفة أو الأصول القومية (الجماعات الأفقية) فى ضوء مفاهيم الصراع السائدة؟ إن هذا الميل البحثى يتجذر بشكل جزئى فى النظرة التى تركز على المشاعر الفطرية والتى تصور الجماعات الدينية والإثنية على أنها كيانات طبيعية ودائمة لها حدود واضحة من التميز الثقافى، ومن ثمة فإنها تكون عرضة للانقسام

(*) تم تبني هذا الفصل من إسهام ظهر بشكل أولى فى المرجع التالى:

Shail Maya ram , ed. The Other Global City (London:Routledge,2009).

والصدام^(١). ومع ذلك فإن هذا الخط من التفكير قد تم تحديده من قبل أولئك الذين ينظرون لمثل هذه المجتمعات على أنها كيانات وجودية دينامية تخضع لتفكيك مستمر وتغير صورها وتعيد بناء ذاتها^(٢). وبعبارة أخرى فإن "المجتمعات" ليست جماعات مغلقة وليست تجمعات حصرية تتحدد علاقاتها بالآخرين في ضوء عدم الثقة، على العكس من ذلك فإن المجتمعات تحاول أن تتغلب على خلافاتها وأن تعيش سوياً^(٣).

وفى ضوء ذلك يهدف هذا الفصل إلى تجاوز التأكيدات المبسطة حول علاقات الصراع، وذلك من خلال النظر إلى العمليات المتصلة بالسلوك الإنساني، والتي يتعذر مشاهدتها، وذلك لإمطاة اللثام عن الطريقة التي يتبعها الناس الذين ينتمون إلى جماعات ثقافية ودينية مختلفة لتجاوز نواتهم الآنية من خلال التفاعل فى عوالم حياتهم مع أعضاء تجمعات ثقافية ودينية أخرى. وباختصار فإنهم يخبرون نوعاً من التعايش الكوني. وفى هذا الصدد فإن النزعة الكونية تشير إلى حالة اجتماعية (ظرف اجتماعى) ومشروع أخلاقي. وهى تدل فى المقام الأول على بعض العمليات الموضوعية مثل العولمة والهجرة والسفر الذى يجمع البشر من انتماءات عرقية وقومية وشعبية مختلفة لكى يجتمعوا، ويعملوا، ويعيشوا سوياً. إن هذه العمليات تؤدى إلى التقليل من التجانس الثقافى لصالح التنوع، والاختلاف، وتعددية الثقافات والديانات، وأساليب الحياة. وبهذا المعنى فإن ديبى على سبيل المثال تجسد دولة مدنية كونية، أى إنها تجمع أفراداً أو أسراً من روابط عرقية وثقافية وقومية مختلفة، يعيشون ويعملون بجانب بعضهم البعض فى حيز جغرافى صغير ومحدود.

كما أن للنزعة الكونية أيضا جوانب أخلاقية ومعيارية؛ فهي مشروع له أهداف إنسانية. وبهذا المعنى فإن النزعة الكونية تنتشر لكي تتحدى لغة الانقسام والعداوة، ولكي تواجه النفوق الثقافي ونزعة التمركز حول السلالة. وبالإضافة إلى ذلك فإنها تقف في عناد مع النزعة الشعبوية التي تظهر فيها التجمعات، ذات النظرة الداخلية والارتباط العرقي أو الديني الضيق، تُظهر مصالح ضيقة وحصرية وأناوية. إن النزعة الكونية من هذا النوع تتجاوز النموذج القائم على "التعددية الثقافية". فعلى الرغم من أن النزعة التعددية الثقافية تدعو إلى التعايش بالحدود الثقافية - وهي نظرة تنطلق من عالم حياة كوني تعمل فيه التفاعلات المكثفة والاختلاط والشاركة على طمس الحدود الشعبوية، منتجة بذلك ممارسات ثقافية "غير خالصة".

ولكن أليست هذه النزعة الكونية هي من منتجات النخب، أليست أسلوب حياة برجوازي؟ حقيقة أن النخب (جماعات الصفوة) تعيش في وضع مادي أفضل يمكنها من أن تعايش أسلوب الحياة الكوني؛ فهي تستطيع أن توفر سبل السفر، الذي يمكن من خلاله أن تتذوق الوجبات المختلفة، وأن تخبر أساليب بديلة في الحياة والمنتجات الثقافية. وبالإضافة إلى ذلك فعلى عكس الفقراء فإن الجماعات المحظوظة لا تحتاج فقط إلى أن تعتمد على شبكات حصرية مشتركة كوسيلة لتأمين الحماية الاجتماعية - وهو أمر يعضد من النظرة الشعبوية الضيقة. ومع ذلك فإن الإمكانية الموضوعية للاختلاط، والتداخل، والمشاركة لا تتوازي مع الرغبة في ذلك والقدرة عليه. وانظر كيف أن كثيرا من النخب التي تعيش في المدن الكبرى في جنوب

العالم تشترك في الحياة الثقافية، كما في حالة دبي على سبيل المثال، مع فقراء المجتمع المضيف؟ وبنظرة فاحصة نجد أن مدينة دبي ذات الطابع الكونى لا تعدو أن تكون "دولة - مدينة مكونة من مجتمعات مسيجة" تفصلها حدود مكانية واجتماعية واضحة المعالم، جنبًا إلى جنب مع معسكرات العمال (من مهاجرى جنوب آسيا)، وأماكن إقامة المسافرين عبر العالم أو الجيوب "الكونية" للنخب القريبة الذين يظنون مرتبطين بالبحث عن السلامة الفيزيائية والنقاء الثقافى لتجمعاتهم المنفردة^(٤).

ومن الموضوعات التى تُهمل غالبًا، أو التى لا يتم الاهتمام بها اهتمامًا كبيرًا، موضوع النزعة الكونية لدى المهمشين^(٥). وتشير الدلائل المأخوذة من القاهرة، وبغداد، والقدس، وحلب فى بدايات القرن العشرين إلى الطريقة التى ينخرط من خلالها الأعضاء العاديون فى الجماعات الدينية المختلفة - المسلمون واليهود والمسيحيون والشيعة والسنة - فى تبادل مكثف بينهم وبين بعضهم البعض، وكيف يشتركون سويًا فى مجتمع الجيرة أو العمل، بعيدًا عن عالم النخب^(٦)؛ إنهم بذلك ينخرطون فى "النزعة الكونية للحياة اليومية". وأقصد بالنزعة الكونية للحياة اليومية الفكرة والممارسة اللتين تتجاوزان الذات - على المستويات المختلفة للفرد، والأسرة، والقبيلة، والدين، والجماعة العرقية، والمجتمع المحلى والأمة ككل - واللذان تمكنا هذه الذات من الترابط مع الآخرين المختلفين فى الحياة اليومية. إن هذا المفهوم يصف الطرق التى من خلالها يستطيع الأفراد العاديون، فى الجماعات العرقية الدينية والجماعات الثقافية، أن يختلطوا سويًا، ويتواصلوا، ويتفاعلوا بعمق،

ويتشاركوا فى القيم والممارسات- فى ثقافات الطعام، والزى، واللغة، والرموز؛ والاشترك فى التاريخ والذاكرة. ونجد أن المرأة، على وجه الخصوص، تسلك فى الحياة اليومية باعتبارها نصيرًا للمبادأة فى التبادل والترابط الكونيين. ففى مناطق الجيرة، المكونة من خليط سكانى، تتحرك المرأة بسهولة بين المنازل وتتبادل الأحاديث والثروة وتعيير الأشياء وتستعييرها من الجيران. وهن يشاركن فى الأفراح والأحزان أو فى الاحتفالات الدينية. كما يلعب الأطفال الذين ينتمون إلى جماعات مختلفة سويًا فى الشوارع الجانبية، كما يترافق المراهقون ويتصاحبون، ويمكن للرجال أيضا أن يقوموا بزيارات لجيرانهم. وتدل هذه النزعة الكونية كيف يؤثر هذا الترابط والمشاركة على معنى "النحن" و"الآخر" وما يحيط به من ديناميات، ذلك المعنى الذى يحدد بدوره معنى الحدود الجمعية. إن "العلاقات الكونية اليومية" قد لا تسير فى الغالب على نفس النمط للأفكار الفلسفية المجردة للنزعة الرواقية التى تتحدث عن "مواطنة عالمية"، ولكنها ترتبط بأساليب متواضعة وبسيطة، وإن كانت على درجة كبيرة من الأهمية، أساليب يشكل الرجال والنساء العاديون من خلالها عوالم مشتركة ومختلفة ويحاولون أن يعيشوا ويتربطوا ويتفاعلوا سويًا على مستوى الحياة اليومية.

ومع ذلك فإن الترابط الكونى من هذا النوع لا ينمو من فراغ، إنه يتخذ شكلًا فى ضوء الأبنية والعمليات المحددة لمناطق جغرافية بعينها. إن الحضرية الحديثة تسهم فى تأكيد هذا الوسط المعيشى والثقافى الكونى، من خلال تسهيل التعايش عبر الحدود لدى جماعات دينية وعرقية متباينة. ولكن

ذلك لا يحدث بسبب أن الجماعات من ديانات وثقافات مختلفة يتعايشون ويتفاعلون بعضهم مع البعض الآخر؛ فالجيران يمكن، بعد كل ذلك، أن يكرهوا بعضهم البعض، وأن لا يتقوا في بعضهم البعض؛ وعلى الرغم من ذلك من ذلك فإن القرب المكاني والتفاعل يمكن أن يفتح الفرص لجماعات ثقافية مختلفة لممارسة الثقة فيما بينهم، ومن ثم التعايش في الحياة اليومية. ولكن المفارقة في الواقع الحضري الحديث لا ترتبط فقط بأنه قادر على أن يولد تعايشاً كونياً، ولكنها ترتبط بأنه قادر أيضاً على أن ييسر وجود الهويات المشتركة. فمدينة حديثة مثل القاهرة تميل من ناحية إلى إحداث تباين وانقسام بالمجتمعات المحلية التقليدية القائمة على علاقات مباشرة، إثنية أو دينية، وذلك عن طريق تسهيل خبرة المشاركة مع الآخرين من الجماعات الثقافية والدينية الأخرى. ومع ذلك ففي الوقت نفسه فإن الهويات الإثنية/الدينية يمكن أن تستمر أو يعاد إنتاجها، ليس بالضرورة عبر التفاعلات المباشرة، ولكن من خلال بناء مجتمعات تخيلية "متباعدة". فالمدينة الحديثة تكشف عن ميل لأحداث تباين وتشظى وتفريد لسكانها، وإضعاف للروابط التقليدية، وتفكيك العائلة الممتدة (خاصة بين الناس الذين يمكن أن يوفروا معيشة مستقلة)، وزيادة الحراك الجغرافي. إن منطلق استخدام الأرض، وتكاليف الإسكان، وفرص العمل هي التي تحدد، في الغالب، مكان إقامة الأسر. فالتجمعات المكانية التي تقوم على انتماءات إثنية ودينية تعمل على إحداث انقسام طبقي، ومن ثم تعتمد المجتمعات ذات الطابع الإثني والديني على تفاعلات شخصية مكثفة، حيث ينقسم أعضاء هذه المجتمعات

إلى تجمعات من الأسر الفردية تنتشر عبر مساحة واسعة من المدينة، حيث تجبر على أن ترتبط "بالمجتمع الأكبر"، وحيث يخبر الأعضاء من ديانة معينة تفاعلات حقيقية، ويتشاركون مع سكان المدينة، الذين ينحدرون من أصول دينية وإثنية متباينة. ولكن الترابط العميق والمشاركة بين أعضاء المجتمعات المختلفة لا يعنى نهاية الهويات الدينية أو الإثنية. على العكس من ذلك فإن انحصار أو تراجع التجمعات المحلية القائمة على الاشتراك فى عقيدة معينة يمكن، خاصة فى حالة وجود قدر من عدم اليقين والتهديد، يمكن أن يؤدي إلى انبعاث جماعات دينية مختلفة ذات طبيعة على المستوى الظاهري. وهنا نجد أن الهوية لا تؤسس على مجرد الاشتراك فى خبرات تعاونية حقيقية، ولكنها تؤسس على علاقات متخيلة يقيمها الناس عن بعد، دون أن يقيموا علاقات مواجهة، يقيمونها بين "إخوة" أو "أخوات" يتعرفون عليهم ويشتركون معهم من خلال الشبكات الحديثة، والصحف اليومية، وعبر التلفاز، أو عبر الهرطقة والشائعات. إن هذا الجدل بين الهوية المشتركة الداخلية، من ناحية، والتعاون اليومي مع العالم الخارجى من ناحية أخرى، يولد ديناميات معقدة بين الجماعات أكثر مما يولد تناغمًا أو صراعًا. فالأفراد يميلون إلى اختبار وجهة نظرهم المجردة والمتخيلة عن "الآخر" (الذى ينتج على سبيل المثال عبر التحيز والإثارة)، يختبرونها فى ضوء خبرة الاتصال الواقعى التى يدخلون فيها معه. وتلك هى الطريقة التى أنظر بها إلى العلاقات بين المسلمين والمسيحيين فى القاهرة المعاصرة.

حتضاريس الاتقسام الطائفي

مثلت مصر فى عام ٢٠٠٨ أمة ذات أغلبية مسلمة^(*). ومع ذلك فإن هناك نسبة لا يستهان بها من السكان تقدر بحوالى ٨%، أو ٦ ملايين نسمة هم من المسيحيين الأقباط^(٧). لقد دخلت المسيحية إلى مصر مع الغزو الرومانى ولكنها نمت بشكل كبير فى منتصف القرن الأول الميلادى وما بعده. ويقال إن الحكم القهرى للإمبراطورية الرومانية قد خلق نمطا للقبطى ذى النزعة الوطنية، أو المصرى ذى النزعة الوطنية، أفصد المسيحية التى وقفت فى وجه السلطات البيزنطية. ومع الفتح العربى فى العام ٦٣٩ ميلادية دخل الإسلام مصر وأضفى عليها الطابع العربى، ومع قدوم القرن العاشر أصبح السكان المسلمون هم الأغلبية^(٨). ولم يكن التحول إلى الإسلام مسألة سهلة. فقد دخل البعض فى الإسلام طواعية بسبب وعده بالعدالة، ولكن البعض الآخر قد فعل ذلك لكى يتجنب دفع الجزية، ودخل البعض الثالث لكى يحصلوا على مكانة اجتماعية وسياسية متساوية مع المسلمين^(٩). وحدث فى الوقت نفسه أن حلت اللغة العربية محل "اللغة القبطية"؛ فمادام أن البيروقراطية الحكومية قد استخدمت اللغة العربية، فقد أدى ذلك إلى إجبار النخبة القبطية (التى ظلت تعمل داخل الإدارة) إلى تعلم العربية وتعليمها لأطفالهم، أولئك الذين سوف يمارسون مهنا أشبه بمهن آبائهم. وعندما أعلن البابا جبرائيل فى القرن الخامس أن الكنيسة تستخدم العربية فى طقوسها، بدأ الأقباط أيضا يتحدثون بهذه اللغة. وأصبحت العربية فى النهاية لغة

(*) هذه عبارة غامضة لا أدرى لماذا افتتحت الفقرة بها. (المترجم)

المصريين. سواء أولئك الذين تحولوا إلى الإسلام أو الأقباط الذين ظلوا على دياناتهم، الأمر الذى أدى إلى تقلص اللغة القبطية تمامًا فى الفترة ما بين القرن الرابع عشر والقرن الثامن عشر^(*).

ولقد أصبح الأقباط فى أثناء حكم عمر (٧١٧ - ٧٤٠)^(*). أصبحوا من أهل الذمة، لا يخدمون فى الجيش ولا يخدمون فى المناصب السياسية العليا ويخضعون لدفع الجزية، وظل ذلك لقرون عديدة، ولم يحدث إلا فى حكم سعيد باشا فى عام ١٨٥٦. أن تم التخلّى عن مفهوم أهل الذمة وتم رفع الجزية وأصبح الأقباط مواطنين كاملى المواطنة. لقد حاول الحكام المماليك (١٢٥٠ - ١٥١٧) بالفعل خلق نوع من التوازن بين الأقباط المسلمين عن طريق إدماج الأقباط فى البيروقراطية والتجارة، الأمر الذى جعل الأقباط شركاء فى طبقة وسطى بازغة من المتعلمين، طبقة تطلعت إلى أن تشغل أماكن فى الوظائف الحكومية. ولقد تحققت فى العصر الحديث المساواة التامة بين الجماعتين. وقد حدد الخط (المرسوم) الهمايونى لمحمد على باشا الصادر فى العام ١٨٥٦، قانون الأحوال الشخصية للأقباط وسمح لهم بالانخراط فى الجندية ووعدهم بحرية دينية ومساواة فى العمل وإزالة كل مصطلحات ورموز التمييز، هذا على الرغم من أن بناء الكنائس ظل مسألة خلافية حتى يومنا هذا.

(*) يرتبط هذا التاريخ بحكم عمر بن عبد العزيز (٧١٧ - ٧٢٠) وليس خلافة عمر بن الخطاب (٦٣٤ - ٦٤٣)، ولا بحكم عمرو بن العاص لمصر الذى استمر من (٦٤١ - ٦٥٤) ولقد أثرتنا أن نضع التاريخ كما جاء فى النص الأصلي، مع تصحيحه فى الهامش. (المترجم)

لقد شكل "العصر الليبرالى" (١٩٢٣ - ١٩٥٢) العصر الذهبى للحضور العام القبطى وللمواطنة. لقد طور أعضاء النخبة من الأقباط والمسلمين على حد سواء أساليب حياة وأساليب تذوق ليبرالية متشابهة، متأثرة بالتنوير الفرنسى والميول الليبرالية الإنجليزية. فمع بدايات القرن العشرين أصبح اثنان من الأقباط رؤساء وزراء (بطرس غالى باشا ١٩٠٨ - ١٩١٠؛ ويوسف وهبى باشا ١٩١٩ - ١٩٢٠). ولقد كان حزب الوفد، وهو الحزب السياسى الذى حقق الاستقلال، كان قريبًا من الأقباط إلى درجة أن أصحاب النزعة الإسلامية، وأصحاب النزعة القومية المفرطة من حزب مصر الفتاة، أطلقوا على حزب الوفد "حزب الأقباط"، كما أطلقوا على الملك "حامى الإسلام". وعلى الرغم من أن ثورة ١٩٥٢ قد عاملت الأقباط والمسلمين على قدم المساواة فى توزيع الخدمات والحصول على التعليم، فإنها تركت خسائر اقتصادية على المجتمع القبطي. فقد كان الأقباط أغنى من المسلمين، ولذلك فقد خسروا أكثر من المسلمين مع تطبيق سياسات التأميم التى تبناها جمال عبد الناصر (لقد خسروا حوالى ٧٥% من أعمالهم ومن ممتلكاتهم)^(١١). كما أن وجودهم داخل السياسية والبرلمان تقلص إلى حد كبير على إثر حل الأحزاب السياسية. ولقد أدت هذه التطورات إلى الموجة الأولى من الهجرة القبطية من مصر إلى كندا والولايات المتحدة وأستراليا فى الستينيات والسبعينيات. ولقد أدى تزايد التعليم بين الأقباط جنبًا إلى جنب مع ظهور التشدد الإسلامى فى مصر منذ السبعينيات، إلى تراكم ممارسات سياسية قوية تتصل بالهوية داخل الجماعة القبطية فى المهجر وبدرجة أقل بين الأقباط الذين يعيشون فى مصر.

ومنذ الثمانينيات أصبحت مكانة المسيحيين الأقباط فى علاقتها بالمسلمين فى التاريخ المصرى، أصبحت مجالاً لجدال لا ينقطع. لقد تم تسييس واقع العلاقات بين المسلمين والأقباط، كما تم تسييس الطريقة التى تصور بها هذه العلاقات، وفى هذا الجدل تحول، "التاريخ"، كالعادة إلى ساحة نزال. فثمة وجهة نظر أساسية يتم التعبير عنها بين الأقباط المتشددين فى المهجر وفى الداخل مفادها أن الأقباط المسيحيين يشكلون جماعة إثنية متميزة تنحدر من أصول متميزة ولها دينها، وأسلوب حياتها، ولكن هذه الواجهة من النظر تم رفضها من قبل الغالبية المسلمة والدولة المصرية التى نظرت إلى الأقباط "كأقلية" مضطهدة^(١٢). إن المعنى الأصلى لكلمة قبطى Copt تشتق من كلمة Aegyptos أو مصر، وهى تشير إلى أن المسيحيين هم "المصريون الأصليون بحق"، أى إنهم جماعة عرقية متميزة تحولت عبر التاريخ إلى سكان من "الطبقة الثانية"^(١٣). ومن الأمور اللافتة للنظر، أن أصحاب النزعة الإسلامية من المتشددين فى مصر يصفون طابعاً عرقياً مميزاً على الأقباط، ليس بوصفهم أقلية "مضطهدة"، ولكن بوصفهم أتباعاً للصليبيين والمصالح الغربية. وفى المقابل فإن معظم المثقفين الأقباط وقادة الكنيسة، جنباً إلى جنب مع النخب المسلمة داخل مصر، ينظرون إلى العلاقات القبطية-الإسلامية على أنها علاقة لها طابع خاص فهى لا تشبه ديناميات أى علاقات ذات طابع دينى أو إثنى. ومن هنا نجد رموزاً قبطية من أمثال سمير مرقص، وهانى لبيب، وغالى شكرى، وميلاد حنا وأمثالهم، مع نظرائهم المسلمين من أمثال طارق البشرى، أو سليم العوا، أو جمال بدوى ينظرون إلى الأقباط المسيحيين المصريين لا على أنهم "أقلية" اجتماعية، ولكن

بوصفهم لاعبين ومحركين فى الحضارة المصرية-العربية-الإسلامية ذات الطابع الفريد. وهنا ينظر إلى السكان الأقباط باعتبارهم عنصرًا متكاملًا فى فئة "الشعب المصرى"، مثلهم مثل المسلمين، بينما ينظر إلى مصر على أنها تشكل "كيانًا خاصًا"، فهى "أرض التعددية المتأصلة والاختلاط" بسبب تراثها الفرعونى، واليونانى-الرومانى والقبطى، والإسلامى^(١٤). وبعبارة جمال حمدان، فإن معظم المسلمين المصريين فى الوقت الحاضر هم أقباط الأمس (...). فالواقع أن المصريين يتكونون من الأقباط المسلمين والأقباط المسيحيين، إذا اعتبرنا أن كلمة "قبطى" تعنى "المصرى"^(١٥). وطبقا لما ذهب إليه المسيحى هانى لبيب، فإنه على الرغم من أن أصحاب النزعة الإسلامية قد ينظرون إلى الأقباط بوصفهم مواطنين من الدرجة الثانية، فإن الدستور المصرى ينص على المساواة، كما أن الدولة الحديثة لا تأخذ بمفهوم أهل الذمة^(١٦). وعلى الرغم من أن وجهة النظر الأولى تصر على النظر إلى الأقباط فى ضوء مكانتهم "كأقلية"، وفى ضوء "التمييز" والصراع، فإن وجهة النظر الأخيرة تؤكد على "المواطنة"، و"المساواة" والتعايش. ومع ذلك فإن النظرتين تعبران عن الواقع القبطى فى ضوء بعض الحقائق "الموضوعية"، والتاريخية، والثقافية، وهو موضوع يشكل سرديّة كبرى لا ينتهى فيها الجدل. ولا نجد فى هذا الجدل من إشارة إلى عمليات الحياة اليومية، والعلاقات بين الأشخاص والسلوك، وملاحم الصراع المتصلة، والتزاوج بين الصدام والتعايش، أو البعد المكانى لكل هذه العمليات، لا نجد من إشارة إلى كل ذلك إلا فى النزر اليسير^(١٧).

سرديات الصراعات

على الرغم من وجود ادعاءات "بوشائج صلة تاريخية متميزة" بين المسيحيين والمسلمين المصريين، فإن الدلائل تشير إلى وجود صراع طائفية مرحلية، وصور من الصدام والعنف. ففي العصر الحديث، هناك ثلاث حلقات من الصدام الطائفي: فترة الاستعمار البريطاني، وفترة حكم الرئيس محمد أنور السادات، وفترة العصر الإسلامي. فلقد طبقت بريطانيا في أثناء حكمها الاستعماري "إستراتيجية فرق تسد" المعتادة، وذلك لفصل الأقباط عن الحركة الوطنية. لقد نظرت إلى الأقباط باعتبارهم "أقلية عرقية"، عبر التأكيد على "تميزهم" الأنثروبولوجي. وبناء على ذلك فقد نهجت بعض الجماعات القبطية بتشجيع من الدعم البريطاني، خاصة العائلات الثرية منهم، نهجًا طائفيًا، مطالبين في العام ١٩١١ بتمثيل قبطي خاص في المجالس والنظام القانوني، والمطالبة بأخذ "الإجازة الأسبوعية يوم الأحد" بدلًا من يوم الجمعة. وقد رد المسلمون بالضيق، رافضين مثل هذه المطالب. ومع ذلك فإن غالبية الأقباط لا يوافقون على وجهة نظر الإنجليز حول "التمييز القبطي"، ولذلك فقد رفضوا محاولة إدخال نص في دستور ١٩٢٣ يشير إلى المكانة الخاصة "للأجانب" و"الأقليات" بما فيها "الجماعة القبطية". فالأقباط بشكل عام لا يسعون إلى احتلال مكانة الأقلية، بل يسعون إلى المواطنة. والمحقق، أن "الفترة الليبرالية" وحتى الستينيات، تحت الحكم الناصري، حققت هذه الرغبة، حيث تمتع المسيحيون والمسلمون بقدر معقول من الوحدة الوطنية والتعاون على المستويات الحكومية والاجتماعية، وظل هذا الوضع حتى السبعينيات.

ولقد شكلت فترة رئاسة أنور السادات فى عام ١٩٧١ نقطة تحول فى العلاقات بين المسلمين-الأقباط. لقد حاول السادات أن يخرج مصر من النظام الناصرى الذى يرتبط بالاشتراكية والشعبوية والقومية؛ ورغب فى مقابل ذلك أن يفتح على الغرب، وعلى رأس المال الأجنبى، وقوى السوق. ولكى يحد من الناصريين والشيوعيين، أطلق السادات يد الحركة الإسلامية المتنامية، سواء حركة الإخوان المسلمين الإصلاحية والجماعات الجديدة، والاتحادات الطلابية ذات النزعة الإسلامية، والتي سيطرت على معظم الجامعات، والتي تحولت فيما بعد إلى تنظيم الجماعة الإسلامية ذى الطابع العنيف. وبالإضافة إلى ذلك، فإن السادات نفسه قد قدم نفسه فى صورة الحاكم التقى، فقد كان يتحدث وفقاً لقاموس إسلامى، وسمح بإصدار قوانين إسلامية. ولقد أدت هذه الضوابط إلى التقليل من مكانة المسيحيين. بل إنه كانت هناك إشارات أو علامات لمحاولة التقليل من السلطة القبطية. ففى العام ١٩٧٢ كان هناك حديث عن تقرير تم تداوله بين الأقباط دعا فيه البابا إلى زيادة السكان الأقباط لإعادة مصر كلية إلى المسيحيين^(١٨). وبالإضافة إلى ذلك، فقد فرضت قيوداً على بناء كنائس جديدة وذلك بفرض شروط كثيرة. ولقد أدت كل هذه الضغوط إلى ثورة غضب بين الجماعة القبطية، الأمر الذى دفع السادات إلى تمرير قوانين حول الوحدة الوطنية وحرية العقيدة.

ومع ذلك فقد ظلت الفرصة مفتوحة أمام الفتنة الطائفى، ففى العام ١٩٧٢، تصادم بعض الشباب المسلم من محافظة البحيرة مع الأقباط، وحرقوا المحلات والمنازل، بدعوى أن صاحب المحل المسيحى قد صوب

سلاحه تجاه الشباب الثائر. ولذلك فقد دعا الأزهر فى العام ١٩٧٧ إلى تمرير قوانين لتطبيق العقوبات الإسلامية (الحدود)، وتنفيذ حكم الإعدام على المرتدين. ولقد أدت هذه الضوابط، التى وضعت المسيحيين تحت القوانين الإسلامية، إلى غضب الجماعة القبطية والكنيسة. ولقد غطت أعمال الشغب الجماهيرية فى الحضر فى ٣ فبراير سنة ١٩٧٧ على مظاهر الاعتراض والأقوال المعارضة والإضرابات عن الطعام (التى قامت ضد هذه الضوابط القانونية)؛ ومع ذلك فإن القوانين استمرت، واستمرت حملة المعارضة وأن كانت هذه المرة بين أقباط المهجر. لقد كان من شأن هذه الضوابط الجديدة أن تشعل الانقسام الطائفى فبعد عام من هذه الأحداث، ظهرت صور من الاعتداء على القساوسة فى أسيوط والمنيا، كما تم حرق بعض الكنائس، فى الوقت الذى جدد فيه المسئولون تهديدهم بتطبيق قوانين الردة فى محاولة لإسكات الكنيسة. لقد أدى انسحاب البابا إلى الصحراء كبادرة احتجاج، أن شهدت العلاقة بين الكنيسة ونظام السادات مزيداً من الصدام^(١٩). وعلى الرغم من تحقيق قدر من الهدوء النسبى والتوافق، فإنهما فى النهاية قد فشلا فى إيقاف العنف الطائفى. وفى يونيو سنة ١٩٨١، شهدت مصر أسوأ حادثة عنف بين المسلمين والأقباط. فقد ورد أن هناك خلافاً شخصياً بين اثنين من أهالى منطقة الزاوية الحمراء الفقيرة بالقاهرة، والذى تحول إلى مواجهة مسلحة بين جماعات من المسيحيين وجيرانهم المسلمين. وانتهى العنف بتدخل الدولة. وفى العام ١٩٨١ أيضاً قام النظام بالقبض على ٢٢ قسيساً وأنباء، وجرى البابا شنودة من سلطاته، وذلك كجزء من حملة واسعة النطاق لفرض

النظام على الانشقاق الداخلى الذى ظهر على إثر صفقة السلام التى عقدها السادات مع إسرائيل وعلى أثر سياسية "الانفتاح الاقتصادى".

ومن المفارقات أن يموت السادات برصاص الجماعة الإسلامية التى كان قد منحها الضوء الأخضر. ولقد عمل خليفته، الرئيس مبارك، على تعديل العلاقات مع الجماعة المسيحية والكنيسة، ولكنه لم يستطع قط أن يوقف الصراع الطائفي. فعلى العكس من ذلك تمامًا، فإن سنوات فترة الثمانينيات وبداية فترة التسعينيات، وهى الفترة التى شهدت أعلى مد للحركة، قد شهدت أكثر مظاهر العنف الطائفي شدة وتكرارًا فى التاريخ المصرى. ففى مارس ١٩٨٧م، وجهت الجماعات الإسلامية فريقًا من الشباب لحرق كنيسة مريم العذراء فى جنوب مدينة سوهاج، وذلك بدعوى أن بعض المسيحيين قد أضرموا النار فى مسجد (مسجد قطب). كما شهد شهر سبتمبر من العام نفسه صدمات عنيفة فى أسيوط بين المتشددين الإسلاميين والبوليس، تم فيه تحطيم محلات تجارية للأقباط. وفى الوقت نفسه، هاجم المتشددون الإسلاميون فى المنيا حفلة خاصة أقامها أحد الأقباط الأثرياء، كما قذفوا الكنيسة بالمتفجرات، الأمر الذى ترتب عليه صدمات عنيفة بين المسلمين والمسيحيين. وفى السنتين التاليتين، تم الاعتداء على الكنائس فى منطقة روض الفرج وفى منطقة المسرة فى القاهرة، حيث تم الهجوم على حفل زفاف، وظهر المزيد من المناوشات فى المنيا وأسيوط. وفى مارس ١٩٩٠ أصبحت منطقة أبو قرقاص فى المنيا مسرحًا لأحداث تم فيها حرق ٤٨ محلا تجاريًا مملوكة للأقباط، مع مواصلة التفجيرات لمزيد من الكنائس.

واستمر العنف الموجه للأقباط المسيحيين فى بداية التسعينيات فى بنى سويف والمنيا ومنطقة عين شمس والزيتون وشبرا فى القاهرة. وفى عام ١٩٩٢ فقط تم تحطيم العشرات من المحلات التجارية وسقط ٢٢ من الضحايا، وتم الهجوم على المنازل وأماكن العبادة. وكان هناك اثنان من الأقباط يقتلان فى مقابل واحد من المسلمين^(٢٠). أما أكثر الأحداث الطائفية عنفاً فقد حدثت فى قرية الكشخ فى يناير عام ٢٠٠٠م، حيث مات ستة عشر شخصاً على الأقل. فقد كان هناك خلاف بين اثنين من التجار وانتشر إلى القرى المجاورة، حيث تم تحطيم المنازل والمنشآت التجارية كما حدثت أحداث قتل عبر ثلاثة أيام من العنف. ولم يستطع البوليس أن يسيطر على الموقف إلا بعد أن توقف العنف تماماً^(٢١).

ولم تقتصر مظاهر العنف على هذه الأعمال التخريبية المنعزلة التى يقوم بها بعض النشطاء المحترفين. فمما لاشك فيه، أنهم قد تركوا بصماتهم على المشاعر الطائفية، مساعدين فى ذلك على إعادة إحياء هويات سياسية جديدة على مصر. إن سيطرة النزعة الإسلامية قد غيرت مزاج السياسى فى البلاد، كما عملت على تكوين نزعة محلية دينية منكفئة على ذاتها، تتجلى فى النزعة الطائفية والذاتية التى تأخذ موقفاً دفاعياً. ولذلك نجد أنه كلما أصبح المسلمون أكثر إسلاماً، يصبح المسيحيون بالمثل أكثر مسيحية. فالمسلمون يطلقون لحاهم، وترتدى نساؤهم الحجاب، ويحرصون على الصلاة فى المساجد زمراً زمراً، ويختارون أسماء دينية لأبنائهم على نحو متزايد؛ وبالطريقة نفسها فإن الأقباط يظهرون صلبانهم ويعرضون أيقوناتهم المسيحية ويكرسون اهتماماً أكثر بأنشطة الكنيسة، ويسمون أبناءهم بأسماء

دينية مسيحية. واستمرت الجماعتان تتنافسان فيما أطلق عليه زيدان Zeidan "حرب المصقات" - المصقات على زجاج السيارات. فكلما شعر الأقباط المسيحيون بالتهديد، انسحبوا إلى أنفسهم. فنجد أن طلاب الجامعات يتجمعون في جماعات طائفية، مع وجود دعوة لتأسيس حزب سياسى قبطني^(٢٢). وفى الوقت نفسه انتشرت الصيحات الطائفية ما بين حين وآخر من خلال منابر المساجد والكتب التشهيرية والنشرات، وأشرطة الكاسيت وجميعها ينشر مشاعر من الشك وعدم الثقة الطائفية، وهى مشاعر غالبًا ما تتجه بشكل غير مناسب ضد الأقباط. لقد أصبحت هذه التطورات دليلاً يؤيد ادعاء الأقباط بأنهم "أقلية مضطهدة"، وهى مشاعر تميل قيادة الكنيسة إلى تهدئتها. إن غياب الفعل الجمعى للأقباط أدى إلى وصفهم بأنهم "أقلية سلبية". ولذلك فقد خرج آلاف من شباب الطبقة الوسطى المسيحى الغاضب إلى شوارع القاهرة فى يوليو ٢٠٠١ للتعبير عن الغضب ضد التقرير المثير الذى نشر فى الصحافة المصرية ضد الكنيسة القبطية (والموجه ضد القسيس الراهب الذى قيل أنه أقام علاقة جنسية مع امرأة داخل حرم الكنيسة) وهو تقرير صدم النخبة السياسية. كما ظهر غضب جمعى مشابه تم التعبير عنه بعد عام، ودار حول عرض فيلم "بجب السима"، والذى أنتجه قبطى، وقيل أنه أساء فهم أسلوب حياة المسيحيين فى القاهرة. وفى هاتين الحالتين رفض المحتجون حماية الدولة ولجأوا إلى القيام باحتجاجات مباشرة من مركز مجتمعهم، أعنى الكنيسة^(٢٣). إن مثل هذه الاحتجاجات الطائفية لا توجه فقط ضد الأعضاء من ديانات أخرى، ولكنها توجه أيضا إلى صحيفة بعينها، وإلى منتج فيلم بعينه.

فما الذى يمكن أن تدلنا عليه هذه الأحداث جميعاً فيما يتعلق بطبيعة العلاقات بين الأديان فى مصر؟ يبدو أن الصدمات العنيفة تظهر فى ظروف سياسية بعينها، على سبيل المثال، فى أثناء فترة حكم السادات وظهور النزعة الإسلامية. وبالتالي فإنها لا تظهر من قبل الأعضاء العاديين فى الجماعة بقدر ما تظهر من قبل النخب أو المتشددين. وبشكل ملحوظ، فإن معظم الأحداث تظهر فى المناطق الريفية أو المدن الموجودة فى جنوب مصر، ولا تظهر فى المدن الكبيرة، مثل القاهرة، والتي يعيش فيها أعداد كبيرة من السكان الأقباط. وأخيراً، فإن هذه الروايات حول الصراع الذى يتجسد فى مظاهر تتدرج من الصخب، ومظاهر الضوضاء، والشتم، إلى الحرق والقتل وهى الأحداث التى غالباً ما يتم الإبلاغ عنها ويتم تسجيلها، كما أننا نسمع عنها فى الغالب، وهى أحداث حقيقية تتطلب اهتماماً جاداً. وإن كانت هذه الروايات تغفل أيضاً الديناميات الأكثر حساسية فى التفاعلات المجتمعية؛ فهى لا تخبرنا إلا فى النزر اليسير عن الطريقة التى تندمج بها الجماعات بشدة فى النسيج الثقافى، بحيث تصبح عملية وضع الحدود بينها قضية تحد إمبيريقى. وغالباً ما تطمس هذه القصص الطرق التى تعيش بها الأسر المسيحية والمسلمة حياتها بشكل يومية، والطرق التى تتفاعل بها مع بعضها البعض، أو الهويات التى تندمج وتختلف فى الوقت نفسه، والمشاركة فى عوالم حياتية متصلة، كما أنها تخبر فى الوقت نفسه لحظات من عدم الثقة والشك. ولكى أوضح لحظات التعايش المكانية، فسوف أركز على حى شبرا فى القاهرة، وهو حى متميز من حيث الخلفية التاريخية والتركز الكبير

للأقباط (حوالي ٣٠%) الذين ينتشرون في المدينة الإسلامية الكبيرة، حيث يعيش فيها السكان من الأقباط في جيوب صغيرة، أو بشكل فردي على مساحة واسعة من الامتداد الحضري.

شبرا القاهرة: جغرافية التعايش

لقد ظلت منطقة شبرا لقرون عديدة، بعد تأسيس القاهرة، مقراً لقضاء الصيف بالنسبة للأعيان والنخب. فالحقيقة أن كلمة شبرا هي كلمة قبطية تشير إلى دجيبرو Djebro أو سابرو Sapro بمعنى "الريف"^(٢٤). ولقد اتسعت المنطقة منذ القرن التاسع عشر وازداد اتساعها بوجه خاص بعد الحرب العالمية الأولى. لقد بلغ عدد سكان شبرا في عام ١٩٤٧ حوالي ٢٨٢,٠٠٠ نسمة، ازداد إلى ٥٤١,٠٠٠ في عام ١٩٦٠. ولقد أدت الهجرة والنمو الطبيعي للسكان إلى أن تتحول المناطق المحيطة إلى أحياء يسكنها الأقباط. وفي ضوء التقسيم الإداري الحالي، تشكل منطقة شبرا جزءاً من المناطق المجاورة، والتي تضم روض الفرج والأزبكية والساحل، وهي مناطق تضم أعلى تركيز من المسيحيين في المدينة. وفي الامتداد الحديث لمنطقة شبرا ظهرت في المنطقة توسعات جديدة تمثلت في الشوارع والمباني الجديدة على الطراز الأوربي، وهي تضم كنائس، وعيادات طبية، ومدارس تبشيرية، ودوراً للسينما. ولقد توج قصر محمد علي باشا الصيفي منطقة شبرا، وهو القصر الذي بنى على غرار قصر فرساي، بمنطقة التنزه المعروفة، والتي

أصبحت تعرف بأنها منطقة الشانزليزية المصرية. ومع استقرار أسر الصفوة المنحدرة من الأصل العثماني والسوري واللبناني والمشرقي جنبًا إلى جنب مع العائلات اليهودية والإغريقية والإيطالية بما فيهم المطربة والممثلة المشهورة داليدا، ومع كل ذلك اصطبغت منطقة شبرا بصفة كونية متميزة وجذبت إليها الفنانين والمطربين والكتاب والشعراء^(٢٥).

ولقد أصبحت شبرا في القرن العشرين، وهي امتداد لمنطقة الأزبكية، أصبحت منطقة سكنية لأبناء الطبقة الوسطى الحضرية، ويشكل الأقباط نسبة ٤٠% منهم. ومع ذلك فإن شبرا، في ثوبها الجديد، تبدو مثلها مثل مئات المناطق التي تقطنها الطبقة الدنيا في المدينة. لقد فقدت المنطقة رونقها التاريخي، وأسلوب حياتها، وتميزها النخبوي، وصورتها الكونية. فبعد أن كانت شبرا توصف بأنها مصر الشانزليزية، تدهورت إلى منطقة تشهد شوارعها ازدحامًا واختناقًا، كما تخيم على سمائها سواد الانبعاثات المرورية في المدينة. وما تبقى من منازلها المتهدمة ذات الطابع القديم، وهي فيلات تتكون من دورين أو ثلاثة أدوار، أصبحت محاطة بمنازل أشبه بالصناديق التي لا ذوق فيها ولا متانة، وهي تبدو وكأنها تناضل من أجل الخروج من طبقات متراكبة من الغبار والتلوث. ومن ثم فقد أصبح شكلها الحضري، ومحلاتها التجارية، وسكانها، وإيقاعات الحياة فيها لا تختلف اختلافًا جذريًا عن شكل الأحياء الأخرى. ومع ذلك فإن شبرا تمثل نمطًا حضريًا متميزًا، ينعكس في تاريخها وذاكرتها، وفي "معالمها" الحضرية، وفي حيزها الاجتماعي، وفي أصدائها وطرائقها^(٢٦). وربما تكون هذه المنطقة هي

المنطقة الشعبية الوحيدة في المدينة التي يمكن أن يرى المرء فيها أعدادًا كبيرة من النساء اللاتي لا يرتدين الحجاب في أثناء التسوق، أو في أثناء السير في الشوارع، ويعملن في الأماكن العامة، أو يعملن في المجال العام. حيث تقف بعضهن خلف كونترات المحلات كبائعات، بينما يجلس كبار السن منهن على كراسي أمام أرصفة المحلات. وقد يكون من أكثر الأشياء اللافتة للنظر في شبرا هو أفق السماء. فالمآذن التي تحمل الأهلة والصلبان تتقاطع أحياناً في تقارب وتجاور مذهل، وتتألاً كالنجوم في مقابل بعضها البعض في تآزر واستقامة. وتتردد من هذه المباني أصدااء صلوات العشاء لتَملاً سماء الأحياء في المنطقة.

ومن المحقق أن الكنائس الصغيرة في شبرا لا تشكل بالنسبة للمارة من المسلمين أماكن ذات طراز معماري فخم؛ إنها تبدو وكأنها زوايا إسلامية - وهي أحوزة صغيرة ذات غرفة واحدة وأبنية بسيطة، يجلس الذكور من المصلين فيها على الأرض، وهم يرتلون نصوصاً من الكتاب المقدس تذاع تلقائياً من مكبرات للصوت في أعلى المباني. أما الكنائس الكبيرة، مثل كنيسة مارجرس في منطقة الخلفاوى، حيث يجلس المصلون على مقاعد، فإنها أكثر تعقيداً. فهي في الغالب تعمل كمراكز مجتمعية في المجتمع المحلي، وكأماكن للصلاة، والترفيه والتعليم، والعلاقات الشخصية، كما تعمل كفضاءات للهوية الطائفية وتكوين الروابط. ففي هذه الكنائس الكبيرة يحضر الأقباط، الذكور والإناث، ولكن، كما هو الحال في المساجد، فإن الصلاة وحضور الدروس الدينية تكون في أماكن منفصلة. وبالمثل، فإن عدم

الرسمية التي تميز الكنائس القبطية (عدم التنظيم الظاهر، مع صياح الأطفال، وثرثرة الرجال والنساء وهم يحتسون الشاي ويتناولون الشطائر) تشبه تلك الموجودة في المساجد^(*). فكلا المؤسسات الإيمانيتين تشتركان في أن كلاً منهما يأخذ الآخر في الاعتبار. وعلى سبيل المثال، فأتساءل احتفالات المسلمين وفي شهر رمضان تضاء كنائس شبرا بأضواء خضراء ملونة، وذلك للتعبير عن تضامنها مع المساجد.

إن خبرة الاشتراك في الحيز العام تشمل الاستخدام المشترك لكثير من المؤسسات المختلفة. فالأطفال المسلمون والأقباط يقيدون في المدارس الحكومية نفسها، حيث يلعبون، ويتشاجرون، ويكونون جماعات الرفاق، ويخبرون طفولة واحدة تقريباً. وهناك عديد من القصص التي تروى حول المسلمين الذين تعلموا في مدارس قبطية، أو الأقباط الذين تعلموا في مدارس إسلامية (مدارس الأوقاف). ولقد حصل بعض الأقباط من الأجيال الأقدم على تعليم في الأزهر؛ كما أن الشاعر وهبي تادورس درس القرآن؛ وحضر فرنسيس العتر دروس لمحمد عبده، الذي وقف ضد الانقسام الطائفي ونظر إلى النزعة القومية على أنها تعاون بين جميع المواطنين بصرف النظر عن الديانة^(٢٧). ويحدث في المجتمعات المحلية أن يؤسس المسيحيون والمسلمون، وبشكل مقصود، منظمات لا تقوم على أسس طائفية مثل الجمعيات الأهلية التي تهدف إلى التنمية المجتمعية. وتوجد المحلات والأعمال التجارية التي يملكها أقباط ومسلمون بجانب بعضها البعض بحيث

(*) قد نجد أن المقارنة هنا غير ملائمة، لعدم السماح بالأكل والشرب في المساجد.

لا يعرف الغريب من ذا الذى يملك هذا المحل أو هذا النشاط التجارى، اللهم إلا من خلال الاسم ذى الصبغة الدينية لمالك المحل أو النشاط التجارى. إن هذه التفاعلات الشخصية القائمة على أبنية تكاملية، والتي تتبدى على سبيل المثال فى الاشتراك فى تنظيف الأرصفة المجاورة للمحلات، ورعاية أعمال بعضهم البعض، وتبادل الأخذ والعطاء، واشترك الجيران فى المناقشات والأحاديث. ولم أر قط أى إشارة تدل على أن المسيحيين يتعاملون فقط مع الأنشطة التجارية المسيحية أو أن المسلمين يتعاملون فقط مع الأنشطة التجارية الإسلامية.

كما أن أولئك الذين يعملون فى الأعمال التجارية فى شبرا غالبًا ما يعيشون بجانب بعضهم البعض، فى مبانٍ تتكون من أربعة أو ثلاثة طوابق تحتوى على شقق صغيرة، بحيث يحتوى كل طابق على شقتين أو ثلاثة، يسكن فى كل منها أسرة مسلمة أو أسرة مسيحية. ويعمل قرب المنازل من بعضها البعض داخل الشوارع والحارات الضيقة على استحالة أن يتحاشى الجيران بعضهم البعض أو أن يتحاشوا سمع أو رؤية بعضهم البعض. ومع هذا الترتيب المكانى المباشر بين المسلمين والمسيحيين تظل هناك أشياء قليلة تدخل فى باب الخصوصية. فنجد أن أبواب الشقق لا تغلق بالنسبة لهؤلاء السكان الذين يقسمون الحياة المشتركة. فـ "أم يحيى" يمكن أن تدخل شقة "أبله مارى" فقط من خلال عبورها للممر دون استئذان، وتتخرط فى كلام قد يستمر ساعة، وهى ممارسة قد لا تروق لصغار السن من الأجيال الجديدة الذين يتسمون بالاستقلال. وإذا لم تسمع واحدة من الجيران الجلبة المعهودة فى الشقة المجاورة لها، فإنها قد تتساءل عما إذا كان شرًا ما قد حدث. حينئذ،

نجد أشخاصًا من أمثال صفاء، وهي واحدة من سكان شبرا المسيحيات، تذكر أن أم يحيى قد نادت عليها من شرفة منزلها سائلة إياها: "أين أمك؟" مستفسرة بهذا السؤال عن جاريتها أم صفاء. فهي لم تسمع كلمة "صباح الخير" المعهودة من جاريتها أم صفاء، فتجيب الابنة بأن أمها كانت مريضة. وبمجرد سماع هذا الخبر "فإنها تذهب إلى زيارة جاريتها قبل الغداء، ومعها دجاجتان كبيرتان والكثير من المكرونة"، وهذه الزيارة تتبع باتصالات مستمرة للتأكد من أن الأطفال بخير^(٢٨). وحين سمعت هذه القصة علقَت عليها بالقول: "إنه لا يظهر في قصتك تلك عما إذا كانت أم يحيى مسيحية أم مسلمة". وجاءني الرد "إنها مسلمة" ربنا يكرمها؛ فقد كانت جارتي". واستمرت صفاء قائلة: "ففي هذا الوقت كنا لا نفكر هنا في الدين. فنحن لم نكن نفكر فيما إذا كان الشخص مسيحيًا أم مسلمًا. والواقع أن أباي كان يحتفظ بالقرآن والإنجيل في المنزل. لقد كان لدينا كلاهما؛ ولم نكن نعرف الفصل بينهما". والواقع أنه ليس هناك الكثير مما يمكن أن يميز منزل المسيحي عن منزل المسلم من الطبقة الوسطى بمنطقة شبرا. باستثناء الرموز الدينية، فديكور المنزل وتصميماته الداخلية تكون متشابهة كلية - حجرات صغيرة تزدهم بأثاث ثقيل، وثريات لامعة كبيرة، وحوائط تنتزين بالآيات الدينية. ومن ثم فإن المسيحي عندما يدخل منزل المسلم فإنه لا يصادف شيئًا غريبًا، وإنما يصادف بيئة مألوفة.

وتشتمل علاقات الجيرة، إلى حد كبير، على الممارسات الخاصة بعادة اقتراض الأشياء من بعضهم البعض - النقود، والأواني، أو على نحو أكثر

تواترًا اقتراض كوب من الزيت، أو الأرز، أو السكر، أو الفاصوليا. فأولئك الذين قد يجدون ندرة في السيولة النقدية، فليس أمامهم من مفر، إلا اللجوء إلى الاقتراض والاستدانة لضمان الحصول على المواد الغذائية، وذلك كجزء من إستراتيجية البقاء لديهم. وتخضع هذه الممارسة [الاقتراض] للتبريرات التي يقدمها الشخص القائم بها حول كيفية الحفاظ على الحساب، وتكرار التحويلات، ووقت استرجاع هذه الأشياء. ويدلنا هذا التقليد على أن ثقافة الطعام تتشابه بشكل أساسي في كلا المجتمعين (المسيحي والمسلم). فقد أشارت صفاء إلى أن "طعام المسيحيين وطعام المسلمين هو نفسه تمامًا"، وإن كان المسلمون يتجنبون فقط تناول لحم الخنزير، ويتجنب الأقباط تناول لحم الجمال. وفيما عدا ذلك فإن الأطباق الرئيسية المصرية، الملوخية والكشري والطعمية، وما شابهها، تشكل جزءًا لا يتجزأ من ثقافة الطعام في كلا المجتمعين. حتى تلك الوجبات التي تقدم في المناسبات الإسلامية مثل العاشورة (وهي نوع من الحلوى الخاصة من اللبن والأرز والسكر) (*) يتناولها المسيحيون على نطاق واسع، ويحدث ذلك في الغالب في مناسبات معينة. ويحدث أن يلتقى الذكور المسيحيون والمسلمون سويًا في الأمسيات لقضاء بعض الوقت، يلعبون الطاولة، ويتحدثون، بينما تصنع لهم النساء الشاي والحلوى، ويعكس ذلك مدى تشابه العلاقات الجندرية في المجتمعين.

(*) العاشورة هي نوع من الحلوى التي تصنع من اللبن والسكر والقمح وليس الأرز، وهي تصنع غالبًا يوم عاشوراء. (المترجم)

وتؤكد تعاليم الكنيسة الأرثوذكسية على أن من واجبات الرجل أن يأوى زوجته ويطعمها ويكسيها ويحميها. وهى عليها بالتالى، أن تطيع زوجها وإلا تغادر المنزل بغير إذن منه. ولا يسمح للنساء أن يتخذن قرارات مهمة فى الكنيسة، أو أن يصبحن قساوسة أو رهباناً، على الرغم من أنهن يمكن أن ينخرطن فى أعمال الإحسان والخدمة. وكما يحدث فى المسجد، فإن الرجال والنساء يجلسون منفصلين فى أثناء أداء الصلاة داخل الكنيسة. كما أن الزواج المبكر وختان الإناث يمارسان فى كلا الجماعتين (المسيحيين والأقباط). ويشترك المسيحيون والمسلمون فى مظاهر مشتركة للتقوى والأكواد الأخلاقية، فيما يتعلق بالعلاقات داخل الأسرة، واحترام الكبار، والعلاقات الجنسية والزواج. وقد علق ماجد القبطى على ذلك بالقول "إن النزعة المحافظة لا تقتصر على المسلمين فقط، فالكنيسة تقول أيضاً بأن الأفلام والتلفاز من الأمور غير المسموح بها"^(٢٩). ومع ذلك، فعلى الرغم من أن التعبير عن النزعة المحافظة لدى النساء المسلمات يتم الحكم عليها فى الغالب من خلال المظهر العام بارتداء الحجاب (فى مقابل السفور الذى يعبر عن الطابع الحديث)، فإن عدم ارتداء الحجاب بين النساء المسيحيات يحجب فى كثير من الأحيان أخلاقهن المحافظة. فمن حيث المبدأ فإن ما يحدد الأنماط الثقافية والسلوكية فى مصر ليس الدين، وإنما الطبقة الاجتماعية. فالطبقات الوسطى من الأقباط والمسلمين تشترك فى أمور تختلف عن تلك التى تشترك فيها مع الفقراء. فليس هناك رموز مميزة فى الملبس تفصل بين أعضاء الجماعتين. ولقد ذهبت إلى غير رجعة تلك الأيام من القرن التاسع

التي كان الأقباط يجبرون فيها على ارتداء العمائم الملونة، والأحزمة. أو يضعون صلبان ثقيلة حول أعناقهم، والتي تحدث عنها إدوارد لين، لقد ذهبت إلى غير رجعة هذه الأيام، هذا على الرغم من عودة بعض الاستخدامات لرموز دينية (كالصليب والوشم الذي يحرص عليه الفلاحون لحمايتهم من الأرواح الشريرة)^(٣٠). إن نمو ارتداء الحجاب بين النساء المسلمات يعد ظاهرة حديثة، اتسعت نطاقها منذ الثمانينات. إن ما يميز المسيحيين عن المسلمين بشكل أساس هو استخدام الأسماء الدينية (مثل محمد وجورج). ومع ذلك فإن ازدياد استخدام الأسماء غير الدينية (مثل شيرين ومنى) قد جعل هذا البعد في الهوية يقل إلى حد كبير^(*).

ويدخل أتباع الديانتين في علاقات صداقة عميقة، خاصة بين الشباب من الجنس نفسه. فبصرف النظر عن المدارس التي يتشكل فيها جماعات الرفاق، فهناك علاقات صداقة حميمة بين الصغار خاصة على مستوى الجيرة وعلى مستوى البنائيات السكنية. فالصغار من الذكور يقضون جانباً كبيراً من الوقت في الشارع، يتجولون، ويتحدثون، ويشاهدون الأفلام، ويجلسون على المقاهي، ويلعبون كرة القدم، وأحياناً ما يحدث ذلك في فترة متأخرة من الليل. أما الفتيات، المسلمات والمسيحيات، فإنهن قد يتقابلن سويًا داخل منازلهن ويقيمن علاقات وشيجة. وحتى عندما ارتدت فاطمة الحجاب، وهي الصديقة المسلمة

(*) هذا الموضوع له بعد تاريخي، فقد شهدت فترة الستينيات تشابهاً كبيراً في أسماء الأقباط والمسلمين، خاصة الأسماء الحديثة التي ليس لها طابع ديني، ولكن مع ظهور التشدد الديني الإسلامي بدأ كل طرف يعود مرة أخرى إلى استخدام الأسماء التي تعكس الهوية الدينية. (المترجم)

لجارتها ليليان المسيحية، فإن ذلك لم يؤثر على علاقتها الحميمة بصديقتها^(٣١). ويحضر المسلمون فى شبرا الأفرح والأعياد الدينية التى يقيمها المسيحيون فى الكنائس، كما يشارك المسيحيون فى أفرح المسلمين وفى أعياد الفطر والأضحى وإفطار رمضان. ويشترك الطرفان بطبيعة الحال فى المناسبات القومية القديمة مثل شم النسيم.

حقيقة أن العلاقات الزوجية نادرة الحدوث بين المسيحيين والمسلمين، ولكن هذا لا يمنع من وجود قصص عاطفية. فالروايات والأفلام التى تدور أحداثها فى شبرا تتضمن فى الغالب قصصا حول العلاقات الغرامية بين الشباب المسلمين والمسيحيين، وهى تسلط الأضواء على القصص الغرامية السرية بين المراهقين من الجيران. فاقتراب المنازل من بعضها البعض، وكذلك النوافذ والشرفات تجعل نظرات العيون والتفاعلات الشخصية والتبادلات العاطفية بين الجيران - فى حالاتهم المعتادة أو "الطبيعية"، وهم يرتدون قمصانهم أو ملابسهم المنزلية - تجعلها أسلوب حياة. ولكن مثل هذه القصص حول الغراميات بين أهل الديانتين تنتهى فى الغالب نهاية مأساوية، من خلال الشعور المأساوى بأن الرابطة القانونية (بين الحبيبين) لن تتحقق فى المستقبل.

ولا يستطيع الزائر إلى شبرا فى ظهر يوم الجمعة، إلا أن يستمع إلى صوت تلاوة القرآن والأذان الذى تتردد أصداؤه من المساجد، كبيرها وصغيرها. فما تلبث هذه المساجد أن تكتظ بالرجال الصغار والكبار، الذين يصطفون فى صفوف ما تلبث أن تمتد إلى الشوارع والأرزة المجاورة. ونحن نعرف أن صور الرجال الذين يسجدون للصلاة تمثل - فى الإعلام الغربى

العلامة الدالة على الإسلام (فقط لاحظ الصور في الكتب الإسلامية أو الصحف اليومية)، ويمثل ذلك مؤشراً واضحاً على الديانة التي تفصل بين "نحن" و"هم". أما بالنسبة للمسيحيين في شبرا فإن المشهد (الذي وصفناه للصلاة) لا يشكل قصة أو قضية، اللهم فيما يتصل بالاختناق المروى الذي يمكن أن يسببه؛ وفيما عدا ذلك فإنه من الأمور العادية التي تحدث في نطاق الجيرة. فالمحقق أن الناس "لا يلقون بالألإ إليها". والواقع أنه من الأمور اللافتة للنظر أن كثيراً من العلامات الدالة على الهوية التي قد تستبين للزائر الخارجي غير حاضرة في وعى الناس. ففي أثناء الشهر الذي عشته في منطقة الخلقاوى المجاورة لشبرا، كنت أستيقظ، في كثير من الأحيان فجأة، على صوت أذان الفجر الذي يخرج من مكبرات الصوت المعلقة على الأبواب الأمامية لمساجد المنطقة. وفي كل ليلة كنت استعرب كيف يشعر المسيحيون الذين يعيشون في المنطقة تجاه هذا الصوت الذي يأتيهم في منتصف الليل، وكانوا يقولون رداً على ذلك، "إننا لا نسمعها أصلاً". إن هذا الخطاب الذي يرتبط بعبارات "لا نسمع، ولا نرى، ولا نلاحظ"، يؤشر في الواقع على حالة من اللاوعى "بالاختلاف" في الحياة اليومية داخل مدينة شبرا، والذي يدل على اختلاط الحدود في بعض مجالات الحياة الاجتماعية والثقافية بين المسيحية والمسلمين.

جدل الصراع والتعايش

قد يكون من السذاجة أن نقدم صورة رومانسية عن العلاقات الطائفية المتناغمة في القاهرة. فماذا عسى أن تقدم هذه المشاركة من خير إذا كانت تتحول بين الفينة والأخرى، وبشكل فجائي، إلى ملاحم من المواجهات

العنيفة، ومن القتل، والحرق، والتخريب باسم الخلاف الديني؟ وماذا عسى أن تقدم إذا لم يكن هؤلاء الأعضاء قادرين على استدعاء حياتهم المشتركة عندما تضى على عقولهم صورة الانقسام الطائفي؟ لقد رأينا بالفعل كيف شهدت مصر ثلاثة عقود من الصراعات العنيفة المتواصلة بين أعضاء الجماعتين المسيحية والإسلامية راح ضحيتها عشرات القتلة، وتم فيها الاعتداء على المساجد والكنائس، ونهب الممتلكات. ولكن وكما أوضحنا آنفاً، فإن الصدمات العنيفة قد حدثت في سلسلة متتالية من الأحداث السياسية، وكانت تبدأ دائماً من خلال الأعضاء المتشددين، في مناطق جغرافية بعينها، وهى لا ترتبط فقط بالانقسام الطائفي، ولكنها ترتبط أيضاً "بتقافة الثأر" فى صعيد مصر، تلك الثقافة التى تعمل فى جوهرها على تعزيز النظام الأبوى أو سلطة البدنة (القبيلة)^(٣٢). وأهم من هذا، فإن حوادث الصراع تظهر ليس داخل المدن الكبرى الحديثة، ولكنها تظهر فى القرى والبلدان الإقليمية أو المحلية.

ومع ذلك فإن ثمة صداماً دينياً يظهر بالتأكيد فى تفاعلات الحياة اليومية. فالصراعات يمكن أن تظهر بين المسلمين والمسيحيين لأسباب نفسها التى يمكن أن تظهر بها داخل كل جماعة على حده. فالتوترات ذات المنشأ الدينى يمكن أن يضى عليها طابعاً دينياً كمحاولة لكسب التأييد أو المعارضة فى منطقة حضرية بعينها. فالنشطاء يحاولون أن يركزوا على الخلافات الدينية فى سعيهم نحو الحصول على تأييد شعبي. وغالباً ما يلجأ المتشددون الإسلاميون إلى وصف "الآخر" القبطى على أنه غير متدين، وذلك من أجل أن يؤسسوا لهوية دينية شمولية داخل دوائرهم المحلية. كما يلجأ السياسيون

على المستوى القومي، فى بعض الأوقات، إلى التأكيد على نوع معين من العقيدة فى مقابل النوع الآخر، وذلك من أجل الحصول على التأييد والدعم. ولذلك نجد أن المسيحيين يشعرون بحساسية عميقة عندما يصف القادة السياسيون مصر بأنها "أمة إسلامية"، وهو قول يخرج السكان الأقباط من عضوية الجماعة الوطنية^(٣٣). وهناك مظاهر أخرى للتوتر تنشأ بشكل مباشر من الفروق الخاصة بالطقوس الدينية؛ ومنها على سبيل المثال، عندما تقترح الكنائس أجراسها بشكل متزامن مع أصوات الأذان، فإن ذلك قد يسبب بعض التوترات والاضطرابات.

ويحاول الناس من المتدينين العاديين، كما يحدث فى منطقة شبرا، يحاولون مراراً وتكراراً أن يجدوا حلولاً لخلافاتهم. إن كثيرين من سكان شبرا لا يباليون كثيراً بالألعايب المفرقة بين الناس التى يتبعها رجال السياسة على المستوى القومي. ولذلك نجد أن المرشح المسلم للحزب الوطنى الديمقراطى، أحمد فؤاد عبد العزيز، فى الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٠م، بمنطقة الوايلى (بشبرا) والتى يسكنها أغلبية مسلمة، قد لعب بورقة الطائفية ضد منافسة القبطى منير فخرى عبد النور من حزب الوفد. وقام بذلك من خلال نشر فكرة مفادها أن العضو المسيحى فى البرلمان لا يمكن أن يمثل المسلمين. ومع ذلك، فقد اتجه المسلمون قداماً نحو اختيار المرشح القبطى كقائد لهم^(٣٤). وبشكل عام فإن القاهرة قد شهدت تعايشاً طائفيًا أكثر مما شهدت من صراع. ولا يمكن أن نعزو ذلك ببساطة إلى الميل الطبيعى لدى البشر نحو التعاون، لأننا شهدنا أيضاً فترات من الصراع، ومع ذلك فإن البشر لا يملكون القدرة على التعايش

إلا عندما تكون "الظروف مواتية" بالنسبة لهم. كما أننا لا يمكن أن نرجع الهدوء في العلاقات الدينية بين الأقباط والمسلمين إلى كون الأقباط يشكلون أقلية، أو إلى "سلبيتهم"، أو إلى تخيلهم عن عملية التمييز، أو إلى خضوعهم للهيمنة والسلطة الثقافية لجماعة الأغلبية. ذلك أننا شهدنا أيضا فترات من الخلاف والاعتراض والتعبير عن الهوية الجمعية. فعلى الرغم من أن الأقباط يمثلون جماعة متميزة في ضوء الذاكرة التاريخية المشتركة، والدين، و"الاسم الصحيح"، و"خرافة الانحدار من أصل واحد"، فعلى الرغم من كل ذلك فإن خصالهم المشتركة، وأرضهم، وتاريخهم، وثقافتهم داخل "المجتمع المسلم الكبير" قد لعبت دوراً رئيسياً في التعايش المسلم - القبطي^(٣٥). ومع ذلك فهناك حاجة إلى أن نتجاوز التعميمات والصور الذهنية المجردة حول التجانس، وأن نفحص الطرق الملموسة التي تخبر بها الجماعات الدينية - الإثنية المختلفة عن صور الاندماج في الحياة اليومية. وبعبارة أخرى، فنحن بحاجة إلى أن نلقى الضوء على المناطق التي تظهر فيها الخبرة المشتركة (أو التي يظهر فيها الصراع). إن المدينة الحديثة قد قوضت من شأن النمط التقليدي الذي تعيشه الجماعات المحلية التي تقوم على العلاقات المباشرة، والعلاقات الشخصية، والحدود الدينية والإثنية. فهي قد صهرت الناس الذين يحملون خيالاً فطرياً مختلفاً، وعلمت على تسهيل خبرات التفاعل الشخصي والمشاركة؛ إنها تقوض أركان الصورة الذهنية للمجتمع الذي يقوم على الانقسام، والتضامن الذي يقوم أيضا على الانقسام، ولذلك فإن العلاقات بين الأقباط والمسلمين في شبرا تعد دالة على عملية التحول في الحيز الحضري للقاهرة في القرن العشرين.

لقد أدى التغير الاجتماعى والتحديث فى القاهرة فى المائة سنة الأخيرة إلى تفكيك الجماعة القبطية التقليدية - تلك التى كانت تمثل جماعة مترابطة من الناحية الدينية مع التركيز فى حدود حضرية بعينها والاحتفاظ بعلاقات شخصية منتظمة على مدار اليوم - تفككت هذه الجماعة إلى سكان متفرقين يرتبطون سويًا على المستوى "الافتراضى" أو على مستوى الجماعة التى تترابط عن بعد. ويشترك هؤلاء الأقباط، الذين يتمتعون بهوية مسيحية، بشكل تلقائى فى خبرة الحياة مع أفراد وجماعات متباينة من غير الأقباط. ولقد أوضحت جانيت أبو لغد كيف أن التنظيم الإيكولوجى للمدينة ما قبل الصناعية، فى العصور الوسطى، قد أثر بطرق عديدة على تشكيل التوزيع النسبى الإثنى والدينى للسكان فى القاهرة المعاصرة. فلم يحدث أى امتداد لمدينة القاهرة المسيحية، التى بناها الفاطميون فى القرن العاشر، إلا مع دخول الحملة الفرنسية، مع بدايات القرن التاسع عشر وبداية عملية التحديث؛ ولم يكن سكانها فى هذا الوقت يتعدون المائتين ألف نسمة. وحتى القرن التاسع عشر كانت الأغلبية المسلمة تعيش داخل أسوار المدينة، بينما يعيش حوالى عشرين ألف من الأقليات الدينية - الطوائف الإغريقية، واليهود، والأرمن، وحوالى ١٠ آلاف قبطى - كانوا يسكنون خارج الأسوار، فى الركن الشمالى الغربى للقاهرة، ولقد كانوا "مستبعدين فى حد ذاتهم، كما كانوا مستبعدين بدورهم من قبل الأغلبية"^(٣٦). ولم تكن الأقليات الدينية فحسب هى التى تنقسم إلى جماعات متميزة، بل انطبق ذلك أيضًا على الأكثرية المسلمة التى ضمت العرب المصريين، والمسلمين الأجانب، والمماليك، والنوبيين،

والإثيوبيين^(٣٧). وكانت الجماعات الدينية والإثنية تعيش فى أحياء مشتركة بصرف النظر عن الطبقة والمكانة، وكانت أماكن العمل بالنسبة لهؤلاء تتركز بشكل تقليدى بالقرب من المنازل. ولم يكن هناك غير اليهود الذين عاشوا داخل أسوار المدينة، نظراً لطبيعة مهنتهم الرئيسية، والتي كانت ترتبط بتغيير العملات وصك الذهب، وهذه المهنة كانت موجودة داخل الأسوار، كما أنهم عاشوا بالقرب من الحاكم الذى يحكم المدينة المسيجة وفى حمايته. ويقع الحى القبطى شمال الأزبكية، وبجوار ميناء المقس، وجزء من قصر الشمعة بالقاهرة القديمة. ولقد شكلت هذه المواقع المكانية المهنة الرئيسية التى اشتغل بها الأقباط، حيث عملوا ككتبة، وأمناء حسابات، وموظفى جمارك، حيث كانوا يسكنون بالقرب من أماكن عملهم^(٣٨). ولقد كانت هذه هى المهن الحضرية التى لم يكن للعرب (المحاربين) الذين فتحوا مصر اهتماماً بها، ولم يكن لديهم المهارة لإنجازها^(٣٩).

ولقد أدت عملية التحديث السريع إلى تغير البناء المهنى، كما عملت على تغيير كثير من الملامح المكانية للقاهرة، بما فى ذلك الأحياء المُسيجة؛ لقد أدت إلى دخول أساليب معمارية ومؤسسات جديدة، كما أدت إلى إحداث انقسامات مكانية ذات أبعاد طبقية، وفصلت مكان العمل عن المناطق السكنية، وأحدثت انفصال فى استخدام الأرض، وأدت إلى اختلاط بين الأديان والإثنيات. لقد عملت الصناعة الحديثة، والتعليم، والإدارة على تخليق طبقة جديدة من المهنيين ورجال الأعمال من المسلمين (الأفندية) والأقباط على حد السواء. ومع ذلك فقد ظل الأقباط أكثر ارتباطاً بالنطاق الحضري،

وأكثر ارتباطا بالمهن، وأكثر رخاءً فى معاشهم. ويبدو أن التراث القبطى للتعليم العلمانى، الذى يؤكد على المهنية، قد ساهم فى أن يكون لهم نصيب أكبر من المهندسين والأطباء والمدرسين. وقد أشارت أحد التقديرات فى السبعينيات إلى أن حوالى ٨٠% من إجمالى الصيادلة، وما بين ٣٠% إلى ٤٠% من إجمالى الأطباء فى مصر كانوا من الأقباط^(٤٠). ولقد انخرط الأقباط أيضاً فى بعض الأعمال والصنائع مثل إقراض النقود وتصنيع النبيذ وإنتاج لحوم الخنزير، وهى أعمال لا يهتم بها المسلمون. ومع انتشار التحديث فى الأمة بأثرها، لم يتردد هؤلاء الأقباط من المهنيين وأصحاب الثروة فى الخروج من المناطق القبطية التقليدية لى ينشروا ويختلطوا فى مناطق الطبقة الوسطى الجديدة، عبر المدينة. ومما ساعد على مزيد من تشرذم الجماعات العرقية والإثنية أن كثيراً من الأقليات الدينية والإثنية، خاصة اليهود وبعض الأقباط من الطبقة الوسطى، والأجانب (مثل رجال الأعمال الإغريق والإيطاليين والموظفين المدنيين الإنجليز، والجنود ورجال الأعمال) قد غادروا مصر فيما بعد ثورة ١٩٥٢. ومع نهاية الستينيات كان ما يقرب من ٣٠٠ ألف مصرى يعيشون فى الخارج^(٤١). وعلى الرغم من أن المنطقة المسيحية من القاهرة المعاصرة قد حافظت على بعض جوانب تنظيمها المكانى التقليدى، فإنها قد تأثرت بزحف الأحياء الحديثة، والمبانى الهشة التى تملأ من أى طابع تذكارى.

وبهذه الطريقة فقد انتشر السكان الأقباط (وهم يشكلون حوالى ١٠% من المجموع الكلى للسكان^(٤٢)) بشكل فردى أو فى شكل جيوب من الأسر

عبر المجال الفسيح لهذه المدينة العملاقة. وكانت منطقة شبرا، وهى امتداد للحي القبطى بالأزبكية، وهى التى أضفت بتراثها التاريخى وجود كثافة مسيحية أعلى نسبيا (٣٠% و ٤٠% على التوالى). وحتى فى هذه المنطقة فإن تدفق المهاجرين المسلمين من الريف (بسبب موقع محطة الحافلات فى الخازندار بشبرا) منذ الحرب العالمية الثانية قد أدى إلى توسع شبرا، وإلى تقليل الكثافة السكانية القبطية بها. فالمحقق أن هناك أعدادا متزايدة من المهاجرين الريفيين المسلمين جاؤوا إلى شبرا واستقروا فى الأحياء الفقيرة بالوايلى والزيتون وشبرا الخيمة والزاوية الحمراء، أما الأقباط من الطبقة الوسطى المستقرة (وكذلك نظرائهم من المسلمين) فقد اختاروا مغادرة المنطقة للاستقرار فى مناطق أكثر جذبًا مثل المهندسين ومصر الجديدة والنزهة، حيث نشأت هناك تجمعات حضرية تتسم بعدم التجانس الإثنى، والنزوح أكثر نحو الكونية. وتستمر الدعوة إلى مزيد من الاستقلالية الفردية، والحراك، والأسرة النووية المتحررة من الروابط والقيود التقليدية، تستمر كل هذه العوامل فى دفع المزيد من الأجيال الجديدة من أقباط الطبقة الوسطى إلى البحث عن الإقامة خارج نطاق الأحياء القبطية التقليدية إذا ما أتيح لها ذلك. وبالتالي فإن شبرا قد شهدت عبر السنين مزيدًا من التباين فى أساليب السكن، والمكانة الاجتماعية الاقتصادية، والتكوين الإثنى، أكثر مما شهدت المناطق الأخرى^(٤٣). وفى الوقت الذى لا تزال فيه شبرا تأوى أعدادًا أكبر من الأقباط مقارنة ببقية مناطق القاهرة، فإنها فقدت - مع ذلك - وجود الجماعة الإثنية متماسكة أو التقارب فى حيز مكاني محدد. ويعنى التفكك الإثنى - الدينى فى

المنطقة الحضرية الحد من الخبرة الواقعية للتفاعل الحميم والمستقر والتشارك مع أعضاء من نفس الجماعة الإثنية، والذي يؤدي بالتالى إلى تزايد احتمال التجاور الفيزيقي والتفاعل الاجتماعى والمشاركة الثقافية، أو باختصار الوجود أو التعايش مع أعضاء من نفس الجماعة الدينية العرقية. لقد كان الحى القبطى القديم فى الأزبكية وامتداده فى شبرا، حيث عاش الأقباط سويا وعملوا سويا وتفاعلوا واشتركوا فى خبرة الحياة، وقد تحول هذا الحى الآن إلى مكان يضم حشودًا غير متجانسة من البشر ومن الاهتمامات ومن التفاعلات، ولذلك فليس من المستغرب أن يقول أحد الأقباط المتقنين قوله التالى: جماعة؟ أى جماعة؟ فليس من جماعة قبطية فى مصر^(٤٤).

الجماعة المتباعدة

ورغم ذلك فإننى أعتقد أن هناك نوعًا من "الجماعة القبطية" توجد فى مصر بالفعل. فتفكيك "الجماعة" المؤسسة على حدود دينية، والتى تقيم فى مكان معين وتتدخل فى تفاعلات لحظية، لا يعنى نهاية الهوية الجمعية، والمشاعر المشتركة والخيال الجمعي. فثمة شعور بالتهديد العام والتميز ورغبة، فيما أطلق عليه ستانلى تامبيه Stanley Tambiah "المساواة الأفقية"، وكل ذلك يمكن أن يولد رابطة جمعية بين الأعضاء الذين ينتمون إلى دين واحد، حتى وإن لم يقابل بعضهم بعضا. فالمساواة الأفقية تشير إلى الجهود التى ترمى إلى تحقيق مساواة فى الاستحقاقات، والتقليل من المزايا الحقيقية

أو المتخيلة التي تحصل عليها الأطراف الأخرى، وكذلك التقليل من المعاناة التي تلحق بالذات^(٤٥). ففي الوقت الذي تميل فيه المدينة الحديثة، مثل مدينة القاهرة، إلى تفكيك عرى الترابط القائم على علاقات الوجه للوجه والتعاونيات المحلية، وبالتالي إنتاج صور من الخبرة ذات النزعة الكونية والتفاعل ذي النزعة الكونية، ففي هذا الوقت الذي تقوم فيه المدينة الحديثة بهذا التفكيك، فإنها تعمل في الوقت نفسه على تسهيل قيام جماعات أكثر اتساعاً، حتى وإن كانت جماعات متباعدة ومتصورة. فالمدينة الحديثة ليست مجرد حيز فيزيقي (علاقات جيرة، وتقارب وفتى، وتفاعلات يومية) ولكنها تتكون أيضاً من مجال عام - مجال الجماعات الافتراضية، والعمليات السياسية، والأنشطة الاتصالية، والمواطنة. فمما لاشك فيه أن تركيز محور الأمية، والحملات الانتخابية، ووسائل الاتصال الجماهيرى (الأخبار، والروايات والصحف القومية، والأفلام، والتلفاز، والقنوات وشبكة الإنترنت) فى المناطق الحضرية يعمل على تزويد أعضاء الجماعات الدينية الذين لا يعرفون بعضهم بعضاً بالوسائل التي تمكنهم من تكوين رابطة جمعية وتكوين جماعة افتراضية. وفى مثل هذه الظروف الحديثة نجد أن الشائعات، وهى مصدر لكثير من التوترات الطائفية، تنتشر بشكل أسرع عن ذى قبل، ومن ثم فإنها تجعل العلاقات الطائفية أكثر عرضة للاختراق وأكثر حذراً. ويختلف الوضع هنا عن ما كان عليه فى العصر قبل الحديث، عندما كانت الصراعات محدودة ومغلقة إلى حد كبير، فوسائل الاتصال الحديثة لديها القدرة على أن توسع من حادثة صغيرة غير هامة وتصورها على أنها شكل

من أشكال العنف العام بين جماعات تنتشر في أماكن متفرقة ولا تعرف بعضها إلا على المستوى التصوري. وقد رأينا كيف أحدثت الرسومات الكاريكاتورية حول النبي محمد (عليه الصلاة والسلام) وحديث البابا بندكت غضبًا جمعيًا وصل إلى مستوى عالمي.

إن سيطرة الخطاب الإسلامي في مصر خلال العقود الثلاثة الماضية، قد جعل الأقباط أكثر وعياً بكونهم "أقلية". وترتب على ذلك أن قويت العلاقات فيما بينهم عبر أفعال التمييز، سوءًا كانت واقعية أم متخيلة. فالأقباط بشكل عام يتحدثون عن كيف أنهم لا يمثلون في النقابات الأكاديمية والمهنية؛ كما تحرم الدراسات القبطية من دعم الدولة؛ كما لا يوجد من بينهم من يشغل مناصب العمدة، والمحافظين، وعمداء الكليات، ونظار المدارس؛ كما أنهم محرومون من شغل المناصب العليا في الجيش والقضاء والمخابرات والمكاتب الرئاسية^(*). وعندما قال قائد الإخوان المسلمين، مصطفى مشهور، في التسعينيات إن الأقباط من أهل الذمة، وإنه لا يجب أن يسمح لهم بالالتحاق بالجيش، إن هذا القول قد تضمن نقص الثقة في الأقباط. ولقد كانت وسائل الاتصال الجماهيري على وجه الخصوص، وسيلة من وسائل اغتراب الأقباط كجماعة، وذلك عبر نشر الشائعات والأكاذيب المعادية للأقباط

(*) هذه العبارة تجافي الواقع فهناك عدد من الأقباط يشغلون مناصب العمدة (خاصة في القرى التي بها أغلبية قبطية) وهناك عدد من المحافظين والوزراء وعمداء الكليات ونواب رؤساء الجامعات وفي مجلس القضاء الأعلى ومجلس الدولة والقضاء. (المترجم)

أو التي تصورهم على أنهم مواطنون من الدرجة الثانية. وغالبًا ما تصور المسلسلات التلفزيونية الشهيرة مصر باعتبارها أمة إسلامية، ومن ثم فإنها تستبعد الأقباط من عضويتها^(٤٦). وقد لا يكون الأقباط العاديون على وعى بهذه الحقائق، كما أنهم قد لا يجدونها في الواقع، ولكنها عادة ما تتبادل عبر المنشورات والمواقع الإلكترونية، وعبر النشطاء الأقباط في دول المهجر. وبعبارة أخرى فإن انسحاب الدولة من برامج الرفاهية الاجتماعية يميل إلى تأكيد هذه الانقسام الطائفي، ففي هذه الحالة يضطر الناس إلى الاعتماد على الدعم المجتمعي بدلاً من الدولة. ولذلك فقد شرعت الكنيسة القبطية على أثر سياسة الانفتاح التي تبناها الرئيس السادات، شرعت في إقامة شبكات للتنمية المحلية في المناطق الريفية والحضرية لتقديم التعليم الديني، وفصول لمحو الأمية وتمكين المرأة، ومشروعات مختلفة لتوليد الدخل - وهي أنشطة يستفيد منها الأقباط بشكل أساسي، لقد شهدت الثمانينيات والتسعينيات مزيداً من التعددية في برامج الرفاهية الاجتماعي، تعددية يفترض أنها تؤكد الهوية الطائفية والولاء الطائفي^(٤٧). وفي هذا الإطار نجد أن "عم ماجد" في منطقة شبرا قد أقام جمعية للرعاية تساعد ٤٠ أسرة قبطية يتم التعرف عليهم من خلال الكنيسة المحلية أو الجمعيات ذات الصلة التي تخدم الأسر المسيحية^(٤٨). ولذلك ففي الوقت الذي نجد فيه أن منطقة شبرا تقف في الفضاء الحضري (المخيال الحضري) شاهدة على نزعة كونية محلية لعلاقة قبطية إسلامية متميزة، فإن خطاب الهويات الاستيعابية يساهم بالفعل في خلق خطوط من التوتر داخل شبرا.

نحن هنا بصدد تلاحم بين كل من الخبرة اليومية للتعايش بين الأديان وبين الشعور بالانتماء الطائفي الداخلي لدى الأقباط والمسلمين. ويعمل هذا التلاحم بين الهوية الطائفية الاستيعادية والرابطة الاندماجية بين الطائفتين، يعمل على ظهور نمط مختلف من الواقع الديني - الإثني، واقع يختلف عن ذلك الذي صورته كل المدارس التي تؤكد على نزعة المشاعر الفطرية أو التي تؤكد على النزعة البنائية. إننا بصدد مشهد يمكن أن نطلق عليه "الشعوبية النقدية" **Critical Communalism** أو "ما بعد الشعوبية" **Post-communalism**، وهما يشيران إلى الهوية النقدية التي تربط الشعور الجمعي بالذات الإثنية الدينية بالخبرة الكونية لعالم الحياة، والتي فيها يختلط الشعور بالآخر مع الخبرة الحياتية للرابطة الشخصية والمشاركة والثقة. ففي عالم الحياة اليومية يميل الحكم على "النحن" و "الآخر" إلى أن يكون حكماً ملموساً، وانتقائياً ومتبايناً، وليس حكماً شاملاً ومعمماً. فالأحكام العقلية المنتقاة تلتف من الإطار العام على الذات، كما تعدل من التحيز ضد الآخرين. ومن ثم فإنها تقلص المساحة التي تظهر فيها النزعة الطائفية والصراع الجمعي في الحياة اليومية.

فهل هذا يعني أن المدينة الحديثة تخلو من توتر طائفي؟ الإجابة بالنفي. فالقصص غير العادية حول العنف الطائفي في بيروت، وساريفو، وبومباي، ودلهي يؤكد حقيقة أن "النزعة الشعوبية النقدية" لا تقضي تماماً على إمكانية وجود عنف طائفي مرحلي في الظروف الكونية. فالحرب الأهلية، وتدمير الملكية، والقتل والاعتصاب هي ملامح شائعة لما أطلق عليه هوروافتر

Horowitz "الشغب الإثني القاتل فى الأحوزة الحضرية". فليس من الشائع أن تسمع قصصاً حول المذابح التى تحدث بين الجيران والعشائر الذين يعيشون بجانب بعضهم لفترة طويلة^(٤٩). حقيقة أن خبرة الانقسام الطائفى فى مصر، حتى فى القرى، لا تتشابه مع مستوى العنف الجمعى الذى يخضع لعمليات من الروتينية والطقوسية، والذى يميز العلاقات الإثنية فى جنوب آسيا وإفريقيا^(٥٠). ومع ذلك فإن الإطار الحضرى فى مصر لم يسلم من بعض المواجهات الطائفية التى تظهر ما بين الحين والآخر. فى يناير سنة ٢٠٠٥م شهدت مصر عشرة أيام من التوتر والعنف الطائفى بين المسلمين والأقباط فى الميناء العالمى بمدينة الإسكندرية. وبدأت الحادثة بأخبار أذاعاتها وسائل الأخبار عن شريط فيديو عن لعبة تسمى لقد كنت كفيفاً ولكنى أستطيع أن أرى الآن. وتحكى القصة عن شاب قبطى تمكن المسلمون الأصوليون من جعله يتحول إلى الإسلام، ثم ما يلبث أن يعود إلى المسيحية بعد أن يدرك أوجه القصور الأخلاقية لدى المسلمين. ولقد استخدمت الصحافة الصفراء هذا الفيديو لكى تقلل من فرص أحد المرشحين الأقباط من الفوز فى انتخابات البرلمان، فى مقابل منافسه المسلم. وقد أجبرت الصحف الكنيسة القبطية أن تعلن اعتذاراً عن هذا الفيديو، ولما رفضت الكنيسة الاعتذار تجمع حوالى خمسة آلاف مسلم للاحتجاج أمام مدخل كنيسة مارى جرجس التى كانت متهمه بتوزيع الفيديو. وأدت المعارك التى نشبت هناك إلى وقوع ثلاثة قتلى وجرح حوالى ١٥٠ والقبض على مائة شخص. ولقد أصبحت هذه الحادثة مقدمة لحلقة أخرى من العنف، حدثت بعدها بستة أشهر، فلا ١٤ إبريل عام

٢٠٠٦، عندما قام رجل مسلم بطعن المصلين الأقباط فى ثلاث كنائس متفرقة فى الإسكندرية، مما أدى إلى مزيد من الفرقة الطائفية^(٥١).

فكيف يكون بمقدرونا إذن، أن نفسر عبر الانقسام الطائفي العداوات الدورية بين الأفراد وبين الأسر من الطوائف المختلفة، ممن يعيشون سوياً؟ أحسب أن ذلك يمثل تحدياً كبيراً. وما زلنا بحاجة إلى أن نقدم تفسيراً كافياً له. ويكفي هنا أن نفترض أن التعايش عبر التفاعل ذى الصبغة الكونية، من ناحية، والانتماء الطبقي من ناحية أخرى، يحمل بداخله بذور التأكيد المبالغ فيه على الحدود الفاصلة التي يمكن أن تنمو إلى شكل من أشكال العنف الجماهيري على نطاق واسع. وقد لاحظ جورج سيميل Gerog Simmel أن "انحطاط الخلاف حول القناعات وتحويله إلى كراهية وقتال يظهر فقط عندما تكون هناك تشابهات أساسية بين الأطراف"^(٥٢). وبعبارة أخرى فإن الصراع عندما يتفجر بين جماعات دينية إثنية لها تاريخ من التشابه والتعايش، فإن الأطراف المتصارعة تبذل جهداً خارقاً لتأكيد الخلافات والتخلص من مناطق التداخل وعدم الوضوح. وهكذا وكما ذهب تامبية Tambiah وهو يتحدث عن جنوب آسيا، "إنه كلما ازدادت مظاهر الغموض بين فئات اجتماعية ذات بنية مختلفة، ازدادت الحدود بينها، عندما يتفجر الصراع بين الذات والآخر، "نحن" و"هم"^(٥٣). وعلى الرغم من دلالة هذه الملاحظات فإنها تعكس جانباً واحداً فحسب من الكل المعقد، فهي تتعلق بالعداوات بين الطوائف التي يكون الأطراف فيها صورة مجردة وعامة حول الجماعة الأخرى مصنف فيها كل شخص باعتباره هدفاً للكراهية. ولكن الواقع يكشف عن أن أوقات الصراع

الشديد والمزمن تظهر عندما يحاول بعض الأفراد من الطرف المقابل أن ينقذ أو يحمى "الأعداء" الجيران من سورة الغضب الطائفية. إنهم هنا يكشفون عن خبرة حياتهم المرتبطة بالمشاركة والثقة في أفراد يفترض أنهم من الجماعة الأخرى. بعبارة أخرى فإن خبرة التبادل للقيم الكونية تجعل المسلم يتجه إلى أفراد أقباط بعينهم، أفراد واقعيين ومتباينين أكثر من ميله إلى جمعهم جميعاً في صياغة مجردة حول الآخر، والعكس بالعكس. وهكذا نجد أن أحد السكان الأقباط يشير إلى المواجهة الطائفية في الإسكندرية في أكتوبر ٢٠٠٦ بالقول: "إن هذا (الصدام) لم يمنعني من التواصل مع أصدقائي المسلمين". كما قال أحد أصحاب المحلات المسلمين: "تعيش في هذه المنطقة أقباطاً ومسلمين سوياً ونعمل سوياً، ونواجه المصاعب نفسها. وليس من المعقول أن تهزمننا مشكلة كنتك"^(٥٤). إن هذه العملية من التباين الفردي في الحكم على "الآخر" من خلال الخبرة المعاشة للرابطة الشخصية، والعيش المشترك، والثقة، أقصد النزعة الكونية في الحياة اليومية، يمكن أن تحتوى مثل هذا الانقسام الطائفي والخلاف^(٥٥). وأولاً وقبل كل شيء فإن الصراع الديني الأسوأ من نوعه الذي ضرب الإسكندرية في أكتوبر ٢٠٠٦ لم يقتل فيه سوى ثلاثة أفراد فقط - ولقد قتلوا بالرصاص المطاطي الذي استخدمه البوليس وليس من خلال الطرف المعادى.

الفصل الحادى عشر

"الشارع العربى" (*)

آثار المعلقون، فى أسابيع الشدة، الممتدة من هجوم ١١ سبتمبر وهجوم الولايات المتحدة الأول على أفغانستان، والذى استمر حتى سقوط طالبان، أثاروا عددًا من الاهتمامات حول ما أطلقت عليه صحيفة وول ستريت "الشارع العربى غير الرشيد"^(١). فقد كان المتشدقون منهم يذهبون إلى القول بأنه إذا ما هاجمت الولايات المتحدة دولة مسلمة، فهل سيترتب على ذلك اصطفااف الشارع العربى خلف أسامة بن لادن وغيره من المتشددين الإسلامويين، الأمر الذى يهدد مصالح الولايات المتحدة فى المنطقة ويعرض "الحرب ضد الإرهاب" التى قادها جورج دبليو بوش إلى مخاطرة مليئة بالصعاب، هذا إذا لم تدان أصلاً؟ فى الوقت الذى كانت فيه قوات الولايات المتحدة تستعد للانتشار فى أفغانستان، حاول بعض المسئولين فى واشنطن إثارة حماس رئيس الوزراء الإسرائيلى إرييل شارون لممارسة ضغط بحملته

(*) تم تبني هذا الفصل من المصدر التالى:

Asef Bayat, "The 'Street' and the Politics of Dissent in the Arab World,"
Middle East Report, no. 226 (spring 2003), pp. 10– 17.

وقام المؤلف بمراجعته بعد ثورات الربيع العربى، وتمت الترجمة فى ضوء هذه المراجعة. (الترجم)

الموجهة للقضاء على الانتفاضة الفلسطينية بقوة. وأبدى البعض تخوفاً بالقول بأنه إذا ما استمر التوغل الإسرائيلي داخل الأراضي الفلسطينية في أثناء الهجوم على طالبان، فإن غضب الجماهير العربية الذي يتشكل بهدوء يمكن أن "يفيض به الكيل" بحيث تصبح الشرطة المحلية عاجزة عن أن تمنع الجماهير الغاضبة من أن تؤذى المواطنين الأمريكيين، وأن تعتدى على الملكية الأمريكية وتهدد استقرار النظم العربية الصديقة. وفي هذا الصدد ذهب السناتور جوزيف بايدن **Joseph Biden** إلى حد طرح إمكانية "أن تحرق كل سفارة أمريكية في الشرق الأوسط حتى تسوى بالأرض"^(٢).

ومنذ الحرب على أفغانستان، واستمرار التعدي الإسرائيلي على الضفة الغربية والاستعداد لحرب بوش على العراق، تحول "الشارع العربي" إلى كلمة تلوكها الألسنة في الغرب، وتم تصوير هذا الشارع في الإعلام كذات تكشف عن قلق عميق وكموضوع يكاد أن يفقد الحكمة. لقد تحول "الشارع العربي"، وبالتالي "الشارع الإسلامي" إلى كلمات رمزية تشير بشكل مباشر إلى وجهة عقلية "شاذة" ومادية، كما تشير إلى مكان غريب ملئ بأناس غاضبين، أما لأنهم يكرهوننا، أو أنهم لا يفهموننا، ومن ثم فإنهم يشيرون إلينا بأصابع الاتهام. وفي هذا الصدد يتم وصف "الأفعال العربية" و"الأفعال الصادرة عن المسلمين" بشكل عام في ضوء كلمات من قبيل "الغوغاء"، "مثيري الشغب" و"الثوار"^(٣)، ويؤدي ذلك إلى نتيجة منطقية مفادها "أن المعايير الغربية لقياس الرأي العام لا تنطبق بالضرورة على العالم العربي". وفي كل وقت يتم تذكير القراء الأمريكيين بأن الجماهير العربية المحتجة

يمكن أن تؤكد حضورها وتتحول "بشكل مفاجئ إلى غوغاء لها من القوة ما يمكنها من أن تطيح بالحكومات".. خاصة الحكومات العربية "المعتدلة" التي تعتبر حليفة موالية للولايات المتحدة^(٤).

وعلى الرغم من مظاهر القلق حول "الشارع العربي" فإن قوات الولايات المتحدة قد تحركت بالفعل إلى أفغانستان، كما قتلت القنابل الأمريكية المدنيين الأفغان بالآلاف، كما تم "تهدئة" الصراع العربي الإسرائيلي لفترة وجيزة، واستمر بوش بسرعة فائقة في خطته لغزو العراق. وعلى الرغم من وجود محتجين عديدين في العالمين الإسلامي والعربي، فإن هذا الأمر لم يؤدي إلى حرق أي سفارة أمريكية وتسويتها بالأرض. كما لم تصطف الجماهير العربية والإسلامية خلف بن لادن. ولم يحدث إلا في ربيع ٢٠٠٢، عندما غزت إسرائيل الضفة الغربية، أن خرج العاديون من الناس في العالم العربي بشكل جماعي معبرين عن غضبهم. وقد تذكرت الملايين من المواطنين العرب الذين تدفقوا في شوارع القاهرة، وعمان، والرباط ومدن أخرى كثيرة للتعبير عن تعاطفهم مع الفلسطينيين، تذكرت الحركات العربية المضادة للاستعمار في فترة ما بعد الحرب وكيف أن هذه الحركات قد جاءت من القاع. ولكن هذا المثال الواقعي عن الغضب الكامن في الوطن العربي قد ذهب أدراج الرياح، وذلك بسبب أن "الشارع العربي" لم يتحرك إزاء القصف الأمريكي لأفغانستان في شهر رمضان. لقد تغيرت الصورة الذهنية حول "الشارع العربي" بشكل حاد، من صورة تعتبره كغبار من البارود غير قابل للتنبؤ بحركته، إلى صورة أخرى تنظر إليه باعتباره "خرافة" ظلت حية على

الرغم من حقيقة أن الدول العربية تغط بأناس تم غسل عقولهم وانجرفوا إلى حالة من "اللامبالاة"^(٥). ولقد كانت دلالة هذا الموقف على صناعة السياسة الأمريكية واضحة: فالعرب لا يملكون وقف الحرب على العراق أو وقف أى مبادرة أمريكية أخرى، ومن ثم فإن الولايات المتحدة يجب أن تعبر عن موقفها لا من خلال "الحساسية"، ولكن من خلال "القرار" فى مقابل تحفظات بعض حلفائها من العرب^(٦). وفى هذا الصدد لا يجب الالتفات إلى الشعارات الذى يرفعها المتظاهرون أو الالتفات إلى إصرار الحكومات العربية على أنها تواجه ضغوطاً غير محتملة من سكانها. لقد أعلنت مجلة الإيكونومست عن "موت" الشارع العربى إلى الأبد. ولم يمر وقت كبير حتى ذهبت كوندليزا ريس **Condoleezza Rice** مستشارة الأمن القومى فى أمريكا إلى القول بأن الشعوب العربية من الضعف بحيث لا يمكن أن تطالب بالديمقراطية، وأن الولايات المتحدة يجب أن تتدخل لكى تحرر العالم العربى من الطغاة^(٧).

سياسة الشارع والشارع السياسي

يُدان "الشارع العربى" فى سرديات الإعلام الغربى، سواء فعل أم لم يفعل، حيث يوصف "الشارع العربى" بأنه "غير عقلانى"، أو "عدوانى" أو أنه "سلبى" و"لا حياة فيه". ولا توجد سوى فرصة ضيقة لخلاصه بحيث يتحول إلى شىء يمكن أن تعترف به المجتمعات الغربية باعتباره شيئاً عادياً. ومن ثم فإن مفهوم "الشارع العربى" أصبح امتداداً لمفهوم آخر من المفاهيم سيئة

السمعة، ذلك هو مفهوم "العقل العربى"، ذلك المفهوم الذى يختزل الثقافة والسلوك الجمعى لجل السكان فى تجريد عنيف^(٨). وهو موضوع آخر للخيال الاستشراقى، وهو من بقايا التصوير الكولونيالى "للآخر"، وهو تصوير تم تبنيه (استدماجه)، للأسف، من قبل بعض الذوات العربية. ونادراً ما يصور "الشارع العربى" على أنه يعبر عن رأى عام وعن شعور جمعى، مثلما يحدث فى الشارع الغربى، فهو يصور ككيان فيزيقى، يشكل قوة غافلة تعبر عن نفسها فى أحداث الشغب وفى العنف الغوغائى. "فالشارع العربى" يتجلى فقط فى صورته العنيفة عندما يوضع وجهاً لوجه مع مصالح متعارضة أو تهديد للاستراتيجيات الكبرى. وبذلك لم يتحول إلى الشارع الذى يعكس المشاعر الجمعية إلى قضية، ولذلك يمكن أن تهمله الولايات المتحدة، وهى دائماً ما تفعل ذلك. إن كل هذه التصورات عن "الشارع العربى" هى التى تشكل النهج الذى تتبعه واشنطن فى الشرق الأوسط - والذى يتلخص فى تسطيح الرأى العام العربى وتجاهله مع دعم غير شروط لإرييل شارون وهو يسير فى خطه لتفكيك السلطة الفلسطينية، مع التصميم على شن الحرب على العراق.

غير أن سياسة الشارع بشكل عام والشارع العربى بشكل خاص أكثر تعقيداً من ذلك. فالشارع ليس مجرد إطار فيزيقى، كما أن الشارع العربى ليس قوة غافلة أو كيأناً ميتاً. "فالشارع العربى" ليس تعبيراً عن سياسة الشارع بشكل عام، ولكنه تعبير عما أسميه "الشارع السياسى". إن "سياسة الشارع" تمثل المسرح الحضرى الحديث الذى يتعلق بالجدل السياسى فى حد

ذاته. إن علينا أن نتذكر فقط الدور الذي لعبه "الشارع" في تلك اللحظات التاريخية من التغيير السياسى كما حدث فى الثورة الفرنسية، والحركات العمالية فى القرن التاسع عشر، والنضال ضد الاستعمار، وحركة معاداة الحرب ضد فيتنام فى الولايات المتحدة الأمريكية، والثورات المتأججة فى أوروبا الشرقية، وربما فى الحركة العالمية لمعاداة الحرب فى الوقت الحاضر. إن الشارع بهذا المعنى هو المركز الرئيسى للسياسة بالنسبة للأفراد العاديين، أولئك الذين يغيبون من الناحية البنائية عن المواقع النظامية للقوة - العاطلون عن العمل، والعمال الموسميون، والمهاجرون، والذين ينتمون إلى قاع المدينة، وربات البيوت. إنه يعمل بمثابة الوسيط الرئيسى الذى تتشكل فيه المشاعر والتصورات، والذى تنتشر منه هذه المشاعر والتصورات ويتم التعبير عنها بشكل لا نظير له.

ولكن "سياسة الشارع" لها بعد آخر، وهو بعد لا يتعلق بمجرد الصراع بين السلطات وبين الأفراد فى القطاع غير المنظم أو القطاع غير الرسمى حول الاستخدام النشط للحيز العام والسيطرة على النظام العام. إن الشوارع بوصفها أحوزة للتدفق والحركة ليست مجرد مكان يحتج فيه الناس، ولكنها أماكن يوسع من خلالها الناس احتجاجهم خارج الدوائر المباشرة بحيث يستغرق الاحتجاج الأفراد غير المعروفين، أى "الغرباء" الذين ربما يشعرون بنفس صور المعاناة، شعوراً حقيقياً أو متخيلاً. وهذا هو السبب الذى يجعل فاعلين آخرين ممن لهم قوة نظامية مثل العمال والطلبة، وليس فقط الجماعات غير النظامية كالعاطلين، يجدون من الشارع مكاناً للتعبير عن

مشاعرهم الجمعية. إن هذه الإمكانية التفجيرية هي التي تهدد السلطات، تلك السلطات التي تفرض قوتها على الفضاءات العامة - مستخدمة في ذلك الدوريات الشرطية، وتنظم المرور، والتقسيمات المكانية. وعلى سبيل المثال فإن طلاب جامعة القاهرة، غالبًا ما ينظمون مسيراتهم الاحتجاجية داخل الحرم الجامعي، ومع ذلك ففي اللحظة التي يستعدون فيها للخروج إلى الشارع يتم نشر قوات مكافحة الشغب على مدى واسع لمحاصرة المتظاهرين ودفعهم إلى أحد الأركان، بعيدًا عن أعين المارة والعمل على جعل هذا الاحتجاج حادثة محلية. والحق أن مثل هذا الشارع الذي تتم حراسته بشكل مكثف، يؤشر على حقيقة مفادها أن الشارع المجازي ليس شارعًا مهجورًا، بقدر ما هو شارع تحت الرقابة الشديدة.

إن الشوارع الحضرية تمثل، بجانب كونها مكانًا فيزيقيًا "لسياسة الشارع"، تمثل تعبيرًا رمزيًا مختلفًا، فهي تمثل تعبيرًا يتجاوز مكانية الشارع ليستغرق المشاعر الجمعية لأمة أو لجماعة. إن هذا هو ما أطلق عليه الشارع السياسي - وهو تصور يختلف عن "سياسة الشارع". إن دلالة الشارع السياسي ترتبط بالحساسيات الجمعية" والمشاعر المشتركة، والحكم العام للأفراد العاديين في أقوالهم وممارستهم اليومية، والتي يتم التعبير عنها بشكل كبير في الميادين العامة - في سيارات الأجرة، والحافلات، والمحلات، والأرصفة، أو بشكل أوسع في المظاهرات الجماهيرية في الشارع. إن الشارع العربي (وبالتالي "الشارع الإسلامي") يجب أن ننظر إليه في ضوء مثل هذا التعبير عن المشاعر الجمعية في المجال العام العربي.

الشارع العربى المتحول

إلى أى مدى يكون العالم العربى عادلا فى نظرته إلى الشارع العربى؟ إن النضالات المناوئة للكولونيالية تؤشر على تاريخ نشط للشارع العربى. فقط ظهرت حركات شعبية فى سوريا، العراق، الأردن ولبنان فى أواخر الخمسينيات بعد ما أعلن ناصر تأميمه لقناة السويس. وتسبب العدوان الثلاثى الفاشل الذى نفذته بريطانيا، وفرنسا وإسرائيل فى أكتوبر ١٩٥٦، تسبب فى تفجير احتجاجات شعبية فى الدول العربية لمناصرة مصر. وعلى الرغم من أن عام ١٩٥٦ ربما كان العام الذى شهد آخر حركة للتضامن العربى حتى ظهور موجة مناصرة الشعب الفلسطينى فى عام ٢٠٠٢، على الرغم من ذلك فإن التاريخ قد سجل عدداً من الاحتجاجات الاجتماعية التى قام بها العمال، وأرباب الصنائع، والمرأة والطلاب للمطالبة بالانتمية الاجتماعية المحلية، والحقوق المدنية والمشاركة السياسية^(٩). كما نفذت الحركات العمالية فى لبنان، وسوريا، ومصر، واليمن والمغرب إضرابات واحتجاجات تم التعبير عنها فى الشارع حول قضايا الطعام والقضايا السياسية. ومنذ الثمانينيات، وفى أثناء الحقبة التى شهدت برامج التكيف الهيكلى لصندوق النقد الدولى، حاولت اتحادات العمال العربية أن تقاوم محاولات رفع الدعم عن السلع الاستهلاكية، وارتفاع الأسعار، وتخفيض الأجور وتحويل العمال إلى المعاش. وعلى الرغم من وجود صفقات لعدم القيام بالإضرابات بجانب قمع النشاط السياسيين، فقد ظهرت بعض صور الإضراب والتوقف عن العمل. ولقد تسبب الخوف من المقاومة الشعبية فى إجبار الحكومات، مثلما حدث فى مصر، والأردن والمغرب، إلى تأجيل برامج التكيف الهيكلى وتبنى بعض السياسات الاجتماعية^(١٠).

لقد كان رد فعل السكان العرب سريعاً عندما كُسرت التعاقدات الاجتماعية التقليدية. فقد شهد عقد الثمانينيات احتجاجات حضرية متعددة لارتفاع تكاليف المعيشة. ففي أغسطس عام ١٩٨٣ خفضت الحكومة المغربية الدعم الاستهلاكي لحوالى ٢٠% مما أدى إلى اضطرابات حضرية فى الشمال وفى أماكن أخرى. وشهدت تونس احتجاجات مشابهة فى عام ١٩٨٤، والخرطوم عامى ١٩٨٢ و ١٩٨٥. وفى صيف عام ١٩٨٧ اتحدت الفصائل المتصارعة فى الحرب الأهلية اللبنانية لتبدأ احتجاجاً مكثفاً فى الشارع ضد خفض قيمة العملة اللبنانية. وضربت أحداث الشغب التى قامت احتجاجاً على تكاليف المعيشة الجزائر فى خريف عام ١٩٨٨، وقام الأردنيون باحتجاجات واسعة النطاق فى عام ١٩٨٩ فى مواجهة اضطهاد الفلسطينيين والمشاق الاقتصادية، وأجبروا الراحل الملك حسين على إدخال ضوابط إصلاحية لتحقيق الليبرالية السياسية. كما أدى رفع الدعم فى عام ١٩٩٦ إلى موجة جديدة من احتجاجات الشارع، مما حدا بالملك إلى الحد من حرية التعبير والاجتماع^(١١). وحدث فى مصر فى العام ١٩٨٦ أن خرج ضباط الجيش من الرتب الصغرى إلى الشارع للاعتراض على قرار نظام مبارك لمد الخدمة العسكرية^(١٢). وحينئذ انتشرت مظاهر عدم الاستقرار فى قطاعات أخرى من المجتمع.

(١٢) لم يخرج ضباط الجيش أو جنوده فى مظاهرات فى مصر على الإطلاق، وربما يقصد المؤلف هنا أحداث جنود الأمن المركزى. وقد خرجوا فى مظاهرات احتجاجية فى شهر فبراير ١٩٨٦ احتجاجاً على سوء أوضاعهم وعلى تسرب شائعات بوجود قرار سرى بمد فترة تجنيدهم إلى خمس سنوات بدلاً من ثلاثة. (المترجم)

وفى الوقت الذى تشكل فيه الطبقات الدنيا والوسطى لب الاحتجاجات الحضرية، فإن الطلبة غالبا ما ينضمون إليها. غير أن حركات الطلبة لها أهدافها النضالية الخاصة. ففي مصر شكل عقد السبعينيات ذروة النشاطية الطلابية التى سيطرت عليها الاتجاهات اليسارية. فقد أدت معارضة اتفاقية كامب ديفيد للسلام، وسياسات النكسف الاقتصادى إلى خروج الآلاف من الطلاب إلى الشوارع الحضرية. كما شهدت سنوات سابقة أنشطة خلافة فى تنظيم المؤتمرات والاضطرابات، والاعتصامات، ومسيرات الشارع وصدور مجلات الحائط، وهى من "أكثر قنوات النشر حرية"^(١٢). وفى العام ١٩٩١ تظاهر الطلاب فى مصر، والجزائر، والمغرب، والأردن، واليمن والسودان للتعبير عن غضبهم من غزو العراق للكويت والحرب التى قادتها الولايات المتحدة لإجلاء العراق عن الكويت. ومنذ العام ١٩٨٦ كان الطلاب الفلسطينيون من أكثر الفئات مشاركة فى أحداث الانتفاضة، والتى واجهتها سياسات الجيش الإسرائيلى باعتقال الطلاب وإطلاق النار عليهم أو غلق الجامعات الفلسطينية.

ولقد تغيرت الأمور بشكل كبير فى الشارع العربى فى أثناء التسعينيات، فقد انخفضت معدلات الاحتجاجات على ارتفاع تكاليف المعيشة، حيث عطلت الحكومات برامج التكيف الهيكلى وجعلتها تتم ببطء وحذر، وقامت بتنفيذ شبكات حماية مثل الصندوق الاجتماعى (فى مصر والأردن) وسمحت للمنظمات غير الحكومية الإسلامية ومنظمات الإحسان أن تساعد فى التغلب على الفقر. والحقيقة أن العالم العربى يكشف عن أقل معدلات فى الفقر المدقع فى المناطق

النامية من العالم^(١٣). ومع ذلك فإن مظاهر الامتعاظ بين الطبقات الوسطى المحرومة قد انعكست فى الحركات الإسلامية بشكل عام، وتسييس النقابات المهنية بشكل خاص.

وفى أثناء هذه الحقبة بدأت الحركات التقليدية المؤسسة على الطبقات فى الانزواء النسبى - خاصة التنظيمات الفلاحية، والحركات التعاونية، والنقابات العمالية. فكلما انتقل الفلاحون من الريف إلى المدينة، أو فقدوا أرضهم أصبحوا عمالاً أجراً وتحللت الأسس الاجتماعية للحركات الفلاحية والتعاونية. إن ضعف النزعة الشعبية الاقتصادية، والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتكيف الهيكلى، يؤدى إلى تقلص التشغيل فى القطاع العام، الذى يشكل بؤرة الحركة النقابية التى تعمل تحت عباءة الدولة. إن التكيف الهيكلى قلل من أهمية العمل النقابى فى القطاع العام وذلك عبر سياسات الإصلاح، وتقليص حجم الإنتاج، والخصخصة ونقل الأنشطة. أما المشروعات الخاصة الجديدة المرتبطة برأس المال الدولى فإنها مشروعات خالية من العمل النقابى تقريباً وعلى الرغم من أن بيروقراطية الدولة تظل بتقلها، فإن الموظفين الذين يعملون فيها بأجور زهيدة يعوزهم التنظيم، ويعمل جزء كبير منهم على استبقاء حياتهم من خلال عمل ثان أو ثالث فى القطاع غير الرسمى. ونجد الآن أن الغالبية الأعم من قوة العمل العربية تعمل لحسابها الخاص. فالكثير من العمال الأجراء يعملون فى مشروعات صغيرة تسود فيها العلاقات الأبوية. وبشكل عام فإن هناك ما بين ثلث ونصف قوة العمل الحضرية تعمل فى نطاق القطاع غير الرسمى الذى يعوزه التنظيم والتضبيب.

وعلى الرغم من النمو المتعاظم للمنظمات غير الحكومية منذ الثمانينيات، والذي يدل على نشاطية مدنية مستقلة، فإن منظمات المجتمع المدني تتأسس على سياسة التشظى. فالمنظمات غير الحكومية تقسم المستفيدين المحتملين من نشاطيتها إلى جماعات صغيرة، وتهتم بمظاهر الإحسان مضحية بمبادئ الحقوق والمحاسبية، وتشجع العمل الداخلى أكثر من سياسات الشارع. أما المنظمات غير الحكومية العاملة فى مجال المدافعة، مثل منظمات حقوق الإنسان، حقوق المرأة والتحول الديمقراطي، فهى التى قدمت فضاءات جديدة ومختلفة للحراك الاجتماعى فى حقبة التسعينيات فى الوطن العربى، وليس الثروة ولا فجوات الدخل هى التى تقوم بذلك.

وكلما اعتمد الناس بشكل أكثر على الأنشطة غير الرسمية وكلما تشظت ولاءاتهم، انزوت النضالات حول تحسين الأجور والظروف وانصرفت إلى الاهتمام بفرص العمل، وظروف العمل غير الرسمى، وتحقيق مستوى معيشى مقبول، وفى الوقت نفسه فإن التحضر السريع يزيد الطلب على الخدمات الحضرية، والمأوى، والمسكن المريح، والصحة والتعليم. وفى مثل هذه الظروف فإن الجماهير العربية لا تركز كثيراً إلى سياسة الاحتجاج الجمعى، ولكن إلى السياسة الفردية لعملية "الزحف الهادئ". فالأسر والأفراد يسعون للحصول على الضرورات الأساسية (الأرض للمأوى، والاستهلاك الجمعى الحضرى، وفرص العمل فى القطاع غير الرسمى، وفرص الأعمال التجارية والصناعة) بطريقة النفس الطويل، حتى وإن كانت غير قانونية. وعلى سبيل المثال فبدلاً من تنظيم مسيرة فى الشارع

للحصول على خدمة الكهرباء، فإن الجماهير المهمشة تسطو على مصدر الكهرباء المرتبط بالمحليات دون إذن.

وهكذا نجد أن الطبقة السياسية فى الوطن العربى تظل هى الطبقة الوسطى المتعلمة - المكونة من موظفى الدولة، والطلاب، وأصحاب المهن المتخصصة والمتقنين - أولئك الذين قاموا بتحريك "الشارع" فى الخمسينيات والستينيات من خلال الأيديولوجيات القومية، والبعثية، والاشتراكية والعدالة الاجتماعية. ولقد كانت النزعة الإسلامية هى آخر هذه الرؤى الأيديولوجية الكبيرة. ولقد نجحت الحركات الإسلامية بتأييد من الشرائح الوسطى المحرومة، نجحت فى القرنين الماضيين فى تنشيط أعداد كبيرة من السكان المهمشين للانحياز لعملية الأسلمة - النقاء الروحى والأخلاقى والتقىافى، والعمل الإحسانى والممارسات السياسية التى تؤكد على الهوية. ومع ذلك فبحلول منتصف التسعينيات، أصبح واضحاً أن الإسلاميين لا يمكن أن يتقدموا أكثر من هذا فى عملية الأسلمة - أى إقامة نظام إسلامى واقتصاد إسلامى وإقامة علاقات دولية تتفق مع مفهوم المواطنة على المستوى المحلى والكونى. لقد واجه الحكم الإسلامى أزمة عندما وضع على محك الممارسة (كما فى إيران والسودان). كما فشلت الإستراتيجيات العنيفة فى أماكن أخرى (كما هو الحال فى مصر والجزائر)، ومن ثم فقد تطورت رؤى جديدة حول المشروع الإسلامى. إن الحركات الإسلامية إما أنها قد سحقت أو أنها خضعت لعمليات مراجعة فى وجهات نظرها الأولية المبكرة.

ولقد أدت المشاعر المضادة للإسلام في الغرب، والتي ظهرت فيما بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر، وما ترتب عليها من أحداث "شن الحرب على الإرهاب"، أدت ولا شك إلى تدعيم الشعور بأن الإسلام يتعرض لهجوم عالمى، وقد أدى ذلك بالتالى إلى تقوية لغة التدين والعودة إلى الأصولية. وقد عبرت أحزاب إسلامية عديدة عن معارضتها لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية، وحققت بذلك نجاحات ملحوظة فى الانتخابات الوطنية. فقد حقق حزب العدالة والتنمية فى المغرب أضعاف المقاعد التى حصل عليها فى انتخابات ٢٠٠٢ ليصل عدد المقاعد إلى ٤٢ مقعداً. وفى أكتوبر عام ٢٠٠٢ جاء ترتيب الحركة الإسلامية فى الجزائر فى المرتبة الثالثة، كما حصل تحالف الأحزاب الدينية فى باكستان على ٥٣ مقعداً من إجمالى ١٥٠ مقعداً فى البرلمان. وفى نوفمبر من العام نفسه حصد الإسلاميون ١٩ مقعداً من بين ٤٠ مقعداً فى البرلمان فى البحرين، كما حصد حزب العدالة والتنمية التركى ٦٦% من عدد المجالس التشريعية. ومع ذلك فإن هذه الانتصارات الانتخابية لا تؤشر إلا على النزر اليسير فيما يتصل "بإحياء النزعة الإسلامية"^(١٤) بقدر ما تؤشر على تحول هذه النزعة من المشروع السياسى ذى الاهتمامات الوطنية إلى لغة أكثر انقساماً تهتم بالنقاء الشخصى ومحاربة التوجهات المعادية للإسلام على المستوى العالمى. إننا على أية حال نقف على أعتاب نقطة تحول ما بعد إسلاموية^(١٥).

لقد كان أحد الهموم الأساسية للنزعة الإسلامية، أيا كان منطلقها، هو تغيير الدول العربية. فالنزعة الإسلامية تريد للدول العربية أن تكون أكثر

تديناً (حيث تحركت الدول لتسلب النزعة الإسلامية سلطتها الأخلاقية)، وأن تصبح أكثر محلية ووطنية (حيث تسعى الدول إلى تأكيد أصالتها العربية وتتحدث عن الديمقراطية كمقولة فكرية غربية) وأن تكون أكثر قمعاً، مادام أن تصفية الإسلاميين الثوريين منح فرصة لهذه الدول في أن تضبط أشكال أخرى من المعارضة. لقد أدى هذا التراث الفكرى للحركات الإسلامية إلى تعقيد سياسة الاعتراض في العالم العربي المعاصر.

تجديد (إحياء)

إن إحياء "الشارع العربي" في العام ٢٠٠٢ بالتضامن مع الفلسطينيين كان مذهباً. فقد فقدت الدول في فترة وجيزة قبضتها الحديدية، وتكاثرت جماعات المعارضة الصوتية، حتى بين طلاب الجامعة الأمريكية في القاهرة، الذين يميلون إلى "الطابع الغربي" و"يعادون السياسة". لقد كشفت حركة التضامن الفلسطيني، أن هناك في الشارع العربي أموراً أكبر من النزعة الإسلامية، كما أنها فتحت الطريق نحو تجديد تراث سياسى.

ففى يناير عام ٢٠٠٣ عندما كانت الولايات المتحدة على وشك غزو العراق، تجمعت مسيرة من حوالى مليون يمنى فى مدينة صنعاء وهم يهتفون قائلين: "إن إعلان الحرب هو ذاته الإرهاب". وتظاهر أكثر من ١٠ آلاف شخص فى الخرطوم، كما تظاهر الآلاف فى دمشق والرباط، وتظاهر المئات فى المنامة عاصمة البحرين^(١٦). كما قام ٢٠ ألف مسيحي فى الأردن

بالصلاة من أجل شعب العراق، مع إدانة حرب بوش^(١٧). ونظاهرت ألف امرأة يمنية فى الشوارع للاحتجاج على القبض على مواطن يمنى باعتباره عضوًا فى تنظيم القاعدة فى ألمانيا^(١٨). واستمرت أفعال الاحتجاج الصغيرة والكبيرة ضد الحرب على العراق فى مصر ودول عربية أخرى، وواجهت بانتشار مكثف لأفراد الشرطة. ومع غزو العراق، من جانب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، أخذت احتجاجات الشارع على طول الوطن العربى وعرضه زخمًا جديدًا.

ومع ذلك فإن الظهور القوى للشارع العربى، خاصة فيما يتعلق بفلسطين، قد تم بموافقة ضمنية من قبل الدول العربية. فقد أدى تطرف إسرائيل فى استخدام العنف أثناء الاقتحامات التى تمت فى عام ٢٠٠٢ جنبًا إلى جنب مع اقتحام القوات الأمريكية للعراق إلى اتحاد رجال السياسة مع الشعب سويًا فى مشاعر قومية مشتركة. وبالإضافة إلى ذلك فإن الغضب فى الشارع كان متجهًا بشكل أساسى نحو جهة خارجية، فالشعارات ضد الحكومات كانت تستخدم من قبل القادة ذوى التوجهات الأيديولوجية وليس من قبل المشاركين من الناس العاديين^(١٩). ولم يحدث إلا فى التجمعات الاحتجاجية فى عامى ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ أن طالبت الحشود فى القاهرة بإلغاء قانون الطوارئ المطبق منذ ثلاثين عامًا، والذى يمنع التجمعات العامة، وكذلك المطالبة بإنهاء رئاسة مبارك. إن هذه التجمعات قد تطورت إلى حركة ديمقراطية ظاهرة قادها تنظيم كفاية وتجمعات سياسية أخرى. ولقد حاولت الدول العربية أن تحيد الطبقة السياسية، وذلك بنشر خطاب عام يقوم

على الوطنية، والتدين ومحاربة الصهيونية. ولقد فشل المتقفون العرب لوقت طويل، سواء عبر "أيديولوجيتهم التقليدية حول القومية العربية"، أو بما تبعها من لغة تركز على التدين والأخلاق، فشلوا فى الوصول إلى لحظة يستطيعون فيها أن يحصلوا على تنازلات من دولهم التسلطية. وقد أدى احتلال إسرائيل لفلسطين بدعم مادي ودبلوماسي من الولايات المتحدة، أدى إلى حصر أجيال من المتقفين العرب فى نطاق نزعة وطنية ضيقة ونزعة قومية ثقافية استفادت منها الدول العربية التسلطية استفاضة قصى. وفى الوقت نفسه فإن الدول قد استمرت فى عدم تسامحها مع المعارضة المستقلة. ومنذ العام ٢٠٠٠ أهملت السلطات مطالب الاحتجاجات الجمعية ضد الولايات المتحدة وإسرائيل، فى الوقت الذى واجهت فيه الأفعال غير الرسمية التى تحدث فى الشارع بالتشدد والقسوة، مع محاصرة النشطاء واحتجازهم^(٢٠). وفى ١٥ فبراير عام ٢٠٠٣، وهو اليوم الذى تظاهر فيه أكثر من ١٠ ملايين فرد حول العالم ضد حرب الولايات المتحدة على العراق، احتجز الآلاف من جنود مكافحة الشغب فى مصر حوالى ٥٠٠ متظاهر فى أحد الأركان لمنعهم من الاتصال بالجماهير.

ومع ذلك فمنذ منتصف العقد الأول من القرن الحادى والعشرين بدأ المسرح السياسى العربى يشهد وجود طبقة سياسية جديدة، كما بدأ يشهد رؤية تميز هؤلاء عن السياسة الحزبية المرتبطة بالنزعة القومية العروبية. وكان على هذا المنحى الجديد فى صياغة السياسة أن يلعب دورًا كبيرًا فى مستقبل المنطقة (انظر الفصل الأخير). لقد طور الناشطون العرب، وهم

يواجهون تحديات كبيرة للتعبير عن أنفسهم في الشارع، طوروا أساليب جديدة للتعبير عن الرفض، وهي أساليب تجسدت في الأساس في شكل حملات مدنية - ومن بينها حملات مقاطعة، وناشطة سياسية وفن احتجاجي عبر الفضاء الإلكتروني. وكلما مارست الدول العربية رقابة على الشوارع، اتجهت الحركة السياسية نحو الداخل لتتوقع في المؤسسات المدنية - حرم الجامعات، والمدارس، والمساجد، والروابط المهنية، والمنظمات غير الحكومية. وفي غياب مناخ سياسي حر، فتحت الروابط المهنية المجال للحملات السياسية، إلى درجة أنها غالباً ما تمارس دور الأحزاب، حيث تظهر منافسة كبيرة حول القيادة. لقد عملت مقرات هذه الروابط (النقابات) كمواقع للحشود السياسية، واللقاءات، والأعمال الخيرية وحملات التضامن الدولي. وبدأت روابط مدنية أخرى، خاصة منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال المدافعة، في الانخراط في مناقشات عامة حول حقوق الإنسان، والتحول الديمقراطي، والمرأة، وحقوق الأطفال والعمال. ومع مطلع العام ٢٠٠٠ كان هناك ما بين ٩٠ إلى ١٠٠ منظمة لحقوق الإنسان تعمل في العالم العربي، جنباً إلى جنب مع مراكز الخدمات الاجتماعية، وكثير من منظمات الخدمات الاجتماعية التي بدأت تستخدم لغة الحقوق في أعمالها^(٢١).

إن مظاهر التجديد في الحراك وأساليب الاتصال والمرونة التنظيمية قد أعطت دفعة جديدة للممارسات السياسية ذات النزعة القومية الأسنة في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وتعد اللجنة الشعبية المصرية للتضامن مع الانتفاضة الفلسطينية واحدة من هذه التوجهات. لقد تأسست

اللجنة فى أكتوبر عام ٢٠٠٠، وضمت ممثلين من الاتجاهات السياسية المختلفة - يساريون، وإسلاميون، وقوميون، وجماعات حقوقية وجماعات أخرى لمساندة المرأة. وقد أسست اللجنة موقعاً إلكترونياً وكان لها قائمة مراسلات، وبادرت بجمع تبرعات خيرية، ونظمت مقاطعات للمنتجات الأمريكية والإسرائيلية، وأحييت الشارع، وجمعت ٢٠٠ ألف توقيع للدعوة لغلق السفارة الإسرائيلية فى القاهرة. كما تبنت منظمات أخرى أساليب مشابهة من النشاطية السياسية، من ذلك مثلاً جماعة محاربة العولمة والحملة القومية ضد الحرب على العراق، ولجنة الدفاع عن حقوق العمال، ومنظمات غير حكومية أخرى لحقوق الإنسان^(٢٢). ولقد عملت هذه المنظمات بأساليبها الجديدة فى الحراك على ظهور نوع جديد من الممارسة السياسية فى مصر، ثم التعبير عنها بعد ذلك بشكل واضح من خلال حركة كفاية والحركات المطالبة بالديمقراطية^(٢٣).

لقد أصبحت الأعمال الخيرية الجماهيرية، وحملات مقاطعة المنتجات، أصبحت وسائل للحراك السياسى. لقد انخرط آلاف من المتطوعين الشباب ومئات من الحملات والمنظمات فى جمع الطعام والدواء للفلسطينيين. وفى إبريل ٢٠٠٢ جمع طلاب الجامعة الأمريكية فى القاهرة ٢٥٠ طنًا من المنتجات الخيرية من المصانع، والشركات والمنازل فى غضون أربعة أيام وليالٍ، وأرسلوها إلى الفلسطينيين فى غزة. وانضم الملايين من العرب والمصريين لمقاطعة المنتجات الأمريكية والإسرائيلية، بما فيها منتجات ماكдонаلدز، وكنتاكي، ومقاهى ستار باكس، ونايك وكوكاكولا. ولقد أدى

نجاح المقاطعات المحلية إلى أن تفقد شركة الكوكاكولا ما بين ٢٠ إلى ٤٠% من مساهماتها في السوق في بعض البلدان، كما فقدت شركات الطعام السريع بعضاً من مبيعاتها^(٢٤). وبدأ المشروب الإيراني المعروف باسم "زمزم كولا" يغزو السوق في الشرق الأوسط؛ ففي غضون أربعة شهور، صدرت الشركة ١٠ ملايين عبوة إلى المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي. وبجانب زمزم بدأ المشروب المسمى "مكة كولا" يظهر في باريس لكي يستخدم من قبل العرب والمسلمين الأوربيين الذين قاطعوا المشروبات الأمريكية. ولقد تم بيع ٢,٢ مليون زجاجة من هذا المشروب في فرنسا في غضون شهرين، ولقد خصص مشروب مكة كولا ١٠% من أرباحه للأطفال الفلسطينيين.

واستخدمت تكنولوجيا المعلومات على نحو متزايد لتحريك الحملات السياسية. إن "وسائل الاتصال الصغيرة" لها تاريخ في الشرق الأوسط. فالخطب التي يلقيها دعاة إسلاميون مثل الشيخ كشك، ويوسف القرضاوي، والشيخ فضل الله والنجم التليفزيونى المصرى المشهور عمرو خالد، هذه الخطب قد انتشرت على نطاق جماهيرى واسع من خلال الشرائط المسموعة والمرئية. لقد جمع أنصار عمرو خالد، الذى مُنع من الدعوة في نهاية عام ٢٠٠٢، عشرة آلاف توقيع لدعمه عبر المواقع الإلكترونية. وبدأ الناشطون فيما بعد يستخدمون البريد الإلكتروني لنشر دعوات وتحريك التجمعات والمظاهرات. ولقد أثبتت هذه الوسائط فاعليتها في نشر الأخبار والدعوة إلى التجمعات والحراك في الشارع. ففي فبراير ٢٠٠٣، خطبت التحالفات المصرية المتضامنة مع فلسطين والعراق لإرسال مليون طلب إلى الأمم المتحدة وسفارات الولايات المتحدة وبريطانيا عبر الإنترنت.

ولقد ظهرت مواقع إلكترونية بديلة للأخبار وأدوات للتشبيك الاجتماعي، وقنوات فضائية عملت كوسائل مهمة لتكوين شبكات لدوائر نقدية ومعلوماتية. وأدى استخدام الفيس بوك بشكل مكثف من قبل الشباب المصري في عام ٢٠٠٨ إلى تأسيس ما عرف "بحركة ٦ إبريل". ولقد استطعت هذه "الحركة" تعبئة حوالي ٧٠ ألفاً من الشباب المتعلم الذين يدعون إلى حرية الكلام، والرفاهية الاقتصادية ومحاربة الفساد. لقد نجح الناشطون في تنظيم احتجاجات وتجمعات في الشارع، وأهم من ذلك نجاحهم في تنظيم إضراب عام في ٦ إبريل عام ٢٠٠٨ لمساندة إضراب عمال النسيج. هذا على الرغم من أن الإضراب لم يحدث، فإنه قد ظل عملية تشبكية واسعة النطاق. إن نطاق التشبيك قد اكتسب أرضاً واسعة في معظم البلدان العربية، حيث تحول الفيس بوك إلى واحد من أهم عشرة مواقع يتم زيارتها على الشبكة^(٢٥). وبالإضافة إلى ذلك فإن القنوات الفضائية قد انتشرت على نطاق كبير في الوطن العربي، وقد نمت بذلك معلومات بديلة تتحدى بها قبضة قنوات الأخبار المحلية. لقد ساعدت سماء دمشق بما فيها من أطباق فضائية على كشف لافتات الأخبار التي لا روح فيها، والتي يعرض عليها الحزب الحاكم أخبار الحزب.

وفي الوقت الذي تقتصر فيه حملات الفضاء الإلكتروني على النخبة (على الرغم من تزايد انتشار الإنترنت)، فإن الممارسات السياسية المتصلة بفنون الإنترنت قد وصلت إلى جمهور كبير. وقد أدى إعادة احتلال إسرائيل للضفة الغربية في العام ٢٠٠٢، أدى إلى إحياء التراث الغنائي لأم كلثوم،

والمطربة اللبنانية فيروز، والمطرب المغربي أحمد سنوسي. لقد أصبح الفنانون العرب، ونجوم السينما، والرسامون والمطربون على وجه الخصوص، أصبحوا محط اهتمام الجماهير الشعبية الغاضبة. وقد أنتج نجوم الغناء المصريين من أمثال عمرو دياب، ومحمد منير، ومصطفى قمر، ألبومات غنائية وزعت على نطاق واسع. وهي ألبومات تقدم نغمات موسيقية ذات طابع ديني ووطني. وقد باعت أغنية محمد منير "الأرض والسلام، آه يا رسول الله"، باعت في مدة قصيرة حوالى ١٠٠ ألف نسخة. ولقد اجتمع عدد آخر من المطربين من ضمنهم على الحجار، ومحمد ثروت وهانى شاكر لإنتاج ألبوم غنائى ذى طابع دينى قومى بعنوان "القدس يا الله"، وهو ألبوم يتم بيعه فى كل الأسواق العربية.

ويبدو أن مجال هذه المساحات الجديدة من النضال، وكذلك نطاق تأثيرها، يبقى محدودًا. ولكن محاولات معظم الحكومات العربية لضبطها - غلق المنظمات غير الحكومية، ومنع المنشورات والأغاني والقبض على مصممي المواقع الإلكترونية - يدل على قدرة هذه الحكومات على التغلب على العقبات التي تواجه الشارع العربي. فالشارع لا يزال هو المكان الأكثر حيوية للتعبير الصوتى عن المشاعر الجمعية، مادام أن النظم المحلية أو القوى العالمية تهمل الآراء ووجهات النظر الشعبية. وكما أوضحت ثورات ٢٠١١ فإن الشارع العربي ليس شارعًا "ميتًا" أو "لا عقلاني"، كما يقال. إنه على العكس من ذلك قد شهد تحولات جوهرية بسبب الكوابح القديمة التي تعرض لها والفرص الجديدة التي اكتسبها فى ضوء إعادة المنظومة العالمية. فالشارع العربي، كنمط للتعبير ووسيلة له، هذا الشارع قد تغير وأصبح أداة قوية للتعبير عن صور المعاناة الجمعية.

الباب الثالث الثورات

الفصل الثانى عشر

هل هناك مستقبل للثورات الإسلامية؟ (*)

يبدو أن المسيرة المستمرة للنضال الإسلامى - من إيران إلى لبنان، ومن الجزائر إلى فلسطين، ومن شمال إفريقيا إلى جنوب آسيا، وامتداده إلى الجماعات المهاجرة فى أوروبا، هذا إذا غضضنا الطرف عن تنظيم القاعدة العابر للقارات- يبدو أن هذه المسيرة تؤكد وجهة النظر التى مفادها أن العالم على مشارف ثورات إسلامية. ويبدو الأمر وكأن نهاية القرن العشرين قد جعلت التاريخ يحمل فى رحمه ما يمكن أن يولد ثورات إسلامية بالعمق والقوة التى أنتجت بها الثورات الاشتراكية فى بداية القرن. وهنا ظهر السؤال: هل تدفع العولمة بالدين وبالإسلام إلى قلب مسرح السياسة الثورية العالمية؟

يحاول هذا الفصل أن يوضح أن عصرنا يمكن أن يكون عصر الحركات الدينية الإسلامية، وعصر تحولات اجتماعية ملحوظة، لكن هذه

(*) لقد تم تبني هذا الفصل من المصدر التالى:

Asef Bayat, "Is There a Future from Islamic Islamic? Religion, Revolt, and Middle Eastern Modernity," in *Revolution in the Making of the Modern World*, ed. John Foran, David Lane, and Andreja Zivkovic (London:Routledge, 2008), PP. 96-111.

الحركات، وتلك التحولات لا يجب بالضرورة أن تترجم إلى ثورات (سريعة، وعنيفة، وذات أصول طبقية، وواسعة الانتشار). إن ما تشير إليه معظم تحليلات النزعة الإسلامية لا تدل على ثورات إسلامية؛ على العكس من ذلك، أنها تؤثر بشكل أو بآخر، على وجود مشاعر متدفقة ومنتشرة ترتبط بها حركات ولغة تدين. وربما تكون بحاجة إلى أن نعيد فهمنا للثورات بشكل عام والصورة الإسلامية منها على وجه الخصوص. فالمستقبل في الشرق الأوسط الإسلامي من المحتمل أن يحمل في طياته تغييراً اجتماعياً وسياسياً، يمكن أن نطلق عليه "ثورة إصلاحية بعد إسلاموية".

الحدائث والثورات

تعد الحركات الثورية والثورات من الملامح الأساسية للحدائث، ولا تعد خبرة الشرق الأوسط استثناء في هذا الصدد. ففي هذا السباق تتضمن الحدائث تقوية الدول الوطنية التي تؤسس بنية تحتية مادية مثل الجيش الحديث، والتجنيد الإجباري، والتعليم والاتصال، يمكن من خلاله أن "يتخيل" الشعب إحساساً بالأمة، وأن يطور هذا الإحساس في الواقع^(١). وتكون الحركات القومية هي أحد نواتج هذا الوضع، إذا ما كانت الدولة قد وقعت تحت نير الهيمنة الاستعمارية^(٢). كما تتصف الحدائث، ثانيًا، بتكوين دول مركزية حديثة، لها وحدها القوة في سن القوانين واحتكار مظاهر القوة القهرية على الشعب الذي يتم الاعتراف بحقوقه (كمواطنين) في إطار الدولة الوطنية. وباختصار، فإنها تتضمن حكم شعب له حقوق. ويرتب على ذلك أن تقوم

الدول الحديثة، ليس فقط بتنفيذ القانون لضبط الانشقاق (تأسيس التنظيمات، والنقابات، ووضع الإجراءات، وصور الحماية)، ولكنها تصبح أيضا من الأهداف العامة للجدال أو النضال من خلال القوى السياسية. وثالثًا، فإن الظروف الحديثة هي التي تصنع صورًا من خلال النموذج الأوسع وتجعلها ممكنة، حيث تميل النضالات المحلية المرتبطة باهتمامات أبوية في العصور ما قبل الحديثة، تميل إلى الانحصار أمام الحركات العامة والمنتشرة^(٣). وأخيرًا فإن الحداثة (الرأسمالية) تتضمن ميلًا متناقضًا، حيث تخلق أشكالًا من الخلاف يتم تعزيزها من خلال بقايا الطبقات والجماعات القديمة جنبًا إلى جنب مع الجماعات الجديدة (مثل الطبقة الوسطى، والمرأة، والشباب... إلخ). وأنا هنا لا أشير إلى التناقض بين العمل ورأس المال بالمفهوم الماركسي، على الرغم من أنه يظل تناقضًا جوهريًا. إنني أشير على العكس من ذلك إلى نوع من الخلط العام. وبشكل مبسط فإن الحداثة توفر فرصًا غير مسبوقه للكثير من الناس لكي يسعوا في الأرض، ويصيغوا لأنفسهم هويات، وأن يستمروا في الحياة، وهي إذ تفعل ذلك فإنها تقصى أفرادًا آخرين عن هذه الفرص. فالاقتصاد والعلم الرأسماليان الحديثان، والتحضر، والتعليم، وفكرة المواطنة تترابط جميعًا لتنتج جماعات اجتماعية جديدة مثل البرجوازية، والطبقات المهنية، والشباب، والمرأة العاملة، أولئك الذين يؤكدون نوعًا جديدًا من الوجود والوسط المعيشي، وتشكيل مطالب خاصة. وفي الوقت نفسه تنمو على هوامش الاقتصاد السياسي الحديث، وأساليب الحياة، والمؤسسات الحديثة، تنمو جوانب كثيرة من الإنسانية يتم استبعادها مما تتيحه الحداثة من

ظروف، فيما يتعلق بفرص الحياة والاحترام والمساواة والممارسة السياسية الحقيقية. إن الثورات تنتج كحصوله للدعاء الجمعى الذى تقوم به كائنات اجتماعية تتواصل فيما بينها فيما يتصل بمصالحها الجزئية، سواء كانت أخلاقية أم مادية، وتصبح قاعدة لهوية جمعية وفعل جمعى. إن النضالات الثورية تستهدف الدولة، وهى تنمو فقط داخل حدود دولة قومية بعينها.

ولا نحسب أن ما قدمناه آنفا يمكن أن يفسر التكوين الفعلى للثورات. فالثورات تعد ظواهر أكثر تعقيداً من كونها مجرد تعبير عن تناقضات بناءية وفعل بنائى. إن تكوين (صناعة) الثورات يتضمن، بالإضافة إلى ذلك، مجموعة معقدة من الظروف المادية والروحية والمعرفية جنباً إلى جنب مع الفرص السياسية (الداخلية والعالمية). ويحتاج المرء إلى أن يحدد كيف يستوعب الثوار المحتملون مظاهر تهميشهم وحرمانهم، سواء كانت حقيقية أو متخيلة وكيف يفسرونها. وإذا ما فعلوا ذلك أصلاً، فمن ذا الذى سيقع عليه اللوم على أنه مسئول عنهم، هل الله، أم الدول، أم رؤسائهم فى العمل، أم قدرهم؟ وهل وجدوا طرقاً ممكنة للخروج من مصاعبهم، مثل الاعتماد على الأسرة، والقرباة، أو المؤسسات التقليدية للدعم؟ ولكن إذا ما كانوا قد اختاروا طريقة تغير، فما أنواع المصادر التى سوف يستخدمونها، كما عبر تلى Tilly وآخرون؟⁽⁴⁾ وأخيراً، فإلى أى مدى يسمح "بناء الفرصة" بالعمل، وإلى أى مدى يمكن أن تتقبل الدول مطالب المواطنين بالتغيير، وما الاستراتيجيات (القهرية أو الإصلاحية) التى تستخدمها (الدول) للتقليل من أثر الحركات الثورية؟⁽⁵⁾

الحدائثة الشرق أوسطية والثورات

إن هذه الفرضيات تجد لها صدى فيما يتصل بالشرق الأوسط الحديث أيضاً، خاصة في بلدان النفط والاقتصاديات الريعية الأخرى. إن الحدائثة الشرق أوسطية لها خصوصياتها حتى وإن ادعى البعض غير ذلك^(٦)، والقول بذلك، لا يعنى أنها تعتبر استثناءً أو شيئاً خاصاً، كما يذهب المستشرقون. لقد كانت عملية التحديث (والتي تميزت بالعلاقات الرأسمالية، والأسواق الوطنية، والحراك البشرى، والتحضر، ونظم التعليم الحديث، والدول الوطنية الحديثة) كانت عملية التحديث هذه ناتجة عن التآلف بين عملية داخلية وعوامل كولونبالية^(٧). وكما يذهب هشام شرابي فإن هذا التكوين "المهجن" يعكس "أبوية جديدة"، هي خليط ما بين "الحدائثة الزائفة" و"الأبوية". وتقهم الأبوية هنا باعتبارها واقعاً ثقافياً اجتماعياً يتسم بالخرافة (وليس العقل)، الحقيقة الدينية (وليس العلمية)، واللغة البلاغية (وليس اللغة التحليلية)، والسياسة التسلطية (وليس الديمقراطية)، والعلاقات الاجتماعية الشعبية (وليس علاقات المواطنة)، وعلاقات القرابة وليس علاقات الطبقة^(٨). وعلى الرغم من أن مفهوم هشام شرابي عن الأبوية الجديدة يركز على الأبعاد الثقافية للحدائثة (الأفكار، والسلوك، والعلاقات) في الوطن العربي، فإن بعدها البنائى فى ضوء وجود أبنية اجتماعية وقوى اجتماعية جديدة، وطبقات اقتصادية وعلاقات اجتماعية جديدة، كل ذلك له تأثير واسع النطاق.

وهكذا، فإن العمليات المترتبة للتحديث التى بدأت فى أواخر القرن التاسع، بل التى بدأت قبل ذلك فى بداياته، قد تضمنت عمليتين متناقضتين. فهى من ناحية قد ضاعفت فى فرص سكان المدينة، والتعليم الحديث،

والحراك الاجتماعي، والطبقات والجماعات الجديدة (مثل الطبقات الوسطى، والعاملة والمرأة، والشباب، الذين وجدوا جميعًا جنبًا إلى جنب مع الفئات الموجودة بالفعل من التجار، والصناع، والنخبة الدينية، أو "العلماء"). ومن ناحية أخرى فقد جاءت الحداثة بتحديات منقطعة النظير بالنسبة للسكان. ومن أهم هذه التحديات المشاركة السياسية المقيدة (من جانب النظم الاستعمارية والدول التي تأسست فيما بعد الاستعمار)، واللامساواة، واستبعاد فئات من التنمية الاقتصادية (الفقراء، والجماعات المهمشة)، والأبنية السياسية، وظروف إعادة الإنتاج (لقوة الجماعات "التقليدية"، والنظم الإسلامية، و"العلماء" (أو رجال الدين) وما يتمتعون به من شرعية). وفي الوقت نفسه فإن الحداثة قد عملت على تكوين دول مركزية تملكت زمام القوة على الجماهير وعلى الموارد الاقتصادية الرئيسية. ومن الملامح الظاهرة للحداثة الشرق أوسطية وجود تناقض بين التطور الاقتصادي والتطور الاجتماعي والتخلف السياسي^(٩)، وهو ظرف كافٍ لقيام الثورات الديمقراطية. فالاقتصاد الحديث والمؤسسات الحديثة والبيروقراطية وعلاقات العمل، والتعليم، والطبقات الاجتماعية، والعمل وسكان الحضر وبشكل عام المجال العام الحديث قد ظهرت بجانب الدول التي ظلت بشكل كبير ذات طابع تسلطي، وأتوقراطي، وأحيانًا استبعادي (متمثلاً في الملوك، والشيوخ، والرؤساء الذين يحكمون طيلة حياتهم). وبذلك فإن الطبقات الوسطى الجديدة قد لعبت الدور القيادي في كل الحركات والثورات الاجتماعية الرئيسية في المنطقة. كما أن الطابع التسلطي للنظم يرتبط بالنخب الحاكمة المكونة في "عصية تقليدية"،

خاصة في الدول العربية والخليج العربي^(١٠)؛ كما يرتبط الطابع التسلسلي في جانبه الأكبر بالسيطرة على عوائد النفط، وهو عائد لم يمكن هذه النظم من احتكار الموارد الاقتصادية فقط، ولكنه مكنها من أن تحظى أيضا بالتأييد السياسي من القوى الأجنبية التي تسعى للحصول على نصيب من عوائد النفط. إن القوة الطاغية لهذه الدول الريعية قد أدت إلى توليد انشقاقات من جانب قطاعات عريضة من السكان بما فيهم الجماعات المترفة نفسها. ولذلك رأى هوما كاتوزيان Homa Katouzian أن الانقسام بين الشعب والدولة يعد مبدأ رئيسياً للمقرطة في مجتمعات مثل إيران، على الرغم من أن الصراعات الاجتماعية داخل فئة "الشعب" لا يمكن إنكارها^(١١). وغالباً ما تثير هذه الدول المركزية مناظرات أو تمثيلات بمفهوم ماركس عن نمط الإنتاج الآسيوي أو مفهوم فنفوجل Wittfogel "الاستبعاد الشرقي".

ومما لا شك فيه أن كثيراً من هذه النظم التسلسلية هي من منتجات التحديث، كما أنها تعد محركاً له، باستثناء المجال السياسي. فالكثير من هذه الدول إما أنها تأسست من خلال القوى الاستعمارية (كما في الأردن، والمملكة العربية السعودية، ومشيخات الخليج العربي جنباً إلى جنب مع دولة آل بهلوي في إيران) أو أنها تملكتم زمام القوة عبرة الطبقات الصاعدة. لقد واجهت النظم التي تأسست فيما بعد الاستعمار في مسعاها لتحديث مجتمعاتها، واجهت صراعات مع قوة الطبقات مالكة الأرض التي قاومت عملية تحولها إلى برجوازية جديدة. وفي مثل هذه الظروف فإن النظم التحديثية قد بدأت عملية حيوية "للإصلاح الثوري"، غالباً الإصلاح الذي يأتي

من أعلى، نيابة عن الطبقات الوسطى وطبقات الفلاحين التي كان عليها أن تتحول إلى طبقات من صغار الملاك والعمال الزراعيين. وأخذت الصراعات السياسية المبكرة في مصر، وسوريا، والعراق، شكل الانقلابات العسكرية التي مثلت الطبقات الصاعدة، تلك الانقلابات التي تلتها تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة الجذور، وعمليات تأميم، وإصلاح زراعي، والتوسع في التشغيل، والتعليم والصحة^(١٢). ومع ذلك فإن أيًا من هذه الإصلاحات لم يتضمن سياسة للدمج أو حوكمة ديمقراطية. إن ما أنتجته كان إنتاج قوى اجتماعية وتمكينها، قوى كان عليها هي نفسها أن تستهدف الدول نفسها ولكن هذه المرة باسم الإسلام.

إلى أي نوع ينتمي التمرد الإسلامي؟

ما أنواع التمرد الإسلامي في زمن الحداثة، ترى تحليلات عديدة للحركات الإسلامية أن أساس التمرد الإسلامي هو رد فعل ضد الحداثة^(١٣). وثمة نوعان من التفسيرات التي حاولت أن تفسر انتشار الممارسات الدينية في الأوقات الحديثة، هذا إذا غضضنا الطرف عن المناظرات التي يقدمها الأيديولوجيون الإسلامويون. فهناك التفسيرات الحداثية التي تصور النزعة الإسلامية باعتبارها حركات رد فعل يقوم بها "أناس تقليديون"، سواء أكانوا من المتقنين أو فقراء الحضر، ضد التحديث ذي الطبيعة الغربية. وتوصف هذه الحركات بأنها مناوئة للديمقراطية ورجعية الطابع. ويكشف مفهوم

"صدام الحضارات" الذى قدمه برنارد لويس **Bernard Lewis** وشارك فيه صموئيل هانتجتون **Samuel Huntington**، يكشف عن الإطار الذى يتم من خلاله تقييم الطابع غير الحديث لمثل هذه الحركات فى مواجهتها للحدثة. وهذا هو موقف اليمين^(١٤). أما موقف اليسار فإن المرء يمكن أن يشير إلى البرتو ميلوس **Alberto Melucci** و ألين تورين **Alain Touraine**، ضمن آخرين ممن عبروا عن اهتمامات تتعلق بالإحياء الدينى. فهما يشيران إلى الحركات الدينية، بما فيها الحركات الإسلامية، على أنها نزعة "يوتوبيا رجعية" أو أنها "مضادة للحركة"^(١٥). أما النمط الثانى من التفسير فهو النمط الذى ينظر إلى النزعة الإسلامية على أنها تعبير أو رد فعل لما بعد الحدثة. وفى هذا الإطار فإن الحركات تمثل مسعى نحو الاختلاف، والاستقلال الثقافى، والسياسة البديلة والأخلاق، فى مقابل الحدثة العلمانية ذات الطابع العمومى. وقد وصف فوكو **Foucault** الثورة الإيرانية على أنها "الثورة ما بعد الحدثة الأولى فى عصرنا"، أو هى "روح عالم بلا روح". وبالنسبة لجيدنز **Giddens** فإنها تعبر عن "أزمة الحدثة"^(١٦).

ويبدو أن هناك قدرًا من المعقولية فى مثل هذه الملاحظات. فالظروف العالمية التى ظهرت فى إطارها معظم هذه الحركات، جنبًا إلى جنب مع خطابات القادة الإسلاميين من أمثال سيد أبو الأعلى المودودى **Abul Ala Maududi**، وآية الله الخمينى، وعلى شريعتى، وموسى الصدر، وسيد قطب، وراشد غنوشى وآخرين، كل ذلك قد دفع فى هذا الاتجاه. فمفهوم المودودى حول الجاهلية، أى المجتمع الذى يتسم بعبادة الإنسان وسيطرة الإنسان على

الإنسان، هذا المفهوم قد أخذ مأخذ الجد من خلال سيد قطب في مصر، وعبد السلام ياسين في المغرب، وعلى شريعتي في إيران، وآخرين وذلك للهجوم على الليبرالية الغربية، والقومية العالمية، والإمبريالية، التي دخلت، كما يذهب ياسين، باسم التنوير، والحرية، والقومية، والعقلانية^(١٧). أما فكرة على شريعتي حول "الرجوع إلى الذات" فإنها تعكس اختيار أصحاب النزعة الإسلامية للإسلام كبديل داخلي وإنساني. ففي الوقت الذي اقترح فيه أبو الأعلى المودودي نوعاً من "النزعة الكونية الإسلامية" نقودها "ديمقراطية دينية" أو "حكومة ديمقراطية مقدسة"، طرح على شريعتي مفهوم "اللاطبقة المقدس"، وطرح سيد قطب مفهوم "دولة إسلامية واقتصاد إسلامي". ودعا آية الله الخميني إلى "حكومة إسلامية"، ولكنه ذهب أبعد من ذلك بالدعوة إلى قيام جمهورية إسلامية^(١٨).

إن الشيء غير الواضح في كل هذه المشاهدات هو كيف توصل كتابها إلى هذه النتائج. ويبدو أن كثيراً من الافتراضات تعتمد على نصوص، أى على خطابات القادة الموثوق بهم في الحركات الإسلامية. فإذا ما فهمنا الحركات لا في ضوء نظرية برديو على أنها جماعات قوية لها قادة يمثلونها، ولكن على أنها تتكون من كيانات غير متجانسة تكشف عن مستويات متعددة من النشاطية السياسية والاهتمامات والتوجهات، إذا ما نظرنا إلى الحركات وفقاً لهذا المنظور فإن علينا أن ننظر في تنوع الخطابات المرتبطة بهذه الحركة الاجتماعية، وأن نبحث بعمق عن الجماهير التي تتوجه إليها. ومن خلال العيش في الشرق الأوسط وملاحظته عن كثب،

خلال العشرين سنة الماضية، فإننى أرى أن معظم المتمردين الإسلاميين سوف يفضلون الظروف المعاصرة، وأن يصبحوا جزءاً منها، وأن يرغبوا فى التمتع بما تتيحه هذه الظروف، هذا إذا ما أتاحت لهم الموارد التى تكفل لهم هذا. ولكنهم ببساطة غير قادرين على ذلك. ومن ثم فإن المشكلة الرئيسية ليس معاداة كل ما هو حديث؛ كما أنها لا ترتبط بالأصل التاريخى للأعداء، بحيث تعادى الطبقات قبل الحديثة على سبيل المثال النظام الحديث؛ فالطبقة العاملة أولاً وقبل كل شىء هى من منتجات النظام الرأسمالى الحديث، ومن ثم فإن لها صراعات أساسية مع تكوينه الاقتصادى والاجتماعى. على العكس من ذلك فإن السؤال يرتبط بما إذا كان الأفراد والجماعات يمتلكون القدرة على تعاطى الحداثة، بمعنى أن يعملوا فى داخلها ويستفيدوا منها. فالحقيقة، كما أوضحنا من قبل فى هذا الكتاب، هى أنه ليس بمقدور أى فرد أن يتعاطى الحداثة، لأنها مشروع مكلف. إنها تتطلب القدرة على التوافق مع متطلبات مادية ونظامية وعقلية، لا يمكن للفرد أن يوفرها. بعبارة أخرى فإن الأمور كان من المحتمل أن تكون أقل خطورة إذا ما استطاعت غالبية السكان أن تتكيف مع التكاليف المتنوعة للحياة الحديثة. دعنى أوضح ذلك.

هناك قطاعات عريضة من الطبقة الوسطى المتعلمة، فى كثير من مجتمعات الشرق الأوسط (خريجو الجامعات، وأصحاب المهن الفنية المتخصصة، وموظفو الدولة، والمتعلمون المتعطلون عن العمل) تفتقد القدرات المادية للتمتع بما يمكن أن تقدمه لهم الحداثة، مثل المسكن اللائق وإمكانية تكوين أسرة نووية لها درجة معقولة من الاستقلال عن الكبار^(١٩).

ولذلك فإن كثيرين منهم يضطرون إلى الإقامة تحت رعاية الأسرة الممتدة، الآباء وال كبار، بما تحمله هذه الرعاية من تأثيرات ضابطة تحد من استقلالهم ومن فرديتهم التي غالباً ما يرغبون فيها. ويرغب كثيرون منهم في امتلاك السلع الاستهلاكية العادية أو السفر إلى أماكن يعرفون عنها كثيراً، ولكنهم لا يستطيعون تحقيق هذا أو ذلك. وبالتالي فإنهم غالباً ما يدفعون إلى الالتحاق بصفوف الفقراء، وإلى التهميش في فرص الحياة والفرص الاستهلاكية، وهم في الوقت نفسه يناضلون بشدة للمحافظة على أسلوب الحياة والتذوق الذي يتلاءم مع تعليمهم ومع مكانتهم^(٢٠). إن وعيهم الشديد بما هو متاح وعدم قدرتهم في الحصول عليه، يخلق لديهم شعوراً دائماً بالاستبعاد، وهو ما أطلق عليه برينجتون مور **Barrington Moore** "الانتهاك الأخلاقي"^(٢١). ومن هنا فإنهم من المحتمل أن يكونوا ثواراً^(٢٢).

و غالباً ما يمر فقراء الحضر بنفس الخبرة، ولكن بدرجة أكبر من الحرمان النسبي مقارنة بالمتعلمين والمهمشين من الفئات الوسطى. ومن ثم فإن هذه الحالة من الحرمان لا تخلق فيهم نفس درجة الغضب السياسى والأخلاقي كما يظهر في الطبقات الوسطى. فالفقراء، بخلاف الطبقة الوسطى، يعيشون على هامش المعطيات الحديثة، سواء كانت تتصل بحقوقهم في العمل، والسلع، والترفيه، والقوة، والفرص، أو فوق كل ذلك، المعلومات. وكما ناقشنا في الفصل التاسع، فإن الفقراء يتأثرون ويصيبهم الإحباط من تعقد أنماط العمل الحديث، والحياة الحديثة، والوجود الحديث. وهم عادة ما يفقدون القدرات والمهارات المادية والثقافية السلوكية، لكي يعملوا داخل

المؤسسات الحديثة المنظمة. إن هذا لا يعنى أن الفقراء يعادون الحداثة وأنهم تقليدو النزعة؛ على العكس من ذلك، فإن ذلك يعنى كيف أن ظروف حياتهم تجبرهم على أن يعتمدوا على أساليب غير رسمية لتحقيق مآربهم.

وعلى المنوال نفسه فليس الفقراء المسلمون يشكلون بالضرورة ثواراً يعادون الحداثة. فالمحقق أنهم بدلاً من مواجهة الدول، فإن الفقراء يجدون ضالتهم فى الاعتماد على "الزحف الهادى". فعندما تسنح الفرصة، فإنهم يميلون إلى استخدام تحالفات تكتيكية مع الثوار، حتى إذا ما بدأت مصالحهم المتوقعة فى التأثر، فإنهم يعودون إلى إستراتيجية "الزحف الهادى"^(٢٣). وعلى أى حال، فإن الفقراء قد ظلوا بعيدين عن الإسلاموية كمشروع سياسى. حقيقة أنهم يدخلون فى علاقات وجماعات على أسس قرابية فى الغالب، ولكن هذه الجماعات لا تتحول إلى جماعات ثورية، كما قد يذهب البعض^(٢٤).

ومن ثم، فإن هناك الأغنياء - قطاعات من الفئات الميسورة الحال، خاصة الأغنياء الجدد (وبخاصة المرأة) - الذين يتمتعون بمكانة اقتصادية ومادية؛ إنهم فى الغالب ينحازون إلى السلوك الاستهلاكى المعولم، فيما يتصل بالسلع الاستهلاكية، والتعليم، والترفيه. ومع ذلك تنقصهم القدرات الفكرية التى تمكنهم من معاركة المقدمات الإبتمولوجية للحداثة المتأخرة، بما تفرضه من تعدد الحقائق، تلك الحداثة المتأخرة التى يعيشون مظاهرها بحكم أوضاعهم المتميزة (السفر، والاتصال المعولم، وتملك المنتجات الثقافية والفكرية، والعيش فى المدن المعولمة). إنهم يرتبكون عند مواجهة مظاهر عدم اليقين الفلسفية والوجودية للحداثة، وما تفرضه من مخاطر. فهم على

سبيل المثال ينزعجون من فكرة عدم وجود إله، أو إمكانية إضفاء الشرعية على زواج المثليين. إنهم يشعرون بالقنوط لما يلقي عليهم من "حقائق" عبر القنوات التليفزيونية، و"بالاكتشافات" الجديدة التي تقوض دعائم النماذج الأخلاقية المستقرة - وكل ذلك يقدم بطرق تكون فيها "تقسيم الخطيئة الجندري" (بين الرجال والنساء) متعاملة على المرأة دون الرجل، أو نظرة الشك من قبل المرأة الفقيرة إلى أفعال تعتبرها "خاطئة" من الناحية الدينية والأخلاقية (مثل ظهور المرأة نصف عارية على الشاطئ، وكشف شعرها، أو الهذر مع الرجال) ومن ثم شعورها بالأسى والندم. إن مثل هذه الجماعات تشكل تجمعاتها الأخلاقية الخاصة، كفضاءات للأمن الوجودي واليقين. إن الدين، الإسلام هنا يمكن أن يقدم سياقاً تصورياً وتنظيمياً لمثل هذه التجمعات. ففي مصر على سبيل المثال تعقد آلاف الحلقات، أو التجمعات غير الرسمية الأسبوعية للنساء لمناقشة الطقوس والممارسات الدينية، وهي تعمل بمثابة تجمعات أخلاقية تشعر المشاركات فيها بأنهن قادرات على مواجهة الأخلاقيات الحديثة. إن هذه الجماعات قد لا يمكن أن تكون ثورية، ولكن من المحتمل أن تؤيد بعض التحول الديني في المجتمع^(٢٥).

ويمكن أن نضيف إلى هذه الطبقات الحديثة التجار التقليديين، والصناع، والنخب الدينية، وأعضاء المؤسسات الدينية التقليدية، ورعاة المساجد والكنائس، ويشكل هؤلاء وأولئك تحالفاً فضفاضاً من الطبقات المتنافسة في الشرق الأوسط الإسلامي الحديث. وتوجه هذه الطبقات نضالها المشترك إلى النظم العلمانية فيما بعد الاستعمار، وهي نظم غالباً ما تكون

قمعية، وذات أداء ضعيف، وهى نظم تميل إلى الاعتماد على دعم القوى الغربية العلمانية.

لقد شكلت الطبقات الشعبية فى الشرق الأوسط الإسلامى الجديد، فى فترة ما بعد الحرب، شكلت حركتها السياسية حول أيديولوجيات علمانية قومية، واشتراكية، وبعثية، وهى أيديولوجيات تراجعت فى السبعينيات أمام نمط غير ليبرالى من الرأسمالية. لقد عملت الثورة الناصرية فى مصر فى العام ١٩٥٢ على تعبئة الطبقات الدنيا والوسطى لمحاربة بقايا الحكم الاستعمارية وتحقيق العدالة الاجتماعية؛ وتبنت نموذجاً "للاشتركية العربية"، وهو نموذج انتشر فى الوطن العربى فى العقود اللاحقة. فى العام ١٩٦١ أطاح انقلاب عسكري بنظام العصور الوسطى الذى كان يتربع على عرشه الأمام الذى حكم اليمن لقرون عديدة. وبعد عامين جاءت ثورة فى العراق بحزب البعث إلى سدة الحكم. كما قادت حركة قومية علمانية عملية استقلال الجزائر عن الحكم الفرنسى سنة ١٩٦٢؛ وأطاحت النخب الليبية الحديثة بالأسرة الملكية السنوسية، وأقامت نظاماً ثورياً فى عام ١٩٦٩^(٢٦). ولقد كان الأصل فى كل هذه الأحداث هو تلك الحركة القومية التى قادها رئيس الوزراء العلمانى محمد مصدق، الذى أُمم صناعة النفط الإيرانية، ودفن الديمقراطية علمانية فى إيران، وذلك قبل أن يطيح به انقلاب تم برعاية وكالة المخابرات المركزية الأمريكية فى عام ١٩٥٣^(٢٧). ولكن مع حلول السبعينيات بدأ أن هذه الأيديولوجيات كلها لا تأتى بخير. فالاشتركية العربية (على الرغم من النتائج الاجتماعية المهمة التى ترتبت عليها) واجهت

ضغوطاً اقتصادية غير محتملة، كما حدث ذلك في مصر والجزائر. وسقطت القومية العلمانية مع هزيمة عبد الناصر في حرب ١٩٦٧. وأسلمت البعثية الروح تحت وطأة الاستبداد الذي وسم حكم صدام حسين وحافظ الأسد. كما أدت التجربة الرأسمالية إلى نمو مظاهر عدم المساواة الاجتماعية والإقصاء الاجتماعي، والتي ارتبطت بالسياسة الخارجية للسادات، وسياسته الداخلية البطشية. هنا أخذ الإسلام السياسي دفعة كبيرة من الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩.

مكانة الإسلام

لماذا الإسلام السياسي؟ ما مكانة الإسلام في هذه الظروف النضالية؟ وهل الإسلام يعد ديانة ثورية بطبيعته، هل هو دين سياسة؟ المحقق أن النتائج الدينية للثورة الإيرانية قد دعمت بين كثير من المراقبين صورة الإسلام ذي النزعة السياسية في زمن الحداثة. ومن خلال إسقاط نتائج الثورة على العملية (التي تحدث في الواقع) فإن الباحثون بما فيهم الباحثون الحصفاء من أمثال نزيه الأيوبي لم يترددوا بالقول بأن الإسلام هو "دين سياسي لأنه يعد بضبط الأخلاق العامة"^(٢٨).

وبادئ ذي بدء نجد أن جل الاهتمام يتركز على المذهب الشيعي من الإسلام (خاصة في صورته الإيرانية) باعتباره أكثر قرباً من الثورة والاحتجاج من المذهب السني. ويرجع ذلك إلى أن الشيعة يمثلون جماعة

الأغلبية، تحمل "عقيدة اجتهاد" ومن ثم "التدين الاحتجاجي". وتقدم قصة نضالات الإمام الحسين (حفيد الرسول صلى الله عليه وسلم) ضد الأمويين أولى القوة و"السلطان"، تقدم هذه القصة الأساس المذهبي والتاريخي للنزعة الراديكالية كما يتصورها الشيعة. وتعطى كتابات خريج السربون الإيراني على شريعتي، تعطى على وجه خاص شرعية "علمية" إلى ما وصفه على المستوى التصوري باعتباره شيعة ثورية أو "حمراء"^(٢٩). والحقيقة أنه قد جاء بالمفاهيم الحديثة "للطبقة" و"النضال الطبقي" و"الثورة" إلى الخطاب الشيعي، مصورًا معركة كربلاء (التي قاتل فيها الحسين ضد بنى أمية) على أنها المرحلة التاريخية للثورة قبل الحديثة. لقد كان تحليله أدائياً حيث حول الإسلام إلى أيديولوجية سياسية. ولقد سارت على خطى "على شريعتي" منظمة "مجاهدى خلق" فى إيران، التي قدمت خليطاً أيديولوجياً من الإسلام والماركسية اللينينية، ووضعت النزعة الثورية فى الممارسة العملية فى فترة الستينيات عن طريق إنشاء منظمة لها ميلشيات، على غرار منظمات أمريكا اللاتينية^(٣٠). ويمثل الكتاب الضخم لحامد داباشى **Hamid Dabashi** والمعنون فقه الاعتراض، يمثل شرحاً لهذه الطبيعة الثورية للإسلام الشيعي. أما فى خارج إيران، فقد كان لظهور حزب الله فى لبنان فى نهاية الثمانينيات فى قلب مسرح السياسة الراديكالية العلمانية، ونضاله الدائم من أجل إجلاء الاحتلال الإسرائيلى عن لبنان، قد أدى إلى تدعيم الصورة الثورية للإسلام الشيعي فى العالم، حتى وقعت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، فتحول الاهتمام إلى الإسلام السنى باعتباره دين عنف وثورة.

والواقع أن الإسلام السنى له أيضاً عناصر ثورية. فحسن البناء، المصرى، وهو قائد أقدم وأكبر حركة إسلامية فى الوطن العربى، قد استخدم مفهوم دولة ومجتمع الجاهلية مستعيراً هذا المفهوم من الفقيه الهندى أبو الأعلى المودودى، الذى تأثر هو نفسه بالاتجاه اللينينى فيما يتصل بالتنظيم والدولة. إن مفهوم المودودى حول "الديمقراطية الدينية" الإسلامية يتشابه إلى حد كبير مع نموذج الدولة الشيوعية. ومع ذلك فإن حسن البناء كان جراميشياً فى إستراتيجيته (فى مفهومه حول "حرب المراوغة" والسيطرة)، هذا على الرغم من عدم وجود دليل على أنه قد قرأ جرامشى بالفعل. ولقد حدث مؤخراً، فى نهاية الثمانينيات، أن تحول كثير من الماركسيين السنة (مثل طارق البشرى ومحمد عمارة، ومصطفى محمود، وعادل حسين، وعبد الوهاب المسيرى وغيرهم) تحولوا إلى النزعة الإسلامية، ومن ثم فقد جاؤوا بالكثير من التصورات والمفردات الماركسية إلى الإسلام السياسى، مصورين الإسلام السياسى على أنه أيديولوجية داخلية للعالم الثالث من أجل محاربة الإمبريالية، والصهيونية، والعلمانية^(٣١). ومع ذلك فقد كانت الأحداث التى تلت الحادى عشر من سبتمبر هى التى روجت للنزعة الثورية فى الإسلام السنى، محولة الانتباه إلى النزعة الراديكالية السنية، خاصة فى صورتها الوهابية. فالمتهمون فى أحداث ١١ سبتمبر لم يكونوا جميعهم من المسلمين السنين، كما أن ظهور الإصلاحيين الإسلاميين فى إيران فى آخر التسعينيات قد قلل بالفعل من أهمية الفرضية القائلة بالنزعة الثورية الشيعية. ولذلك فإن التمرد العنيف "لمثلث السنة" فى العراق ضد احتلال الولايات

المتحدة الأمريكية للعراق يقابل غالبًا بالأفكار "المعتدلة" و"العاقلة" للزعيم الدينى الشيعى آية الله السيستانى.

لقد ذهب فى مكان آخر إلى القول بأن الطابع الثورى / الرجعى والطابع الديمقراطى/ اللا ديمقراطى للديانات، كالإسلام مثلاً، لا يجب النظر إليه بالإشارة إلى خصائص "داخلىة" تتصل بالعقيدة، ولكن يجب النظر إليه فى ضوء الخصائص الظرفية التاريخية التى يخبرها صاحب العقيدة نفسه. بعبارة أخرى فإننا يجب أن نركز ليس على الإسلام فى حد ذاته، ولكن على المسلمين فى تاريخهم، أولئك الذين حددوا معنى معيناً لدينهم وأعادوا تعريفه أيضاً، سواء على مستوى الأفكار أو الممارسة وبطرق مختلفة. وباختصار فإن المسلمين بمصالحهم المادية والمعنوية المختلفة، وولاءهم وتوجهاتهم المختلفة هى التى أسست الأنماط المختلفة للإسلام - الثورى، والمحافظ، والديمقراطى، والقمعى^(٣٢).

ومن خلال هذا المنظور، فإن دور الإسلام فى السياسة الراديكالية يعد دوراً مهماً من جانبين: الأول هو أن الإسلام يمكن أن يعمل - ولقد حقق ذلك بالفعل - كبناء أخلاقى وأيدىولوجى تكتسب داخله الممارسات السياسية والثورات المعارضة معنى معيناً. فأى فعل للاعتراض يسير أولاً فى فلترة القيم الأخلاقية العامة السائدة التى يدرك الناس من خلالها معنى "عدم العدالة"، ويعرفونها، ويطورون مقاومة تجاهها، والتى يتحدد فى ضوءها طبيعة النضال أيضاً. والإسلام هو الذى يقدم هذا البناء. كما أن الأكواد والمفاهيم الإسلامية يمكن أن تنتشر أيضاً، وبشكل مقصود، لتشكل حركة ثورية، وتعمل بالتالى

على تبرير انتشار الدعوة إلى الحركات وإضفاء الشرعية عليها وتبجيلها. إن الثوار المسلمين يحاولون تقديم الإسلام كنظام سياسى واجتماعى وأخلاقى أو حتى اقتصادى. وبالتالي فإن وجود بديل فى الأفق يشكل قفزة بالنسبة لأصحاب العقيدة لينخرطوا فى مزيد من النضال. إن التصوير الأيديولوجى للإسلام كنظام اجتماعى بديل يظل فى الغالب على درجة من العمومية. وقد يبدو هذا الأمر كما لو كان رجوعاً إلى الخلف، ولكنه فى الواقع يقدم منظوراً فضفاضاً وغامضاً يمكن أن يستغرق الخلافات فى الآراء والتوقعات، ومن ثم يؤكد الوحدة. وفى خضم الفوضى المحيطة بالأمل الثورى فإن عمومية الأهداف تؤكد التشابه وتوجه الفعل، تاركة التفاصيل الحاسمة إلى الاختيار الحر لكل طرف ليبنى تصوراتهِ المثالية^(٣٣).

إن الإسلام يمكن أن يتدخل فى الصراعات الثورية لا كأيديولوجية أو إطار أو نموذج، ولكن كمجموعة من المصالح الظاهرة. "القطاع الإسلامى" فى الشرق الأوسط (والذى يتكون من المؤسسات الدينية، والمساجد، والأضرحة والمدارس، والقواعد، والطقوس، والتصرفات وما يرتبط بها من قوة شخصية أو ملكية شخصية) هذا القطاع قد ظل من الناحية التاريخية قطاعاً مهماً، وكان العلماء (الطبقة الدينية) يعملون، بوصفهم حراس العقيدة، كعامل أساسى فى إضفاء الشرعية على الحكام^(٣٤). واستمر القطاع الإسلامى فى إعادة تشكيل نفسه فى مواجهة تحديات الحداثة. ومن ثم فإن قدوم الدولة الحديثة، والمواطنة والتعليم، والتمويل، والضرائب قد قللت إلى حد كبير من الشرعية والقوة، كما قللت من المكاسب المادية والسيطرة على

كثير من الوظائف، خاصةً من جانب "النخب الروحية" المنخرطة في القطاع الديني. وفي هذا الظرف فإن "العلماء" (رجال الدين الإسلامي، كجماعة لها احترامها ولها سيطرتها على "الملكية الروحية"، يمكن أن ينظروا إلى أوضاعهم، وشرعيتهم، ومكاسبهم المادية، و"نموذج القوة" الذي يمتلكونه ويشكلونه (بمعنى الإطار الخطابي الذي يسمح لهم بأن يتصلوا بالناس وأن يمارسوا هيمنتهم) على أنها محل تهديد. لقد حرّمهم النظام التعليمي الجديد من كونهم الأفراد الذين يحتكرون المعرفة والتعليم؛ كما أن النظام القضائي الحديث قد دفعهم بعيدًا عن نطاق التحكيم الديني؛ وعمل النظام الحديث للضرائب والمؤسسات المالية على التقليل من قدرتهم على رفع الضرائب الدينية (الزكاة، والخمس، والصدقات)، وفي الوقت نفسه فإن الدول الحديثة قد سيطرت على الكثير من الأوقاف الدينية ووضعتها تحت سيطرة رجال البيروقراطية، الأمر الذي أدى إلى التقليل من الاعتماد المالي على السلطات الدينية. ويرتبط بهذه التغيرات ظهور قدر من التحدي للحساسيات الدينية والقوة التي تخولها للنخب الدينية. وباختصار فإن الإسلام بهذا المعنى يمكن أن يتحرك إلى مركز النضال الثوري بسبب المصالح الظاهرة للنخب الدينية. وفيما يتصل بخبرة إيران، فإن رجال الدين من الشيعة الذين حاولوا أن يحافظوا على استقلالهم (المالي والسياسي) ونجحوا في الحفاظ على جانب كبير من القطاع الديني مستقلاً عن إملاءات نظام الشاه، بالاعتماد على صور مختلفة من الضرائب والعطايا الدينية (الزكاة والخمس) التي تجلب من أصحاب العقيدة والعائد من الأوقاف المتبقية. ولكن جماعة "العلماء" في مصر

ومعهم غالبية القطاع الإسلامى قد دخلوا فى بناء الدولة، أولاً عن طريق محمد على فى أوائل القرن التاسع عشر، ثم ثانياً، وبشكل أكثر حدة، عن طريق عبد الناصر فى حقبة الستينيات. لقد أصبحت جماعة "العلماء" فى إيران قوة ثورية حقيقية، بينما كان الوضع مختلفاً فى مصر، فلم تكن جماعة "العلماء" هى التى رفعت راية إعادة أسلمة المجتمع المصرى والسياسة المصرية، ولكن النشطاء المسلمين ممثلون فى جماعة الإخوان المسلمين هم الذين رفعوا هذه الارية.

ولا يعنى ذلك أننا نركز على الإسلام وجماعة "العلماء" المسلمين باعتبارهم فاعلين أساسيين فى التحول الثورى. فالمحقق أن جماعة "العلماء" التحديثيين" يمكن أن يتعايشوا وأن يتعاونوا مع الدول العلمانية فى الشرق الأوسط. فالقطاع الأعلى من المؤسسة الدينية المصرية، وما فيها من نخب قد تبنت لعقود سياسية تعايش وتعاون مع الحكومة. والحقيقة أن كثيراً من النظم الموجودة فى المنطقة الآن تتلقى دعماً من "المؤسسة الإسلامية"، على سبيل المثال، كبار رجال الدين فى الأزهر. أما فى إيران فإن الطبقة الدينية تنقسم انقساماً شديداً وفقاً لاعتبارات سياسية ومذهبية. فرجال الدين الذين يتصفون "بالثقلية" و"الأصولية" (كما يطلق عليهم فى إيران) يؤيدون الدولة الدينية، بينما تعارض الأجيال الصغرى، وأولئك الذين يؤيدون "العقلانية النقدية"، الذين يضعون "العقل" فى مركز الإدارة فى الحياة العامة، هؤلاء يعارضون فكرة "الدولة الإسلامية" نفسها. وفى الوقت الذى تميل فيه وحدة السلطات الدينية والسياسية نحو استبعاد (تغريب أو تجنب) قطاع من الطبقة الدينية،

فإن المسلمين العاديين قد عبروا بشكل أكبر عن عدم الثقة في أى شكل من أشكال الإسلام يتم السيطرة عليه من قبل قوى سياسية دنيوية. وكما أوضحت نتائج الانتخابات المختلفة في عقد التسعينيات، فقد شعرت النساء كما شعر صغار السن في إيران أكثر من أى جماعة أخرى بالتأثير الواهن للدولة الدينية في حياتهم اليومية، في العمل، وأمام القانون، وفي المجال العام. لذلك فقد كانوا في مقدمة صفوف المعارضة ضد الإسلام الذى تحول إلى سلطة للقوة. ومن هنا يمكن القول بأن الإسلام يمكن أن يكون عاملاً للثورة وهدفاً لها في آن واحد. إنه يمكن أن يكون، ليس فقط الذات الفاعلة في الثورة، ولكن يكون هو موضوع الثورة أيضاً.

مستقبل الثورات الإسلامية

ما مستقبل الثورات الإسلامية في عصر العولمة؟ هل العولمة تشجع صناعة الثورات بشكل عام، والثورات الإسلامية على نحو خاص؟ أعتقد أن العولمة يمكن أن تؤدي إلى حركات من الاختلاف، وحركات اجتماعية، أو حتى ثورات، ولكنها تتاهض الثورات الكلاسيكية، بما فيها الصور الإسلامية من هذه الثورات. وربما نكون بحاجة إلى أن نراجع فهمنا "للثورات" ناظرين إليها على أنها نوع من الحراك الأكثر انتشاراً والأكثر سلمية عبر عملية متدرجة وتغيرات طويلة المدى. والهدف النهائي لها لن يكون تحدياً لنظام العولمة، ولكن التفاوض معه.

ويذهب نقاد العولمة، فيما يبدو، إلى الاتفاق بشكل عام على أنها تؤدي إلى قدر من عدم الاستقرار والاضطراب، على وجه الخصوص في توابع النظام الرأسمالي العالمي^(٣٥). فالدول القومية تصبح في وضع أقل عبر تدخل الكيانات والأبنية الاقتصادية والسياسية الأكبر من الدولة القومية في الشؤون الوطنية للدول ذات السيادة. وهنا نجد أن السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة، والتي توجهها الدول الدائنة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، تجبر الدول الشعبية، في مرحلة ما بعد الاستعمار، على الانسحاب من عقدها الاجتماعي التقليدي الذي تقدم بمقتضاه خدمات مدعمة للمواطنين المحتاجين. إن هذه الصور من انسحاب الدولة لا تعمل فقط على إثارة الامتعاظ الشعبي ضد هذه النظم، ولكنها تفتح أيضًا فراغًا جديدًا (يظهر عبر انسحاب الدولة من القطاع الاجتماعي) يتم ملؤه بالقوة المعارضة، من أمثال النشطاء الإسلاميين في مجتمعات الشرق الأوسط^(٣٦). لذا ينظر البعض لظهور "الإسلام الاجتماعي" كواجهة للإسلام السياسي على أنه ينتج من هذا الغياب للدولة. وفي الوقت نفسه فإن عولمة أدوات الاتصال يسهل نشر الصراعات الوطنية على مستوى عالمي، كما يسهل التدفق السهل للمعلومات، ويعمل على تكوين صور من التضامن تتجاوز الحدود الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك فإن الضغوط السياسية العالمية، عن طريق الحكومات، والمجتمع المدني، والمؤسسات ذات الطابع العالمي (مثل المحكمة الدولية للجريمة، وميثاق الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، ومنظمات حقوق الإنسان، وما شابه ذلك) كل هؤلاء يمكن أن يشجعوا حركات بعينها لإحداث تغيير سياسي داخل

دول بعينها في جنوب العالم. وهكذا ومع تُلَقُّص "الهويات التي تَضْفَى الشرعية"، مثل القومية والاشتراكية، وكما يذهب كاستلز، فإن الخصوم سوف يعبرون عن مقاومتهم ضد مجتمع "الشبكات" العالمي عن طريق تكوين "مجتمعات" (أو جماعات) تنتظم حول هويات إثنية وثقافية ودينية ("هويات المقاومة"). إن هذه التشكيلات يمكن ألا تظل في موقف دفاعي، ولكنها قد تتحول إلى هوية جديدة تحاول "أن تعيد تعريف موقفها في المجتمع، وهي إذ تفعل ذلك فإنها تحاول أن تبحث عن تحول للبناء الاجتماعي برمته"، وهو ما يطلق عليه كاستلز "الهويات صاحبة المشروع" (٣٧).

إن سلسلة الثورات في أوروبا الشرقية في العام ١٩٨٩، وحركة ذاباتستا الثورية^(٣٥) التي ارتبطت بتمرد الفلاحين المحليين متضامنين مع حركة مكافحة العولمة على مستوى العالم (Castells)، وأخيراً الثورات الملونة في دول الاتحاد السوفيتي السابقة بين ٢٠٠٣، و٢٠٠٥ (والتي على العكس من حركة ذاباتستا، قد تم تأييدها من قبل الطبقات والنخب المستقرة في الغرب) كل هذه الثورات تؤشر على قوة العلاقة عبر القومية لعمليات الانشقاق والتضامن، والنماذج وأساليب الحياة التي يبدو أنها تخترق الجدر الوطنية الحديدية^(٣٨). ويبدو الأمر وكأن هذه الأحداث الحاسمة، التي ظهرت مع تحول القرن العشرين، تقف شاهدة على عصر جديد هو "عصر الثورة"،

(*) وهي حركة ضد فولجنسيو باتيستزا زالديفار رئيس كوبا تميز بالنهج الدكتاتوري، خدم كقائد لكوبا من ١٩٣٣ إلى ١٩٤٤ و١٩٥٢ إلى ١٩٥٩، قبل أن يسقط نتيجة للثورة الكوبية عام ١٩٥٩.

الذى يتمشى مع الآمال الكبيرة للمنظرين الاجتماعيين فى فترة ما بعد الحرب والنشطاء السياسيين أيضا من أمثال حنا ارندت **Hanna Arendt** التى ذهبت إلى القول "بأن المجرى الطبيعى للأمور هو أن تأتى الثورة بعد الحرب، وأن السبب الحقيقى الذى يمكن أن يبررها هو السبب الثورى للحرية". ولقد عبر إريك هوبسباوم **Eric Hobsbawm** عن الأمل الكبير نفسه حتى الاعتداء على "المسيرة المتقدمة للعمال" فى العام ١٩٧٨. ولقد ذهب ديفيد هارفى **David Harvey** فى وقت متأخر، يرجع إلى عام ٢٠٠٠، مناقضًا بذلك المزاج السائد، ذهب إلى القول بأن الماركسية وخاصة المنشور الشيوعى لم يكن بحال ملائمًا للظروف العالمية، كما هى الآن. وأضاف هارفى بأنه مع بداية القرن الحادى والعشرين سيكون العالم قد نضج بالقدر الكافى ليحرر نفسه من مأسى رأس المال^(٣٩).

ومع ذلك فيبدو أن "تفاؤل" هؤلاء المنظرين بشأن الإرادة يعكس "تساؤماً" بشأن العقل. فلم تعش إرنندت حتى تشهد موجة الثورات مع نهاية السبعينيات ضد الشيوعية. واعترف هوبسباوم، فى عرضه لتاريخه الخاص، اعترف "دون عذر"، بوجود "تفاؤل مفرط" فى تلك السنوات المبكرة. كما أن هارفى أصبح غير مبتهج بغياب الاهتمام بالماركسية وسياسية الثورة^(٤٠). وإذا ما كانت فكرة الثورة بالنسبة لهؤلاء المراقبين مرتبطة بتحرر الإنسانية من هيمنة الرأسمالية، فإن عصر العولمة قد جعل هذه الحرية متاحة بأكثر مما يتصور. فمع هيمنة رأس المال ومنطق الليبرالية الجديدة فى كل مجتمع

وكل قطاع رئيسي، فإن الفضاء أمام نظام اجتماعي بديل يصبح محدوداً، خاصة في مناطق الأطراف الهامشية، تلك التي تقع في مناطق الاستبعاد بالنسبة للرأسمال المعولم والنظام السياسي: القطاعات غير الرسمية، والتجمعات السكانية، وظهير المدينة، واقتصادات الأسرة المعيشية، وفي ضوء إحياء الهويات والإثنيات الثقافية، التي لا تزال تحتفظ بدرجة من الاستقلال^(٤١). والحقيقة أن بعض (المناصرين لنظرية ما بعد التنمية) يعتبرون أن هذه "الشعوبيات قبل الحداثية" بديل رئيسي لنموذج التنمية المفروض من الغرب^(٤٢).

ومن ثم فإن النقطة التي نود تأكيدها هي أن العالم الذي يحتاج ثورة ليس هو بالضرورة العالم الذي يحمل القوة اللازمة لتنفيذها، إذا ما كان الفاعلون منقسمين، وبائسين، ويعانون من الفردية، والاعتراب. وحتى في العام ٢٠٠٩ ونحن في قلب الأزمة العالمية شديدة السوء منذ الكساد الكبير في الثلاثينيات، لم تظهر حركة جادة لتحدي الرأسمالية. وترجع أهمية أفكار هارفي ليس في تحديها للظروف الثورية، وإنما في محاولته "فتح آفاق للأمل"، إمكانية وجود طرق بديلة لتنظيم المجتمع، والاقتصاد، والعمل، والبيئة، والتقليل من تشاؤم الإرادة، أو للفكرة السائدة بأنه "لا يوجد بديل". إن ما حاول بحثه هارفي وكاستلز ليس فعل الثورات الماركسية وظروفها، إنهم لم يقصدوا إلى ذلك أصلاً، ولكن الطريقة التي يتكون بها الاعتراض، والحركات الاجتماعية، والطرق البديلة للتنظيم العمل والحياة.

وأنا أميل إلى التفكير في أن منطق العولمة (وذلك لأنه يعمل على تفتيت الطبقات الشعبية من خلال عمليات التحول نحو القطاع غير الرسمي، والمنظمات غير الحكومية والفردية، هذا فضلا عن أنه يجعل الأهداف المتصلة بالحركات الثورية والفاعلين فيها ينتشرون على مستوى عالمي). هذا المنطق للعولمة يمكن أن يقف على طرف نقيض مع إحداث ثورات كلاسيكية، حقيقة أن العولمة تُحدث تغيرات جذرية، ولكنها لا تكون في شكل ثورات سريعة، وعنيفة، ومؤسسة على نطاق وطني، تعمل على تحويل الدولة والمجتمع. إن الثورات الكلاسيكية تحدث فقط داخل نطاق الدولة الوطنية؛ وهي تظهر إلى السطح من خلال ثورات جماهيرية تصبح الدول الوطنية فيها هي الهدف المطلق. والسبب في ذلك إن الحقوق لا تأخذ معناها الحقيقي إلا في حدود الدولة الوطنية فقط. وفي نطاق الدولة الوطنية تصبح مفاهيم مثل الانشقاق والحراك والفعل لها مدلول. وبالإضافة إلى ذلك، ففي داخل حدود الدولة الوطنية فقط يجد الانشقاق (الاعتراض) طريقة الواقعي، كما يصبح هدفاً معترفاً به، وطريقاً معروفاً للفعل. بعبارة أخرى فإن قضية الثورة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقضية الدولة - فالطريقة التي تتغير بها الدول (أو لا تتغير) هي التي تحدد ما إذا كانت الثورة تظهر أم لا، كما أنها تحدد نوع الثورة. وإذا ما قلنا بأن الثورات في نطاق الأمة هي جوهر الثورات الكلاسيكية، فإن تحويل الثورات إلى النطاق العالمي، سواء في الفاعلين فيها أو في أهدافها (مثل ذلك صور النضال ضد "الغرب" أو ضد "ظلم العولمة") سوف يجعل هذه الثورات لا تتضمن حراكاً واسعاً ضد هدف وطني محدد. وباختصار فإن فكرة الثورة العالمية ليست فكرة ثورية.

وقد نسأل الآن، ما مستقبل "الثورات الإسلامية"؟ أحسب أن إمكانية الثورات الإسلامية في الوقت الراهن يمكن أن يكون لها المنطق نفسه تقريبا. فالفكرة الإيرانية المبكرة حول "الثورة الإسلامية العالمية"، التي تبدأ من العراق، هذه الفكرة قد فشلت في أثناء الحرب مع صدام حسين، ويرجع ذلك إلى أن المعارضة ضد النظام البعثي لم تكن تأتي من داخل الوطن، ولكنها اعتمدت على عنصر أجنبي (إيران)، الأمر الذي أدى إلى بعث النزعة القومية العراقية. ومنذ ذلك الحين فإن الفكرة التراجعية التي تقول "بتطبيق الإسلام في بلد واحد" أصبحت هي الإستراتيجية المقبولة للجمهورية الإسلامية. ولكن قصة الثورات لا تنتهي هنا. إن الثورات تعبر عن تغير كبير يتم في حد ذاته، وهي تقدم لنا لحظات نادرة من الرؤى اليوتوبية والضوابط المتطرفة. بما يصاحب ذلك من صور من التوافق والصراعات لكي يحدث تداخل لليوتوبيا مع مظاهر الواقع القاسية، ومن ثم فإنها تؤدي إلى انقسام داخل الكوادر الثورية وخارجها. ولقد اشتملت الثورية الإسلامية على صور من التناقضات، بما عرفته من أيديولوجية دينية ونظام أخلاقي، يحكم مواطنين عبر دولة حديثة. وعلى الرغم من أن الثورة الإسلامية في إيران قد أحدثت انشقاغاً في الداخل، فإنها ألهمت حركات إسلامية في العالم الإسلامي وحظيت بدعمها. ولكن الثورات الإسلامية لا تلهم فقط الحركات لكي تحاكيها، ولكنها تحدث مظاهر خلل مشابهة، لأنها تجبر النظم العلمانية (كما هو الحال في مصر والجزائر) على أن تكون أكثر شراسة في قمع الثورات المحتملة، كما أن النتائج المشابهة المترتبة عليها، والتراجع تكشف عن أن

الثورات قد لا تكون بالضرورة خيارات مرغوبة. ويدفع ذلك الحركات الإسلامية داخل الدولة الوطنية إلى حالة من الارتباك والفوضى حيث تنقسم بين تبني اليوتوبيات الثورية والممارسات السياسية الواقعية في نطاق التطلعات والحدود المفروضة على الفعل.

إن ثمة اتجاهات مهمة تتشكل داخل منظومة الاستعدادات للنزعة الإسلامية تؤدي بها إلى الابتعاد عن الطريق الثوري. إن هذه الاتجاهات تتأثر بالطرق الداخلية التي تعمل بها الحركات الإسلامية، كما تتأثر أيضا بالممارسات السياسية على المستوى العالمي، خاصة فيما بعد أحداث ١١ سبتمبر. ومن هذه التوجهات ما أطلق عليه "ما بعد الأسلامة" **Post Islamization**. إنه يشير إلى المشروع والحركات التي تحاول أن تتجاوز الإسلاموية كأيدولوجية استيعادية وشمولية، وتسعى في المقابل إلى الدمج والتعددية والغموض. وهذا التوجه يتخذ طابعاً قومياً (في مقابل النزعة الإسلامية) كما أنها تتسم بوعى بعد ثورى - الأفكار ما بعد الثورية. إنها تجسد مشروعاً سياسياً أولياً. ففي إيران تأخذ شكل "الحركة الإصلاحية" والتي ظهرت في نهاية التسعينيات وتطورت إلى "الحكومة الإصلاحية"، (١٩٩٧ - ٢٠٠٤). وهناك عدد من الحركات الإسلامية تكشف هي الأخرى عن بعض جوانب النزعة "ما بعد الإسلاموية": كالإستراتيجية التعددية الجديدة لحزب الله في لبنان في بداية التسعينيات، والتي أدت إلى حدوث انقسام في الحركة؛ وظهور حزب الوسط في مصر في منتصف التسعينيات كبديل لكل من النزعة الإسلامية الجهادية والإخوان المسلمين؛ كذلك أحزاب العدالة والتنمية في كل من تركيا والمغرب؛ والتحول الخطابي في جماعة الإسلام

في الهند نحو تبنى توجهات أيديولوجية أكثر احتواءً، وأكثر تعددية، وأكثر غموضاً؛ وأخيراً ظهور التوجه "الإسلامي الليبرالي" في المملكة العربية السعودية في أواخر التسعينيات الذي يحاول التوفيق بين الإسلام والديمقراطية - فكل واحدة من هذه التوجهات تكشف عن صور متعددة من التوجهات ما بعد الإسلامية داخل المجتمعات الإسلامية الآن. وتسعى معظم هذه الحركات إلى تكوين دولة علمانية وتطوير صور من المجتمعات الدينية (انظر الفصل ١٣).

إن هناك الكثير من الحركات في العالم الإسلامي لا تزال تأمل في إقامة دولة إسلامية، ولكنها تأمل في أن تفعل ذلك في الإطار الدستوري القائم؛ إنها ترفض استراتيجيات استخدام العنف وتأمل في أن تعمل في ضوء المعايير السياسية السائدة، ومن ثم قبول الكثير من المبادئ الديمقراطية. وتتوافق الدولة الإسلامية والاقتصاد الإسلامي توافقاً كبيراً مع الرأسمالية. فالإخوان المسلمون في مصر، ونظراؤهم في الجزائر، وسوريا، والسودان، والكويت، وفلسطين، والأردن يمثلون جميعاً هذا التوجه. وينسحب ذلك على حزب الرفاه ذي الركيزة المحلية، والذي يتزعمه نيمتن إيربكان Necmettin Erbakan في تركيا. وعلى الرغم من أن كل هذه الجماعات لها طابع إصلاحى في الأساس، فإنها تحاول أن تحدث تغييراً اجتماعياً وسياسياً ملحوظاً على المدى الطويل.

إن الأحداث على مستوى العالم نهاية التسعينيات (من القرن الماضي) (من هذه الأحداث حرب البلقان الإثنية، وسيطرة روسيا على الشيشان، واعتداءات إسرائيل على الضفة الغربية وغزة، بالإضافة إلى المشاعر المعادية للإسلام في الغرب بعد اعتداءات ١١ سبتمبر) كل هذه الأحداث

خلقت بين المسلمين إحساساً عميقاً بعدم الأمن والحصار. وأدى ذلك بالتالى إلى تعميق الشعور بالهوية والروابط المشتركة، وتولد عن ذلك توجه جديد للنشاط المبنى على التقوى"، وهو نوع من التوجه التبشيري يختلف عن "الإسلام غير السياسى" الأكثر تنظيماً وقوة المرتبط بحركة التبليغ (الدعوة). ويهدف المناصرون لهذه الحركة، من خلال ميلهم نحو النزعة الفردية، والانتشار، والنزعة المحافظة ذات التوجه الوهابى، يميلون ليس إلى إقامة الدولة الإسلامية، ولكن إلى إصلاح ذواتهم الفردية الأخلاقية والرقى بها، على الرغم من أنهم يسعون إلى غرس هذا التوجه فى الآخرين. وعلى الرغم من حراك ملايين المسلمين تجاه الرسوم المسيئة للرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) فى عام ٢٠٠٦ قد كشفت عن تشكل نمط جديد من الممارسة السياسية الأخلاقية والاعتراض السياسى، فإنه قد أشارت أيضاً إلى الطابع غير الثورى، والإصلاحى، والعولمى لهذا النوع من الاعتراض.

أن ما يسمى بالتوجه الجهادى هو الذى يسعى على نطاق واسع نحو الكفاح المسلح والإرهاب. وحتى عند هذه النقطة فإن قطاعاً واحداً فحسب هو الذى يتبع مشروع الإطاحة بالنظم الإسلامية داخل حدود دولة وطنية بعينها، وبهذا المعنى، يفهم هذا التوجه باعتباره توجهاً ثورياً. فجل هذه الجماعات تتعاطى فكرة الجهاد كغاية، مستوعبة عملية الكفاح باعتبارها عملية أخلاقية لا تقدم سوى النزر اليسير فى بناء الدولة والمجتمع والاقتصاد فى المستقبل. فالكثير من الجماعات الجهادية تتخرط فى صور من "الكفاح الحضارى"، بهدف مواجهة عالم مجرد هو "الغرب"، الذى يُوصف بأنه "غير فاضل"

و"فاسد". إن قراءة رسائل بن لادن يكشف عن أن أولوياته لا تذهب بعيداً عن فكرة، "توحيد الآراء تحت كلمة التوحيد والدفاع عن الإسلام"^(٤٣). إن تنظيم القاعدة الذى يتسم فى هدفه وتنظيمه بأنه عابر للقوميات ويخضع لسيطرة الرجال (والذى يدافع عن أمة عالمية ضد "الغرب الملحد")، هذا التنظيم يفنقذ إلى خضوعه لبرنامج سياسى أو اجتماعى من أى نوع كان، ومن ثم فإنه من غير المتوقع أن ينجح فى تحريك الغضب القومى على أرض الواقع ضد الدولة الوطنية على أرض الواقع أيضاً.

وفى خضم المشاعر الدينية والحركات الدينية التى تنتشر على مدى واسع فى العالم الإسلامى، فإن نمو الحساسيات والحركات الديمقراطية (سواء كانت علمانية أو دينية) من المحتمل أن تدفع الإسلاموية إلى مسلك المسار ما بعد الإسلاموى، ممهدة الطريق، عبر صور الكفاح "الإصلاحى" لإحداث تغيير ديمقراطى يمكن أن يقوم فيه الإسلام بدور كبير. ويمكن أن يكون من نواتج ذلك ما يمكن تسميته "الثورات الإصلاحية ما بعد الإسلاموية". وفى النهاية فإن الخبرة الإيرانية لعام ١٩٧٩ سوف تظل أول وآخر ثورة إسلامية فى عصرنا الراهن. ويشرح الفصل الأخير تفصيلات عن هذا التوجه فى الشرق الأوسط الإسلامى ملقياً الضوء على "اللاحزكات"، "وفن الحضور" ودورهما فى إحداث هذا التحول.



الفصل الثالث عشر

اللاصمت واللاعنف

المسيرة ما بعد الإسلاموية^(*)

إن الجدل حول "الفشل الديمقراطي" في الشرق الأوسط ليس جديدًا بحال. إن الجديد هو الاهتمام الكبير بالإسلام كعامل يُقال دائمًا إنه يعطل الإصلاح الديمقراطي. فالإسلام يؤكد على السيادة المطلقة لله كما يؤكد على النزعة الأبوية، ولذلك يجادل البعض بالقول بأنه لا يتفق مع الديمقراطية. إن غياب مفهومات كالمواطنة، والحرية، والتسامح، يؤدي إلى تشجيع أصحاب الديانة إلى تبني مفهومات القهر والعنف، والطريق إلى الجهاد^(١). ولذلك فإن الإسلام يُنظر إليه على أنه "عالم لا تحتل فيه الحياة الإنسانية القيمة نفسها التي تحتلها في الغرب، فيما يتصل بالحرية، والديمقراطية، والانفتاح، والإبداع، حيث تحتل كل هذه المفهومات مكانة هامشية"^(٢). وقد

(*) تم تبني هذا الفصل من:

Asef Bayat, *Making Islam Democratic: Social Movements and the Post-Islamist Turn* (Stanford Calif.: Stanford university Press, 2007).

ولمزيد من التفصيل حول القضايا التي أثرت هنا، وللتوسع في السرديات الإمبريقية والتاريخية، برجاء الرجوع إلى الكتاب السابق الإشارة إليه.

شجع على انتشار وجهات النظر هذه المواقف التي تبناها عدد من أنصار النزعة الإسلامية، الذين تشككوا، باسم الدين في الديمقراطية "كنظرية غريبة" تؤيد الإرادة الشعبية على حساب السيادة الإلهية، كما أنهم يؤيدون العنف باسم الجهاد. وعلى الرغم من أن الكثير من المسلمين يرفضون هذه الاتهامات بالقول بأن الله قد منح السيادة إلى البشر لكي يحكموا أنفسهم، وأن العدل الإسلامى يقدر الحياة الإنسانية ("فقتل فرد واحد يعنى قتل الإنسانية جمعاء") كما أنه يصنع التمييز بين البشر بناءً على الطبقة والعرق، أو النوع^(٣)، على الرغم من ذلك فإن النقاش حول هذا الموضوع قد تم في ضوء اعتبارات فلسفية ونصية دون النظر في فهم الممارسات السياسية المتصلة بالانتماء الدينى، وكيف يفهم المسلمون دينهم في علاقته بالنماذج الديمقراطية المثالية.

وأود هنا أن أفترض أن القضية التي تثار على نحو يشى بتعمد واستمرار، لا ترتبط بما إذا كان الإسلام يقف مع الديمقراطية (وهي نفسها مفهوم غامض) من عدمه، ولكنها ترتبط بالطريقة أو الظروف التي يستطيع المسلمون من خلالها أن يجعلوا الإسلام يستوعب الأخلاق الديمقراطية. فليس هناك من خصائص داخلية في الإسلام - أو في أى ديانة أخرى - تجعله ديمقراطياً أو غير ديمقراطى، أو تجعله سلمياً أو عنيفاً. إن ذلك يعتمد على الطرق المعقدة التي يفهم بها صاحب العقيدة عقائده والطريقة التي ينظم بها هذه العقائد ويعيش من خلالها: فالبعض يستخدمون دياناتهم بطريقة استحواذية، وتسلطية، وعنيفة، بينما يرى البعض الآخر فيها العدالة، والسلام، والمساواة، والقدرة على التمثيل والتعددية. وبصرف النظر عما كانت

المعتقدات والخبرات الدينية تتصل بواقع فوق طبيعي، فإن الدين يتم التعبير عنه في النهاية "من خلال أدوات تتصل بالأفكار الإنسانية، والرموز، والمشاعر، والممارسات والتنظيمات"^(٤). فالمواقف الدينية ما هي إلا فهمنا لها؛ إنها من صنعنا نحن. ولقد حدث منذ خمسين عامًا خلت أن اعتقد الكثيرون من علماء العلوم الاجتماعية أن المسيحية والديمقراطية لا يلتقيان^(٥). ولكننا نرى الآن أن أكثر الديمقراطيات استقرارًا توجد في مجتمعات مسيحية، هذا على الرغم من أن هذه المجتمعات قد شهدت أيضًا ظهور الفاشية، والتي ارتبطت بالكنيسة في قلب المجتمعات المسيحية. فمن الواضح إذاً أنه لا يوجد ديانات مستقلة عن حاملها أو المعتقدين فيها. على العكس من ذلك أن الدين يتم فهمه وتخيله وبناءه عبر جماعات مختلفة وبصور مختلفة. ومن القضايا الاجتماعية الأكثر أهمية في فهم الدين القضية التي تبحث في السبب الذي يجعل الأفراد والجماعات يفهمون النصوص نفسها فهمًا مختلفًا، ونحن لا نستطيع أن نحسم هذه القضية هنا. ويكفى أن نقرر أنها تعتمد بشكل كبير على التاريخ الشخصي للأفراد ومواقعهم الاجتماعية ومصالحهم.

وفي الوقت الذي توجد فيه مناقشات معاصرة كثيرة حول "الأصوليين الإسلاميين" والتوجهات الجهادية، وهي مناقشات تركز في الغالب على التفسيرات التطهيرية والاستيعابية والعدائية للمذهب أو للعقيدة، فإننا لا نعرف سوى النزر اليسير عن أخلاقيات وخبرات الحركات الاجتماعية غير العنيفة - والتي أطلق عليها "ما بعد الإسلاموية" - والتي تحاول أن تجسر الفجوة

بين الإسلام والديمقراطية في المجتمعات الإسلامية المعاصرة. ويحاول هذا الفصل أن يقدم أعمال هذه الحركات وأن يناقش المصاعب والفرص أمام إقامة ديمقراطية بعد إسلاموية في الشرق الأوسط من خلال أساليب سلمية.

ما بعد الإسلاموية

ماذا تقصد بمفهوم ما بعد الإسلاموية؟ هل هي خلاف خطابي مع النزعة الإسلاموية - الإيديولوجيات والحركات التي تهدف إلى إقامة النظام الإسلامي (الدولة الدينية، والقوانين والقواعد الإسلامية)، والتي تركز بنسب مختلفة على واجبات الناس دون حقوقهم؟ أم إنها تمثل وجهة نظر محددة للممارسات السياسية الإسلاموية؟ وهل يدل المفهوم على أننا وصلنا إلى النهاية التاريخية للإسلاموية ككل؟ لقد حدث في العام ١٩٩٥ أن كتبت مقال بعنوان "المجتمع ما بعد الإسلاموي القادم"^(٦) ناقشت فيه الطريقة التي تُقدم بها التوجهات الاجتماعية الملحوظة، والمنظورات السياسية، والفكر الديني الذي بدأت إيران تشهده ما بعد الخميني - وهو توجه يجسد حركة الإصلاح في نهاية التسعينيات. فمنذ ذلك الحين استخدم بعض المراقبين والدارسين للإسلام المفهوم للإشارة إلى ما أطلقوا عليه التحول العام في الاتجاهات والاستراتيجيات المتعلقة بالجهاديين الإسلاميين في العالم الإسلامي. والحقيقة أن المفهوم قد أثار الكثير من التقييم النقدي، وذلك بسبب بساطته التصورية وسوء فهمه أحياناً.^(٧)

وتمثل ما بعد الإسلاموية بالنسبة لى ظرفاً ومشروعاً فى آن واحد. كما يشير مفهوم ما بعد الإسلاموية إلى الطرف السياسى والاجتماعى بعد مرحلة من التجريب، التى فيها أجهضت الدعوة، والطاقة ومصادر الشرعية التى تتمتع بها الإسلاموية حتى بين أنصارها أنفسهم. فقد أصبح الإسلامويون أكثر وعياً بمظاهر الضعف والنقص فى نظامهم، وذلك أثناء محاولتهم تطبيع حكمهم وإضفاء الطابع المؤسسى عليه. ولقد أدت طريقة المحاولة والخطأ بالنظام إلى أن يصبح موضع تساؤلات عديدة؛ كما أن المحاولات البرجماتية للحفاظ على المنظومة قد أدت إلى التخلى عن بعض المبادئ التى ينهض عليها. وهنا أجبرت الإسلاموية على أن تعيد إنتاج نفسها، ولكنها فعلت ذلك على حساب تحولات كيفية. ولا تشكل ما بعد الإسلاموية ظرفاً فحسب، بل هى مشروع أيضاً، أى إنها محاولة واعية لإعادة صياغة المبررات العقلية لإدخال الإسلاموية فى المجالات الاجتماعية، والسياسية، والفكرية جنباً إلى جنب مع الاستراتيجيات المتصلة بذلك. وعلى هذا النحو فإنها ليست معادية للإسلام أو غير إسلامية أو علمانية. فما بعد الإسلاموية ظهرت عبر التناقضات والعثرات التى تعرضت لها السياسة الإسلاموية منذ بداية التسعينيات، ومن ثم فقد مثلت محاولة لخلط التدين بالحقوق، والعقيدة بالحرية، والإسلام بالتححرر. لقد حاولت أن تقلب المبادئ الإسلاموية فى خطوطها العامة رأساً على عقب، وذلك بالتأكيد على الحقوق بدلاً من الواجبات، والتعددية بدلاً من الصوت السلطوى الواحد، والتاريخية بدلاً من النصوص الجامدة، والمستقبل بدلاً من الماضى. لقد حاولت أن تدمج الإسلام

فى الاختيار الفردى والحرية الفردية، وفى الديمقراطية والحدائة (وهو أمر يؤكد المفكرون ما بعد الإسلامويين)، وذلك لتحقيق ما أسماه البعض "الحدائة البديلة". إنه يأمل فى أن يوقف خطاب العنف الذى ترعرع بشكل كبير داخل الأيديولوجيات والممارسات الخاصة ببعض التوجهات الإسلاموية المعاصرة، وإن لم يكن فيها جميعاً، وذلك بهدف نفي الرابطة الحالية بين الإسلام والعنف. ويتم التعبير عما بعد الإسلاموية بطريقة تكشف عن اعتراف بالضروريات العلمانية، والتحرر من التصلب، وعدم احتكار الحقيقة الدينية، وباختصار فى الوقت الذى تتسم فيه الإسلاموية بالخلط بين الدين والمسئولية، فإن ما بعد الإسلاموية تؤكد على العلاقة بين التدين والحقوق، هذا على الرغم من أن العلاقة الأخيرة مع الليبرالية تظل محملة بالتوتر. ويجب أن تؤكد أولاً أن الإسلاموية وما بعد الإسلاموية ما هما إلا مقولات تصورية مجردة تمكننا من فهم التغير والاختلاف وجذور التغير. أما الواقع العملى فيكشف عن أن كثيراً من المسلمين يمكن أن يتحيزوا بشكل تلقائى أو انتقائى لجوانب من كلا المذهبين. ومن ناحية أخرى فإن ظهور ما بعد الإسلاموية كتوجه حقيقى، لا يجب أن يفهم بالضرورة على أنه نهاية تاريخية للإسلاموية. إننا يجب أن ننظر إليها على أنها تولدت من الخبرة الإسلامية ذاتها، ومن الممارسات السياسية والخطابات التى تختلف كمياً. إننا يمكن أن نلاحظ، فى الواقع، وجود عمليات تلقائية تتصل بالأسلمة من ناحية، وما بعد الأسلمة من ناحية أخرى.

والحقيقة أن تواصل الإسلام أو عدم تواصله مع الأفكار الديمقراطية الذى يعتمد بشكل أساسى على أى من أنصار هذين الاتجاهين - الإسلامية وما بعد الإسلامية - بمقدوره أن يبني الهيمنة فى المجتمع والدولة. إن تاريخ الحركات الدينية الاجتماعية فى كل من إيران ومصر منذ السبعينيات يقدم لنا تربة خصبة لدراسة المنطق والظروف والقوى التى يمكن من خلالها أن يكون الإسلام ديمقراطيا أو غير ديمقراطى. ففى إيران وفر قيام الثورة (١٩٧٩) وتأسيس الدولة الإسلامية مجموعة من الظروف أدت إلى ظهور أفكار وحركات بعد إسلامية، هدفت إلى تجاوز الإسلامية فى المجتمع والحكم. ولقد شكلت نهاية الحرب مع العراق (١٩٨٨)، وموت الإمام آية الله الخمينى (١٩٨٩)، والشروع فى برنامج إعادة البناء فيما بعد الحرب، تحت حكم الرئيس رافسنجاني، شكل كل هذا نقطة تحول نحو ما بعد الإسلامية. ولقد عبرت النزعة الإسلامية عن نفسها فى ممارسات وأفكار عديدة، بما فى ذلك الإدارة الحضرية، والممارسة النسوية، والتوجه الفقهي، واتجاهات وحركات اجتماعية وفكرية. لقد دعا الشباب، والطلاب، والمرأة، ورجال الدين، وكثير من موظفى الدولة وغيرهم، دعوا جميعا إلى الديمقراطية، والحقوق الفردية، والتسامح، والمساواة الجندرية، ولكنهم جميعا رفضوا أن يتخلصوا تماما من الحساسيات الدينية. ومن ثم فإن المقاومة والنضال اليومى للأفراد العاديين قد أجبر رجال الدين، والنخب الروحية، والفاعلين السياسيين، أجبرهم على أن يشرعوا فى اتخاذ شكل من أشكال التحول البرجماتى الحاسم. كما شرع عدد من مناصرى الثوار الإسلامويين فى التخلي عن

أفكارهم القديمة المتصلة بالنزعة الاستيعادية، والعنف الثورى، والدين كأيدولوجية وكممارسة سياسية، وأشاروا إلى خطر الدولة الدينية على كل من الدين والدولة. ودعا عديد من النقاد داخل الدولة الإسلامية و خارجها إلى إضفاء الطابع العلمانى على الدولة، مع الحفاظ على الأخلاق الدينية فى المجتمع. والمحقق أن الحكومة الإصلاحية للرئيس محمد خاتمی (١٩٩٧ - ٢٠٠٤) تمثل جانبًا واحدًا لهذا التحول الاجتماعى الكبير، وهو الجانب السياسى.

أما فى مصر، فبدلاً من قيام ثورة إسلامية، تطورت حركة إسلامية ذات تأثير كبير، وقد تبنت هذه الحركة رؤية إسلامية محافظة، وتتحدث لغة شعبية، وتتبنى استعدادات أبوية، وتركن إلى النصوص الدينية. ومع بداية التسعينيات استطاعت هذه الحركة، من خلال الدعوة والعمل الاجتماعى، أن تحتل فضاءات أوسع داخل المجتمع المدنى، وتحركت لكى تحصل على حيز داخل مؤسسات الدولة نفسها. وعلى الرغم من أنها فشلت فى زعزعة النظام العلمانى فى مصر، فإنها تركت علامة بارزة على كل من المجتمع والدولة. لقد نجحت الحركة فى نشر "المزاج الإسلامى" فى أرجاء المجتمع. والتفت الفاعلون الرئيسيون، بما فيهم عناصر من المفكرين، والأغنياء الجدد، والأزهر، والنخب الحاكمة، النقوا من خلال هذا المزاج الإسلامى حول اللغة التى تفوح منها رائحة الشعبوية، والأخلاق المحافظة، واستطاعوا بهذه الطريقة أن يهمشوا الأصوات الناقدة، والفكر الدينى التجديدى، والمطالبة بإصلاح ديمقراطى أصيل. وترتب على ذلك أن بدأت الدولة التسلطية، التى يهددها انتشار الإسلاموية، بدأت فى تبنى جوانب من التدين المحافظ،

والمشاعر الوطنية (والتي ظلت مزدهرة مع استمرار الصراع العربى الإسرائيلى) لتدخل مصر بذلك فى "ثورة سلبية". وتجسد هذه الثورة السلبية، بمفهوم جرامشى، استعادة منظمة للإسلام تنجح فيه الدولة، التى هى هدف لهذا التغير، فى أن تظل قابضة على السلطة. وعلى الرغم من ظهور حركة ديمقراطية وليدة فى عام ٢٠٠٥ (هى حركة كفاية)، والتى أشارت إلى إمكانية حدوث تغيير مأمول فى المناخ السياسى، فإن بناء القوة قد ظل تسلطيًا، كما ظل الفكر الدينى جامدًا واستبعاديًا، وظلت الطبقة السياسية ذات توجه محلى النزعة (شعوبى). وهنا نجد أن مسيرة النزعة ما بعد الإسلاموية فى مصر لا تتشابه مع نظيرتها فى إيران إلا فى النزر اليسير.

ومنذ التسعينيات كان كل من هذين الاتجاهين، الإسلاموية وما بعد الإسلاموية، يكشفان عن تغيرات مستمرة فى أماكن أخرى من العالم الإسلامى. فمن ناحية نجد أن الظروف السياسية والاجتماعية العالمية والمحلية، قد استمرت فى توليد دعوات لتبنى سياسة أخلاقية دينية، خاصة فى تلك الأمم التى لم تخبر ظهور نزعة إسلاموية. وأدت المشاعر العدائية ضد الإسلام فى الغرب، فيما بعد ١١ سبتمبر، وما تلاها من "الحرب على الإرهاب"، إلى تعزيز الشعور العميق بعدم الأمن والغضب، بين المسلمين الذين شعروا بأن الإسلام والمسلمين يتعرضان لهجوم كاسح. وأدى ذلك إلى تزايد الدعوة إلى التدين والشعبوية، لذلك فإن الأحزاب الإسلامية (مثل تلك التى توجد الجزائر، والمغرب، وباكستان، والبحرين، وتركيا) التى عبرت عن اعتراضها على سياسة الولايات المتحدة ضد أفغانستان، هذه الأحزاب حققت نجاحًا ملحوظًا فى الانتخابات الوطنية منذ عام ٢٠٠٢.

ولقد حدث في الوقت نفسه، وعلى أصداء الانتشار الواسع للمشاعر الدينية في العالم الإسلامي، بزغ إلى السطح تيار ما بعد إسلامى يحاول أن يتكيف مع جوانب من التحول الديمقراطي والتعددية وحقوق المرأة واهتمامات الشباب والتنمية الاجتماعية المرتبطة بالتمسك بالدين. لقد تجاوز حزب الله في لبنان موقفه الإسلامى الاستبعادى (كأن يدعو مثلاً إلى إقامة دولة إسلامية في لبنان) ليتكيف مع الواقع السياسى التعددى فى المجتمع اللبنانى، عاملاً كحزب سياسى مثل الأحزاب الأخرى. وفى مصر فصل حزب الوسط، وهو فصيل منشق عن الإخوان المسلمين، نفسه عن الإستراتيجية العنيفة للجماعة الإسلامية (والتي أدانت العنف، ومالت نحو الأنشطة السلمية، فى أواخر عام ١٩٩٧)، كما فصل نفسه عن الاستعدادات التسلطية للأجيال السابقة من الإخوان المسلمين. إن حزب الوسط يميل إلى الديمقراطية الحديثة أكثر من ميله إلى الثورى الإسلامية، ويقدر التعددية فى الدين، ويرحب بالاختلاط الجندرى، كما يرحب بالميل الأيديولوجية الجندرية. والمحقق أن الأيديولوجى الرئيسى للحزب هو مسيحي قبطى. أما فى وسط آسيا فإنه فى الوقت الذى مكن فيه حزب التحرير الإسلامى لنفسه فى طاجيكستان، فإن حزب النهضة الإسلامى قد تكامل مع العملية السياسية العلمانية فى الإقليم، محاولاً أن يتنافس على القوة السياسية من خلال مسلك انتخابى سلمى^(٨). أما فى الهند فقد شهدت الجماعة الإسلامية تحولاً كفيئاً من كونها حركة تعتمد على الإسلام العضوى الكامل الاستبعادى - حركة ترفض الديمقراطية وتتشدد فى الأمور الأخرى للعقيدة - تحوات إلى حركة تميل إلى اللتباس والتأويل فى أفكارها التأسيسية، وتقدر الديمقراطية والتعددية

وتتعاون مع "الأخر" الأيديولوجي^(٩). ونجد أن قادة الحركة الدينية المعاصرة في المغرب، وهي حركة العدل والإحسان، ترفض الفهم الاستبعادي للإسلام، وتركن إلى تأويل النصوص في سياقها التاريخي، وتعترف بالمرونة والتباس النصوص؛ إنهم يرفضون فرض القوانين الشرعية والحجاب على المسلمين، ويقدرّون الحقوق الإنسانية والتعددية والديمقراطية والفصل بين السلطات^(١٠). وأكثر من حركة العدل والإحسان هناك حزب العدالة والتنمية في المغرب الذي كان له قصب السبق في تبني اتجاه ما بعد إسلاموي، وذلك بالمشاركة العملية في التنافس الانتخابي متعدد الأحزاب، الذي يشهده المغرب المعاصر. وأخيراً فعلى الرغم من وجود قلق غربي حول النسبية الدينية المتنامية، فإن تركيا قد تجاوزت بشكل سلس وسريع النزعة الإسلاموية التي كان يتبناها حزبى الفضيلة والرفاه، وذلك عن طريق التحول إلى توجه ما بعد إسلاموي قائم على وعى ذاتي تم التعبير عنه في حزب العدالة والتنمية - وهو حزب يسعى إلى إقامة مجتمع فاضل عن طريق دولة ديمقراطية علمانية. وحتى في المملكة العربية السعودية، وهي الدولة الأشد محافظة، ظهر اتجاه ما بعد وهابى يحاول أن يتبنى أفكار مثل "الإسلام الليبرالي"، ساعياً نحو تحقيق مصالحة مع الديمقراطية^(١١). ومع ذلك ففيما عدا تركيا، التي تمتلك بالفعل نظاماً ديمقراطياً، لم تصل أى من تلك الحركات إلى سدة الحكم، لكي نحكم على مدى قدرتها في بناء حوكمة ديمقراطية. وإذا ما كان هناك من درس يتم تعلمه من الخبرة الإيرانية، فإنه يتعلق بما حدث للنزعة ما بعد الإسلاموية فيها من تراجع أمام الإسلامويين المحافظين، الذين يسيطرون على المجالات الرئيسية للسلطة في الدولة.

وهكذا فلم تتجح الحركة الإسلامية في مصر في أسلمه الدولة المصرية، كما لم تتجح النزعة ما بعد الإسلامية في إيران في إحداث تحول ديمقراطي في الجمهورية الإسلامية. فكلتا الحركتين واجهت معارضة قوية من جماعات الصفوة (النخبة) التي تحتكر القوة. بعبارة أخرى فإن المأزق السياسي في هاتين الدولتين لم يكن دالاً على الدين في حد ذاته بقدر ما كان دالاً على مشكلات بنائية ومصالح طويلة المدى للنخب الحاكمة. وتبقى الأسئلة إلى أي مدى يمكن للحراك المتصل بالحركة الاجتماعية، أن يحدث تغييراً بنائياً وسياسياً مقصوداً؟ وإلى أي مدى يمكن للدول أن تستوعب مشاريع راديكالية من الاختلاف بين الحركات الاجتماعية؟ وإلى أي مدى يمكن للحركات الاجتماعية أن تغير، دون اللجوء إلى العنف أو الثورة، الوضع السياسي الراهن في الشرق الأوسط - وهي منطقة قد وقعت تحت أسر النظم السلطوية ذات التوجهات الدينية والعلمانية على حد سواء، والمعارضة الإسلامية الاستيعادية، والهيمنة الخارجية الصارخة؟

الحركات الاجتماعية والتغير السياسي

إن الحركات الاجتماعية المتعددة الوجوه ليست تعبيراً يظهر لمرة واحدة ويختفي تحت أي فعل من أفعال القهر. على العكس من ذلك إنها فعل وتغير ذو نفس طويل، يتكون من الداخل من عمليات جانبية كثيرة، فيها مد وجزر، بحيث يمكن لما ينتج عنه من "ترابطات لاحقة"، أن يؤدي إلى إعادة

إحياء الحراك الشعبي عندما تسنح الفرصة. ومن الواضح أن معظم العمل الشائع للحركات الاجتماعية يرتبط بالضغط على أعضائها أو على السلطات لتحقيق مطالبها الاجتماعية. ويتم تنفيذ ذلك عبر صور من الحراك والانقطاع أو عدم اليقين تجاه القوى المخالفة^(١٢). وعلى سبيل المثال فإن الحملة الإسلامية في مصر قد أجبرت الحكومة على الحد من المنشورات الليبرالية الكثيرة، ومصادرة الأعمال الفنية والكتب، ومنع الأفلام. وثانياً فإن الحركات الاجتماعية حتى وإن لم تكن منخرطة في حملة سياسية، فإنها تظل منخرطة فيما أطلق عليه ميلوسي **Melucci** "الإنتاج الثقافي"^(١٣). إن الطريقة التي تعمل بها الحركة الاجتماعية تكون في حد ذاتها نوعاً من التغيير، مادام أنها تتضمن خلق أشكال اجتماعية، وجماعات، وشبكات، وعلاقات جديدة. إن "الآثار التنشيطية" للحركة الاجتماعية، والتي يمكن من خلالها أن تظهر مؤسسات وعلاقات بديلة، تعمل على تنشيط الإنتاج الثقافي لأنساق مختلفة من القيم، والمعايير، والسلوك، والرموز، والخطاب. وإن هذه العملية من أساليب "الهيمنة" يتم التعبير عنها بإنتاج أساليب بديلة للوجود وفعل الأشياء. إن الحركات ما بعد الإسلامية تكشف عن أمثلة حية لهذا التأثير الأخلاقي والثقافي في المجتمع المدني عبر الصحافة، والمطبوعات، والروابط، والخطاب، والتعليم، وأساليب الحياة.

وثالثاً، فإن الحركات الاجتماعية يمكن أيضاً أن تحدث تغييراً عن طريق العمل على الخط المعطل بين الدولة والمجتمع المدني - في المؤسسات التعليمية، والقضائية، والإعلامية ومؤسسات أخرى. لقد نجح

الإسلاميون المصريون في بداية التسعينيات في اختراق نظام التعليم الذى تديره الدولة، والتأثير على صناع القرار، والمدرسين، وفوق كل ذلك تكوين جيل من التلاميذ عبر أنشطتهم فى كليات التربية. كما عمل القضاة ذوو النزعة الإسلامية على تطبيق القانون الإسلامى، مطبقين العقاب على العلمانيين، ومؤيدين للأطر القانونية ذات التوجه الإسلامى. وحتى الشرطة والجيش لم يستطيعا أن يتحصنا من هذا التوجه. وأخيراً، فإن الحركات الاجتماعية يمكن أن تكون قادرة، إذا ما تم التسامح معها من قبل النظم المعنية، يمكن أن تسيطر على قطاعات من السلطة الحكومية، عبر الأدوات الانتخابية العادية. وتمثل حالتا حزب العدالة والتنمية الحاكم فى تركيا والحكومة الإصلاحية تحت رئاسة الرئيس خاتمى فى إيران، تَمَثَلان حالتين فقط من أمثلة كثيرة، فكلتا الحركتين حاولت أن تشكل حكومات شرعية.

ومن التحديات الكبرى للحركة الاجتماعية ما يتصل بقدرتها على المحافظة على طابعها الحركى، وأن تمارس فى الوقت نفسه سلطة حكومية. فبينما المشاركة فى سلطة الدولة، تمكن للحركات الاجتماعية من أن تحول بعض أفكارها إلى سياسات عامة، فإن الفشل فى تحقيق هذا، حتى وإن كان هذا الفشل بسبب ممارسات استخبارية لأعدائها، يمكن أن يقلل من قاعدة تأييدها فى المجتمع، ومن ثم تركها خالية الوفاض. ومن الواضح إذن أن الحركات الاجتماعية يجب أن تذهب إلى أبعد من نضالاتها الخطابية من أجل تحقيق سياسة ديمقراطية، وذلك عن طريق تقوية أسسها التنظيمية داخل نسيج المجتمع، وأن تتصل بشكل مباشر بالدوائر الانتخابية المهمشة. فالقاعدة

المجتمعية المؤسسية فقط هي القادرة على إجبار أعداء الحركة/ الدول على إجراء إصلاح سياسى، كما هو الحال فى الخبرة المكسيكية، بل إنه قد ينتج "تحالف سياسى" بين الحركات الديمقراطية والدول (كما هو الحال فى تشيلى وإسبانيا)، كما أنه يمكن أن يحمى الحركات من القمع والتصفية، ويؤكد استمرارها وإحيائها، حتى بعد فترة اختفاء. وتجسد حركة الإخوان المسلمين فى مصر حالة صارخة لهذا الوضع، حيث حاولت الحركة أن تبقى منذ تأسيسها فى نهاية العشرينيات عن طريق التعايش مع حالة من المد والجزر، وذلك بسبب عملها الترابطى العميق فى المجتمع المدنى واعتمادها على شبكات قرابية.

فن الحضور

مما لا شك فيه أن إصلاح الدول التسلطية يحتاج إلى أشكال من النضال القوى، وهو نضال لا يستطيع المرء أن يحسب فوائده وعقباته. ومع ذلك، فإن التغيير المجتمعى الديمقراطى يظل أحد المتطلبات الأساسية للإصلاح الديمقراطى للدولة. ومن شروط تحقيق تحول ديمقراطى واسع النطاق إحداث تغيير فى حساسيات المجتمع. إن التغيير الاجتماعى يمكن أن يحدث جزئيا كنتيجة غير مقصودة للعمليات البنائية، مثل الهجرة، والتحضر، والتحويلات الديموجرافية، أو زيادة معدلات التعليم؛ كما أنه يمكن أن ينتج عن عوامل عالمية، وتبادل الأفكار والمعلومات والنماذج. ولكن العنصر الحاسم

فى الإصلاح الديقراطى هو وجود المواطنة النشطة: وجود حضور متصل ومكتفٍ بذاته للأفراد، والجماعات، والحركات فى كل فضاء اجتماعى متاح، سواء كان فضاء نظامياً أو غير نظامى، أو كان فضاءً جماعياً أو فردياً، حيث يمكن لهم أن يؤكدوا حقوقهم ويؤدوا مسئولياتهم. ففى مثل هذه الفضاءات تنتج الأفكار، والمعايير، والممارسات، كما تنتج السياسة. إن الاستعداد والعلنية المرتبطين بالمواطنة النشطة، هو ما أطلق عليه "فن الحضور". إن المواطنين المسلمين لا يمكن أن يحدثوا تحولاً ديمقراطياً حقيقياً إلا إذا تمكنوا من فن الحضور - أعنى تملك المهارة والاستعداد لتأكيد الإرادة الجماعية على الرغم من كل المصاعب، وذلك باحتواء الكوابح، واستخدام من هو متاح، واكتشاف فضاءات جديدة تجعل وجودهم متحققاً ومسموعاً. إن النظم التسلطية يمكن أن تكون قادرة على قمع الحركات المنظمة أو المقاومة الجمعية الصامتة. ولكن هذه النظم تكون مكبلة اليد عندما يكون الأمر متعلقاً بتحول المجتمع كله، تحول جماهير المواطنين العاديين فى حياتهم العادية.

إن التغير فى سياسات المجتمع عبر المواطنة النشطة يمكن أن يؤدى، بجانب كونه شرطاً لتحقيق تحول ديمقراطى، يمكن أن يؤدى أيضاً إلى إملاء التغير على الدولة (التسلطية). وفى هذا الصدد فإننى أتصور إستراتيجية يمكن من خلالها أن تقوم كل جماعة اجتماعية بإحداث تغيير فى المجتمع، من خلال المواطنة النشطة، فى الحيز الذى توجد فيه هذه الجماعات، الأطفال فى المنازل والمدارس، الطلاب فى الجامعات، المدرسون فى فصول

الدراسة، العمال فى المصانع، الفقراء فى مجتمعاتهم المحلية، والرياضيون فى أنديةهم، والفنانون عبر فنونهم، والمتقنون عبر الاتصال الجماهيرى، والمرأة فى المنزل وفى الأماكن العامة. إن كل هذه الجماعات لن تقوم فقط بالتعبير عن مطالبها، وكشف الاعتداءات التى تتعرض لها، وتمكين المجتمع من سماع أصواتها فقط، ولكنها تتحمل المسؤولية عما تقوم به. إن وجود نظام تسلطى لا يجب أن يكون سببا فى عدم إنتاج روايات ممتازة، وأعمال فنية راقية، وأبطال فى ألعاب القوى على مستوى عالمى، وأفراد بارعون فى الرياضيات ومدرسون فضلاء، وصناع سينما عالميون. إن الامتياز قوة؛ إنه هوية. وأنا أتخيل "عبر فن الحضور" طريقة يمكن من خلالها أن يعيد المجتمع تجديد نفسه، عبر الممارسات اليومية، من خلال تأكيد القيم التى تتحدى الشخصية التسلطية، وتقلق نخبها، وتصبح قادرة على توصيل حساسياتها الجمعية إلى الدولة ورجالها. إن المواطنين المسلحين بفن الحضور سوف يزعزعون الحكم التسلطى، وذلك لأن الدولة لا تحكم عادة وهى خارج المجتمع؛ إنها على العكس من ذلك تحكم عن طريق نسج منطق قوتها - عبر المعايير والقواعد والنظم - فى نسج المجتمع. والمحقق أن محتوى هذه المعايير والنظم ومنطق القوة يمكن أن يهز (يزعزع) قدرة الدولة على الحكم أو ما يسمى "بالحكومية"^(١٤). وفى هذا الإطار فإن نضال المرأة لتحدى الأبوية فى تفاعلات الحياة اليومية أصبح موضوعاً ذا حساسية، وذلك لأن الأبوية تتجذر بشكل عميق فى وعى النظم السياسية التسلطية وممارستها. وعلى الرغم من أن الأبوية يمكن أن تتغلب على حضور المرأة

وتتجاوزه، فإن هذا الحضور يظل فاعلاً. فعندما تتفوق الإناث على الذكور في الجامعات فإن المرأة يمكن أن تصبح في المستقبل فى مواقع الإدارة والإشراف التي يجب أن يقبلها الرجال، وأن يستدمجوها (فى ثقافتهم). ويشير ذلك إلى تحول ملحوظ فى معايير المجتمع وتوازن القوة فيه.

إن مثل هذه الجهود لتحدى الأبوية، تحت وطأة الحكم التسلطى، يحتمل أن تكون تعبيراً لأشكال من اللاحركات المتعلقة بالمرأة. فالحقيقة أن اللاحركات، أو المساعى الجمعية للفاعلين غير الجمعيين، سوف تشكل عموماً الأداة الرئيسية التى يمكن أن تتحقق بها المواطنة النشطة. ويحدث ذلك بسبب الحراك المستمر للفاعلين ضد القوى المسيطرة والتفاوض، أو التعامل مع هذه القوى - التى تمثلها الدولة وأصحاب الملكية، والسلطة الأبوية، والسلطات الأخلاقية. ولا يحدث التغيير الجوهرى فى فرص الحياة المتاحة للفاعلين بسبب اللاحركات وحدها؛ وإنما يمكن أن تتحول هذه اللاحركات نفسها إلى حركات اجتماعية مستقلة بنفسها، كما يمكن أن تتحول إلى صور من الممارسات النضالية الحياتية عندما تسنح الفرصة بذلك.

إن تركيزى على "فن الحضور" أو المواطنة النشطة لا يهدف إلى التقليل من أهمية التنظيم والمساعى الجمعية الواقعية فى إحداث التغيير. كما أننى لم أسع إلى استبدال المواطنة الفردية النشطة بالحرركات النضالية؛ فالمحقق أن مثل هذه المواطنة، وكما اتضح قبل قليل، يحتمل أن تتطور إلى فعل جمعى منظم. فالحركة الخضراء الشهيرة فى إيران (والتي تعارض التزوير الانتخابى وتطالب بالإصلاح الديمقراطى)، لم تظهر من فراغ وإنما

لها جذور عميقة في العديد من اللاحركات الاجتماعية، والتي انفجرت في العلن بشكل جمعي عندما سنحت الفرصة السياسية بذلك في يوليو ٢٠٠٩. ولذلك فمن الأهمية بمكان أن ندرك أن الحكم التسلطي لا يعمل بشكل مطرد على كبح الأفعال النضالية الجمعية والحركات المنظمة، فمن غير الواقعي أيضًا أن نتوقع - في هذا الظرف - وجود مجتمع مدني حي، ونشط، وقادر على النضال الجمعي. إن المجتمع يتكون في النهاية من أفراد عاديين، يتعبون وتسلب أخلاقهم، وعواطفهم. أما النشاطية السياسية، وهي الممارسات غير العادية التي تنتج التغيير الاجتماعي، فإنها مهمة النشاط السياسي الذين يمكن أن يشحنوا العواطف الجمعية عندما تسنح الفرصة. وليست القضية التي نحن بصدددها هي أن نقلل من الأهمية السياسية للحركات النضالية في إحداث التغيير السياسي، أو أن نهمل ضرورة فهم القوة القهرية للدولة. إن القضية، على العكس من ذلك، هي أن نكتشف الفضاءات المجتمعية وأن نتعرف عليها، وأن ينبه المواطنون من خلالها النخب السياسية القائمة ومؤسسات الدولة إلى حساسياتهم. وذلك في أثناء ممارساتهم اليومية العادية، عبر فن الحضور.

إن هذا الشكل من إعادة تشكيل الدولة قد لا ينتج فقط من المواطنة النشطة، أي من خلال تعليم الأفراد ومبادراتهم، ولكنه ينتج من التأثير طويل المدى لللاحركات، أو من نشاطية الحركة الاجتماعية على وجه الخصوص. فاللاحركات يمكن، من خلال منتجاتها الثقافية - أي من خلال خلق وقائع حياتية جديدة، وتكريس أساليب حياة، وأنماط تفكير وسلوك ووجود وفعل جديد -

يمكن للحركات من خلال كل هذا أن تجعل الدول تتكيف مع توجهات مجتمعية جديدة، وأن تجبر السلطات بأن تأخذ في اعتبارها الحساسيات المنتشرة في المجتمع. وعلى سبيل المثال، فإن النظام الإسلامى فى إيران قد أُجبر على الاعتراف بالرغبة فى التحول العلمانى، والسياسة الديمقراطية، والحريات المدنية، والتي ساعدت الحركات الاجتماعية الإيرانية على تأسيسها فى نهاية التسعينيات. وعلى المنوال نفسه فإن حقيقة تكيف حزب العدالة والتنمية مع الديمقراطية العلمانية التركية، ليس علامة على الخداع أو الخوف من رد فعل الجيش التركى. على العكس من ذلك، فهو موقف اكتمل وتشكل من خلال الحساسيات الديمقراطية العلمانية للمواطنين الأتراك، سواء من التيار الدينى أو العلمانى. ولقد أطلقت على هذه العملية الشاقة الذى يؤثر بها المجتمع على الدولة - من خلال إقامة أساليب حياة جديدة وأشكال جديدة من التفكير، والوجود، والفعل - أطلقت عليها تنشئة الدولة **Socialization of the State**. وتعنى تدريب الدولة ورجالها على التكيف مع الحساسيات، والأطر المثالية، والتوقعات المجتمعية. إن تنشئة الدولة هى نوع من "الحوكمة المعكوسة". فهى يمكن أن تعمل باعتبارها نافذة حاسمة يمكن أن يحقق من خلالها المواطنون الإصلاح الديمقراطى فى الدول التسلطية، وأن يفرضوه عليها.

وقد يكون من السذاجة أن نعول كثيرًا على المجتمع على حساب ضعف الدولة. فإذا كانت الدولة تعاني أحيانًا من التسلطية والقهر، فإن المجتمعات يمكن أن تعاني الانقسام، والنزعة الفردية، والمحافظة، والاستغلال. ومن ثم فإن تنشئة النظم السياسية، أى الدولة، على الحساسيات

الديمقراطية يمكن ألا يوتى ثماره دون تسييس المجتمع نحو الاتجاه الديمقراطي. وإذا لم يحدث ذلك فإن المواطنة النشطة يمكن أن تتحول بسهولة إلى نوع من الشعبوية، والأصداء التسلطية، أو النزعة الفردية الأنانية التي تجعل المواطنين تنعدم لديهم الحساسية الجمعية، والمسئولية الاندماجية، والطموح. ومن ثم فمن الأهمية بمكان بالنسبة للمواطنة النشطة أن تفكر وتسلك بشكل سياسى، حتى داخل إطارها الفعلى المباشر، حتى وإن لم يكن هدفها الثورة أو تغيير النظام؛ إنها يجب أن تهتم بالتضامن والعدالة الاجتماعية والنظام والاجتماعى غير الاستبدادى.

إن المبادرات المتعلقة بتحقيق إصلاح ديمقراطى مكثفيا بذاته فى الشرق الأوسط الإسلامى، يجب أن تأتى من الحركات الداخلية فى المنطقة، تلك الحركات التى سوف تحسم الطريقة التى يمكن أن تقدم بها المعونة الدولية وزمن تقديم هذه المعونة. ولن تحقق جهود الإصلاح المضمنية فى المنطقة سوى النزر اليسير من النجاح إذا ما تم نشر الديمقراطية وفرضها عن طريق القوى الخارجية، وسوف يكون النجاح أقل إذا ما تم فرضها خلال الغزو والقهر.



الفصل الرابع عشر

الثورات العربية

لقد خطف الشرق الأوسط في مشهد مثير - ذلك هو مشهد الثورة. فمن المغرب إلى سوريا، ومن إيران إلى الممالك في الخليج العربي. أجبرت الانتفاضات الشعبية النظم التسلطية الراسخة على أن تقف على شفا جرف هار. فالثورات الشعبية قد أثارت الآمال ووسعت من المصالح وزعزعت النماذج النظرية المستقرة. فكيف يكون لنا القدرة على أن نفسر مسيرات هذه الثورات الملحوظة من منطقة كان ينظر إليها لسنوات طويلة خلت، من العيون الاستشراقية على أنها "أسنة ثقافياً" و"عاجزة سياسياً"، و"تقليدية بالضرورة" وأنها منطقة "ترعى" الشخصية التسلطية؟ وقد يكون "من المبكر جداً" أن نجيب على هذا السؤال، ولكن ثمة آراء انتشرت بالفعل حول الأساس الذى قامت عليه هذه الانتفاضات. ولقد وصفت معظم التفسيرات التى ظهرت هذه الانتفاضات على أنها "ثورات شبابية"؛ وفسرتها آراء أخرى على أنها "ثورات شعبية" - ثورات أقرب إلى الثورات ما بعد الحداثيّة؛ أى التى تتصف بالانتشار وعدم وجود قائد له أيديولوجيات محددة. وفى الوقت الذى يصف فيه البعض الثورات على أنها ثورات ليبرالية، فإن القليل يذهبون إلى القول بأنها تجسد صوراً من الاحتجاج على اقتصاديات الليبرالية الجديدة

التي تركت آثارها على المجتمع العربي منذ التسعينيات. وأخيرًا فقد تم النظر إلى هذه الثورات من زاوية أخرى على أنها انتفاضات ديمقراطية علمانية - وهذا موقف يتعارض مع موقف أولئك الذين يدعون أن الثورات العربية تستلهم من الإسلام والسياسات الإسلامية (ومن هؤلاء على سبيل المثال أنصار النظم التي تقلقها الثورة، وتنظيم القاعدة، والنظام الإسلامي في إيران والجناح المحافظ في الحزب الجمهوري في الولايات المتحدة والحكومة الإسرائيلية).

والواقع أن جل هذه الانتفاضات السياسية لها قيادات منتشرة؛ وهي تشهد مشاركة كبيرة من جانب الشباب على أنهم أدوات الحراك جنبًا إلى جنب مع الطبقة الوسطى الحضرية، والجماعات المهمشة، والمسلمون الملتزمون بالإسلام؛ وأنهم جميعًا لهم مساح ديمقراطية، غير أن التشكل الأيديولوجي لهذه الانتفاضات ومسيرة التغيير السياسي تظل على درجة أكبر من التعقيد. ويدور السؤال المفتاحي هنا حول الكيفية التي تنتشر بها هذه الانتفاضات الديمقراطية، كما تنتشر النار في الهشيم في منطقة كان يسيطر عليها حتى وقت قريب السياسة القومية ذات الطابع المحلي (الشعوبى) من ناحية، والسياسة الإسلامية الأصولية من ناحية أخرى؟ وما الذى سبب هذا التحول، وما الدور الذى لعبه الواقع الحضرى فى هذه الانتفاضة السياسية؟ وبأى طريقة ترتبط هذه الثورات التى تنتشر فى أرجاء الوطن "بالحركات" - التى عبرت عن صور النضال التى ينخرط فيها ملايين الفقراء، والنساء، والشباب فى حياتهم اليومية؟

ولقد افترضت في العام ٢٠٠٧ في مقال عن الثورات الإسلامية أن الخبرة الإيرانية "ربما تكون الثورة الإسلامية الأولى والأخيرة في عصرنا الراهن". ذلك أن "نمو الحساسيات الديمقراطية والحركات الديمقراطية (في الشرق الأوسط) من المحتمل أن يدفع الإسلامية إلى أن تسير في المسلك "بعد الإسلاموي"، مفسحة الطريق لتغير ديمقراطي يمكن أن يلعب فيه الإسلام دورًا حاسمًا. ويمكن أن تكون النتيجة نوعًا من ما أسميته بالثورات الإصلاحية **refolution** (وهي خليط من الإصلاحات والثورات، أو إنها باختصار ثورات إصلاحية)^(١). ولا يعني هذا بحال أنني تنبأت بالثورات العربية. وأعترف بأنني لم أستطع أن أتصور عمق وسرعة وانتشار الحركات الشيعية المعاصرة والتي سوف تحدد مصير المنطقة إلى وقت طويل. ومع ذلك فإن المؤشرات حتى الآن تشير إلى أنها حركات "ما بعد إسلاموية" في توجهها، وهي ثورة إصلاحية في مسارها وهي "حضرية" في توزيعها المكاني.

الثورات ما بعد الإسلامية

إن ما بعد الإسلامية هي نقد للإسلاموية من الداخل وهي مشروع بديل لمحاولة تجاوز الفقه السياسي، والدولة الدينية، وانتهاك حقوق المواطنين. فما بعد الإسلامية، وهي ليست إسلامية أو علمانية، تنطلق من الدين، ولكنها تعلق من حقوق الأفراد. فهي تتصور مجتمعًا ينصهر فيه

التدين بالحقوق، والعقيدة بالحرية، والإسلام بالديمقراطية، إنها تأمل في إقامة مجتمع داخل دولة ديمقراطية (علمانية) مدنية. ومن الأمثلة على ذلك حركة الإصلاح في إيران في أواخر التسعينيات، وحزب الرفاهية والعدالة في إندونيسيا، وحزب الوسط في مصر، وحزب العدالة والتنمية في المغرب، وحزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا. وتختلف الحركات ما بعد الإسلامية في رؤيتها للقيم الديمقراطية والتزامها بها من حيث الدرجة^(٢).

ويبدو أن الثورات المعاصرة في الشرق الأوسط تكشف عن توجه ما بعد إسلاموى. فمعظم هذه الثورات، والتي غابت فيها اللغة الدينية، ترفض فكرة إقامة دولة دينية، على الرغم من أن المشاركين فيها ذوو عقيدة دينية راسخة. فالناس يبذون وكأنهم يملكون العقيدة بالفعل، ولكنهم يتعطشون إلى الحرية. ففي إيران كانت الحركة الخضراء - وهي تتكون من أشكال من الاحتجاج غير العنيف ضد تزوير الانتخابات الرئاسية في ٢٠٠٩ - قد تطورت إلى حركة ديمقراطية واسعة النطاق لزعة الدولة التسلطية الإسلامية. وفي تونس كان هدف الثورة الرئيسي هو الإطاحة بديكتاتورية زين العابدين بن علي، وتأسيس نظام سياسى ديمقراطى تواجه فيه المشكلة المتفاقمة للاستبعاد الاجتماعى. ففي الوقت الذى وجدت فيه الحركة الإسلامية المحظورة، النهضة، لم تكن هناك أية شعارات دينية فى الثورة. لقد رفض حزب النهضة الإسلامى نمط الثورة الخمينية، واستشرف قائده راشد الغنوشى دولة ديمقراطية مدنية تتفق وروح الإسلام. ويلتزم حزب النهضة بشكل رسمى بالحفاظ على ما تتمتع به المكانة الشخصية للأفراد

في تونس - وهي من أكثر الدول تقدماً في الوطن العربي - في اتفاق مع الأحزاب العلمانية. كما كانت الثورة المصرية ثورة شعبية ومدنية، تراجعت فيها اللغة الدينية والنزعة القومية والمشاعر المعادية للغرب. والواقع أن معظم الجماعات الدينية - السلفيون والأزهر والكنيسة القبطية - قد عارضوا الثورة في البداية. كما انضم إليها الحرس القديم من الإخوان المسلمين على نحو متردد بعد أن أُجبروا على ذلك من خلال جماعات الشباب الذين تحدوا قادتهم بتعاونهم بشكل وثيق مع الليبراليين واليساريين في تحالف شباب ثورة ٢٥ يناير. لقد كان المطلب الرئيسي للثوار هو "التغيير والحريّة والعدالة الاجتماعية"، هذا على الرغم من أن بعض الجماعات السلفية المحافظة قد دعت إلى "حكم إسلامي" في الشهور التالية للثورة.

ولقد تكونت قيادة الانتفاضة الليبية، المجلس الوطني الانتقالي، من أطباء، ومحامين، ومدرسين، وبعض المعادين لنظم القذافي الذين وجدوا أنفسهم فجأة يقودون ثورة، ولم تضم إسلاميين أو أعضاء من تنظيم القاعدة. وطبقاً للمتحدث الرسمي للثوار، (عبد الحق خوجه)، فإن المتطرفين الإسلاميين ظلوا هامشيين لأن القذافي قد سحقهم. وأكد على أن "الليبيين جميعاً يريدون ديمقراطية مدنية وليس ديكتاتورية أو قبلية أو نظاماً يقوم على العنف والإرهاب". وعلى المنوال نفسه فإن جماعات المعارضة الرئيسية في اليمن سعت إلى إنهاء ديكتاتورية علي صالح وإقامة دولة مدنية وبصرف النظر عن حزب الإصلاح ذي التوجه الإسلامي، فليس هناك من دليل على حضور الإسلاميين في الانتفاضة. وينسحب هذا القول على أي فصيل ديني.

ويمكن أن نجد الشيء نفسه في سوريا حيث تم سحق الجماعة الإسلامية، وجماعة الإخوان المسلمين عن طريق حافظ الأسد منذ وقت طويل مضى، وحيث كانت جماعة العلماء (رجال الدين المحافظين) يقفون بجانب النظام، أما عن التوترات السياسية في البحرين (وهي دولة ذات أغلبية شيعية تحكمها أقلية سنية) فقد تداخلت ومن هنا بدت وكأنها تشي بتوتر ديني. ومع ذلك فقد كان التيار الرئيسي للمعارضة هنا يريد أن يحول البلد إلى ملكية دستورية. كما أنها أرادت إقامة حكومة منتخبة، وصحافة حرة، وتنظيمات مجتمع مدني حرة، وإنهاء الممارسات التمييزية (كما في العمل، وتوزيع الثروة) ضد الأغلبية الشيعية. وفي إشارة إلى الاستقلال، فقد رفض الثوار محاولات إيران أن تستغل المعارضة الشيعية. وأخيراً فإن حركة المعارضة في كل من المغرب والأردن قد دعت إلى مزيد من الديمقراطية استجابة لها الحكم الملكي في البلدين ببعض الإصلاحات السياسية.

إن هذه الثورات المدنية غير الدينية ذات الانتشار الواسع تمثل قطعة مع سياسية المنطقة التي امتدت من منتصف الثمانينيات حتى منتصف التسعينيات، تلك الفترة التي انشغلت فيها الطبقة السياسية بالممارسات السياسية القومية والأخلاقية والمضادة للصهيونية، والتي تم صياغتها بشكل كبير في إطار النموذج الإسلاموي. والسؤال الآن كيف حدث هذا التغيير؟

لقد ظهرت الأفكار ما بعد الإسلاموية في إيران في وقت مبكر يرجع إلى منتصف التسعينيات في أثناء مرحلة "إعادة البناء" فيما بعد الحرب تحت رئاسة الرجل التكنوقراطي رافسنجاني، حيث تحدث أعداد من (اللاحركات)

الاجتماعية، شارك فيها الشباب، والمرأة، والمتقنون من نوى التوجهات الدينية، تحددت الدولة الدينية التسلطية. ولقد جسدت "حركة الإصلاح" فى التسعينيات، والتي تمثلت فى السلطة الحكومية تحت رئاسة الرئيس خاتمي (١٩٩٧ - ٢٠٠٤)، جسدت هذه المشاعر الديمقراطية وما بعد الإسلاموية. أما الدول العربية، فعلى عكس إيران؛ فإنها لم تخبر حدوث "ثورة إسلامية"، فلم يحدث الانعطاف السياسى إلا بعد عقد من الزمان. لقد ظهرت بوادر مبكرة "للسياسة الجديدة" فى مصر فى بداية العام ٢٠٠٠. ولقد تجلت بشكل مبدئى فى الأنشطة التى شاركت فيها اللجنة الشعبية للتضامن مع الشعب الفلسطينى والشعب العراقى، وتبلورت بشكل أوضح فى حركة كفاية ذات التوجه الديمقراطى، والتى دشنت بداية سياسة ما بعد القومية (التى تركز بشكل أكبر على الديمقراطية وحقوق الإنسان فى الداخل أكثر من تركيزها على الهيمنة الخارجية)، وما بعد الأيديولوجية (تجاوز الحدود الأيديولوجية، خاصة الانقسام بين الدينى والعلمانى، وبين اليساريين والقوميين)، وسياسة ما بعد الإسلاموية وجميعها تراكم فى ثورة ٢٥ يناير.

وقد يحق لنا أن نسأل الآن لماذا حدث ذلك وكيف حدث؟ إن العناصر المشكلة لهذا الحدث تشتمل على فاعلين جدد، وبيئة سياسية جديدة، وأساليب وطرق جديدة للتعبئة، والتى أثمرت جميعا عبر سلسلة من التغيرات البنائية التى شهدتها المجتمعات العربية فى العقدين الماضيين. لقد عملت الدول التسلطية، والتى كانت قد تأثرت تأثراً كبيراً بالعولمة، عملت على نحو غير مقصود على خلق بيئات وفاعلين بإمكانهم تحدى منطق هذه الدول.

لقد أصبحت مجتمعات الشرق الأوسط في العقدين الماضيين أكثر تحضرًا وأكثر ارتباطًا بالعولمة، يعيش ٦٥% من سكانها في المدن. وفي الوقت نفسه قد بدأت تدخل عناصر حضرية معينة (نظم، ووسائل اتصال، وتعليم) في اختراق الريف، مؤدية إلى دمج الحياة الريفية في خضم المجتمع القومي والسياسية القومية. فالكثير من القرويين الآن يتمتعون بالكهرباء، والتلفونات، وأجهزة التلفاز، وتقسيم العمل، والأعمال الخدمية (الميكنة، والمخابز، والمدارس)، كما يوجد الشباب الذين يستخدمون السيارات ويحصلون على الدرجات الجامعية، وفي المقابل هناك الحياة الحضرية التي ولدت الرغبات، والمطالب، والاستحقاقات، خاصة "حق الحياة في المدينة" (مثل الحصول على عمل، ومسكن ملائم" وخدمات حضرية معقولة، واحترام) وهو ما فشلت النظم التسلطية في تحقيقه. لقد غرست المدينة في سكانها بعض الحقوق والاستحقاقات التي يؤدي انتهاكها إلى شكل عميق من أشكال عدم الرضا. فزوجة المهاجر إلى المدينة سوف تعتبر أن وجود مياه جارية في مطبخ منزلها ضرورة وحق - وهو وضع يختلف عن حالها في القرية عندما كان عليها أن تحصل على المياه من بئر بعيد^(*).

ومن ناحية أخرى، فإن هناك تحول ديموجرافي كبير جعل هذه المجتمعات تنتشع بالشبابية، حيث تقدر نسبة من تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة

(*) وقد لا ينطبق هذا الحكم على القرية المصرية التي يوجد بها منازل كثيرة بها مياه جارية، كما أن أهل القرية لا يحصلون مطلقا على مياههم من آبار، وإنما من صنابير موجودة في أماكن مختلفة في القرية، وهي تزود من لا توجد في منازلهم مياه جارية بالمياه التي تأتي من شبكة مياه من داخل القرية أو من خارجها. (المترجم)

بحوالى ٧٠%. وفى هذه البيئة يواجه الكثير من صغار السن ضغوطاً كبيرة لتحقيق مطالبهم (الحرمان الاقتصادى، الضبط الاجتماعى، والضغط الأخلاقية) - من ذلك مثلاً اتباع معايير استهلاك حضرية، وممارسة الاستقلال، وضمان مستقبل آمن. كما أن هذه المدن توفر لسكانها فرصاً عظيمة لبناء هويات جمعية ولتحقيق التماسك الاجتماعى. وتلك هى المدن التى يتحول فيها الأفراد الصغار من ذوى الميول والأهواء المتفرقة إلى شباب، أى إلى فاعلين جمعيين (يحدث ذلك فى التجمعات على نواصى الشوارع، وفى المقاهى، والمدارس والجامعات، وأخيراً.. فى العالم الافتراضى وشبكات التواصل الاجتماعى).

وفى الوقت نفسه فإن هذه المجتمعات الشبابية والحضرية قد أصبحت الآن مجتمعات متعلمة، حيث يوجد أكثر من ٩٠% فى الفئة العمرية من ١٤-٢٤ قادرين على القراءة والكتابة أو يحملون درجات جامعية. فمع التوسع الشديد فى مؤسسات التعليم العالى فى السنوات الأخيرة (هناك الآن أكثر من ٢٨٠ جامعة فى منطقة الشرق الأوسط) يخرج الآلاف من خريجي الكليات كل عام إلى أسواق العمل المتعددة القطاعات - وهى الأسواق التى تم تحريرها بشكل كبير عن طريق سياسات التكيف الهيكلى التى فرضها البنك الدولى وصندوق النقد الدولى منذ بداية التسعينيات. وفى إطار إعادة الهيكلة هذه، ازدهرت الجماعات الافتراضية والمترابطة ترابطاً كبيراً فى هذه القطاعات الأكثر ارتباطاً بالعولمة مثل قطاع التكنولوجيا المتقدمة، والترفيه، والتنمية العقارية، والاتصالات، وقطاع التصدير والاستيراد، بينما

تم إزاحة الجماعات الأقل حظاً من الاستفادة بعوائد التنمية التي يتوقعونها. وفي إطار مثل هذه البيئة الاقتصادية عانت منطقة الشرق الأوسط من وجود أعلى معدل للبطالة في العالم خاصة بين الشباب (٢٥%). إن البطالة بين المتعلمين تعليمًا عاليًا في منطقة الشرق الأوسط تصل إلى ضعف معدل البطالة في العالم. أما في مصر فمن المتوقع أن يظل خريجو الجامعات بغير عمل بنسبة تصل إلى عشرة أضعاف مقارنة بالحاصلين على تعليم ابتدائي^(*). كما أن ٧٥% من خريجي الجامعة من النساء السعوديات يعانين من البطالة.

وفي إيران نجد أن تحرير الاقتصاد وتعدى الدولة على التجمعات غير الرسمية قد أدى إلى ظهور اضطرابات حضرية في المدن الكبرى في بداية التسعينيات. فالمقاومة القادمة من أسفل جنبًا إلى جنب مع المواجهات الحزبية وتوجه النظام السياسى إلى النزعة الشعبوية المعتمدة على الإثارة، وعمليات "الخصخصة" المفرطة (تحويل الملكية العامة إلى مؤسسات "شبه رسمية" مثل الحرس الثورى) كل ذلك أدى إلى كبح جماح عمليات التحرر الاقتصادى. ومن ثم فقد ظلت سياسة الرفاهية سياسة تعتمد على الزبائنية والانتقائية وعدم العدالة. أما في الوطن العربى فقد تسبب تراجع الدعم الحكومى، ووجود حالة من عدم الأمان فى العمل، وتردى الخدمات الاجتماعية فى قيام أحداث

(*) قد يتناقض مدلول هذا الرقم مع الواقع. فالدلالة هنا تعنى أن خريج الجامعة قد لا يجد فرصة عمل، لأنه لن يعمل فى الأعمال التي يعمل فيها الحاصل على الابتدائية أو غير المتعلم. وثمة مؤشرات واقعية تدل على أن طبيعة العمل لا ترتبط بالضرورة بالشهادة الحاصل عليها الشخص. فكثير من خريجي الجامعات يعملون فى أعمال لا ترتبط بتخصصاتهم ولا تحتاج إلى مهارة جنبًا إلى جنب مع غير المتعلم. (المترجم)

الشغب الحضري في الثمانينيات وأوائل التسعينيات في القاهرة، والخرطوم، وتونس، والرباط، وبيروت، وعمان. ولقد خصصت الكثير من الدول العربية، لنفادى التأثيرات المقلقة المترتبة على الاستبعاد الاجتماعى، خصصت جزءاً معقولاً من مهام التنمية والرفاهية إلى المنظمات غير الحكومية التى يتامى عددها بسرعة، والجمعيات الخيرية الدينية، والمشاريع متناهية الصغر. ولكن هذه التدابير، والتى غالباً ما تؤطر فى ضوء منطق الليبرالية الجديدة، فشلت فى أن تواجه حاجات الرفاهية، هذا إذا غضنا الطرف عن مظاهر اللامساواة العميقة التى ترتبت على نهاية العقد الاجتماعى وتناقص الدور المتعلق بالدول. ولم يكن أمام المهمشين فى هذه البيئة الشحيحة إلا أن يلجأوا إما إلى الاقتصاد المعيشى، والأعتماد على الذات، والزحف الهادئ (مثلما يحدث فى بناء المساكن بغير تراخيص، أو الحصول على عمل بغير الطرق القانونية) أو انتظار فرصة للانفجار. فعندما ارتفعت أسعار الطعام فى نهاية عام ٢٠٠٠م انفجرت سلسلة جديدة من الغضب الحضرى فى المدن الكبرى، كما انتشرت الإضرابات العمالية فى الصناعات التى خصصت "لإعادة الهيكلة" فى ضوء السياسة الليبرالية الجديدة. ففي تونس، وقبل حدوث الثورة بشهور قليلة، ظهرت احتجاجات اجتماعية بما فيها قتل الذات (الانتحار) فى المناطق المركزية الداخلية فى جفصة، وكاترين وسيدى أبوزيد - وهى المناطق التى شهدت وجود فساد بين النخبة وتجسيد مكانى لآثار الليبرالية الجديدة فى تونس.

ومن بين نتائج هذا التطور غير المتساوق في الشرق الأوسط ظهور طبقة وسطى من الفقراء، وهى طبقة لعبت دوراً رئيسياً في ثورات الربيع العربى عام ٢٠١١. إن هذه الطبقة المتناقضة يوجد فيها من يحمل شهادة جامعية، ويعرف عن العالم، ويستخدم وسائل الاتصال الجديدة، ويتوقع أن يعيش أسلوب حياة الطبقة الوسطى. ولكنه يدفع لظروف الحرمان إلى أن يعيش معيشة فقراء الحضر في المناطق المزدحمة بالسكان والتجمعات العشوائية، وأن يقوم بأعمال ذات مكانة متدنية في الاقتصاد الموازى - مثل سائقى التاكسى، وبائعى الفاكهة، والباعة الجائلين، وخدمة الأغنياء. إن الطبقة الوسطى الفقيرة تشكل حوالى ٤٦% من العرب الذين يعيشون الآن فى تجمعات سكانية مكتظة. كما تشكل ما بين ٤٠% و ٥٠% ممن يعملون فى القطاع غير الرسمى وغير الأمن.

إن "الطبقة الوسطى الفقيرة" ليست تشكيلاً جديداً فلقد بدأت ملامحها منذ الثمانينيات، ولكن يبدو أنها اتسعت اتساعاً كبيراً مع تحرر الاقتصاديات العربية بشكل كبير منذ التسعينيات. ولقد حدث فى الثمانينيات والتسعينيات أن انخرطت معظم هذه الشريحة فى الطبقة السياسية التى تسيطر عليها المشاعر القومية والإسلاموية، هذا على الرغم من أن الكثيرين منهم، فى ضوء وجودهم الصعب، ومثلهم مثل كل التجمعات الغاضبة، ينخرطون فى نضالات يومية لتحسين ظروفهم بطريقة غالباً ما تكون فردية وهادئة. فقراء الحضر يسعون إلى ضمان المسكن، والتضامن مع جماعاتهم، وكسب العيش باختراع أعمال فى اقتصاد الشارع والاقتصاد المعيشى المتسع. وقد سعت

المرأة المسلمة جاهدة لتأكيد وجودها في العلن، بالذهاب إلى الجامعة وتأكيد العدالة في المحاكم. وينتهاز الشباب كل فرصة لتأكيد استقلالهم، وتحدي الرقابة الاجتماعية، والتخطيط لمستقبلهم، هذا على الرغم من أن الكثيرين منهم يظلون في حالة من التشظى ويحلمون بالهجرة إلى الغرب. وغالبًا ما تختلط هذه الصور من النضال الهادئ "اللاحركات" بالممارسات العادية في الحياة اليومية التي تجمع شذرات من القوة والفرصة عن طريق صناعة صور من الحراك والتنظيم. وفي نهاية العقد الأول (من الألفية) حانت الفرصة، لتدخل هذه الجماعات المهمشة التي كانت نشطة في اللاحركات الاجتماعية ليُعظم فرصها في الحياة، لتدخل في إطار النضالات السياسية التي اتخذت الآن شكل اتجاه بعد أيديولوجي.

وهناك ثلاثة تطورات ساعدت على تشكل هذه الرؤية السياسية الجديدة. أولها أن الطبقة السياسية قد أدركت أن مواقفها القومية والمعادية للإمبريالية، والمناصرة للقضية الفلسطينية لن تكون مجدية مادام أنها تنصهر في الجدل الديماجوجي للنظم التسليطة. ومن ثم فقد تهيأت الظروف لتوجيه النضالات الليبرالية نحو المسألة الداخلية الأساسية - أعنى الديمقراطية. وثانيهما أن السياسية الإسلامية قد بدأت تفقد هيمنتها في الشرق الأوسط فيما بعد ١١ سبتمبر. وواجه النموذج الإيراني أزمة عميقة بسبب لجوئه إلى القمع، وكرهية النساء، وتبني الاتجاهات الاستبعادية، وعدم التزامه بالوعود التي يقطعها على نفسه؛ ولقد كانت النزعة ما بعد الإسلامية في إيران نابعة من هذه الأزمة. فالعنف القاسي والتطرف الذي تمارسه القاعدة قد تسبب في

انتشار الخوف من الإسلام الذى عانى منه كثير من المسلمين العاديين. هذا فضلاً عن التحدى الذى واجهته الإسلاموية التركية فى مواجهتها للحساسيات العلمانية القوية، ومساهمة المؤسسة العسكرية التركية فى ظهور حزب ما بعد إسلاموى "حقق نجاحاً" وهو حزب العدالة والتنمية. إن النزعة الإسلاموية فى المنطقة قد واجهت تحدياً خطيراً من الداخل والخارج على حد سواء - من العلمانيين وغير العلمانيين الذين كانت لديهم مخاوف من أن يؤدى إهمال الإسلامويين لحقوق الإنسان، والتسامح والتعددية إلى رفعها من عالم السياسة والدين. فلم يعد أصحاب العقيدة قادرين على قبول استغلال الإسلامويين للإسلام كوسيلة للحصول على قوة وتميز. لقد حان الوقت لإنقاذ الإسلام والدولة عن طريق إهمال فكرة الدولة الإسلامية.

لقد انتشرت هذه الطرق فى التفكير فى الدوائر الإسلاموية، وأدت إلى إجبار النشطاء ورجال الأيديولوجيا إلى إعادة التفكير فى مشروعهم السياسى الاستبعادى، والشعوبى، وغير الديموقراطى. ولقد ظهر بعض الإسلامويين فى العلن، ليعبروا بشكل صريح عن إدانتهم لتصورتهم الاستبعادية الجارحة، مثلما حدث فى إيران وإندونيسيا،، كما حاول البعض الآخر، مثل الإخوان المسلمين فى مصر، إلى السير فى خطى متدرجة وعملية كلما أثرت فيهم الأحداث الجارية. إن النزعة ما بعد الإسلاموية قدمت إطاراً يمكن من خلاله أن نتصور رؤية اندماجية بديلة للسياسة الدينية. المسلمون بإمكانهم الآن أن يظلوا مسلمين، وهم يتصورون فى مخيلتهم دولة ديموقراطية. وتقف تركيا

كنموذج مرغوب فيه. ويبقى التحدى الآن فى إيجاد وسيلة لتنظيم الأنشطة وتعبئة الجهود لأحداث تغير سياسى. وتقدم تكنولوجيا الاتصال فرصة لتحقيق ذلك، وهذا هو التطور الثالث.

ثمة مشكلة أساسية تواجه الطبقة السياسية فى الشرق الأوسط، وهى كيف تبقى وتتعامل مع تحدٍ جمعى فى مواجهة الدول القمعية التى لا تقبل الحراك الحر والمفتوح. لقد ظلت النشاطية السياسية لسنوات عديدة، منذ الثمانينيات، ظلت مقصورة على سياسة الحزب التقليدى، وهى طريقة قديمة فقدت فاعليتها وجدواها فى السنوات الأخيرة. لقد لجأ الراديكاليون الإسلاميون إلى نموذج التنظيم السرى على غرار مذهب لينين؛ كما أجبرت النشاطية السياسية الطلابية على أن تبقى داخل الحرم الجامعي؛ أما العمال فقد قاموا باضطرابات مفاجئة، تتعدى حدود التنظيمات التقليدية؛ أما المهنيون من الطبقة الوسطى فقد لجأوا إلى المنظمات غير الحكومية؛ وانخرط الجميع فى سياسة الشارع كلما سنحت لهم الفرصة فى مظاهرات لمساندة القضية الفلسطينية. ولكن الدوائر الأكثر اتساعاً من فقراء الحضر، والنساء، والشباب فقد لجأت إلى "اللاحركات" لتحسين فرص حياتهم. ولقد تطورت بعض اللاحركات هذه بالفعل إلى صور من الاحتجاج الجمعى النضالى. فلقد تظاهر فقراء الحضر فى أواخر عام ٢٠٠٠ فى مصر ضد ارتفاع أسعار الطعام خاصة الخبز. وقد عبروا عن غضبهم العام من نقص مياه الشرب فى مناطق سكنهم.

أما الحركات الاجتماعية المنظمة (التي يوجد بها شبكات مقصودة، وحررة، ومكتفية بذاتها بين نشطاء جمعيين) هذه الحركات غالبا ما تقع ضحية محاولات النظم لاغتصاب مقراتها، والقبض على قادتها وتعطيل شبكاتها. وبهذه الطريقة استطاعت النظم أن تخضع "الفاعلين الجمعيين"، ولكنها لم تكن قادرة قط على أن توقف "الأفعال الجمعية". إن اللاحركات (أى الممارسات الجمعية النضالية غير المخططة للأفراد والأسر كل على حده) قد انتشرت بشكل كبير لتجنب قمع النظم للفاعلين الجمعيين والتنظيم الجمعى. ولقد أدى الاتصال الإلكتروني المتزايد منذ منتصف عام ٢٠٠٠ (عبر الأطباق المتصلة بالأقمار الصناعية، والهواتف المحمولة، والإنترنت والتدوين، وأخيرا الفيس بوك والتويتر) إلى تشوير صور الاحتجاج الجمعى؛ فقد أتاح ذلك الفرصة لوجود مجال عام لا يخضع للرقابة يتم فيه الاتصال على نحو مقصود، والمناقشة، ودعم التعبئة دون تحمل تكلفة اقتصادية أو سياسية كذلك المتصلة بالتنظيمات التقليدية. وعلى الرغم من أن الناشطين السياسيين قد ظلوا على نحو "غير منظم"، وبدون قيادة، أو اتصال دائم، فإنهم قد نجحوا فى أن يبقوا محصنين ضد القمع فى أثناء عملهم وفى أثناء إدارتهم لتحريك الجماهير. إن حركة ٦ إبريل فى مصر والتي استطاعت أن تحشد ٦٠٠٠٠ فرد لدعم إضراب عمال الغزل فى عام ٢٠٠٨، كانت الأولى من نوعها فى مثل هذه الحملات التى تتم عبر وسائل الاتصال الاجتماعى. وبعد ذلك بعام استخدمت حركة الخضر فى إيران الوسيلة نفسها بشكل جدى فى حملتها التى وصلت بسرعة إلى مستوى العالم. وفى الوقت الذى تفجرت فيه الثورات، كان

حوالى ٢٠% من العرب أو ما يقدر بخمسين مليون شخص متصلين بالإنترنت، يستخدم ٢٠ مليون شخص منهم الفيس بوك. وفي تونس، ومن بين عشرة ملايين نسمة هم مجموع سكان تونس، كان هناك ما يقرب من ٣ ملايين نسمة، منهم ٧٠% من صغار السن يستخدمون الإنترنت^(٣).

وهكذا استطاعت الدول العربية أن تنتج، عبر الفاعلين الغاضبين، والتفكير السياسى الجديد، والقنوات الجديدة للاتصال والتعبئة، أن تنتج مجالاً عاماً جديداً - يتسم بتوجه ما بعد قومى، وما بعد أيديولوجى، وما بعد إسلاموى. ويقف هذا التفكير الجديد وراء الثورات العربية. وقد انتشرت رموز الثورة ومزاجها عبر الوطن العربى مثل الفيضان الهادر، وذلك عبر الأحاديث اليومية، والثقافة السياسية، وعبر اتصالات الناشطين العابرة للحدود - وكان لسان حالهم جميعاً يقول: "إذا كان التونسيون قد فعلوها، فلماذا لا نفعلها نحن؟"

الدورات الدوارة (التهوراة)

لقد لعبت وسائل الاتصال الاجتماعى الجديدة مثل هذا الدور الحيوى على الانقراضات التى وصفت فى المقالة على أنها ثورات الفيس بوك. ولكن الثورات لا تظهر فى العالم الأندلسى؛ إنها تحدث فى العالم الواقعى ودنجل فضاءات واقعية. كما أن الثورات تمتلك أيضاً بعض الجوانب المكانية، هذا إذا غرضنا الطرف عن عنصرى الفعل والحدوث الوقتى.

فبجانب السؤال حول السبب في حدوث الثورات ومن الذى أحدثها، فإننا يجب أن نسأل أيضا عن المكان الذى ظهرت فيه. وبشكل أكثر دقة، ما وشائج الصلة بين المكان والواقع الحضري وبين الحركات الثورية. إن بإمكاننا أن نتحدث عن ثلاثة جوانب مهمة فى الحياة الحضرية - "الفاعلون الحضريون" (الذين لهم مطالب خاصة، ورغبات، وحاجات بجانب ما يملكون من إمكانيات)، و"الإشكاليات الحضرية" (أو القضايا المتصلة بالعمليات الحضرية، والالتزامات، والاستحقاقات أو الحقوق)، و"المكان الحضري"، سواء كان اجتماعيا أم فيزيقيا، والذى يجسد علاقات بعينها للقوة ويمنحها دفعة لتظهر.

إن حياة المدن تضع مطالب صعبة على قدرات الناس ومواردهم، فهى تولد مطالب واستحقاقات لا تحترمها الدول التسلطية الفاسدة. ولكن المدن توفر أيضا إمكانيات لسكانها لتحقيق آمالهم وبناء هوياتهم والاتصال بالشبكات الأوسع. ويعمل الفقراء فى مجتمعات الشرق الأوسط على التكيف مع حياتهم الحضرية وتحسينها فى عملية نضال طويلة للحصول على فرص الحياة المتوقعة - الأرض لبناء المساكن، والخدمات الحضرية، والعمل، والفرص التى تضمن مستقبلاً أفضل لأطفالهم. وتعمل صور النضال هذه على خلق اختلاف حقيقى فى حياة فقراء الناس. كما يشعر الفقراء فى العادة، ربما بسبب وضعهم غير القانونى فى المدينة، يشعرون بعدم الأمن، والوجود الحذر، وقهر الدولة. إن قصة محمد بوغزيرى، بطل الثورة التونسية، وهو متعلم يعمل بائعاً فى الشارع، تدل على أن تعديه على الحيز العام الذى تملكه

الدولة قد جعله يتصادم مع الشرطة التي تعاملت معه بقسوة، الأمر الذي دفعه إلى أن يقتل نفسه بشكل تراجمي مما أدى إلى قيام الثورة، وتعكس القصة الاحتمال السياسي لهذه "اللاركات".

وفى الوقت نفسه فإن الشباب الحضري المتعلم المسلح بالمعرفة بوسائل الاتصال الحديثة قد بدأ فى حملة منقطعة النظير لكى تُسمع صيحات غضبة ضد كل صور عدم العدالة التى خضع لها كل من بوعزيزى فى تونس، وخالد سعيد فى مصر. إن الشباب الحضري، سواء أكان فقيراً متعلماً أو مستقراً من الناحية الاقتصادية، يعد أداة لبدء هذه الثورات غير العادية. ولكن الشباب فى حد ذاتهم لا يمكن أن يحدثوا اختراقاً فى النضال الثورى. إن هذا الاختراق يأتى فقط عندما ينخرط الناس "العاديون" فى هذه السلسلة من المواجهات غير العادية؛ وعندما ينضم آباء الشباب وأقاربهم من الكبار، من غير الناشطين أو الأفراد الذين يظهرون كمهمشين، إلى احتجاجات الشارع أو الإضرابات العامة. لقد تضمنت الثورة العربية مشاركة كثيفة للناس من مختلف المشارب (الطبقة الوسطى، والعمال، والمرأة، وبعض سكان العشوائيات، وبعض سكان الأقاليم) أولئك الذين تدفقوا فى الشوارع، محتلين الميادين الحضرية ذهاباً وإياباً. ولقد كان بإمكان المحتجين، فى وجودهم المهيب فى الشارع، أن يدركوا وزنهم وأعدادهم الرهيبة.

ففى تونس أصبح ميدان بورقيبة فى الجزء الحديث من المدينة ومنطقة الخشبة فى المدينة أصبحت رمزاً للاحتجاج الجماعى، وذلك قبل قليل من أن يتحول ميدان التحرير إلى تجسيد انتفاضات الشوارع بشكل لم يسبق له مثيل.

فهنا وفي هذا الدوار الفسيح تجمعت الحشود، ونصبت المنصات، ورفعت اللافتات حاملة رسائل ثورية، ونصبت الخيام لإيواء من يقضون الليل. ولقد تم تنظيم جماعات للنظافة، وأخرى للأمن جنبًا إلى جنب مع الفرق الطبية. أما في المقرات المنتشرة حول الميدان، فقد بدأ القادة من جميع المشارب في مناقشة الاستراتيجيات، وتوزيع المهام، وتوزيع الموارد - الطعام، وأماكن قضاء الحاجة، ووسائل الاتصال، وما شابه ذلك.

ولقد انتقلت فكرة التحرير بسرعة إلى مدن عربية - إلى ميدان التحرير في صنعاء، وفي مدينة دير الزور في سوريا، وفي الميدان الأخضر في ليبيا. ولقد قام الشباب السعودي، الذين أحاطهم قمع الشرطة، بإقامة ميدان للتحرير في العالم الافتراضي - عندما اتحدوا سويًا واتصلوا بعضهم ببعض وتجاوزوا حول مستقبل الأمة. واتجه المحتجون من مدينة تعز إلى ميدان سفير، كما اتجه السوريون في حماة إلى ميدان العاصي. وفي الثاني من يوليو ٢٠١١، احتل حوالي ٢٠٠,٠٠٠ محتج سوري هذا الميدان في قلب المدينة حيث قمع النظام التمرد من قبل في العام ١٩٨٢، والذي راح ضحيته ٢٠,٠٠٠ محتج. ولقد أصبح هذا الشعار "سوف نظل في الميدان حتى رحيل النظام" أصبح إستراتيجية رئيسية بالنسبة للمحتجين. وعندما دخل الثوار الليبيون طرابلس في الحادي والعشرين من أغسطس ٢٠١١ في معركتهم النهائية للإحاطة بالقذافي، ركزوا أكثر من أي مكان آخر على احتلال ميدان الشهداء في قلب العاصمة (الذي كان يسمى من قبل الميدان الأخضر). ومن هنا نجد أن الشرطة والثوار كانوا يقاتلون من أجل الاستيلاء على هذه الفضاءات الحضرية، كما لو كان مصير الثورة يعتمد على من يسبق إلى احتلالها.

ومن المفارقات فى سياسة المكان أن هذه الميادين الفسيحة الحديثة،
والتي شيدت مستلهمة أفكار البارون الفرنسي هوسمان **Hausmann**
(فقد أخذت القاهرة الفكرة من باريس، كما أن ميدان بورقيبة قد تم بناؤه على
يد كولونيل فرنسي)، نقول إن هذه الميادين قد شيدت فى الأصل لمنع
المظاهرات والثورات؛ ولكنها فى الواقع عملت فى الاتجاه المعاكس.
فالمحتجون يستخدمون هذه الميادين بسبب مركزيتها، ورمزيتها، وسلاسة
الحركة، وفوق كل ذلك، اتساعها وأهميتها. وهكذا نجد أنه فى الوقت الذى
تحولت فيه هذه الفضاءات إلى "أماكن" غير عادية لما تحملها من معانٍ
سياسية، إلا أنها تحولت بالنسبة للموظفين الرسميين إلى عبء. فلقد كان على
السلطات أن تضع حواجز، وأن تسد الطرقات، وأن تشوه معالمها الفيزيائية
لكى ترفع عنها المعانى السياسية التى لصقت بها. وفى هذا الإطار عملت
السلطات فى البحرين وبشكل عنيف على تسوية ميدان اللؤلؤة بالأرض، وهو
تحرير مدينة المنامة، وذلك لمحو القيمة التى ألصقها به المحتجون. أما
النظام السعودى فقد أعلن أن مظاهرات الشوارع "ضد القانون الإسلامى
والقيم المجتمعية"، مقدماً ٣٦ مليار دولار كمكافأة للمواطنين (فى شكل
قروض دون فائدة لشراء المنازل، ومساعدة العاطلين، وقضاء الديون، ومنح
للطلاب)، وذلك لكى لا يخرجوا فى مظاهرات.

ولم تكن الروح الثورية مقصورة على مراكز المدينة الكبيرة. فقد كانت
الأمر تغلّى أيضاً فى "الأطراف" - فى الأقاليم، والمناطق العشوائية،
والمناطق المزدحمة بالسكان بالمدن، حيث يسكن حوالى ٤٦% من سكان

الحضر. وفي زيارتي لواحدة من هذه المجتمعات (إمبابة) فى القاهرة، أمكن لى ملاحظة علامات عديدة تشتمل على اللافتات، والشعارات، وصور شهداء الثورة على حوائط المنازل. ولقد نظم الناشطون المحليون فى هذه المنطقة مظاهرات حاشدة فى الأيام الأولى من الثورة؛ لقد دخلوا فى عراك مع الشرطة، ودعوا إلى سقوط النظام، ونجحوا فى الحصول على دعم المحليات. والحقيقة أن كثيراً من جماهير الأتراس - مهووسو كرة القدم - والذين تصادموا عدة مرات مع الشرطة ومع بلطجية النظام السابق، قد جاءوا من رحم التنظيمات المحكمة التى تؤسس فى مثل هذه المناطق^(*). إن العشوائيات تأوى ليس فقط أهل الريف، والأميين، والفقراء، ولكنها تأوى أيضاً قطاعات من "فقراء الطبقة الوسطى" - موظفو الحكومة، والمتزوجون الجدد من المتعلمين، جنباً إلى جنب مع أصحاب المهن المتخصصة مثل المحامين والمدرسين الذين لا يستطيعون تأمين منازل فى السوق الرسمى. وقد يكون صحيحاً أن المهاجرين الريفيين والمطحونين من الفقراء قد فضلوا أن يبقوا بعيداً عن هذه الحركات الوطنية الواسعة النطاق. فغالباً ما تكون ديناميات مثل هذه الفورات السياسية غير واضحة للكثيرين منهم، وخصوصاً ما تؤدى إليه من نتائج. ولذلك فإنهم يفضلون أن ينتظروا وأن يروا النتيجة. وبالنسبة لأغلبهم، فإن الثورات تبقى حوادث مجردة لا يمكن أن تتجسد فى حياتهم الحذرة. على العكس من ذلك، فإنهم يميلون إلى الانخراط فى النضالات

(*) هذه العبارة غامضة، فأى تنظيمات تلك، وهل الأتراس يأتون فعلاً من هذه المناطق العشوائية، نحن بحاجة إلى دراسة لإثبات ذلك، لأن الفرضية العامة نقول بقدمهم من فئات من الطبقة الوسطى. (المترجم)

المحلية الأكثر واقعية وأكثر قابلية للتحكم - تلك النضالات التي لها معنى بالنسبة لهم كما أنهم قادرون على التحكم فيها. ولذلك ففي مثل هذه الهبات الثورية التي لا تكون فيها السلطة المركزية محددة، فإن الفقراء يقومون "بثوراتهم" الخاصة، عبر "الزحف الهادئ"، في نطاق المناطق التي يعيشون فيها. فلقد توقفت الشرطة في سوريا عن تحرير مخالفات السرعة الزائدة أو الوقوف في الممنوع، كما أهملوا المخالفات في التنظيمات الحضرية. وفي ضوء الاسترخاء في تطبيق القانون، احتل الباعة الجائلون الذين كانت الشرطة تدفعهم بعيداً، احتلوا الأماكن المهمة في مركز المدن وذلك لبيع بضائعهم. إن الثورة قد حولت صورة الشوارع الواقعة في مركز المدينة في تونس. فعلى غير رغبة النخب، احتل الفقراء العشرات من الطرق الجانبية في الأحياء المركزية وحولوها إلى أسواق - وهي مشاهد تذكرنى بالمناطق المركزية في طهران بعد ثورة عام ١٩٧٩ في إيران، وشوارع القاهرة بعد سقوط مبارك مباشرة. لقد كان أبو عزيزى بطل الثورة التونسية بائعاً جانلاً تم الاعتداء عليه من قبل الشرطة، ولقد أدى ذلك إلى أن تكتسب عملية البيع في الشوارع شرعية وحصانة غير مسبوقه، وهي الطريقة التي يتبعها الفقراء في الزحف على الأماكن العامة لإقامة مشروعاتهم.

وبالطريقة نفسها فإن البناء غير القانوني للمنازل، والإضافات غير الرسمية، قد استمرت دون توقف. ففي القاهرة، والإسكندرية، ومدن أخرى في مصر استمرت عمليات البناء غير القانونية بمجرد أن اختفت قوات الشرطة من الشوارع على أثر الثورة. فقد تم احتلال الشقق غير كاملة

التشطيب، كما تم احتلال الأراضى العامة فى حدود المدينة لبناء المنازل، وحدث فى حى "الدويقة" أن احتل السكان المساكن الحكومية حديثة البناء وذلك لبدء حياة جديدة فيها. ويشير الارتفاع المفاجئ لأسعار الأسمنت (بالمقارنة بمستوى السعر المحدد على نحو عام) إلى اتساع عمليات البناء غير القانونية أثناء الثورة. وباختصار فإن الفقراء المهمشين لم ينضموا إلى المتظاهرين لطلب المساكن أو العمل، ولكنهم ذهبوا مباشرة وبشكل فردى إلى فعل مباشر للحصول على ما يحتاجونه.

ويحدث فى الحلقات المتصلة من الأحداث فيما بعد الثورة أن يتم تعبئة هؤلاء الفقراء لتقديم مطالب جمعية للسلطات الجديدة. وهم يميلون إلى أن يعبروا بوضوح عن مصلحتهم فى النشاط والتنظيم حول قضايا تتصل بالوسط المعيشى الفكرى لحياتهم، يشجعهم على ذلك غياب القهر وحجم الحرية داخل الفضاء الجديد. ولذلك نجد أن بعد سقوط مبارك تم تأسيس رابطة للعشوائيات على نطاق المدينة فى القاهرة، وذلك بهدف العمل تأمين المناطق العشوائية وتطويرها، مع المطالبة بطرد الفاسدين من الموظفين المحليين. ولقد نظمت حوالى ١٠٠٠ أسرة فقيرة اعتصامًا فى ميدان التحرير للمطالبة بمساكن من الحكومة، لأنهم تم طردهم من قبل المالكين لخوفهم من سلوكهم العشوائى. ولقد قام سكان منشية ناصر بقطع الطريق الرئيسى لإجبار الحكومة على إبعاد الموظفين المحليين الفاسدين، وتحصين المنطقة ضد التهديد بالإزالة. وفى الوقت نفسه فقد أسس عمال الصناعة نقابة جديدة مستقلة، ووقفوا فى وجه رجال الأعمال من ذوى التوجهات النيوليبرالية،

الذين اعتدوا على استحقاقاتهم مثل - نظام الحد الأدنى للأجور، والأجور الإضافية، والأمن الوظيفي. والمحقق أن إضرابات العمال، والتوقف عن العمل قد انتشرت في الصناعات التحويلية، والمناجم، ومetro الأنفاق وغيرها من القطاعات. وعندما أصدر الحكام العسكريون المؤقتون قراراً بحظر الإضرابات وقبضوا على العمال المضربين، انفجر التحرير مرة أخرى لإعادة الحق في الإضراب، على أنه أحد الحقوق المكتسبة بالثورة.

ثورة أم ثورة إصلاحية؟

تكشف لنا الحقيقة التي مفادها أن الحكام العسكريين المؤقتين يستطيعون فرض حذر على اضطرابات العمال، أو حتى محاصرة الثوار، تكشف لنا عن شيء خاص يرتبط بطابع هذه الثورات. فالواقع أن هناك الكثير من المؤسسات الرئيسية في مصر وتونس، من تلك التي تنتمي إلى النظم القديمة، قد ظلت دون تغيير، مثل أجهزة الأمن ووسائل الاتصال، ودوائر الأعمال القوية، والمؤسسات الثقافية. ولقد أشارت الجماعات الثورية إلى خطر "الثورة المضادة" وخطر "خطف الثورة". وهنا يثار السؤال حول ما إذا كانت هذه الثورات تتمتع بقدر كاف من "الثورية" للقضاء على مخاطر العودة إلى الوراء. وهنا افترض أن مسيرة التغيير، على الأقل في مصر، وتونس واليمن هي "ثورية إصلاحية"؛ أي خلط ما بين الثورة والإصلاح.

ففى المسار "الإصلاحي" نجد أن الحركات السياسية والاجتماعية تحرك الناس عن طريق حملة معادة ومستقلة تهدف إلى ممارسة ضغط فعلى على النظم لى تقوم بإصلاحات من خلال مؤسسات الدول القائمة. إن حركات المعارضة التى تعتمد على قوتها الاجتماعية - المتمثلة فى تعبئة الجماهير - تجبر النخب السياسية على إصلاح ذاتها، وإصلاح قوانينها ونظمها، ويتم ذلك فى الغالب عن طريق توافقات اجتماعية. ومن ثم فإن التغيير يحدث فى إطار الترتيبات السياسية القائمة. إن التحول نحو الديمقراطية فى بلدان مثل المكسيك والبرازيل فى الثمانينيات، كان يتسم بهذا الطابع. كما تتبع قيادة حركة الخضر فى إيران المسار الإصلاحي نفسه. ويختلف حجم وعمق الإصلاح فى هذا المسار (من بلد إلى آخر). فقد يظل التغيير سطحياً؛ ولكنه قد يكون تغييراً عميقاً إذا ما تم تنفيذه عن طريق إصلاحات قانونية ونظامية وسياسية ثقافية.

ويختلف هذا المسار الإصلاحي اختلافاً كبيراً عن "المزاج الثورى"، حيث تبنى حركة ثورية عبر فترة ممتدة من الزمن يتم خلاله ظهور قيادة وتنظيم بجانب وجود صورة لبناء سياسى مستقبلى. وفى الوقت نفسه الذى يستمر فيه النظام فى المقاومة، عبر الشرطة والأجهزة العسكرية، يبدأ جسد النظام الحاكم فى التآكل والتحلل التدريجى. ويعمل المعسكر الثورى على دفع الأمور إلى الأمام، ويضم معارضين بشكل دائم، ويكون حكومة ظل، ويبنى بعض الأجهزة لسلطة بديلة. وفى الوقت نفسه يبدأ نظام الحوكمة القائم فى الشلل، ويدخل فى حالة من "ازدواجية القوة" بين السلطة القائمة والمعارضة.

وتنتهى هذه الحالة من "الازدواجية" بمعركة تمردية يأخذ فيها المعسكر الثورى زمام الأمور عن طريق القسر؛ وهو هنا يدمر النظم القديمة للسلطة ويقيم نظامًا بديلة. ونحن هنا نكون بصدد إعادة بناء شامل للدولة، بوظائف جديدة وأيديولوجية جديدة، ونظام جديد للحكم. وتجسد الثورة الإيرانية فى العام ١٩٧٩، والثورة الساندينية فى نيكارجوا، والثورة الكوبية فى عام ١٩٥٢ تجسد مثل هذه الأفعال الثورية. لقد واجه نظام حكم القذافى فى ليبيا تمردًا عن طريق المتمردين الثوريين بقيادة المجلس الوطنى الانتقالى الذى تقدم من منطقة بنى غازى المحررة إلى العاصمة طرابلس.

ويبقى فى النهاية احتمال ثالث - يرتبط "بانهيار النظام". وهنا تبنى الثورة عبر الإضرابات العامة، والممارسات الواسعة للعصيان المدنى، أو عبر حرب العصابات الثورية، التى تحاصر النظام بشكل مستمر، الأمر الذى يؤدى إلى سقوطه فى النهاية. حينئذ نجد أن النظام يسقط فى حالة من العجز والانقطاع وسوء النظام الكلى. ويحل محله نخب بديلة ونظم بديلة. فلقد سقط نظام شاوسيسكو Ceausescu فى رومانيا فى حالة من الفوضى السياسية الدرامية والعنف فى العام ١٩٨٩، ولكنه أسلم الزمام إلى نظم اقتصادية وسياسية مختلفة تمامًا تحت ظل النظام السياسى الجديد، جبهة الخلاص الوطنى. وفى حالة التمرد على النظام أو انهياره، وعلى عكس ما يحدث فى النمط الإصلاحى، تبذل محاولات لإصلاح النظام السياسى، ليس من خلال النظم القائمة للدولة، ولكن من خارجها.

ولا تتشابه الثورة في مصر أو في تونس مع هذه الخبرات. ففي مصر وتونس أدت الهبات السياسية القومية إلى أسرع ثورات في زماننا. تم ذلك في تونس في غضون شهر، وفي مصر في ١٨ يوماً فقط، ونجحت الثورة في الحالتين في إبعاد الحكام المتسلطين الذين دام حكمهم لفترات طويلة، كما تم الإطاحة بالأجهزة التشريعية وعدد من الوزراء، وفي الوقت نفسه تأسيس الوعد بإصلاح سياسى ودستورى. ولقد تم تحقيق كل ذلك بطريقة مدنية نسبيا، وسليمة، وسريعة. ولكن هذه الانتصارات السريعة والمثيرة (على عكس الثورات الطويلة في ليبيا، وسوريا، واليمن) لم تترك مساحة كبيرة للمعارضة، إذا ما أردت أن تبني أجهزة موازية من السلطة، قبل أن تسيطر على الدولة الجديدة. و عوضاً عن ذلك فإن الثوار رغبوا في أن تقوم النظم المرتبطة بالنظام القديم، الجيش فى مصر على سبيل المثال، بتنفيذ الإصلاحات الجوهرية نيابة عن الثوار - أى القيام بتعديل الدستور وتأكيد حرية الانتخابات، وضمان تأسيس الأحزاب السياسية، وتأسيس حكم ديمقراطى على المدى الطويل. وهنا تكمن نقطة الضعف الأساسية فى هذه الثورات - فهى تمتلك قوة اجتماعية هائلة، ولكنها تفتقد إلى السلطة الإدارية؛ كما أنها اكتسبت أهمية ملحوظة ولكنها لم تحكم. ومن ثم فقد استمر النظام القائم بشكل أو بآخر؛ فليست هناك دول أو أجهزة حكومية جديدة، وليس هناك أيضا وسائل أو أنماط للحكم يمكن أن تجسد إرادة الثورة.

والحقيقة أن الثورات فى أوروبا الشرقية فى نهاية التسعينيات مثلها مثل نظيرتها العربية، كانت أيضا ثورات غير عنيفة، ومدنية، وسريعة على نحو

ملحوظ (فالثورة فى ألمانيا الشرقية لم تأخذ أكثر من عشرة أيام)؛ ولكن هذه الثورات حاولت، على خلاف تونس ومصر، أن تحدث تحولاً كاملاً فى النظم السياسية والاقتصادية. ولقد كان هذا ممكناً بسبب أن الدولة الشيوعية المهترئة فى ألمانيا الشرقية قد تحللت وتفككت وذابت فى الجسد الحكومى فى ألمانيا الغربية. وبشكل عام فإن الفرق بين ما كان موجوداً لدى شعوب أوروبا الغربية (دولة شيوعية ذات حزب واحد، واقتصاد قىادى) وبين ما كان مرغوباً فيه (ديمقراطية ليبرالية واقتصاد للسوق) كان هذا الفرق واضحاً وحاسماً بحيث كان مسار التغيير مساراً ثورياً. ولذلك فإن التغيير الإصلاحي السطحي الوسطى لم يكن ليقبل وكان سيقاوم - وهو نمط يختلف عن الثورتين التونسية والمصرية التى كان فيهما المطالبة" بالتغيير، والحرية، والعدالة الاجتماعية"، على درجة من الاتساع بحيث يمكن أن يطالب بها أيضاً أنصار الثورة المضادة. وبالتالي فإن هذه الثورات تشبه ربما ثورة الزهور فى جورجيا فى العام ٢٠٠٣، وثورة البرتقال فى أوكرانيا فى نوفمبر ٢٠٠٤ - ويناير ٢٠٠٥ وفى الحاليتين أدى الاعتراض الشعبى الجماهيرى والمستقل إلى إسقاط الحكام المخادعين. وفى هاتين الحاليتين، فإن مسار التغيير يبدو بشكل أكثر على أنه إصلاحي وليس ثورياً بالمعنى الحرفى للكلمة.

ولكن يبقى لنا جانباً واعدًا فى الهبات السياسية العربية. فنحن لا نستطيع أن ننكر قوة عمل النمط الثورى القوى فى هذه الحلقات السياسية الذى جعلها أكثر عمقاً من تلك التى ظهرت فى جورجيا وأوكرانيا. ففى تونس ومصر، فتح رحيل القادة المستبدين وأجهزتهم القمعية الطريق أمام

فضاء للحرية غير مسبوقٍ بالنسبة للمواطنين، خاصة المطحونين منهم، وهو فضاء يمكنهم من تحسين أحوال مجتمعاتهم وتأكيد وجودهم. وكما هو الحال في كل نقاط التحول الثوري، فإن طاقة هائلة قد تم إطلاقها في هيكل الممارسات السياسية في المجتمع. ولقد تحققت بالفعل درجات لا نظير لها من حرية التعبير. ومن هنا فقد ظهرت الأحزاب المحظورة على السطح وبدأت تتشكل أحزاب جديدة. كما أصبحت المنظمات المجتمعية أقوى صوتاً وبدأ تدفق المبادرات ذات الطبيعة الشعبية بشكل كبير. لقد بدأ الموظفون في كل من مصر وتونس، بعد أن تحرروا من خوف الاعتقال، في المطالبة بحقوقهم المسلوبة. كما بدأ العمال في تكوين نقاباتهم المستقلة؛ وشكل بعضهم في مصر ما أطلق عليه "تحالف عمال ثورة ٢٥ يناير"، وذلك لتأكيد المبادئ الثورية "للتغيير والحرية والعدالة الاجتماعية". أما صغار المزارعين (الأقل من عشرة أفدنة) في المناطق الريفية فقد نظموا أنفسهم في نقابات مستقلة؛ بينما استمر آخرون في النضال من أجل أجور أفضل وظروف عمل أفضل. لقد دعت أول منظمة أسسها سكان العشوائيات حديثاً في القاهرة، دعت إلى الإطاحة بالحكام الفاسدين، والقضاء على "المجالس المحلية" التي يشرف عليها النظام. وثمة جماعات شبابية تنظم للنهوض بالمناطق العشوائية والانخراط في أعمال مدنية واستعادة الكبرياء المدني. كما انطلق التلاميذ في الشوارع لمطالبة وزير التعليم بمراجعة المناهج. ولسنا بحاجة هنا إلى أن نعيد إلى الأذهان قصص تعاون الأقباط والمسلمين في مصر لمحاربة الإشاعات والانقسامات الطائفية. ومن الطبيعي أن تستمر جبهة ثورية في

التحرير لفرض ضغط على الجيش للإسراع بالإصلاحات. وفي تونس ظهر حوالى مائة حزب سياسى. وتلعب النقابات العمالية دوراً أكبر، كما شكلت جماعات المعارضة "المجلس الأعلى لتحقيق أهداف الثورة" وذلك للدفع بالإصلاحات السياسية إلى الأمام. والواقع أن كل هذه المظاهر تشكل نوعاً من الانخراط الشعبى فى الظروف الاستثنائية. ولكن الإحساس الفائق بالتححرر، والبحث عن تحقيق الذات، والحلم بنظام شديد عادل - باختصار الرغبة "فى كل ما هو جديد" هو ما يشكل روح هذه الثورات. ففى فترات التحول هذه تحركت هذه المجتمعات حركة كبيرة بعيداً عن نخبها، كاشفة بذلك عن أهم عيب فى هذه الثورات - التناقض بين الرغبة الثورية فيما هو "جديد" ومسار إصلاحى يمكن أن يؤدى إلى استعادة "القديم".

كيف يمكن إذن أن نفهم الثورات العربية؟ لقد تبنت الملكيات فى الأردن والمغرب بعضاً من الإصلاحات السياسية. أما فى ليبيا، واليمن، وسوريا قد جعلت الهبات الثورية تسير فى مسار ثورى لم تتحدد معالمه بعد. ولكن الثورة فى كل من مصر وتونس قد أفرزت مساراً خاصاً. فلا يمكن أن نطلق على الحالتين أنهما "ثورات" بالمعنى الحرفى للكلمة ولا "إصلاح" بالمعنى الحرفى للكلمة أيضاً. ولذلك فنحن أميل إلى أن نتحدث عن "إصلاحات ثورية" - ثورات تريد إلى أن تتدفع نحو الإصلاح، ولكن من خلال المؤسسات فى الدولة القديمة. وبهذه الطريقة فإن الثورات الإصلاحية تجسد صوراً متناقضة من الواقع. إن الثورات الإصلاحية تمتلك ميزة تأكيد التحول المنظم، وتجنب العنف، والدمار والفوضى - تلك الشرور التى

تضاعف تكاليف التغيير. وفي هذا النموذج، يمكن تجنب الفائض الثورى، الذى "يخلق الرعب" والاستبعاد، والانتقام، والمحاكمات، والإعدامات. وهنا يمكن أن يحمل فى طياته إمكانات تحول جوهرى عبر إصلاحات منظمة وتحالفات اجتماعية. ولكن هذا يمكن أن يتحقق فقط إذا ما استمر المجتمع - الجماهير، ومنظمات المجتمع المدنى، والنقابات العمالية، والحركات الاجتماعية - نشطاً ومتحركاً وممارساً للضغط. وإذا لم يحدث ذلك فإن الثورات الإصلاحية تحمل معها خطر استعادة الثورة المضادة، وذلك لسبب بسيط مفاده أن الثورة لم تغير النظم الأساسية لقوة الدولة. ويمكن للمرء أن يتصور وجود شركاء أقوىاء يلحق بهم الأذى من جراء الهبات الثورية، سوف يعيدون تشكيل أنفسهم، ويبدأون فى التخريب، ويشنون حملات دعاية معارضة. فالنخب المهزومة يمكن أن تعمل على نشر النزعة السلبية عن طريق إثارة "الفوضى" وعدم الاستقرار لتولد حنين إلى النظام القديم. فرجال الدولة القدامى، وكبار رجال الحزب القديم، ورؤساء تحرير الصحف، ورجال الأعمال الكبار، وأعضاء الخدمات الاستخبارتية التى تشعر بالأسى من جراء الثورة، وكذلك رجال أجهزة الأمن يمكن لهم جميعاً أن يخترقوا نظم القوة والدعاية لقلب الدفة لصالحهم. وقد حدث فى تونس بالفعل أن أجرت الجماعات الحاكمة القديمة والمافيا الاقتصادية، كما تمثلت فى ٤٧ حزباً سياسياً، يتم دعمها بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال ٧٠ منظمة، أصرت على المقاومة وتشويه الطريق نحو تغيير حقيقي^(٤). أما فى مصر فقد أبدى المجلس العسكرى للقوات المسلحة، وهو السلطة الانتقالية للشعب، قد

أبدى قدرًا من القمع والهيمنة ضد الثوار. فقد تم تحت حكم المجلس العسكرى تحويل نحو ١٤ ألف معترض إلى المحاكم العسكرية، كما قتل المئات، وتحولت العشرات من منظمات المجتمع المدني إلى سيطرة السلطات. ويمكن أن يتفاقم هذا الخطر عندما تخف حدة الحمى الثورية، وتعود الأمور إلى طبيعتها وتبدأ مشكلات الواقع الصعب لإعادة البناء فى الظهور، ويفيض بالناس الكيل من فرط التعب والشقاء. إن التحدى الأكبر لثورات الشرق الأوسط هو كيف تؤكد الابتعاد الأساسى عن النظم القديمة، فى الوقت الذى تضمن فيه عدم وجود العنف، وسيادة مبادئ الاندماج والعدل.



الهوامش



الفصل الأول

(١) انظر:

- United Nations Development Program, Arab Human Development Report, vol. 1, Creating opportunities for Future Generations (New York: UNDP, 2002)

انظر أيضا الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(٢) تم تبني هذا النص من المصدر التالي:

- Asaf Bayat, Making Islam Democratic: Social Movements and the Post-Islamist Turn (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 2007), pp. 200-201.

(٣) لمناقشة مفيدة حول ضرورة التركيز على تحليل "المواقف الثورية" بدلا من تأمل الثورات على نحو استرجاعي، انظر:

- Rod Aya, "Theories of Revolution Reconsidered: Contrasting Models of Collective Violence," Theory and Society 8, no. 1 (July 1979), pp. 39-99.

(٤) انظر:

- United Nations Development Program, Arab Human Development Report, vol. 3, Towards Freedom in the Arab World (New York: UNDP, 2005), p. 164.

(٥) لمناقشة جيدة عن "الوضع الاستثنائي للشرق الأوسط" والسياسة الأمريكية الخاصة بالحرب على الإرهاب"، انظر: "

- Mark LeVine, Why They Don't Hate Us (Oxford: Oneworld Publications, 2005).

(٦) انظر:

- Alexander L. Macfie, ed. Orientalism: A Reader (Cairo: American University in Cairo Press, 2000); Maxine Rodinson, Europe and the Mystique of Islam (London: I. B. Tauris, 2002).

(٧) لطبعة حديثة مفيدة، انظر:

- Quintan Wiktorowicz, Islamic Activism: A Social Movement Theory Approach (Bloomington: Indiana University Press, 2004).

وانظر أيضاً:

- Roel Meijer, "Taking the Islamist Social Movement Seriously: Social Movement Theory and the Islamist Movement," International Journal of Social History 50, no. 2 (August 2005), pp. 279-92.

(8) Charles Tilly, Social Movements, 1768-2004 (Boulder, Colo.: Paradigm, 2004), p. 7.

(٩) لمزيد من التفصيل، انظر:

- Aef Bayat, "Islamism and Social Movement Theory," Third World Quarterly 26, no. 6 (July 2000), pp. 891-908.

(10) Olivier Roy, The Failure of Political Islam (Cambridge: Harvard University Press, 1994), pp. 8-9.

(11) Joost Hiltermann, Behind the Intifada: Labor and Women's Movements in the Occupied Territories (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1991); Zachary Lockman and Joel Beinin, eds., Intifada: The Palestinian Uprising Against Israeli Occupation (London: South End Press, 1989).

(١٢) انظر:

-Nikki Keddie, Women in the Middle East: Past and Present (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2007), pp. 215-16.

(13) United Nations Development Program, Arab Human Development Report, vol. 4, Toward the Rise of Women in the Arab World (New York: UNDP, 2006), pp. 123-39.

(١٤) المرجع السابق.

(١٥) يوجد بعض الدراسات المفيدة المتعلقة بالنضالات الجماعية للمهمشين فى الشرق الأوسط- كالعامل غير النظاميين، والمتعطلين عن العمل، والمهاجرين- وكذلك عن الطرق المختلفة للبقاء واستراتيجيات المقاومة الفردية. انظر، على سبيل المثال،

-Stephanie Cronin, ed., Subaltern and Social Protest (London: Routledge, 2008); Edmund Burke III and David Yaghoubian, eds. Struggle and Survival in the Modern Middle East (Berkeley: University of California Press, 1993).

(١٦) انظر:

-Joel Beinin and Hossam el-Hamalawy, "Strikes in Egypt Spread from Center of Gravity," Middle East Report Online, May 9, 2007.

انظر أيضاً:

-Joel Beinin, "Underbelly of Egypt's Neoliberal Agenda," Middle East Report Online, April 5, 2008, www.merip.org/mero/meroo405o8.html.

(١٧) انظر:

-Freedom House, Freedom in the Middle East and North Africa (New York: Rowman & Littlefield, 2005), p. 4.

(١٨) انظر:

-Human Rights Situation in Iran (see reports by the International Campaign for
.www.iranhumanrights.org Human Rights in Iran,

(١٩) انظر:

-Amnesty International, Report 2007: The State of the World's Human Rights,
http://thereport.amnesty.org/eng/Regions/Middle-East-and-North-Africa/ Egypt.

(20) David Wolman, "Cairo Activists Use Facebook to Rattle the Regime,"

Wired Magazine 16 (October 20,2008), p. 11;

www.wired.com/print/techbiz/startups/magazine/i6- n/ff_facebookegypt.

(21) Asef Bayat, Street Politics: Poor People's Movements in Iran (New York:
Columbia University Press, 1997), p. 15.

(22) Asef Bayat, "Neoliberal City and Its Discontent," Berkeley Journal of
Sociology, forthcoming.

(٢٣) انظر:

-Charles Tilly, "Social Movements and National Politics," in State-Making and
Social Movements: Essays in History and Theory, ed. C. Bright and S. Harding
(Ann Arbor: University of Michigan Press), p. 304.

(24) Tilly, Social Movements, 1768-2004.

(25) Michael Hardt and Antonio Negri, Multitude: War and Democracy in the Age
of Empire (London: Penguin, 2004), p. 223.

(٢٦) انظر:

-Bayat, Street Politics, p. 16.

(٢٧) للاطلاع على مفهوم "الجماعات التضامنية المتخيلة" انظر:

-Bayat, "Islamism and Social Movement Theory."

(٢٨) انظر:

-Samantha Shapiro, "Revolution, Facebook-Style," New York Times, January
25, 2009, New York ed., MM34.

(٢٩) من الواضح أن الطبيعة الرخوة لبلدان الشرق الأوسط- في قيودها وفرصها
المتاحة- تختلف عن تلك البلدان الديموقراطية الرأسمالية المتحررة في الغرب،
حيث يوجد تبعاً لما ذهب إليه سلافوج زيزيك، استراتيجية "المطالبة بلا حدود"
التي قدمها سيمون كرتشلي، ألا وهي، أن محاربة الدولة بالمطالب غير المحدودة
(لأنه لم يعد ممكناً "مقاومة" سلطة الدولة بدلا من الاستيلاء عليها)، لا يمكن أن
يغير الأشياء، فضلا عن ذلك، يمكن للمطالب الإصلاحية بالفعل أن تضيء الشرعية
عليها

-Slavoj Zizek, In Defense of Lost Causes [London: Verso, 2008]). In nonmovements, subjects do not limit themselves merely to making demands; they are often involved in action/ practice.

الفصل الثاني

- (1) United Nations Development Program, Arab Human Development Report, vol. 1, Creating Opportunities for Future Generations (New York: UNDP, 2002).
- (2) Dudley Seers, "The Meaning of Development," in The Political Economy of Development, ed. N. Uphoff and W. Ilchman (Berkeley: University of California Press), pp. 123-28; Amartya Sen, Development as Freedom (Oxford: Oxford University Press, 1999).
- (3) United Nations Development Program, Arab Human Development Report, vol. 2, Building a Knowledge Society (New York: UNDP, 2003), p. 3.
- (4) وفقاً لنادر فرجاني، المؤلف الرئيسي للتقرير، فلورانس، ١٩ مارس، ٢٠٠٥.
- (5) Middle East Quarterly 9, no. 4 (fall 2002), p. 59
- (6) وفقاً لنادر فرجاني، فلورانس، ١٩ مارس، ٢٠٠٥.
- (7) U.S. Department of State, Office of International Information Programs, October 20, 2003.
- (8) Galal Amin, "An Da'f wa al-Taba'iyya Fi Taqrir al-Tanmiyya al-Insaniyya al-Arabiyya," Al-Hayat, December 19, 2003, p. 10. For further comments, see Galal Amin, "Colonial Echoes," Al-Ahram Weekly, April 7, 2004.
- (9) Edward Said, "The Arab Condition," Al-Ahram Weekly, May 22-28, 2003.
- (10) UNDP, Arab Human Development Report, vol. 3, pp. 6-7.
- (11) United Nations Development Program, Arab Human Development Report, vol. 3, Towards Freedom in the Arab World (New York: UNDP, 2005) p. 153.

(١٢) انظر:

-Daniel Bell, The Coming of Post-Industrial Society (New York: Harper
Alvin Gouldner, The Coming Crisis of Western Sociology -Colophon, 1976);
Jean-Francois Lyotard, The Postmodern -(New York: Basic Books. 1970);

Francis –Condition (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1983); Fukuyama, The End of History and the Last Man (New York: Free Press, 1992); Manuel Castells, The Rise of Network Society (Oxford: Blackwell, 1996).–

(١٣) انظر، على سبيل المثال،

-Steve Fuller, "Universities and the Future of Knowledge Governance from the Standpoint of Social Epistemology," unpublished paper presented in UNICEF, 2004, p. 2. Also in: [http://portal.unesco.org/education /en/ev.php-URL_ID=35262&URL_DO=DO- TOPIC&URL_SECTION=201.html](http://portal.unesco.org/education/en/ev.php-URL_ID=35262&URL_DO=DO- TOPIC&URL_SECTION=201.html).

(١٤) انظر، على سبيل المثال،

-Steve Fuller, "Can Universities Solve the Problem of Knowledge in Society Without Succumbing to the Knowledge Society?" Policy Futures in Education 1, no. 1 (2003), pp. 106-24.

(١٥) انظر:

-Ibrahim El-Issawy, "Assessing the Index," Al-Ahram Weekly, January 9-15, 2003.

(١٦) انظر:

-Galal Amin, "Colonial Echoes."

(17) UNDP, Arab Human Development Report, vol. 3, p. 50.

(١٨) المرجع السابق؛ ص. ٨.

(19) Volume 3 of the Report also acknowledges this identity: "In this comprehensive sense, freedom is considered both the ultimate goal of human development and its foundation." p. 62.

(20) Sylvia Chan, Liberalism, Democracy and Development (Cambridge: Cambridge University Press, 2002), especially chapter 2, "Decomposing Liberal Democracy."

(٢١) انظر

- Massoud Karshenas and Valentine Moghadam, eds., Social Policy in the Middle East (London: Palgrave, 2006)

(22) UNDP, Arab Human Development Report, vol. 3, p. 164.

(٢٣) المرجع السابق، ص ١٦٤ - ١٦٥.

(١٤) للاطلاع على "ميثاق إرساء الديمقراطية" انظر:

-Jorge Cadena-Roa, "State Pacts, Elites, and Social Movement in Mexico's Transition to Democracy," in States, Parties, and Social Movements, ed. Jack Goldstone (Cambridge: Cambridge University Press, 2003).

(٢٥) ولم يرد في التقرير أى إشارة إلى الكم الهائل من أقوال أهل العلم، والذي خصص بالفعل لمناقشة التحول الديمقراطي في الدول الاستبدادية ناهيك عن الاشتراك الفعلي، على سبيل المثال، الأعداد المختلفة من مجلة الديمقراطية؛

-Ghassan Salame, Democracy without Democrats (London: Palgrave/Macmillan, 1994); Rex Brynen, Bahgat Korany, and Paul Noble, eds., Political Liberalization and Democratization in the Arab World (Boulder, Colo.: Lynne Rienner, 1995); Khaled Abou El Fadl, Islam and the Challenge of Democracy (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2004); Samuel P. Huntington, The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century (Norman: University of Oklahoma Press, 1991).

الفصل الثالث

(١) لانتقادات شديدة لأطروحة العولمة، انظر:

-Chris Harman, "Globalisation: A Critique of a New Orthodoxy" International Socialism, no. 73 (1997), pp. 3-33; Marxism Today, special issue, November/December 1998; David Gordon, "The Global Economy," New Left Review, no. 168 (March/April 1988), pp. 24-64.

(٢) انظر:

-Ankie Hoogvelt, Globalization and the Postcolonial World (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1997), pp. 121-31.

(3) World Bank, World Development Report 1995 (Oxford: Oxford University Press, 1995), p. 108.

(4) Vandemoortele, "The African Employment Crisis of the 1990s," in The Economic Crisis in Africa, ed. C. Grey-Johnson (Harare: African Association for Public Administration and Management, 1990), pp. 34-36.

(٥) انظر:

- Central Intelligence Agency, The 1992 CIA World Factbook (1992).

(٦) للاطلاع على الأرقام، انظر:

-International Labour Office, World Employment Report, 1998-99 (Geneva: ILO, 1999); David McNally, "Globalization on Trial: Crisis and Class Struggle in East Asia," Monthly Review 50, no. 4 (September 1998), p. 7.

- (7) Neil Webster, "The Role of NGOs in Indian Rural Development: Some Lessons from West Bengal and Karnataka," *European Journal of Development Research* 7, no. 2 (December 1995), pp. 407-33.
- (8) Hal Draper, *Karl Marx's Theory of Revolution* (New York: Monthly Review Press, 1978), vol. 2, p. 453.

(9) المرجع السابق؛ الفصل ١٥.

- (10) Peter Worsley, *The Three Worlds* (London: Weidenfeld and Nicholson, 1984).
- (11) Frantz Fanon, *The Wretched of the Earth* (London: Penguin, 1967).
- (12) Samuel P. Huntington, *Political Order in Changing Societies* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1968); Joan Nelson, "The Urban Poor: Disruption or Political Integration in Third World Cities," *World Politics* 22 (April 1970), pp. 393-414; Samuel P. Huntington and J. Nelson, *No Easy Choice: Political Participation in Developing Countries* (Cambridge: Harvard University Press, 1976).
- (13) Nelson, "Urban Poor."

(١٤) انظر:

- Oscar Lewis, *Five Families: Mexican Case Studies in the Culture of Poverty* – (New York: Basic Books, 1959); *The Children of Sanchez: Autobiography of a Mexican Family* (New York: Random House, 1961); *La Vida: A Puerto Rican Family in the Culture of Poverty* (New York: Random House, 1966).
- (15) Worsley, *Three Worlds*, pp. 190-94.

(١٦) انظر:

- Anthony Leeds, "The Concept of the 'Culture of Poverty': Conceptual, – Logical and Empirical Problems with Perspectives from Brazil and Peru," in *The Culture of Poverty: A Critique*, ed. E. B. Leacock (New York: Simon and Schuster, 1971); Charles Valentine, *Culture and Poverty: Critique and Counter Proposals* (Chicago: University of Chicago Press, 1968).
- (17) Janice Perlman, *Myth of Marginality* (Berkeley: University of California Press, 1976); Manuel Castells, *The City and Grassroots* (Berkeley: University of California Press, 1983).

(١٨) يعتمد تصوري لفكرة استراتيجية البقاء على جيمس سكوت

- James Scott, "Everyday Form of Peasant Resistance," *Journal of Peasant – Studies* 13, no. 2 (1986).
- (19) Ernesto Escobar, *Encountering Development* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1995).

(٢٠) انظر:

- John Friedmann, *Empowerment: The Politics of Alternative Development* - (London: Blackwell, 1992); John Friedmann, "Rethinking Poverty: Empowerment and Citizen Rights," *International Social Science Journal* 48, no. 2 (June 1996), pp. 161-72.

(21) Perlman, *Myth of Marginality*; Castells, *City and the Grassroots*.

(22) Castells, *City and the Grassroots*; Frans Schuurman and Ton van Naerssen, eds., *Urban Social Movements in the Third World* (London: Croom Helm, 1989); John Friedmann, "The Dialectic of Reason," *International Journal of Urban and Regional Research* 13, no. 2 (1989), pp. 217-36.

(٢٣) مصطلح برنار هوركاديه، وذلك في كتابه

"Conseillisme, classe sociale et espace urbain: les squatteurs du sud de Tehran, - 1978-1981," in *Urban Crises and Social Movements in the Middle East*, ed.

Kenneth Brown et al. (Paris: Editions L'Harmattan, 1989).

(٢٤) انظر، على سبيل المثال، الكتاب، الذي تم بتكليف من معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، ويتضمن قسما عن الحركات الاجتماعية الحضرية وبشكل حصري في دول أمريكا اللاتينية..

-Matthias Stiefel and Marshall Wolfe, *A Voice for the Excluded: Popular Participation in Development* (London: Zed Books, 1994).

(25) Asef Bayat, "Islamism and Empire: The Incongruous Nature of Islamist Anti-Imperialism," in *Socialist Register 2008*, ed. Colin Leys and Leo Panitch (London: Merlin Press, 2008).

(26) Anthony Leeds and Elizabeth Leeds, "Accounting for Behavioral Differences: Three Political Systems and the Responses of Squatters in Brazil, Peru, and Chile," in *The City in Comparative Perspective*, ed. J. Walton and L. Magotti (London: John Wiley, 1976), p. 211.

(27) James Scott, *Weapons of the Weak: Everyday Forms of Peasant Resistance* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1985).

(٢٨) انظر:

-Steve Pile, "Opposition, Political Identities and Spaces of Resistance," in - *Geographies of Resistance*, ed. S. Pile and M. Keith (London: Routledge, 1997), p. 2.

(٢٩) انظر:

Reeves, "Power, Resistance and the Cult of Muslim Saints in a Northern - Egyptian Town," *American Ethnologist* 22, no. 2 (1995), pp. 306-22.

(٣٠) انظر:

-Lila Abu-Lughod, "The Romance of Resistance: Tracing Transformations of Power Through Bedouin Women," *American Ethnologist* 17, no. 1 (February 1990), pp. 41-55.

(31) Diane Singerman, *Avenues of Participation: Family, Politics, and Networks in Urban Quarters of Cairo* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1995).

(32) Pile, "Opposition, Political Identities, and Spaces of Resistance."

(٣٣) انظر:

-Arlene Macleod, *Accommodating Protest: Working Women, the New Veiling, and Change in Cairo* (New York: Columbia University Press, 1991).

(٣٤) ومن الأشياء التي تمناها بيفن وكورد وجود حركات لفقراء أمريكا . انظر:

-Frances Piven and Richard Cloward, *Poor People's Movements: Why They Succeed, How They Fail* (New York: Vintage, 1979).

(٣٥) انظر، على سبيل المثال،

-Mike Cole and Dave Hill, "Games of Despair and Rhetorics of Resistance: Postmodernism, Education and Reaction," *British Journal of Sociology of Education* 16, no. 2 (1995), pp. 165-82.

(36) Scott, *Weapons of the Weak*, p. 290.

(٣٧) المرجع السابق، ص. ٢٩٢.

(38) Nathan Brown, *Peasant Politics in Modern Egypt: The Struggle Against the State* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1990).

(٣٩) انظر:

-- Anthony Giddens, *Sociology* (Oxford: Polity Press, 2000).

(40) Scott, *Weapons of the Weak*, p. 350

(41) Michel Foucault, *Power/Knowledge* (New York: Pantheon, 1980).

(٤٢) على حد قول دوغ ماك آدم، وسيدنى تارو، ونشارلز تيلي في كتابهم

- Doug McAdam, Sidney Tarrow, and Charles Tilly: "Towards an Integrated Perspective on Social Movements and Revolution," in *Comparative Politics: Rationality, Culture, and Structure*, ed. M. I. Lichbach and A. Zuckerman (Cambridge: Cambridge University Press: 1997), pp. 150-51.

(٤٣) انظر:

-Diane Singerman, *Avenues of Participation* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1985); Homa Hoodfar, *From Marriage to the Market* (Berkeley: University of California Press, 1986).

وهي دراسة شيقة حول السلوك السياسى لأسر من الطبقة الاجتماعية الدنيا بالقاهرة، وكان هدف سينجرمان هو إظهار الطرق الخاصة التى يشارك بها الأفراد العاديون فى مصر فى العمليات السياسية وحتى تغيير عائد السياسيات القومية. وتحقيقا لهذه الغاية، أظهرت سينجرمان كيف تسعى الأسر القاهرية الفقيرة إلى توسيع علاقاتها الأسرية من خلال التزاوج فيما بينها داخل المجتمعات المحلية مما يمكنهم من تحقيق المساندة والدعم. فهم يقيمون شبكات مساعدة متبادلة وجمعيات انتمان، واستراتيجيات متنوعة للالتفاف حول الاشتراطات والمتطلبات الحكومية للحصول على الإعانات، والمعاشات، وهلم جرا. ونتيجة لذلك، اقترحت سينجرمان أن ذلك ليس قضاء وقدرًا واستسلامًا، ولكنه مشاركة فعالة فى الحياة العامة وتحد للدولة.

(44) Michael Brown, "On Resisting Resistance," *American Anthropologist* 98, no. 4 (1996), p. 730.

(٤٥) لقد قمت بتفصيل وجهة النظر هذه فى موضع آخر، انظر:

-Asef Bayat, *Street Politics: Poor People's Movements in Iran* [New York: - Columbia University Press, 1997]. Here, I only briefly outline some of the major points.

(٤٦) انظر:

- Asef Bayat, "Cairo's Poor: Dilemmas of Survival and Solidarity," in *Middle - East Report*, no. 202 (winter 1996),
لقضايا خاصة عن "القاهرة : السلطة ، الفقر ، البقاء الحضرى." والانتهاكات الداخلية، انظر:

-Farha Ghannam, "Relocation and the Use of Urban Space," *Middle East - Report*, no. 202, (winter 1996), pp. 17-20

(٤٧) انظر على وجه الخصوص:

-Petra Kuppinger, "Giza Spaces," in *Middle East Report*, no. 202 (winter - 1996), pp. 14-16.

(٤٨) انظر:

- Bayat, *Street Politics*.-

(49) Reported by Education Committee of the Majlis al-Sha'b, cited in *Al-Wafd*, January 21, 2002, p. 6.

(٥٠) انظر التقرير فى:

-Egyptian Gazette, Jauary 29, 2002, p. 7.

(٥١) للمزيد من التفاصيل حول مفهوم "سياسات الشارع" انظر سياسات الشارع، الخاص بى، الفصل الأول .

(٥٢) للعديد من الأمثلة، انظر:

- Bayat, *Street Politics*.-

(٥٣) لمثال على هذا التحالف الأوسع نطاقا في بيرو، انظر:

-Pedro Arevalo, "Huay-can Self-Managing Urban Community: May Hope Be -
Realized," in Environment and Urbanization 9, no. 1 (April 1997), pp. 59-80.

الفصل الرابع

(١) وكان معدل نمو إجمالي الناتج القومي لمجموعة مختارة من البلدان في الشرق الأوسط خلال الفترة من ١٩٧٠-١٩٧٩ على النحو التالي: مصر، ٧,٦ في المائة؛ إيران، ٢٢,٢ في المائة؛ المملكة العربية السعودية، ٣٧,٢ في المائة؛ تركيا، ١٥,١ في المائة؛ الكويت، ٢٢,٦ في المائة؛ سوريا ١٥,٤ في المائة؛ العراق، ٢٨,٨ في المائة؛ والأردن، ١٩,٦ في المائة

-("World Tables 1991," IMF International Financial Statistics Yearbook, 1994,1996 [Washington, D.C.: IMF Publications, 1996]).

(٢) انظر:

-Hazem Beblawi, "Rentier State in the Arab World," in The Arab State, ed. G. -
Luciani (London: Routledge, 1990).

(٣) للحصول على تصنيف للدول في الشرق الأوسط، انظر:

-Alan Richards and John Waterbury, A Political Economy of the Middle East -
(Boulder, Colo.: Westview Press, 1990).

(4) USAID/Cairo/EAS, Report on Economic Conditions in Egypt, 1991-1992
(Cairo: USAID, 1993)- P. 2.

(٥) انظر:

-John Westley, "Change in Egyptian Economy, 1977-1997," and Galal Amin, -
"Major Determinants of Economic Development in Egypt: 1977-1997," both in
Cairo Papers in Social Science 21 (1998), pp. 18-49.

انظر أيضاً:

-Ragui Assaad and Malak Rouchdy, Poverty and Poverty Alleviation -
Strategies in Egypt (Cairo: Ford Foundation, 1998).

ولتقييم أكثر حداثة عن عملية التنمية في مصر، انظر:

-Richard Adams, "Evaluating the Process of Development in Egypt, 1980-97,"
International Journal of Middle East Studies 32 (2000), pp. 255-75.

(٦) انظر :

-Roula Majdalani, "Bridging the Gap between the Development Agendas and – the Needs of the Grassroots: The Experience of Jordanian NGOs," unpublished ms., Beirut, 1999.

(٧) انظر :

-Raymond Hinnebusch, "Democratization in the Middle East: The Evidence – from the Syrian Case," in Political and Economic Liberalization, ed. Gred Honneman (Boulder, Colo.: Lynne Rienner, 1996).

(8) Saad Eddin Ibrahim, "The Troubled Triangle: Populism, Islam, and Civil Society in the Arab World," International Political Science Review 19 (1998), pp. 373-85.

(٩) انظر :

-Augustus R. Norton, ed., Civil Society in the Middle East (Leiden, N.Y.: E. J. – Brill, 1995).

(10) Richards and Waterbury, Political Economy, p. 268.

ولتحليل أكثر دقة، انظر :

-John Walton and David Seddon, Free Markets and Food Riots (London: – Blackwell, 1994).

(١١) انظر :

-Walton and Seddon, Free Markets, pp. 205-14.–

(١٢) انظر، على سبيل المثال،

- Ira Lapidus, Muslim Cities in the Later Middle Ages (Cambridge: Cambridge – University Press, 1967), p. 107.

(١٣) انظر :

-Al-Ahali, November 3, 1999, p. 3.–

(١٤) للتفصيل، انظر :

- Asef Bayat, Workers and Revolution in Iran (London: Zed Books, 1987). On – the unemployed movement in Iran,

وانظر كتابي :

- "Workless Revolutionaries: The Unemployed Movement in Revolutionary – Iran," International Review of Social History 42, no. 2 (1997), pp. 159-85.

(١٥) انظر :

-Joel Beinin and Zachary Lockman, Workers on the Nile: Nationalism, –

Communism, Islam and the Egyptian Working Class, 1882-1954 (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1988).

(16). Land Center for Human Rights, "Egypt's Labor Conditions During 1998: The Year of Strikes and Protests" (Cairo, 1998).

(١٧) انظر :

-Al-Wafd, February 5, 1999, p. 1.-

(١٨) انظر :

-Walton and Seddon, Free Markets, p. 210.-

(19) Middle East Economic Digest, February 21, 1991, special report on Iran.

(20) Posusney, Labor and the State, p. 5.

(٢١) انظر، على سبيل المثال،

- Richards and Waterbury, Political Economy, p. 267.-

(22) Posusney, Labor and the State, p. 10.

(23) Cited in Walton and Seddon, Free Markets, p. 185.

(٢٤) لأرقام أكثر تفصيلاً، انظر :

-Richards and Waterbury, Political Economy, p. 140.-

(٢٥) اعتمدت على المقالات التي قدمت في ورشة عمل حول العمل وإعادة هيكلة النقابي، الاجتماع السياسي الأول لدول البحر الأبيض المتوسط، فلورنسا، مارس ٢٢ -٢٦، ٢٠٠٠. انظر ورقة العمل التي قدمتها مريام كاتوس "تحول القضية في الاتحاد المغربي"؛ دار الكوثر، "سوق العمل في لبنان: الاتجاهات، والقيود، ودور النقابات"؛ فتحى رقيق، "الحراك الاجتماعي والمرونة في العمل [تونس]"؛ وفرانسوا كليمنت، "تغيير العمل وإعادة الهيكلة في مصر". في مصر، انظر أيضاً: فاطمة فرج "العمل داخل الأسوار" الأهرام الأسبوعي، مايو ١٧-١١، ٢٠٠٠، ص ٧. ودينا جميل، "الطبقة العاملة في شبرا الخيمة"، رسالة ماجستير، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ٢٠٠٠.

(٢٦) عن مصر، انظر تقارير متنوعة تتضمن:

-Frag, "Labour on the Fence," p. 7.-

وفي إيران، صادق البرلمان على قانون محافظ في أوائل عام ٢٠٠٠، والذي يستبعد ورش العمل ذات الأعداد الأقل من العمال من أحكام قانون العمل من أجل زيادة الإنتاجية والاستثمار.

(٢٧) انظر :

- Community Development Journal, special issue no. 32 (1997), esp. pp. 101-98 (Keith Popple and Mae Shaw, "Social Movements: Re-Assessing 'Community'").

(٢٨) انظر:

-Inaz Tawfiq, "Community Participation and Environmental Change: Mobilization in a Cairo Neighborhood," master's thesis, American University in Cairo, 1995.

(29) Jailan Malawi, "Mosque Stairs Spark Shubra Riots," Al-Ahram Weekly, August 18-24,1994.

(٣٠) انظر:

- Shafeeq Ghabra, "Voluntary Associations in Kuwait," Middle East Journal 45 - (1991), 199-215.

(٣١) انظر:

- Joost Hiltermann, Behind the Intifada (Princeton, N.J.: Princeton University - Press, 1991).

(٣٢) للتحليل الجيد لـ CDAs انظر:

- Maha Mahfouz, "Community Development in Egypt: The Case of CDAs," - master's thesis, American University in Cairo, 1992.

(33) Samer El-Karanshawy, "Governance, Local Communities and International Development in Urban Egypt," unpublished report, Cairo, 1998.

(٣٤) انظر:

-Barrasi-ye Jame-shenakhti-ye Ravabet-e Rahmatollah Sedigh Sarvestani, - n: Tehran University, Institute of Social Hamsayegui dar Tehran (Tehra Studies and Research, 1997).

(٣٥) فى عام ١٩٩٠، كان هناك ٨٢٣ من هذه الجمعيات، يتركز ٨٠% منهم فى منطقة القاهرة الكبرى: انظر

- Hirofumi Tanada, "Survey of Migrant Associations in Cairo Metropolitan - Society (Egypt), 1955-1990: Quantitative and Qualitative Data," in Social Science Review 42, no. 1 (1996).

(٣٦) انظر:

-Nicholas Hopkins et al., Social Response to Environmental Change and - Pollution in Egypt (Cairo: American University in Cairo, Social Research Center, 1998).

(37) Alan Durning, "People Power and Development," Foreign Policy 76 (1989),p. 71.

- (٣٨) يعتمد هذا الجزء بشكل كبير على مقالة سابقة لي عن مصر:
 -Asef Bayat, "Cairo's Poor: Dilemmas of Survival and Solidarity," Middle East -
 .Report 202 (winter 1996), 2-6
- (٣٩) للتقرير حول كفر سيف، انظر
 - Nadia Abdel Taher, "Social Identity and Class in a Cairo Neighborhood," -
 Cairo Papers in Social Science 9 (1986);
 وحول Khak Sefid، انظر:
 -F. Khosrowkhavar, "Nouvelle banlieue et marginalite: La cite Taleghani a -
 Khak-e Sefid," in Teheran: capitale bicentenaire, ed. C. Adle and B. Hourcade
 (Tehran: Insti-tut francais de recherche en Iran, 1992).
- (٤٠) انظر:
 -El-Karanshawy, "Governance, Local Communities," p. 11.-
 (٤١) للقراءة عن ذلك، انظر المقال الذى كتبه مصطفى السيد فى :
 - Mustapha El-Sayyid, "Is There a Civil Society in the Arab World?" in -
 Norton, Civil Society in the Middle East.
- (٤٢) تم ذكره فى :
 -Manal M. Eid, "Informal Economy in Madinat al-Nahda: Resistance and -
 Accommodation among the Urban Poor," master's thesis, American University
 in Cairo, 1998, p. 88.
- (43) Abdel Moula Ismail, The Liberalization of Egypt's Agriculture Sector and Peas-
 ants Movement (Cairo: Land Center for Human Rights, 1998), p. 136, app. 7.
 (٤٤) انظر:
 - John Cross, Informal Politics: Street Vendors and the State in Mexico City -
 (Palo Alto, Calif.: Stanford University Press, 1998).
- (٤٥) انظر، على سبيل المثال،
 -Gilles Kepel, Muslim Extremism in Egypt (Berkeley: University of California -
 Press, 1986); Nazih Ayubi, Political Islam (London: Routledge, 1991); Salwa
 Ismail, "The Popular Movement Dimensions of Contemporary Militant
 Islamism," Comparative Studies in Society and History 42 (2000): 363-93; Paul
 Lubeck and Bryana Britts, "Muslim Civil Society in Urban Public Spaces," in
 Urban Studies: Contemporary and Future Perspectives, ed. J. Eade and C. Mele
 (Oxford: Blackwell, 2001).

(٤٦) انظر:

- R. Margulies and E. Yildizoglu, "The Resurgence of Islam and Welfare Party - in Turkey," in Political Islam, ed. J. Beinin and J. Stork (Berkeley: University of California Press, 1997), p. 149.

(47) Ugur Akinci, "The Welfare Party's Municipal Track Record: Evaluating Islamist Municipal Activism in Turkey," Middle East Journal 53 (1999), pp. 77-79.

(48) Meriem Verges, "Genesis of a Mobilization: The Young Activists of Algeria's Islamic Salvation Front," in Beinin and Stork, Political Islam, pp. 292-305.

(49) Assaf Kfoury, "Hizb Allah and the Lebanese State," in Beinin and Stork, Political Islam, pp. 136-43.

(50) Roula Majdalani, "Governance and NGOs in Lebanon," unpublished paper, Beirut, 1999, p. 13.

وقد نما التراث المتعلق بأنشطة رعاية حزب الله بشكل كبير في السنوات الأخيرة.
انظر، على سبيل المثال،

-Lara Deeb, Enchanted Modern: Gender and Public Piety in Shi'i Lebanon - Richard --- (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2006); Augustus Norton, Hizbullah: A Short History (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2007); Joseph Alagha, The Shifts in Hizbullah's Ideology (Amsterdam: Amsterdam University Press, 2006).

(٥١) الرقم الأخير كما أعطته وزيرة الشؤون الاجتماعية الحالية، مرفت التلاوي، في:
Aqidati (October 28, 1997), p. 17.

(٥٢) انظر

- Amani Qandil, "The Nonprofit Sector in Egypt," in The Nonprofit Sector in - the Developing World, ed. H. K. Anheier and L. M. Salamon (Manchester: Manchester University Press, 1998), pp. 145-46.

(53) Manal Badawy, Islamic Associations in Cairo (master's thesis, American University in Cairo, 1999), p. no.

انظر أيضًا:

- Denis Sullivan, Private Voluntary Organizations in Egypt (Gainesville: - University Press of Florida, 1994), pp. 65-68.

(٥٤) انظر:

-Hisham Mubarak, Al-Irhabiyyun Qademuoun! (Cairo: Dal Al-Mahrusah, - 1995).

(٥٥) منوه عنه في:

-Qandil, "Nonprofit Sector in Egypt," p. 146.-

(٥٦) انظر:

-Saad Eddin Ibrahim, Egyptian Law32 on Egypt's Private Sector Organizations – (Cairo: Ibn Khaldoun Center for Developmental Studies, 1996), Working Paper no. 3; Amani Qandil, "The Role of Islamic PVOs in Social Welfare Policy: The Case of Egypt," paper presented at the conference on The Role of NGOs in National Development Strategy, Cairo, March 28-31,1993.

(57) Margulies and Yildizoglu, "Resurgence of Islam," p. 149.

(٥٨) انظر: Ibrahim, Egyptian Law32, p. 34.

(٥٩) ليس من الغريب، أن يتركز بالمنيرة الغربية بإمبابة وهي معقل الإسلاميين، المزيد من التمويل لتميتها أكثر من أي منطقة أخرى في شمال الجيزة، إلى شرق القاهرة. وفيما بين عامي ١٩٩٢ - ١٩٩٣ و عامي ١٩٩٥ - ١٩٩٦، تم إنفاق ٣٧٢,٥ مليون جنيه مصري على بناء وتطوير وتجديد هذه المنطقة: الأهرام الأسبوعي (٢٤ - ٣٠ أكتوبر، ١٩٩٦)، ص ١٢:

Al-Ahram Weekly (October 24-30,1996), p. 12.

(60) Kfoury, "Hizb Allah," p. 142.

(٦١) انظر:

-Mona Harb el-Kak, "Participation Practices in Beirut's Suburb Municipalities: – A Comparison Between Islamic and 'Developmentalist' Approaches," paper presented at the 4th International Other Connections Conference, Sites of Recovery, Beirut, October 25-28,1999.

Deeb, Enchanted Modern. انظر: ولتطورات أكثر حداثة،

(62) Akinci, "Welfare Party's Municipal Track Record."

(٦٣) انظر:

-Amani Qandil, "Taqdim Adaa al-Islamiyya fi-Niqabat al-Mihniyya" (Cairo: – CEDEJ/Cairo University, 1993); and Carrie Rosefsky Wickham, "Islamic Mobilization and Political Change: The Islamist Trend in Egypt's Professional Associations," in Beinun and Stork, Political Islam, pp. 120-35.

(٦٤) انظر:

-Badawy, Islamic Associations in Cairo.-

(٦٥) انظر:

-Gustavo Gutierrez, A Theology of Liberation: History, Politics, and Liberation (New York: Orbis Books, 1988).

(٦٦) تم التعبير عن ذلك من قبل الإسلاميين بطرق كثيرة. انظر:

-Youssef al-Qaradawi, The Problem of Poverty, and How Can Islam Resolve It –
(in Arabic) (Beirut: Al-Risala, 1985).

(٦٧) انظر المقابلة مع سعيد حجارين، قائد مجلس مدينة طهران وأحد مستشاري الرئيس خاتمي، في تقرير الشرق الأوسط ٢١٢ (١٩٩٩). ولبينات حول المنظمات غير الحكومية، انظر:

- Qandil, "The Nonprofit Sector in Egypt," p. 139; Roula Majdalani, "NGOs as – Power-Brokers in the Rebuilding of a Fragmented State: The Case of Lebanon," unpublished paper, Beirut, August 1999, p. 14; Majdalani, "Bridging the Gap," p. 2; Khalil Nakhleh, Indigenous Organizations in Palestine (Jerusalem: Arab Thought Forum, 1991); "A Little Neighborly Advice," Cairo Times (September 2-15, 1999), p. 21; Mas-soumeb Ebtakar, "Women's NGOs and Poverty Alleviation: The Iranian Experience"[in English], Farzaneh 4 (1998), p.10. Areport by BaquerN amazi, "Iranian NGOs: Situational Analysis" (Tehran, January 2000), provides useful early data.

وانظر أيضاً: Nowrouz, 4 Tir 1380/2001, p. 9.

(٦٨) صدر كلا التصريحان في المؤتمر الإقليمي اللاحق للمنظمات العربية غير الحكومية، الذي عقد في القاهرة، في الفترة من ١٧ – ١٩ مايو عام ١٩٩٧.
(٦٩) انظر:

-Daoud Istanbul!, "The Future Role of Palestinian NGOs in an Emerging Palestinian Self-Government," Middle East Working Group Seminar, Jerusalem, June 21-22, 1993, p. 12.

(٧٠) من بين التقارير الكثيرة المعبرة عن هذه الوجهة من النظر، انظر، على سبيل المثال:

-Robert LaTowsky, "Financial Profile of Egypt's PVO Sector," report, World Bank, June 1994.

(٧١) تقرير خاص،

-Cairo Times (September 2-15, 1999), p. 21.

(٧٢) تم التتويه عنه في:

-Ibrahim, Egyptian Law 32.

(73) Federation of Community Development Associations, "Fact Sheet," Cairo, March 14, 1990.

(٧٤) لم تقم المنظمات غير الحكومية المصرية، على سبيل المثال، بالمساهمة سوى بثلاثة ملايين جنيه مصري فقط (أقل من مليون دولار أمريكي) في الدخل القومي عام ١٩٩١، ولم تستطع وزارة الشؤون الاجتماعية أن تدعم أكثر من ٣٥ في المائة

من كل المنظمات التطوعية ، وبشكل غير متساو في كثير من الأحيان. ووفقاً لدراسة أخرى، كان مجموع المساعدات الحكومية المخصصة للمنظمات التطوعية الخاصة أقل من ١٠% من عائدات القطاع، واقتصرت المساعدات الخارجية على ٥%. بعبارة أخرى، يجب أن تعتمد هذه المنظمات التطوعية على نفسها من أجل البقاء. وحيث تكون الموارد الداخلية نادرة، كما في العراق، وفلسطين، ولبنان في أثناء الحرب، يكون الاعتماد على التمويل الخارجي أمراً حيوياً؛ انظر:

-Ibrahim, Egyptian Law 32.

(75) Anisur Rahman, People's Self-Development (London: Zed Books, 1993), pp. 67-73.

(76) Majdalani, "Bridging the Gap."

(٧٧) انظر اللقاء مع رودس كيرتس من مؤسسة الشرق الأدنى، الأردن، في
- Economic Perspectives 11 (1993), p. 7.

(٧٨) انظر

-Ghassan Sayyah, "Potential Constraints upon NGOs in Lebanon," paper presented at the workshop Reconstruction, Rehabilitation, and Reconciliation in the Middle East: A View from Civil Society, Ottawa, June 21, 1993.

(79) Majdalani, "NGOs as Power-Brokers," p. 14.

(80) Nakhleh, Indigenous Organizations, p. 50.

(٨١) انظر

- Saad Eddin Ibrahim, "Grassroots Participation in Egyptian Development," Cairo Papers in Social Science 19, no. 3 (1996); Delta Business Service International: Khat-tab and Associates, "Analysis of Registered Private Voluntary Associations in Cairo and Alexandria," report, Agency for International Development, Cairo, June 21, 1981; El-Karanshawy, "Governance, Local Communities"; Fatma Khafagy, "Needs Assessment Survey of NGOs in Egypt," report, African Women's Development and Communications Networks, Cairo, August 1992; Bertrand Laurent and Salma Galal, "PVO Development Project Evaluation Report," report, USAID/Egypt, Cairo, December 1995. On Jordan and Lebanon, see Majdalani, "Governance and NGOs in Lebanon" and "Bridging the Gap," respectively.

(٨٢) انظر

-Susan Schaefer Davis, "Advocacy-Oriented Non-Governmental Organizations in Egypt: Structure, Activities, Constraints, and Needs," report, USAID/Egypt, Cairo, May 1995.

(83) Rema Hammami, "NGOs: The Professionalization of Politics," Race and Class 37 (1995), PP- 51-63.

(84) Homa Hoodfar, Volunteer Health Workers in Iran as Social Activists: Can Governmental "Non-Governmental Organisations Be Agents of Democratisation? Women Living under Muslim Laws occasional paper no. 10 (Paris: WLUML, 1998).

(٨٥) لقاء مع حسن البنا، وهو مسؤول متخصص في المنظمات غير الحكومية في وزارة الشؤون الاجتماعية، عام ١٩٩٦.

(٨٦) لمزيد من التفاصيل، انظر

- Staffan Lindberg and A. Sverissson, eds., Globalisation, Democratisation, and Social Movements in the Third World, research report no. 35 (Lund, Sweden: University of Lund, 1995), pp. 57-58.

(٨٧) انظر

-Mahmood Mamdani's comments in ibid., p. 61.

(88) Neil Webster, "The Role of NGOs in Indian Rural Development: Some Lessons from West Bengal and Karnataka," European Journal of Development Research 7 (1995), PP- 407-33.

(٨٩) لهذه الأجزاء النظرية، اعتمدت على كتابي:

- Street Politics (New York: Columbia University Press, 1997), chap. 1.

(٩٠) لوصف أكثر تفصيلاً، انظر

-Wikan, Tomorrow, God Willing.

(٩١) انظر: Ru'ya (Cairo), no. 8, p. 20.

(92) Al-Wafd (October 18, 1997), p. 3.

(٩٣) تم ذكره في: Eid, Informal Economy, p. 105.

(٩٤) تم التنويه عنه في :

-Al-Ahram Weekly (November 27-December 3, 1997), p. 12.

(٩٥) أشار رئيس قطاع الأمن بالقاهرة إلى انتشار الباعة الجائلين في القاهرة، تم الإشارة إليها في المرجع السابق.

(٩٦) ذكرت في الوفد (٣ مارس ، ١٩٩٨)، ص. ٣. وفي إيران، انظر:

-Bayat, Street Politics

تستند المعلومات الواردة عن مصر على تقرير بحث غير منشور للمؤلف بعنوان "المشاركة الشعبية في إيران: المنظمات غير الحكومية أو الحركات الاجتماعية" (القاهرة: الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ١٩٩٨).

(Cairo: American University in Cairo, 1998).

(٩٧) وفي ١ مايو من عام ١٩٩٣، وبعد مرور سنة على حادثة إمبابية في مصر، أمر الرئيس مبارك بالتنفيذ الفوري لبرنامج قومي لرفع مستوى الخدمات والمرافق الأكثر أهمية في المناطق العشوائية في جميع المحافظات". وتم إعلان خطة الخمس سنوات للحملة القومية، والتي تمتد من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٨، بتكلفة تصل إلى ٣,٨ بلايين

جنيه مصرى. وبحلول عام ١٩٩٦ كان قد تم رفع المستوى الكامل لعدد ١٢٧ منطقة مستهدفة من أصل ٥٢٧ ("الأهرام الأسبوعى ١٧-٢٣، [١٩٩٦]، ص. ١٢).
- (Al-Ahram Weekly 17-23 [1996], p. 12).

(٩٨) انظر

-Joan Nelson, "The Politics of Pro-Poor Adjustment Policies," report, World Bank, Country Economics Department, 1988.

الفصل الخامس

(١) انظر، على سبيل المثال:

- Paula M. Cooley, William R. Eakin, and Jay B. McDaniel, eds., After Patriarchy: Feminist Transformations of the World Religions (Maryknoll, N.Y.: Orbis Books, 1991), especially the chapter by Riffat Hassan, "Muslim Women and Post-Patriarchal Islam," pp. 39-64.

(٢) اعتمد هذا الجزء بشكل كبير على جزء من الفصل الثالث:

-Asef Bayat, Making Islam Democratic: Social Movements and the Post-Islamist Turn (Palo Alto, Calif.: Stanford University Press, 2007).

(٣) انظر نقاش شيق جدا حول ذلك من قبل Kaveh Ehsani ، وانظر:

-"The Nation and Its Periphery: Revolution, War and Provincial Urban Change in Iran," unpublished paper, presented at the conference Iran on the Move: Social Transformation in the Islamic Republic, Leiden, April 27-28, 2005;

وانظر أيضاً:

-Sohrab Behdad, "Winners and Losers of the Iranian Revolution: A Study in Income Distribution," International Journal of Middle East Studies 21 (1989), pp. 327-58.

(٤) انظر:

-Parvin Paydar, Women and Political Process in Iran (Cambridge: Cambridge University Press, 1997).

(٥) انظر:

-Zahara Karimi, "Sahm-e Zanan dar Bazaar-e Kaar-e Iran" (Women's Share in Iran's Labor Market), Ettelaat-e Siyassi-Eqtisadi, nos. 179-80 (Mordad-Shahrivar 1381/2002), pp. 208-19.

(٦) لموقف الجماعات اليسارية من قضايا المرأة، انظر:

-Hamed Shahidian, "The Iranian Left and the 'Woman Question' in the Revolution of 1978-79," *International Journal of Middle Eastern Studies* 26 (1994), pp. 223-47.

وانظر أيضاً:

-Nayereh Tohidi, "Mas'aleye Zanan va Rowshanfekran Teyy-e Tahavvolaat-e Dahe-ye Akhir (Women's Issues and the Intellectuals over the Recent Decade), *Nime-ye Digar*, no. 10 (1368 71989), pp. 51-95.

(٧) انظر، على سبيل المثال،

-Golnar Dastgheib, "An Islamist Female Parliamentarian's Speech at the Havana Inter-Parliamentary Union," in *Under the Shadow of Islam*, ed. A. Tabari and N. Yeganeh (London: Zed Books, 1982)

انظر أيضاً:

-Azar Tabari, "Islam and the Struggle for the Emancipation of Iranian Women," in *Under the Shadow of Islam*, ed. Tabari and Yeganeh, p. 17.

(٨) انظر:

-Payam Hajar no. 1 (Shahrivar 19, 1359/1980), p. 2. Lara Deeb's *Enchanted Modern: Gender and Public Piety in Shi'i Lebanon* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2006)

ويتضمن مناقشة جيدة حول مدى شيوع زينب كرمز من رموز النشاطات النسائية في لبنان.

(٩) انظر البيان الذي أدلى به وفد المرأة الإيرانية في المؤتمر الذي عقده الأمم المتحدة في يوليو ١٩٨٠.

(١٠) انظر على سبيل المثال، تصريحات من قبل اثنتين من النساء المسلمات المحافظات في المجلس الخامس،

Monireh Nobakht and Marziyeh Vahid Dastjerdi, cited in *Zanan*, no. 42 (Farvardin-Ordibehesht 1377/1998), p. 3.

(١١) تم التتويه عنه في:

-*Zanan*, no. 26, p. 3.

(12) Maryam Behroozi, cited in *Ettelaat*, 3 Esfand 1361/1982, p.6.

(13) Shahin Tabatabaai, "Understanding Islam in Its Totality Is the Only Way to Understand Women's Role," in *Under the Shadow of Islam*, ed. Tabari and Yeganeh, p. 174.

(١٤) تم التتويه عنه فى:

-Resalat, 26 Farvardin 1375/1996.

(١٥) الرئيس رافسنجانى، تم التتويه عنه فى: Zanan no. 26, p. 5.

(١٦) وفقاً لمريم بهروزى، وهى نائبة برلمانية فى مجلس الشورى الرابع، تم التتويه عنه فى:

-Kian, "Women and Politics in Post-Islamist Iran," Women Living under Muslim Laws, dossier 21 (September 1998), p. 44.

(١٧) تم التتويه عنه فى المرجع السابق، ص. ٣٩.

(١٨) انظر:

-Iran-e Farda, no. 36 (Shahrivar 1376/1997), p. 12; Zanan, no. 27 (Azar-Dey 1374/1995). P- 6.

(19) Vai Moghadam. "Women's Employment Issues in Contemporary Iran: Problems and Prospects in the 1990s," Iranian Studies 28 (1995), pp. 175-200.

(٢٠) انظر:

-Azam Khatam, "Sakhtar-e Eshtighal-e Zanan-e Shahri: Qabl va Ba'd az Enqilab" (Urban Employment Structure of Iranian Women), Goft-o-gu, no. 28 (summer 2000), pp. 129-39.

انظر أيضاً:

-Zahra Karimi, "Sahm-e Zanan dar bazaar-e Kar-e Iran" (The Share of Women in Iran's Labor Market), Ettelaat-e Siyassi-Eqtisadi, nos. 179-80 (Mordad-Shahrivar 1381/2002), pp. 208-19.

(21) Zanan, no. 27, p. 42.

(٢٢) ملاحظة مسرات أمير إبراهيمى؛ انظر مقابلاتها فى:

-Bad-Jens, 6th ed., December 2002, online.

(٢٣) أجرت منى السعيدى شاهرز دراسة بعنوان "حراك المرأة فى طهران"، عرضت فى ندوة "المرأة والمدينة"، طهران، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة طهران، ٣٠ ديسمبر، ٢٠٠٣.

-Tehran, College of Social Sciences, University of Tehran. December 30, 2003.

(٢٤) للاطلاع على تقرير مميز، انظر:

-Homa Hoodfar, Volunteer Health Workers in Iran as Social Activists: Can Governmental NGOs Be Agents of Democratization? Women Living under Muslim Laws occasional paper no. 10 (Paris: WLUML, 1998).

(٢٥) انخفض معدل نمو السكان لمتوسط سنوى ٢ فى المائة فيما بين ١٩٩٠ و ١٩٩٥ . وللاطلاع على كل الأرقام الخاصة بمعدلات النمو، انظر الكتاب السنوى للأمم المتحدة، Population Division.

(٢٦) تتضمن هذه الدول باكستان، سوريا، والكاميرون. للاطلاع على الأنشطة الرياضية للمرأة، انظر:

-a special issue of Zanan, no. 30; see also Zanan, no. 9, Bahman 1371/1991.

(٢٧) انظر موقع:

-womeniniran.com (access date June 6, 2003).

(٢٨) للاطلاع على التقارير، انظر:

-Zanan, no. 42, Ordibehesht 1998, p. 61; see also womenin-iran.com, June 2003, for reports on women soccer teams.

(٢٩) لنقاش جيد حول كيف أصبحت المراكز الثقافية الجديدة في جنوب طهران أماكن "آمنة" لممارسة الأنشطة الشعبية للمرأة التي تنتمي للطبقة- الدنيا، انظر:

-Maserrat Amir-Ibrahimi, "Ta'sir Farhangsara-ye Bahman bar Zendegui-ye Ijtemaii va Farhangui-ye Zanan va Javanan-e Tehran" (The Impact of Bahman Cultural Centers on the Social and Cultural Life of Women and Youths in Tehran), Goft-o-gou, no. 9 (fall 1995), pp. 17-25.

(30) Ettelaat, 15 Aban 1369/November 6, 1990.

(٣١) تم سؤال المرأة الطهرانية في المسح الذي تم إجراؤه في عام ١٩٩٤ عن نوع الحجاب الذي تريد أن ترتديه إذا لم تكن مضطرة للقيام بذلك. أجابت حوالي ٢٥% أنهن يفضلن عدم الحجاب، و ١٠% يفضلن غطاء الرأس الخفيف، و ٤٠% يفضلن الوشاح والمعطف الطويل، و ٢٥% يفضلن الشادور الكامل؛ انظر:

- Abbas Abdi and Mohsen Goudarzi, Tahavvolat-e Farhangui dar Iran (Cultural Developments in Iran) (Tehran: Entesharat-e Ravesh, 1999), p. 148.

(32) A woman's letter to Zanan, no. 35 (Tir 1376), p. 26.

(33) MP, Rejaii, cited in Ettelaat, 15 Bahman 1367/1988.

(٣٤) تم تشجيع النساء الناشطات ما بعد الإسلامى بشكل خاص من قبل المنحى التعاونى لبعض النساء العلمانيات. للمناقشة ومحاولات بناء تحالف بين النسوية العلمانية وما بعد الإسلاموية، انظر:

-Nayereh Tohidi, Feminism, Demokrasy, va Islamgarayi dar Iran (Feminism, Democract, and Islamism in Iran) (Los Angeles: Ketabsara, 1996);

انظر أيضاً:

-her "Islamic Feminism: Women Negotiating Modernity and Patriarchy in Iran," in The Blackwell Companion of Contemporary Islamic Thought, ed. Ibrahim Abu-Rabi (Oxford: Blackwell, 2006), pp. 624-43.

(٣٥) لعرض جيد لوجهات نظر ورؤى Zanaris انظر:

-Afsaneh Najmabadi, "Feminism in an Islamic Republic: Years of Hardship, Years of Growth," in Islam, Gender and Social Change, ed. Yvonne Haddad and John Esposito (Oxford: Oxford University Press, 1998), pp. 59-84.

(٣٦) انظر:

-Zanan's own survey about its readers in Zanan, no. 52 (Mordad-Shahrivar 1374/1995), pp- 54-5٨.

(37) Nayereh Tohidi, "The International Connections of the Women's Movement in Iran: 1979-2000," in *Iran and the Surrounding World*, ed. Nikki Keddie and Rudi Matthee (Seattle: University of Washington Press, 2002), pp. 205-31.

(38) Azar Tabari, "Islam and the Struggle for Emancipation of Iranian Women," in *Under the Shadow of Islam*, ed. Tabari and Yeganeh, p. 17.

(٣٩) ناقشت الحركات النسوية أنه إذا كانت حواء " أضعف " ، فهي إذا أقل جرمًا من آدم فيما يتعلق بسقطته. وقد ذهبن إلى افتراض أن المرأة (حواء) أكثر نبلا من الرجل، لأنه خلق من الأرض، بينما خلقت المرأة من الرجل. ومن ثمة فهي متميزة ومتفوقة، فهي فقط، وليس الرجل، من تلد بشرا آخرين، أو " تسمى العالم ". انظر:

-Gerda Lerner, *The Creation of Feminist Consciousness* (Oxford: Oxford University Press, 1993), pp. 138-66.

ولبعض النماذج من النظريات اللاهوتية النسوية في المسيحية واليهودية، انظر:

-Jane Bayes and Nayereh Tohidi, eds., *Globalization, Gender and Religion: The Politics of Women's Rights in Catholic and Muslim Contexts* (New York: Palgrave, 2001), especially, chapter 2, "Women Redefining Modernity and Religion in the Globalized Context."

(40) Zanan, no. 9, p. 34.

(٤١) وتم التأكيد على الانتباه إلى الأطفال في هذه الآيات باعتبارها مثالا على أهمية رعاية الأطفال " المال والبنون زينة الحياة الدنيا" (الكهف: ٤٥)، والحديث الخاص بأن " الأطفال هم فراشات السماء" و " لا خطيئة أكبر من إهمال الأطفال". انظر: Zanan, no. 38 (Aban 1376), pp. 2-5.

(٤٢) انظر:

-Sayyid Mohsen Saidzadeh, "Kalbod-shekafi-e Tarh-e Entibaq-e Omour-e Edari" (An Analysis of the Project concerning the Adaptation of Administrative Affairs), Zanan, no. 43, p. 15.

Zanan, no. 64, pp. 32-35.

(٤٣) انظر اللقاء مع مصطفى ملكيان، في:

(44) Shokufeh Shokri and Sahireh Labriz, "Mard: Sharik ya Ra'is?" (Men: Partners or Bosses?) Zanan, no. 2 (March 1992), pp. 26-32.

(45) Zanan, no. 23 (Farvardin-Ordibehesht 1374/1995), pp. 46-57.

(٤٦) انظر، على سبيل المثال،

Mehrangiz Kar, "Mosharekat-e Siyassi-e Zanan: Vaqeiyyat ya Khial" (Political Participation of Women: Reality or Dream?), Zanan, no. 47, pp. 12-13.

(47) Zanan, no. 35 (Tir 1376/1997), p. 6.

(٤٨) وكما يقول رجل الدين آية الله من معهد قم: " أن الفقه (والذى يحتوى على بعض الأحكام التمييزية) ليس سوى تصورات خاصة للفقهاء؛ والتي من الممكن أن تتغير، كما ورد فى: Farzaneh, no. 8. (٤٩) ورد فى:

-Mahname-ye Gozaresh, no. 148 (Tir 1382/2003).

(50) fomhuri-ye Islami, 12 Mehr 1376/1997.

(51) Zanan, no. 43 (Khordad 1377/1998).

(٥٢) ورد فى: Zanan, no. 38 (Abab 1379/2000), p. 59.
(٥٣) تم ذكره فى:

-Zanan, no. 42 (Farvardin-Ordibehesht 1377/1998), p. 3.

(54) Sobh Weekly, no. 32 (Aban 1375 /1995), and 28 (Farvardin 1375/1996).

(٥٥) انظر تقرير محاكمة المجلة فى:

-Zanan, no. 43 (Khordad 1377/1998), p. 4.

(٥٦) لتحليل جيد حول المناقشات الجندرية لرجال الدين الشيعة الإيرانيين، انظر:

-Ziba Mir-Hosseini, Islam and Gender: The Religious Debate in Contemporary Iran (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1999).

(٥٧) هذه مقارنة تمت لحوالى ٢٨٣ و ٢٥٣ زيجة دائمة أو عادية خلال الفترة الزمنية نفسها. انظر:

-Hayat-e Nou, 11 Aban 1381/2002, p. 11. It has to be noted that mufa marriage is not always registered. Therefore, its real frequency might be higher.

(٥٨) للاطلاع على القائمة، انظر:

-Zanan, no. 28 (Farvardin 1375/1996), p. 3.

(59) Zanan, no. 38 (Aban 1376/1997). p. 38.

(٦٠) كانت لا تزال نسبة الـ ٦ فى المائة لمشاركة المرأة فى البرلمان، لا تزال أقل بكثير من المتوسط العالمى (١١,٦ فى المائة)، ولكنه أعلى من مثيله فى الدول العربية (٤,٣ فى المائة)؛ انظر: Zanan, no. 33, p. 76.
(٦١) ورد فى

-Ramin Mostaghimi, "Tights-Iran: Women Carve out Spaces within Islamic Society," Interpress News Agency, June 25, 2003.

وللاطلاع عن تقرير حول معدلات الطلاق، انظر:

-Shadi Sadr's discussion in Yas-e Nou; cited at womeniniran.com (accessed May 4, 2003).

(٦٢) ورد في :

-Zanan, no. 34 (Ordibehesht 1376/1997), p. 4, and no. 37 (Shahrivar-Mehr 1376/1997), p. 8.

أكدت الدراسة التي أجراها Uzra Shalbf أن المرأة (الزوجة) التي حصلت على تعليم عال لديها سلطة أكثر اتساعاً في اتخاذ القرار داخل الأسرة، وعلى الرغم من التغير المتواضع في مسؤولياتها المنزلية. وتم مناقشة ذلك في أطروحة الماجستير، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة طهران، ٢٠٠١؛ ومتوفرة على موقع : womeniniran.com (accessed May 21, 2003).

(٦٣) انظر: Zanan, no. 41.

(٦٤) انظر:

-Mohammad Rafi'e Mahmoudian, "Jonbesh-e Zanan-e Iran: Za'f-e Feminism va Feghdan-e Armangeraii" (Iran's Women Movement: The Weakness of Feminism and the Absence of Utopian Visions), Zanan, January 2003.

(٦٥) انظر، على سبيل المثال،

Hamid-Reza Jalaii-pour, "Hamelan-e Bi-Neshan" (Carriers without Identification), Zanan, January 2004.

(66) Hamid-Reza Jalaii-pour, "Mas'ale-ye Ejtemaii, Na Jonbesh-e Ejtemaii" (Social Problem, Not Social Movement), Yass-e Nou, 10 (Aban 2003);

انظر أيضاً مرجعه:

-"Tahlili az Pouyesh-e Zanan-e Iran" (An Analysis of Iran's Women Activism), iran-emrooz.com, 12 Aban 1382/2003.

(٦٧) انظر:

-Nasrin Azadeh, "Jonbesh-e Ejtemaii-ye Zananeh" (Iranian Women's Social Movement), zananeiran.com, December 11, 2003.

(68) Ali Akbar Mahdi, on iran-emrooz.com, July 2002; Valentine Moghadam, "Feminism in Iran and Algeria: Two Models of Collective Action for Women's Rights," *Journal of Iranian Research and Analysis* 19 (April 2003), pp. 18-31; Homa Hoodfar, "The Women's Movement in Iran: Women at the Crossroads of Secularization and Islamization," *Women Living under Muslim Laws* no. i, winter 1999; Nasrin Azadeh, "Jonbesh-e Ejtemai-ye Zananeh" (Feminine Social Movement), at www.womeninl-ran.org.

(69) Janet Afary, "Jonbesh-e Zanan-e Iran: Gheir-e Motamarkez va Gostarkeh" (Iranian Women's Movement: Decentred and Vast), Zanan, April 2003; Mahboubeh Abbasgholizadeh, "Dar Iran Jonbesh-e Zanan bi Sar Ast" (The Iranian Movement's Movement is Leader-less), Zanan, September 2003.

(٧٠) انظر:

-Farideh Farhi, "Jonbesh-e Zanan va Mardan-e Eslah-talab" (The Women's Movement and the Reformist Men), Zanan, May 2003.

(71) James Scott, Weapons of the Weak: Everyday Forms of Peasant Resistance (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1985).

(٧٢) تم ذكره في: Zanan, no. 26, p. 5.

(٧٣) في الفترة بين عام ١٩٩٠ و ١٩٩٧، تم نشر ١٣ مجلة نسائية جديدة :

- (Neda, Rahrovan'e Somaaya, Boresh, Pegah, Me'raj, Jelveh, Payam-eZan, Zanan, Takapu, Farzaneh, Reyhaneh, Toubra, and Banu)

ومنذ انتخاب خاتمي عام ١٩٩٧ وحتى عام ٢٠٠٠ ظهر ٢٣ مطبوعًا نسائيًا جديدًا:

- Zan va Pa-zhouhesh, Zan (newspaper), Ershad-e Neswan, Hamsar, Mahtab, Kitab-e Zanan, Poushesh, Qarn-e 21, Zana-e fonoub, Zan-e Emrooz, Al-Zahra, Banu, Nour-e Braran, Shamim-e Narjes, Soroush-e Banuvan, Tarh-va-Mode, Yaas, Irandokht, Motale'at-e Zanan, Melina, Arous, Zanan-e Farda, Zan-e Sharghi, Kawkab.

واعتبارًا من عام ٢٠٠٠ تم إغلاق خمس من هذه الصحف من قبل السلطات. انظر: Yaas-e Nou, May 23, 1382/2003.

(٧٤) لدراسة نقدية حول برامج الدراسات النسائية، انظر:

-Ziba Jalali-Naini, "Ta'sis-e Reshte-ye Motaleat-e Zanan dar Iran?" (The Establishment of Women's Studies Programs: Expropriating a Declining Movement?) Goft-o-gu, no. 38 (Azar 1382/2003), pp. 7-23.

(٧٥) للاطلاع على تفصيل لمفهوم " الشبكة السلبية" ، انظر:

-Asef Bayat, Street Politics: Poor People's Movements in Iran (New York: Columbia University Press, 1997), chapter 1.

(٧٦) وبمعنى أن يكون لهذه العملية صدى مع استراتيجية "الزحف الهادي" (انظر الفصل

٣). كما هو الحال مع الفقراء في المناطق الحضرية، تمثل أيضًا للتحرك النسائية

في إيران حركة سرية، طويلة الأمد، وحركة تدريجية للحصول على المكاسب،

وهي عملية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بممارسات الحياة اليومية. ولكن، وبينما يمثل

الزحف الهادي من الفقراء لا حركة، حيث بالكاد يعمل المشاركون في النضالات أو

استراتيجية جماعية، تشارك المرأة المسلمة في نوع ما من الحركة الاجتماعية،

و"الحركة عن طرق العائد"، والذي تضمن درجة ما من الصراعات الأيديولوجية

حول العلاقات بين الجنسين، والنظام الأبوي، والأنشطة اليومية للمرأة. وحدث أيضًا

وبدرجة محدودة حملات من الضغط السياسي والقانوني. ثانيًا، في حين أن الزحف

الهادئ هو في الأساس استراتيجية غير رسمية وغير قانونية إلى حد كبير، وهو حركة عن طريق تضمينات راسخة لا محالة في المعارك القانونية. ولأنه في حين أن الفقراء في المناطق الحضرية يعملون على الهامش، وبالتالي يمكنهم الالتفاف، حول الكيانات القانونية المعيارية و(الحديثة) على حد سواء، فإن النساء المسلمات الفاعلات يملن إلى أن يعملن في الداخل وبالتالي فهذا تحد للقوانين المقيدة لمثل هذه الكيانات. صحيح أن المكاسب تكون هي نفسها في الأساس في كلا النوعين من الإجراءات النشاطية، كما هو الحال في واضعى اليد على الأراضي، أو المرأة التي تدرس الهندسة الميكانيكية في الكليات. لكن في حين يكون الفعل الجمعي مسموعًا سيكون معاديًا للزحف الهادئ للفقراء، وسيكون مفيدًا لنضالات النساء.

(٧٧) والنقطة التي أشار إليها آية الله الجوادى المولى ، إلى القول بأن المرأة لا يمكن أن

تكون قاضيًا أو ققيها؛ انظر: Zanan, no. 9, p. 30

(٧٨) وكما اقترحت زهرة شوجاى مستشارة الرئيس محمد خاتمی في مجال قضايا المرأة،

فإن "المرأة الآن أصبحت المعيل، ألم يحن الوقت لقراءة الآية "الرجال قوامون على النساء" بعين (برؤية) جديدة؟" تم التتوية عنه فى:

-Zanan, no. 37 (Shahrivar-Mehr 1376/1997).

(٧٩) تم الاستشهاد به فى:

-Ali Dawani, Nehzat-e Ruhani-e Iran, vol. 3 (Tehran: Imam Reza Cultural Foundation), p. 67.

(80) Gozideh-haaii az Maqalat-e Payam-e Hajar, no. 1 (Tehran: Women's Association of the Islamic Revolution, July 12,1980).

(٨١) تم التتويه عنه فى: Zanan, no. 9, p. 30.

(٨٢) كشفت دراسة برعاية وزارة الثقافة حول:

- "Jensiyyat va Negaresh-e Ejtemaii" (Sexuality and Social Outlook), sponsored by the Ministry of Culture, revealed a high discrepancy between the views of men and women on "being content in life" (rezayat az zendegui), with women having many more expectations than men; reported by IRNA News agency, 11

Khordad 1383/2004

تم التتويه عنه فى الموقع: atiran-emrooz.com.

الفصل السادس

- (١) انظر، على سبيل المثال،
-Timothy Gorton Ash, "Soldiers of Hidden Imam," New York Review of Books
52, no. 17 (November 3, 2005).
وانظر أيضًا:
- Bill Samii, "Iran Youth Movement Has Untapped Potential," in
RadioFreeEurope, April 13, 2005, in www.rferl.org/features/features_Article.aspx?m=04&y=2005&id=3D5DCD40-3EBC-4343-A1C9-5BF29FFE7BB.
انظر أيضًا:
- Samantha Shapiro, "Revolution, Facebook-Style," New York Times, January
25, 2009.
- (٢) للاطلاع على قائمة الحركات والمنظمات الشبابية، انظر:
-"A Snapshot of the Global Youth Movement," www.youthmovements.org/guide/globalguide.htm.
وما يعنيه ماو تسيي يونج بـ "حركة الشباب" المشاركة السياسية للطلاب في النضال
ضد الاستعمار (اليابان). انظر:
- Mao Tse-tung, "The Orientation of the Youth Movement," in Selected Works
of Mao Tse-tung (Peking: Foreign Languages Press, 1967), vol. 2, pp. 241-49.
(٣) انظر:
- Herbert Marcuse, "On Revolution," in Student Power: Problems, Diagnoses,
Action, ed. Alexander Cockburn and Robin Blackburn (London: Penguin Books,
1969), 367-72.
- (٤) انظر، على سبيل المثال،
-Colin Bundy, "Street Sociology and Pavement Politics: Aspects of Youth and
Student Resistance in Cape Town, 1985," Journal of Southern African Studies
13, no. 3 (April 1987), pp. 303-30.
- (٥) للاطلاع على الوضع الألماني، انظر:
- Walter Laqueur, Young Germany: A History of the German Youth Movement
(New York: Transaction, 1962/1984).

(٦) لمناقشة حركات الطلاب، انظر:

-Alexander Cockburn and Robin Blackburn, eds., *Student Power: Problem, Diagnosis, Action* (London: Penguin Books, 1969).

(7) Pierre Bourdieu, "'Youth' Is Just a Word," in Bourdieu, *Sociology in Question* (London: SAGE, 1993).

(٨) للاطلاع على شرح مفصل "للشبكات السلبية"، انظر

-Bayat, *Street Politics: Poor Peoples Movements in Iran* (New York: Columbia University Press, 1997), chapter 1.

انظر أيضًا : الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(٩) انظر:

-Ahmad Ashraf and Ali Banuazizi, "The State, Classes, and Modes of Mobilization in the Iranian Revolution," *State, Culture and Society*, vol. i, no. 3 (spring 1985).

عينة من ٦٤٦ شخصا قتلوا في اشتباكات الشارع التي وقعت في طهران خلال الثورة (من ٢٣ أغسطس ١٩٧٧، إلى ١٩ فبراير ١٩٧٨)، وأكبر مجموعة من القتلى كانت من الطلاب (١٤٩) بعد الحرفيين وأصحاب المحال التجارية (١٨٩). انظر: Bayat, *Street Politics*.P-39-

(١٠) وهذا طبقا لمسح قومي تم ذكره في: Aftab, July 30, 2001, p. 9.

(١١) تم التتويه عنه في: Nowrooz, 24 Shavrirar 1380 (2001).

(12) Zahra Rahnavard, in Bahar, 29 Khordad 1379 (2000), p. 2.

تم تنظيم ندوة ليوم واحد لمناقشة لماذا يظهر الشباب هذه اللامبالاة بالدروس الدينية.

(١٣) تم التتويه عنها في: <http://dailynews.yahoo.com>, July 25, 2000.

(١٤) انظر:

-Mansour Qotbi, "Causeless Rebellion in the Land of Iran," *Iran Javan*, no. 166, Mehr 1379 (2000).

(١٥) طبقا للتقرير الذي كتبه محمد علي زام في يوليو ٢٠٠٠، مدير الشؤون الثقافية والفنية لطهران. وأصبح هذا المسح مثيرا للجدل، حيث تنازع المحافظون حول صحته وتأثيره السلبي على صورتهم.

(١٦) بالاعتماد على المقابلات الرسمية مع الشباب التي تم التتويه عنها في:

-Behzad Yaghmaian, *Social Change in Iran*, pp. 65-71.

(١٧) انظر:

-Aftab, January 16, 2003, p. 9; see a report by IRNA, August 5, 2001.

(١٨) ذكرت بواسطة:

<http://iran-emrooz.net>-Sina News Agency, June 17, 2004, cited on

- (١٩) أجريت بواسطة عالم النفس داود جيسان مع ١٢٠ فتاة هاربة في طهران، وتم كتابة تقرير عنها في وكالة سينا للأخبار، وتم التنويه عنها في الموقع: <http://iran-emrooz.net> (accessed on June 17, 2004).
- (٢٠) تم ذكره في مقال كتبه محمود جولزاري في ورشة عمل بعنوان "الفتيات وتحديات الحياة"، مايو ٢٠٠٤، وتم التنويه عنه في: ISNA News Agency, 22 Ordibe-hest 1383 (2004), at www.womeniniran.com.
عن ممارسة الجنس قبل الزواج في إيران، انظر: Pardis Mahdavi, *Passionate Uprising: Sexual Revolution in Iran* (Palo Alto, Calif.: Stanford University Press, 2008).
- (٢١) في مقابله مع Siasat-e Rous، تم التنويه عنها: Mozghan Farahi, "You Cannot Resolve Sexual Misconduct by Exhortation," in *Gozareh*, no. 148, Tir 1382 (2003).
- (٢٢) مقابلة مع عالم الأنثروبولوجيا الطبية مجهول (غير معروف الاسم) يعمل على هذا الموضوع، ربيع عام ٢٠٠١.
- (٢٣) المرجع السابق.
- (٢٤) المرجع السابق.
- (٢٥) انظر: Salaam, 27 Shahrivar 1375 (1996).
- (٢٦) انظر: Jalil Erfan-Manesh, Iran, 19 Aban 1375 (1996).
- (٢٧) تم ذكر مساهمة محمد هادي التسكيري، لمنظمة الثقافة والاتصالات الإسلامية في الندوة الدولية الثانية حول الحجاب، ٢٨ آبان ١٣٧٦، في: Zanan, no. 26, Meh/Aban 1376, pp. 8-9.
- (٢٨) مسح المجلس الأعلى للشباب، والذي تم التنويه عنه في المرجع السابق. ص ٩.
- (٢٩) وذكرت هذه النتيجة من قبل الإذاعة والتلفزيون الوطنية، ومنظمة الدعاية الإسلامية، ومنظمة صلاة الجمعة، تم التنويه عنها بواسطة (Detad: -Namaz-) Emad Eddin Baaqui, *Payam-e Emrouz*, no. 39, Ordibehesht 1379, p. 14.
- (٣٠) من تقرير رئيس طهران للشئون الثقافية والفنية في ٥ يوليو ٢٠٠٠، الساعة ٤٦:٠٥، وهو موقع لم يعد موجودًا، وصفحة لم يعد ممكنا الوصول إليها). (www.nandotimes.com).
- (٣١) وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، "مقدمة في العلم السلوكي للشباب"، طهران ١٩٩٤، تم التنويه عنه في: Tahavvolat-e Farhangui dar Iran (Cultural Developments in Iran), by Abbas Abdi and Mohsen Goudarzi (Tehran: Entisharat-e Ravesh, 1999). pp. 138-39.
- (32) Seyed Hossein Serajzadeh, "Non-attending Believers: Religiosity of Iranian Youth and Its Implications for Secularization Theory," a paper presented at the World Congress of Sociology, Montreal, 1999.

(٣٣) مسح أجرته المنظمة الوطنية للشباب، وتم ذكره في:
-Aftab, 8 Ordibehesht 1380 (2001).

(٣٤) انظر:

- Behzad Yaghmaian, Social Change in Iran (Stony Brook: State University of
New York Press, 2002) for the best account of such events (pp. 61-65).

(٣٥) مقابلة مع عزام، وهو مشارك غير معروف، في يونيو ٢٠٠٢.

(36) Al-Hayat, January 22, 1995.

(37) Scott Peterson, "Ecstasy in Iran, Agony for Its Clerics," in Christian Science
Monitor, December 5, 1997.

(٣٨) انظر: Nowrooz, 1 Aban 1380, p. 3.

(٣٩) للاطلاع على بعض هذه التقارير حول المواجهة بين الشباب والباسدران، انظر:

Dowran-e Emrooz, 25 Esfand 1379 (2001), p. 4.

(٤٠) ويتضح هذا بشكل جيد في افتتاحية الإصلاح اليومية؛ انظر:

"The Mystery of Firecrackers," Aftab, 25 Esfand 1379 (March 15, 2001), p. 2.

(41) Nowrooz, 29 Mehr 1380 (2001);

انظر أيضاً:

"Leisure Time and Amusement," Aftab-e Yazd, April 3, 2001, p. 9; "Shad

Zistan-e Zanan," Dowran-e Emrooz, 20 Bahman 1379 (2000), p. 2;

وهناك تقرير عن ندوة حول "مناخ لمفهوم الحياة"، تم التتويه عنه في:

-Aftab-e Yazd, January 9, 2001, p. 7, and January 11, 2001, p. 7.

(٤٢) انظر:

-Hayat-e Nou, 10 Ordibehesht 1380 (2001), p. 11, and Nourooz, 15 Mordad

1380 (2001), p. 9.

(43) Iran Emrooz, August 11, 2003.

(٤٤) انظر:

-Hayat-e Nou, 10 Ordibehesht 1380 (2001), p. 11; Nourooz, 15 Mordad, 1380

(2001), p. 9.

(٤٥) انظر: Morteza Nabawi in Resalat, October 27, 2001, p. 2.

(٤٦) انظر:

-Jean-Michel Cadiot, AP Report, August 20, 2001 at IranMania.com, August 20,

2001; Michael Theodoulou, "Iran's Culture War Intensifies," Christian Science

Monitor, August 21, 2001; Nourooz, 20 and 21 Mordad 1380 (2001).

(٤٧) هذا تم تأكيده عن طريق بحث مسحي واسع النطاق. انظر:

-Azadeh Kian-Thiebaut, "Political Impacts of Iranian Youth's Individuation: How Family Matters," paper presented at MESA, Washington, D.C., November 24, 2002.

(48) Central Agency for Public Mobilization and Statistics, The Statistical Year Book (Cairo: CAPMAS, 1996).

(49) Central Agency for Public Mobilization and Statistics, The Statistical Year Book, 1992-1998 (Cairo CAPMAS, 1999).

(50) Eric Denis and Asef Bayat, "Egypt: Twenty Years of Urban Transformation, 1980-2000," report for the International Institute of Development and Urbanization, London, 2001.

(51) Ayman Khalifa, "The Withering Youths of Egypt," Ru'ya, no. 7 (spring 1995), pp. 6-10.

(٥٢) تم التتويه عنه فى:

-Rime Naguib, "Egyptian Youth: A Tentative Study," term paper, American University in Cairo, spring 2002.

(٥٣) أعمار قادة مصر السياسيين عن طريق تواريخ ميلادهم: الرئيس مبارك، الذى ولد فى عام ١٩٢٨؛ ضياء الدين داود (الحزب الناصرى)، ولد عام ١٩٢٦، خالد محى الدين (زعيم حزب التجمع) ولد عام ١٩٢٢؛ مصطفى مشهور (زعيم الإخوان المسلمين) ولد عام ١٩٢١؛ وإبراهيم شكرى (رئيس حزب العمل)، ولد عام ١٩١٦؛ نعمان جمعة، أصغر زعيم للمعارضة من حزب الوفد، ولد عام ١٩٣٤.

(٥٤) فى أحد المسوح، أعرب ١٦% فقط من طلاب جامعة القاهرة عن اهتمامهم بالأحزاب السياسية. بالإضافة إلى ذلك فإن ٨٧ فى المائة من الكبار لا يتقون فى أن يقوم الشباب بعمل سياسى، انظر:

-Ahmed Tahami Abdel-Hay, "Al-Tawajjohat al-Siyasiyya Lil-Ajyal al-Jadida," Al-Demokratiya, no. 6 (spring 2002), pp. 117-18.

(55) Shapiro, "Revolution, Facebook-Style."

(٥٦) انظر:

-Andrew Hammond, "Campuses Stay Clear of Politics," Cairo Times, October 15-28, 1998, p. 7.

(٥٧) تم ذكره فى: Khalifa, "Withering Youth of Egypt."

(٥٨) اعتمدت على خلاصة نقاش مجلس الشورى، والذى تم ذكره فى:

-Al-Ahram, July 14, 2000, p. 7.

(٥٩) استندت هذه المعلومة على المقابلة التى أجريتها مع وزير الشباب والرياضة، د. على الدين هلال، ٣ نوفمبر عام ٢٠٠١، القاهرة.

- (٦٠) ذكرت وزارة الشؤون الاجتماعية بأنها تلقت إمدادات حوالى ٣٠ مليوناً ما بين عام ١٩٩٧ وعام ٢٠٠٠. انظر: Al-Ahram, July 14, 2000.
- (٦١) قامت وزارة التنمية المحلية بتوسيع نطاق هذه القروض. انظر: -Al-Ahram, July 14, 2000, p. 7.
- (٦٢) انظر:
- Midhat Fuad, "Youth Centers without Youths," Sawt ul-Azhar, September 14, 2001, p. 2.
- ولقد اعتمدت بشكل خاص على محمد شلبي، "مراكز الشباب في مصر: بين المثالية والواقع"، مقال الطبقة المتحضرة، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ربيع عام ٢٠٠٣.
- (٦٣) غالباً ما قدموا عروضاً حيث كان يتم انتقاء الشباب الحضور بعناية، وكان يتم التدريب على الأسئلة، وكان هناك إطراء وخطابة، والتي بها وجه الطلاب الرئيس مع قليل من التفاعل الحقيقى.
- (٦٤) فى بيان لهدى ردا على سؤالى "ما يجب أن يكون الشباب فى المجتمع المصرى اليوم؟" ربيع عام ٢٠٠٣، القاهرة، مصر
- (٦٥) تكلفة التذكرة تتراوح ما بين ٧٥ إلى ١٥٠ جنيهاً، ومشروبات كحولية، ٢٠ جنيهاً؛ ومياه ١٠ جنيهاً. انظر:
- Nadia Matar, "Glowsticks and Grooves," Cairo Times, March 14-20, 2002, p. 16.
- (٦٦) المرجع السابق، ص. ١٩.
- (٦٧) كان رقم القطر ٢٢%. استناداً على المسح الخاص بعدد ٦٥٦ و ١٤ من طلاب المدارس العليا، وذلك عام ١٩٩٠؛ انظر:
- M. I. Soueif et al., "Use of Psychoactive Substances among Male Secondary School Pupils in Egypt: A Study of a Nationwide Representative Sample," Drug and Alcohol Dependence 26 (1990), pp. 71-72.
- (٦٨) ويفيد التقرير بأن الكمية المضبوطة من قبل الشرطة مرتفعة من ٢,٢٧٦ فى عام ٢٠٠٠ إلى ٧,٠٠٨ فى عام ٢٠٠١؛ انظر:
- Cairo Times, March 14-20, 2002, p. 16.
- (٦٩) انظر:
- Population Council, Transitions to Adulthood: A National Survey of Egyptian Adolescents (Cairo, 1999).
- (٧٠) انظر: Khalifa, "Withering Youth of Egypt."
- (٧١) انظر:
- Fatma El-Zanaty, "Behavioral Research among Egyptian University Students," MEDTEC, FHI, Behavioral Research Unit, Cairo, 1996; reported in Barbara Ibrahim and Hind Wassef, "Caught Between Two Worlds: Youth in the

Egyptian Hinterland," in Alienation or Integration of Arab Youth, ed. Roel Meijer (London: Curzon Press, 2000), p. 163.

(٧٢) انظر :

-Cairo Times, May 15-28,1997, p. 12. Active sexuality of youth is also confirmed by Mona al-Dabbaqh, "Addiction among Egyptian Upper Class," master's thesis, American University in Cairo, 1996, for which she interviewed a number of "deviant" adolescents in a hospital in Cairo.

(٧٣) قامت ريم نجيب، وهى طالبة علم اجتماع بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، فى ربيع عام ٢٠٠٢، بعقد مقابلات مع الشباب.

(٧٤) انظر: Khalifa, "Withering Youth of Egypt."

(75) Shahida El-Baz, cited in Cairo Times, May 15-28,1997, p12.

(٧٦) ومن المفارقات، أن القطارات المنفصلة جزئياً جعلت النساء الشابات التقليديات أكثر قدرة على الحركة. فالآباء والأمهات لا تمنع إذا أخذت بناتهن القطارات (بعد ما كن يستخدمن سيارات الأجرة أو الحافلات العامة)، حيث كان يعتقد أن القطارات المنفصلة يمكن من خلالها حماية بناتهن من تحرش الذكور. سيف نصرأوى، "إثنوغرافيا مترو أنفاق القاهرة"، ورقة بحثية لقسم علم الاجتماع الحضري، خريف عام ٢٠٠٢، الجامعة الأمريكية فى القاهرة.

(٧٧) تم التنويه عنه فى :

-Mustafa Abdul-Rahman, "Sex, Urfi Marriage as Survival Strategy in Dahab," term paper, fall 2001, p. 18.

(٧٨) تم التنويه عنه فى :

-Rime Naguib, "Egyptian Youth: A Tentative Study," term paper, spring 2002.

(٧٩) تم التنويه عنه فى المرجع السابق.

(٨٠) قام يوسف بطرس غالى بمد "أسلوب التكيف " هذا إلى النفس المصرية بشكل عام. "فالمصري مبدع وسيمكنه إدارة المشكلة، ونسج طريقة حول الأزمة واستيعاب الوضع دون التسبب فى حدوث صراع"، تم التنويه عنه فى :

-Cairo Times, May 15-28,1997, p. 13.

(81) Al-Wafd, May 4, 2000.

(٨٢) المرجع السابق.

(٨٣) المرجع السابق؛ والأهرام ، ٦ مايو ، ٢٠٠٠ ، ص.١٣.

(٨٤) أثار تقرير لحوالى ٥ ملايين صبي و ٣,٤ ملايين فتاة ضجة فى وسائل الإعلام حول العواقب الإعلامية فى حالة البالغين من غير المتزوجين. وبالفعل فقد وصل سن الزواج من ثلاثين إلى أربعين عاماً للرجال ومن عشرين إلى ثلاثين بالنسبة للمرأة؛ انظر:

-Al-Wafd, January 1, 2002, p. 3.

(٨٥) لمزيد من التحليل حول "ظاهرة" عمرو خالد، انظر:

-Asef Bayat, "Piety, Privilege and Egyptian Youth," ISIM Newsletter, no. 10 (July 2002), p. 23, from which this paragraph has been extracted.

(٨٦) للاطلاع على مناقشة مفصلة حول عمرو خالد، انظر:

-Bayat, Making Islam Democratic, pp. 151-55.

(87) Shapiro, "Revolution, Facebook-Style."

الفصل السابع

(1) Linda Herrera, "A Song for Humanistic Education: Pedagogy and Politics in the Middle East," Teachers College Record 10, no. 2 (2008), pp. 352-76.

(٢) انظر:

-Mohamed Abdul-Quddus, "Mowajehe sakhina ma'a qiyadat al-television wa al-iza'a" (Severe Confrontation with the Directors of Television and Radio), Liwa al-hlami 43 (1988), pp. 43-44.

لمزيد من النقاش المفصل حول كيف يتم النزاع حول مهرجانات القديسين بمصر، انظر:

-Samuli Schielke, "Habitus of the Authentic, Order of the Rational: Contesting Saints' Festivals in Contemporary Egypt," Critique: Critical Middle Eastern Studies 12 (2003), pp.155-72.

(٣) تم التنويه عنها في: Cairo Times, August 30-September 5, 2001.

(٤) تم التنويه عنها في: Iran Etnrooz, April 1, 2002.

(٥) نوقشت في المجلة الشهرية الإسلامية: Partow-e Sokhan,

وتم التنويه عنها في: Nowrooz, 6 Aban AH 1380/October 28, 2001.

(6) Hafteh-nameh-ye Sobh, 22 Bahman AH 1379/February 10, 2001; my emphasis.

(7) Max Weber, The Sociology of Religion (Boston: Beacon, 1963), pp. 236-39.

(٨) انظر:

the Islamist conservative weekly Partow-e Sokhan, 10 and 17 Esfand AH – 1379/February 28 and March 7, 2000.

(٩) عن هذه المؤسسات، انظر:

Partow-e Sokhan, 24 Esfand AH 1379/March 14, 2000. Imam Sadeq quoted in –

Partow-e Sokhan, cited in Nowrooz, 6 Aban AH 13807 October 28, 2001, n.

(١٠) انظر: 22 Esfand AH 1377/March 13, 1999, 8.

(١١) تدل كلمة سانجين الفارسية بشكل دقيق على الجدية الأخلاقية والاستعمارية، على عكس كلمة سابوك، والتي تعنى ضمنا النفاهة والدونية. وممن المثير للاهتمام أن كلمة تقيل تعنى ضمنا فى اللغة العربية المصرية معنا سلبيا.

(١٢) حول "مشيعين الفرخ"، انظر: Nowrooz, July 29, 2001.

أصدر المعهد الثقافى بيانا حول أيام الحرب، وهو منظمة إسلامية متطرفة، بمناسبة عيد النيروز عام ١٩٩٨، وتم طبعه فى:

the weekly Jebhe, 22 Esfand AH 1377/March 13, 1999, p. 8.-

(١٣) وعلى سبيل المثال، "الموت لمعارضى ولاية الفقيه"، بدلا من طول الحياة لولاية الفقيه".

(14) Jebhe, 22 Esfand AH 1377/March 13, 1999, p. 3.

(١٥) المرجع السابق.

(16) Shalamche, no. 40, Mehr AH 1377/September-October 1998, p. 6.

(١٧) المرجع السابق.

(١٨) لتعامل ودود، انظر:

Fariba Khani, "Backstreets of Forbidden Love," Zanan, Khordad AH - 1377/May-June 1998, p. 6.

(١٩) لا يمكن لهذا الاستبداد اليومى ألا يسترعى انتباه الشاعر الوطنى العظيم، أحمد شاملو، فى قصيدته المشهورة " فى هذه النهاية المميتة":
إنهم يشمون أنفاسك، كان من الأفضل ألا تقولى، "أحبك".
إنهم يشمون قلبك.

غريبة هى هذه الأوقات، يا حبيبتي.....

وهم يحون الابتسامات من الشفافيف

والأغانى من الأفواه.

كان لدينا أفضل إخفاء للفرح فى الخزانة.....

وتلك نسخة معدلة من الترجمة المتاحة فى:

poems. lesdoigtsbleus .free.fr/id187.htm (accessed July 2, 2007).

(٢٠) انظر:

Pardis Mahdavi, *Passionate Uprising: Iran's Sexual Revolution* (Palo Alto, Calif.: Stanford University Press, 2009)

(٢١) للتفاصيل، انظر الفصل السادس من هذا الكتاب.

(22) Awad al-Otaibi and Pascal Menoret, "Rebels Without a Cause? Politics of Deviance in Saudi Society" in *Being Young and Muslim: Cultural Politics in the*

Global South and North, ed. Linda Herrera and Asef Bayat (New York and Oxford: Oxford University Press, 2010).

(٢٣) انظر:

Oskar Verkaik, *Migrants and Militants: Fun and Urban Violence in Pakistan* – (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2005).

(24) Nowrooz, 29 Mehr AH 1380/October 21, 2001.

(٢٤) انظر:

"Zaman faraghat va tafrih" [Leisure Time and Amusement], Aftab-e Yazd, – April 3, 2001; "Shad Zistan-e Zanan?" [How Can Women Live with Joy?] Dowran-e Emrooz, 20 Bahman AH 1379/February 8, 2001.

(٢٦) تم التوييه عن الندوة الخاصة "مناح في مفهوم الحياة" في:

Aftab-e Yazd, January 9, 2001; and Aftab-e Yazd, January 11, 2001. –

(٢٧) انظر:

"Khandidan aslan zesht neest" [Laughing Is Not Dreadful], Iran, March 18, – 2001.

Morteza Nabawi, Resalat, October 27, 2001. : انظر (٢٨)

(٢٩) انظر:

Jean-Michel Cadiot, Associated Press, IranMania.com (accessed August 20, – 2001).

(٣٠) انظر:

Michael Theodoulou, "Iran's Culture War Intensifies," Christian Science – Monitor, August 21, 2001.

(31) Charles Recknagel and Azam Gorgin, "Iran: New Morality Police," Radio Free Europe, July 26, 2000.

(٣٢) انظر:

Nowrooz, 20 and 21 Mordad AH 1380/August 11-12, 2001. –

انظر: (٣٣) the Qur'an 3:104,3:110, 9:71.

(٣٤) لمسح ممتاز لمناقشات حول الموضوع، انظر:

Michael Cook, *Forbidding Wrong in Islam* (Cambridge: Cambridge University – Press, 2003).

(٣٥) المرجع السابق، ص ٣.

(٣٦) المرجع السابق ، ص. ٩٨، ١٠٢. حافظ شيراز، واحد من أعظم شعراء الفرس،

يلاحظ بشكل نقدي القمع المترمتم للمرح في أيامه:

هل تعرف ماذا تقول القيثارة والعود؟

"شرب الخمر على الهدوء: وتبذل مزاعم الردة".

إنهم يقولون: "هل تسمع أو لا يفشى تلميحات من الحب؟"
وهو يقول بالكاد التي ما يعبرون عنه.
ويجرى نهب كرامة الحب وشرف المحبين:
ويحظر على الشباب ويوبخ الكبار.
من:

The Collected Lyrics of Hdfiz Shiraz, trans. Peter Avery (Cambridge: –
Archetype, 2007), p. 255.

(٣٧) انظر:

Franz Rosenthal, *Humor in Early Islam* (Leiden, N.Y.: E. J. Brill, 1956), p. 4.–
(38) Cook, *Forbidding Wrong in Islam*, p. 100.

(٣٩) وفقاً لروزنتال، قام رينيه الباسط بجمع عدد كبير من روح الدعاية من حكايات من
الأدب العربي في عمل ضخم

Mills et un contes, recits et legendes arabes–

[حكايات وأساطير ألف ليلة وليلة العربية] (باريس، ١٩٢٤)؛ انظر:

Rosenthal, *Humor in Early Islam*.–

(40) Samuli Schielke, "Snacks and Saints: Mawlid Festivals and the Politics of Festivity, Piety, and Modernity in Contemporary Egypt," PhD diss., University of Amsterdam, 2006.

(٤١) يركز الإنشاد (الغناء الديني) على "تمجيد الله، والمدح والحب لرسوله، والتعبير عن التجربة الروحية، وتقديم النصائح الدينية". والأغاني الدينية هي أغاني كلماتها الدينية يقوم بأدائها مطرب عادي (مؤدى). وقد يقوم بغنائها مطربون علمانيين أو عن طريق شيخ أو شبيخة. وتختلف الأغاني الدينية عن الإنشاد الديني في "الجرس الصوتي، والأسلوب اللحني، والارتجال، والسياق والمقاصد الدينية". ولا يقوم بالإنشاد دينيين بل يقوم به متشدون (مطربون دينيون). انظر:

Michael Frishkopf, "Inshad Dini and Aghani Diniyya in Twentieth Century –
Egypt: A Review of Styles, Genres, and Available Recordings," *Middle East Studies Association Bulletin* 34 (2000), pp. 167,179.

(٤٢) عن العصور ما قبل الحداثية، انظر:

Cook, *Forbidding Wrong in Islam*, p. 101.–

(٤٣) المرجع السابق، ص ١٢٥. انظر أيضاً:

Hamid Algar, *Wahhabism: A Critical Essay* (New York: Islamic Publications –
International, 2002).

(44) Cook, *Forbidding Wrong in Islam*, pp. 126-27; Algar, *Wahhabism*.

(45) Ahmad Rashid, *Taliban: Militant Islam, Oil, and Fundamentalism in Central Asia* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 2001), pp. 105-7, 217-19.

انظر أيضاً:

Amy Waldman, "No T.V., No Chess, No Kites: Taliban Codes from A to Z," - New York Times, November 22, 2001.

(46) United Nations Educational, Scientific, and Cultural Organization (UNESCO), Statistical Yearbook (Paris: UNESCO), pp. 1960-75.

(٤٧) تم التتويه عنه في:

Hamid Nafici, "The Iranian Cinema under the Islamic Republic," American - Anthropologist 97 (1995), p. 548.

(٤٨) عبر عنها بينى موريس "مؤرخ الرجعية" الإسرائيلي الرئيسي، وقد وردت في:

Joel Beinin, "No More Tears: Benny Morris and the Road from Liberal - Zionism," Middle East Report, no. 230 (2004), p.40.

(٤٩) انظر:

M. Muhsin Khan, ed., Al-Bukhari (Sahih) (Beirut: Dar al-Arabia, 1985), vol. - 8, hadith no. 138.

(٥٠) المرجع السابق، حديث رقم ٥٦.

(٥١) المرجع السابق، الحديث رقم ١١٤.

(٥٢) المرجع السابق، أحاديث أرقام ١٧٥ و ١٧٦.

(53) Al-Bukhari, Kitab al-Salat, no. 435; Kitab al-Jumu'a, no. 897; Kitab al-Johad, no. 2686.

ورد في:

Muhammad Khalid Masud, "Arts and Religion in Islamic Jurisprudence," - unpublished manuscript, Leiden, 2003.

(٥٤) انظر:

Maribel Fierro, "The Treatises Against Innovations (kub al bid'a)," Islam 69 - (1992), pp. 204-46.

انظر أيضاً:

Muhammad Umar Memon, Ibn Taimiya's Struggles Against Popular Religion - (The Hague: Mouton, 1976).

(٥٥) انظر:

Abi Ja'far Kolaini, Usoul-e Kafi, 4 vols. (Tehran: Wafa, AH 1382/2003), vol. - 3, pp. 485-87.

(٥٦) المرجع السابق؛ ص ١٧٥-١٧٨، و ١٩٣-

(57) Khan, Al-Bukhari, vol. 8, hadith no. 108.

(٥٨) المرجع السابق، حديث رقم ٥٢، ٥٣، ٦٥.

(59) Kolaini, Usoul-e Kafi, vol. 3, pp. 485-87.

(٦٠) المرجع السابق؛ ص ٢٧١ - ٢٧٦
(٦١) المرجع السابق، ص ١٦١ - ١٦٢.

(62) Masud, "Arts and Religion in Islamic Jurisprudence."

(63) Khan, Al-Bukhari, vol. 8, hadith no. 95.

(٦٤) المرجع السابق؛ مجلد رقم ١ ، حديث رقم ٣٨.
(٦٥) المرجع السابق؛ مجلد رقم ٨ ، حديث رقم ٤٧٢.
(٦٦) المرجع السابق؛ حديث رقم ٧٣.

(67) Muhammad Khalid Masud, personal communication with author, Leiden, 2003.

(٦٨) انظر:

Sayyid Hojjat Mahdavi, "Youths and the Crisis of Leisure," Nowrooz, 9 Tir - AH 1380/June 30, 2001.

(٦٩) ورد ذكره في : Nowrooz, 23 Tir AH i380/July 14, 2001.

(70) Nowrooz, 16 Tir AH i380/July 7, 2001.

(٧١) انظر:

Guiv Namazi, "Jeans, Short-Sleeves, Bright Color: Never!" Nowrooz, 17 Tir - AH 1380/July 8, 2001, 8.

(٧٢) انظر:

Lacey B. Smith, Fools, Martyrs, Traitors: The Story of Martyrdom in the - Western World (New York: Knopf, 1997).

(٧٣) انظر : Weber, Sociology of Religion, pp. 236-40.

(٧٤) انظر:

John Kent, "Christianity: Protestantism," in The Concise Encyclopedia of - Living Faiths, ed. R. C. Zaehner (Boston: Beacon, 1959), p. 121.

(٧٥) حول تأثير العقل على السلوك البشري، انظر:

Weber, Sociology of Religion, p. 242.-

(٧٦) انظر:

Barbara Ehrenreich, Dancing in the Streets: A History of Collective Joy (New - York: Metropolitan Books/Henry Holt, 2006), pp. 97-102.

(77) Ehrenreich, Dancing in the Streets, pp. 190-91; Crane Brinton, Anatomy of Revolution (New York: Vintage Books, 1965), p. 180.

انظر أيضًا:

Lynn Hunt, Politics, Culture, and Class in the French Revolution (Berkeley: - University of California Press, 1984), pp. 66-67.

(78) Brinton. Anatomy of Revolution, pp. 218-23.

(79) E. P. Thompson, "Time, Work-Discipline, and Industrial Capitalism," in his

Customs in Common (London: Penguin, 1991), p. 401.

انظر أيضاً:

Christopher Hill, *Society and Puritanism in Pre-Revolutionary England* (New - York: St. Martin's Press, 1997).

(80) Brinton, *Anatomy of Revolution*, pp. 188-89.

لدراسة أكثر تفصيلاً حول السياسة الثقافية في ظل البلاشفة، انظر:

Sheila Fitzpatrick, *The Cultural Front: Power and Culture in Revolutionary - Russia* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1992).

(81) Brinton, *Anatomy of Revolution*, pp. 180, 220.

(٨٢) انظر:

Vida Hajebi Tabrizi, *Dad-e bidad: Nakhostin zendan-e zanan-e siyassi - (Memoir of Iranian Women Fedaii Guerrillas)* (Tehran: Enteshrat-e Baztab-Negar, AH 1383/2004), pp. 38, 39, 67, 75, 127-28.

(83) Mikhail Bakhtin, *Rabelais and His World* (Bloomington: Indiana University Press, 1993).

(84) Bakhtin, *Rabelais and His World*, p. 92.

(85) Umberto Eco, *The Name of the Rose*, trans. William Weaver (New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1983).

(86) Victor Turner, *The Ritual Process: Structure and Anti-structure* (Chicago: Aldine, 1969).

(٨٧) تاريخياً، مثلت الكرنفالات في القرنين الرابع عشر والخامس عشر شكلاً مؤسسياً من هوس الرقص، حيث كانت الطبقات الفقيرة تقف في دائرة يشابكون الأيدي معاً من أجل مواصلة الرقص لساعات في انفعال شديد حتى يسقطوا على الأرض من الإرهاق. ويعمل المشاركون لأيام في إعداد الولائم والمشروبات، والرقص، وكذلك التضحية الحيوانية. وفي القرن السادس كان الفلاحون الفرنسيون يقضون ثلاثة أشهر كاملة من السنة في احتفالات الكرنفال؛ انظر: Ehrenreich, *Dancing in the Streets*, p. 92.

(٨٨) ورد في:

Jebhe, 22 Esfand AH 1377/March 13, 1999, p. 8. -

(٨٩) "أخطر شيء يهدد الإنسانية هو أن ينسى الإنسان الإخلاص لله، وإنشاء مراكز ثقافية بدلاً من المساجد والكنائس، وأن ينقاد وراء الفيلم والفن بدلاً من الصلاة والدعاء"، وذلك وفقاً لرجل الدين المحافظ البارز محمد تقى مصباح يزدي؛ وتم التنويه عنه في:

www.iran-emrooz.net Iran Emrooz, April 1, 2002, -

(٩٠) ووفقاً لما قاله أحد المطربين "سوف نقوم بشن حرب إبداعية ضدهم، بقصائد أكثر،

ومزيد من الفنون، ومزيد من الغناء،". رواه

Mohammed Daraghme, "Militants Trying to Restrict Arts, as Battle over - Character of Future Palestinian State Starts," Arabic Media Internet Network, July 12, 2005.

(٩١) انظر:

Theodore Roszak, The Making of a Counter Culture: Reflections on the - Technocratic Society and Its Youthful Opposition (London: Faber and Faber, 1969).

(٩٢) وتحدث البعض عن "المتعة التقيّة" بالإشارة إلى "الموسيقيين الإسلاميين" الذين يستخدمون نوعاً من الموسيقى مثل الراب أو الهيب هوب لإيصال كلمات دينية كوسيلة دعوية. والغرض الأساسي من هذه العروض ليست مجرد المتعة، ولكنها مهمة دينية. حتى العفوية إما أنها تُفقد أو يتم قمعها (على سبيل المثال، لضمان السلوك المعياري" ترتدى المطربات ملابس محافظة ويمتنعن عن تحريك أجسامهن)، وتصبح النتيجة نوعاً من "متعة الرقابة." لهؤلاء الموسيقيين الإسلاميين، انظر:

.dawamedia.com www www.muslimhiphop.com,www.pearlsofislam.com,and-

(٩٣) انظر على سبيل المثال محاضرات آيات الله الخميني حول الشباب:

Javan az Manzar-e Rahbari (Youth from the Perspective of the Leadership) - (Tehran: Daftar-e Nashr-e Farhang-e Eslami, AH 1380/2001).

(٩٤) وفقاً لآيات الله مصباح يزدي ، ورد في:

Shalamche, Mehr AH 137/7 September-October 1998,11.-

(٩٥) انظر:

Hunt, Politics, Culture, and Class in the French Revolution, p. 56. For Bolshhevik Russia, see Fitzpatrick, Cultural Front;

انظر أيضاً:

Sheila Fitzpatrick, Alexander Rabinowitch, and Richard Stites, eds., Russia in - the Era of NEP: Explorations in Soviet Society and Culture (Bloomington: Indiana University Press, 1991).

(٩٦) انظر: Algar, Wahhabism.

(٩٧) المرجع السابق، ص ٤٨-٤٩.

الفصل الثامن

- (١) اعتمدت هذه الأجزاء بشكل كبير على "الثورة بدون حركة، والحركة بدون ثورة: مقارنة النشاطية الإسلامية في إيران ومصر"،
Comparative Studies in Society and History 42, no. i (January 1998), pp. 136-69.
(٢) انظر:
Michel Foucault, Discipline and Punish: The Birth of Prison (New York: -
Vintage, 1995); Henri Lefebvre, The Production of Space (Oxford: Basil
Blackwell, 1991); Charles Tilly, "Spaces of Contention," Mobilization: An
International Quarterly 5, no. 2 (fall 2000), pp. 135-59; Eric Hobsbawm, "Cities
and Insurrections," in his Revolutionaries (London: Quartet Books, 1977), pp.
220-33.
(٣) انظر:
Ervand Abrahamian, Iran Between Two Revolutions (Princeton, N.J.: Prince-
ton University Press, 1983); Nikki Keddie, Roots of Revolution: An Interpretive
History of Modern Iran (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1981);
Mohsen Milani, The Making of the Islamic Revolution in Iran (Boulder, Colo.:
Westview Press, 1986); Fred Halliday, Iran: Dictatorship and Development
(London: Penguin Books, 1979).
(٤) حول الطبيعة الديمقراطية المناهضة لنظام الشاه وآثارها السياسية، انظر:
Fred Halliday, Iran: Dictatorship and Development (London: Penguin, 1977); -
Habib Lajevardi, Labor Unions and Autocracy in Iran (Syracuse, N.Y.: Syracuse
University Press, 1985); Homa Katouzian, The Political Economy of Modern
Iran (London: Macmillan, 1982).
(٥) حول أنشطة العصابات في إيران، انظر:
Halliday, Iran; Abrahamian, Iran Between Two Revolutions.-
(٦) انظر:
Asef Bayat, Street Politics: Poor People's Movements in Iran (New York: Co-
lumbia University Press, 1997).

(٧) نقاش ممتاز، انظر:

Manuel Castells, *The City and the Grassroots* (Berkeley: University of – California Press, 1983).

(٨) انظر: Bayat, *Street Politics*, pp. 25-26.

(٩) للوصف، انظر: المرجع السابق، ص ١٠٥ – ١٠٦.

الفصل التاسع

(١) انظر، على سبيل المثال:

Phil Marfleet, "Globalisation and Religious Activism," in *Globalisation and – the Third World*, ed. R. Kiely and P. Marfleet (London: Routledge, 1998); Jeffrey Haynes, *Religion in Third World Politics* (Buckingham: Open University Press, 1993); John Esposito, "Religion and Global Affairs: Political Challenges,"

SAIS Review: Journal of International Affairs 18, no. 2 (1998), pp. 19-24.

(2) Mike Davis, *Planet of Slums* (London: Verso, 2006), p. 54; Mike Davis, "Planet of Slums," *New Left Review* 26 (March April 2004), pp. 5-34.

(3) Asef Bayat, *Street Politics: Poor People's Movements in Iran* (New York: Columbia University Press, 2007), chapter 1.

(4) Faisal Devji, *Landscapes of the Jihad: Militancy, Morality, Modernity* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 2005);

انظر أيضًا الفصل الثاني عشر من هذا الكتاب. وقد استخدمت هنا مصطلحات الحضر المحرومين، والمحرومين من الحقوق، وقراء الحضر بالتبادل للإشارة بشكل متسع إلى أولئك الكادحين الذين يحصلون على مهن ذات دخل منخفض، ومنخفضة المهارة، وأقل مكانة، وأقل أمنا، ويتم دفعهم إلى العيش في أماكن هامشية في الأحياء الفقيرة والعشوائية؛ انظر:

Peter Worsley, *The Three Worlds* (London: Weidenfeld and Nicholson, – 1984), p. 195.

(٥) حول العقبات النظرية لأطروحة "ثقافة الفقر"، انظر:

Eleanor B. Leacock, ed. *The Culture of Poverty: A Critique* (New York: – Simon and Schuster, 1971).

(6) M. El-Wali, *Sukkan Al-ashash Wal-ashwaiyyat* [Shacks and Squatter Housing] (Cairo: Rawz al-Yusef Publications, 1992); Cairo Institute of National Planning,

Egypt Human Development Report (Cairo: Cairo Institute of National Planning, 1996); Ministry of Planning. Towards Modernizing Urban Upgrading Policies: Executive Report (Cairo: Ministry of Planning and German Technical Cooperation, 1999); A. M. Umar, Al-Ashwaiyyat al-Sukkaniya fi al-Modon al-Misriya [Informal Housing in Egyptian Cities] (Cairo: Ministry of Religious Endowments, 2000).

- العشوائيات ، جمع عشوائية (وتعنى عدم النظام) وهى مصطلح تم استخدامه بشكل عام للإشارة إلى المجتمعات غير الرسمية فى مصر، ويوجد فى القاهرة الكبرى حوالى المائة منطقة عشوائية(من أوائل عام ٢٠٠٠). وتشير التقديرات الرسمية إلى أن العدد الإجمالى لهذه المستوطنات حوالى ١٠٣٤، وهو ما يمثل حوالى اثنى عشر مليون نسمة، أو ٤٥ فى المائة من سكان الحضر فى مصر. وهناك نسبة ضئيلة جدا من هذه المستوطنات تم الاستحواذ عليها، وتشمل الغالبية العظمى المنازل الخاصة التى تم بناؤها على أراض زراعية تم شراؤها ولكن ينقصها التخطيط وتصاريح البناء، ومعظم الخدمات الحضرية التقليدية. انظر:

Asef Bayat and Eric Denis, "Who Is Afraid of Ashwaiyyat?. Urban Change - and Politics in Egypt," Environment and Urbanization 12, no. 2 (2000), pp. 185-99.

والذى يعتمد عليه هذا الجزء من الفصل بشكل كبير.

(7) Saad Eddin Ibrahim, Egypt, Islam and Democracy (Cairo: American University in Cairo Press, 1996); Adel El-Kirdassi, "Cahira el-Ashwaiyyat wa Thiqafat al-Unf" [Informal Cairo and Cultures of Violence], paper presented at the conference on Political and Religious Violence in Egypt, Cairo, May 19-20, 1998.

(٨) استناداً إلى المقال الذى قدمه Ayfer Bartu فى المؤتمر الدولى حول التدفقات العالمية/التصدعات المحلية: إعادة النظر فى الخصومات الحضرية، إسطنبول، من ٢٧ - ٢٩ مايو، ١٩٩٩.

(٩) انظر:

Ashgar Engineer, Islam and Liberation Theology (New Delhi: Sterling, 1990) - p. 17; Eric Hooglund, Land and Revolution in Iran (Austin: Texas University Press, 1982); Mohammad Amjad, "Rural Migrants, Islam, and Revolution in Iran," Social Movements, Conflicts, and Change 16 (1993), pp. 35-51.

(10) Ali Rahnama and Farhad Nomani, Secular Miracle: Religion, Politics, and Economic Policy in Iran (London: Zed Books, 1990).

(11) Amjad, "Rural Migrants," p. 35; Rahnama and Nomani, Secular Miracle.

- (12) Farhad Kazemi, *Poverty and Revolution in Iran* (New York: New York University Press, 1980); Gilles Kepel, *Muslim Extremism in Egypt* (Berkeley: University of California Press, 1986); S. A. Arjomand, *The Turban for the Crown* (Oxford: Oxford University Press, 1988); Rahnema and Nomani, *Secular Miracle*; G. Denooux, *Urban Unrest in the Middle East* (Albany: State University of New York Press, 1993); El-Kirdassi, "Cahira el-Ashwaiyyat wa Thiqafat al-Unf"; A. Abdulhadi, "Qiyam al-Ashwaiyyat fi Misr" [The Values of the People in Informal Communities in Egypt], *Ahwal Misriya* 7, no. 21 (2003).
- (13) Kazemi, *Poverty and Revolution in Iran*; Hooglund, *Land and Revolution in Iran*; Rahnema and Nomani, *Secular Miracle*; Amjad, "Rural Migrants."
- (14) Kepel, *Muslim Extremism in Egypt*; Ibrahim, *Egypt, Islam and Democracy*, Paul Lubeck and Bryana Britts, "Muslim Civil Society in Urban Public Spaces," in *Urban Studies: Contemporary and Future Perspectives*, ed. J. Eade and C. Mele (Oxford: Blackwell, 2001).
- (15) Kepel, *Muslim Extremism in Egypt*, p. 217.
- (16) Nazih Ayubi, *Political Islam* (London: Routledge, 1993); Hamid Ansari, "The Islamic Militants in Egyptian Politics," *International Journal of Middle East Studies* 16, no. 3 (1984), pp. 123-44; Salwa Ismail, "The Popular Movement Dimensions of Contemporary Militant Islamism: Socio-Spatial Determinants in the Cairo Urban Setting," *Comparative Studies in Society and History* 42 (2000), PP- 63-93.
- (17) Hala Mustafa, *Al-Dawla Waal-harakat al-Islamiya al-Mo'arida* [The State and the Islamic Opposition Movement] (Cairo: Al-Mahrousa, 1995), p. 362.
(١٨) تلك هي، الجمعية الشرعية للعاملين بالكتاب والسنة المحمدية.
- (19) Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, *Taqir Halat Eddiniyyafi Misr* [The Status of Religion in Egypt] (Cairo: Al-Ahram Center, 1996).
(٢٠) المرجع السابق: Bayat, *Street Politics*.
(٢١) لقد قمت بدراسة هذه الصراعات بالتفصيل في:
Bayat, *Street Politics*, chapter 3.-
(٢٢) لقد تبينت تصور ورسلي حول "الفقر" في ورسلي، العالم الثالث.
- (23) Hisham Mubarak, *AlErhabiyyun Qadimoun* (Cairo: Kitab al-Mahrusa, 1995).
- (24) Al-Ahram Center, *Taqir Halat Eddiniyya*.
- (25) I. R. Hammady, "Religious Medical Centers in Cairo," master's thesis, American University in Cairo, Department of Sociology and Anthropology, 1990.

(٢٦) لمجموعة من العبارات كتبتها الجماعة الإسلامية بمصر، انظر :

Rifat al-Saiid. Nabih al-Musallah. -

(٢٧) أتفهم أن حركة التحرير اللاهوتية هي أكثر تعقيدًا ونشاطًا مما قدم هنا. ولكني أعتقد أنه من المهم والضروري على حد سواء إظهار المقارنة مع المتشددين الإسلاميين.

(28) Leonardo Borland Clodovis Boff, *Salvation and Liberation* (New York: Orbis Books, 1988).

(29) Asef Bayat, "Islamism and Empire: The Incongruous Nature of Islamist Anti-imperialism," *Socialist Register* 2008 (London: Merlin Press, 2008).

(٣٠) انظر :

Gustavo Gutierrez, *A Theology of Liberation* (New York: Orbis Books, 1988); -

Christian Smith, ed., *Disruptive Religion: The Force of Faith in Social*

Movement Activism (London: Routledge, 1996); Sharon Erickson Nepstad,

"Popular Religion, Protest, and Revolt: The Emergence of Political Insurgency

in the Nicaraguan and Salvadoran Churches of the 1960s-1980s," in *Disruptive*

Religion, ed. Smith; Michael Lowy, *The War of Gods: Religion and Politics in*

Latin America (London: Verso Press, 1996).

(31) Christian Smith, *The Emergence of Liberation Theology* (Chicago: University of Chicago Press, 1991).

(32) Asef Bayat, *Making Islam Democratic: Social Movements and the Post-Islamist Turn* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 2007).

(33) Bayat, *Street Politics*.

(34) *Al-Ahram Weekly*, October 17-23, 1996, p. 12.

(٣٥) طور مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية في القاهرة برنامجا لإعادة التأهيل للإسلاميين في مصر.

(36) Paul A. Jargowsky, *Poverty and Place: Ghettos, Barrios, and the American City* (New York: Russell Sage, 1997); Kevin Fox Gotham, "Toward an

Understanding of the Spatiality of Urban Poverty: The Urban Poor as Spatial

Actors," *International journal of Urban and Regional Research* 27, no. 3 (2003),

pp. 723-37.

(٣٧) انظر :

Cairo Institute of National Planning, p. 56; El-Kirdassi, 1998; -

Al-Wafd, "Al-Ashwaiyyat Aana'a Hokumiya," March 5, 1999; -

A. F. Nasir, "Al-Ashwaiyya fi Hayatna" [Haphazardness in Our Lives], Al-

Wafd, March 9, 1999.

- (38) Evelyn Early, *Baladi Women of Cairo* (Boulder, Colo.: Lynne Rienner, 1993); Diane Singerman, *Avenues of Participation: Family, Politics, and Networks in Urban Quarters of Cairo* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1995); Unni Wikan, *Tomorrow, God Willing* (Chicago: University of Chicago Press, 1996); Teresa P. R. Cal-deira, *The City of Walls: Crime, Segregation and Citizenship in Sao Paulo* (Berkeley: University of California Press, 1997); Homa Hoodfar, *Between Marriage and the Market* (Berkeley: University of California Press, 1997); Farha Ghannam, *Remaking the Modern: Space, Relocation, and the Politics of Identity in a Global Cairo* (Berkeley: University of California Press, 2002).

(٣٩) انظر:

Bayat and Denis, "Who Is Afraid of the Ashwaiyyat?" maps 5 and 6. – كشفت عينة عشوائية من سكان دار السلام، وهو مجتمع غير رسمي فى القاهرة، كشف عن درجة عالية من التنوع فى التركيب المهني. فبعد "ربات البيوت"، وهم ٣٧ فى المائة من السكان، يشكل "العمال ذوو الياقات البيضاء" أكبر مجموعة، وتمثل ١٤ فى المائة...

A random sample of the residents of Dar al-Salam, an informal community in Cairo, reveals the high degree of diversity in occupational structure. After "housewives," at 37 percent, "white collar workers" constituted the largest group, accounting for 14 percent.

انظر:

Nicholas S. Hopkins, *Social Response to Environmental Change and Pollution – in Egypt* (Cairo: IDRC Report, 1998).

(40) Bayat, *Street Politics*.

الفصل العاشر

(١) انظر:

Clifford Geertz, "Primordial Ties." in *Ethnicity*, ed. John Hutchinson and – Anthony Smith (Oxford: Oxford University Press, 1996).

(٢) لنظرة عامة على المناهج، انظر:

Hutchinson and Smith, eds., *Ethnicity*, especially pp. 3-16.-

(٣) للمحة عامة وشاملة حول مفهوم المجتمع، انظر:

Gerard Del-anty, *Community* (London: Routledge, 2003).-

(٤) لصورة مفيدة عن دبي، انظر:

Muhammad Masad, "Dubai: What Cosmopolitan City?" *ISIM Review*, no. 22 -
(autumn 2008), 10-11.

ولمزيد من التقييم النقدي، انظر:

Mike Davis, "Fear and Money in Dubai," *New Left Review*, no. 41 -
(September-October 2006), pp. 47-68.

(٥) الاستثناء في:

-Shail Mayaram, ed., *The Other Global City* (London: Routledge, 2009).

(٦) انظر:

Sami Zubaida, "Jews and Others in Iraq," *ISIM Review*, no. 22 (autumn 2008), -
pp. 6-7;

لتناول تاريخي للعالمية في العالم العثماني، انظر:

Bruce Masters, *Christians and Jews in the Ottoman World: The Roots of -
Sectarianism* (Cambridge: Cambridge University Press, 2001);

Salim Tamari, "Wasif Jawhariyyeh, Popular Music and Early Modernity in -
Jerusalem," in *Palestine, Israel, and the Politics of Popular Culture*, ed. Rebecca
Stein and Ted Swedenburg (Durham, N.C.: Duke University Press, 2005).

(٧) يعتبر العدد الدقيق للمسيحيين الأقباط مثار خلاف. فوفقاً للمصادر الحكومية، يشكل
الأقباط ٦% من السكان، بينما تذكر قبطية أنهم حوالي ١٨% ؛ انظر:

Ibn-Khaldoun Center, *The Copts of Egypt* (London: Minority Group -
International, 1996), p. 6;

انظر أيضاً:

S. Ibrahim, *Al-Milal wal-Nahal wal-Iraq* (Cairo: Ibn-Khaldoun Center, 1994), -
p. 381.

(8) Susan J. Staffa, *Conquest and Fusion: The Social Evolution of Cairo, AD 642-
1850* (Leiden, N.Y.: E. J. Brill, 1977), p. 37.

(9) Afaf L. A. Marsot, *A Short History of Modern Egypt* (Cambridge: Cambridge
University Press, 1985), pp. 1-3.

(10) E. J. Chitham, *The Coptic Community in Egypt: Spatial and Social Change*,
Occasional Paper series no. 32 (Durham, N.C.: University of Durham, Center
for Middle Eastern and Islamic Studies, 1988), p. 18.

(11) Ibn-Khaldoun Center, *Copts of Egypt*, p. 16.

(١٢) انظر:

Hani Labib, *Al-Muwatanah wa-al-Awlamah: Al-Aqbatfi Mujtama'a Mu-taghayyir* (Cairo: Dar al-Shuruq, 2004), pp. 140-41.

(١٣) انظر:

Aziz S. Atiya, *A History of Eastern Christianity* (London: Methuen, 1968);-

انظر أيضًا معظم منشورات الأقباط المنتسدين في الولايات المتحدة وكندا.

(١٤) اقتبس ميلاد حنا، وهو مفكر قبطي وسياسي بارز، تمت الإشارة إليه في:

Mark Purcell, "A Place for the Copts: Imagined Territory and Spatial Conflict - in Egypt," *Ecumene* 5, no. 4 (1998), pp. 432-51.

للاطلاع على رأى كتاب آخرين، انظر:

Jamal Badawi, *Muslimun wa Aqbat: Min al-Mahd Ila al-Majd* (Cairo: Dar Al-Shuruq, 2000);

Labib, *Al-Muwatanah wa-al-Awlamah; Tariq al-Bishri, Al-Muslimun wa al-Aqbat* (Cairo: Dar al-Shuruq, 2004).

(15) Gamal Hamdan cited in Badawi, *Muslimun wa Aqbat*, p. 15.

(16) Labib, *Al-Muwatanah wa-al-Awlamah*, pp. 121-22.

(١٧) والحقيقة هي أن العلاقات بين المسلم والمسيحي لا يمكن فصلها عن واقعهم. فهي جزء منه. ولذلك فإذا استندت "الإثنية" إلى حد كبير على أسطورة أصل القرابة المفترض على الأصل المشترك، فإن النقاش الدائر في مصر حول "واقع" علاقات القبطي والمسلم غالباً ما سيشكل هذه الحقيقة. وبعبارة أخرى، قد يحشد تقديم حجة حول كون الأقباط ليسوا "أقلية" ولكن "مواطنين"، قد يحشد توافقاً في الآراء مما يؤدي إلى تغيير فعلي في أوضاعهم..

(١٨) انظر:

Jamal Badawi, *Al-Fitna al-Taefiya fi Misr* (Cairo: Arab Press Center, 1977), - pp. 13-15.

(١٩) تم نقل تقارير الصراعات الواردة هنا عن:

Ibn-Khaldoun Center, *Copts of Egypt*.-

(٢٠) لقد اعتمدت على:

Ibn-Khaldoun Center, *Copts of Egypt*, p. 21.-

(٢١) انظر:

Labib, *Al-Muwatinah wal-Awlimah*, pp. 178-80; also *African Research - Bulletin* 37, no. 1 (January 2000), p. 13839.

(٢٢) انظر:

D. Zeidan, "The Copts: Equal, Protected or Persecuted? The Impact of Islamization on Muslim-Christian Relations in Modern Egypt," *Islam and*

- Christian-Muslim Relations 10, no. 1 (1999), pp. 53-67.
- (23) Daily papers.
- (24) Gerard Viand, "Short History of Shubra," unpublished paper, submitted by the author, Cairo, August 2004.
- (٢٥) بالاعتماد على المرجع السابق.
- (٢٦) تم مناقشة فكرة "آثار الأقدام الحضرية" في :
Ash Amin and Nigel Thrift, Cities: Reimagining the Urban (Oxford: Polity, -
2002).
- (٢٧) تم التتويه عنه في :
Badawi, Muslimun wa Aqbat, p. 166.-
- (٢٨) مقابلة، يوليو، ٢٠٠٤، القاهرة.
- (٢٩) مقابلة مع ماجد في شبرا، ١٠ يوليو، ٢٠٠٤.
- (30) Edward Lane, Manners and Customs, 1836, pp. 554-57.
- (٣١) مقابلة مع كليهما في أغسطس ٢٠٠٤، بشبرا، القاهرة.
- (32) Nicholas Hopkins and Reem Saad, eds., Upper Egypt: Identity and Change
(Cairo: American University in Cairo Press, 2005), pp. 13-15.
- (٣٣) مقابلة مع محب زكي، القاهرة، ٣١ يناير، ٢٠٠٥.
- (٣٤) تم ذكره في :
Cairo Times, November 23-29, 2000, vol. 4, no. 37.-
- (٣٥) وقد اعتمدت هنا على تعريف الإثنية الذي وضعه جون هانتشينسون وأنتوني سميث وهو " أنها تطلق على الساكنين الإنسان مع أسطورة الأصل المشترك، ولهم ذكريات تاريخية مشتركة، وواحد أو أكثر من عناصر الثقافة المشتركة، رابطة مع الوطن، وشعور بالتضامن بين بعض أعضائها على الأقل. انظر:
Hutchinson and Smith, Ethnicity (Oxford: Oxford University Press, 1996), p. 6.-
- (٣٦) انظر :
Janet Abu-Lughod, Cairo: One Thousand Years of a City Victorious (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1971), p. 60.
- (٣٧) المرجع السابق، ص ٥٩.
- (٣٨) المرجع السابق، ص ٥٩ - ٦٠.
- (39) Chitham, Coptic Community in Egypt, pp. 78-79.
- (٤٠) المرجع السابق، ص ٨٢ - ٨٦.
- (٤١) المرجع السابق، ص ٣٠.
- (42) Abu-Lughod, Cairo, p. 211.
- (٤٣) المرجع السابق، ص ٢١٠.

- (44) Moheb Zaki, interview, January 31, 2005, Cairo.
- (45) Stanley Tambiah, *Leveling Crowds: Ethnonationalist Conflicts and Collective Violence in South Asia* (Berkeley: University of California Press, 1996), p. 275.
- (46) Lila Abu-Lughod, "Local Contexts of Islamism in Popular Media," ISIM Papers Series, no. 6 (Leiden: ISIM).

انظر أيضاً:

- Lila Abu-Lughod, *Dramas of Nationhood: The Politics of Television in Egypt* – (Chicago: University of Chicago Press, 2005).
- (٤٧) لقد تأكد هذا التأثير الطائفي "تعددية الرفاهة" من خلال عدد من الدراسات. انظر على سبيل المثال،
- Mariz Tadros's PhD thesis; Paul Sadra, "Class Cleavage and Ethnic Conflict: – Coptic Christian Communities in Modern Egyptian Politics," *Islam and Christian-Muslim Relations* 10, no. 2 (1999), pp. 219-35.
- (٤٨) مقابلة مع ماجد، شبرا، ١٠ يوليو، ٢٠٠٤.
- (٤٩) انظر على سبيل المثال،
- tale of riots in Bombay, India, in Suketu Mehta, *Maximum City: Bombay Lost – and Found* (New York: Knopf, 2004).
- (٥٠) لمعرفة المزيد جنوب آسيا، انظر: Tambiah, *Leveling Crowds*; ولصورة عامة، انظر:
- Donald Horowitz, *The Deadly Ethnic Riot* (Berkeley: University of California – Press, 2001).
- (٥١) للقصة الكاملة، انظر
- Essandr El-Amrani, "The Emergence of the 'Coptic Question' in Egypt," – *Middle East Report Online*, April 28, 2006.
- (52) Georg Simmel, *Conflict and the Web of Group Affiliations* (New York: Free Press, 1955), pp. 43-45-
- (53) Tambiah, *Leveling Crowds*, p. 276.
- (٥٤) تم ذكره في:
- Robin Moger and Ho Ehab, "All Over a Play," *Cairo Magazine*, October 27, – 2006.
- (٥٥) أكد المسح العام الذي قام به دونالد هورويتز حول الشغب الإثني، أكد هذا الاستنتاج "...حينما تتغير هذه المعتقدات (عدم التمييز والعشوائية وغير التطبيقية) ينخفض الشغب المفرط"، انظر:
- Horowitz, *Deadly Ethnic Riot*, p. 544. –

الفصل الحادى عشر

(1) Robert Bartley, "Resolution, Not Compromise, Builds Coalition," Wall Street Journal, November 12, 2001.

(٢) تم التويبه عنه فى:

Robert Satloff, "The Arab 'Street' Poses No Real Threat to US," News-day, - September 27, 2002.

(٣) المرجع السابق.

(4) John Kifner, "Street Brawl," New York Times, November 11, 2001.

(٥) انظر على سبيل المثال،

Reuel Marc Gerecht, "Better to Be Feared than Loved." Weekly Standard, - April 29, 2002;

وانظر:

"The Myth of the Arab Street," Jerusalem Post, April 11, 2002. -

ويمكن أن يكون لدى المؤلفين المتعاطفين مع احتجاج العرب مأخذ متشابهة. انظر على سبيل المثال

Ashraf Khalil, "The Arab Couch," Cairo Times, December 26, 2002;-

وانظر:

Robert Fisk, "A Million March in London, But Faced with Disaster, the Arabs - Are Like Mice," Independent, February 18, 2003.

(6) Wall Street Journal, November 12, 2001.

(7) Al-Hayat, November 6, 2002.

(8) Raphael Patai, The Arab Mind (London: Macmillan, 1983).

(٩) انظر:

Edmund Burke and Ira Lapidus, eds., Islam, Politics, and Social Movements - (Berkeley: University of California Press, 1990);

وانظر:

Zachary Lockman, ed., Workers and Working Classes in the Middle East: - Struggles, Histories, Historiographies (Albany: State University of New York Press, 1994).

(١٠) عن النضالات العمالية، انظر:

Alan Richards and John Waterbury, A Political Economy of the Middle East – (Boulder, Colo.: Westview Press, 1990);

وانظر:

Marsha Pripstein Posusney, Labor and the State in Egypt (New York: – Columbia University Press, 1997).

(11) Lamis Andoni and Jillian Schwedler, "Bread Riots in Jordan," Middle East Report, no. 201 (fall 1996), pp. 40-42.

(12) Ahmed Abdalla, The Student Movement and National Politics in Egypt (London: Saqi Books, 1985).

(13) UNDP, Arab Human Development Report 2002 (New York: United Nations Development Program, 2002), p. 90

(١٤) انظر:

Reda Hilal, "Blowback: Islamization from Below," al-Ahram Weekly, No- vember 21-27, 2002.

انظر أيضاً:

'AH Abu al-Khayr, "al-Islam al-Siyasiya al-Dimuqratiyya," al-Wafd, February – 15, 2003.

١٥. انظر:

Asef Bayat, Making Islam Democratic: Social Movements and the Post- Islamism Turn (Palo Alto, Calif.: Stanford University Press, 2007).

(16) Al-Hayat, January 28, 2003.

(17) Al-Hayat, February 15, 2003.

(18) Al-Hayat, January 20, 2002.

(١٩) كان هناك القليل من الأدلة تشير إلى استهداف المتظاهرين سياسات حكوماتهم، وذلك في دول عربية أخرى غير مصر.

(٢٠) كما ذكرت مراقبة حقوق الإنسان، تم اعتقال حوالي ١١ ناشطاً من قبل رجال الأمن في فبراير عام ٢٠٠٣ (كايرو تايمز، ١٩-٠٦، فبراير، ٢٠٠٣).

(٢١) مقابلة مع فتحى عزام منسق برنامج حقوق الإنسان، مؤسسة فورد، القاهرة، فبراير ٢٠٠٣.

(22) Hossam el-Hamalawy, "Closer to the Street," Cairo Times, February 6-19, 2003.

(٢٣) من أجل تحليل لحركة كفاية والحركات الديمقراطية الجديدة فى مصر، انظر: Bayat, Making Islam Democratic, pp. 181-86.

(24) Payvan Iran News, October 14, 2002; Asia Times, January 24, 2003; al-Qahira, January 7, 2003.

(٢٥) انظر:

Samantha Shapiro, "Revolution, Facebook-Style," New York Times, January – 29, 2009.

الفصل الثاني عشر

(١) انظر:

Benedict Anderson. *Imagined Communities* (London: Verso, 1991).-

- (2) Stuart Hall, David Held, Don Hubert, and Kenneth Thompson, eds., *Modernity: An Introduction to Modern Societies* (Cambridge: Polity Press, 1995).
- (3) Sidney Tarrow, *Power in Movement: Social Movements and Contentious Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1998);
-Eric Hobsbawm, *Primitive Rebels* (New York: Norton, 1959).
- (4) Charles Tilly, *From Mobilization to Revolution* (Reading, Mass.: Addison-Wesley, 1978).
- (5) Theda Skocpol, *States and Social Revolutions* (Cambridge: Cambridge University Press, 1979).

(٦) انظر، على سبيل المثال،

Simon Bromley, *Rethinking Middle East Politics* (Austin: University of Texas – Press, 1994);

وانظر:

Isam al-Khafaji, *Tormented Births: Passages to Modernity in Europe and the – Middle East* (London: I. B. Tauris, 2005),

والذي أفترض أن هذه المقالة وقفا ضئيلة بين التشكيلات الاجتماعية في الشرق الأوسط وأوروبا.

- (7) Albert Hourani, "Introduction," in *The Modern Middle East*, ed. Albert Hourani, Philip Khoury, and Mary Wilson (Berkeley: University of California Press, 1993).
- (8) Hisham Sharabi, *Neopatriarchy: A Theory of Distorted Change in Arab Society* (New York: Oxford University Press, 1988).
- (9) Ervand Abrahamian, *Iran Between Two Revolutions* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1982).
- (10) Ghassan Salame, "'Strong' and 'Weak' States: A Qualified Return to the Muqaddimah," in *The Arab State*, ed. Giacomo Luciani (Berkeley: University of California Press, 1990).

(١١) انظر:

Homa Katouzian, *The Political Economy of Modern Iran* (London: Macmillan, 1981).

ولنقاش حول ذلك، انظر:

Asef Bayat, "Class, Historiography, and Iranian Workers," in *Workers and Working Classes in the Middle East: Struggles, Histories, Historiographies*, ed. Z. Lockman (Albany: State University of New York Press, 1994).

(12) Khafaji, *Tormented Births*.

(١٣) اعتمدت الثلاث فقرات التالية بشكل كبير على مقالتي "الإسلاموية ونظرية الحركة الاجتماعية"،

Third World Quarterly 26, no. 6 (2005), pp. 891-908.-

(14) Samuel Huntington, *The Clash of Civilizations and the Remaking of the World Order* (New York: Basic Books, 1996); Bernard Lewis, *What Went Wrong* (London: Phoenix, 2002).

(15) Alberto Melucci, *Challenging Codes* (Cambridge: Cambridge University Press, 1996), p. 104; Alain Touraine, *The Return of the Actor* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1988), p. 64; Alain Touraine, "Do Social Movements Exist?" paper presented at the 4th World Congress of Sociology, Montreal, July 26-August 1, 1998.

(16) Michel Foucault, "An Interview with Michel Foucault," *Akhtar*, no. 4 (spring 1987), p. 43;

-Anthony Giddens, *Social Theory and Modern Society* (Palo Alto, Calif.: Stanford University Press, 1987).

(17) Emad Eldin Shahin, "Secularism and Nationalism: The Political Discourse of 'Abd al-Salam Yassin," in John Ruedy, *Islamism and Secularism in North Africa* (New York: St. Martin's Press, 1994), p. 173.

(١٨) لقد أوردت هنا فقط المصادر الإنجليزية التي في متناول غير الناطقين بالعربية؛ انظر:

Ali Shariati, "Return to Self," in *Islam in Transition: Muslim Perspectives*, ed. John Donohue and John Esposito (Oxford: Oxford University Press, 1982), pp. 305-7; Abu-Ala Mawdudi, "Nationalism and Islam," in *Islam in Transition: Muslim Perspectives*, ed. John Donohue and John Esposito (Oxford: Oxford University Press, 1982), pp. 94-97; Abdulaziz Sachedina, "Ali Shariati: Ideologue of the Iranian Revolution," in *Voices of Resurgent Islam*, ed. John

Esposito (Oxford: Oxford University Press, 1983), pp. 191-214; Y. Haddad, "Sayyid Qutb: Ideologue of Islamic Revival," in *Voices of Resurgent Islam*, ed. John Esposito (Oxford: Oxford University Press, 1983).

(19) United Nations Development Program, *Arab Human Development Report* (Washington, D.C.: UNDP, 2002).

(٢٠) والدليل على هذه الحجة منتشر. بادئ ذي بدء، استخدمت المسح غير المنشور الخاص بي لـ ١٩٩ من الطبقة الوسطى، متدينين إلى حد كبير، ومن ذوي المهن المتخصصة في القاهرة، في الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٤، واشتملت الدراسة على مقابلة متعمقة مع جماعة نقاش بؤرية تتكون من ١٥ مهنيًا متخصصًا من قبل Dana Sajdi. ودراسات منشورة تتعلق بمصر تشمل "أحلام عالمية: الفضاء، الطبقة والجنس في الطبقة الوسطى بالقاهرة"، أطروحة دكتوراه، جامعة أمستردام، ٢٠٠٥؛

Asef Bayat, "Cairo's Poor: Dilemmas of Survival and Solidarity," *Middle East - Report*, no. 202 (January-February 1997), pp. 2-6, 12; Mona AKaza, "Shopping Malls, Consumer Culture and Reshaping of Public Space in Egypt," *Theory, Culture and Society* 18, no. 5 (2001), pp. 97-122; Galal Amin, *Whatever Happened to the Egyptians?* (Cairo: American University in Cairo Press, 2000).

عن الأردن ، انظر:

E. Anne Beal, "Real Jordanians Don't Decorate Like That! The Politics of Taste among Amman's Elites," *City and Society* 12, no. 2 (2000), pp. 65-94.

عن إيران،

Sohrab Behdad and Farhad Nomani, "Workers, Peasants and Peddlers: A Study of Labor Stratification in the Post-Revolutionary Iran," *International Journal of Middle East Studies* 34, no. 4 (2002), pp. 667-90; Asef Bayat, *Street Politics: Poor People's Movements in Iran* (New York: Columbia University Press, 1997).

(21) Barrington Moore, *Injustice: The Social Bases of Obedience & Revolt* (New York: Random House, 1978).

(22) Asef Bayat, "Revolution Without Movement, Movement Without Revolution: Comparing Islamic Activism in Iran and Egypt," *Comparative Studies in Society and History* 44, no. 1 (1998), 136-69.

(23) Bayat, "Cairo's Poor."

(٢٤) انظر، على سبيل المثال:

Guilain Denoex, *Urban Unrest in the Middle East* (Albany: State University of New York Press, 1993).

(٢٥) انظر أيضاً:

Asef Bayat, *Making Islam Democratic: Social Movements and the Post-Islamist Turn* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 2007), pp. 155-61.

(26) Khafaji, *Tormented Births*, p. 184.

(27) Fred E. Halliday, *Iran: Dictatorship and Development* (London: Penguin, 1978).

(28) Nazih Ayubi, "Rethinking the Public/Private Dichotomy: Radical Islamism and Civil Society in the Middle East," *Contention* 4, no. 3 (1995), pp. 79-105.

(29) Ali Shariati, *Jahat-guiri-ye Tabaqati-ye Islam* (Tehran: n.p., 1980); Ali Shariati, *Shi'eh-ye Alavi and Shi'e-ye Safavi* (Tehran: n.p., n.d.).

(30) Ervand Abrahamian, *Radical Islam: Iran's Mudjahedin* (London: I. B. Tauris, 1989).

(٣١) في الواقع، وفي وقت مبكر من عام ١٩٥٤ ضمن برنارد لويس في مقال كيف توافقت أخلاق الإسلام مع روح الشيوعية. انظر:

Bernard Lewis, "Communism and Islam," *International Affairs* 30, no. 1 (1954), pp. 1-12.

(32) Bayat, *Making Islam Democratic*.

(٣٣) لمفهوم "المتضامنين المتخيلين"، انظر:

Bayat, "Islamism and Social Movement Theory."-

(34) Hourani, *Modern Middle East*.

(35) Ankie Hoogvelt, *Globalization and the Postcolonial World* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1987); Manuel Castells, *Power of Identity* (London: Black-well, 1997).

(36) Paul Lubeck and Bryana Britts, "Muslim Civil Society in Urban Public Spaces: Globalization, Discursive Shifts and Social Movements," in *Understanding the City: Contemporary and Future Perspectives*, ed. J. Eade and C. Mele (Oxford: Black-well, 2002).

(37) Castells, *Power of Identity*.

(38) Tarrow, *Power of Movements*; Margaret Keck and Kathryn Sikkink, *Activists Beyond Borders* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1998).

(39) Hannah Arendt, *On Revolution* (London: Penguin, 1990), pp. 17-18;

-Eric Hobsbawm, *Forward March of Labour Halted?* (London: Verso Press, 1981); Eric Hobsbawm, *Interesting Times: A Twentieth Century Life* (London: Allen Lane, 2002); David Harvey, *Spaces of Hope* (Berkeley: University of California Press, 2000).

(40) Hobsbawm, Interesting Times; Harvey, Spaces of Hope.

(٤١) لمناقشة هذه الفضاءات في البلدان الرأسمالية المتقدمة، انظر:

Ash Amin and Nigel Thrift, Cities: Reimagining the Urban (Oxford: Polity – Press, 2002).

(42) Arturo Escobar, Encountering Development (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2001).

(43) Bruce Lawrence, ed., Messages to the World: The Statements of Osama Bin Laden (London: Verso, 2006); Faisal Devji, Landscapes of the Jihad (London: Hurst Books, 2006).

الفصل الثالث عشر

(١) انظر على سبيل المثال:

Robert Spencer, Religion of Peace? Why Christianity Is and Islam Isn't – (Washington, D.C.: Regency 2007).

وهناك عدد من الأفراد من أصحاب النفوذ في الولايات المتحدة، مثل إليوت كوهين من جامعة جونز هوبكنز، وكينيث أدلمان من مجلس السياسات الاستشاري بوزارة الدفاع، يقترضون أن الإسلام يتسم أساساً بالتعصب، الامتداد، والعنف. وقد أعلنت بعض البروتستانت الإنجيليين بأن الإسلام دين "المفاسد" (تم نقلها بواسطة وليم فاف، تريبيون هيرالد الدولية، ٥ ديسمبر، ٢٠٠٢). وبطريقة ما تشكل مثل هذه التوقعات غاية قهر للذات، لأنه إذا كان الأمر كذلك، فما يمكن للمرء القيام به حيال ذلك؟ الحل لنشر الديمقراطية (التي حددها دانيال بايس وبرنارد لويس بأنها إجراء انتخابات حرة، واستقلال القضاء، وحرية التعبير، وسيادة القانون، وحقوق الأقليات) يبدو أنه إما علمنة المسلمين أو تحويلهم إلى دين "ديمقراطي" مختلف. فمن الذي يقدر على أداء هذه المهمة؟

(٢) كان له السبق في الإعراب عنه "مؤرخ الرجعية"، الإسرائيلي بيني موريس، وورد ذكره في:

Joel Beinin, "No More Tears: Benny Morris and the Road from Liberal – Zionism," Middle East Report 230 (spring 2004), p. 40.

(٣) للحصول على أدلة واسعة النطاق، انظر:

Bayat, Making Islam Democratic, pp. 71-97. –

(4) James Beckford, Social Theory and Religion (Cambridge: Cambridge University Press, 2003), p. 2.

(٥) بالإضافة إلى ذلك، فقد خلص تذكير المفكرين بتأثير الحرب العالمية لبعض الوقت أنه لا يكاد يوجد توافق بين الكاثوليكية والديموقراطية، انظر:

Seymour Martin Lipset, Kyoung-Ryung Seong, and John Charles Torres, -
"Social Requisites of Democracy," International Social Science Journal 13, no. 6
(May 1993), p. 29.

(6) Asef Bayat, "The Coming of Post-Islamist Society," Critique: Critical Middle
East Studies, no. 9 (fall 1996).

(٧) لنقاش مفصل حول الجدل المتعلق بالمفهوم، انظر:
Asef Bayat, Making Islam Democratic, p. 10.-

(٨) انظر:

Saodat Olimova, "Social Protests and Islamic Movement in Central Eurasia"; -
Pinar Akcali, "Secularism under Threat: Radical Islam in Central Asia," papers
presented in workshop "Towards Social Stability and Democratic Governance in
Central Eurasia: Challenges to Regional Security," Leiden, The Netherlands,
September 8-n, 2004.

(٩) انظر:

Irfan Ahmad, "From Islamism to Post-Islamism: The Transformation of the -
Jama'at-e-Islami in North India" (PhD thesis, University of Amsterdam, Novem-
ber 2005).

(١٠) استنادًا على النقاش مع قائدى للحركة من الشباب؛
Rabat, Morocco, January 30, 2006.-

(١١) انظر:

Stéphane Lacroix, "Between Islamists and Liberals: Saudi Arabia's New -
'Islam Liberal' Reformists," Middle East Journal 58, no. 3 (summer 2004), pp.
345-65.

(12) Sidney Tarrow, Power in Movement: Collective Action, Social Movements and
Politics (Cambridge: Cambridge University Press, 1994).

(13) Alberto Melucci, Nomads of the Present (Cambridge: Cambridge University
Press, 1989), p. 60.

وتقريبًا "الإنتاج الثقافي" لملوسى هو ما أطلق عليه ستومبك "التغيير الكامن"; انظر:
Piotr Sztompka, The Sociology of Social Change (Oxford: Blackwell, 1999).-

(١٤) يصف فوكو "الحكومة" فى ضوء استنباط آليات، وطرق، وأفكار الدولة، والتي من
خلالها يحكم المواطنون أنفسهم وفقا لمصالح أولئك الذين يحكمون. انظر: Michel
Foucault, Power (New York: New Press, 1994).

الفصل الرابع عشر

- (1) Asef Bayat, *Life as Politics: How Ordinary People Change The Middle East* (Stanford University Press, 2010).
- (2) For different types of Islamic movements, see Asef Bayat, "Islamic Movements", *Encyclopedia of Social and Political Movemets*.
- (3) [Http: // samer – baydoun.com / 2010/03/24/statics-of- internet-usage-in-the-arab-world-mena-region/](http://samer-baydoun.com/2010/03/24/statics-of-internet-usage-in-the-arab-world-mena-region/)
- (4) Tunisian daily *Al-sabah*, August 16, 2011; [www.assabah.com.tn / article-56385.html](http://www.assabah.com.tn/article-56385.html)



المؤلف فى سطور:

أصف بيات

أستاذ علم الاجتماع ودراسات الشرق الأوسط فى جامعة إلينويس، باحث متميز فى الحركات الاجتماعية ونشاط الطبقة العاملة والفقراء وسياسات المكان فى الشرق الأوسط. شغل كرسى دراسات الثقافة والمجتمع فى الشرق الأوسط الحديث بجامعة ليدن بهولندا، وقد اشتغل أيضا بمنصب مدير أكاديمي فى المؤسسة الدولية للدراسات الإسلامية فى العالم الحديث والتي أسستها مجموعة من الجامعات الهولندية. وعمل لفترة طويلة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة.

له اهتمامات واسعة بدراسات الحركات الاجتماعية، والحيز الحضري، والسياسة فى الحياة اليومية والتدين فى العالم الإسلامى.

من أهم مؤلفاته: "العمال والثورة فى إيران" و"العمل والسياسة والقوة"، و"سياسة الشارع: حركات الفقراء فى إيران"، و"الإسلام والديمقراطية: الحركات الاجتماعية والتحول ما بعد الإسلامى".

المترجم فى سطور:

أحمد زايد

أستاذ علم الاجتماع السياسى بجامعة القاهرة. أكمل دراساته العليا فى جامعة إيست إنجليا بإنجلترا. ويقع مجال اهتمامه فى دراسات علم الاجتماع السياسى والثقافى، وقد انشغل بدراسة المصريين والمجتمع المصرى: مشكلاته، وخطابه، وشخصيته، والأطر الثقافية الحاكمة لاختياراته، وتناقضاته.

له مؤلفات عديدة من أهمها: "خطاب الحياة اليومية فى المجتمع المصرى"، و"تناقضات الحداثة فى مصر"، و"الخطاب الدينى المعاصر"، و"علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية"، و"الأسرة العربية فى عالم متغير"، وأعمال أخرى عديدة نشرت فى الدوريات العربية والأجنبية. كما شارك فى ترجمة الموسوعة العربية الميسرة، وفى ترجمة عدد من الكتب من أهمها: "الطريق الثالث"، و"المجال العام: الحداثة الليبرالية والكاثوليكية والإسلام"، و"موسوعة علم الاجتماع"، و"موسوعة علم الإنسان". حصل على عدد من الجوائز فى مجال العلوم الاجتماعية: جائزة الدولة للتفوق، وجائزة الدولة التقديرية، وجائزة جامعة القاهرة للتميز العلمى.



التصحيح اللغوى: نهلة فيصل
الإشراف الفنى: حسن كامل





"الحياة سياسة: كيف يغير البشر بسطاء الناس الشرق الأوسط" كتاب مهم يستحق المطالعة؛ فهو عمل قيم نظراً لإسهامه المعرفي في حقل الحياة الاجتماعية المعاصرة في المناطق الحضرية في منطقة الشرق الأوسط. وهو أيضاً مصدر ضروري للباحثين والناشطين الذين يسعون إلى الحصول على تفسير شامل وعميق لصراعات الناس المستمرة في الشرق الأوسط من أجل حياة أفضل في مواجهة الظروف الاجتماعية والاقتصادية القاسية ووحشية النظم الديكتاتورية وقمعها. يركز الكتاب على حياة الطبقة العاملة الفقيرة وجماعات أخرى تعتبر أقل شأنًا في الشرق الأوسط من بينها المرأة. ويلاحظ المؤلف أن هذه الجماعات كانت قوى دافعة للتغيرات الاجتماعية والسياسية في المنطقة عبر "فن الحضور" لتأكيد الإرادة الجماعية للتحايل على القيود. وقد ساهم الكتاب في وضع تصور للحركات الاجتماعية في الشرق الأوسط عن طريق إدخال مصطلح "اللاحركات الاجتماعية"، والتي يسعى من خلالها فقراء